

فتاویٰ ضیخان

در فقه حنفی با عانت تصحیح مولوی محمد مراد مغنی سویرم کورٹ و مولوی
حافظ احمد کیپر امین مدرسہ کپڑے ہمارو مولوی محمد سلیمان مروی مولوی
جرنیل کپڑے و مولوی غلام عیسیٰ متعلق صدر دیولہ و مولوی تیز الدین ارزانی
بجہار جلد قالب طبع بدیرفت

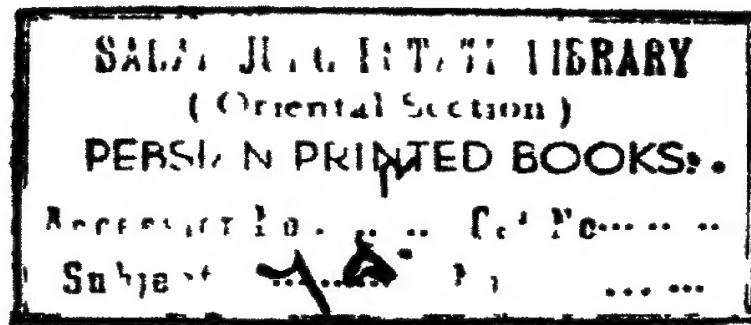
مطبع

استبانتک لیٹھو کرافٹک طامس ملاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد رابع

از کتاب المضارۃ تا آخر کتاب المعجز مشتمل بر ۲۰۰ عدد و ہشتاد و سہ صفحہ

س ۱۳۵۰ سنہ عیسوی



منقحہ
۱۳۵۰
۲۵

فهرست جلد چهارم فتاوی فاضلجان

- ۲ کتاب المضار یق
- فصل ما یجوز للمصا یق
- ۴۰ علم المضاربة وما لا یجوز
- ۱۴ کتاب المزارعة
- فصل فیما یفسد المزارعة
- ۳۳ من الشرط وما لا یفسد
- باب فی مسائل مختلفة
- ۱۲۲ الباب یسئل علی فصول فصل فی اختلاف التعاقدین
- فصل فی زراعة الارض بغير
- ۲۴۴ اذن صاحبها
- ۶۶ کتاب العاملة
- ۵۶ کتاب الشرب
- ۷۷ فصل فی الانهار
- فصل فی کرمی الانهار و عمارة
- ۹۳ المجاری و المطالک
- ۹۹ فصل فی احیاء الموات
- فصل فی ضمان ما یقول
- ۱۰۱ من المباح والمملوک
- ۱۰۳ کتاب الاشربة

١٠٣

فصل في معرفة الاشربة

١١٧

فصل في حد الشرب

١٢٠

فصل في تصرفات السكران

١٢٢

كتاب الغضب

فصل فيما يصير المرء غاصبا

١٢٢

وضامنا

١٣٣

فصل فيما يضمن بإرسال الدابة

١٣٦

فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

١٥٧

فصل في براءة الغاصب والديون

١٦٣

كتاب الهبة

فصل فيما يكون هبة من الالفاظ

١٦٣

وما لا يكون

١٧٢

فصل في هبة المشاع

١٧٩

فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

١٨١

فصل في الرجوع في الهبة

فصل في هبة الوالد لولد والهبة

١٨٩

للصغير

١٩١

فصل في قبض الصغير

١٩٢

فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج

١٩٦

فصل في الصدقة

١٩٩	كتاب الوقف
٢٠٠	محل في الفاظ الوقف
٢٠٥	باب الرجل يجعل داره مسجداً أو طناً أو سقاية أو مقبرة
٢٠٥	فصل في وقف الشارع وفيما يدخله
٢٠٥	الوقف تبعاً بدون ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل
٢٢٩	فصل في مسائل الشرط في الوقف
٢٢٥	فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر
٢٢١	فصل في الأشجار
٢٢٠	فصل في وقف المقول
٢٢٣	فصل في الفاء والرباطات
٢٢٧	فصل في وقف المريض
٢٢٩	فصل في رجل يمر بارصة يداهما وقف
٢٥٠	باب الرجل يعنف أرضه على نفسه وأولاده وأقربائه وجيرانه
٢٥٢	فصل في الوقف على الأولاد والأقارب والجيران
٢٦٢	فصل في الوقف على القرابات
٢٦٢	فصل في اجارة الأوقاف ومزارعتها
٢٦٢	فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه

٢٩٩	فصل في ما يتعلق بملك الوقف
٣٠٠	كتاب الاضيحة
	فصل في صفة الاضيحة ووقت
٣٩٠	وجوبها ومن تجب عليه
٣٩٩	فصل في ما يجوز له الصبايا وما لا يجوز
٣٠٢	فصل في القيود بجميع الاضيحة وما لا يمنع
٣٠٣	فصل في الانتفاع بالاضحية
٣٠٥	فصل في مسائل متفرقة
٣٠٦	كتاب الصيد والدمايح
٣٢٢	كتاب الزكوة
٣٢٦	كتاب الوديعة
٣٤١	فصل في ما يضمن المودع
٣٣٦	فصل في ما يعد بضيقا
	فصل في هلاك الوديعة بعد
٣٣١	الطلب من صاحبها
٣٣٥	كتاب العارية
٣٣٦	فصل في ما يضمن المستجير
	فصل في المستجير اذا اراد دفع
٣٥١	بعد الطلب
٣٥٣	كتاب اللفظة

٣٤٥	كتاب القسط
	كتاب المحظرات والأحكام والأيام
٣٧١	الله وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة
	باب فيما يكره من السفر والس
٣٨٠	للأقارب والأجانب وما لا يكره
٣٨٧	فصل في الختان
	باب ما يكره من الديار والحل والزينة
٣٩٠	وما لا يكره وما يقبل فيه من الواحد في الحل والحرم وما لا يقبل
	فصل فيما يقبل منه قول الواحد
٣٩١	وما لا يقبل
	فصل في النسخ والتسليم
٣٩٢	والصلوة على النبي وعم والتعاوود وغيرها
٣٩٣	كتاب الجنائز
٣٩٤	باب القتل
٣٩٥	فصل فيمن يقتل قصاصا
٣٩٦	وفي من يستوفى في القصاص
٣٩٧	فصل في القتل الذي يوجب العيم
٣٩٨	فصل في أطلاق الجنين
٣٩٩	فصل في المعاقلة
٣٩٩	باب الشهادة على الجنان

٢٥	باب الوكالة في الدم
٢٥٢	باب جنابة البهائم وغيره
٢٥٦	فصل فيما يجزئ في الطربيع
٢٥٧	فصل فيما يجزئ في السمك
٢٥٨	فصل في جنابة الحائض
٢٥٩	كتاب الحدود
٢٦٠	فصل في القذف
	فصل في الالفاظ التي توجب الجحد
٢٦٢	وما لا يوجب وما يوجب التعزير وما لا يوجب
٢٦٦	فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب
٢٦٩	كتاب الاكراه
٢٦٩	فصل فيما يجزئ للكم من يعمل وما لا يجزئ
٥	فصل في الاكراه على احد الفاعلين
٥٠١	فصل في النتيجة
٥٠٢	كتاب الوصايا
٥٠٣	فصل فيما يكون وصيه وفيما لا يكون
٥٠٥	فصل في وصي زوجه وصيته فيمن لا
٥١٢	فصل في مسائل من ألفت
٥٢٥	فصل فيما يكون رجوعا عن الوصيه وما لا يكون
٥٢٧	باب الوصيه

- ٥٢٥ لَهَا يَكُونُ قَبُولًا لِلْوَصِيَّةِ
- لَهَا بِبَصَرَاتِ الْوَصِيِّ فِي مَالِ
- ٥٢٦ لِلْيَتِيمِ وَتَصَرُّفِ الْوَالِدِ فِي مَالِ وَلَدِ الصَّغِيرِ
- ٥٢٧ كِتَابُ الشُّفْعَةِ
- ٥٢٨ لَهَا فِي الطَّلَبِ
- ٥٢٩ لَهَا تَرْتِيبُ الشُّفْعَاءِ
- ٥٣٠ لَهَا فِي مِمَّا لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَأْتِيَ بِهَا وَلَا
- ٥٣١ لَهَا فِي نَسَائِمِ الشُّفْعَةِ وَالجِيلَةِ فِي إِسْعَاطِهَا
- ٥٣٢ كِتَابُ السَّيْرِ
- لَهَا فِي مَعْلَمَةِ السَّيْرِ لِلتَّائِمِينَ
- ٥٣٣ مِنْ بَيْنِ الْحَرْبِ فِي دَارِهِمْ
- لَهَا فِي مَحْوِ لَا مِيرَ الْعَسْكَرِ
- ٥٣٤ فِي دَارِ الْحَرْبِ
- ٥٣٥ لَهَا فِي الْأَمَانِ
- ٥٣٦ لَهَا فِي قِسْمَةِ الْعَنَائِمِ
- ٥٣٧ لَهَا فِي مِمَّا يَصْلَحُ لِأَمَارَةِ الْجَبَشِ
- لَهَا فِي أَسْبِلَاءِ أَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى
- ٥٣٨ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ
- ٥٣٩ لَهَا يَكُونُ إِسْلَامًا مِنَ الْكَافِرِ
- ٥٤٠ لَهَا يَكُونُ كُفْرًا مِنَ الْمُسْلِمِ

من الفاظ الكفر بالفارسية

٢٠٩	كتاب	الردة واحكامها
٢١٠	فصل	فيما يبطله الارتداد
٢١٥	فصل	في اهل الذمة وما يؤخذ منهم وغيره
٢١٩	فصل	في خراج الارض
٢٢٣	فصل	في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب
٢٢٤	كتاب	الرهن
٢٢٤	فصل	في الفاظ الرهن
	فصل	فيما يجوز رهنه وما لا يجوز
٢٢٩		وما يجوز به الرهن وما لا يجوز
٢٣٢	فصل	في الاستتاع بالرهن
٢٣١	فصل	فيما يرهن مال الغير
٢٣٢	فصل	في العدل في ما يرب الرهن
٢٣٥	فصل	في اختلاف الرهن والمرتهن
٢٣٧	فصل	في جنابة الرهن والحناية عليه
٢٣٩	فصل	في احصاء الرهن عند بيع الدين
٢٤٥	كتاب	الشركة
٢٥١	فصل	في شركة العنان
٢٥٨	فصل	في شركة المفاوضة
٢٥٣	فصل	في شركة الوحد

٩
٢٤٥٠ ل في شركة الاعمال

٢٤٦ ل في الشركة الفاسدة

٢٤٧ ل لادون

٢٤٨ الحجر

ل في الحجر بسبب السفه

٢٤٩ نيلير - الغفيرة .

منه فهرس حلا رابع ساوي فاضحان

كتاب المضاربة

المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلا كان او موزنا او عرقضا في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله. وقال محمد رحمه الله تجوز بالفلوس الواحدة عدمه ولا تجوز
بالذهب والفضة اذ الزنكين مضاربة في رواية الاصل. وتجوز بالدراهم النبرجة
والزيتون. ولا تجوز بالستوة فاي كانت ثروج فهي كالفلوس. رجل دفع عرضا
وقال به واعمل بتمته مضاربة بنصف الربح باحد النقتدين وتعرف في الثمن
جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى العرض وان باع العرض بمكيل او موزن
جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله. وقال صاحباه رحمهما الله
لا تجوز البيع وانما فسدت بالمضاربة عند ابي حنيفة رحمه الله صارت مضانة الى
العرض. ولو دفع الى رجل دراهم لا يميز قد رها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول
في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه. ولو كانت الدراهم وديعة فامر المودع
بان يعمل بها مضاربة بالاضف او بالثلث او ما اشبه ذلك جازت المضاربة
ولو كانت الدراهم عصبا يقال للغاصب اعلم بما في يدك مضاربة فان نصف جلت المضاربة
عندنا خلا قال الفرير رحمه الله. ولو كانت الدراهم دينارا فامر المديون ان يعمل بما عليه مضاربة
لا تجوز ويكون الربح للعامل ولا شئ لرب الدين في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله الربح لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين. ولو قال لرجل اقض مالي على فلان
من الدين واعمل به مضاربة جاز. ولو دفع الى رجل ثمانمائة درهم وقال اذا تم لي الف
درهم شاركك ثم قال بعد ايام تعرف بما عندك ليحصل لنا شئ قالوا هذه مضاربة
لجالة الربح بينهما فيكون اصل المال ورجعه للأمر والمأمور أجر مثله. رجل دفع الى رجل
انما مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة بالكرم من ذلك المال قال له

ورب المال اعمل فيه برأيت ولم يقل . فان اشترى سلعة بالكثير من الف كانت حصته آلاف
 مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وخيسته وضمن الزيادة دين عليه خاصة
 ولا يضمن المضارب بذلك المخلط . رجل دفع الى رجل دنانير مضاربة فاشترى بالتمام
 او على العكس جازت المضاربة عندها وان اشترى بخلاف صفة راس المال بان
 كانت بيضا فاشترى بالسود وجازت المضاربة في قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح وظلوا
 قول محمد ربح . المضاربة تفيد باشيئا متعاضداً اذا شرط لاحدهما من الربح ما يقطع النكته
 نحو ان يجعل له دراهم مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة . ومنها اذا شرط على
 المضارب ضمان ما هلك فيه . ومنها اذا شرط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لان
 ذلك يمنع التولية بين المال والمضارب . وكذا لو وكل رجلاً ليدفع ماله مضاربة فندفع الوكيل
 وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئاً ماله وما لنفسه من الربح كان ذلك فاسداً . ولو فعل
 ذلك الاب او الجد اب الاب او وصى الاب وشرط لنفسه شيئاً من الربح والعمل فعمل
 مع المضارب بيجازت المضاربة والشرط جميعاً . ولو دفع احد المغار نعين الف درهم من مال
 المفاوضة الى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئاً من الربح فسدت
 المضاربة . ومنها اذا دفع الاب او الجد او وصى الاب مال الصغير الى رجل
 مضاربة وشرط عمل اليتيم مع المضارب بمكانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا
 ان كل من يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المقتضى
 جازت المضاربة . وكل من لا يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط
 عمل نفسه مع المضارب وشيئاً لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة . واذا عمل المضارب
 في المضاربة الفاسدة وبيع كان كل الربح لرب المال والمضارب اجر المثل تاما لان
 المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له اجر

مثله تماما. ولو هلك المال في بدء المضارب لا ينعله مضاربة فاسدة ذكر في الاصل
 انه لا ضمان عليه. وذكر الطحاوي رح فيه خلافا قال لا يضمن في قول ابي حنيفة رضي
 ويضمن في قول صاحبيه رح. وجعله على الخلاف في الاجير المشترك اذا هلك المال
 2 في الاصل. رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وبين نصيبا حدهما من الربح وسكت عن نصيب الاخران سكت
 عن بيان نصيب رب المال جائز المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب
 لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استحسانا وما وراء الشرط لرب المال يكون للنفقة
 . ولو قال رب المال للمضارب على ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث
 الربح والباقي لرب المال. ولو قال رب المال على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون
 بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو دفع الفامضاربة على انها شريكان
 في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو قال على ان يكون للمضارب شريكا
 في الربح جاز في قول ابي يوسف رح ويفسد في قول محمد رح ولو شرط بعض الربح
 لثالث ان كان ما شرط لثالث ينصفه المضارب كما لو شرط الثلث لعبد المضارب
 وليس عليه دين او لقضاء دين المضارب جاز ويصير كانه شرط ذلك للمضارب
 وان كان ما شرط لثالث لا يستحقه المضارب كما لو شرط لابن المضارب او زوجته
 كان ذلك لرب المال. وان شرط الثلث لعبد المضارب وعليه دين ان شرط
 على العبد مع المضارب جائز المضاربة ويكون الشرط للعبد وان لم يشترط
 عمل العبد فهو لرب المال. وعند صاحبيه رح يجوز على كل حال لان عندهما مولا
 يملك كسب العبد على كل حال. ولو دفع مالا مضاربة على ان جميع الربح يكون لرب المال
 كان ذلك بضاعة. ولو دفع الى رجل الفانصفها قرضا على المضارب ونصفها مضاربة
 جاز. فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعليه رخصته

والنصف الآخر يكون على ما شرطنا . ولو قل كل خذ هذه الالف على ان نصفها فرض
على ان فعل بالنصف الآخر على ان يكون الربح لى جاز ولا يكره . فان تعرفت بالالف وبيع كان
الربح بينهما على السواء والوضيعة عليهما لان نصف الالف صار ملكا للمضارب بالقرض
والنصف الآخر بقاعة ذبته . رجل قال لغيره خذ هذه الالف نصفها مضاربة بنصف
الربح ونصفها حبة فقبضها غير مقسومة كانت المضاربة قاسدة فان ملك المال
فيه قبل العمل او بعده يضمن قدر الحبة لانها حبة الشاع فيما يقسم . ولو دفع الفاضلها
بضاعة ونصفها مضاربة ببعض الربح فعل وبيع فنصف الربح يكون لرب المال لانه
سراج البضاعة والنصف الاخر بينهما على السواء لانه سراج المضاربة . رجل باع بنصف
متاعه من رجل بخمسينائه ودفع كل المتاع اليه وامره ان يبيع النصف الباقى ويعمل بكل
الثلث مضاربة بالنصف فباع الكل بالالف وتعرف فيه فعلى قياس قول ابى حنيفة سراج
الربح والوضيعة بينهما نصفان . وعند صاحبيه سراج نصف الدين لرب المال
وربح النصف الذي امره ببيعه على ما شرطنا بناء على ان من امر المديون بان يشتري له .
بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشتريا لنفسه في قول ابى حنيفة سراج لاصحاب الدين
فأرجح في حصة الدين يكون للمدفع اليه خاصة وما ربح في نصف النافع يكون للدافع
لان ذلك سراج ماله وعندهما هذه المضاربة قاسدة في النصف صحيحة في النصف لان
عندهما ما اشترى المديون بالدين يكون مشتريا للأمر وانما فسدت المضاربة لانهما
وقت بالعرض فكانت قاسدة في النصف وصحيحة في النصف . ولو ان الدافع في
المسئلة شرط لنفسه ثلث الربح وثلثين للمضارب عند ابى حنيفة سراج ثلثا الربح
يكون للمضارب كان رب المال قال له اعمل في نصيبك على ان يكون الربح لك
واعمل في نصيبى على ان يكون ثلثا الربح لى وثلثه لك . رجل دفع الى غيره مضاربة

وشروطها شرطا فاسدا فهو على وجهين ان كان شرطا يؤدي الى جهالة الرجح مثل
 ان يشترط على ان يدفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها او ارضه ليزرعها
 رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الرجح عوضا عن عمله وعن جرة
 الارض او الدار فكانت حصة العمل مجهولة فان شرط ذلك على رب المال على ان
 يدفع ارضه الى المضارب او داره لا تقصد المضاربة ويبطل الشرط لان المضاربة
 لا تبطل بالشروط الفاسدة وتبطل بجهالة حصة المضارب من الرجح وفي المسئلة
 الثانية هذا شرط لا يؤدي الى جهالة الرجح لان رب المال ما شرط على المضارب
 شيئا سوى العمل. لو مات المضارب وعليه دين فرب المال احق برأس ماله
 وحصة من الرجح ان كانت المضاربة معروفة. المضارب اذا قال هذه الالف
 مضاربة في يدى وليس عليه دين صح اقاربه من جميع المال لانعدام التهمة وانما
 عليه دين الصحة لا يصدق في حق عزم الصحة. وان كان عليه دين للرجح ان بدأ
 بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة. وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة
 تحامى المضارب اذا اقرض مريضه انه يرجح الفانتم مات من غير بيان لا ضمان عليه لانه
 لم يقرب مولا المال الى نفسه ولو اقرضه رجح الف او وصل اليه ثم مات يؤخذ ذلك
 من تركته لانه مجهول للامانة. اذا اخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين
 او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال ان كان المضارب كلما دفع الى رب المال
 شيئا قال هذا ربح يكون ذلك رجحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم ارجح وما اخذت
 مني كان من رأس المال. ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقبل منه
 ربح روي عن ابي يوسف رحمه الله ان رب المال ياخذ رأس ماله يوم الحساب
 ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نفقاتنا

من رأس المال لانا لو جعلناه من رأس المال كان استرجاعا لبعض رأس
 المال فيبطل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا بطلان المضاربة . قال رضي الله
 تعالى عنه فعلى هذا اذا اخذ المستاجر في الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون
 ذلك للاجارة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع رب المال اذا اقتسم الربح
 ثم هلكت المال فيد المضارب اول حقه خسران ينتقض ذلك القسمة وما قبض
 رب المال يكون من رأس ماله وما قبض المضارب يرد على رب
 المال حتى يستوفي رب المال تمام رأس ماله . فان فضل شيئا من رأس
 المال كان ذلك بينهما لا يسلم للمضارب شيئا من الربح حتى يسلم لرب المال
 رأس ماله . ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب
 قسما بعد قبض رأس المال وانكر رب المال قبض رأس المال كان القول للمالك
 المال ولو اقلما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب
 فقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب بل ثلث
 الربح كان القول قول المضارب لان رب المال متعنت ليس في دعواه الا فساد الص
 . ولو اقام رب المال البينة قبلت بينة لانه اقام البينة على فساد العقد . ولو قال
 رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث
 الربح كان القول قوله زب المال وان كان فيه فساد العقد لانه ينكر زيادة
 يدعيها المضارب والبينة بينة المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة . ولو قال
 رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ولم
 تشتط لي شيئا والمجرا لتل كان القول لرب المال لان المضارب يدعي اجرة في
 ذمة رب المال ورب المال ينكره وان اقام البينة فالبينة بينة المضارب لا

قلعت على اثبات الدين في ذمة الآخر. ولو وقع مثل هذا في المزارعة كانت البينة
 للدفع لان المزارعة لازمة فان من لا يذره منه يجبر على العمل فكانت البينة المبحونة
 اولى اما المضاربة ليست بلازمة فتخرج بالضمان لا بالتعصم. ولو قال رب المال فمت
 اليك بضاعة وقال المضارب لا للمضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب المال
 لان الربح يسحق عليه من جته. وكذا لو قال المضارب اقترضت مني وقال رب المال مضاربة
 او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه تمليك المال والبينة
 للمضارب يجعل كانه اعطاه المال مضاربة ثم اقترضه. ولو قال رب المال اقترضت
 وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان
 بعد ما اتفق انه اخذ المال باذنه والبينة لرب المال. ولو قال رب المال كان لرب المال
 التي درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لا بل رأس المال الف وشرطت لي نصف
 الربح وفي يد المضارب الفان يقرانه مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب
 مع يمين وفي شرط الربح القول لرب المال مع اليمين. وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال
 الف منها ودعيت او بضاعة لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون قول ذي
 اليد فيلزمه الا اذا قربه انه لغيره. ولو دفع رجل الف الى رجل وقال نصفها
 مضاربة بنصف الربح ونصفها ودعيت انقسم المضارب المال بنصفين فمثل باحد
 النصفين وربح فنصف الربح يكون للمضارب والنصف الاخر بين المضارب ورب المال
 نصفين والودعيت تكون عليهما نصفان. ولو دفع الف مضاربة فقال له اعمل فيه
 برأئك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل
 المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية
 فاسدة كما لو دفع المضارب الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الربح بين

المضارب الاول ورب المال على ما شرط في المضاربة الاول ولا اجر لرب المال وان
عمل رب المال. المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة ويربح يكون جميع الربح للمال
وللمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسح في قول ابي حنيفة رح. وان لم يربح
المضارب كان له اجر مثله ايضا. ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب
لا شيء له. ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب
وعن محمد رح انه يضمن. رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على
ان ما رزق الله نظاما من الربح يكون بيننا او قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول
الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال
نصف الربح وللمضارب الاول سدس الربح. وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان
نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول. ولو شرط الاول
للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغيره الاول
للثاني مثل سدس الربح. ولو كان رب المال قال للمضارب على ان ما رزقك الله نظاما
او قال ما رجحت من شيء فعمل بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف الربح او اقل
او اكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرط
. ولو لم يقل رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة
قال ابو حنيفة رح ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويربح. وان عمل
الثاني ولم يربح لا يضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا عمل الثاني يضمن الاول
ربح الثاني ولم يربح. وقال زفر رح يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثاني او لم يعمل
في كل موضع يضمن الاول خبز رب المال ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهم فان
ضمن الاول خبز المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على ما شرط. وان ضمن

الثاني رجع الثاني على الاول وبيع المضاربة الثانية وطيب البيع للمضاربة الثانية ولا يطيب
للاول في قياس قول ابي حنيفة ربح

فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز

رجل دفع مالا الى رجل مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له
ان يشتري ما يبداله من سلع التجارة بالنقد والنسيئة . وان اشترى
بمالا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيتك او ليقبل
لان الغبن الفاحش تبرع وهو مأمور بالتجارة لا بالتبرع مولو باع مال المضاربة
بمالا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جازع عند ابي حنيفة ربح خلافا لصاحبه
ربح كالوكيل بالبيع . والمضارب ان يعمل ما هو من عادات التجارة وهو الايضاع
والايداع واستجار الاجراء لحفظ المال واستجار الدواب للحمل واستجار المكان
والسفر . وما جازله ان يعمل بنفسه جازله ان يوكل غيره بذلك . وله ان يرهن
مال المضاربة وان يرهن به . وان يجتال بمال المضاربة وان كان الثاني اعسر من
الاول . وله ان يؤجل الثمن بعد العقد عند الكل . وليس له ان يستدين على المضاربة
نحو ان يشتري بالكسر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل فيه برأيتك
او لم يقبل لان ياذن له بالاستدانة نصا . وليس للمضارب في المضاربة المطلقة
ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او مفوضة ولا ان يجتال
مال المضاربة بماله او بمال غيره . ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل
فيه برأيتك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة ويشارك ويخلط ماله بمال
المضاربة . وفي المضاربة المطلقة له ان ياذن لصدا المضاربة في التجارة ويظهر
الرواية ولا يتوهم مال المضاربة . ولا يأخذ سفحة بمال المضاربة . ولا يدفع

مال المضاربة سفقة وان كان رب المال قال له اعمل فيه برأيت الان ياذن له بالسفقة
 نضا. ولا يمتنع المضارب عبد المضاربة بمال او بغير مال ولا يكتب وله ان يبيع عبد
 المضاربة اذ الحقه دين حاضر كان رب المال او غائبا. وليس له ان يزوج عبدا ولا
 للمطهرة. وقال ابو يوسف رح له ان يزوج الامة. ولو تزوج المضارب امة للمضاربة
 فان كان في المال ربح لا يجوز له نكاحه اذن له رب المال اولم ياذن وان لم يكن في المال
 ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامة عن المضاربة وتصبح محسوبة عن رب
 مال المضاربة على رب المال. وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر حال المضاربة
 في الروايات الظاهرة براء او مجراوعن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح انه لا يسافر
 وان سافر فهلك المال في الطريق كان ضامنا في هذه الرواية. وقال ابو يوسف
 رح من عنده ان يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه ويبيت
 عندهم مخوفين او ثلثة وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتعاضى الناس عنه في قولهم
 ولو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي
 فان لم يكن في المال ربح كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال له احل رب المال على الغراء
 اى وكل وان كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي بل يومياً بالتقاضي ليعير المال نضا
 واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس معها رب المال عن التقاضي وقال انا اتقاضي
 مخافة ان ياتى كمل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه
 ربح فله رب المال ان يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على ان يحيل رب المال على الغراء
 ولو كانت المضاربة مطلقة فخصا رب المال بعد عقد المضاربة شوان قاله لا تبع
 بالنسيئة ولا تشتري قيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر وان كان الخصم
 قبل ان يحيل المضارب او بعد ما عمل فاشترى رباح وتبض الثمن وصار المال نضا

"جاء ~~بأن~~ لأنه في هذه الحالة يملك غرضه وإخراجه عن المضاربة فيصح تخصيصه
 . وأن كان التخصيص بعد ما عمل وما زال المال عرضا لا يصح تخصيصه لأنه لو نفاه عن البيع
 في هذه الحالة أو أراد عزله لا يصح فلا يصح تخصيصه . وكذا لو نفاه عن السفر على الرأية
 التي يملك السفر المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح نفيه . وكذا لو نفاه
 المضاربة عامة بان قال رب المال له اعمل فيه برأيتك ثم نفاه عن الشركة وخلط
 المال يصح نفيه ~~بأن~~ بطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم
 حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بما للمضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضا
 لينض المال لأنه عزل حكمي . ولو عزله قصد يملك بيع ما كان أشتري من العروض
 . ولو خرج المضارب بعد ما مات رب المال الى مصر رب المال لا يضمن استحقاقا
 رجل دفع مالا لمضاربة وقال له اعمل برأيتك ثم قال له لا تعمل برأيتك جمع نفيه . رجل
 دفع مالا لمضاربة وقال له اعمل برأيتك فيه او لم يقل فاشتري المضارب بالمال خيرا
 او خيرا او ميتة او مدبرا او مكاتبا او ام ولد وهو يعلم بذلك او لا يعلم ونقد الثمن
 من مال المضاربة كان مخالفا ضامنا لأنه لا يملك بيع ما اشتري . وان اشترى
 شيئا شراء فاسدا وقبضه ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لأنه يملك
 بيع ما اشتري بعد القبض . رجل دفع الى رجل عشرة آلاف مضاربة على ان يشتري
 بها شيئا سماه فاشتري المضارب شيئا غير ذلك وبيع فالبيع بينهما يكون
 على الشرط الا ان يكون قال له اشتر بهذا ذلك ولا تشتري غير ذلك كذا ذكر
 في بعض المواضع وذكر في الاصل اذا قال خذ هذا مضاربة بالنصف على ان تشتري
 بها الطعام او قال فاشتريه الطعام او قال خذ هذا في الطعام فهذا كله تخصيص
 ويتقيد المضاربة على الاطلاق وعليه الفتوى . ولو دفع مالا لمضاربة وقال

تخرج الى الري فارجت في ذهابك فهو بيننا نصفان وما يثبت رجوعك
فبيننا اثلا ثالثه ملك وثلاثا الى . او قال ربح هذا الشرب بيننا نصفان والشهر
الثاني اثلا ثالثا فالمضاربة جائزة والربح بينهما على ما شرط الا ان كل شرط من هذه
الشرط صحيح عند الانفراد فكذا اذا جمعه مع غيره . ولو دفع اليه درهم وقال اعمل
فيها بشركتي ولم يزد على ذلك فاربح المدفوع اليه بينهما نصفان لان لفظة الشكة
تقتضي المساواة . واودع مالا مضاربة الى رجل ولم يقل اعمل فيه برأيتك لان معاً
التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون المال ولا ينفاهم رب المال عن ذلك
فعل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا نزحوا ان لا يضمن ويكون
المضاربة بينهما على العرف . رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك
رجلا اخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى للمضارب وشريكه عصير من ثمنهما
ثم جاء المضارب يدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج قالوا ان اتخذ
الفلاتج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلاتج والى قيمة
العصير فاذا اصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصة العصير فهو
بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيتك
فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغير اذن الشريك فالفلاتج يكون
للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة الشريك من العصير للشريك
فان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاتج يكون للمضاربة
والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير . وان كان الشريك اذن له بذلك
ورب المال لم يأذن فالفلاتج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال
مثل الدقيق . ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال

دقيقا آخر وقال له اخلطه بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعا فخلط ثم باع
 الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة يكون على ما اشترطوا عقد المضاربة ومقدار
 ثمن الدقيق الآخر كله يكون لرب المال برجعه وعليه وضیعة والمضارب
 اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن
 خلط الدقيق بمال المضاربة. اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو
 شريك فيه. اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب
 وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقوض المال من المضارب ويبلم اليه ثم ياخذ منه
 مضاربة ثم يبضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب
 مال المضاربة الى رب المال على ان يبيع ويشترى جاز عندنا وقال زفر رحمه الله
 لا يجوز ويكون نقضا للمضاربة. ولو امر رب المال ان يشتري له او يبيع جاز
 في قولهم جميعا. ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال او اشترى رب المال
 فباعه من مضاربه واشتراه المضارب للمضاربة جاز. وقال محمد بن زفر رحمه الله
 البيع باطل يريد به اذا لم يكن في المال ربح لانه اذا لم يكن في المال ربح كان رب المال
 مشتريا مال نفسه مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب
 مع اثنين منهم وبقى الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مطلق فهلك
 مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب
 ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب. وهو نظير ما قال
 محمد بن سلمة ربح في اهل السوق اذا قاموا واخذوا بعد واحد وتركوا السوق فضاع
 شيء من السوق يضمن الاخير منهم لانهم ائتمنوا. المضارب اذا قال لربي المال

لم تدفع إلى شيئا ثم قال بلى قد دفعت إلى ثم اشترى المال ذكر الناطق ربح ان المشتري
 يكون على المضاربة . وان ضاع المال في يد بعد الجحود قبل الشراء فهو ضامن
 والقبيل ان لا يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى
 برئ عن الضمان . وان جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له . وكذا
 الوكيل بشراء شيء بعينه بالف درهم يدفع المال إلى الوكيل . وان كان العبد
 معينا فاشترى في حالة الجحود او بعدما اقر فهو للأمر . ولو دفع رجل عبدا إلى
 رجل لبيعه فجد المأمور ثم اقر به فباعه قال محمد بن سلمة ربح جازييرا
 عن الضمان . وقال غيره من المشايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجحود
 ثم اقر جازييرا . رجل دفع إلى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك
 وقال ردت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكون
 القول قوله في ذلك . اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال
 امرتك بالنقد وقال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة او قال رب المال
 امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري وقال المضارب دفعت إلى المال
 مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعى الاطلاق والاصل
 في المضاربة هو الاطلاق . وقال زفر ربح القول لرب المال لان الاذن
 بالتعرف يستفاد من جهته . اذا اشترى المضارب بمال المضاربة ارضا
 للمضاربة ثم دفعها إلى غيره مزارعة على ان يكون البذر من قبل المزارع
 جاز ويكون حصة المضارب من الخارج بينة وبين رب المال على ما شرط
 في المضاربة لانه ربح مال المضاربة . ولو استاجر المضارب ارضا بغير ثم
 اشترى ببعض مال المضاربة بذرا فزرعها جاز . ولو اخذ المضارب .

ارضاً ثم اربعة ثم اشترى طعاما ببعض مال المضاربة ونزع فان كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك جاز. وان لم يقل له ذلك لا يجوز. المضارب بما دام يعمل في مصر كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء واجرة الحمام والاحتجام لا يكون في مال المضاربة. ولو شريط عليه رب المال في عقد المضاربة ان لا يسافر ولا يعمل في مصر كذا لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضامنا والشريك شركة عنان او غيره اذا سافر بمال الشركة وانفق على نفسه من المال المشترك لم يذكره في الكتاب وذكر الناطقي راجع رواية الحسن عن ابي حنيفة راجع ان المضارب او الشريك اذا سافر ينفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته. وعن محمد راجع ان احد شريكي العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بمنزلة المضارب. المضارب اذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه توابع النفقة على المالكين سواء خلط المالكين او لم يخلط او كان قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في امله اذا فسح رب المال عقد المضاربة بعد ما صار رأس المال عروضا لا ينفذ نفسه فان صار رأس المال دراهم بعد ذلك وقد كان دنانير نفذ ذلك الضمخ والله اعلم.

كتاب المزارعة

المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة راجع. وقال صاحباه راجع يجوز اذا استجعت شرائطها والمعاملة على هذا الخلاف ايضا. والفتوى على قولها لتعامل الناس في جميع البلدان. وشرائط جواز المزارعة ستة. منها بيان الوقت فان دفع ر

مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة. وإنما قال ذلك لأن المزارعة
اجازة فإن البذر لو كان من قبل صاحب الأرض كانت المزارعة استيجاراً للعامل
. وإنما كان البذر من قبل العامل في استيجار الأرض. وإعذار الوقت لغيره استتباعاً
لتزريع أرضه هذه ببدري على أن يكون الخارج بيننا نصفين كانت مزارعة. وكذا
لوقال العامل ذلك لصاحب الأرض والمنافع لا تصير معلومة إلا ببيان الوقت. وقال
مشايخ بلخ راجح لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على أول السنة يعني على أول
زريع يكون في تلك السنة. قالوا إنما اجاب بفساد المزارعة في الكتاب إذا لم يبين
الوقت لأن أول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر إلا
يسير الأثرى أن وقت المعاملة لما كان معلوماً لا يشترط فيها بيان الوقت استعانة
. والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب. ولأنهما ذكر في المزارعة وقتاً لا يمكن
فيها من المزارعة لا يجوز كما لو دفع أرضاً لا تصلح للمزارعة. وكذا لو شرط وقتاً لا يعيش
إلى ذلك الوقت عادة لا يجوز لأن فيه شرط بقاء العقد بعد الموت. ولو ذكر للمزارعة
سنة فزريع واستقصى الزرع وبقي إلى تمام السنة ما لا يمكن فيه من المزارعة
لا تبقى المزارعة لأنه لا فائدة في بقاء المزارعة. والشرط الثاني بيان من كان البذر
من قبله لإف البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض كانت المزارعة استيجاراً
للعامل. وإذا كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجاراً للأرض فكان
المعقود عليه مجهولاً واحكامها تختلف أيضاً فإن العقد في حق من لا يده
منه يكون لازماً في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازماً ما قبل الله
البذر. ولهذا لو دفع إلى رجل أرضاً وبذر مزارعة كانت جائزة ثم إن رغب
أخذ الأرض والبذر وزرعها كان ذلك نقضاً للمزارعة ولا يكون إعانة. وقال

الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل
 او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عرفهم
 ان كان العرف مستمرا وان كان مشتركا لا يبيع المزارعة. وهذا اذا لم يذكر القطا يعلم به
 صاحب البذر فان ذكر القطا يدل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض
 لتزرع لي او استأجرتك لتعمل فيها بنصيب الخارج يكون بيانا لان البذر من قبل
 صاحب الارض وان قال لتزريها لنفسك كان بيانا ان البذر من قبل العامل. والشرط
 الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تقع عند جهالة الاجر ولا اجر مهاشي
 سوا الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضر بالارض فلا بد من بيان
 ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا
 جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة
 لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند المتأكد
 يكون بمنزلة الاعلام وثمن العقد كما لو استأجر دابة للركوب ولم يبين الراكب
 اول الحمل ولم يبين الحمل لا يصح الاجارة ثم ينقلب جائزا عند الركوب وعند الحمل
 وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر كانت المزارعة فاسدة
 لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز له الا اذا فوض الارب
 الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض علي ان تزرعها ما بدا لك او بدلكي
 لانه لما فوض الامر اليه فقد رضخ بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم
 وكان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها
 شيئا تنقلب جائزة لانه لما خلى بينه وبين الارض وتركها في يده حتى انما البذر فقد
 تحمل الضرر فيزول المفسد فتجوز كما في مسئلة استيجار الدابة للركوب

ولوانها بينا البذر من جنس او من جنسين او من اجناس مختلفة وصورة ذلك
 جيل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها ببذره سنة هذه على انه ان زرعها حنطة
 فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها
 سمسا فلصاحب الارض ربعه جاز على ما اشترط الا ان المزارعة في حق صاحب البذر
 تاكد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم. ولو زرع بعضها حنطة وبعضها
 شعيرا وبعضها سمسا جاز ايضا على ما شرط في كل نوع. وكذا لو دفع الى رجل ارضا
 ثلثين سنة على ان ما زرع فيها من حنطة او شعيرا وشيئا من غلة الصيف والشتاء فهو
 بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما الثلثا لصاحب الارض
 ثلثه وللعامل ثلثاه. فوجائز على ما شرط سواء زرع الكل على احد النوعين او نوع
 بعضها وجعل في بعضها كرم او جوائز ايضا في ظاهر الرواية. ولو دفع ارضا مزارعة
 على ان يزرعها ببذره ويقره على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها
 سمسا ما زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيرا فلرب الارض
 ثلثه وما زرع منها سمسا فلرب الارض منها ثلثاه فهو فاسد كله. بخلاف
 ما تقدم لان مما نص على التبقيض فقال على ان تزرع بعضها حنطة وبعضها
 شعيرا او شعيرا ليس لهما ان يزرع كلها احدا الاصناف وانما يزرع كل نوع
 في بعض الارض وذلك البعض مجهول في الحال وعند القاء البذر في الارض
 يصح لانه اذا زرع بعضها حنطة لا يدري ما اذا يزرع في ناحية اخرى وليس عليه
 ان يزرع فكان العقد فاسدا واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر
 وكذا لو قال اخذ هذه الارض على ان ما زرعتها منها حنطة فالخارج بيئتنا
 نصفان وما زرعتها منها شعيرا فلي ثلثه ولك ثلثاه وما زرعتها منها سمسا

على ثلثه. ولك ثلثه فهو فاسد في ظاهر الرواية لما قلنا. ولو دفع إلى رجل أرضا
 يزرعها ببذر على أنه أن يزرعها حنطة فالتأجير بينهما نصفان وإن زرعها
 شعير أو الخاريج كله للعامل جاز لأنه خير بين الزراعة عند القاء الحنطة
 وبين أغارة الأرض عند القاء الشعير وأحداهما غير مشروط في الأخرى
 وإن سمي الخاريج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة لأنها مزارعة
 الأرض ببعض الخاريج ولا تجوز في الشعير لأن في الشعير يصير دفعا للأرض
 مزارعة بجميع الخاريج. وكذلك لو دفع إلى رجل أرضا على أنه أن يزرعها حنطة
 فالتأجير بينهما نصفان. وإن زرعها شعير أو الخاريج كله للعامل وإن زرعها
 سمسم أو الخاريج كله لصاحب الأرض جاز العقد في الحنطة والشعير
 ولا تجوز في السمسم لأن في الحنطة انقعد مزارعة الأرض بنصف الخاريج
 وفي الشعير أغارة الأرض من العامل من غير أن يكون أحدهما شرطاً في الآخر
 فبأنه. أما في السمسم يكون العقد مزارعة الأرض بجميع الخاريج لصاحب
 الأرض. ولو دفع إلى رجل أرضا يزرعها خمس سنين ما بدله على أن
 ما خرج في السنة الأولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الخاريج
 لرب الأرض فهو جائز لأنه سمي لكل سنة شيئاً معلوماً. ولو دفع إلى رجل أرضاً
 سنة هذه على أن يزرعها ببذر قوطاً فأخرج منها من عصفير فهو للمزارع
 وما خرج من قوطم فهو لرب الأرض أو على العكس كأن العقد فاسد سواء
 كان البذر من قبل صاحب الأرض أو من قبل المزارع لأن العصفير والقوطم كل واحد
 منهما مقصود في المزارعة فاشتراط أحدهما لأحد العاقد من خاصية
 يفوت الشركة في المقصود لا احتمال أن يحصل أحدهما ولا يحصل الآخر وكذلك

لو دفع ارضا لثلاثة حنطة وشعير على ان الحنطة تكون لاحد مما بينه والشعير
 للآخر بينه كان فاسد وكذا كل شئ له نوبان من الربح كل واحد منهما مقصود
 كبذر الكتان والكتان اذا شرط لاحد مما بينه الكتان والآخر بينه البذر ولو شرط
 القطم لاحد مما بينه والعفريت بينهما نصفان او على العكس من ايهما كانا البذر
 لا يجوز لما قلنا. وكذا الرطبة وبدرها لا يجوز تخصيص واحد مما بينه من المقصود
 بخلاف الحب مع التبن لان التبن تبع على ما نذكره. ولو دفع الى رجل ارضا له
 حنطة وكر شعير على انه ان زرع فيها الحنطة فالحمارج بينهما نصفان والشعير
 مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالحمارج لصاحب الارض ويرد
 الحنطة فهو جائز على ما شرط الا انه استعان بالعامل في احدهما واستاجر العامل
 بنصف الحمارج من غير ان يكون احدهما شرط في الآخر واشترط بذر الطبخ
 والفتاء لاحد مما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع بمنزلة
 التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة كالعصير مع القطم لان كل واحد منهما مقصود
 في المزارعة فلا يجوز تخصيص احدهما. رجل دفع ارضا الى رجل ثلث سنين
 على ان يزرعها في السنة الاولى ببذره ما بدله على ان الحمارج بينهما نصفان
 وعلى ان يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على ان الحمارج للعامل وعلى العا
 اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة ببذر صاحب الارض
 على ان يكون الحمارج لصاحب الارض والمزارع عليه اجر مائة درهم له
 جائز جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى مزارعة محيصة بنصف الحمارج
 كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية العمل
 استاجر الارض باجرة معلومة لسبعة معلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض

٣٣

استأجر العامل ببدل معلوم لينزع له في أرضه وكل واحد من هذه العقود
جائز عند الأفراد فكذلك عند الجمع إذا لم يكن البعض شرطاً في البعض ولو دفع
رجل أرضاً إلى رجل وقال له اعمل في أرضي بذر ويقرئك واجرائك
فاخرج فهو كله لي جاز لأنه إذا لم يجعل له شيئاً من الخارج ولم يلتزم له اجرا
فإن ذلك استعانة. ولو قال على أن يكون الخارج كله لك جاز أيضاً لأن
صاحب الأرض أعار أرضه وأقرض بذره حيث جعل كل الخارج للعامل
وإنما كان قرضاً للبذر لأن تسليم البذر طريقين للعبه والقرض والقرض إذا نهاها
فيعمل عليه وإنما صار معيار الأرض لأن المنفعة لا تتقوم إلا بالعقد وتسمية
البديل ولم يوجد. ولو دفع أرضاً إلى رجل وقال انزع في أرضي كراماً من طعمك
على أن الخارج كله لي لا يجوز ذلك لأن هذا دفع الأرض من زراعة جميع الخراج
ولا يكون هذا من صاحب البذر وتعليقاً للبذر من صاحب الأرض لأن الأصل
في القاء البذر أن يكون عاملاً لنفسه. وقول صاحب الأرض على أن الخارج
لي صحتل بمقتضى أن يكون الخارج بطريق استقراض البذر فلا يثبت تملك
البذر والمعتل ويكون الخارج له صاحب البذر وعليه اجر الأرض لأن صاحب
الأرض ابتغى لمنفعة أرضه عوضاً ولم يسلم له فكان له اجر الأرض أخرجت الأرض
شيئاً ولم تخرج. ولو دفع رجل بذرًا إلى صاحب الأرض ليبذر صاحب الأرض
في أرضه ويعمل في ذلك سنة هذه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك يكون
بينهما نصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب البذر وعليه لصاحب
الأرض مثل اجر أرضه أخرجت الأرض ولم تخرج. ولو قال انزع في أرضك
على أن ما أخرج كله لي لأن الخارج كله لصاحب البذر ولا أجر عليه لأرضه

ولا عمله. ولو قال ان عمله على ارضك على ان الخارج كله لك فخرج يكون كله
 لصاحب البذر وعليه اجر الارض واجر عمله لا ينقص على اشتجار الارض
 والعامل بجميع الخارج فكان الخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل اجر
 ارضه واجر عمله ولو قال ان رعيه في ارضك لنفسك على ان ما خرج كله لي كان
 الخارج كله لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ان رعيه
 لنفسك تنصيص على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج
 لنفسه عوضا عن القرض وانه شرط فاسد لان القرض لا يبطل بالشرط
 الفاسد. والشرط الرابع لجواز المزارعة بيان نصيب من لا بذر منه لان
 ما ياخذ من لا بذر منه ياخذ اجرا ما عمله ولا رضى فيشترط اعلام الاجر
 فان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب صاحب البذر جاز العقد لان
 صاحب البذر يستحق الخارج بحكم لانه غناء ملكه لا بطريق الاجر. وان بينا
 نصيب صاحب البذر وسكتا عن نصيب العامل لا يجوز قياسا لاشياء ياخذ
 ياخذ اجرا فيشترط اعلام الاجر. وفي الاستحسان يجوز هذا العقد
 لانه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك بيانا ان الباقي للآخر وقد مر
 مثل هذا في المضاربة والشرط الخامس لجواز المزارعة التخلية بين الارض
 والعامل فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل
 يمنع جواز المزارعة. والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت
 اليك الارض ومن التخلية ان يكون الارض فارغة عند العقد فان كان
 فيها زرع قد بنت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة فيكون
 زرعها قداد ولا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج

الى العمل فكما قد رخص هذا العقد مزارعة تعد رخصته معاملته وينبغي
 ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والارض متفاوتة
 لا يصير العمل معلوما. وان اشترط مع العامل عمل عبد العامل جاز العقد
 على كل حال كما لو شرط عليه البقر. والمشرط للعبد يكون لمولاه ان لم يكن
 عليه دين. وان شرط مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون
 للعامل ثلث الخارج ان كان البذر من قبل صاحب الارض يجوز العقد
 ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض
 كان اشترط عمل عبد بمنزلة اشترط البقر على صاحب الارض واشترط
 البقر على صاحب الارض جائزا اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط عمل عبد
 صاحب الارض ويكون المشرط للعبد لمولاه ان لم يكن عليه دين وان كان
 عليه دين فذلك في قول ابي يوسف ومحمد رح. وفي قياس قول ابي حنيفة.
 رح المولى من كسب عبده المديون بمنزلة الاجنبي فكأنه دفع الارض والبذر
 مزارعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج. وان كان
 البذر من قبل العامل وفطرط عمل عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز
 كما لو شرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسدا
 والشرط السادس لصحة المزارعة ان يكون الخارج مشتركا بينهما. فكل
 ما يخرج فهو على الشراكة. فان شرط ان يكون لاحدهما ففقر معلومة من الخارج
 او شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر او شرط ان
 يكون لاحدهما مع شيء من الخارج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز. وكذا
 لو شرط ان يدفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كما

فأسد من ايها كان البذر ولو شرطاً أن يرفع صاحب البذر لنفسه عشر
الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة
في الخارج فان ما من قدر يخرج به الارض الا ويبقى بعد رفع العشر منه تسعة
اعشاره فهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج خمسة ونصف من عشرة
وكذا لو شرط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضا
ولو شرط ان يرفع الخارج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسداً
لان هذا شرط يوجب قطع الشركة في الخارج لاحتمال ان لا يخرج الارض
الا قدر الخارج ولو كانت الارض عشرية تشرب بماء السماء فشرط ان يرفع العشر
من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تسع بعرب او دالية
والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج
فان ما من قدر يخرج به الارض اذا رفع منه عشر يبقى له منه تسع يكون
بينهما فيكون ويكون الخارج بينهما على ما شرطوا ولو ان السلطان له حصة
حقه في هذه السنة العشر ونصف العشر وهما رفعاً بعض الخارج سائر
السلطان فاشترط للسلطان من العشر ونصف العشر يكون لصاحب
الارض قولاً بيمينه رج على قياس قول من يجيز الزايرة وعلى قول
صاحبه رج ما شرط للسلطان يكون بينهما نصفين لان في الزايرة
ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستأجر للعامل وان كان
البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجراً له ومن اصل
اليمين رج ان من أجر الارض العشرية يكون العشر على صاحب الارض
فعلى قياس قوله في الزايرة يكون العشر على صاحب الارض وما شرط

للسلطان يكون مشروطا لصاحب الأرض فاذا لم يأخذ السلطان حقه
 يكون الشرط للسلطان لصاحبه الأرض وعند صاحبه ربع العشر يكون
 في الخارج على كل حال فاذا لم يأخذ السلطان حقه أو أخذ بعض الطعام
 من مكان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما. هذا إذا كانت
 الأرض يعلم أنها تسقى بماء السماء أو بالدلاء فان كانت أرضا تكتفى بماء السماء
 عند كثرة المطر فيحتاج إلى أن تسقى بالدلاء عند قلة المطر وفي مثلها السلطان
 يعتبر الأغلب فان كان الأغلب ماء السماء يأخذ العشر وان كان الأغلب الدلاء
 يأخذ نصف العشر فان قال صاحب الأرض في هذه الصورة للعامل لا أدري
 أبأخذ السلطان في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعادك على أن يكون
 لي نصف ما بقي من الخارج بعد ما يأخذ السلطان حقه فتعاقدا على هذا الشرط
 كان فاسدا في قياس قول أبي حنيفة ربع لأن عند الشرط للسلطان يكون
 لصاحب الأرض فاذا شرط ذلك فقد شرط لصاحب الأرض من الخارج
 خراج مجهولا وهو العشر ونصف العشر فيفسد العقد. وعند صاحبه ربع
 العشر ونصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا في معنى اشتراط جميع الخارج
 بينهما نصفين فجاز. ولو شرط في المزارعة أن ما خرج من حنطة بينهما
 نصفان وما خرج من شعير فمولا أحدهما بعينه أو شرط أن يكون الحنطة
 لأحدهما بعينه والشعير للآخر من أيهما كان البذر لا يجوز. وإن شرط أن يكون
 الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرط وكذا
 لو شرط أن يكون الربيع أو الزرع أو الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما
 كما شرط. وإن شرط أن يكون الحب لأحدهما والتبن للآخر فهو على تمامية

اوجه ستة منها فاسدة وثنتان جائزتان. ^{٢٤} اما الفاسدة احدها اذا شرط
 ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل. والثاني ان يكون التبن للدافع والحب
 للعامل. والثالث اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابع
 اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل. والخامس اذا شرط ان يكون
 الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر
 جاز وان شرطه لغيره لا يجوز. وعن ابي يوسف ر. انه لا يجوز اصلا وعن بعض
 شائخ بلخ ر. اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن
 بينهما المكان العرف. والسادس اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب
 لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لا يصح المزاوعة لان هذا شرط يودي الى قطع الشركة
 في المقصر لاحتمال ان يحصل احدهما دون الآخر ولو شرط ان يكون للحب
 بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر
 . وعن ابي يوسف ر. انه لا يجوز. وعن محمد ر. انه يرجع الى قول ابي يوسف
 ر. فصار هذا من الوجوه الفاسدة. ولو دفع ارضا بينهما زرع صار بقلا مزراعة
 وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض او شرطا
 ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض
 ولو شرط التبن للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بقلا
 مزاوعة كدفع الارض والبذر مزاوعة وشبهه لو شرط التبن لصاحب البذر
 جاز. وان شرط الآخر لا يجوز. وكذا اذا دفع القصيد مزاوعة ثم المزاوعة
 على قول من يجوز على نوعين احدهما ان يكون الارض لاحدهما. والثاني ان ^{يكون}
 الارض لكما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون

البتة من أحدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما
 والبذر من أحدهما فهو على وجه ستة ثلثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة. أما
 الثلاثة الا ولها أحد ها ان يكون الارض من أحدهما والبذر والبقر في العمل
 من الآخر فغيرها صاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جائز لان صاحب البذر
 يكون مستاجر الارض بشئ معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل
 من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل
 بشئ معلوم من الخارج ليعمل في ارضه ببقوه ويذره والوجه الثالث ان يكون
 الارض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر وذلك جائز لان صاحب
 الارض يصير مستاجر العامل ليعمل العامل ببقوه لصاحب الارض والبذر
 وأما الثلثة الفاسدة ففيها ان يكون الارض والبقر من أحدهما والباقي من الآخر
 فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستاجر الارض والبقر بشئ من الخارج
 وعن ابي يوسف ربح انه يجوز لكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية
 لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقر فان منفعة الارض انبات البذر
 لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم يكن منفعة البقر من جنس منفعة
 الارض لا يكون البقر تبعاً للارض فيبقى استيجار البقر مقصوداً بشئ
 من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من أحدهما البقر فقط والوجه
 الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك
 فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر
 يكون مستاجر الارض فلا بد من التخلية بينه وبين الارض والارض
 ههنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا واشترك ثلثة اربعة .

ومن البعض البقر وحدة او البذر وحدة كان فاسدا لما قلنا. والوجه الثالث
من الفاسدة ان يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر
وانه فاسد ايضا لما قلنا في الوجه الثالث من هذا النوع. وكذا لو اشترك ثلثة
او اربعة والبذر من اقدم فقط والبقر من اقدم فقط كان فاسدا لما قلنا
هذا اذا كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فان كانت الارض لاحدهما
وشرطا ان يكون البذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الارض وشرطا
ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير
قائلا للعامل ازرع ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي او ازرع
ارضني ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسدا لان هذه مزعة
بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل. وكذا لو شرط ان يكون
الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الارض او على العكس
كان فاسدا لان فيه اعارة الارض. واذا فسدت المزارعة كان الخارج
بينهما على قدرية ويسلم لصاحب الارض ما اخذ من الخارج لانه
نماء ملكه حصل في ارضه وله على الآخر اجر نصف الارض لان الآخر استوفى
منفعة ارضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره
ويبقى من الباقى اجر نصف الارض وما انفق ايضا ويتصدق بالفضل
لان الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد. ولو كانت الارض لاحدهما
والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين
جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الارض ببذره فكانت هذه اعارة
نصف الارض لابشرط العمل له بخلاف الاول. ولو كانت الارض بينهما

وشرطا ان يكون البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصفان لا يجوز
لان من لا بذر منه يكون قائما للأخران سريعا ارضك ببذر رك على ان يكون
الخارج كله لك وان سريعا ارضي ببذر رك على ان يكون الخارج كله لى فكان
العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. ولو كان البذر من الدافع والعمل
على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر بشرط
لصاحبه هبة نصف البذر او افراض نصف البذر بمقابلة العمل له نصف
الارض وذلك باطل. وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث للدافع
او شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة
شيء من الخارج بمجرد البذر. ولو كان البذر من العامل بشرط ثلثي الخارج
للعامل جائزا لان من لا بذر منه صار دافعا لرضه مزارعة ليزرعها العامل
ببذر العامل على ان يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز. ولو كان
الارض والبذر منهما وشرطا العمل على أحدهما على ان يكون الخارج بينهما
نصفين جائزا ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه. ولو كان الارض والبذر
منهما فشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في أصح الروايتين
لان الخارج تمام بذرها فاذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما
فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك
لا يستوجب الاجر. ولو شرط ثلثي الخارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع
شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كان
الارض لها وشرط ثلثي البذر على الدافع على ان يكون الخارج بينهما
نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله اقرضه بغير

البذر. ولو شرطنا ملحق البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين
 لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كانه قال للعامل ازرع ارضك ببذر لك
 على ان يكون الخارج لك وازرع ما رضى ببذري وبذرك على ان يكون كل الخارج لي
 وانما مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. رجل له ارض اراد ان ياخذ من آخر
 بذرا ليزرعها ويكون الخارج بينهما نصفين قالوا للحيلة في ذلك ان يشتري
 نصف البذر من صاحب البذر بثمن معلوم ويبرئه الباقي عن الغن فيصير البذر
 مشتركا بينهما ثم ان بائع البذر يامر ان يزرع كل البذر في ارضه على ان يكون
 الخارج بينهما نصفين فاذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه نماء ملكهما
 ولا يكون هذا دفع البذر وحده مزارعة. رجل دفع الى رجل ارضا وبذرا وبيع
 نصف البذر من المدفع اليه فزرع المدفع اليه بعض البذر في ارض نفسه
 وبعضه في ارض الدافع فزرع المزارع في ارض نفسه يكون الكل له لانه
 صار مستهلكا خاصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرع في ارض
 الدافع يكون مشتركا بينهما على ما شرطنا. رجل دفع الى رجل ارضه ليزرعها
 ببذرها جميعا على ان يكون البقر من المزارع والخارج بينهما نصفان.
 فشارك الاجارة في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشركة والمزارعة
 اماخذ المزارعة لان صاحب الارض جعل منفعة نصف الارض للامار
 ليعمل له في النصف الباقي فاذا شرط علينا العمل بمقابلة نصف الارض كانت
 هذه اجارة باجر مجهول ولم تكن اعارة فتفسد المزارعة. واما فساد الشركة
 فلانها بناء على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفع اليه على قدر
 بذره لانه نماء ملكهما ولصاحب البذر على المزارع الاول اجر مثل

نصف الارض لانها تستعمل نصف ارضه بعقده فاسد وعلى المزارع الاول
 للعامل الثاني اجر مثل عمله لانه عمل له باجارة فاسدة وليس للمزارع الاول
 على رب الارض اجر عمله لانه عمل في محل مشترك وما اصاب الدافع من المزارع
 يطيب له وما اصاب المدفع اليه يرفع من ذلك قدر يذره مقدار ما انفق
 وما يعمر ويتصدق بالزيادة لما عرف. واذا اراد ان ترتفع الشجرة في الرعي
 الفاسد عند الكل او يفسد عند اي حنيفة ربح وجازت عند صاحبه ربح
 فالحنيفة في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد ربح قال يميز النعيان
 نقيب رب الارض ونقيب المزارع ثم يقول رب الارض للمزارع هذا نقيب
 وقد وجب لي عليك اجر مثل الارض او نقصان الارض ووجب لك علي اجر
 مثل عملك واجر ثيلانك فهل صالحتي على هذه الحنطة وعلى اجر مثل الارض ونقصانها
 الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحتي ثم يقول المزارع لصاحب الارض
 وجب لك علي اجر مثل ارضك او نقصانها ويلي عليك امر مثل علي وثيراني
 وبذري فهل صالحتي بما وجب لك علي ما وجب لي عليك وعلى هذه الحنطة
 فيقول رب الارض صالحتي فاذا قال ذلك وتراضيا على هذه الوجه يزول
 اللبس لان الحق لصا لا يعد وما فيطيب لكل واحد منهما ما اصاب ربح
 سقي ارضه او كرمه بماء مشترك في نوبة الغير بغير اذن صاحب النوبة قال
 محمد بن مقاتل ربح يطيب له الخارج كن غصب حلقا واعلف دابته حتى سميت
 فانه يضمن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة وعن بعض الزهاد ربح انه
 وقع الماء في كرمه في غير نوبته فامر بقطعه. وقال الفقيه ابو الليث ربح انا
 للامر بقطع الكرم اذا شرب ماء بغير حق لانه افساد المال بغير ضرورة خصوصا

٢٣
اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغير اختيار صاحب الكرم والزرع لكن
لو تصدق به كان حسنا قال مولانا رضي الله عنه والافضل ان يتصدق
بالمخارج لان الماء الحرام يبقى في الخارج . بخلاف مسئلة العلف لان العلف
لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر

فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد

الاصل فيه انه اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج او ينزوي
للمحفظ والسقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد المزارعة لان ذلك مستحق
عليه بمطلق العقد فالشرط لا يزيد الا وكادة . وكذا الوشرط على العامل ما لا
يخرج الارض يدونه زرعاً معتاداً كشرط الكراب لا يفسد العقد وان شرط
على العامل ماله اثر في الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى منفعة
بعد انتهاء المزارعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه
يلزمه الوفاء به واذا شرط على العامل ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كما لو
شرط على العامل كرى الانهار الصغار واصلاح المسفيات والشتيان
وقسمة عند البعض ان يرد ما مكروبة على صاحب الارض وعند البعض
زيادة كراب لا يحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد العقد سواء كان
البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح
المسفيات وكري الانهار وتقريب الماء حتى يمكنه الشرب جائز سواء كان
البذر من العامل او من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون
على صاحب الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيد الا وكادة . وهو نظير ما لو
استأجر داراً بدوهم وشرط المستأجر على صاحب الدار ان يطبخ سطحها

ويصلح ميان بينهما المسيل الماء بجان لان ذلك على صاحب الدار ومن غير شرط
فشرط لا يفسد العقد . واذا شرط المصا د والدياس والتذرية على العامل
كان مفسدا للعقد فظاهر الرواية لان هذه الاحمال تكون بعد الادراك
وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون
مفسدا . فلوان العامل حصه الزرع وداس وجمع من غير ان كان شرطا
عليه فهلك ذلك يضمن حصه الدافع . وعن ابي حنيفة ربح ان شرط هذه
الاعمال على العامل لا يفسد العقد . وعن ابي يوسف ربح في النوادر انه
لا يفسد لكن ان لم يشترطا يكون عليهما وان شرط الزم المزارع بحكم العرف
. وهو كما لو اشترى حطبا في المصرا لا يجب على البائع ان يمله الى منزل المشتري
واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط المجد اذا على العامل في المعاملة
يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه . وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة ربح
انهما قالا هذا كله يكون على العامل شوطا لا بحكم العرف . وقال آتشغ الامام الاجل
شمس الائمة السرخسي ربح هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا . وعن الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه كان اذا استفتيت عن هذه المسئلة بقول فيه
عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يجتمع عنه ثم في الموضع
الذي يكون المصا د على العامل عرفا لآخر وتغافل عن المصا د حتى هلك
قال الفقيه ابو بكر البلخي ربح يضمن ذلك . وقال الفقيه ابو الليث ربح ان اخر
ما خيرا فاحشا لا يؤخر الناس الى مثله كان ضامنا والا فلا هذا اذا شرط هذا للمعا
على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل
لانه لا عرف فيه . ولو شرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسيات يفتى

فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه نماء بذره
لصاحب الارض عليه اجر الارض والعامل على صاحب الارض اجر عمله فكري
لانهما يقتضيان ويترادان الفصل ولو لم يكن كروي لانها مشروطة على العمل
فالعقد فكري العامل لانها بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له فكري
لانها لانه متبرع فلا يرجع كما لو حوط الارض ولو كان البذر من قبل صاحب
الارض فشرط على العامل كروي لانها واصلاح المنيات فسد العقد ويكون
الخارج كله لصاحب الارض والعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على
رب الارض كروي لانها واصلاح المنيات حتى ياتي به الماء كانت المزارعة
جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض
لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب التكين من
الانتفاع وهو نظير ما ذكرنا من مسألة الاجارة اذا أجر داره وشرط المستاجر
على صاحب الدار تطهير السطح جازت الاجارة لان ذلك مستحق على صاحب الدار
بغير شرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستاجر فسدت الاجارة كذلك
هذا ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدة عليه حتى يبس الزرع بطل
قالوا ايضا قيمة الزرع ثابتا ان كان له قيمة في ذلك الوقت وان لم يكن
فللزراع في الوقت الذي ترك السقي قيمة يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة
فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضيا بترك السقي فيضمن كما لو استاجر
خباز الخبز فترك الخبز في التنور حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدة
عليه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغينا في شرح
يقول تقريبا الماء بحيث يتمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على العمل

لا مولى خارج وعندى ان كان متكاملا من فتح فوهة النهر العنبر من الوادي
 يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لظالم يمنعه عن ذلك كان
 تيسر الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت
 الارض لا تخرج زرعاً معتاداً الا بالسقي فان كانت تخرج ذلك لا يجب
 ولو شرطاً على رب الارض كزراعتها والكراب والثنيان فان كانت البذر من قبل
 العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من اعمال الزراعة فاشتراطها على صاحب الارض
 يكون بمنزلة اشتراط الحفاظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله
 للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه اجر الارض مكروية او مكوبة
 مشاة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد ولو كان البذر
 من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكراب والثنيان لا يفسد العقد
 لان الكراب والثنيان يكونان بالبقر واشتراط البقر على صاحب الارض
 اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد رحل دفع ارضه الى رجل سنة
 بالصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكرها
 ثم ازرعها وقال العامل بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض تخرج
 بغير كراب زرعاً معتاداً الا ان بالكراب اجود كان العامل بالخيار
 ان شاء كروب وان شاء لم يكره وان كانت لا تخرج بغير كراب
 اصلاً او لا تخرج الا قليلاً لا يقصد الناس بالزراعة ليس له ان يزرعها
 بغير كراب ويكون الكراب مستحقاً بحكم العقد فالعامل بالخيار اذا كان
 البذر من قبله ان شاء امضى العقد بالكراب وان شاء ترك وان كانت الارض
 تخرج بغير كراب خارجاً قليلاً ادنى ما يقصد الناس بالزراعة كان

للعامل ان يزرعها بغير كراب. وكذا لو ازرع الارض ثم قال لا اسقي وارفعه
 حتى يسقيها السماء فان كانت تكتفي ببله السماء الا ان السقي اجود للزرع لا يجبر
 على السقي وان كانت لا يكتفيه سقي السماء يجبر على السقي. وكذا لو كان البذر من
 ملعب الأرض في جميع ذلك الا ان البذر اذا كان من قبل رب الارض فلا بد
 لا يخرج بغير كراب يجبر العامل على الكراب ولا يكون له ان يتولى الزرع هذا اذا لم
 الكراب شرطاً. ولو دفع اليه ارضاً وبذر اعلى ان يكرها ويزرعها سنة
 هذه بالنصف فان اراد ان يزرعها بغير كراب ليس له ذلك ويجبر على الكراب
 سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل لان اصل الزرع
 وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون اجود. وصفة الجودة تستحق
 عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق العقد كما لو شرط في السلم الايفاء
 في المصكان له ان يوفيه في اي ناحية من نواحي المصروان شرط عليه ان
 يوفيه في منزله في المصلم يكن له ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع
 يحصل بالكرا ب وبغير الكرا ب على صفة واحدة لا يلزمه الكرا ب بحكم الشرط
 لانه لا فائدة في اعتبار هذا الشرط. وكذا لو كان الكرا ب يضرب بالارض وقد
 يكون ذلك عند قوة الارض فان الكرا ب عند قوة الارض يحرق الزرع فان كان
 بهذه الصفة لا يلزمه الكرا ب. وان شرط في المزارعة التشنية على
 المزارع فسدت المزارعة وقد ذكر بان الناس تكلموا في تفسير التشنية
 قال بعضهم تفسير التشنية ان يكرها مرتين ثم يزرع وانما يفسد
 العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهاء العقد قال الشيخ الامام الاجل
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في ديارنا شرط التشنية لا يفسد العقد لان منفعتها

بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى منفعتها بعد مضي السنة انما يفسد
 العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة . وقيل معنى القسنية ان يكرها
 بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول . وقيل
 معنى القسنية ان يجعل الارض حدها اول كما يفعل بالبطيخة فيزرعها ناحية منها
 ويبقى ثابتي الجداول مكروبة فينتفع بها صاحب الارض بعد انتهاء المزارعة
 ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين
 لا يفسد العقد اذا كان لا تبقى اثر القسنية بعد انتهاء العقد وان شرط
 على احدهما بعينه ان يسرق فيها او يحرها فان كان البذر من العامل فالمزارعة
 فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبقى منفعته في الارض
 بعد انتهاء مدة المزارعة وفيه اشتراط اتلاف ما له عليه فيفسد العقد
 وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والقسنان
 عليه وقد ذكرنا ان ذلك يفسد العقد اذا كان البذر من العامل فهو يكون
 الخارج كله للعامل لانه نماء بذره ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه
 واجرم مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقيته اذا كان السرقيين من قبله ...
 وان كان السرقيين من قبل العامل لم يكن له على صاحب الارض من قبل
 ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض فيما يبقى لان العامل
 عمل لنفسه وما بقى لصاحب الارض اثر عمله فاذا لم يتقوم اصل عمله على
 صاحب الارض فكذلك اثر عمله . وان كان البذر من صاحب الارض وشرطا
 عليه القاء السرقيين ونحوه كانت المزارعة جائزة كما لو شرط على الكراب
 وانثنيان والبذر من قبله لان القاء السرقيين والعو في الارض يكون قبل المزارعة

وقبل الكراب ايضا ولزوم العقد على صاحب البذر يكون عند انقضاء البذر كان
 صاحب الارض استاجر العامل بنصف الخارج بعد ما فرغ من القاء السرقين
 والعوة فلا يفسد العقد. وان شرطاه على العامل في هذه الصورة كانت المزاغة
 فاسدة لانها شرطاه على العامل ما يبقى منفعة بعد انتهاء مدة المزاغة وكان
 الخارج لصاحب الارض وللعامل اجر عمله فيما عمل وقيمة ما اتى من السرقين
 لان صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استاجر
 صباغا اجارة فاسدة ليصنع قوبه يصنع من عند ففعل كان على صاحب الثوب
 اجر عمله وقيمة صبنه. ولو شرطاه على العامل ان لا يغرها ولا يسرقنها كانت
 المزاغة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض
 لان شرط ترك القاء السرقين في الارض شرط لا طائل له لانه ليس فيه جلب منفعة
 ولا دفع مضرة بل هذا شرط ترك النفع فلا يفسد به العقد كما لو شرطاه على العامل
 ان لا يدخلاها كلبا كان باطلا ويختار العامل ان شاء ادخلاها كلبا
 وان شاء لم يدخل. ولو شرطاه على صاحب الارض دولا او دالية
 باداتها وكان ذلك عند صاحب الارض او لم يكن عند فاشتراه
 واعطى العامل فان كان البذر من العامل كانت المزاغة فاسدة
 حكنا الوشرط الكراب على صاحب الارض والبذر من العامل
 ولو كان صاحب الارض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز وكان
 ذلك على العامل لانها اللة الاستقاء والسقي على العامل فهذا
 شرط يقهر مقتضى العقد ولا كذلك الاول لان السقي لا يكون
 على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب الارض يكون بمنزلة

اشتراط السقي على صاحب الأرض فيكون مفسدا . وكذا لو شرط الدواب
 والدواب على العامل وشرطا علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر
 محتوما من الشعير وكذا من القوت والتبن فسدت المزاغة فلو
 حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب الأرض
 عليه اجر مثل أرضه ومثل ما اخذ منه المزارع من الشعير والقوت
 والتبن . ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت المزاغة لان
 علف دوابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يزيد الا وكادة ولو كان
 البذر من صاحب الأرض فان شرطا ذلك على العامل جازت المزاغة
 لان ذلك من آلات العمل . ولو شرط ذلك على صاحب الأرض والبذر
 من قبله جاز لانه لو شرط عليه البقر والكراب جاز فكذا اذا شرط عليه
 الدواب والدواب للسقي جاز كمن استأجر اجيرا ليحل له بالآلات نفسه
 وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلقف الدواب
 على المزارع شيئا معلوما كانت المزاغة فاسدة لان اشتراط علف
 دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الأرض
 على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سقى طعاما معلوما ولم يسم
 . وكذا لو شرط الدواب والدواب على المزارع وعلقف الدواب
 على صاحب الأرض . ولو شرط الدابة وعلقفها على احد هما
 بعينه والدواب على الآخر جاز لان علف الدابة مشروط
 على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط . واذا دفع الرجل
 الى رجل ارضا بيضاء ومزاغة سنين معلومة وفيها نخيل على ان ينزع الأرض

ببذره ويقوم على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فهو فاسد لان
في حق الارض العامل يكون مستأجر الارض يتصرف الخارج على ان يزرعها
ببذره وفي حق الفخيل صاحب الفخيل يكون مستأجر للعامل ليعمل فيها
بتصرف الخارج فهما عقدان مختلفان لاختلاف العقود عليه وقد جلا
احد العقد بن شرط في الآخر فيفسد العقد لنهي النبي عليه الصلوة والسلام
عن ادخال الصفقتين في صفقة ثم ما خرج من الارض كان كله لصاحب
البذره وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض ويتصدق المزارع بالزيادة
والخارج من الفخيل كله لصاحب الفخيل وعليه للعامل اجر عمله في الفخيل
ويطيب الخارج كله لصاحب الفخيل . وكذا لو شرط ان يكون الخارج
من الفخيل على الثلث والثلثين او من الزرع على الثلث والثلثين
ولو كان البذره من صاحب الارض والمسئلة بما لها جاز العقد لانه
مستأجر للعامل في أرضه وتخله وكان العقود عليه منفعة العامل فيها
جميعا فلم يختلف العقد . وكذا لو شرط للعامل في الفخيل عشر الثمار
وفي النبع النصف لان العقد واحد لاتحاد العقود عليه وهو
منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف العقود عليه . وكذا
لو دفع ان يزرع ما كان الجواب فيه على نحو ما قلنا في الفخيل ولو دفع ارضا
بيضاء مزارعة سنين معلومة وفيها نخيل وقال للعامل ادفع اليك هذه
الارض تزرعها ببذرك ويقوم على ان الخارج يبيني وبينك نصفان
وادفع اليك ما فيها من الفخيل معاملة على ان تقوم عليه وتسقيه
وتلقحه فاخرج فهو بيننا نصفان او قال لك منها الثلث ولنا الثلثان

في الفلث سنين معلومة جاز لانه جعل احدا العقد عطف على الآخر
 بمرضا الخلف ولم يجعل احدهما شرطاً للآخر بخلاف الاول فان ثمة جعل
 احدا العقدين شرطاً للآخر لان كلمة على للشرط ولهذا لو قال ابيعك
 هذه الدار بالف على ان تستاجر مني هذه الدار الاخرى شهر ايجسة
 درهم كان فاسداً. ولو قال ابيعك هذه الدار بالف وأوجرك هذه الاخرى
 شهر ايجسة جاز لانه لم يجعل احدهما شرطاً للآخر. وكذا لو قال ابيعك
 هذه الدار بالف على ان ابيعك هذه الامة بمائة دينار كان فاسداً
 ولو قال ابيعك هذه الامة كان جائزاً وفي المسئلة اختلاف الروايات
 وتماها في الزيادات. ولو دفع اليها رضا وكما وقال ازرع هذه الارض
 ببذرك وقم على هذا الكرم فاكسبه واستقه كان جائزاً لا يفسد واحد
 منهما. رجل دفع الى رجل ارضاً باليعمرها المزارع ويزرعها العامل
 مع صاحب الارض ببذرهما ثلث سنين كانت المزارعة فاسدة لان
 شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض
 والعامل ببذرهما سنة فلصاحب الارض ان ياخذ الارض ويكون
 المزارع بينهما على قدر بذرها لانه نماء ملكهما وللعامل على صاحب الارض
 فيما عمل من عمارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل
 قدر الارض الذي اشتغل ببذر المزارع. رجل زرع ارضه نفعاً
 لغيره اقطع هذا الزرع وازرعه في ارضه كذا على ان الخارج بينهما نصفان
 كان فاسداً لانه لا منفعة للعامل في القلع فاذا شرط عليه عملاً لا ينتفع به
 العامل ففسد العقد وبعد ما قلع لا ينقلب جائزاً لانه جعل بعض البذل

بمقابلة القلع وذلك مجهول وجهالة البدل فساد فصول العقد واستعلم
ما

الباب مشتمل على فصول

فصل في اختلاف العاقدين

رجل دفع أرضا وبذر مزارعة فزرعها العامل وأخرجت زرعاً فقال المزارع
شرطت لي نصف الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب
الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الأجر ولا يتحالفان عندنا لأن فائدة القضا
الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وإيهما أقام البينة قبلت
وإن أقام البينة يقضى بيمين المزارع لأنها ثبتت الزيادة. وإن اختلفا قبل
الزرع تحالفا وترا د المزارعة وتبدى بيمين المزارع وإيهما نكل يقضى عليه
وإيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بيمين المزارع. وإن كان البذر
من قبل العامل وقد أخرجت الأرض زرعاً فاختلعا على هذا الوجه كان القول
قول العامل مع يمينه ولا يتحالفان وإيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة
يقضى بيمينه من لا بد منه. وإن اختلفا قبل الزرع تحالفا وترا د. رجل دفع
للرجل أرضاً ليزرعها المزارع ببذر وبقره على أن الخارج بينهما فلما حصل
الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين فقيرا من الخارج وقال الآخر بل
شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر والبينة بينة الآخر وإن
لم يخرج الأرض شيئا بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال
صاحب الأرض شرطت لي عشرين فقيرا ولي عليك أجر الأرض كان القول قول المزارع
لأن رجلا الأرض وتدعى عليه أجر الأرض وهو ينكر أن أقام البينة كانت البينة بينة

الزراعي ايضا لان بيئته تثبت ما شهد به الشهود وهو شرط نصف الخارج بيئته الاخر
لا تثبت ما شهد به الشهود وهو عشرين قفيزا. وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يرفع
كان القول قول صاحب الارض وان كان مدينا فساد العقد لان الاخير يدعي عليه استحقاق حصة
الاربعين وهو ينكر. رجل ازرع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجيرك زراعتها
بيدي وقال الزارع كنت اكارا وزعت بيدي كان القول قول الزارع لانها اتفقا على ان
البذر كان في يده فيكون القول فيه قوله ذي اليد. مزراع سنة زرع الارض فاكله الجراد
او اكل اكثره وبقي شئ قليل فاراد الزارع ان يزرع فيها شيئا اخر فيما بقي من المدة فمنعه
صاحب الارض قالوا ينظر اكانت الزراعة بينهما على ان يزرع فيها نوعا معينا اليسر له
ان يزرع غير ذلك وان كانت الزراعة عامة ان يزرع فيها ما شاء او مطلقا كان
له ان يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء كن استأجر ارضا للزراعة كان له ان يزرع فيها وندف
الاجارة ما شاء. قال مولانا رضي وعندي واكانت الزراعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون له
ان يزرع فيها ما هو مثل الاول اودونه في الضرر بالارض كن استأجر دابة ليحمل عليها شيئا
معلوما كان له ان يحمل عليها ما هو مثل الاول اودونه في الضرر

فصل في زراعة الارض بغير اذن صاحبها

رجل دفع الى رجل ارضا مزراعة سنة ليزرعها الزارع ببذره فزرعها ثم زرعها
بعد مضي السنة بغير اذن صاحبها فلم صاحبها بذلك قبل نبات الزرع او بعده
فلم يجز قالوا اكانت العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى
من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد
فيما مضى وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله انه قال
ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز وعلى الزارع ان يرفع من الخارج مقدار

اجزعه وثبرانه وبذره ويتصدق بالباقي كما في الغصب قال مشائخنا
 كانوا يفتون بجواب الكتاب الا اني رايت في بعض الكتب انه يجوز وهو
 كما لو دفع ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت
 مع فلان عام لولفانه يجوز فعذا اولى قال سرح وعندى ان كانت الارض
 معدة ليدفعها لزراعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند كل ذلك
 الموضع لا يختلف فزرعها رجل جائز اسقساما . وان لم تكن الارض معدة
 لدفعها لزراعة او لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند ذلك
 الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزارع غاصبا وانما ينظر
 الى العادة اذ لم يعلم انه زرعهما غصبا فان علم انه زرعهما غصبا بان اقر الزارع ^{الزارع} ~~الزارع~~
 انه يزرعهما لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل من لا ياخذ الارض لزراعة
 ويانف عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض
 وكذا لو اقر بعد ما زرع وقال زرعت غصبا كان القول قوله لانه ينكر
 استحقاق شيء من الخارج لغیره . فزارع زرع ثوما فقلع البعض بعد
 ما ادرك وترك الباقي في الارض على حاله او لم يقلعه فنبت الذي لم يقلع
 جدا انتهت مدة المزارعة فان الثابت يكون بينهما على شرطهما وان قلع
 الكل الا انه اخرج البعض من الارض وترك الباقي مقلوعا فنبت ما ترك
 ان نبت بسقيه كان الثابت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة
 الاولى انتهت بقلع الكل وان نبت لا يسقى احد يكون بينهما لانه غصاء
 ملكهما . لهما رفع الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تناثرت
 فنبت وادرك فهو بين الامار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبها .

من الخارج لانه نبت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكمار ان يتصدى
 بالفضل من نصيبه . ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى نبت كان
 له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان
 عليه ضمانها والا فلا . وان سقاه اجنبي تطوعا كان النابت بين الاكمار
 وصاحب الارض شجرة نبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخرى في ارض
 اخرى ان نبت بنفسه لا يسبق احد كان النابت لصاحب الاصل اذا صدقه
 صاحب الارض انها نبتت من عروق تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله
 وان كان صاحب الارض هو الذي سقاه فنبت بانياته وسقيه كان له
 رجل زرع ارضا لغير نفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان
 الارض ان انتقصت بزراعته . وطريق معرفة النقصان عند البعض ان ينظر
 الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند
 البعض ينظر بكم تستاجر الارض قبل الزرع وبكم تساجر بعد الزرع فيضمن الفضل
 رجل زرع ارضا لغيره يعني اذن صاحبها فانتقصت بالزراعة ثم زال النقصان
 قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبها يبرأ غل الغنم
 وان زال بعد الرد لا يبرأ . وقال الفقيه ابو الليث سرح وقد قيل براءة الوجهين
 وجلوا هذه المسئلة نظير مسئلة العيب . المشتري اذا وجد بالمبيع
 عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد لا يبقى له حق المحصومة وكذا المشتري
 اذا صالح البائع عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري
 ان يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح . رجل زرع ارضا لغيره فلم صاحبها
 ما استقصد الزرع فرضي به قال ابو القاسم رحمه الله يطيب الزرع للزراع

فان قال رب الارض مرة لا ارض ثم قال رخصت قال بطيبه قال المفتيه
ابو الليث رح هذا استحسان وبه ناخذ ارض بين رجلين فغاب احدهما
عن محمد رح ان لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد
ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان يزرع اولا قالوا ان كان الارض
ينفعه الزراعة اولا تنفعه ولا تضر ولا تنقصه فله ان يزرع ان اراد ان
يزرع النصف وله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بالارض
مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب رضيا دلالة وان علم ان الزرع
ينقص الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر
ان يزرع شيئا منها اصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب احدهما وخاف الحاضر
انه لو لم يسكن لمخرت الدار عن محمد رح ان للحاضر ان يسكن في الكل لان فيه
صيانة مآل الغائب قال مولانا رضي الله عنه وعندي له ان يسكن كل الدار
وان كان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا ينقصها لان
في السكنى تحمين منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب
لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقداره ما سكن الحاضر
هذا كما روي عن ابي حنيفة رح في الثمر اذا كان بين اثنين للحاضر ان ياخذ
نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن
جاز وان لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب ان كانت من ذوات القيم
او المثل ان كانت مثليا ولم ينقطع وان انقطع ضمنه القيمة وهكذا روي عن محمد رح
واستحسن مشايخنا رح هذا وعليه الفتوى . وان لم يحضر الغائب يتصدق
وهو بمؤلة اللقطة . ثلاثة اخذ والرضا بالنصف ليزرعوها بذرهم .

بالشرقة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حفر الثالث
 وزرع البعض شعير قالوا ان فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم
 ويرجع الاولان على الثالث بتلك الحنطة التي بذراها والشعير بينهم ويرجع
 صاحب الشعير عليهما ايضا بثلاثي الشعير الذي بذره بعدما دفعوا حصة
 صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة ثلثها لصاحب
 الارض وثلثاها لهما وبغير ان نقصان ثلث الارض وبطيء لهما
 ثلث الخارج واما الثلث الاخر فيرعيان منه ثلثهما ويتصدقان بالفضل
 لان ثلثي الحنطة نصيبهما قد زرعاه فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما
 والنصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار اغاصبين
 فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الارض ثلثها واما
 صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان
 صاحب الشعير كان غاصبا في ثلثي ما زرع فيكون له وفي الثلث زرع
 بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة
 اسداس الشعير ولرب الارض السدس وعليه نقصا ثلثي ما زرع ويتصدق
 بالفضل ارض مشتركة بين اثنين زرعها احدهما بغير اذن صاحبه
 وسقاها ولم يدرك بعد ولشريكه ان يقاسمه الارض ثم ما وقع من الزرع
 في نصيب الزارع من الارض اقرب وما وقع في نصيب الآخر يبعثله وعليه
 نقصان ما حصل للشريك من الارض بقلعه وان كان الزرع قد ادرك
 او قرب من الادراك فيرم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض ان
 انتقص لان غاصب في النصف ارض بين رجلين زرعها احدهما بغير اذن

صاحبه ثم تراضيا ان يعطى غير الزارع للزارع نصف البذر ويكون للزارع
 بينهما نصفين ذكره النوادر قال ان كان ذلك بعد ما نبت الزرع جاز
 وان كان قبل النبات لا يجوز. وان كان الزرع قد نبت و اراد الذم يلزم
 ان يقلع الزرع فان القاضى يقسم الارض بينهما فما اصاب الذى لم يزرع
 من الارض يقلع ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل الارض
 من النقصان بسبب القلع. اكار ترك السقى متعديا حتى يبس الزرع قالوا
 يضمن قيمة ما يبس ثابتا في الارض وان لم يكن للنابت قيمة حين يبس
 تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما. رجل دفع ارضه
 مزارعة فدفعها العامل الى غيره مزارعة فان كان صاحب الارض قال للعامل
 اعمل فيه برأيتك يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال. وان لم يقل صاحب الارض
 ذلك فان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه
 واجرائه وليس له ان يدفعها الى غيره مزارعة واذا دفع يصير غاصبا للارض
 والبذر جميعا. ومن غصب ارضا وبذر اودفعها مزارعة كان الزرع
 بين الغاصب والعامل على ما اشترطا ولصاحب الارض على الغاصب
 مثل بذره ونقصان الارض ان انقصت بالذراعة يضمن ايها شاء
 وان كان البذر من قبل العامل كان له ان يدفع الارض الى غيره مزارعة
 لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستاجر الارض والمستاجر
 ان يدفع الارض مزارعة. ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان
 قال للعامل اعمل فيه برأيتك على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك فدفع
 العامل الى غيره مزارعة بنصف الخارج كان نصف الخراج للعامل الثاني

ويصنف صاحب البذر ولا شيء للمزارع الاول . رجل دفع ارضه مزارعة
 على ان يكون الخارج بينهما انصافا واثلاثا ثم زاد احدهما للاخر في نصيبه
 قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من ايهما كانت
 . وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا يذره ولا يجوز
 من الاخر لان صاحب البذر يكون مستاجر للاخر فاذا زاد من لا يذره منه
 كان ذلك حطا عن اجره والخط جائز سواء كان في اول العقد او في اخره
 كخط البائع شيئا من الثمن جاز حال قيام السلعة وبعد . اما المشتري اذا زاد
 في الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعدهلاكها والمنافع المستوفاة
 بمنزلة العاقل . رجل استاجر ارضا للزراعة فزرع ولم يجد الماء ليسفيه
 فيفسد الزرع . وصاحب الارض يطالبه بالاجر قالوا ان استاجر الارض بغير
 شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فاجر الارض واجب على
 المستاجر . وان انقطع ماء النهر كان للمستاجر الخيار . وان كان استاجرها
 بشربها فانقطع الشرب فمن اليوم الذي فسد الزرع بانقطع المال يسقط
 اجر الارض كما لو استاجر حماما واستاجر بيت الرحا فانقطع الماء . رجل
 استاجر ارضا للزراعة فحزب النهر الا عظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر
 البلخي ربح ان شاء المستاجر رد الارض وان شاء امسك فان لم يرد
 حتى مضت المدّة فعليه الاجر وقال الفقيه ابو الليث ربح انما يجب الاجر اذا
 كان مجال يمكنه ان يجتال بجيلة نيزع فيها شيئا اما اذا كانت الارض
 مجال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ماء بوجه من الوجوه فلا اجر عليه بمنزلة
 من استاجر حماما فانقطع الماء لا يلزمه الاجر . ولو ان هذا الارض

لم ينقطع عنها الماء ولكن سأل فيها الماء حتى لا ينشأ له الزرعة فلا يمر عليه
 مبطنة تأخذ صاحبها البطاطخ وبقى فيها شئ قد تركها صاحبها فانتبهها الناس
 قال الفقيه أبو بكر البلخي اذ تركها أهلها لها خذها من شياء فلا بأس به بمنزلة
 من حصد زرع ورفعه وبقى فيها شئ فانه لا بأس بالتقاطها. وكذا لو استاجر
 ارضا للزراع فزرعها ورفع الزرع وبقى فيها سنابل فسقاها صاحب الارض
 ونبت السنابل كان ذلك لصاحب الارض. وادى على شط الجيخون يجتمع
 فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب الماء ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع
 فجاء قوم يدعون الوادي والزراع قال ابو القاسم رح الزرع يكون
 لصاحب البذر لا حق لغيره فيه. واما ربة الارض المزروعة ان علم ان ذلك
 كان ملكا لقوم ثم غلب الماء عليها فعولم وان لم يعرف ربيتهما ملكا لاحد
 فعلى الذي احيها بالزراعة قال مولانا رضى وعندي هذا قول ابي يوسف
 ومحمد رح اما عند ابي حنيفة رح لا يكون لغير زرعها اذ لم يزرعها باذن
 الامام. قال ابو سلمة رضى الموات اذ ابني الرخل حولها حائطا فعلى له
 وكذا اذ اكربها. وقال الفقيه ابو الليث رح ارض الموات انما تملك باحد
 اشياء ثلاثة اما يبني حولها او يكر بها او يجرى الماء عليها كذا روى عن
 عبد الله بن محمد بن شعاع البلخي رح. وعن محمد بن حسين رح انه قال انما
 يملكها اذ جرى الماء عليها. وعن الحسن البصري عن سمرق بن جندب رح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احاط حائطا على ارض فعلى له
 ربي البيت اذ اخذ ارضا للبيت مزاعة او يشتري ارضا للبيت من البيت
 او يبيع ارضه للبيت قال ابو نصر رح اما اذا اخذ ارضا للبيت مزاعة على سبيل

٥٢
 ما ياخذ الناس ارجوان يكون جائزا واما البيع والشراء فانه لا يجنبني
 . وقال الفقيه ابو الليث رح جوابه في البيع والشراء قول ابي يوسف ومحمد رح
 وبه ناخذ . واما المزارعة فليست فيها رواية عن اصحابنا رح انما الرواية عن
 اصحابنا في الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كانه قاسد المزارعة
 على المضاربة . وعن شداد رح انه قال ان كان البذر من قبل الوصي جائزا وكان
 من قبل اليتيم لا يجوز وبه ناخذ . دبة لرجل دخلت زرع انسان فساقتها
 رب الزرع قال ابو نصر رح لا ضمان عليه اذا ساقها الى مكان يامن منها
 على الزرع . رجل زرع ارضه شعير فجاء آخر وزرع عليه الحنطة بغير امر
 صاحب الشعير فبنا جميعا قالوا الخارج يكون للزارع الثاني ولا حظ
 لصاحب الشعير فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم
 مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه اتلف عليه زرع
 الشعير قبل النبات فيضمن وضمانه ما قلنا . وفي موضع آخر من النوازل
 قال رجل زرع ارضه نفسه حنطة فجاء آخر وزرع فيها شعير روى
 عن محمد رح ان زارع الشعير يضمن للاول قيمة الحنطة مبدوة . قال
 الفقيه ابو الليث رح هذا اذا رضى صاحب الحنطة ان يضمنه قيمة الحنطة
 المبدوة اما اذا لم يرض بذلك فانه يخير بين ان يترك حتى ينبت فاذا نبت
 امره بقطع الشعير لان تمييز زرع الشعير من زرع الحنطة ممكن بعد النبات
 . وان اختار صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعير عن الضمان فاذا ادرك
 الزرع وحصله يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لانه لما ابرأه
 عن الضمان سقط اعتبار فعل صاحب الشعير ويعير كان الحنطة

• اختلفت بالشعير لا بفعلها قال مولانا رضي الله عنه ويغني ان يكون هذا الجواب
 قد ابي يوسف ومحمد ربح اما على قول ابي حنيفة ربح الجواب كما روي عن محمد
 اولاً ان الثاني يضمن قيمة الاول مبذوراً . رجل دفع ارضه الى غيره مزعة
 جائزة ثم اراد احدهما ان يرجع ويمتنع قبل الزرع ان اراد ذلك من كان
 البذر منه كان له ذلك لانه لا يمكنه المضي في العقد الا بالتلاف بذره
 والانسان لا يجبر على اتلاف ماله فلا يجبر كذا استاجر رجلاً ليهدم له حائطاً
 كان له ان يفسخ الاجارة ولا يهدم . وان اراد الفسخ من لا بذره منه
 ليس له ذلك ويجبر على العمل الا بعدة وعذر ان يمرض فيجوز عن العمل
 ولو كان البذر من العامل فاراد صاحب الارض ان يفسخ المزعة قبل
 ان يعمل العامل فيه شيئاً او بعد ما كرمها وحفرها وروى المثنيات
 لم يكن له ذلك كما لو اجار ارضه بدنانير لم يكن له ان يفسخ الاجارة الا بعدة
 ومن الاعتدال ان يكون العامل سارقاً خائناً والعذر في جانب صاحب الارض
 ان يلحقه دين لا وفاء له الا من ثمن الارض فنده ذلك كان له ان يفسخ
 المزعة ويبيع الارض في الدين قبل لقاء البذر فاذا باعها لم يكن للعامل
 عليه شيء لانه لم يوجد من العامل الا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها
 . وان كان العامل زرعها ونبت الزرع وجب صاحب الارض بالدين
 قبل ان يستقصد الزرع فاراد صاحب الارض ان يبيع الارض لم يكن له
 ذلك لان الشركة قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال حق العامل
 وان كان فيه تاخير حق الغريم فضرر التأخير دون ضرر ابطال فان علم
 الخاطيء بحاله اخرج من السجن حتى يستقصد الزرع لانه مفسوق فلا يستقصد

الزراع اعاده الى الجبس حتى يبيع الأرض ويغني الدين . ولو أن صاحب الأرض
 باع أرضه من غيره وإن باعها قبل لقاء البذر فالتكافؤ البذر من قبل
 صاحب الأرض جاز يبيعه ويكون للمشتري أن يمنع الأكار من الزراعة لأن
 البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض كان له أن يفسخ الزراعة قبل لقاء
 البذر ويكون على رب الأرض فيما بينه وبين الله تعالى شيئا من العامل بشئ لانه
 عمل له في أرضه بحكم الوعد وإن كان البذر من قبل العامل لا ينفذ بيعه
 على العامل ولا يكون للمشتري أن يمنع المزارع من الزراعة لأن البذر إذا كان
 من قبل العامل يكون هو مستاجر للأرض . ومن أجر أرضا ثم باعها لا ينفذ
 بيعه على المستاجر فكذا لك معنا . ولو أن رجلا دفع أرضه مزارعة سنة
 فزرعها العامل وبنت ثم باع صاحب الأرض أرضه برضا المزارع جاز
 البيع ويقسم الثمن على الأرض والزراع فما أصاب الأرض من الثمن يكون
 لصاحب الأرض خاصة وما أصاب الزراع فهو بين صاحب الأرض والمزارع
 لانه يدل ملكه . وإن باع الأرض بعد الزراع قبل النبات باذن المزارع
 جاز البيع ايض . ويكون الأرض مع الزراع للمشتري ويقسم الثمن على قيمة
 الأرض مبدؤة على قيمتها غير مبدؤة . فما أصاب قيمتها غير مبدؤة
 يكون للبائع خاصة وما أصاب فضل ما بين قيمتها مبدؤة وغير مبدؤة
 يكون بين البائع والمزارع . قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 إذا باع برضا العامل فإن باع بغير رضاه فإن باع بعد نبات الزرع يتوقف
 البيع على اجازة المزارع لان صاحب الأرض لو باع الأرض بعد نبات
 الزرع لأجل الدين بان كان محبوسا بدين لا وفاء له الا من ثمن الأرض .

لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر راوله ان يتوقف واذا باع بغير
عذر قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل العامل لا يجوز تباع صاحب
الارض لانه باع المستاجر بغير عذر وان باع بعد والد بن جاز فكذا لك ههنا
وان باع الارض بغير عذر بعد القاء البذر قبل النبات قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح يتوقف البيع على اجازة العامل سواء كان البذر
من صاحب الارض او من قبل العامل لان الشركة قد تآكدت بينهما بالقاء
البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز
ولم يفسخ حتى استقصى المزارع او مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض
مع المزارع فللمشتري ان ياخذ الارض ونصف المزارع بحصنهما من الثمن
يقسم الثمن على الارض والمزارع كما لو باع الارض مع المزارع ابتداء بعد
ما استقصى فانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة المزارع كذلك
ههنا عند اذكر البائع المزارع في البيع واقطعه كولا يدخل المزارع في البيع كالبائع الارض
بكل حق مولها او يرافقه لا يدخل المزارع في البيع موعن اي حنيفة وليد يفسخ اذا باع
الارض بحقوقها او يرافقه لا يدخل المزارع والتمر في البيع. ولو قال بكل
قليل وكثير هو فيها او منها يدخل فيه المزارع والتمر. جعل دفع ارضه مزارعة
او كرمه مثله معاملة فضل العامل في الكرم عملا قليلا او مزارع الارض ثم باع
رب الارض ارضه او كرمه برضا العامل والمزارع قالوا ان كان قبل نبات
المزارع وكان البذر من صاحب الارض فلا شئ للعامل من التمر في الحكم
وان كان للبذر من المزارع فله من الثمن حصة بذر ومبذورة الارض
واما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شئ لاشئ للعامل من الثمن لان المزارع

^{٥٦}
 منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له . وإن باع صاحب الأرض أرضه مع نصيبه
 من الزرع بعد ما نبت الزرع وخرج الكرم والثمر فإن أجاز المزارع جاز
 ويكون نصيب البائع من الزرع والثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل
 . وإن كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نبات الزرع فإن كان البذر
 من صاحب الأرض فلا شيء للمزارع في الحكم لأنه لا يملك شيئاً قبل النبات
 وإنما يملك بعده . وإن كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن بعده
 فلكذلك الجواب لأن المزارعة بشرط البذر من العامل أجاز للأرض
 وبيع المستاجر يجوز بعده . فذلك بيع الأرض المدفوعة مزارعة وإن كان
 بغير إذن وقد مر قبل هذا . رجل باع أرضاً فيها حنطة مبدوءة ولم تنبت
 . فبعد قال أبو نصر ربح . إن كان البذر قد غرق في الأرض فهو للمشتري . وإن كان
 لم يغرق فهو للبائع . وإنما قال ذلك لأن البذر إذا غرق في الأرض لا يكون متقوماً
 فيه . فخل في البيع بمنزلة أجزاء الأرض ما إذا لم يغرق يكون بمنزلة الزرع فلا يدرى
 في البيع من غير ذكر وكذا لو نبت ولم يكن له قيمة وقت البيع قيل إن استقام المشتري
 حتى نبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متطوعاً فيما فعل . وهكذا قال
 أبو بكر الأسكاف ربح وقال أبو القاسم ربح هو للبائع في الأحوال كلها . وعز الشَّيْخُ
 الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ربح مثل ما قال أبو نصر وأبو بكر الأسكاف ربح .
 رجل دفع إلى رجل أرضاً مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل ربح . إن كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة
 جائزة . وإن كان يمنع فالزراعة فاسدة إلا إذا أضاف إلى وقت فليغ الأرض
 فح يجوز . وإن سكنت عن ذلك لا يجوز . أرض لرجل ولجاره دار أسفل

من ارضه في قصر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه اررا ولا يشك في ضرب
الدار ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف ربح ان علم طاحل الارض انه ليس
في ارضه مستقر الماء فليس له ان يزرع هناك زرع لا يحتمل الماء الذي يسقى
وامكان قد يحتمل الا ان في ارضه حجر قد يخرج الماء منه او يصل الندوة الى دار
حارة فليس له ان يمنع من الزراعة . رجل دفع ارضه مزاعة سنة اثلث
سنتين فمات احدهما قبل الشروع في العمل او قبل الزراعة فاراد الاخر ان يمنع
كان له ذلك لان المزاجة اجارة والاجارة تنفس بموت احد العاقدين
وان مات بعد الشروع في العمل عندنا تنفس المزاعة خلافا للشافعي رحمه
فان مات رب الارض قبل ان يستحصل الزرع فاراد وارثه ان ياخذ الارض
من العامل في القياس له ذلك لان الزراعة احارة فتتفسخ بموت احدهما
ايهما كان وفي الاستحسان ليس له ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى
يستحصل الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقول فانها تترك باجر
المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محققا في الزرع فيترك الارض في يده
الى وقت الادراك ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا الواعا ررضه
من رجل للبزاعة فزعمها ثم بدل للمعيران يسترد الارض فانها تترك في يد
المستعير باجر المثل الى وقت الادراك . وكذا كومات الكاري في طريق الحج
او موات الملاح في لج البحر فان الاجارة تبقى باجر المثل وكذلك في الزراعة
يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصل الزرع فاذا استحصل
يقسم الخارج بينهما على شوطهما وتنقضي الزراعة فيما بقي من المدة فان مات
الزاعك والزرع بقول فان قال ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك ويبقى

المزارعة على شرطها الى ان يستحصل الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان يأخذ
 الا ثمن من ورثته قبل ان يستحصل الزرع . وان قال وارث العامل لا اعمل
 لكن اقلع الزرع ونقسم بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم بالعمل
 ويخير صاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهم وان شاء
 اعطى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان
 شاء ينفق على الزرع الى ان يستحصل ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصة لينته
 اضرار من الجاهلين . مزارع من الارض ثم نفقت المزارعة لقساد المزارعة بسبب
 قالوا ان كان البذر من المزارع لاشئ له على صاحب الارض لانه منحها لنفسه
 وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجير صاحب الارض
 عمل لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر
 من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل
 . رجل دفع ارضا وبذرا الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنصف
 فبذر العامل وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجرته
 وسقاه حتى استحصل الزرع بغير اموال المزارع كان صاحب الارض متطوعا
 فيما فعل ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط لان الشك
 ناكذت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الارض فسخها فكان
 صاحب الارض في العمل كاجنبى آخر ولو عمل ذلك اجنبى يكون متطوعا
 ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط فكذا لك ههنا
 فان كان صاحب الارض استاجرا جيرا فعمل اجيره لا يرجع هو بذلك على
 العامل لانه استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة

والزراع بقل ذكرنا انه يترك في الارض حتى يستقصد لانه كان محققا في الزراعة
فان انفق احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير امر القاضى يكون متطوعا
لان كل واحد منهما غير مجبر على الاتفاق فكان المنفق متطوعا كالدال في الشراكة
بين اثنين اذا استرمت فانفق احدهما في المروعة بغير امر صاحبه يكون
متطوعا. رجل دفع ارضا وبذرا الى رجل مزراعة على ان يزرعها سنة هذه
على ان يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستقصد الزرع حتى هرب
العامل فانفق صاحب الارض على الزرع بامر القاضى حتى استقصد ثم قدم
المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الارض جميع ما انفق اولا
بقول القاضى لا يامر صاحب الارض بالاتفاق حتى يقسم البينة على ما يقول
لان القاضى لا يعلم فيكلفه اقامة البينة ويقبل هذه البينة بغير خصم ليكشف
الحال كما لو طلب من القاضى الامر بالاتفاق على الوديعة واللذخة ولو لم
يهرب العامل ولكن انقضت مدة المزاوعة والزرع بقل والمزارع غائب
فان القاضى يقول لصاحب الارض ان شئت انفق ولك ان تجلس من
المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان ابى ان يعطيك نفقتك ابيع عليه
حصته واعطيتك النفقة من ثمن حصته فان لم ينف ثمن حصته بذلك
فلا شيء لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزاوعة لا يجبر العامل على العمل
لو كان ساخرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاضى الا بطريق النظر وذلك
فيما قلنا. قيل هذا قواما اما على قول ايجنبه رما لا يبيع حصة الغائب
وقيل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع غير هذه النفقة فيكون
بمنزلة الموهون والقاضى يبيع الرهن والتركبة المستغرقة بالدين فيبيع

حصه من الزرع. ولو دفع ارضا وبذرا الى رجل على ان يزرعها هذه السنة
 بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى ثبت فقام صاحب الارض بنفسه او بالرجل
 وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان الخارج بينهما نصفين
 ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان الشككة تالكدت بينهما في الخارج
 بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض فسخه فكان
 صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبى يكون متطوعا فكذا
 صاحب الارض. ولو ان العامل بذرا الارض ولم يثبت ولم يسقه فسقاه رب
 الارض قبل النبات وقام عليه حتى ثبت واستحصد كان الخارج بينهما
 على ما شرطوا استحسانا ويكون رب الارض متطوعا وفي القياس يكون
 الخارج لصاحب الارض لان الحنطة قبل النبات في الارض بمنزلة مالو
 كان في الجوالق قبل القاء البذر. والفتوى على جواب الاستحسان لان القاء
 البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصد اتيقار
 ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في محل مشترك
 . ولو ان رجلا بذرا رضاله ولم يثبت فسقاه اجنبى فثبت في القياس يكون
 الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب
 الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر. رجل دفع الى
 رجل ارضا وبذرا مزارعة ثم ان صاحب الارض بذرا الارض ولم يسقه ولم يثبت
 حتى سقه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا
 اما اذا فعل ذلك بامر المزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معينا للزرع
 . فهذا اولى واما اذا فعل بغير امر المزارع فلا يجرى القاء البذر في الارض لم يجر

الخارج وإن ما حصل حصل بالسقي والعمل بعده وما فعل صاحب الأرض محتمل
 محتمل أن يكون على وجه الفسخ ويحتمل أن يكون على وجه النظر لنفسه
 وللعامل كيلا يفوت الوقت بمرض العامل أو باشتغاله بعمل آخر فلا يفسخ
 العقد بالشك. ولو أن رب الأرض بذر وسقاه حتى نبت ثم أن المزارع
 قام عليه وسقاه حتى استحصده فإن الخارج يكون لصاحب الأرض ويكون
 المزارع متطوعا ولا أجر له لأنه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج
 فلا يبقى المزارعة. وإن كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم ينبت
 فسقاه رب الأرض وقام عليه حتى استحصده كان الخارج بينهما على ما شرط
 . وكذا لو بذر صاحب الأرض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصده
 كان الخارج بينهما على ما شرط. ولو أن صاحب الأرض بذر وسقاه حتى نبت
 ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الأرض وهو ضامن
 لثلث ما أخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا في عمله لأن صاحب
 الأرض صار غاصبا لما أخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج
 على ملكه فكانت زراعته في هذه الأرض وفي أرض أخرى له سقاه ولو أن
 صاحب الأرض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرط لأن
 المزارع لما أمر بذلك فقد استعان منه . رجل وكل رجلا بأن يدفع أرضه
 مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكر حنطة وسطا ويكر شعير
 وسطا وسمسم وارزا وغير ذلك مما يخرج من الأرض لغيرهما المستاجر حنطة
 أو شعير أجازا استأجرنا لأنه أمره بأجرة الأرض وقد أجر وإن أجرها الوكيل
 بدراهم أو بشيء لا يزاع لا يجوز ذلك . وكذا لو أمره بأن يدفع هذه الأرض

٦٣
مزارعة هذه السنة في الحنطة خاصة فأجرها يكون حنطة وسط جان وزرعها
المزارع ما بدالة مما يكون ضرفه على الأرض مثل ضرر الحنطة أو دون ذلك
. وإن أجرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينفذ تصرفه على الموكل ولو وكله
بان يذرعها مزارعة بالثلث فأجرها من رجل بكر حنطة وسط كان مخالفا
زرعها المستاجر كان الخارج للزارع وعليه كرحنطة وسط للوكيل لأن الوكيل
صار غاصبا للأرض ولرب الأرض إن يضمن نقصان الأرض إنشاء ضمن
الوكيل وإن شاء ضمن المزارع في قول أبي يوسف رج الأول وهو قول
محمد رج فإن ضمن المزارع رج المزارع على الوكيل بحكم الغرض، ولو وكل
رجلا بان يواجر أرضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها
حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لأن ما أتى به الوكيل أخضر على الموكل مما أمره
به لأن الموكل أمره بعقد يسلم له الأجر إذا تمكن المستاجر من الانتفاع بها
وإن لم ينفذ وفي المزارعة لا يسلم له الأجر على كل حال . ولو وكل رجلا بان
ياخذ له هذه الأرض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الأمر
ولو وكله بان ياخذها له مزارعة بالثلث فاخذها الوكيل على أن يزرعها
الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثا لا يجوز ذلك،
على الموكل لأن الموكل أمره بان ياخذها مزارعة على أن يكون لرب الأرض
ثلثه وللموكل ثلثا وقد أتى بعضه . رجل أمر رجلا أن يذرع أرضه هذه
السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث أو بانل أو أكثر جاز لأن الموكل
إذا لم يقدر حصة من الخارج كان مفوضا الأمر إلى رأي الوكيل فيجوز إلا
أن يذرعها بشيء لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يذرعها

لأن مطلق التوكيل ينصرف الى المتعارف. ولو أن الوكيل جابا بمحابة فاحشة فزعم
 المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرطوا ولا شيء
 لصاحب الأرض من الخارج لأن الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع الغصب
 مزارعة كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرطوا ولرب الأرض ان يضمن
 المزارع نقصان الأرض خاصة في قول أبي يوسف ربح المزارع على
 الوكيل بحكم الغرور لأن في قول أبي يوسف ربح الآخر العقار لا يضمن بالغصب
 وفي قول محمد وأبي يوسف ربح الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن رب الأرض
 ايها شاء وإن لم تكن المحابة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الأرض
 على ما شرطوا والوكيل هو الذي يقبض حصة التوكل من الخارج ولا يقبضه التوكل
 الا بوكالة الوكيل. ولو كان البذر من صاحب الأرض كان هذا على ان يدفعه بما
 يتغابن الناس فيه لأن البذر اذا كان من صاحب الأرض كان هو مستاجرا
 للعامل والتوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بالشر لا يحصل الغبن ^{حينئذ} ~~فان~~
 من الوكيل فان كان الغبن يسيرا فصاحب الأرض هو الذي يلحقه حصة هذا
 دون الوكيل وليس للوكيل ان يقبض هذا الا بامر التوكل لأن صاحب الأرض لا يضمن
 الخارج هذا بعقد الوكيل وإنما يستحقه لأنه نماء ملكه. ولو أن الوكيل
 دفعها بما يتغابن فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرطوا لأن
 الوكيل اذا جابا بمحابة فاحشة صار غاصبا الأرض والبذر جميعا فيكون
 الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الأرض نقصان بالمزارعة كان
 لرب الأرض ان يضمن المزارع نقصان الأرض في قول أبي يوسف ربح الآخر
 وفي قول محمد وأبي يوسف ربح الاول له ان يضمن نقصان الأرض ايها شاء

رجل امر رجلا ان يدفع ارضه مزراعة ولم يسم وقتا كان للوكيل ان يدفعها
 مزراعة في السنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى وجب فيها بعد هذه السنة
 لا يجوزنا استقصاها لان دفع الارض مزراعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت
 فيتعبد بوقت المزراعة في تلك السنة كالوكيل بشراء الاخمية يتعبد بايام
 الاخمية من السنة الاولى . وكذا التوكيل باكرام الابل الى مكة للرحح يختص بايام
 الموسم من تلك السنة . بخلاف اجارة الدور والرقيق فان ذلك لا يختص
 بوقت . رجل وكل رجلا بان ياخذ له ارض فلان هذه الارض هذه السنة
 مزراعة على ان يكون البذر من قبل المؤكل كان للوكيل ان ياخذها بما يتقارب
 فيه الناس لا بما لليتقارب فان اخذها بما لا يتقارب فيه الناس لا ينفذ على المؤكل .
 الا ان يرضى به المؤكل وينزعها لانه وكله باستجار الارض فيكون بمنزلة الوكيل
 بالشراء فلا يملك الغبن الفاحش الا ان يرضى به المؤكل فان زرعها المؤكل
 بعد ما علم بعقيد الوكيل كانت زراعتة رضا فان زرعها وحصل الخارج
 كان الخارج مشتركا بين ربا الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا
 بحصة ربا الارض يستوفيه من المؤكل ويسلمه الى ربا الارض لان ربا الارض
 استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد . فلو ان ربا الارض
 اخذ حصته من المؤكل بغير امر الوكيل برئ الوكيل عنه . ولو كان الوكيل اخذ
 الارض لو كله بما لا يتقارب فيه الناس ولم يجبر المؤكل بذلك حتى زرعها المؤكل
 بامر الوكيل كان الخارج للمزارع ولو رب الارض على الوكيل اجر مثل ارضه
 ولا شيء للوكيل على المؤكل لان استجار الوكيل كان نافعا على الوكيل فاذا زرعها
 المؤكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض مملوكة للوكيل ودفعها

اليه وامره ان يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للزارع . ولو كان الوكيل
دفع الارض الى الموكل ولم يخبث بما اخذها به ولم يامر ببناء عتقها فزرعها الموكل
كان الخارج للزارع لانه غاء بذره ولا شئ لرب الارض على الوكيل ههنا لان
الزارع حين زرعها بغير امر الوكيل صار بمنزلة القاصب ومن استاجر
ارضا فغصبها منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الارض على المستاجر
اجر ثم نقصان الارض ههنا لرب الارض على الزارع لانه زرعها غصبا
ولا يرجع به على الوكيل لانه اذا زرع ولم يثبت كشف الحال انه بما اخذ الارض
لا يصير مغرورا من جهة الوكيل . رجل دفع الى رجل ارضا لينزرعها ببذرة
هذه السنة بالنصف وضمن رجل لرب الارض الزراعة من الزرع فانما
الضمان شرطا في الزراعة كان المزارعة فاسدة لان صاحب الارض اذا كان
البذر من قبل الزارع فهو مواجرا لرضه لينزرعها العامل لنفسه فلا يستحق
عليه العمل فكان شرط الضمان شرطا فاسدا في الاجارة فيضد الاجارة
فان لم يكن الضمان شرطا في الزراعة جازت الزراعة وبطل الضمان وانما ان البذر من صاحب الارض
يجوز الزراعة والضمان سواء كان الضمان شرطا في الزراعة او لم يكن لان صاحب الارض
يصير مستاجر العامل معناه يستحق عليه العمل فثبت الكفالة وان تغيب المزارعة فاخذ الكفيل
بالعمل وعمل وادرك الزرع ثم ظهر المزارع كان الخارج بين صاحب
الارض والمزارع على ما شرطا ويكون عمل الكفيل بامر المزارع كعمل المزارع
وللكفيل اجر مثل عمله على المزارع ان كانت الكفالة بامره . ولو كانت
المزارعة بشرط ان يعمل المزارع بنفسه وكفل انسان بالعمل فان كانت
الكفالة شرطا في الزراعة فسدت المزارعة والضمان جميعا والمعاملة

في هذا بمنزلة المزارعة. ولودفع رجل أرضه مزارعة وكفل انسان لرب
 الأرض بحصته مما يخرج من الأرض فلا يصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما ملك
 عند العامل بغير صنعه سواء كان البذر من صاحب الأرض او من العامل
 لان حصه رب الأرض امانة عند الزارع فلا يصح بها الكفالة ثم تفسد المزارعة
 ان كانت الكفالة شرطانها والمعاملة في هذا كالمزارعة. ولو كفل رجل لاحدهما
 عن صاحبه بحصته مما يخرج من الأرض ان استهلكها صاحبا فان كان ذلك شرطاً
 في المزارعة فسدت المزارعة. وان لم تكن شرطاً فيها جازت المزارعة والكفالة
 لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانما تفسد
 المزارعة اذا كانت الكفالة شرطاً فيها لان دين الاستهلاك دين يجب
 لا بعقد المزارعة فيفسد المزارعة كن باع من رجل شيئاً وكفل انسان
 للبايع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع. ولو كانت المزارعة
 فاسدة بسبب ما والبذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الأرض
 بحصته مما يخرج من الأرض كان الضمان باطلا لان المزارعة اذا كانت
 فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الأرض شيئاً من الخبز
 وانما يستحق اجر مثل الأرض واجر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلتزم
 ذلك واسه اعلم

كتاب المعاملة

المعاملة جائزة عند اصحابنا راح بشرائطها في جميع الاشجار والكروم
 والوطاب. وقال الشافعي راح لا تجوز الا في الكروم والنبيل بخامسة
 وشرائطها اربعة. منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل

وسكتا عن نصيب الدافع جازا استخسانا كما قلنا في المزارعة. ومنها الشراكة
 في الخارج كما في المزارعة ومنها التولية بين الاشجار والعامل ومنها بيان
 الوقت فان سكتا عن الوقت جازا استخسانا ويقع العقد على اول ثمرة تكون
 في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة يقتصر المعاملة على رجل
 دفع اصول رطبة فارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان
 الرطبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الارض ينمو ساعة فساعة
 على مرور الزمان فان كانت رطبة لبناتها غاية تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج
 بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فيكون المعاملة على اول ثمرة
 تكون. ولو دفع بخلافه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا او دفع معاملة
 بعد ما صار بسرا اخضرا واحمر غير انه لم يفته عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة
 فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة. ولو دفع اليه بعد ما تناهى عظمه
 لا يزيد بعد ذلك لا قليلا ولا كثيرا الا انه لم يرطب بعد كانت المعاملة فاسدة
 لان بعد ما تناهى عظمه لا يزداد بعمله فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله
 ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهت جزاها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها
 حتى يخرج بذرها على ان ما رزق الله تعالى من بذر فهو بينهما نصفان جاز
 استخسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له وقت معلوم فيكون
 البذر بينهما والرطبة لصاحبها. ولو شرط على ان يكون الرطبة بينهما
 نصفان فسدت المعاملة لانها شرط الشراكة فيما لا ينوب عمله فالرطبة
 للبذر بمنزلة الاشجار للثمار فكما ان اشراط الشراكة في الاشجار المدفوعة
 اليه مع الثمار يكون مفسدا للعقد فكذلك هذا. ولو دفع الى رجل غراس

مثل او شجر او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه
 ويلقى النخل فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذ لم يسق
 سنين معلومة لان الكرم والشجر يتفاوت باختلاف المراضع والضعف
 والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجر والكرم لقوة الارض وضعفه
 فان بينا لذلك وقتا معلوما جاز والا فلا. ولو دفع الى رجل نخلا او كرما
 او شجرا قد اطعم وبلغ سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى
 نخله ويكشع كرمه على ان النخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما
 نصفان فهو فاسد لا شتر اطهما الشكة فيما هو حاصل بغير عمله وهو الشجر
 فلا يجوز كما لو دفع ارضا مزروعة على ان يكون الارض والزرع بينهما
 نصفين. ولو دفع نخلا او كرما او شجرا معاملة اشهر معلومة يعلم انها
 لا تخرج الثمر في تلك المدة بان يدها اول الشتاء الى اول الربيع كان فاسدة
 ولو شرط لذلك وقتا قد يبلغ الثمر في تلك المدة وقد يتاخر عنها جان
 لاننا لم ننتقن بغوات المقصود بهذا الشرط وانما شئوهم فان خرج الثمر في تلك
 المدة كان بينهما على ما شرطوا وان تاخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل
 عمله فيما عمل ان لم يكن تاخر الخروج لأفة تحدث في تلك السنة وان لم يخرج
 الثمر لأفة مساوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا اجر
 للعامل منها ولا شيء له لان حدوث الافة لا يبين ان الثمر ما كانت تخرج
 في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد. وجب دفع الى رجل كرما معاملة وفيها
 اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لو لم يحفظ يذهب
 ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا للنماء والزيادة

فإن كان بحال لا يذهب ثم ثما قبل الادراك لو لم تحفظ لا يجوز العلم ملة
 في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من ثمن الثمار ولو دفع شجرة الجوز
 الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح جاز دفعها
 ساملة وللعامل حصة منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم تحتاج
 الى احدهما لا يجوز. رجل دفع الى رجل نخلا معاملة سنين معلومة على ان
 يقوم عليه وينقيه ويلقح فما اخرج الله تعالى من شجر فهو بينهما نصفان
 وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم او شرط للعامل مائة درهم
 على رب الارض كان فاسدا. رجل دفع الى رجل ارضا بيضاء سنين معلومة
 على ان يغرسها نخلا او شجرا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من نخل او شجرة
 او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا
 فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراسا من عندك فاخرجت ثمر كثيرا كان
 جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغارس على رب الارض قيمة
 غراسه واجرمثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الاجارات. وكذا لو لم يشترط
 له من الارض شيئا ولكنه قال على ان يكون لك على مائة درهم او شرط كوخطة
 او نصف ارض اخرى له. وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرطا
 ان ما اخرج من ذلك يكون بينهما نصفين وعلى ان للعامل على رب الارض
 مائة درهم او كوخطة وسطا او شرطا ان يكون الارض بينهما نصفان وكذا
 لو كان الغراس من قبل العامل وشرطا ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان
 لرب الارض على العامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعامل
 ولو بنا لارض اجرمثل ارضه لان العامل ههنا استاجر الارض حيث شطا

لرب الأرض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم. ولو كان الفارس من
 صاحب الأرض علم أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن لرب الأرض على العامل
 مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه
 وقية غراسه لأن العامل يصير مشتريا الفارس ببعض المائة. رجل دفع
 إلى رجل أرضا على أن يفرس المدفوع إليه لنفسه ما بدله من الفارس
 على أن يكون الخارج بينهما نصفين وعلى أن يكون للعامل على رب الأرض
 مائة درهم أو شيء شيئا غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للفارس
 ولرب الأرض أجر مثل أرضه. رجل استأجر أرضا وقبضها ودفعها إلى الآخر
 مزارعة على أن يكون البذر من المستأجر كان جائزا وإن كان من صاحب الأرض
 فهو فاسد. وفي الأجرة الطويلة إذا اشترى المستأجر الأشجار والكرم كاهو
 الرسم ثم دفعها معاملة إلى الأجر كان جائزا. ولو استأجر رجل أرضا
 من امرأة وقبضها ثم دفعها معاملة إلى زوجها أو مزارعة أو مقاطعة
 كان جائزا ولو أخذها من الزوج ثم دفعها إلى امرأة الأجر مزارعة إن كان
 البذر من المرأة كان فاسدا. رجل دفع إلى رجل أرضا ليفرس فيها الأشجار
 والكرم بقضبان من قبل المدفوع إليه ولم يوقت لذلك وقتا ففرس
 المدفوع إليه وأدرك الكرم وكبرت الأشجار واستأجر الأرض من صاحبها
 كل سنة بأجر مسمى ثم إن صاحب الأرض أخذ المدفوع إليه وقت العرج
 قبل النيران إن يرفع الأشجار قالوا إن أخذه بذلك في وقت قبل خروج
 الثمار كان له ذلك لأن الفارس لا يتضرر بقطع الأشجار في ذلك
 الوقت ضررا زائدا قال مولانا رضي الله عنه. وعندي أن كان ذلك قبل

تمام السنة وقد استأجر الارض مسانحة لا يجبر المستأجر على قطع الاشجار
 ان الى رجل دفع ارضه الى ابنه ليفرس فيها الاشجار على ان يكون الاثم
 بينهما نصفين ففرس الابن ثم مات الاب وترك اولاد سوى هذا الابن
 فاذا بقية الورثة تكليف الفارس بقطع الاشجار كلها لتقسيم الارض
 بينهم قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت الارض تحمل القسمة تقسم الارض
 بينهم فما اصاب حصة الفارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من الشجر
 في حصة غيره يوم يقلعه ويتسوية الارض اذا طلب ذلك الغير دفعا
 للضرر بقدر الامكان وان لم تكن الارض تحمل القسمة يؤمر الفارس بقطع
 كل الاشجار الا اذا جرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الضرر ههنا الاجل
 كل الاشجار رجل دفع الى رجل ارضامدة معلومة على ان يفرس المدفوع
 اليه فيها غرسا على ان ما يحصل من الاغراس والتجار يكون بينهما جاز
 فان غرس المدفوع اليه ثم لحق رب الارض دين لا وفاء له الا من غرس الارض
 قالوا ان لم يكن في الاشجار غرس فان القاض ينفق هذه المعاملة وان لم يكن
 معاملة وكانت اجارة ينتقض الاجارة ويخير صاحب الارض ان شاء
 ضمن نصف قيمة الاشجار للفارس ليصير كل الاشجار له ثم يبيع بالدين
 وان شاء قطع الاشجار وكذلك وانقضت مدة المعاملة والاشجار مشتركة
 بينهما ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان المدفوع
 ان يطالب المستأجر بتفريغ الارض وليس له ان يملك الاشجار على
 المستأجر بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن قطع الاشجار يضر بالارض ضررا
 فاحتيا لان الاشجار تنبع الارض من وجه لان قيامها بالارض وتدخل

في بيع الأرض من غير ذكر واصل من وجه لانه مال متقوم بمنزلة الأرض
 يجوز بيعه بدون الأرض فلمكان جهة الاصاله لا يملكها صاحب الأرض
 على الفارس بالقيمة بغير رضا. اذ لم يكن الاشجار مشتركة ولاجل التبعية كان
 لصاحب الأرض ان يملك على الفارس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار
 مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتضرر صاحب الأرض بقطع الاشجار المشتركة
 . رجل دفع الى رجل أرضا ليفرس فيها ودفع اليه التالة ففرس فقال صاحب
 الأرض انا دفعت اليك التالة والاشجار لي وقال الفارس قد سرت تلك
 التالة وانا غرست بتالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول
 صاحب الأرض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة التالة التي دفعها
 اليه قول الفارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها. رجل دفع الى رجل
 كروما معاملة ما غر الكرم واخرج العنب واصحاب الكرم يبتغون الكرموا ياكلون الثمار
 قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم لا ضمان على
 صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل . وان اخذوا واكلوا باذنه فمن كان
 منهم ممن تجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب
 العامل ويصبر كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا تجب نفقتهم عليه
 لكن اخذوا باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالدخول كف داسا قلا
 على السرقة او غاصبا على اتلاف مال الغير. رجل دفع تالة الى رجل ليفرسها
 على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس واحد من الاشجار قال الدافع للفارس كنت
 خادمي وفي عيالي دفعت اليك التالة لتفرسها لي فيكون الاشجار لي قالوا ان
 علم ان التالة كانت للفارس كان الشجر له وان كانت التالة للدافع فانما

الفارس في عيال الدافع يعمل مثل هذا العمل له كان الشجر للذئب لان الظاهر شاهد له
 وان لم يكن الفارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه في الفارس عليه
 قيمة التالة وكذا لو كان الفارس قلع التالة من ارض رجل وغرسها في الفارس
 وعليه لصاحب الارض قيمة التالة يوم قطعها كما غرس في الكرم اشجار ابيض
 ام صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصا قالوا ان كان صاحب الكرم مقبلا
 الاغراس كانت للفارس حولها من ارض الفارس او من ارض غيره كانت
 الاشجار للفارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها بغير اذن صاحب الكرم ^{انما}
 غرس بامر بغير شرط الشركة كانت الاشجار للفارس ويطيب له الزيادة ارض
 لرجل له فيها شجرة ذهب عروقها الى ارض غيره ونبتت ثم ان صاحب الشجرة ذهب
 مانبت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت التالات التي نبتت تيسر بقطع
 الشجرة لا يجوز هذه الهبة لان التالات تكون بمنزلة غصن من اعضاء الشجرة
 فلا يجوز هذه الهبة . وان كانت التالات لا تيسر بقطع الشجرة جازت الهبة
 لان التالة في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة له اخرى في ارض
 غيره شجرة كرجل نبت من عروقها في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سفاه
 خونت بآنياته فهو له وان نبت بنفسه لا يسقى احد فهي لصاحب الشجرة اذا
 صدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرته وان كذبه كان القول لها
 الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا هبت بنوات رجل والقتها في كرم رجل
 اخر فنبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لقيمة لها وكذا لو
 وقعت خوخة في ارض غيره فنبتت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب
 لحماها تكون بمنزلة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض

كالسبيل اذا جاء بالتراب في ارض رجل واجتمع كان التراب لصاحب الارض
 بخلاف الصيد اذا فرخ في ارض انسان او باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض
 ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض
 فهربين رجلين على طرفيه اشجار كل واحد من الرجلين يدعي الاشجار
 قالوا ان عرف غارسها فهو له وان لم يعرف بما كان من الاشجار في موضع
 هو ملك احدهما خاصة يكون له وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما
 رجل له حائط وله شجرة على ضفة نهر عام فنبئت من عروقها اشجار في جانب
 الآخر من النهر ولرجل آخر ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى
 صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط انها نبئت من عروق الشجرة
 التي على ضفة النهر قالوا ان عرف انها نبئت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب
 الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا انها من نبئت بسقيه
 ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم ضيعة
 متلازمة على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها اراد صاحب
 الضيعة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبئت
 من غيرانبات وارباب النهر قوم لا يحصون فالاشجار لمن اخذها وقلعها ولا يستحق
 لصاحب الضيعة ان يبيعها قبل ان يقلعها وان كانت الاشجار من الاشجار
 التي لا نبئت من غيرانبات فهي كاللقطة لانها اذا كانت نبئت بغيرانبات ولا يعلم
 لها مالك اصلا فتكون لصاحب الارض وان كانت لا تبئت الا باقيات كانت
 مملوكة لمن انبتتها فاذا لم يعلم البت تكون بمنزلة اللقطة ولا تكون مباحا لاشجار
 على ضفة نهر لا قوام بحري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في سكة

هذه السكة فادعى بعض اهل السكك ان فلانا غرس هذه الاشجار وانا وارثه
وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المدعى البينة يفضله وان لم يكن
بينة فما كان من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة
وما كان على حريم النهر فعولا رباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون
لصاحب الارض طاحونة لها مشجرة بعض ذلك على شط الوادي الذي
فيه مصب الماء وبعضه ابعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون الشجر
تبعاً للطاحونة لان المشجرة لا تكون من قوايع الطاحونة بل هي اصل بنفسها
فلذلك الطاحونة لا يدل على ملك المشجرة فاذا لم تكن تبعاً للطاحونة فاذا ختم
فيها قوم فمن عرف انها في يده فعليه والبينة على غيره مسنة بين ارضين احدها
ارفع من الآخر على المسنة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة
ولا يحتاج امساك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قوله صاحب الارض
العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الآخر
البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنة كانت
المسنة وما عليها من الاشجار بينهما رجل دفع كرمه الى رجل معاملة فالغرس على من
يكون حكم الشيخ الامام اسمعيل الراشد عن استاذه الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح
انه قال انا نقبس هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخيله معاملة فاراد
العامل ان يضع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القضية الذي
يوضع في الشجر يكون على صاحب الشجرة ثم العمل في الوصل من اصلاح القضيب وشق الشجرة
واذخال القضيب في الشجر يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة القضية البديهة

٤٦
يكون منه الغريس على صاحب الكرم والعمل يكون على العامل وكذا الدعائم
يكون على صاحب الكرم ووضع الدعائم في الكرم يكون على العامل وكذلك
في تغذية الاشجار في الخريف ما كان من باب الفصن كالشوك الذي يوضع
على الكرم يكون على صاحب الكرم وعمل التغذية يكون على العامل حتى لو انقضت
مدة المعاملة فما يبقى من ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعامل. ويجب على العامل
حفظ نفسه عن المحرم لا يجوز له ان يحرق له شيئاً من الاشجار والقضبان
لطبخ القدر ولا من الدعائم والغريس واذا رفع القضبان وقت الربيع
واخرج الكرم لا يجعل له ان ياخذ من القضبان يعني من مدفع خشك وشاخ
درخت مرخدا وتد باغ را بود ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من العنب
والثمار للضيف وعينه الا باذن صاحب الكرم. رحل دفع ارضه معاملة
على ان يقوم عليها العامل يشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد دما يحتاج
الى التشديد فاخر العامل تغذية الكرم واشجار الرمان في الخريف كما هو عادة
اهل بخارا فان اصابها البرد فسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدبوسي
يضمن الاكار ذلك لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقاء
العقد فاذا ترك ذلك كان ضامنا

ك ب ————— هـ الشرب

الاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في ثلث الماء والنار والملك
لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرمه نحو الماء في الجاني
والحيون والابيار والانهار لكل احد ان يشرب منها ويستعملها في انقطاع
ذلك الماء ولا يستعملها ارضه ولا زرعها. فاما الماء المحرز بالواني لا يقتضي

به الإباحة من معرفته فن سبق بأخذ الماء في وعاء أو غيره يصير ملوكا يملكه
 عليه كسائر أنواع التملك نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلو كانت
 يورث عنه وكذا الحشيش والكلاء إذا نبت في أرض إنسان بغير إنبات
 يكون مباحا لكل من يأخذ إلا أنه لا يدخل أرضه إلا بإذنه فان كان لا يجده
 ذلك في موضع آخر يقول لصاحب الأرض ما إن تحتش وتدفع إلى وأما إن
 ناذن له بالدخول بخلاف الشجر فان الشجر إذا نبت في أرض إنسان بغير
 إنبات تكون لصاحب الأرض. والشجر ماله ساق نحو السوسن والشوك
 والكلاء والحشيش ماله ساق له إذا نبت ينسب على وجه الأرض. ومعنى
 الشكة في النار الشكة في الاصطلاح والاستضاءة وإذا أراد أن يصطلي بنار
 غيره أو يأخذ سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له أن يأخذ عين النار والحجرة
 فان أراد ذلك كان لصاحبه أن يمنعه إلا أن يأخذ شيئا لا قيمة له ولا يضر
 به وكان له أن يأخذ بغير استئذان

فصل في الأضار

نهر أقوم ولرجل أرض بجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الأرض
 أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له أن يسقي منه أرضا
 ماؤه فيجرا أو غيرها ولا أن ينصب دولا على هذا النهر لأرضه. فان أراد أن ينجح
 الماء بالقرب والواقي ويسقي زرعها وشجره اختلف المشايخ فيه. والأصح أنه ليس
 ذلك لأهل النهر أن يمنعه. وإن أراد قوم لهم شرب من هذا النهر
 أن يسقوا دوابهم من هذا النهر قالوا إن كان الماء لا ينقطع بغير السواب
 ولا يفتقر ليس لأهل النهر أن يمنعوهم وإن كان ينقطع الماء بسقيهم بأن كان الأبل كثيرا

كان لهم حق النع . وقال بعضهم ان كان ينكس خفة النهر ويخرب بالسحق كان
 لهم حق النع والافلا وكذا العين . والمحوض الذي دخل فيه الماء بغير حزن
 احتيال فهو بمنزلة النهر الخاص . واختلفوا في التوضي بهاء السقاية جون بعضهم
 وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والافلا . وكذا كل ماء اعد للشرب حتى قالوا
 في المياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيها التوضي ويمنع منه وهو الصحيح
 ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته ليشرب هو واهله . وليس لاحد ان يمتد
 ارضه او زرع من غير اذنه او عينه او قناته اخطر لذلك او لم يضطر وان سق
 ارضه او زرع بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ
 مرة بعد اخرى يؤد به السلطان بالضرب والحبس ان راي ذلك . رجل له ارض
 على شط الفرات او على خفة نهر عام كان للعمامة المرور في هذه الارض للشفه
 واصلاح النهر وما اشبه ذلك وليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المرور
 في ارضه اذ لم يكن لهم طريق في غير ذلك . رجل ادعى ارض رجل لنفسه بها
 وصاحب الارض ينكر فان كان الماء جاريا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول
 المدعى وان لم يكن جاريا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض
 الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى البينة وكون النهر محفورا الى الارض
 المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة والاول
 استعمال . ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجزاء
 فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل
 على محتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك فشكواؤه اولى بذلك الفضل لانه
 لو استغنى عن جميع نصيبه كان نصيبه اشراكه فلوان هذا الذي فضل

نصيبه من الماء اراذن يسوق ذلك الفضل الى ارضه اخرى سوى ثلاث
الارض لم يكن له ذلك الا برضه مشتركاً معه في النهر فان لم يكن مشتركاً بينهم على ذلك
بعضهم ولا يشبه هذا. لو كان له سد من الماء من نهرين قوماً ونحسب الماء
او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه
الى حيث يشاء من الارضين لا ناذلك ليس بشرط لارض معين ولا يستغنى
عنه لا سبيل لشركائه عليه . ^{وجبل} له نهر خاص من الوادي لارض له خاصة
وليس له في هذا النهر غير ملك خربت ارضه واراذا ان يسوق الماء الى ارض
له اخرى سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادي كثيراً لا يحتاج سائر الناس
الذين لهم انهار من هذا الوادي الى هذا الماء ولا يفرضهم ذلك كان لصاحب
النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث يشاء وان كان ذلك يفرضهم الانهار وهم
محتاجون الى ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الاراضى
نهر خاص ليس لغيرهم ان يسقى بستانه او ارضه الا باذنهم فان اذن
القوم الا واحداً او كان فيهم صبي او غائب لا يسع لهذا الرجل ان يسقى
نهره وارضه من ذلك النهر . ^{رجل} له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب
النهر ان يدخل ارضه ليعالج نهره كان لصاحب الارض ان يمنع من الدخول
في ارضه الا ان يمضيه في بطن النهر . وكذا القنات والبئر والعين لانه لا ضرورة
له في الطريق في ارضه مع التمكن في تحصيل مقصوده بان يمضيه في بطن النهر
بجفاف ما اذا كان ارضه على شط فرات او على ضفة نهرهم فان غمه ذلك
ان للعامة الدخول في ارضه لاصلاح النهر العام اذا لم يكن لهم طريق غير
ذلك لان ثمة الضرر العام وقد يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وهذا

من صاحب النهر والقناة ضرب خاص فلا يحصل لأجله ضرب صاحب الأرض
 بالدخول في أرضه . رجل اتخذ في داره خضرة أو شجرة وأراد أن يسيق ذلك
 بالأواني من نهر لغيره اختلفوا فيه قال مشائخ بلخ رح ليس له ذلك إلا بأذن
 صاحب النهر كما ليس له أن يسيق زرع . وذكر شمس الأئمة السرخسي رح
 الأصح أنه لا يمنع من هذا المقدار لأن الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك
 يعد من الدناءة . فربما ين قوم على حصص معلومة فصرف الوالي حصّة
 بعضهم بعينه إلى رجل كان نقصان ذلك على الجميع . فربما ين اثنين تهايا
 فيه بالإيام جازت المهايأة . ولو كان لأحدهما نهر وللآخر نهر آخر فتهايا
 لا يجوز . رجل باع أرضا بشرائها فلم يشترى قدر ما يكفيها وليس له جيع ملكان
 للبائع قوم لهم أرض على نهر لا يعرف كيف كان بين أهلها في الماء اختصوا
 في الشرب فهو على قدر ما ينهم لكل إنسان بحصته بخلاف الطريق إذا كان
 بين جماعة ودار أحدهم أوسع من دار الباقي فإنه لا يستحق بتلك الزيادة
 من الطريق لأن الاستطراق إلى الدار الكبيرة غلوا لا استطراق إلى الدار
 الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب . فلو قوم بمخ أرض رجل كان
 لصاحب الأرض أن يسيق منه أرضه أن كان لا يضرب أصحاب النهر ولهم أن يمنعوا
 رجل له شرب من نهر لا أرضا اشتري أرضا أخرى ليس لها شرب من هذا النهر
 بجانب أرضه الأولى ليس له أن يجري الماء من الأولى إليها ويجعلها مكان
 الأولى وليس له أن يسيق نخيل له أو زرع له في أرض أخرى إلا أن يملأ
 الأولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها إلى الأخرى يفعلها مرة بعد أخرى أرض
 على نهر شر بها منه ادعى رجل الأرض وأقام شاهدين أن الأرض له ولم يكن

الشرب بغيره يقضي له ما لا أرض بحصتها من الشرب. ولو شهد بالشرب دون
 الأرض لا يقضي له بشئ من الأرض. فهو عظيم لاهل قري لا يحصون اذ عي
 قوم سئوا هم ان هذا النهر لقري معلومة لا يجمع اهلها واقام البينة على
 ما ادعى وللدعي عليهم لا يحصون وفيهم الصغير والكبير وانما حضر واحد
 منهم قال محمد راج اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعي واحد
 من المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من ان يكون نهر
 جماعة المسلمين ويعير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذة من
 طرق المسلمين اقام قوم البينة على انه لهم دون غيرهم فانه يقضي بتلك البينة
 كمثل النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون معدوفين لم يقض
 عليهم عند حضر اقدم وانما يقضى على من حضر منهم خاصة. ففر بين
 قوم اراضى البعض في اعلى النهر وارضى البعض في اسفله ومن كان ارضه
 في اعلى النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكر في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر
 على الاسفل ولكنه يشرب بحصته لان السكر قطع منفعة الماء عن اهل
 الاسفل في بعض المدة وفيه تعرف في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء
 لا يملك التعرف في المثل المشترك الا برضاهم فان تراضوا على ان اهل اعلى
 النهر يسكر النهر حتى يشرب ارضه جاز. وكذا لو اصطلموا على ان يسكر
 كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل
 واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب بان يسكر بلوح اقواب
 او حشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او بالتراب لان السكر يكون عند
 الشهوة فيتقدر بقدر الشهوة ودون الشركاء يتقيد بما يكفيه

١٢
وكان يختلفوا لم يكن لاحد ان يسكر على صحابه. وكذا لو كان الماء في النهر بحيث
لا يجري الى ارض كل واحد منهم الا بالسكرفانه يبدأ باهل الاسفل حتى يروى
ثم بعد ذلك لأهل الاعلى ان يسكر والي تفع الماء الى اواخيههم. وان أراد احد
ان يسكر من النهر الخاص فغير اخر لنفسه لم يكن له ذلك. وكذا لو اراد ان ينصب
عليه رحي لم يكن له ذلك الا برضا الشركاء الا ان يكون رحي لا يضر بالنهر ولا بالماء
بان يسكر في ارض خاصه ولا يغير الماء عن سنته ولا يمنع جريان الماء بالرحي
بل يجري على ما كان يجري قبل ذلك فاذا كان بهذه الصفة كان له ان يفعل
ذلك بغير اذن الشركاء لانه تصرف في خالص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك
فمن منعه منه يكون متعنتا فلا يلتفت الى ذلك. وكذا لو اراد ان ينصب على هذا
النهر دالية ولا يضر ذلك بالنهر ولا باصحابه بان فعل ذلك في ملكه كان له ان يفعل
ولو ان رجلا له نهر خاص ياخذ الماء من الوادي الكبير كالقرات والدجلة
والسيحون والجيحون شربا لارضه خاصة وليس له في هذا النهر شريك على الواح
الكبير نهار وحقق الرجل ارضه ذلك واراد ان يسوق الماء الى ارضه اخرى
قال في الكتاب ان كان ذلك في ايام المدا وكان ماء الوادي كثيرا الاجتهاد اهل الارض
التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضر بهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء
الى حيث شاء. وان كان يضر ذلك باهل الانهار اوهم محتاجون الى هذا الماء لم يكن
ان يسوق الماء الى غير تلك الارض. ولو ان رجلا له كوة على نهر لتقوم فاراد
ان يكرها فيسفلها عن موضعها ليكون اكثر اخذ من الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك
لان هذا الكوي تصرف في ملك نفسه وهو الكوة. وعن الشيخ الامام شمس الامنة
الحلواني رحمه الله قال هذا اذا علم انها كانت منسقة في الاصل وارتفعت

٤٢
تأنجاس ذلك فهو بالتسفل بعيداً إلى الحالة الأولى. أما إذا علم أنها كانت
في الأصل بهذه الصفة فأراد أن يسطرها فانه يجمع عن ذلك لأنه يريد بهذا
أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء. وكذا لو أراد أن يرفعها وكانت متسفة
ليقل ماؤه في أرضه حتى لا ينزكان له ذلك. ولو أراد أن يوسع فم أنهر ليدخل
الماء في كوة أكثر مما كان لم يكن له ذلك لأن فيه أخذ زيادة على ما كان له من
أما. وعن أبي يوسف رج أنه سئل عن رجل له نهر خاص يأخذ الماء من الفرات
أو الدجلة أو النيل وهو نهر في الروم أو يأخذ الماء من نهر مرو وهو وادي
عظيم قريب من الفرات والدجلة يسقي بهذا النهر الخاص زرعاً أو كوة
أو غلة فاجزأ انسان آخر إلى أرضه قبل أن يصل الماء إلى أرض صاحب النهر
كان لصاحب النهر أن يمنعه. وإذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا يرى
أن يمنعه من أن يسقي أرضه أو يغله. وعن أبي يوسف رج أنه سئل عن رفع
مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو وكان ماؤه بين أهلها كوى بالحصص لكل
قوم كوة معروفة فاصحى رجل أرضاً مبيتة لم يكن لها شرب من هذا النهر
فكرى لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد فساقى الماء إليها من خلفك
النهر العظيم قال أئكان هذا النهر الحادث يضرب أهل مرو ضرباً بيناً فيماتهم
ليهلك ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك لو كان كل أحد أن يمنعه لأن الماء للنهر
العظيم حق القامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر. وأئكان ذلك لا يضرب
بأهل مرو له أن يفعل ذلك ولا يمنع لأن الماء في الوادي العظيم على أصله لا
لا يصير حقاً للبعض ما لم يدخل في المقاسم ولهذا وضع المسئلة فيما إذا كوى
نهر من فوق مرو. وأما إذا ضرب بهم فكل واحد يكون ممنوعاً عن الحق

^{٤٢}
 الفريز بالخير . قال محمد بن سالت ابا يوسف رج هل لاحد من اهل هذا النهر
 الخاص ان يتخذ عليه جسر او يكرى لها منه نهر فارضه ويسبل فيساء النهر
 من هذا النهر الخاص وذلك لا يضر باهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان
 النهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد ان يحد
 فيه حدا ولا ان يتخذ عليه جسر ولا قنطرة الجسر اسم لما يتخذ من الالواح
 والخشب يوضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الاجرة والحجر بعد ما يتخذ موضع
 لا يرفع عن ذلك الموضع . وكذا البئر والعين قوم بالشركة فيه خاصة وكذا
 نهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر الاعظم وارض احد الرجلين
 في اعلاه هذا النهر الخاص وارض الاخر في اسفله فقال صاحب الاعلى اني اسد
 بعض هذه الكوى لان ماء النهر يكثر فيفيض في ارضي ويتخذ منه ارضي ولا يصل
 اليك الماء الا بعد ان يقل فياتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه
 يقصد الاضرار بشريكه بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسد
 النهر . وكذا لو قال اجعل لي نصف هذا النهر ولك نصفها اذا كان في حصته
 سدوت منها ما بدلي وانت في حصتك تفتح كلها ليس له ذلك لان القصة
 تمت بينهم بالكوى فلا يملك احدهما نصف تلك القصة الا ان يتراضيا على ذلك
 فان تراضيا على ذلك وقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقص بخاره
 ذلك لان ذلك كانت اعارة والاعارة غير لازمة . وكذا لو مات احدهما
 لوارثه ان ينقص ما تراضيا عليه . وسئل ابو يوسف رج عن نهر بين قوم يأخذ
 الماء من هذا النهر الاعظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخاص كوى
 مسماة فاراد احدهم ان يسد كوة له ويفتح كوة اخرى اعلا من الاولى فينقل هذا

قال يسنله ذلك لانه يكس خفة الماء المغشوش ويريد به ان يزداد الماء في حقه .
 لان دخول الماء على النهر في كوة يكون اكثر من دخوله في اسفل النهر مثل تلك
 الكوة فرق بين هذا وبين الطريق . جعل له دار في سكة غير نافذة واران جعل
 باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان ثمة له حق المرور والدخول في السكة
 وبذلك لا يزيد حقه سواء كان بابه في اعلى السكة او في اسفلها اما معناه
 في الماء يزداد بفتح الكوة في اعلى النهر . ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة
 اراد ان يجعل بابه في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد
 طريقه ومروءة في السكة . وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصلين في
 اخذ شمس الائمة السرخسي رح . وسئل ابو يوسف رح ايضاً عن رجل جعل له
 امير خراسان شرباً من النهر الاعظم لم يكن له ذلك فيما مضى وكان له شرب
 كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه اياه وجعل مفضة في ارض يملكها وفي ارض
 لا يملكها قال ان كان يضرب العامة لم يجز ويجوز اذا لم يضرب كما لا يجوز للامام
 ان ياخذ شرباً حدهم ويصلح غير . وسئل ايضاً عن رجل يبيع قوم يأخذ
 الماء من النهر الاعظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلث الكوا
 قال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تاخذون من الماء اكثر من نصيبكم
 لان كثرة الماء وسفقه يكون في اعلى النهر فيدخل في كواكم شئ كثير ونحن
 لا نرضى بهذا ونجعل لكم اياماً معلومة ونسدد ايامكم كوانا لنا اياماً معلومة
 وانتم تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل
 اليوم . وكذا لو اختصم اهل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن له ان ينزع الا حقه
 الا بجهة ويترك على حاله والاصل في جنس هذا ان ما كان قد يترك على حاله

الآية : فمن سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن يدخل اللؤلؤ دونه
 ذلك النهر وسبق بستانه ويمعه الجيران عن ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي
 رح أن كان حديثا كانا له المنع وان كان قديما كان له ذلك بمنزلة الظلة فوق السكة
 فغير من قوم غطى رجل مجرى الماء قال أبو القاسم رح اذا لم يكن قديما فلا ريب المجري
 ان ياخذوه بالكشف ويرفع الغطاء . بالوعة قديمة على شفة النهر يدخل في سكة
 غير نافذة قال أبو بكر البلخي رح لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويوم يرفعه فان
 لم يرفع يرفع الامر الى صاحب الحسبة ليأمر بالرفع . فمما تقوم حفرة والقوا التراب
 في ارض رجل فيها هذا النهر قال أبو القاسم رح يوحذون برفع ما جاوز الحرم عن
 اي حيفة رح في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها والقوا التراب فيها قال يوحذون
 برفع التراب . فغير من قوم لهم ارض على بعضهم عليه سواق ولل بعض عليه دوال
 ولل بعض ارض ليس لارضه على هذا النهر دالية ولا ساقية وليس لها شرب معروف
 من هذا النهر ولا من غيره اختصموها فادعى صاحب الارض ان لها شربا من هذا النهر
 وهذه الارض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب ان النهر في القياس يكون بين اصحاب
 السواقي والدوالي لصاحب الارض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر ارضهم
 التي تكون على مشط النهر . وان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف
 وان لم يكن النهر بينهم على قدر ارضهم . وان كان له ارض شرب معروف
 من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض
 الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة . فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا
 النهر فخط القاض لها بالشرب من هذا النهر بحكم الظاهر . كان لها ارض اخرى
 بجانب هذا الارض ليس لها شرب معروف في القياس يكون له ارض الاخرى .

شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر في الارض الاولى حكمة
 بين الارض الاخرى وبين النهر. وقال استحقان يكون لارضه شرب من هذا
 النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل لبعضها شرب
 من هذا النهر كان شرب الكل من هذا ظاهرا. رجل ادعى ارضا بشربها من نهر
 وانكوا من النهر دعواه الارض والشرب فاقام شاهدين فشهدا ان الارض له
 ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضيه له بالارض ويحسمها من الشرب لا الشرب يتبع واستحقاقا
 التبع يكون باستحقاق الاصل. وان شهد له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضيه له
 بشئ من الارض لانها تشهدا بالتبع والاصل لا يستحق باستحقاق التبع نهر لرجل فارض
 رجل فادعى رجل شرب يوم من المهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضيه وكذلك
 مسيل الماء لان الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا تمنع قبول الشهادة. ولو شهدوا
 ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له غرقة النهر متى لا يقبل شهادتهم
 ولو ادعى عشرة نهر وعشر قناة فتشهد احدهما بالعشر والاخر باقل من العشر في قياس قول
 ابى حنيفة رج لا يقبل شهادتهما وان شهدا بالاقرار وعند صاحبيه رج جازت
 شهادتهما على الاقل استحقانا. رجل له ارض ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من
 رجل ذكره الاصل انه لا يدخل المحريم في البيع كما لو باع الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر
 فلو ان مشرع النهر ادا ان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لا صلاح النهر لم يكن له ذلك
 الا برضا صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر. ولو كان الارض على شطفتين او على شط
 نهر كان للعامة حق المرور في هذه الارض للشفقة ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنع
 اذا لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض. ارض وبنين بين رجلين باع احدهما نصيبه
 من البئر من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز. وان باعه

٤٩
على ان يكون المشتري طريق في هذه الارض لم يجز . ولو كان بين ثلاثة زرع باع احدهم
نصيبه من احدى الباقيين لايحوز وان باعه منهما جاز . رجل اشترى شرا بغير ارض
وفي تلك القرية يباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لايحوز هذا البيع فان باع
وشرط ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون
على صاحب الارض فلوانه باع الماء بدون ارض وقبض المشتري الشرب فتم باع الشرب
مع ارضه قال الفقيه ابو جعفر سرح لايحوز البيع في الشرب الا ان يجير البائع الاول
لان المشتري الاول لم يملك الشرب با لشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على حصة
الارض انه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعا وقت البيع ولم يقع
البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض
فلا يحوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول . قال مولانا رضي وعندي هذا الجواب
مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان
بيع الشرب وحده وان كان لايحوز في ظاهر الرواية يحوز في رواية . وبه اخذ المشايخ قد
جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعا
فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يحوز . ويؤيد هذا ما ذكره الاصل
رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع
لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بمائة اودم وقبضه لايحوز عتقه . ولو باع الارض
بشرب ارض اخرى اختلف المشايخ رح فيه . فمنهم من يملك بين رجلين باع احدهما
ارضه الذي يجنب هذا النهج وراء هذا النهج طريق وذكر في ملك البيع حد الارض
التي يلعها للطريق قال ابو نصر رح لا بد من خل النهج في البيع وقال الفقيه ابو الليث رح
يدخل وعليه الفتوى . كرم ان يجري ما بينهما واحد بيع احدهما ثم الاخر قال الشيخ

الامام ابو القاسم رحمه لا يستحق احدهما على الآخر مجرى بنير شرط وان كان كل كرم رجل
 آخر فباع كل واحد منهما كرمه من رجل بكل حق حوله يدخل فيه المجري هكذا قالوا
 الفقيه ابو الليث رحمه هذا اذا باع العليا او اثنى السفلى وهما الواحد وما اذا باع
 السفلى او لا بكل حق حوله يدخل فيه الشرب والمسيل قالوا هذا الجواب غير مجمع وانما
 الجواب الظاهر ان يقر ان كان كل كرم لها لك آخر فان لم يذكر في البيع الحقوق والحق
 لا يدخل فيه الشرب والمسيل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مشتر حق اجزاء الماء
 الى ارضه ويكون كل مشتر قائما مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتاخر وان كانا
 لملك واحد فان لم يذكر الحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان ذكر ذلك
 فان باع العليا او لا بكل حق حوله لم يكن لصاحب السفلى حق اجزاء الماء الى كومه السفلى
 . دار ان لرجل مسيل ماء سطح احدهما على الاخرى فباع القى عليها للمسيل بكل
 حق حوله ثم باع الدار الاخرى من رجل آخر فاراد المشتري الاول ان يمنع المشتري
 الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر البائع
 وقت البيع الاول ان مسيل ماء التي لم تبيع يكون له في الدار التي باعها . رجل له دار
 متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خراب فباع الخراب ومسيل ماء سطح العامرة
 ولم يعلق عليها الخراب قال الفقيه ابو بكر رحمه ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء
 في الخراب جاز لان المعاملة جرت بذلك ولو استثنى معلق طرح الثلج لا يجوز . لانه
 لا عرف فيه وقال الفقيه ابو الليث رحمه ان كان ميزاب سطح العامرة في الخراب
 ومسيل ماء سطحه الى هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان المسيل على حاله
 وان لم يشترط . وكذلك لو كان مسيل سطح كل دار رجل اخر وله فيها ميزاب
 قديم ليس لصاحب الدار منه عن اسالة الماء وهذا جواب الاستحسان

فيهما وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له مسيل الماء في داره والفتوى
 على جوابه الاستحسان كرم بين اربع اخوة ومجنب الكرم حائط لعمتهم فاشترى
 احدهم الاخوة الحائط بعمته واراد ان يسوق الماء الى الحائط المشتري فاراد احد
 الاخوة منعه عن ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان اراد ان يجري الماء
 في مجرى مشترك كان لهم المنع وان اراد ان يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنع اذا
 للمشترى شرب من هذا النهر. ^١ رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار
مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب ^٢
 في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون رقة النهر لا شيء له من الثمن
 على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى دار فمات الموصي فباع الوارث
 ورضي به الموصي له جازا بالبيع وبطل سكناه. ولو لم يبيع صاحب الدار
 صاحب المسيل ابطلت حقه في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقعة
 حقه قياسا على حق السكنى. وان كان له رقة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال ^٣
 ملك العين لا يبطل بالابطال. وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله وثلث
 الموصي فمات الوارث الموصي له من الثلث على السدس جازا المصالح. وذكر
 الشيخ الامام الحروف بن جواهر زاده رح ان حق الموصي له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متأكد يجهل السفوط بالاسقاط. حائط بين رجلين عليه
 حوله فمات رفع احدهما الحائط بوضا صاحبه ثم صاحبه بماله بوضا الآخر ان يعبر
 صاحبه مجرى ماء داره ليجري ماله فيها الادارة وليست بستانه ففعلوا عار المجرى ثم بدله ان يمنع
 المجري كالمالك ذلك لان الاعارة غير لازمة لان صاحب الدار الذي يمنع المجري كان له ان يمنع ^٤
 نصف ما انفق على بناء الحائط ^٥ رجل له اشجار الفواكه على ضفة نهر في داره فدخل الماس
 ثم

من عروق الشجرة من هذا النهر إلى داره وتداخت الدار إلى الخراب قال أبو القاسم
 أن لم يفرسها في حريم النهر لا يوم الغارس بقلعها فاما ما دخل من عروق الشجرة في دار
 لجار فلجأ وقطعها. وذكر في الأصل رجل خرج سعف شجرة إلى ملك انسان كان
 لصاحب الملك أن يامر ويقطع السعف. وكذلك الجذوع والشاخصه للانسان
 إلى دار جاره كان لصاحب الدار أن يامر بالقطع فان ابى أن يقطع يرفع الامر
 إلى القاضي حتى يجبره على القطع فلوانه لم يرفع الامر إلى القاضي وقطع بنفسه في الجذوع
 الذي انقطع على وجه الجذوع لا يضمن واما في الشعب قال القاضي الامام ابو الحسن
 على السعدي رج عندي ينظر ان كان السعف بحيث يمكن مدها إلى بيت صاحب
 النخلة ليس لصاحب الملك أن يقطع وان قطع ضمن سواء كان السعف نبت
 على حد ارضه او في ملك صاحب النخلة وان كان لا يمكن مدها إلى ملك صاحب النخلة
 كان لصاحب الارض أن يقطع اذا كان منبت السعف في ملكه وان كان منبت السعف
 في ملك صاحب النخلة فطال السعف حتى مال إلى هواء صاحب الارض فان كان
 يمكنه المد ليس له أن يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكن مد ينظر ان كان السعف
 هو القوائم كان له أن يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخلاف معلوم
 لا يختلف وان كان الانتشار مشرقا او غربا مشرقا لكن موضع القطع غير متعين فهو الغرض
 والصندوق بر كان منبت السعف في ملك صاحب النخلة لم يكن لصاحب الارض
 أن يقطع ولو قطع كان ضامنا. قال القاضي الامام هذا رج ههنا مسألة اخرى في
 في الكتاب اذا نبت الشجرة في ملك انسان او غرس رجل نالته ارضه فكيف واخذ
 من ارض جاره قال بانه يضمن لجاره الموضع الذي اخذ الشجر من ارض جاره. رجل
 له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة واخذ اطراف جداره بالساباط على جدار

محمد فرغ صاحب الساباط جده عن موضعه واراد ان يضعه على هذا الجدار
 ارفع مما كان من غير ان يبين على حدار المسجد بناء فتمه اهل السكة عن ذلك
 قالوا ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة يكونون
 بمنزلة الشركاء في الجدار اذ اكان الجدار مستق لهم فلا يكونون لصاحب الساباط
 ان يحدث فيه شيئا لم يكن وان لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك . فوالله
 في مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يتخذ بساتين يسقيها من هذا النهر
 قالوا ان كان ذلك لا يضرب اهل المدينة لابس به وان اضربهم بان كان لا يصل
 اليهم من الماء الا شئ قليل لا يسعهم ذلك . ولو كان النهر في الطريق فارادوا
 ان يغرسوا الاشجار على صفتها كان لا يضرب الطريق لابس به وللناس حق النع
 والكان لا يضربهم . فمركب سحرى في بستان رجل كان لصاحب البستان
 ان يغرس على جافته لان فيه احكام حافق النهر فان ضاق نهرهم بذلك
 حينئذ يوم يقطعها الا ان يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه
 اخر لا يتفاوت حق اصحاب النهر حينئذ لا يقطع . فمركب سحرى في دار رجل صاحب
 الدار يسبق بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل الماء
 من هذا النهر في عروق الشجرة الى داره وفتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يغرس
 الشجرة في حريم النهر لا يوم يقطع الشجرة فان كان عروق الشجرة دخلت دار
 جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر
 الى القاضي . حوض في بستان رجل وهو مستنقع للماء اقوام فامتلا الحوض
 وذلك يغري بناء صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان ان يمنع
 من اجراء الماء في هذا الحوض الى ان يصلوا الحوض . قال الشيخ الامام ابو القاسم

أن يكون صاحب البستان مقربا لموضع لارياس النهر وان استنقاع الماء فيه
 قديم كانه لصاحب البستان ان يمنعهم عن اجراء الماء الى ان يصلحوا لموضع
 وليس على صاحب البستان اصلاح الموضع . رجل له مجرى ماء في دار رجل
 فغريب المجري فآخذ صاحب الدار صاحب المجري باصلاحه قال ابو نصر رحمه الله
 لا يجبر صاحب المجري على اصلاحه قال وهذا كرجل له مجرى ماء على سطح رجل
 فغريب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجري باصلاح سطحه
 فكذا لك هذا . ما شك ان النهر ملكا لصاحب النهر آخذ باصلاحه قال الفقيه
 ابو الليث رح وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجري
 وليس هذا كالسطح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل
 النهر بملكه فكان اصلاحه عليه وحكته عن ابي بكر البلخي رح في مثل هذه وهو
 المختار . جذارين رجلين وبیت احدیها أسفل وبیت الآخر علی بذراع
 او بذراعین فانهدم الجدار فقال صاحب الاعلی لصاحب الاسفل ان امت
 الى حد بيتي ثم بنى جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ليس له ذلك لكن بيناه
 جميعا من اعلاه الى اسفله . وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان بيت احدهما
 اسفل بأربعة اذرع ونحوه مقدار ما يكون ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب
 الاعلی حتى ينتهي الى موضع بیت الآخر لانه بمنزلة سفلى وعلو حائط لرجل
 باع نصفه فأراد المسترخ ان يتخذ لنفسه في النهر العام متفعا كان له ذلك
 اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامه وان اضر بان ينكسر النهر
 ليس له ذلك والله اعلم

الانهار ثلاثة منها ما يكون كرية على السلطان . ومنها ما يكون كرية على اصحاب
 النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كرية على اصحاب النهر
 واذا امتنعوا لا يجبرون . اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل
 في القاسم كالضرات والدجلة والبيحون والسيحون والنيل وهو في القاسم
 . واذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال
 فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرية ويخرجهم لاجله فان اراد
 واحد من المسلمين ان يكري منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضرب العامة
 فان اضرب العامة بان ينكسر شط النهر ويخاف منه الفرق يمنع من ذلك . واما
 الذي يكون كرية واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك
 وهو الانهار والعظام التي دخلت في القاسم عليها قري فان فسد واحتاج الى
 الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان
 فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة وعسى ان يؤدي
 ذلك الى عرق الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرب تلك الكري يرجع
 الى العامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهر الارضه
 اضر ذلك باهل النهر ولم يضروا يستحق بهذا الماء الشفعة . واما النهر الذي يكون
 كرية على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكاملوا في النهر الخاص
 قال بعضهم ان كان النهر مشرقا فدونها او عليه قرية واحدة يعني ماؤه يقسم فيها
 فهو نهر خاص يستحق به الشفعة . وان كان النهر لما فوق المشرق فهو نهر عام وقال
 بعضهم ان كان النهر لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان الاربعين فهو نهر عام .
 وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الالف

فمن خواص واضح ما قيل فيه ان يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار اى الاقاويل شاء
ثم ان النهر الخاص لو اراد بعض الشكراء الكرى وامتنع الباقر بن سبيد
البلخي رح لا يجبرهم الامام ولو حفر الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر
الاسكاف رح يجبرون على ذلك. وذكر الخصاص رح في النفقات ان القاضي
يامر الذين طلبوا الكرى بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع اهل النفع
من حق يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى. وهكذا روى عن ابي يوسف
ان اراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام. وقال بعض الفقهاء
اجبرهم الامام واذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة رح البداية بالكرى من
اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقى وقال ابو يوسف
ومحمد رح يكون الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بحصص الشرب والاكلى
وليس على اهل الشفة من الكرى شئ لانهم لا يحصون. لا يبي يوسف ومحمد
ان صاحب الاعلى كما ينتفع بكرى الاعلى ينتفع بكرى الاسفل بحصص الماء ولا بحصص
رح ان الكرى مؤنة الملك فيكون على المالك ولا ملك لصاحب الاعلى فيما جاوز
ملكه وانما ينتفع بملك الغير فلا يلزمه المؤنة بحكم المنفعة كمن له مسيل
على سطح جار ولا يكون عليه عمارة سطح الجار ولهذا لا يجب الكرى على اصحاب
الشفة بحكم المنفعة ويقول ابو حنيفة رح اخذوا الفتوى فان كان فوهة
النهر لارضه في وسط ارضه فكرى الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول
ابو حنيفة رح اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط عنه الكرى وقال بعضهم لا يسقط
ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح لان له ان يفتح الماء في ارضه في اوله وفي اخره
وليتلفوا ايضا ان الكرى اذا جاوزت ارضه فلا بد ان يفتح الماء لارضه ولا يفتح

^{٥٩}
 حق يرفع الكل عن الكرى قال بعضهم له ان يفتح . وقال بعضهم لا يفتح حتى يرفع
 الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار المتأخرون البنية
 بالكرى من اسفل النهر . فهو يجري في السكة يحفر في كل سنة مرتين ويجمع تراب
 كثير في السكة ظلم ان كان التراب على حريم النهر لم يكن لاهل السكة تكليف ان ياب
 النهر ينقل ~~حجب~~ . وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك امر
 لقوم يجري في ارض رجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم
 النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب النهر برفع التراب لان لهم حق
 القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في غير حريم النهر كان له ان ياخذهم
 برفع التراب . بشراء المطر في سكة عند باب دار رجل امتلا ولصاحب الدار
 ضرر بذلك قال بعضهم له ان يكبس البئر قال مولانا رح وينبغي ان يكون الجواز
 على التفصيل ان كان البئر قد يما لم يكن له ذلك وان كان محمداً كان له ذلك
 . بشراء رجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر
 . امرأة لها تسعة اجربة من الاراضي فجاء السيل وخرت مجرى هذه الاراضي
 فاستاجرت اقواما ليعروا المجرى على ان تعطيهم ثلاثة اجربة من هذه الاراضي
 قال بعضهم ارجوان تكون الاجارة جائزة وعليها ثلاثة اجربة من الاراضي .
 وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قول ابي يوسف ومحمد رح اما
 على قول ابي حنيفة رح لا تجوز هذه الاجارة فان عندنا لوباع كذا ذراعاً من هذه
 الاراضي لا يجوز فكذا تلك الاجارة والفتوى على قول ابي حنيفة رح . وعلى هذا لو
 للأجر الاجربة الثلاثة العقد جاز عند الكل بتركيب ينشعب منه نهر صغير
 فخربت فوهة النهر الصغير وارادوا اصلاحه بالاجر والحبس قالوا اصلاحه بالدية

على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدقة تعود اليهم خاصة كدقة نخرج
 منها الماء فيسيل في مجرى بين وبين المجريين حائل من خشب يفسد احيانا فقال
 اهل المجري الذي لا يبق فيه الماء عند فساد الحائل لاهل المجري الا يخرجون زيدا
 فيخلطوا بمجرى من النورة والاجر ليست الماء فالوا ليلولهم تعيين آلة اصلاح
 المجري انما الواجب عليهم تخصيص الموضع الذي يفسد حتى يمتنع تحول حق غيرهم
 اليهم وما زاد على ذلك فهو تشعي وتنفى مسنأة بين نهر صغير وكبير فغربت
 واحتاجت الى الاصلاح قالوا اصلاح المسناة يكون على اهل النهرين ونفقة
 ذلك عليهم بصفان ان كان كل المسناة حرم للنهرين ولا يعتبر في ذلك قلة الماء وكثرة
 كجدارين حولة احدهما عليه اكثر كانت نفقة الجدار على صاحبه بغير خلاف
 المذرة اذا غربت فان نفقتها تكون على قدر ما يسمي لانهم يستعملون المذرة
 بمياههم فيكون مؤنة الملك على قدر الملك رجل له مسيل ماء السطح
 على سطح جارة فحرب سطح الجارة فقال صاحب السطح لصاحب المسيل ضح
 ناوقة في موضع المسيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح السيل على صاحب
 السطح الذي عليه المسيل نفقة دار رجل يتعدى ضرب مائه الى دهليز الدار
 ثم يتعدى الى دهليز الدار اخرى ويتضرر بذلك ضرا فاحشا قال الفقيه
 ابو بكر البلخي رح ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل النهر فبحري
 في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه
 وقال ابو القاسم رح اصلاح النهر يكون على اصحاب المجري وبه اخذ
 الفقيه ابو الليث رح لانه لا ملك هناك لاحد فقام صاحب المنفعة مقام المالك
 وقدر على منة نفقة كذا كان الماء ينصب من النهر اعظم دقة ثم يسيل الى اسكة ثم يسيل من

سكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر للترمة في السكة الاولى قالوا لا يجوز
 النهر السكة الاولى من غلة الوقف وانما يرم من تلك الغلة الموضع الذي يكون
 النهر في السكة الموقوف عليها. ولو كان الماء ينصب من النهر الاعظم في قضاء
 ليس له شفه ولا شاربة ثم يسيل من القضاء الى السكة الموقوف عليها فانه
 يرم من غلة الوقف من اعلى النهر الى ان يخرج من السكة الموقوف عليها لان
 في الوجه الاول النهر ينسب الى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من اعلاه
 الى اسفله ينسب الى السكة الموقوف عليها. ولو احتاج النهر الى الحفر لا يحفر
 من غلة الوقف لان الحفر ليس من الرمة. وقال الفقيه بالليت رج ان كان
 يخاف تخريب السنة لو لم يحفر النهر بجوز ان يحفر من غلة الوقف لان عند
 خوف تخريب السنة يكون حفر النهر من الرمة

فصل في احياء الموات

اذا احيى ارضاً ميتة ان كان باذن الامام ملكها. وان احيى اها بغير اذن الامام
 لا يملك في قلبها بمحيضة رج وقال صاحبها يملكها. واختلفوا في الموات عن محمد
 رج ارض الموات ارض لا يملكها احد وانقطع عنها الماء وارتفاق اهل المضر
 والقرية بها سواء كانت قريبة من العمرات او لم تكن وسواء كانت من ارض
 العرب او من غيرة المفاويز او بقرب من الجبال. واصح ما قيل فيه ان يقف
 الرسل على طرف عمران القرية فتادى باعلى صوته فالى اي موضع ينتهي اليه صوته
 يكون من قاء عمران لان اهل القرية يحتاجون الى ذلك الموضع لرعي المواشي
 ونحوه وما وراء ذلك يكون من الموات اذا لم يعرف لها مالك. وتضمن الاحياء
 عن محمد رج في النواذر ان احياء الارض لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون

بالقاء البذر والزراعة حتى لو كبر بها ولم يسقها أو سقاها ولم يكرس لم يكن له
 وفي ظاهر الرواية إذا حفر لها النهر وسقاها يكون أحياء . وكذا إذا حوطها أو غصها
 بحيث يحتمل الماء يكون أحياء وإن وضع الأحجار حولها أو حصدها فيها من الخشيش
 والشوك وجعلها حول الأرض يريد أحياءها يكون ذلك تجميعا ولا يكون أحياء
 فإذا فعل ذلك كان هو الحق بأحيائها ما لم يرجع عنه ذلك لقول عمر رضي الله عنه ليس للنجف
 بعد ثلث سنين حق بعد تجميعها لا يكون لغيره أن يشتغل بأحيائها بل ينتظر إلى
 أن يعلم أنه ترك أحياءها والتقدم بثلاث سنين عرف بقول عمر رضي الله عنه وإذا مضت
 تلك المدّة عرف بطريق الظاهر أنه ترك أحياءها فكان لغيره أحياءها وهذا بطريق
 الديانة لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره كمن سبق بمكان في المسجد أو في الرباط
 أو في المغارة كان هو أولى به من الغير . أما في الحكم إذا أحياءها غيره بعد التجميع بإذن
 الإمام كانت له . ولو حفر بئر في المغارة أو في موضع لا يملكه أحد بإذن الإمام كان له
 وله ما حول البئر أربعون ذراعا حرما للبئر لما روى الزهري عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال العيون خمس مائة ذراع وحريم بئر العيون أربعون ذراعا وحريم
 الناضح ستون ذراعا . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه بئر الناضح لا يزيد على الأربعين
 . وقال صاحباه رج ستون ذراعا . ولو حفر بئر في مغارة أو موضع لا يملكه أحد
 بإذن الإمام قال أبو حنيفة رج لا يسحق النهر حرما . وقال صاحباه رج يسحق
 مقدار عرض النهر حتى إذا كان مقدار عرض النهر ثلث فذراع كان له من الحرم
 مقدار ثلاثة أذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قول الطحاوي رحمه الله
 وعن الكرخي رج مقدار عرض النهر من كل جانب . ولو حفر بئر في أرض ملك
 لا يملكه أحد بإذن الإمام ثم جاء غيره وحفر في حريم الأول بئر كان للأول بئر

لا، انما انشاؤه تصرف في ملكه الاول فكان للاول ان ياخذ ما يكسب ما اعتقر وكذا
 الثلثة في حريم الاول بناء او زرع زرعاً كان للاول ان يمنعه عن ذلك وما عطف
 على الاول لاضمان على الاول وما عطف في البئر الثالثة يضمن الثالثة لان الثالثة متعد
 ولو كان الثالثة حفراً باذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول وقد
 ماء البئر الاولى وعرف ذهابه بحفر الثالثة فلا شئ للاول على الثالثة لانه غير متعد بل
 محقق فيما صنع فلم يكن له ان يخاصه كمن اتخذ حائطاً ثم جاء اخر واتخذ حائطاً
 بجانب الاول لملك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاص
 الثالثة ولو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مفازة وساق الماء حتى يهبط به ارضا
 فاحياها فانه يجعل لقناته ولخرج ما منه حريماً بعد ما يصلح. وهذا قول ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله وما غداً بيمينه رج اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع
 الذي يقع الماء فيه على وجه الارض. وان كان بغير اذن الامام لا شئ لان عند
 ابي حنيفة رض من احتفر به لا يستحق الحريم والقناة الى ان يقع الماء على وجه الارض
 بمنزلة النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض يصير
 ذلك الموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض
 ومن استخرج حيناً باذن الامام يستحق الحريم. ولهذا قال يستحق الحريم للموضع الذي
 يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق
 حريماً على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا نصاً. ولو كان القناة على وجه الارض بين
 رجلين والارض بينهما ثم استقي احدهما ارضا اخرى واراد ان يستقيها من القناة
 لم يكن له ذلك بمنزلة رجلين اذا استقيت احدهما ارضا لا شئ له من
 ان يستقيها الا باذن الشريك

فصل في ضمان ما يتولد من المباح والملوك

رجل سقى أرضاً وزرعها له سقياً معتاداً من مجرى له وتعدى إلى اللوحان فثورة الأصل
أنه لا يضمن وإن سقاها غير معتاد ضمن. قال الفقيه أبو جعفر ربح هذه المسئلة
على وجوه إن أجرى الماء في أرضه أجراً لا يستقر الماء في أرضه بل يستقر في أرض
جاره ضمن وإن كان يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره فأن كان
جاره يتقدم إليه بالسكر والاحكام فلم يفعل ضمن اسخساً ناو يكون بمنزلة
الاشهاد في الحائط المائل. وإن لم يتقدم إليه جاره بالسكر والاحكام فتعدى
إلى أرض جاره لا يضمن. وإن كان أرضه في مسعدة في أرض جاره في هبطة وهو يعلم
أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره ضمن ويؤمر بوضع المسناة
حتى يحول بيه وبين التعدى فيمنع عن السقي. وإن كان في أرضه ثقب أو حجر
أن علم بذلك ولم يسهل حق فسد أرض جاره أو كرابه ضمن وإن كان لا يعلم
لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم أن تحت الميزاب متاع رجل يفسد
بذلك ضمن وإن لم يعلم لا يضمن وذكر في الأصل أن في الثقب لا يكون ضامناً
ولم يفصل. والصحيح أنه على التفصيل الذي ذكرنا رجل أراد سقى أرضه
أو زرعها من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لا شيء
عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشى. رجل له نوبة ماء في يومين
من أسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الشيخ الإمام علي الهندي
رج أن غاصب الماء يكون ضامناً. وذكر في الأصل أنه لا يكون ضامناً
رجل له مجرى ماء بقرب دار رجل فاجرى الماء في النهر فدخل الماء
من حجر إلى دار جاره قالوا إن أجرى ما يعمله النهر وكان الثقب خفياً

ولولا النقب لا يدخل الماء في دارجاره لا يضمن. وان أجرى ماء لا يحتمل النهر في
 الى دارجاره ضمن. وكذا لو كان النقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه
 الى دارجاره او ارضه كان ضامنا. ولو سقى ارضه فامتلا ارضه وخرج الماء
 من ارضه الى ارض جاره كان ضامنا وان كان غائبا ولم يعلم بذلك الوسيط الماء
 في ارض جاره. رجل او قدال ارضه فذهبت النار الى حصائد غيره فاحرق
 قال ابو القاسم. رح هذا وما الوسيط ارضه سواء. ان ارسل ماء او او قدال
 يحتمل ارضه لا يضمن والا ضمن. ومن المشايخ من قال ان او قدال النار في يوم يبيع
 ضمن وان لم يكن كذلك لا يضمن. ومنهم من فرق بين الماء والنار وقالوا النار
 لا يضمن على كل حال لان من طبع النار الخلود فلم يكن الغالب فيه التعدى
 ومن طبع الماء السيلان فاذا ارسل ما لا يحتملها الارض كان ضامنا. واذا وقع
 الحريق في محلة فهدم رجل دار غيره بغير امره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون
 ضامنا لمن ذبح شاة لغيره كيلا تموت كان ضامنا. ولو ان هذا الذي هدم
 الدار عند وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يضمن رجل سقى ارضه
 من نهر العامة وعلى نهر العامة انها رصفا ومفتوحة الفوهات قد دخل
 الماء في الانهار والصغار ففسد بذلك كراب غيره او مبطخة غيره قال
 الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح يكون ضامنا كانه اجر
 الماء فيها. قال مولا نارج وينبغي ان يفصل بين العلم والجعل ان علم الله
 كان ضامنا والا فلا رجل سقى ارضه ثم ارسل الماء في النهر حتى جاوز
 عن ارضه وقد كان رجل اسفل منه طرح في النهر ترابا فقال الماء عن
 النهر حتى غرق قصر انسان قالوا لا يضمن المرسل لانه ارسل الماء في النهر

وهو غير متعدي عن ذلك ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر ويضع الماء
 عن اليمين لانه متعدي رجل من شاة ميتة في نهر طاحونة فيسأل الماء بها الى
 الطاحونة فخربتها قال الفقيه ابو حنيفة ان كان النهر غير محتاج الى الكرى فلا
 ضمان عليه والا فعليه الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه
 فلا ارضه بقدر ما يحتمله فنزل الماء وانشق ارضه فتعدى الى ارض جاره لا يضمن
 وقيل اذا علم بذلك ولم يخرج جاره ضمن ولو فتح الماء لا ارضه قد ما يحتمله النهر
 وتركه فان زاد الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على
 الفتح المعتاد بحيث لو جاء الماء لا يحتمله النهر كان ضامنا ولو سقى ارضه ثم انقطع
 ولم يرفع السكر الذي كان عند ارضه ان كان الرسم ان يسكر لا ضمان عليه
 ولو فتح فوهة النهر وارسل قد ما يحتمله النهر فدخل الماء في فوهة في ارض
 غيره قبل ان يدخل في ارضه ذكر في جمع التفاريق انه لا يكون ضامنا رجل
 بنى في الطريق الاعظم بناء بغير اذن الامام فان كان ذلك يضرب الطريق يكون
 اثما بما صنع وان كان لا يضرب لا يكون اثما الا ان لو عشرين انسان او دابة قطب
 كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد الناس حق المنع والمطالبة بالرفع وكذا
 لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن الامام فان كان لا يضرب بالنهر لم يكن
 اثما كما في الطريق وكل واحد حق المنع والرفع وان كان يضرب بالنهر يكون اثما بما صنع
 ولو جعل على نهر العامة بغير اذن الامام قنطرة او على النهر الخاص بغير اذن
 الشركاء واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم
 انكسروا وعن قطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان متعدي هو
 يراه او ساق دابة عليه متعدي لا يضمن الذي اتخذ القنطرة لان ما فعل كان

حسبة وقد رضيه الناس حيث اتخذوا ذلك مما كانه فعل باذن الامام فلا يضمنون له
 بذلك. ولو وضع رجله طريق المسلمين بابا فمشى عليه انسان متعمدا فاكسر الباب وعطب
 الماشية فضمان الباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشية على الذي وضع الباب
 لان الواضع وان كان متعمدا في الوضع لكن الماشية لما تعمد المروءة عليه فقد طرأت الباشية
 على التسبب كمن حفر بيرا في طريق المسلمين فجاء رجل والقي فيه نفسه لا يضمن الحافر
 وكذا الورش ماء في الطريق فجاء انسان ومشى عليه متعمدا فزلق رجله وعطب لا يضمن الورش
 رش الطريق قبل هذا اذا رش بعض الطريق اما اذا رش الكل فمشى انسان متعمدا فهو يراه فعطب
 كان ضمانه على الذي رش. ولو مشى احد على ذلك الموضع ولا يبصر فامكان اعمى او كان ابلا
 فعطب كان ضمانه على الذي رش لان الذي رش كان متعمدا بما فعل او كان مباهيا بشرط
 بلم يطرأ عليه المباشرة فيضمن المسيب

كتاب الاشربة

هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلثة فصل في معرفة الاشربة واحكامها وفي هذا الفصل
 شيء من مسائل طنج العصير وفصل في حد الشرب وفصل في ما ينفذ من تفرقات للسكران وما لا ينفذ

فصل في معرفة الاشربة

قال رضي الاعيان التي يتخذ منها الاشربة اربعة العنب وطبقة ويا بسة
 وهو الزبيب والتمر والحجوب نحو الحنطة والشعير والدخن والقوكة
 نحو الفرصاد والاباص والفاضيد والشهد والالبان ونحو ذلك
 جملوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلف اجناسها لاتحاد حكمها
 . اما المتخذ من العنب الرطب ستة الخمر والباذنق والمنصف والنجع واليهود
 والحديد ويسمى ابا يوسفيا . اما الخمر في التي من ماء العنب اذا غلا واشتد قوته

بالزبد وما راسفله اعلاه فهو خير بلا خلاف. وان غلا واشتد ولم يقذف باليدين فليس
 بمنزلة قول ابي حنيفة رضي الله عنهما لو كان اوقار صاوة قوله صاحب ربح يصير خيرا وعن الشيخ الامام
 ابي جعفر الكبير النجاشي ربح انه اخذ بقولهما واذا صار خرا فثبت احكامها لا يحمل شربها
 ويحد شتاول قطرة منها طائعا وان شربها في نهار رمضان يحد بشربها او يحد بالنجاسة
 على الصوم. ومن احكامها ان يكفوسنوها ولا يفر من تلفها اذا كان لمسلم ويطلب
 بيعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها. وهي نجس بخاسة. عليقة اذا اصاب الثوب
 اكثر من قدر الدرهم منعت جواز السلوة واذا اصبحت في ظرف نجس الطرف. وان اخرجت الخمر
 من الطرف بفعل الطرف ثلثا فطهر كان الطرف عتقا. وان كان خرا فاجد يداصب
 فيه الخمر اختلفوا فيه قال ابو يوسف ربح بفعل ثلثا ويحذف في كل مرة فيطهر
 وقال محمد ربح لا يطهر ابدا. وقال بعض المشايخ على قول ابي يوسف ربح ان لم يحذف
 في كل مرة لكن ملاء بالماء مرة بعد اخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر اذا
 خرج الماء صافيا عبر متغير اللون يحكم بطهارتها وعليه الفتوى. وان لم يفصل الطرف
 وبق الخمر فيه حتى صار خلا لم يذكرو محمد ربح في الكتاب حكم الطرف. وحكى عن الحكم
 ابي نصر المهروري ربح انه قال ما يوازي الاثاء من الخمر يطهر اما على الجنب الذي انتقص
 من الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيفصل اعلاه بالخمر حتى يطهر الكل. وان لم يفعل
 كذلك حتى صب العصفريه وملاء تجس العصفري لا يحمل شربه لانه عصفري خالطه خمر
 وحكى عن الفقيه ابي جعفر ربح انه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الطرف كله
 فلا يحتاج الى هذا التكليف. وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح واختاره الصدوق والشهيد
 ربح وعليه الفتوى لان بخار الخمر يرتفع الى اعلى الطرف فيطهر كله. ولو اقية في الخمر سكا
 وملحها واخذ من ذلك مريبا ذكره الكتاب انه لا بأس به اذا تحولت الخمر نصا رجلا من

ما يدخل السمك من أجزاء الخمر ما رخصا خلا فيطهر السمك لأنه سمك ربي بالخل ومن
 لم يوصف رج في غيره رواية الأصول الجواب فيه على التفصيل ان كان السمك واللم مغلوبا
 بالخمر وما رخصا خلا يطهر. وان كان السمك واللم هو الغالب لا يطهر وان صارت
 حامضة هكذا جعل الجواب على التفصيل في الامكس وهو الرشتاق اذا صار خلا
 قالوا ان كان الماء هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العصير هو الغالب
 يطهر اذا صار خلا. فالصحيح ما قال محمد رج انه يطهر في الحالين لان ما اليه
 في الخمر ما رخصا لجاورة الخمر فاذا طهر ذلك وما رخصا صار الماء طاهرا واذا بقيت
 قارة في حب الخمر فاقوت ورميت القارة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وان انقضت
 القارة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من اجزاء القارة لم يصح خلا. مرقعة وقت فيها
 خمر لا يباح اكلها لانهما تنجست بوقوع الخمر كما لو وقع فيها بول فلوانه حسا هذه المرة
 قال لا يحد ما لم يسكر لانها ليست بخمر حقيقة بل هي مطبوخة حال ما شرب والخمر
 التي من ماء العنب وبكره مشرب دروي الخمر لان فيه اجزاء الخمر فلا ينتفع بشيء منه
 وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان ما فيه من اجزاء الخمر يصير خلا ولا بأس ببيع
 العير من يتخذ مخراة قول ابي حنيفة رج وقال صاحباه يكره. وقيل على قول ابي حنيفة
 انما لا يكون اذا باعه من ذبيحة لا يشترط المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشترط بذلك التبريك اذا
 من يتخذ خرا وهو كما لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خرا لا بأس
 به اذا كان قصدا من البيع تحصيل الثمن. وان كان قصدا تحصيل الخمر يكره واغراس
 الكرم على هذا اذا كان يغرس بنية تحصيل الخمر يكره وان كان لتحصيل العنب لا يكره
 والافضل ان لا يبيع العير من يتخذ خرا خابية من خرصبت في نهر عظيم مثل
 العوات او اصفر منه ورجل اسفل منه يتوضأ بذلك الماء او يشرب منه

عبد الله بن محمد بن يوسف الكلبية وهو بواسط
 وروى عنها وهو الرشتاق

ان كان لا يوجد من الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان
 يوجد شيء من ذلك لا يباح كما لو وقعت نجاسة لغري في ماء جار ان كانت النجاسة
 غالبية على الماء بان تغير لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام
 الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وان لم يجد شيئا من
 ذلك كانت النجاسة مغلوبة. ولو صب الخمر في قدح من الماء او في الكد يخلط بعضه
 لبعض لا يخل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه النجاسة فينجس كما لو وقع
 فيه بول فان شربه فان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا يوجد لونها ولا ريحها لا يحد
 وان كان يوجد شيء من ذلك يحد لان الماء مغلوب فكان هو شارب الخمر لان
 الفسقة يشربون الخمر هكذا ولو لم يجد يمتنع حد الشرب في عادة الفسقة.
 ولو طرح في البحر يمان يقال له سون حتى ياخذ الخمر تحت ثوبها فانه لا يدفن
 بها ولا يطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق راحة الخمر لانه خمر فلا ينتفع بها
 ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الرمان كما يجوز بيع الثوب
 النجس ويكره للمرأة ان تمسح بخمر لان الانتفاع بالخمر حرام بجميع الوجوه قال عليه
 الصلوة والسلام ان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها. وكذا
 لا يستعمل البواب بها ولا يبل بها الطين لانها انتفاع بها فان سقى شاة ورجعها
 من ساعتها اكل لحمها لان الخمر في مثل هذا لا يؤثر في اللحم. ولو اعتادت بشرب
 الخمر وصارت بحال يوجد ريح الخمر في لحمها او تكون بجلالة فتحبس عشرة ايام
 والدجاجة ثلاثة ايام والبقر شهر والبقر عشرين يوما ثم يذبح فيوكل وذكر
 في بعض الروايات ان الشاة اذا كانت تأكل النجاسات تحبس اربعة ايام والبقر
 والبعير عشرة ايام. وذكر الكرخي رج عن اصحابنا انه لا يجل للانسبات

^{٨٤}
 ان فيظر الى الخمر على وجه التلح وان يبل منها الطين ويسقي بها الحيوان وكذلك
 الميتة لا يطعمها كلاله لانه لا يلتفت بها. فطرة من خمر وقعت في خابية فيها
 ماء تم حيب فلان الماء في دن من الخل قال ابو نصر الكلبوسي رحمه الله يفسد
 الخل بوقوع الماء الخس والماء لا يتخلل فيسقي نجسا. وقال بعضهم لا يفسد
 الخل وهو الناصح لان الماء ما كان نجسا لعينه بل لجاورة الخمر فاذا تحلل
 الخمر بوقوعه في الخل زال الجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر
 ثم في خمر يطهر. وكذا الرغيف اذا خبز بخرم وقع في الخل الثوب اذا وقع
 في خمر ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا خبز بخرم وخبز فانه يكون نجسا
 ولا يطهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصرخلا بالخير فلا يطهر رجل خاف
 على نفسه من العطش بباح له ان يشرب الخمر بقاء. وما يندفع به ذلك العطش
 عندنا ان كان الخمر يرد ذلك العطش كما يباح للمضطرون تناول الميتة والخمر يرد
 وكذا لو اكرم على شرب الخمر بباح له ان يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر حتى قتل
 كان اثما وكذا لو غص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيله الا الخمر
 بباح له مشربها. وكذا اذا شرب للعطش الهلك بباح له لرفع العطش
 وان كان يريد به العطش في الثاني الا انه لا يشرب الامقدار ما يكفيه
 ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كما مضى اذا وجد ميتة
 بباح له منها مقداره ايسد ريقه لا ياكل الزيادة على ذلك فلوان المضطر
 يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكر لاحد عليه لان السكر حصل بالباح
 لان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يعيب به الحد فان شرب مقدار
 ما يرويه وزيادة ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر

حالة الاختيار ولم يسكن رجل خاف على نفسه من العطش ومع رفيقه ما كثير
فابي ان يهطيه فانه يقاتله بما دون السلاح ولا يقاتله بالسلاح كما لو منع
منه الطعام حالة المحنة هذا اذا كان الماء مع الرفيق كثيرا فان لم يكن كثيرا
فهو على الوجهين احدهما ان يكون الماء مقدارا ما يرد رمقها او كان لا يكفي الا
لرمق احدهما فان كان يكفي لرد رمقها كان للمضطر ان يأخذ منه البعض ويترك
البعض وان كان لا يكفي الا لاحدهما فانه يترك الماء على المالك رجل عليه دين
فقتناه من ثمن الخمر ان كان الغريم مسلما لا يحمل اخذ ذلك منه وان كان الغريم
ذميا يحمل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحمل به قضاء الدين
واما اذا كان ذميا ملك ثمن الخمر فيصح به قضاء الدين . حرر في حنطة
كروا كلها قبل ان تغسل لانها تنجست فان غسلت وطحنت امكن ان لا يوجد
فيه طعم الخمر ولا يوجبها الا بأس باكلها عند اذالم تكن الحنطة منتفخة فان كانت
منتفخة قال ابو يوسف رح تغسل ثلاث مرات وتجفف كل مرة فتطهر وقال
محمد رح لا تطهر ابدا واللم اذا تنجست قال ابو يوسف رح يغسل ثلاث مرات ماء
طاهر ويبرد في كل مرة فيطهر وقال محمد رح لا يطهر ابدا وبكره الاحتقار
والاكتال بالخمر وكذا الاقطار في الاحليل وان يجعل في السعوط فالاحاصل
ان لا ينتفع بالخمر الا انها اذا تحلل فينتفع به سواء صار خلا بالعالجة او ببر
العالجة عند ناخلا فالشافعي رح . واما الشراب الثاني من العنب فهو
الباذق وهو ماء العنب اذا طبخ اذ في طجة يحمل شرابه مادام حلوا عنه
الكل واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليلا وكثيره ولا يفسق شرابه
ولا يكفر مشبعه ولا يحد شاربه ما لم يسكر منه . وقال الشافعي رح يحد شرابه

قطرة منها، اختلفت الرويات عن اصحابنا ربح في نجاسته انها غليظة ام خفيفة
قال محمد ربح كل ما يحرم شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز
الصلوة فيكون البا ذق نجسا نجاسة غليظة . وهكذا روى هشام عن ابي بصير
وابي يوسف ربح وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله انه قال على
قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يكون نجسا نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير
الفاشر وهكذا روى المولى عن ابي يوسف ربح اما بيع البا ذق يجوز في قول ابي حنيفة
ربح ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد ربح والله اعلم . والثالث من اشربة العنب
المنصف وهو ماء العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه مادام حلوا يحمل شربه واذا غلخ
واشتد وقذف بالزبد لا يحمل شربه عندهنا . وقال اصحاب الظواهر يحمل وحكمه
حكم البلذق . وكذا اذا زاد على النصف فحكمه حكم المنصف في ظاهر الرواية وعن
ابي يوسف ربح في النواذر اذا كان الذاهب اكثر من النصف فحكمه حكم
المثلث والشراب الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب
ثلثاه مادام حلوا يحمل شربه عند الكل واذا غلخ واشتد يحمل شربه في قول ابي حنيفة
وابي يوسف في قول الاخر لا يستمرء الطعام والتداوى والتقوى لطاعة
الله تعالى دون اللهو واللعب . ويجرم القدر المسكر منه وهو الذي يعلم
يقينا او يغالب الرأي انه يسكره وعلى قول محمد والشافعية ربح لا يحمل شربه
الا ان عند محمد رحمه الله لا يحد ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعية ربح يحد
شرب قطرة منها كما في الخبر لمحمد والشافعية ربح قوله عليه السلام كل مسكر
حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام . ولا يحد في قول ابي يوسف
رحمهما الله ما روى ان رجلا اتى عمر بن الخطاب قال عروضا ما اشبه هذا

بطلاء الابل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه وبقية
 ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم ناول عبادة بن الصامت
 ثم قال عمر رضي الله عنهما اياكم شرابكم فاكسروه بالماء وعن عمر رضي الله عنه
 اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه وريح حنونه وماروبان الحديثين
 روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر حرام خطا لم يثبت
 انما الثابت كل مسكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثيرا فقليله حرام
 ليس بثبت وابراهيم النخعي رحمه الله كان صديقه الحديث ولو طبخ العصير حتى ذهب
 ثلثه وبقية ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ ثم ذهب نصف
 ما بقى فصار الذاهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان عاد عليه الطبخ قبل
 ان يغلي العصير ويغير لا بأس به لانه ذهب ثلثاه بالطبخ وتم الطبخ قبل ثبوت
 الحرمة ولو انه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فغلي العصير وتغير ثم اعاد
 عليه الطبخ لا يخرجه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يفسد الطبخ
 كما لو طبخ الخمر ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثه اخماسه وبقية خمسه فقطع عنه
 النار فلم يبرد حتى نقص تمام الثلثين فلا بأس به قال الشيخ الامام الزاهد
 المعروف بجواهر زاده رحمه الله لان ما ذهب بعد قطع النار قبل ان يبرد ذهب
 بجمرة النار وما دقها ولو ذهب بجمرة الشمس لا بالنار يجعل فاهم قالوا بابا
 الشمس وهو ان يجعل العصير في طست او انية ويوضع في الشمس حتى
 ينتقص منه الثلثان بجمرة الشمس يجوز شربه لان المقصود هاب الثلثين
 ولا فرق فيه بين ان يذهب ثلثاه بجمرة النار او بجمرة الشمس وعنه في
 رجاء طبخ العصير حتى ذهب منه اقل من ثلثه فقطع عنه النار

ثم يطبخ حتى تم ذهاب الثلثين لاخبر فيه . وقال محمد رح لا بأس به وعن محمد رح اذ يطبخ
العصير فلم يذهب ثلثاه فقطع عنه النار وبرد ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما قطع
عنه النار زمان يفيء العصير من غير نار فلاخبر فيه وان كان لا يفيء في ذلك القدر
من الزمان فلا بأس به . والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد
ما غلى واشتد وقذف بالزبد فذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لاخبر فيه لان
هذا يطبخ بعد ثبوت الحرمة فلا يضيء فان شربها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا يجد لانه
لم يشرب الخمر حقيقة . وذكر في الكتاب ان فيما سوى الخمر من الاشربة لا يجد
ما لم يسكر . اذا صب الماء على الثلث حتى رقيق ما دام حلوا يجعل شربه في قولهم
فان غلى واشتد وقذف بالزبد فان طبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء
ثم غلى واشتد حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بلا خلاف بين الشائخ وان
لم يطبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف الشائخ فيه حكى عن الشيخ الامام
اي بكر محمد الفضل رح انه قال يشترط ان يطبخ اذ في طبخة . وغيره من الشائخ قال لا يشترط
ذلك والانصل ان يطبخ اذ في طبخة ليكون قول كل الشائخ رح جعل صب عشق دواق
عصير في قدر ويطبخ فغلى وقذف بالزبد فحعل يأخذ ذلك الزبد وجمعه في قدر اخر
وكاد وراقا لم يطبخ الباقى بعد ذلك حتى جعل قال في الكتاب يطبخ الباقى حتى
يبقى ثلاثة دواق وهو ثلث الباقى بعد الدواق الذي اخذ من الزبد لان
ما اخذ جعل كان لم يكن لان الزبد ليس بعصير فصا ركانه صب فيه دواق من ماء
ونعمه لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العصير ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كما لو
كان الملقى تسعة دواق وعصير ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلثة
دواق كذلك هذا وهكذا ان اخرج منه دواقين ثم طبخه حتى يذهب ثلثا الباقى

وذلك خمسة وثلاث وربع دوقان وثلاث دوارق لان ما اخرج من الزبد
 جعل كان لم يكن فكانه لم يصب في القدر من العصير الا ثمانية دوارق عصير
 ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلاثا ثمانية دوارق وذلك خمسة وثلاث فيبقى
 دوقان وثلاث دوارق وان اخرج دوقان الزبد وذهب في غليانه دوارق
 عصير فانه يطبخ الى ثلث ما بقى بعد اخراج الزبد وذلك ثلثة دوارق لان
 ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك
 ستة وربع ثلثه وهو ثلثة لان ما ذهب بالغليان من العصير معتبر وما اخذ
 من الزبد غير معتبر عند ابي يوسف ومحمد رج . رجل صلب في قدر عشرة دوارق
 عصير وعشرين دوارق ماء وارا دطبخه فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء
 يذهب اولا وقد يكون الماء اسرع ذهابا من العصير بالنار لانه ارق
 والطف من العصير فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء ولا ثم يذهب
 ثلثا العشر وذلك ستة وثلثان ويبقى ثلثه وهو ثلثة وثلث بذلك تسع
 الجملة وانما يعرف ذلك بان يجعل كل عشرة دوارق من الماء على ثلثة
 اسهم لحاجتنا الى ان يجعل عشرة دوارق عصير على ثلثة اسهم لحاجتنا
 الى الثلث والثلثين فيكون الماء ستة اسهم والعصير ثلثة والكل
 تسعة اسهم اذا ذهب الماء اولا فقد ذهب ستة من تسعة ويجعل ذلك
 كان لم يكن بقى الباقي من العصير وهو ثلثة اسهم فيطبخ حتى يذهب ثلثاه
 فقد ذهب من الجملة مرة ستة ومرة اثنان فقد ذهب ثمانية اسهم
 بقى سهم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة دوارق وثلث لان
 العصير صار على ثلثة اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق وثلث . وانما العصير

والماجد هبان ما يجب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون وبقية ثلثه
 وذلك عشرة لافه مئة بقية عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصيرا اذا كانا يذهبان
 معا فيكون ثلثة وثلث عصيرا وقد كان العصير عشرة ولم يبق الا ثلثة فحُلَّ فكان
 محمداً رح علم ان العصير على نوعين منه ما لو صب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء
 اولاً ومنه اذا صب فيه الماء يذهبان معا فنصل الجواب تفصيلاً وحاصل
 الجواب ان الماء مئة كان اسرع ذهاباً بالنار يطبخ حتى يبق ثلث العصير وانما
 يذهبان معا فانه يطبخ حتى يبق ثلث الكل وبعد ما يخرج اكثر مسائل طبخ العصير
 واذا طبخ الرجل عصيراً حتى يذهب ثلثه وبقية ثلثاه ثم جعل منه شمساً فانما كان
 جعل قبل ان يغلي ويتغير بان كان حلواً او قارصاً لا بأس بذلك لان الطبخ وجد
 قبل ثبوت الحرمة . وان طبخ بعد ما صار خراً لا يحل لان الطبخ وجد بعد ثبوت
 الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع . والشمس هو الذي
 وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة المثلث الذي ذهب
 ثلثاه بالنار عندنا . ولو طبخ العنب حتى تغض ثم عصر وترك حتى اشتد روى
 الحسن عن ابى حنيفة رح انه لا بأس بشربه . وقال الشيخ الامام المعروف
 بجواهر زاده رح العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ اذ في طبخة لا بأس به وقال
 ابو يوسف رح لا يحل شرب المشتد منه حتى يذهب ثلث الماء الذي كان
 في العنب وعليه الفتوى . والمخذ الخامس من العنب البخيم واختلافه في تفسير
 قال الحاكم ابو محمد الكوفي رح هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان
 حتى يذهب ثلثاه وبقية ثلثه فيكون الناهب من العصير اقل من الثلثين يحل شربه
 ما دام حلواً واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله وكثيره وهو والجهد في

يسواء قال بعضهم الفنج هو الحميدى وهو ان يصب الماء على الثلث وتترك حتى
 يشتد ويقول ابا يوسف لكثرة ما استعمله ابو يوسف روح وهل يشترط لابلحة
 هذا ان يطبخ اذ في طجة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدت اختلفوا فيه
 على نحو ما ذكرنا في الثلث فان غلى واشتد حل شربه مالم يسكر منه فان سكر
 منه يحد. وقال الشافعى روح يحد بتناول قطرة منها. واما الكجهوى فهو الذى
 من ماء العنب اذا صب عليه الماء ويطبخ اذ في طجة ما دام حلوا يحل شربه عنه
 الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والباقى سواء في الحكم فان صب
 الماء على ثقله بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فقلن واشتد قال بعضهم
 هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما
 المتخذ من الزبيب شيئا نقيع ونبيذ ما نقيع الزبيب ان ينقع الزبيب في الماء
 ويترك اياما حتى يستخرج الماء حلاوته ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف واذا غلى
 واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباقى في جميع الاحكام واما نبيذ
 الزبيب فهو الذى من ماء الزبيب يطبخ اذ في طجة ما دام حلوا يحل شربه عند الكل
 واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث من العنب في جميع الاحكام
 وان طبع نقيع الزبيب اذ في طجة ما دام حلوا يحل شربه واذا غلى واشتد وقذف
 بالزبد يحرم قليلا وكثيره في قول محمد والشافعى روح وهو كالعصير وقال ابو يوسف
 روح يحل شربه مالم يسكر فاذا سكر يحرم القدح المسكر وليس هذا كالعصير بدليل
 انه لا يفسق شاربه النقيع ولا يحد مالم يسكر. وروى هشام عن ابي حنيفة
 وابي يوسف روح ان نقيع التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد
 مالم يذوب ثلثاه بالطبخ لا يحل قال القتيبة ابو جعفر روح يحتمل ان يكون

في المسئلة روايتان ويحتمل ان يكون فيهما رواية واحدة وانما يختلف الجواب
 لاختلاف الموضوع وهو صنوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي القى
 فيه الزبيب والتمر قليلا ويكون في الغلظة قبل الطبخ مثل النصف فاذا طبخ
 ادى في طبخة يلتحق بالثلث . وموضع ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الماء كثيرا
 فيكون في اللطافة والرقعة قبل الطبخ مثل العصير ويشترط فيه ذهاب الثلثين
 واما المتخذ من التمر ثلثة السكر والفضيخ والنبيد فالسكر هو النبي من
 ماء التمر والفضيخ هو النبي من ماء البسرب ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف
 واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الباذق في جميع ما قلنا . واما النبيد
 فهو ماء التمر والبسر المذنب طبخ ادى في طبخة ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف
 ما اذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث في جميع ما قلنا وعلى قول
 المحنفين وابي يوسف الاخر يحل شربه للتداوي والتقوى واستمراء الطعام
 دون الله واللعب والسكر وعلى قول محمد والشافعية يحل لانه مسكر ولا يهينفه
 وابي يوسف روح الآثار التي وردت في اباحة النبيد الشديد قولا ومثلا ذكرها
 محمد في الكتاب وعنه يهينفه رجة الله عليه انه قال من شارب السنة
 والجماعة ان لا يحرم النبيد الحر لان في تحريمه تعسيف كبير بالصحابة رضي عنه
 انه قال لا احرم النبيد الشديد ديانة ولا اشربه مروة لجمع كبار الصحابة
 رضي عنه اباحة النبيد واحتاطوا في شربه لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدم
 اهم كانوا يشربون النبيد الحر بحكم الضرورة لاستمراء الطعام . واما المتخذ
 مما سوى التمر والعنب نحو الثمار والسكر والفانيد والمحبوب والصل
 والشعير والمخنة والذرة وما اشبه ذلك ما لم يشتد يحل شربه بلا خلاف

فاذا غلغلى واشتد وفذف بالزبد ما نطاب طبع ادى طنجة محل في قول المحبقة يوسف
 رح . واختلف المتأخرون في قول محمد رح منهم من قال محل شره ما دون السكر ونهم
 من قال لا محل اصلا وحكى عن القاضي الامام ابي جعفر رح انه قال وجدت رواية
 عن محمد رح انه قال الكرهه هذا اذا طخت هذه الاشربة ادى طنجة فاذا لم يطبخ
 بخار وانسند به روايتان عن ابي حنيفة واي يوسف رح في رواية يسترط للامانة
 ادى طنجة وفي رواية لا يسترط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والعقد
 السكر جريم بالاجماع . واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر
 رح لاحد فيما لا يدعي اصل الخمر وهو الذمير واله . كما لا يحد من البيع ولبن
 الرماك وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وقال بعضهم بحد وقيل هو قول
 الحسن بن زياد رح واما الالبان فلهن المأكول حلال ولبن الرماك كذا لك
 في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله . ويكره في قول ابي حنيفة رحمه الله واختلفوا
 في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية التحريم وذكرتم
 الائمة السرخسي رح في اثناء الكلام انه مباح كالبيع . وعامة المشايخ رحمهم الله
 قالوا هو مكروه كراهية التحريم الا انه لا يحد وان رآل عقله بذلك كما لو تناول
 البنج وارفع الى راسه حتى رآل عقله حرم ذلك ولا يحد به

فصل في حد الشرب

اذا شرب قطرة من الخمر او سكر من الاشربة التي ذكرنا انه يوجب الحد فانه
 حد ثمانون سوطا في ازار واحد والمرأة تحد في ثيابها ويضرب العبد في الشرب
 والسكر نصف ما يضرب الحر اذا شهد شاهداً على رجل انه شرب الخمر والائمة
 الخمر ترجع منه فان القاضي سأل شهاة قهما ويسألها عن ما مية الخمر من ليفة

^{١١٩}
 الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه أما يسأل عن مائة الخمر حتى يعلم أنها
 خمر حقيقة فإن كل مسكر يسى خمر أجازا ويسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم أنه شرب
 طائعا أو مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم أن العهد لم يتقادم فإنه لو سفي شهر
 من وقت الشرب لا يقبل شهادتهما على الشرب إلا إذا اتوا به من مكان بعيد
 فإنه ثمه تقادم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة. ويسأل عن
 المكان لأنه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستقيم القاض في السؤال
 عما ذكرنا احتمالا لدرء الحد فاذا بينوا ذلك حبسه القاض حتى يسأل عن
 العدالة ولا يقض بظاهر العدالة في حد ما ويحبسه إلى أن يظهر عدالة الشهود
 فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا إذا أتى به وريح الخمر يوجد منه فإن
 لم يوجد وقد أتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 ربح لأن عددها قوام الرائحة شرط. وعند محمد ربح ليس بشرط لقبول الشهادة
 وإن أتى به من مكان بعيد تنقطع الرائحة في تلك المسافة لا يشترط الرائحة
 . وإذا أتى برجل وهو عاقل فقال شربت الخمر أو قال سكرت من الشراب لا يجد
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح ولا يصح إقراره لأن عددها وجود الرائحة
 شرط وعند محمد ربحه أنه ليس بشرط ولا يجد الآخر سواء شهد عليه الشهود
 أو أشعاره وبشارة معهودة يكون ذلك إقرارا منه في العاملا. لأن الحد لا يثبت
 بالشبهات ويجد الأعمى. ولو قال المشهود عليه شرب الخمر طنتها البنا أو قال
 لا أعلم أصاحرا لا يقبل ذلك منه لأنه يعرفها بالرائحة والذوق من غير ابتلاع
 . وأن قال طنتها نبهنا قبل منه لأن غير الخمر بعد الغليان والسدة يشاوك
 الخمر في الذوق والرائحة. ولو قال أكرهت عليها لا يقبل منه لأن الشهود

شهيد واعليه بالشرب طائعا ولولم يشهد وا بذلك لا يقبل شهادتهم ولو قبلنا قوله لكأن
 لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب ان يقول كنت مكرها فيرتفع الحد ولا يقام
 الحد على المريض ما لم يبرأ ويحبس الى ان يبرأ فاذا برأ يقام عليه الحد فان كان ما يؤ
 البر يقام عليه الحد للحال على وجه لا يخاف منه التلف. ولا يقام الحد على الحامل
 ما لم يضع حملها ويخرج عن النفاس. واذا قرأ السكران انه سكر عن الشرب لانه
 اقراره وان كان يوجد منه رايحة الخمر لان اقوال السكران بالحد ود الحاصه
 باطل وتكلموا في السكران. وأصح ما قيل فيه ما ذكر محمد رح في الكتاب انه اذا كان
 كلامه مختلط الاستقيم مطلقا لا جوارا ولا ابتداء فهو سكران وبه افق الساج
 . وان كان بوجه كلامه مستقيما وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيما
 والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحد لان السكر لم يتم وان كان الشرا كله
 غير مستقيم لم يدرك محمد رح هذا في الكتاب. وعن أبي يوسف رح انه قال هو
 سكران يقام عليه الحد واعتبر الغالب طنا كما قال في المجنون اذا كان الشرا كله
 غير مستقيم يحكم مجنونه. واذا شهد احد الشاهدين انه سكران من الخمر
 وشهد الآخر انه سكران من السكر او من النبيذ لا يقبل شهادتهما ولا حد عليهما
 . والمجنون اذا شرب الخمر وسكر اذا كان يحن ويقيق ان شرب في حال جنونه لاحد
 عليه كالهبة. وان شرب في حال افاقته يحد قوم يشربون النبيذ فاني فسكر
 البعض دون البعض فشهد عليهم الشهود بذلك فمن كان منهم سكران يحبس
 حتى يصحوشم يقام عليه الحد. ومن لم يكن سكران لاحد عليه ولكنه يذك
 في الكتاب رجل من اهل الكوفة يوجد في سته الخمر وهو فاسق او يوجد في
 مجتمعين على الشرب ولم يره احد يشربون بها غير انهم قد جلسوا مجلس

من يشترها اركان يوجد معه ركة من حرمانه يعزله لانه ظهر منهم امارات العزم
 على الفساد وانه معصية لاحديه معرر وكذا لمقيم اذا افطر في رمضان معمد يعزله
 ويحبس بعد ذلك اذا كان يخاف منه عوده الى الافطار تابيا وكذا المسلم بدينه
 او ياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزله ويحبس وكذا المكش والمحدث له عه
 يعزله ويحبس حتى يحدث توبة وكذا المسلم اذا شتم مسلما يعزله لان اوله
 لم يحب فيها الحد فمعزله واذا سرب المسلم حراما مسلما يعزله لان
 ماله ثم اسلم فانه يقام عليه حد الرنا وحداسه تة ويخبر ان ائمة لا
 الشرب لان الكفر لو كان مفارضا لثب يجمع حداسه لان ائمة لا
 بخلاف سائر الحد ودان باشر اسباب الحد وردته لا يقام عليه حد
 والسكر لانه او هو سوى حد الشرب والسكر باشر سببا في استلزام
 الامام لا يقام عليه حد ما لاحد العذف وان باشر اسباب الحد وردته
 بعد ما اخذه الامام وصار مجالا لا يمكنه الذهاب الى دار الحرب فانه عليه
 الحد ود الاحد الشرب والسكر لانه لا يمكنه الذهاب الى الحرب
 فكان بمنزلة الذمي ويقام على الذي ساء الحد ود الاحد الشرب
 والسكر في قول ابي يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة ومحمد
 لا يقام عليه حد ما الاحد القذف

نصل في تصرفات السكر

ان كان من الخمر والاشربة المنخدة من التمر والزبيب نحو الد
 والمنذات وغيرها عندنا ينفذ تصرفاته كالطلاق والعتاق والاقار
 بالدين والعتق وترويح الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستغنى

والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه اخذ عامة الشائع
 رح . وقال مالك رح وهو احد قولي الشافعي رح لا يبيع تصرفاته وبه اخذ الطحاوي
 الكرخي رح . وعن أبي بكر بن احمد رح انه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ
 مع الهزل ولا يسطله الشروط الفاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه
 الطلاق والعناق والافوار بالدين والعق والهبة والصدقة والوصية وتزويج
 السفرة والصغيرة . واما رده لا تصح عندنا استحسانا وتصح قياسا لان الكفر
 راحب النفي والاعدام لا واجب التحقيق ولهذا لا نحرم على لسانه كلمة الكفر
 خطا ولا يكفر هذا اذا كان السكر من الشراب المتخذ من اصل الخمر والعنب والزبيب
 . فاما السكران المتخذ من العسل والثمار والحبوب . يختلف المشايخ رح فيه
 وهو كما يختلفون في وجوب الحد من قال يجب الحد بالسكر عن هذه الاشربة يقول
 ينفذ تصرفاته ليكون زجره له . ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه
 ابو جعفر وشمس الامنة السرخسي رح يقول لا ينفذ تصرفاته لان معاد التصرف
 كان للزجر فاذا لم يجب الحد عندهما زجره لا ينفذ تصرفاته . وان زال عقله
 بالبيع او لبن الرمال لا ينفذ تصرفاته . وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري رح
 في الذي زال عقله بالبيع فطلق ان كان علم حين تناول السبع انه بيع يقع الطلاق
 وان لم يكن . والالا يقع . وعن أبي يوسف ومحمد رح لا يقع من غير عقل وهو الصحيح
 والله سبب . رباحوا فلم يوافقوه فذهب عقله فطلق قال محمد رح لا يقع طلاقه عليه
 الفتوى . هذا كله في السكران اذا شرب طائعا . وان شرب مكرها فطلق اختلف
 المشايخ رح فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد . وعن محمد رح انه يقع
 والضحيح هو الاول . والذي ضرب على راسه حتى زال عقله فطلق واعتق لا ينفذ

تصرفاته وان زال عقله بالمعصية لانه لا يحتاج الى شرع الزاجر فكما لا يجب عليه
المحذ لا ينفذ تصرفاته

كتاب الغصب

فصل فيما يصير به المرو غاصبا وضامنا

ثوب لرجل في يده تشبث به رجل فجذب به صاحب الثوب فتحرق
قال محمد رح يضمن المتشبث نصف قيمته وان كان الذي حذ به هو المتشبث
الذي لسر له الثوب يضمن جميع القيمة . ولو عصر رجل ذراع انسان فجذب
صاحب اليد فسقط اسنانه ذلك الرجل وذهب لعم ذراع هذا فدية
الاسنان هدر ويضمن العاض ارش ذراع هذا وأجلس رجل لاثوب
رجل وصاحب الثوب لا يعانم . فقام صاحب الثوب فاشتق الثوب من جلوس
الحال سر كان على الجالس نصف ضمان الشق وعنه محمد رح في رواية يضر
بقصار الشق والاعتماد على طاهر الرواية . وعنه ابو يوسف رح في رواية لا يضمن
بقصار الشق . رجلا روضهم كل واحد منهما جرة في الطريق فدرجت احدهما
على الاخرى فابلسا جميعا قال نعيم كل واحد منهما جرة صاحبه وعنه محمد رح
رجل وضع جرة في الطريق فبازاها اوليس بيها شئ ورجل اخر وضع جرة امرت
في الطريق فدرجت احدهما فاصاب الاخرى فالك با جميعا قال ضمن صاحب
الجرة القائمة التي لم تدرج قيمة الجرة التي تدرجت ومثل ما كان بيها من الرب
لانها مبركة محرر وضع في الطريق فاعطى به يميني . فاما التي تدرجت فانها غير
زالت عند موضعها فدرج صاحبها عمر الصمان . رجل في يده دراهم ينظر اليها
وقع بعضها في دراهم غيره واختلط كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا

وهذه جنابة منه وان لم يتعد . رجل غصب من رجل بيضة واوردعه المغصوب منه
بيضة فحقت دجاجة عليهما فخرجت فرختان ففرخ الوديعه لصاحب الوديعه وفتح
الغضب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب رجل جاء الى خمرانسان وصب
فيها خلاصا من الخمر خلاوها نصفان قال لصاحب الخمران ياخذ نصف الخمر وعن
ابي القاسم رح رجل غصب خمر وجعلها في حبه وصب فيها خلاصا من عند خمره حتى صار الخمر
خلا قال يكون الخمر للغاصب قياسا . وقال الفقيه ابو الليث رح قيل بان الخمر يكون
نهما على قدر خلصهما لانهما كانا شطاحلها قال وبه نأخذ . ولو تخلل خمر الغصب
في يد الغاصب قال ابو بكر البجلي رح الخمر يكون للغاصب . ولو ان رجلا اراد ان يصب
خمره فاصدغها اخر فتخلل في ذلك كان الخمر للاخر . رجل فعد على طهر دابة رجل
ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل اخر وجعل رايتها والصمان على الذي
عقد ودون الذي ركب اذا لم يهلك من ركوبه . وان كان اذرى ركب الدابة حمدا
ومنعه من صاحبها قبل ان يهقر ولم يحركها نجاء اخر وعقره ان صاحب الدابة ان يضمن
ابها شاء وكذا اذا دخل رجل دارا سنان واخذ متاعا وحده فهو ضامن وان لم يجد
فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او يخرج من الدار وان اخذ المتاع من بيت
خبره الى بيت اخر ممن تلاء الدار او الى صحن الدار . وما اهل الدار مع غلمانه يسكن
في تلك الدار فملك المتاع في الفياض يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا
الموضع في الحرم مثل الاول لا يضمن . رجل نام على فراش اشتان او جلس على بساط
انسان لا يكون غاصبا لان في قول ابي حنيفة رح غصب المنقول لا يتحقق بدون
النقل والتحويل فلا يضمن اذا لم يهلك بفعله . وكذلك رجل استاجر ارض انسان
بمخطة فزرع المستاجر الارض مخطة فحصدها واداسها فضعها الاجران يرفعها

حتى يعطيه لأجر ففعلت المحنطة في موضعها لا يضمن الآخر لأنه لم يجولها عن مكانه
وذكر الناطق رح رجل ركب دابة رجل بغير إذنه ثم نزل فمات قال يضمن في رواية
وعنه أنه يضمن الأصل. وعن أبي يوسف رح أنه لا يضمن. قال الناطق رح الصحيح
أن على قول أبي حنيفة رح لا يضمن حتى يجول عن موضعها رجل غصب عجولا فاستهلكه
ويسر لبن أمه قال الفقيه أبو بكر البلخي رح يضمن الغاصب قيمة العجول ونقص
الأم لأن هلاك الولد أوجب نقصان الأم وإن لم يفعل الغاصب في الأم فعلا يضمن
جرح صوف غنم إنسان غصبا قال أبو نضر رح وإن لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على
الغاصب مثل صوفه وإن نقص كان للمالك الجبار إن شاء أحد نقصان الغنم والصوف
للمغاصب وإن شاء أحد مثل صوفه وقد نقصان الغنم لا مرجعة للصوف. رجل سأل
على ظهر دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة فشققها صاحبها قال الفقيه
أبو الليث رح يتلوم إنسانه مل لا ضمان على واحد وإن نقص فأن كان من الشق فذلك
وإن كان من الـم يضمن الغاصب وكذا إذا ماتت وإن اختلفا فالقول قول الذي
أسد تهل الدابة مع يمينه إن حلف برمي عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان
رجل سأل فوق تلسوة بين يديه فحماه رجل من بين يديه أن يضعه حيث ياله فسرق لم يضمن وأتاه أكثر
من ذلك ضمن رجل أبعث رجلا إلى ما شئته ليا به فرك للممورة دابة الأم فوطئ الدابة قال
الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله إن كان بينهما ابسا ط في أن يفعل في ماله مثل هذا
لا يضمن وإن لم يكن من رجل وجد في مزرعه ثورين فساقها إلى موطئه بطن
انهما لأهل قريته فاداهما الغياهل قريته فأراد أن يربطهما فدخل أحدهما
الربط وهرب الآخر فنبهه فلم يظفر به قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح
أن لم يقدر على أن يشهد على نفسه أنه أخذها ليردها على صاحبه لا يضمن إلا أن يكون

بيتة عبد الأحد انه بمنعه عن صاحبه يصح عداها في الليل فان كان ذلك
 في النهار كان التور لم يراه قريته كان حاكمكم اللقطة في ذلك الاسهاد مع العدة
 على ايه ياخذ لبرده على صاحبه من واد غير من لا يراه بعد ورا وانكار البتة
 لاهل القرية فاخرجه مزرعة وساد من لا يراه في القرية لا يكون
 له حكم النقطة في النهار وانما يكون في الليل لا يراه في القرية لا يكون له حكم
 عليه وان يراه ما وراء ذلك بعض من لا يراه في القرية لا يكون له حكم
 الا اذا ساقها الى موضع يامد به رجل وحده حاربته الى ان يبيعها فبعضها
 امرأة النحاس الى حاجة لها هرب قال الشيخ الامام ابو بكر الخليلي رح الصان يكون على
 امرأة النحاس لا غنة قال الشيخة رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله صاحب الحاجة
 الى ان يراه من النحاس وان يراه من امرأة لا يراه من النحاس لا يراه من
 صاحب النحاس رح اذا حارب الى لاد من النحاس لا يراه من النحاس لا يراه من
 صاحب النحاس لا يكون صامنا رح وقال الشيخ رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 في تلاء الارسل الى الشيخ الامام ابو يوسف رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 المال في تلك يوم قلع وان كان قلع السحر في ذلك يوم قلع السحر في ذلك يوم
 في النجوم للعاصب فمة شجرة لسر له احق بعدد رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
 وقال في انبائها على حرام وتعدت افساد النكاح وكان ذلك قبل ان يراه الا
 المراه فوجب للمرأة على الاب نصف المهر فاد ابو يوسف رح لا يرحم الا
 لا يرحم لانها وجب عليه عداها لا يفرق شئ لو اد الا انه فيها سوء
 قال بعدت افساد النكاح على الاب وجب على الاب نصف المهر فاد

بذلك على الابن لانه اكد مكان على شرف السقوط تعديا فيرجع به عليه رجل عت
 غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام فرأى الغلام ماما انا لمحبون فاستهى
 اليهم وارتفع سطح بيت فوقع ومات صمن الذي عت. في حاجته لانه صان غاصبا
 بالاستعمال. رجل قال لعبد الغني ارتق هذه الشجرة. انزل الشمس لتاكله انت
 ففعل ووقع من التخرجات لا يبرم الامر لانه ما استعمله في امر نفسه. وانكار الامر
 بالارادة ارتقى الشجرة وانزل الشمس لا اجل انما فعل ووقع ومات. صمن الامر لانه استعمله
 في امر نفسه. الرقيق اذا جعل خاتم الرحمن في حنصره فاعضن لانه ايسر ليسامقا
 فيصير عامدا وخند العبي واليه يبي فيه سواء لان من الناس من يحطونه في اليمن
 وان جعله. البصر لا يضمن لان ذلك حفظ. ليس يلمس. وان جعله في حنصره
 فون حاتم اخر لا يضمن قالوا الحمد. رحمه الله ان بعض السلاطين يجعلون الخاتم
 فون الخاتم فقال محمد رح انما يلمس الخاتم اشار الى ان هذا ليس معتادا بقصد به
 التزيب. الخاتم ان الرجل اذا كان معروفا ليس خاتمين لا شريرة يكون ضامنا
 رجل رفع قلنسوة من راس انسان ووضع على راس رجل اخر فطرحها رجل
 من راسه فضاغب مالوا انما است القدر سوية يد العين من صاحبها بحيث
 امله رعهام ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك ان يدلة الرد على الما
 وان لم يكر ذلك يكون ضامنا او قد وقبل هذا في مثله انه اذا كان في موضع يتمكن
 صاحبها من ان يديه في اخذه لا يضمن. رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ ثوبا
 من بيته بغير اذنه ليسطرميه فوقع من يده فانكسر قال الناطع رح لا يضمن المبحر
 عليه صاحب البيت لانه ما ذون دلالة. ولو انه اخذ كوزا يشرب منه فنقط
 من يده وانكسر لا يضمن. ولو ان سوفا يبيع ثوبا فاخذ انسان بغير اذنه لينظر

فيه فسقط من يده وانكسر كان ضامنا لانه غير ما ذون بذلك دلالة بخلاف الاول
لان الاذن بدخول المنزل اذن بذلك دلالة . ولو ان رجلا تقدم الى خراف يبيع
الحرف فاخذ غصارة بأذنه لينظر فيها فوجعت من يده على غصارات اخرى لا يضمن
قيمة الماخوذة لانه اخذها بأذنه وبضمن قيمة ما سواها لانها تلفت فعليه سبر
اذنه . رزق آتسوف فربه رجل فاخذته ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا كون
ضامنا لانه الدرهم المحفظ اذا تراه . وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا
ليس بتضييع هذا اذ المدعى ابرق قادم باحدة ولم يدن منه لا يضمن . وان لم يكن
المالك حاضرا . ويلزمه . واسقط سبي سراسا . ولو رجل ولوسق رجل روعه
رفاء . سب جامد التمسيد اختلافوا فيه . ذكر سمسور لانه السرخس
رجل ان لا يضمن قالوا كل هذا الطعام فانه طيب . فاعلم باد هو مسموم
فان لا يضمن قالوا طريقتا اس فاحده فانه
اذ لصوص لا يضمن قالوا يدعيه على رجل انه عصب من هذه الحاربية اليوم
واقام رجل اخر يدعيه انه اغتصبها من سهره محمد رحمة الله عليه الجمعية
. الذي اقام البسة على الوضوء الاخر المدعى عليه قيمتها الاول
. واس قول يدعيه الذي اقام البسة على الوضوء الاول ولا يضمن
. الاخر شبيها رجل عليه شرف درهم لرجل فاقاه فوجدها القابض اثنى عشر
ذلي في النوادر ان على قول ابي حنيفة واي يوسف رح الزيادة امامة اذا هلك
لا يلزمه ضمانها على قول محمد وزفر رح تكون مصونة وهو القياس ولو ان
القابض وقع منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهلك في الطريق قالوا ان المدعي
يشترك القابض فيما يبيع فيكون له سدس ما يبيع وذا درهم وثلاث درهم لان كل

وَلَوْ كَانَ اللَّحْمُ فِي الْعَلَقِ نَجَاءً أُخْرَى الْقَاءَ فِي الْقَدْرِ وَلَجَّحَهُ كَأَن ضَامِنًا. الْعَاصِبُ إِذَا
 إِذَا اسْتَهْلَكَ الْمَغْضُوبُ وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْقَبِيحِ حَتَّى ضَمِنَ تَيْمَتَهُ فَإِنَّهُ سَظْرَانُكَانَ
 ذَلِكَ الشَّيْءُ يَبَاعُ فِي السُّوقِ بِالْدَّرَاهِمِ يَقُومُ بِالْدَّرَاهِمِ وَاتَّكَانَ يَبَاعُ بِالْدَانِيَرِ يَقُومُ
 بِالْدَانِيَرِ وَاتَّكَانَ يَبَاعُ بِهِمَا كَأَنَّ الرَّأْيَ فِيهِ إِلَى الْقَائِضِ قَضَى عَلَيْهِ بِمَا كَانَ أَطْرَ
 لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ. رَجُلٌ غَضِبَ جَارِيَةً فَرَتَا بِهَا ثُمَّ رَدَّهَا عَلَى الْمَوْلَى فَظَهَرَ بِهَا جِلْدُ عَدِ
 الْمَوْلَى فَوُلِدَتْ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ أَوْ الْعَاسِ. فَا رَ عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ رَحِمَ
 أَتَّكَانَ ظَهَرَ بِالْجِلْدِ عَدِ الْمَوْلَى لَا قَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّ الْعَاصِبِ نَحْنُ
 الْعَاصِبُ تَيْمَتَهَا يَوْمَ الْعَصَبِ. بَخْلَافَ مَا لَوْرَتْ فِي حِمْرَةٍ تَحَلَّتْ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ
 أَوْ فِي النَّعَاسِ فَإِنْ تَمَّ لَا يَضُنُّ الزَّانِي شَيْئًا. رَجُلٌ غَضِبَ مِنْ رَجُلٍ عَبْدًا تَمَّ إِنْ الْمَغْضُوبِ
 مِنْهُ قَالَ لِلْعَاصِبِ أَذْهَبَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ كَذَا فَبِعَهُ وَذَهَبَ بِهِ الْعَاصِبُ إِلَى ذَلِكَ
 الْمَوْضِعِ فَغَطِبَ فِي الطَّرِيقِ كَانَ الْعَاصِبُ صَامِنًا عَلَى حَالِهِ. وَلَوْ أَنَّ الْعَاصِبَ
 اسْتَأْجَرَ الْعَبْدَ مِنَ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ لَيْسَ لَهُ حَائِطٌ مَعْلُومًا فَإِنْ تَعَبِدَ مَكُونُ
 فِي شِمَانِهِ فِي عَمَلِ الْحَائِطِ وَإِذَا اخْتَدَتْ عَمَلُ الْحَائِطِ رَأَى عَنِ الصَّانِ وَكَذَا إِذَا اسْتَأْجَرَ
 مِنَ الْمَالِكِ لِيَعْدَمَهُ. رَجُلٌ لَهُ كَرَانٌ مِنْ حَنْطَةِ غَسَبٍ وَرَجُلٌ أَحَدُهُمَا وَذَهَبَ
 بِهِ سَهْرًا مِنَ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ أَوْ دَعَى الْعَاصِبَ الدَّالَّ عَلَى طَلَبِ الْعَاصِبِ بِالْعَصَبِ
 ثُمَّ صَاءَ الْكَلَّ ذَكَرَ فِي النَّوَادِرِ الْعَاصِبُ يَضُنُّ الْكِرَالَةَ عَصَبٌ وَلَا يَضُنُّ
 الْوُدَّعَهُ. وَأَنَّ ذَلِكَ رَجُلٌ أَحَدٌ مِنْ كَيْسٍ رَجُلٌ فِيهِ أَلْفُ دَرَاهِمٍ خَمْسًا ثُمَّ ذَهَبَ
 بِهَا ثُمَّ رَدَّهَا بَعْدَ أَيَّامٍ وَوَضَعَهَا فِي الْكَيْسِ الَّذِي أَحَدُهَا مِنْهُ فَإِنَّهُ يَضُنُّ الْخَمْسَةَ
 الَّتِي كَانَ أَخَذَهَا لِأَغْنَمٍ وَرَجُلٌ غَضِبَ دَابَّةً ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَرِيطِ الْمَالِكِ لَا يَبْرَأُ عَنِ
 الضَّمَانِ وَقَالَ زُفَرٌ رَجُلٌ يَبْرَأُ. وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً غَيْرَهُ ثُمَّ نَزَلَ وَتَرَكَهَا فِي مَكَانٍ

كان ضامنا في قول ابي يوسف ربح ولا يكون ضامنا في قول زفر ربح ولو اخذ لقطه لم ربحها
 ثم اعادها الى المكان الذي احدها منه برسم الضمان حتى لو هلك لا يضمن ولم يفصل
 في الكتاب بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعاده الى ذلك المكان وبين ما اذا تحول
 وذكر الحاكم الجليل تاويله اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرأ من الضمان
 . واليه مال الفقيه ابو حنيفة هذا عند اللقطه ليعرفها فان كان اخذها لياكلها
 ثم اعادها لا يبرأ من الضمان مالم يردّها الى صاحبها . رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم
 اعاده الاصبعة قبل ان يفتنه النائم يرى من الضمان في قولهم ولو اغتبه النائم ثم نام
 واعاده الاصبعة لا يبرأ في قول ابي يوسف ربح وبين في قول زفر ربح . ولو ربح اللقطه
 وهي نوب فلبسها عند غيبه الثالث ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضاً
 اذا السر ليس باعتاد اقامه اذا كان قصاصاً فوعنه على عاقته ثم اعاده الى موضعه لا يضمن
 في قولهم وكذا الخاتم اذا دخل في ختمه يكون استعلا لا يكون ضامنا الى السر واليمين فيه
 سواء فادخله في اصبع آخر لا يكون ضامنا واذا دخله على خاتم في ختمه فهو على ما قلنا
 من انه اذا كان سر وفا لبس حاتمين للسر يكون ضامنا والا فلا ولو قلنا السيف
 ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف ربح . وكذا لو كان سقلا السيف فقل بهذا
 السيف . وان كان سقلا بسيفين فنقل بهذا السيف ايضاً ثم اعاده لا يكون ضامنا
 وعن محمد ربح في السيف اذا اخذ رجل خاتما من اصبع نائم او درهما من كيسه او خاتما من ربحه
 ثم اعاده الى مكانه وهو نائم ولم يعد حتى انتبه من نومه ثم نام نومة اخرى فاعاده الى موضعه
 ان اعاده في مجلسه ذلك استحسن ان لا اصمته والاضمته . وكذا لو اعاد الخاتم الى
 اصبع اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي حنيفة ربح . قالوا الصحيح من مذهبه انه
 لا يضمن الابا التحويل وذكر في جمع التفاريق اذا نزع من اصبع نائم خاتما ثم اعاده

بهدأ سدا. يوسف روح نصر النومة الاولى وعند محمد روح يعتبر المجلس استحياسا
 سكرًا، لا يعقل وهو ياشم وقع توبه في الطريق فاحد رجل توبه ليعفه به لانه من واحد
 التوب من تحت راسه او احد ما تمانى به او كيسا من وسطه او درهما من كده لم يحفظه
 لانه حاف صاعه من لان المال كان محفوظا يصاحبه السلطان الحان اذا عدد
 المودع بحسب سهره. ضرب لا يتلف عصوره بل يدع اليه الوديعه يدع من وان
 حوته سلف عصولا نص. ولو سعى رجل الى سلطان بالم، قال له ان اعلان ماله كسرا
 او انه ماله او اصاب مراما او قال عبد ما من فلان اعطيت او انه يريد العفو
 ما عليه ما كان السلطان من واحد المال بهذه الاسباب. كان ذلك سنة واحدة
 للصان اذا كان كاد ما فاما ما وان كان صادقا فاما ما الا انه لا بد من دما لا تحسب
 في ذلك فذلك وان قال انه صوبى او طمى وهو كاد في ذلك كان ماله سا حلا
 على رجل وحاصمه تسقط من المعلق به شيء وصاع ماله ان يصير المعلق الى ربه الله
 تعالى عنه ويسعى. بلود الحوب على الله يسئل ان سقط عرفت من ساعته ان وصا
 المال يراه ويمكده ان واحد لا يكون صامسا رجل احده بماله مما انا. وان
 من يدعي حوب العوم ماله يعرف حكم الحياء ولا يصير المال الى غيره الا ان
 من حزن صلت رجل او دبر حسنه يكلو بها تحت عليه واسمها ان انه من دمه الهك
 مكتوبا رجل تحت ماء على حيطه رجل تقصت ثم جاء اخر وص. عليه ان، ان
 حتى راد في القصاص روي عن محمد روح ان الباقى يصير قيمتها يوم صلا. ماله
 ويبرأ الاول رجل اخر كدسا لرجل مال محمد روح ان كان معه اليه في السيل اجل
 من قيمتها لو كان خارجا عن السيل كان عليه دمه الكدس وان كان دمه قاله
 في السيل اكثر كان عليه مثل الرو عليه دمه الحبل وان عصت كدسا فداسه

ثم اقام الغصوب منه البينة على الغصب فانه يقتضيه بالبر وقية الجمل ولو ان
رجالاً غصبوا من رجل حبة من الخنطة فبلغ ذلك فقير جنة قال ابو يوسف رح
اذا غصب قوم رجلاً شيئاً له قيمة اضمنهم قيمته ولو جاء برجل منهم بعد رجل لم اضمنه
شيئاً. رجل آخى تنوره بقصب او حشيش وافق فيه نجاء رجل وصب فيه الماء
قالوا ينظر لا قيمة التنور مسجور او غير مسجور فيعزم فضل ما بينهما وقيل ينظر
الى اجرة مسجور او غير مسجور فيضمن الفضل. وكذا الرجل اذا اتفق قيمته انسان
ينظر لا قيمته مخيط او غير مخيط ويضمن الفضل وكذا اذا ارتفع باب دار انسان عن
موضعه او بالية ثوباء الوضوء او حل سرج انسان وكذا كل مكان مؤلها مراكبا اذا ^{نفق}
تأليفه. ولو افسد على آخر تأليف حصيره قال الفقيه ابو الليث رح ان امكن اعادته
امر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وياخذ منه قيمة المحصر
صحها. وكذلك في النعل وكل مكان يمكن اعادته على مكان. ولو حل سلسلة
ذهب كائن عنده فيمتها من العصاة وكذا الرجل اذا ابتدأ انسان عبده بذهب
فروى بها رجل ولو حل سدا حائك ونسره ينظر الى قيمته سدى والى قيمته غير سدى
فضمن الفصل وكذا اذا اخذ رجل رجلين من نعال العرب فحل بشاركه يقوم التعوض شركة
غير مشتركة فيضمن الفضل. فصار وقف دابة في الطريق وعليها ثياب فز عليها ركاب
ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح ان روى
الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن. ولو مر رجل على ثوب موضوعة
في الطريق وهو لا يبصر ونزق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوق عليه
انسان واصاب الجالس ان لم ير الجالس لا يضمن قال الفقيه ابو الليث رح قد روي
عن بعض اصحابنا رح خلاف هذا ولكن اذا اتفق مفتي بما قال ابو بكر رح لا بأس به

ميت كفن بثوب الغيرة قالوا ان شاء اخذ صاحب التوب قيمة التوب وان شاء رتب
 الحشر اخذ ثوبه قال الفقيه ابو القاسم رح ان كان الميت ترك مالا يعطى من حرمه
 ذلك المالك كنوس سبعة مائة انوبة يكون لها حق الموت بعد سبعة مائة ثم كنوس
 من ذلك فان ترك صاحب التوب لآخرته فهو اصل وان سكت كان له ذلك فان كان
 التوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودمه قال رضي الله عنه
 وعندى هذا اذا كفن من غير خياطة وان حيط فليس لصاحب التوب ان يستق
 وياخذ ثوبه . جمال اراد ان يعبر بحاله في نهر كنوس يجرى فيه الحمد كما يكون في
 الشتاء فركب بعيرا وادخله في النهر وسائر الجمال عقيسه فسقط بعيره ولف
 ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان الناس يسلكون المهور مثل
 هذا الوقت لا يضمن الجمال رجل بنى حائطاً ورجل بعصره . هذا
 قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الحائط لصاحب الارض لا لداري عليه
 لانه لو امر بقبض الحائط مصر تراكماً كان وهذا قال ابو القاسم رح وعن
 غيرهما رجل بنى حائطاً في كرم رجل بعيراً مرصاحب الكرم ان لم يكن للتراب
 قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباقي مسرعاً عليه وان كان
 للتراب قيمة فان الحائط يكون للباقي وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه
 رجل هدم لاخر ماء مبيعاً وقيمة الباء سوى رصه مائة درهم وقيمة ارضه سوى رصه
 مائة درهم وقيمة التراب المهدوم ثلثون درهما قال صاحب الباء بالبحر ان شاء رتب
 مائة درهم ويصير تراب الباء وبقية للهادم وان شاء رتب مائة درهم وبقية
 للهادم من ترابه شيئاً وعن ابي مقاتل رح هدم رجل حائطاً قال يقوم الحائط سبعة
 فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين

درهمها والذئب لصاحب الحائط . ولوقال صاحب الحائط لا اريد اخذ ذئب الحائط وادفعه
 الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم . رجل غضب بساحة وادخلها في بناء فانه
 يملك الساحة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصطليما على
 شئ جار فان تنازع ايمسا على البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما وكذا المرد
 اذا خلط حنطة الوردية بشعير رجل وغاب الورد كان الجواب كذلك وكذا لو هبت
 الريح شوب انسان والقند في صبيح اخر متا صبيح ربيعة الموب والصبيح سواء وكذا
 الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب
 اللؤلؤة ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة ان يعطى قيمة اللؤلؤة
 شيئا يسيرا كان له ذلك وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة ردية اللؤلؤة ان كان لصاحب
 اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة ستمائة يسيرا فلا شئ على صاحب
 البعير وكذا لو ادخلت دابة رجل راسها في قدر رجل ونمى له خراج الابالكس كان لصاحب
 الدابة ان يملك العد بقيمته ونظاؤها كثيرة لصاحب اكثر المالكين ان يملك
 الاخر بقيمته فان كان قيمتها على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعمران يوفى
 رح لؤلؤة وقسمت في دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا اقلبه وانتظر حتى يباع
 الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال بشرح يقلبه الذي
 يطلب اللؤلؤة رجل غضب عبدا وشد يد العبد فخل العبد يده وقتل نفسه ضمن
 الغاصب قيمة العبد كما لو قتل غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن
 الغاصب . رجل غضب سفينة فوجدها المالك في وسط البحر فان المالك لا يستحق
 من الغاصب ولكن يواجرها منه الى الساحل . وكذا الرجل اذا غضب دابة فوجد
 المالك مع الغاصب ... في المغارة فان المالك لا يسترد هاسنه ولكن يواجرها الى المامن

رجل عصب عبدًا فأنصت عيه عبد العاصب فاسردها مايت ومن لعاصب
 ارشق العين ثم اغلى البياض عبد المالك كان للعاصب من ربه من المالك
 من ارشق العين رجل عصب عبدًا قارئًا او حارًا او محردًا فليس العسل عبد
 العاصب والوايقوم العبد حيا او قارئًا او يهود عي حارًا عرتا فخذ من
 العاصب فضل ما بينهما رجل عصب من رجل عبد او دابة عما المصوب
 منه فطلب العاصب من الفاني ان يقل منه المصوب او يادر له بالانعام
 فارجع ذلك على المالك لا يحبه القاصي الى ذلك وشركه من اعداء
 العاصب من يهود عبد العاصب ولو قهر ان ياتي به من يات به من
 على المصوب منه شئ وان رأى الماء من يات به من يات به من
 ما كان العاصب محوفا وممسك العبد لاصا من يات به من يات به من
 حبة وذهب بها الى موضع لا يعرف قال في حقه من يات به من يات به من
 انها قد ماتت مديون دهم الدرهم الى يات به من يات به من
 في يده هلكيت من مال المديون على حاله ولو تم الا من يات به من يات به من
 جل سببنا ان الطالب دفع الى اهل المدا من يات به من يات به من
 من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى احد من يات به من يات به من
 درهم فقال ثلثة ميهالك والباقي سلمها الى ثلث ولا يهلكه من يات به من يات به من
 من الثلثة لانها مضمومة بحبة فاسدة والباقي مائة من يات به من يات به من
 دفع الى اخر عشرة درهم حصة من مائة له جسمه منها ودفعه من يات به من يات به من
 القاتل هو منها حصة وهلكت الخمسة الباقية قال على العاصب من يات به من يات به من
 من يات به من الخمسة الموهوبة مضمومة عليه والخمس التي اصبها بها

كانت من المضمونة ونصفها من الأمانة فلهذا يضمن سبعة ونصفاً ورجل عليه
 درهم لو جل فذبح المديون إلى الطالب درهمين أو درهمين درهمين فقال أحد درهما
 منهما فضع الدرهمان قبل أن يعين درهما قالوا يهلك من مال المديون . رجل كسر درهم
 رجلاً فوجد داخله فاسداً أو كسر جوز رجلاً فوجد داخله فاسداً قالوا لا يضمن
 شيئاً رجل غصب من رجل دراهم أو دينار في بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى
 كان عليه تسليمها وليس للمالك أن يطالبه بالقيمة وإن اختلف السعر ولو
 غضب عينا فلقية الغصوب منه في بلدة أخرى والغصوب في يد الغاصب
 فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر فللمالك
 أن يأخذ الغصب وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان
 أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار أن شاء أخذ القيمة على سعر
 مكان الغصب وإن شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بلدة الغصب ولو أن
 المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ
 العين وليس له أن يطالبه بقيمة يوم الغصب . ولو كان العين الغصوب
 قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيما مثل
 السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ بوجه المثل . وان كان السعر في هذا المكان
 أقل فالمالك بالخيار أن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب
 وإن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر بخير الغاصب أن شاء
 اعطاء مثله في مكان الخصومة وإن شاء اعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى
 الغصوب منه بالتأخير . وان كانت القيمة في المكانين سواء كان الغصوب منه
 أن يطالبه بالمثل . وعن أبي يوسف رجل غصب من رجل حنطة بمكة وحملاً

الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة . ولو غصب غلاما بمكة فجاء به الى بغداد قال ان كان صاحبه
 من اهل مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان رجلا حمل رجلا
 الى بعض البلاد ذكره كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حمله منه الغاصب
 اذا انى بغلبة الغصوب المستهلك فابي المالك ان يفضل قال ابو بصير روى الامر
 الى القاضي حتى يامره بالقبول وقال نصير روى كانوا يقولون في العصب والوديعة
 اذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعه في يده او في حجره فان
 رماه فقد برئ ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فرماه ثم جاء آخر فرفعه
 قال ابو بكر روى اخاف ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه وديعة
 ولم يعلم انه ثوبه والمحتمل للفقوى انه يبرأ لانه رد عليه عن ماله فان الغاصب
 لو اطعم الغصوب منه برئ من الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عين الغصب والوديعة
 بين يدي المالك يبرأ من الضمان . ولو كان الغصوب مستهلكا فانا القيمة
 فلم يقبل ولم يرفع الامر الى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ . وان
 وضعه في يد المالك او في حجره يبرأ عن الضمان . ولو وضع الغصب والوديعة
 بين يدي المالك برئ فان غصب من صبي شيئا ثم دفعه اليه فاما كان الصبي
 من اهل الحفظ صح الود عليه والا فلا ويكون منزلة ما لو دفع السرج عن ظهر
 دابة الغير ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يصح فان كان الغاصب استهلك الغصب
 حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى الصبي ان كان الصبي ماذونا في التجارة صح وبرئ
 وان لم يكن ماذونا لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى
 التملك . رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة بعينها فابراؤها
 صح وبصير الغصوب امانة في يده . وكذا اذا حلل من ذلك برئ الغاصب عن الضمان

سواء كان قائما أو مستهلكا كان مستحقا له براء عن الزكاة بين وان كان قائما
هو براءة عن صلاته وصيامه وحجّه براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
دوره رجل ومات وان بركة ما لا يعطى الضمان من تركته وان لم يترك ما لا لا يشترط
نطه بخلاف ما اذا مات الحامل وفي نطفها ولد حي مضطرب فانه يشترط بطنها
لأنه في ذلك صيانة الأدي - براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
دوره غيره وهو حي وهو نطفها ولا يشترط إلى أن يخرج منه شيء منه براءة من الزكاة
في ملك رجل فماتت براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
الحب براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
لما أحده براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
عليها براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
في مائة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
فان الذي هو ذلك براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
قيمة العاد براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
رجل بدقوا براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
مختلفة لانه هذا براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
عليه براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
على اخراجه الا بطل الباب فله ان يعطى صاحب القيمة وهو براءة من الزكاة براءة من الزكاة
بحال لا يمكن اخراجه الا بطل الباب وان شاء قتل براءة من الزكاة براءة من الزكاة
ببراءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة

الذي يدخل في البيت وادى المودع قطع الباب فانه يوم رطل العفيل ان يرفع نقصان
 البيت الى المودع ويخرج العفيل وهذا اذا دخل المودع العفيل في بيته ولواستعار
 المودع من غيره بيتا وادخل فيها العفيل فانه يقيم لمالك العفيل ان امكنت الخرج
 العفيل فاخرجه والا فاعمره واجعله اربا اربا فبالضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان
 العفيل حمارا او بغلا فانه كان ضرر قطع الباب فاحشا فكذا ذلك وان كان يسيرا
 كان لصاحب الحمار والبغل ان يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت ليعمل
 الدابة الا صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بايجاب الضمان فصار
 بسط ثوب القصار على جبل فالقته الريح في اجانة صباغ وانصغ بصبغه ذكر
 الناطق رجا انه ليس على القصار ولا على رب الثوب شئ لاجل الصنع ولكن
 بباع الثوب فيضرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه ^ولذبح
 شاة انسان ظلما فصاحبها بالخيار ان شاء ترك المدبوح عليه وصمه قيمتها وان ^{شاه}
 اخذ المدبوح وضمنه النقصان وكذا اذا سلخها وجعلها عضوا عصوا وعن
 الفقيه ابي جعفر رجا انه اذا اخذها ليس لان يضمنه النقصان والعنوى
 على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمارا وبغل او قطع رجله فصاحبها بالخيار ان ^{شاء}
 ضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وان شاء امسكها ولا يرجع على الفاسد
 متى بخلاف ما لو كان الغصوب عبدا او جارية فقطع يدها او رجلها كان لصاحبها
 ان يضمن الفاسد قيمتها ويدفع اليه الغصوب وان شاء صمه النقصان وبأخذ
 المقطوع لان الأدمى يقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه اما ^{سبل} العوا
 فبقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الأدمى ان شاء ضمنه
 النقصان وان شاء ضمنه جميع القيمة كما لو خرق ثوره ثوب انسان خرقا فاحشا

هذا اذا كانت الدابة عمالا تملك كالحمار والبغل فان كانت مما توكل كالشاة والحزيرة
 في ظاهر الرواية هذا والا ولسواء للمالك ان يضمنه جميع القيمة وليس له ان يضمنه
 النقصان فيمسك الدابة . وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وكذا اذا ذبح شاة
 فلما جها ان يدفع المذبوحة ويضمنه قيمتها وان شاء اخذ المذبوحة لاشئ
 له . ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمنه النقصان في قول ابى حنيفة رح ولكن
 يضمنه جميع القيمة . وعلى قول محمد رح ان ذبح حمار غيره فللمالك ان يمسك الحمار
 ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبوح وان قتله فليس له ان يضمن
 النقصان وقال محمد رح ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان شاء ضمنه جميع القيمة
 وان شاء امسك الدابة وضمنه النقصان والاعتماد على قول ابى حنيفة رح ولو قاعني
 قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجثة وضمن جميع القيمة وليس له ان يمسك
 الجثة ويضمنه النقصان وهي مسألة الجثة العمياء وفي عين واحد من الفصيل
 او المحسن وما يمل به كالتيان ربع القيمة والبقرة ان كانت يمل بها كذلك .
 ولو قطع رجل حمارا ويده ثم ذبحه صاحبه لاشئ لصاحبه على القاطع في قول ابى حنيفة
 رح وعزاي يوسف رح في المنتع اذا قتل انسان دثبا مملوكا او اسدا مملوكا
 لا يضمن شيئا بخلاف العرد لان القرد يكتسب البيت ويخدم . رجل غصب
 مصحفا فنقطه قالوا هي زيادة فصاحب المصحف بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد
 ذلك فيه وان شاء ضمنه قيمته غير منقوط . وذكر المصنف عزاي يوسف رح
 ان صاحبه ياخذ بغير شئ . رجل اغتصب ارضا فبذرها خنطة ثم اختصا
 قبل ان يثبت قال محمد رح ان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقول
 للغاصب اطلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد الزرع فيه يقوم الارض

وفيها البذر ويقوم وليس فيها البذر فاعطاه فضل ما بينهما رجل اغتصب غلاما قيمته خمسمائة
فخفاه فبرئ وصار يساري العبد درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنه خمسمائة قيمته بخرمه
ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه رجلان مع احدهما سويق
ومع الآخر زيتا ومن فاصطد ما فاق نصيب من هذا وزيته في سويق ذلك فالتفتا
السويق فيمن لصاحب الزيت او السمن مثل زيتيه او سمنه لان صاحب السويق استهلك
سمنه هذا وزيته ولم يستهلك صاحب الزيت سويق ذلك لان هذا زيادة في السويق
دابة رجل في مريضة مشدودة والباب مغلق فجاء انسان وحل الدابة فخرجها وفتح
الباب فذهبت الدابة قال محمد بن الفضل الذي فتح الباب وكذلك الغنم ولو ان رجلا
اخذ مملوكه الاثني وقيدوا وعلق عليها الباب فحل رجل قيد وفتح الباب فذهب المملوك
قال الاثنان على الذي فتح الباب وحل القيد لان بني ادم لهم غزيرة في الذهاب فقولوا الفاعل
والبعية ليس لها غزيرة فان كان المملوك ذاهب العقول لا يؤمن ان يبلغ نفسه في البئر ويخو
ذلك قال هو ضامن له لانه لا يعقل واما ابو حنيفة رج يقول لا يضمن في البهائم اقيم رجل
غصب من امرئ كراما من حنطة ثم دفعه الى الغصوب منه وقال للمغصوب منه اطعمه
فلحق ثم علم انها كانت حنطة قال للمغصوب منه ان يمستك الدهيق وكذا لو غصب
غزلا ثم دفعه الى الغصوب منه قال استجبه لي فتجعه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم هادن
المغصوب منه فجاء وارقه واستعار من الغاصب دابة ليتركها فاعارها الغاصب اياه
فطبت تحت برث الغاصب عن ضانها ارض بين رجلين زرعها احدهما كلها بغير امر
الشريك قال محمد بن النضر كان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطى الذي لم يزرع الذي
زرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم يفت
الزرع بعد لم يجز وان كان قد نبت فارد الذي لم يزرع ان يقطع الزرع فان الارض

يضم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض يقطع ما فيه من الزرع ويضن الذي
زرع له ما دخل ارضه من نقصان القطع . رجل آخاف رجلا فنيى الضيف عنده ثوبا فاتبعه
صاحب البيت فغصب غاصب قال ان اغتصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان
اخرجه عن المدينة ضمن . رجل غصب ثوبا فقطعه قبصا ولم يخطه قال ابو حنيفة رحمه الله
صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واخذ
معه نقصان الثوب . رجل غصب عبدا فابق من الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك قط فرد
على الغاصب من مسيرة ثلاثة ايام فالجمل على المولى ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع
على الغاصب بما نقص الا ببق من قيمته قال الا ترى ان المولى لو وجد فردا كان على الغاصب
نقصان الا ببق . رجل غصب جارية وغيبها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها
الفين وقال الغاصب قيمتها الف فخلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالف لا يحمل
للغاصب ان يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها ثمانية فان اعتقها
الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يحوز عتقه وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها
في السراء الفاسد . ولو ادعى رجل على رجل انه وصيله هذه الجارية وانه قبضها منه
واقام على ذلك شهود ذوو رفقة القاضي له بها لا يحمل ان بطأها ولا يستخدمها ولو ان
رجلا استنودع جارية ففجد المودع ثم اتاه بجارية اخرى وقال هذه امتك التي استنودع^{عتبها}
ورضا الامر الى القاضي فان اخذ رب الودعة هذه الامة يحمل لكل واحد منهما
وطى الى اخذها ولو لم ياحد كان على دعواه . رجل غصب من رجل جارية وغيبها فاقام
المغصوب مهينة انه غصب مه حاربه له ولم يذكر واصفة الحاربه ولا قيمتها
قال في الكتاب بحسب خبري بها ويردها على صاحبها . وقال ابو بكر البلخي رحمه الله في المسئلة
ان الشهود تشهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينة كالقرار

مما يثبت فاما الشهادة على فضل الغصب لا تقبل مع جهالة المدعى لان المقصود اثبات
الملك للمدعى في الغصب ولا وجه للقضاء في الجحول وكذا لا بد من الاشارة
الى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة . وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الائمة
السرخسي رحمه الاصح ان هذا الدعوى والشهادة صحيحتان لكانا الضروقة
فان الغاصب يكون ممنوعا عن احصار الغصوب عادة والشهود على الغصب
كلما يقفون على اوصاف الغصوب وانما ياتي منهم معانية فعل الغصب
نسقط اعتبار علمهم باوصاف الغصوب لكان الضروقة فيثبت شهادة
فعل الغصب في محل هو مال متقوم وبصير شئوت ذلك بالبينة كالشئوت
باقراره فيجس حتى يجئ بها ويردها على صاحبها . فان قال الغاصب قد مات
الجارية او بعته ولا اقدر عليها فان القاض لا يجعل بالقضاء بالقيمة لان القضاء
بالقيمة ينقل حق الغصوب منه عن العين الى القيمة فيتلوم زمانا ذلك معض الى ربي
القاض . وهذا اذا لم يرض الغصوب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضى بانه
يقض ولا يتلوم . فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع بيمينه فادفع
القاض بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بنكول
الغاصب او باقرار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية
للغاصب لاسبيل للغصوب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب
بعد ما حلف القاصب بخبر الغصوب منه ان شاء استبر الجارية ورد ما قبض
على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي
رحم هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جاءت الجارية اكر . بما قال الغاصب اما
اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لاسبيل له على الجارية وفي الكساب

الطلق الجواب. وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رح الاصح ما كان
 في الكتاب وهذا مذنبنا وعلى قوله الشافعي رح الجارية باقية على ملك مولها
 يسترد هاملها فيرد القيمة المقبوضة. رجل عليه دين لرجل فلم يؤد حتى مات
 الطالب ان ادعى الى الورثة برئ وان لم يؤد كان ذلك للميت في الدار الاخرى
 وفصل فيما يضمن بارسال الدابة

رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فان تلف مال انسان في فوره ضمن المرسلة في الدابة
 ان كان سائقا لها ولا يضمن في الكلب والطير عند محمد رح وعن ابي يوسف رح
 انه يضمن في الكل. وذكر الناطقي رح اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول ابى حنيفة
 رح ويضمن في قول ابي يوسف رح. ولو آلف بعض الهوام على رجل يكون ضامنا وان ارسل
 كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم سار فان تلفها لا يضمن وان اخذ يمين او شمالا ان
 لم يكن لها طريق غير ذلك ضمن والا فلا. وذكر في الاصل لو ارسل كلبا ولم يكن سائقا
 له فاصاب انسانا لا يضمن. وقيل ينبغي ان يكون ضامنا. ولو ارسل حماره فدخل
 بريع انسان واسد ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه
 الا ان الحمار لم ينعطف يمين او شمالا فاصاب الزرع ان كان له طريق آخر
 لا يضمن وان لم يكن ضمن. وان رده انسان فانسد الزرع فالضمان على الراد
 . رجل او وقف دابته في غير ملكه وربطها فجالت في رباطها فان تلف انسانا او
 شيئا ضمن في اى موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى حبلها ولو ان رجلا
 في داره كلب عقور او دابة موزية فدخل انسان داره باذنه او بغير اذنه
 فعقر الكلب او اتلف. الا ان ساد لا يضمن صاحب الدار. وكذا اذا كلب
 هرة رجل دجاجة نيرة لا يضمن صاحب الهرة. ولو اخذ هرة والقاعا الى حمامة

ارض حاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برصه ضمن وان اخذت بعد الرمي واللقاء
 لا يضمن. رجل الق. بثام من الهوام في طريق المسلمين فاصابت. اسنانا في ذلك
 الموضع ضمن الذي طرحها ما لم يبرح عن ذلك المكان فاذا برحت ثم اصاب
 لا يضمن طارحها وكذا اذا وضع جروا في الطريق واحترق بذلك شئ فهو صامن
 وان سب به الرمح. ذلك الموضع فاصابت شيئا لا يضمن كمن اوقف دابة في
 الطريق فتحولت الدابة من ذلك الموضع. ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها ففقد
 المشتري خيلته. واياها فاقبضها كان ذلك قضا فان حنت الدابة في رباطها
 ما لم يمان على البائع. وان جالت في رباطها عن موضعها لا يمان السائق عن ضمها
 ما لم يجل الرباط وتنقل عن موضعها فقبل ذلك ما تلف بها كان ضار ذلك
 مع البائع. اذا اسقط ميزاب رجل من سطحه فاصاب انسانا فقلبه والوالد
 اصابه بطرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميزاب وان ساء به بشيء الذي
 ان في الحائط لا يضمن. وان كان لا بد من ما في الطريق من اصابه راقع او يضمن
 في الاستحسان يضمن النصف سكة غير نافذة الق. واحد من اهلها. بناء وان
 ترابا او اوقف دابته على بابه او وضع حجرا ليضع قدمه عليه في الخرج والدخول
 وما اشبه ذلك فما كان من باب السكينة اذا فعل ذلك في بناء داره لا يضمن وان فعل
 ذلك في طريق المسلمين ضمن. ولو ان سكة فيها دور لعموم نرى بعض اصحاب السكة
 تلجم فزلق بها انسان او دابة فهلكت قال محمد بن ابي بكر ان تكن السكة نافذة لاصلا
 فيه. وان كانت نافذة وجب الضمان. قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان
 لا يضمن لعموم البلوى كانت السكة نافذة او لم تكن. ولو وضع شيئا في طريق
 المسلمين فنقرت منه دابة فالتفت انسانا لاضمان فيه على الذي وضع. رجل

١٣٩

ربط حمارا على سارية فجاء آخر وربط حمارا له على تلك السارية فعض احد الحمارين
 الآخر قال ابو بكر الاسكاف مع ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد لا ضمان
 على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة . وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع
 هو ملك غيرهما لم يكن لهما ان يربط الحمارا وكان ضمانا لما اصاب الحمار . ولو كان ذلك
 الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما افسد حمار الثاني وان كان للثاني لا يضمن الثاني
 ما افسد حماره . ولو ارسل دابة في الموضع المباح ثم جاء آخر وارسل دابته فعض دابة
 الثاني الدابة الاول ان عضه على العور ضمن والا فلا . وان كان ذلك في موطئ واحد
 لا يضمن صاحب الموطئ ويضمن الآخر . وان ادخل في دار رجل بعيرا فغتمها وفي الدار بعير
 صاحب الدار فوقع عليه الغتم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب الغتم وقال
 العقيد ابو الليث مع ان ادخله ما ذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه
 ضمن وعليه الفتوى لان صاحب الغتم وان كان مسببا فاذا ادخله باذنه لم يكن
 متعديا وان ادخله بغير اذنه كان متعديا فيضمن كمن القحية على انسان قتلته كان
 ضامنا . وهذا بخلاف ما اذا دفع سكيننا الى صبي فقتل به نفسه او قتل رجلا بغير امر
 الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع ونسب الدابة
 والعاملة هدر فيضاف الى الرسل . رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو راكب
 قد دخل موطئ دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا او قائدا لا يضمن

فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

رجل اراد ان يحرق حصائد ارضه فاوقد النار في حصائده فذهبت النار الى ارض
 حاره را حرق زرعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصائده يتعدى النار الى زرعه
 حاره لانه اذا علم ذلك كان قاصدا احراق زرعه الغير . قالوا ان كان زرعه غير بعيد

من حمائد الذي يحرق وكان يؤمن ان لا يحرق درع جاره ولا يطعن حتى من ناره الاشارة
او شريتان تحمل الريج ماره من ارضه الى ارض جاره فاحرقت درع الحار وكده سه لا يضر
فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه ما كان الريج ان ملنعتين او قريبا من الالتفاف
على وجهه يعلم ان ناره تصل الى درع جاره يضر صاحب النار درع الجار وكذلك رجله
تطعن في ارضه وارض جاره لصيقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه الحار ذلك
القطر ويعلم ان مثل هذه النار تحرق هذا النقص فاحترقت ذلك القطر كان صمان القطر
على الذي اراد النار لانه اذا كان يعلم ماره متعد الى القطر كان فاصدا احراق القطر وحلله
هدف في داره فدى الى الهدف فحاربه فاسد شيئا في داره رجل اخر
او قتل نفسا كان صامسا ويكون ضمان المال في مال الراعي ودية القتل على عاقلة
الراعي رجل او قتل في شجرة نارا فالتقى فيه من الحطب ما لا يحتمله الشجرة باحرق
بيته وقعدى الى دار جاره فاحرق يضر صاحب الشجرة كما لو ارسل ماء في ارضه
بالاقتحام ارضه وقعدى الى ارض غيره فاسد ما به من الريج كان صامسا وان كان يعلم
ان ارضه تحتل ذلك الماء لا يضر. رجل مربي نارية ملكه او في غير ملكه فوقع سراج
من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العصار رجس لانه
لم يتخلل بين جمر النيران والوقوع على الثوب واسطة فيكون معافا اليه حتى لو طأ
الريج بشرة النار فالقتله على ثوب انسان لا يضر لانه غير مضاف اليه وهكذا
ذكر في النوادر عن ابي يوسف رجس وقال: وهو العلماء ان مربي النار في موضع له حق
الدور فوقعت شرارة في ملك انسان او اقتحم الريج لا يضر وان لم يكن له حق
الدور في ذلك الموضع فالحوادث فيه يكفى على التفصيل ان وقعت منه شرارة
يضر وان هبت به الريح لا يضر وهذا اطهر وعليه الفتوى. وكذا لو وضع شجرة

في الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فاحترق شيئا في غيره
 الموضع الذي وضعه فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي ر ج اذا وضع
 الجمرة في الطريق في يوم ربيع يكون ضامنا . وذكر شمس الائمة المحلواني ر ج في كتاب الشرب
 اذا وضع جمرة في الطريق او مر بنا رية ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطق
 ر ج رجل او قد نارا في طريق العامة فجاء الريح وتقلها الى دار رجل آخر واحرقها لا يضمن
 وعلى وقال لان جنابته قد زالت . وذكر في الجنابات من الاصل مسئلة تدل على
 صحة ما قال الناطق ر ج ان جنابته قد زالت . هذا ضرب حد يد على حد يد محمي
 فانه تمت سارية من ضربه وقعت على ثوب رجل يمر في الطريق واحرق ثوبه ضمن
 الحداد . وذكر الناطق ر ج حداد يجلس في مكانه اتخذ في حانوته كبرا يعمل به والحائث
 الى جانب طريق العامة . او قد الحداد في كثير نارا على حديد له ثم اخرج الحديد فوضعه
 على صلاته . نرها بمطربة فتطاير ما يتطاير من الحديدية الحسنة وخرج ذلك من حانوته
 وذا رجه ارقاعين رجل واحرق ثوب انسان او قتل دابته كان ضمان ما تلغى به ذلك
 من المال او الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلته لان ما طار
 من حداد الحداد وضربه هو كجمايته بيده لا عن قصد ولو لم يبدق الحداد لكن احتمك
 الريح من النار عن نيره او الحديدية الحسنة واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت
 انسانا او احرق ثوب انسان او قتلت دابته كان هدر او لو هبت الريح بعامة رجل
 ما وقع منه النار ورجل فانكسرت القارورة لا يضمن صاحب العامة . رجل يمر في الطريق
 وهو يحمل حمله فوق الحمل على انسان فالتغى ضمن . ولو عثر انسان بذلك الحمل الواقع
 في الطريق وسقط ضمن ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل
 بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره . ولو وضع جمرة على حائط فسقطت على

رجل فاتفقه لا يضمن الواضع اذا كان له حق الوضع على الحائط لانه لا يكون متعديا ولو وقع
جره في طريق المسلمين ورجل اخر وضعه في ذلك الطريق فتدحرجت احدها فكسرت الاخرى
ذكر في الاصل انه لا ضمان على الذي تدحرجت جرفته لان جانيته قد زالت فمضى عن الضمان
وان انكسرت التي تدحرجت كان ضمانها على صاحب الحجرة القائمة لانه كان متعديا
في الوضع ولم تنزل جانيته ولو اوقف رجل دابة في الطريق ورجل اخر كذلك فتقرت
احدهما وعربت فاصابت الاخرى لا يضمن صاحب الدابة لان جانيته قد زالت
ولو تلفت الدابة بالآخرى كان ضمان الدابة على صاحب الاخرى لما قلنا في الحرثين
قال الشيخ الامام ابو بكر الحلبي رحمه الله في مسئلة الحرثين ان كانت الحرثان على جادة الطريق
ضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه ان تدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فكسرت
ولو ان رجلا اغتصب من الخوص الكبير عترة فوسعه في السطط سبعا اخر فعل مثل
ذلك فتدحرجت الاخيرة وصدست الاولى فانكسرت بالابعضهم لا يضمن صاحب الحجرة
الاخيرة قيمة الحجرة الاولى لصاحبها . وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما حجرة صاحبه
والاصل في هذه المسائل ان كل موضع كما في الواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن
على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيئا سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال
عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع في ذلك المكان اذا عطب بالموضوع
شيء ان عطب بالموضوع في مكانه ما لم يزل يضمن الواضع وان عطب به بعد ما زال
الموضوع عن مكانه ان كان له حق الوضع في ذلك المكان او يضمن الواضع في ذلك المكان
عن مكانها فاحرق شيئا لا يضمن الواضع . وكذا لو وضع حجر في الطريق فجاء السيل
ودحرجه فكسرت شيئا لا يضمن الواضع لان جانيته زالت بالماء والريح . وان كان
الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا يزيل بان وضع جرة في الطريق فتم جازا اخر

ووضع جرة اخرى في الطريق فتدحرجت احداهما على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف ربح
 يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه . وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في
 موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جناية صاحب الاولى قد زالت . وان
 تدحرجت الاولى ونجتها عن موضعها فغضب بها شئ لا يضمن صاحب الجرة التي دحرجها
 الربح لما قلنا بخلاف الاول . وتدحرجت بنفسه . وكذلك وضع حجر في الطريق وعشرته
 انسان ومات الذي عثر ضمن الواضع . وان عثر بالميت انسان وهلك كان على عاقلة
 الميت دية من عثر بالميت لان جنايته قد زالت حيث زال الحجر عن ذلك الموضع
 فلا يجب ضمان من عثر بالميت على الواضع . ولو وضع رجل في الطريق جرة مملوكة من
 الزيت او غيره ثم جاء اخر ووضع بجانب هذه الجرة اخرى فسال من الاولى شئ
 واسئل المكان فوعدت على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد ربح اولا لا ادى بهذا
 ثم قال لا يضمن صاحب الاولى . وذكر ابن رستم ربح رجل وضع في الطريق جرة فيها
 زيت او ليس فيها شئ فوضع رجل اخرى في الطريق جرة اخرى فتدحرجت احداهما
 واسابت الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تتدحرج قيمة الجرة
 التي تدحرجت ويضمن مثل ما فيها من الزيت ايضا لان كل واحد منهما كان متعديا
 بالوضع في الطريق الا ان جناية صاحب القائمة لم تزل وجناية ~~صاحب الجرة التي~~
 قد زالت فانلف بالجرة القائمة يضمن صاحبها وما تلف بالجرة التي تدحرجت
 لم يضمن صاحبها . وهذا يوافق ما قلنا الشمس الائمة الحلواني ربح في المسئلة
 الاولى . رجل اوقف دابة في سوق الدواب فانلفت الدابة شيئا لا يضمن
 صاحبها لان ايقات الدواب في سوق الدواب يكون باذن الوالي فلا يكون
 موجبا للضمان . وكذلك ارباب السفن اذا وقفوا السفينة على الشط فجاءت

سهيبة فاماب السفينة الواقعة فأنكسرت الواقعة كان، ما ان الواقعة على واحد
السفينة الجارية فان انكسرت الجارية لا يصح صاحب الواقعة لان الامام اذن لا ي
السفينة بايقاف السفن على الشط فلا يكون وعلم تعديا. رجل وضع سببا في الطريق
معدت عنه دابة رجل وانلت سببا لا يصح الواضع اذ لم يصحها الموصوع في
الطريق. وكذلك رجل شهد على حائط مائل الى طريق المسلمين سقط الحائط فمرد
عه دابة رجل هنت رجل لا يصح صاحب الحائط المائل اما يصح صاحب الحائط
اذا سقط الحائط على ايسار او دابة فقتله. رجل مره سوق السفين تغلق نوبه
يقفل حانوب رجل فخرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان الفعل في ملكه لا
وان كان في غير ملكه من ثم قال وهما شئ اخر انه اذا علق نوبه بذلك فخرق نوبه
فخرق محر لا يتبع صاحب الفعل وان لم يعلم ان نوبه يعلق بالفعل لانه اذا حر النوب
فهو الذي خرق. رجل دق في داره شيئا سقط من ذلك في دار جاره شئ وتلف كان
ضمان ذلك على من دق في داره. رجل دخل بيت رجل وادى له صاحب البيت بالخلو
على وسادة مجلس عليها فاد اتحتها فادورة بيها دهن لا يعلم به فادقت القارورة
فذهب الدهن فصار الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والقارورة على الجالس
ولو كانت القارورة تحت ملاء فدعطاها ما ذن له بالجلوس على الملاء لا يصح
الجالس. قال الفقيه ابو الليث رح في الوسادة لا يصح عند البعض ايضا وهو
اقرب الى القياس لان الوسادة لا تنسك الجالس كما لا تنسكه الملاء وعليه
الفتوى. وان اذن له بالجلوس على سطح ما خسف به وقع على سطح مملوك للاذن
ضمن الجالس. قال مولانا رحمه هذه السائل من مسائل الحنابيات وانما ذكرنا هذا
لانها سبب لضمان المال فكان بمنزلة الغصب. رجل قلع نالة من ارض رجل وسرها

في ناحية اخرى من تلك الارض فكبرت كانت الشجرة للفارس وعليه قيمة الثالثة
 يوم قطع الثالثة ويؤثر الفاصب بقطع الشجرة فان كان القلع يضرب الارض كان لمصاحب
 الامتزان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة . رجل قطع اشجار كرم الانسان
 كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم
 متلوع الاشجار فما بينهما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك
 بخير صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الفارس وضمنه تلك
 القيمة وان شاء امسك المقلوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلوعة
 ويضمنه الباقي . رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره بخير صاحب الدار ان شاء
 ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة القائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة
 وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير شجرة فيضمنه
 فضل ما بينهما . وان امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان كان له ذلك لانه اتلف
 عليه القائم . وطريق معرفة ذلك انه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق
 الذي قلنا فبما تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة
 بفضل ما بينهما قيمة نقصان القطع . وان كانت قيمة المقطوعة وقيمة الشجرة المقطوعة
 سواء فلا شئ على القاطع لانه لم يتلف شيئا . رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة
 جوزا صفارا طبة ماتلفا انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك
 الجوزات لم تكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضمن بالانلاف اذا لم تكن على الشجرة
 فبالتلافها وتطمعها ينقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بد وبتلك الجوزات
 بماد اقشري فيضمن بصل ما بينهما . وكذلك رجل كسر غصنا من اغصان الشجرة
 القائمة تقوم الشجرة مع الغصن ويقوم بدون الغصن فيضمن بفضل ما بينهما

جل استاجر فاسا ودفع الى اجير له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يضربون الستاجر
 قيمة الفأس وقال بعضهم ينظرون استاجر الاجير ولا لا يضربون قال ^{مولا} نارج ^{يبيع}
 ان لا يضرب على كل حال لان الستاجر يملك الاجارة فيملك الملاطارة والايدياء ^{رجل} غضب
 دابة فهلك واقام صاحبها البينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام
 الغاصب بينة انه ردوها وماتت عند صاحبها كانت بينة صاحبها اول ويقضي على
 الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها او كان الغاصب
 دارا فاقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بينة انه ردوها
 على صاحبها كانت بينة صاحبها اول لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد
 فيجعل كان الغاصب ودها ثم هدم الدار وقتل الدابة فكانت بينة صاحبها
 اول لانها قشبت سماءا دتا للضمان ولو اقام صاحبها البينة انها ماتت
 عند الغاصب واقام الغاصب بينة انه ردوها فماتت عند صاحبها قال ابو ^{سفيان}
 رج بينة صاحبها اول لما قلنا وقال محمد رج يقضي بينة الغاصب لانها قامت
 على الاتبات وهو اثبات فعل الرد وليس في بيعة صاحبها اثبات فعل على
 الغاصب ولا اثبات سب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول ^{رجل} غضب
 حنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها ثم في القياس
 الغاصبان يأكل هذا الدقيق وهو قول زفر رج وفي الاستحسان وهو قولنا ليس
 له ان ينتفع بالدقيق ما لم يؤد الضمان بالتراض او بقضاء القايض او يقضي القايض
 عليه بالضمان لان اجزاء الحنطة تفرقت بالطحن ولم تبد فلا يحمل له ان يأكل
 وينتفع به ما لم يتحول المصوب الى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان
 او بقضاء القايض بالضمان . وقيل هذا قول محمد رج اما عند ابي حنيفة رحمه الله

يجعله ان ياكل اذ تيق ويتفجع به لان ملك الغصوب منه قد تبدل . وكذا
 اذا غصب الحما وطغى . وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فضعه واكله حله
 ذلك في قول ابى حنيفة رح لانه ما يستهلك بالمضغ فتد ابى حنيفة رح شرط الطيب
 موت الملك بالبدل . وعند صاحبيه رح اداء البدل وقولهما اقرب الى الاحتياط
 . وذكر في الاصل اذا غصب حنطة فزرعها او نوى فزرعه او تالة فانبتها او غصب
 عر لا تنسجه لا محل للغاصب ان ينتفع بها قبل اداء الضمان او بقضاء القاضي بالضا
 . وعن ابي يوسف رح في التالة اذا انبتها الغاصب لا يجعل له ان ينتفع بها قبل اداء
 الضمان وفيما سوى ذلك يجعل . رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك
 فولدت عند المالك وماتت في نفاسها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها
 في قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ليس عليه الانقضاء الجبل . كما لو غصب جارية
 صحيحة فحمت عنده فردها محبومة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن الانقضاء
 المحمي في قول ابى حنيفة واى يوسف رح . ولو غصب جارية فحمت عنده او ابيضت
 عينها او جعلت فردها رادى معها ارش العين ويقضيان المحمي ثم ذهب بياض
 عينها او ولدت وسلمت فان الولد يرد من ارش البياض ويقضيان المحمي
 اما الجبل ينظر ان كان من الزنا فانه ينظر الى ارش الجبل ويقضيان عيب الزنا فان كان عيب الزنا
 اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الجبل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا
 لان عيب الزنا قائم وعيب الجبل قد زال . ولو كان الجبل من زوج لاضمان على
 الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك . ولو كان الولد هو الذى احبها
 ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الجبل او من غيره لاضمان على الغاصب فيها
 . ولو ان رجلين اختصما رجلا في جارية واقام احدهما المدعى بالبينة ان في اليد

غصب منه هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعي الآخر البينة ان د اليد غصب
منه هذه الجارية ووقت لذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هو للغان في فاسر المخبضة
رج وعلى الغاصب قيمتها الاول وفي فاسر قول ابي يوسف رج الجارية للاول ولا ضمن
الغاصب للثاني شيئا. غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فادى
القيمة الا الاول يبرئ عن الضمان وعن ابي يوسف رج انه لا يبرأ. ولو رد عن الغصب
على الاول براءة من الغصب ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني لم يبرأ
اقراره على المصوب منه وكان للمصوب منه ان يضم الثاني الا ان يضم الثاني
البينة على ما ادعى. وكذا لو كان مكان الثاني عاصب المودع. الغاصب اذا تزوج
به راعى الغصب امراة او اشترى بها شيئا عن محرم فانه لا يملك الوطى والادعاء
به. ولو كان الغصب عرسا فاشترى بالعرض شيئا لا يملكه ان ينتفع بالشرى قبل
اداء الضمان. ولو تزوج امرأة. من المصوب حل له وطئها. وحل كسر عصا
لرجل او حره. ونوبه من العصاب. ولو كان الكسر فاحشا كان له ان يضمن القيمة والخرق
لا ينتفع به منفعة العصا وكان الخرق فاحشا كان له ان يضمن القيمة والخرق
الفاحش عند البعض ما ينقص الزم من نصف القيمة. ولو شق الثوب نصفين
كان له الخيار ان شاء ضمنه النقصان وان شاء تراءى الثوب كله وضمنه القيمة
رجل غصب عبدا حذر الصوت تعير صوته عند الغاصب كان له النقصان
ولو كان العبد مغنا فسي ذلك عند الغاصب لا يضم الغاصب شيئا من غصب
خروا فخلله بغير شيء احده صاحبه سير شئ. ولو غصب عصيرا فصار خلاصه
كان لصاحبه ان يضمنه. واذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه اما ان اذن
لها بالغزل او نهاها عن الغزل او لم ياذن ولم ينهاه ولكنه سكوت او لم يعلم بغيرها

^{١٥١}
 فان اخذ لها بالفزل فعلى وجه اربعة. أحدها ان يقول لها اغزليه لي او يقول
 اغزليه لنفسك. او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يرد فيه
 الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي فان الفزل للزوج. وان كان قال اغزليه لي باجرة
 كان الفزل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة. وان لم يذكر الاجر كان الفزل للزوج
 ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر. وان اختلفا فقالت المرأة غزيت
 باجر وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان قال لها
 اغزليه لنفسك كان الفزل لها ويكون الزوج واهبا للقطن منها. وان اختلفا
 فقال الزوج انما اذنت لك لغزليه. وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان
 القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك
 كان الفزل للزوج ولها عليه اجر المثل لانه اساء امرها ببعض الخارج فتفسد الاجر
 وبحسب اجر المثل كما لو دفع غزلا الى حائك ليسعه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب
 الفزل وعليه اجر المثل. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان الفزل
 للزوج ولا شيء لها عليه لانها غزيت تبرعا من حيث الظاهر وهذا كله اذا كان اد
 لها بالفزل. فان بهاها عن الفزل فعزلت بعد النهي كان الفزل لها وعليها للزوج
 مثل قطنه لانها حارت عاصبة مستهلكة فيضمن كمن غصب حنطة وطعنها فان ^{الدين}
 يكون للغاصب في قول ابي حنيفة مع غيره مثل الحنطة. وان لم يأذن لها فلم ينفه فعزلت
 فعلى وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الفزل لها وعليها القطن للزوج
 لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهي ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن
 الزوج بائع القطن فاشترى قطننا وجاء به الى منزله فعزلت المرأة كان الفزل
 للزوج ولا شيء. نهيا من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله لتغزل له المرأة

نطوعاً فهو بمنزلة ما لو حيزت من دقيق الودج أو طيحت قدراً بالحم جاء به الزوج
 ما ن الطعام يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة وعن أبي يوسف ربح والتفريق ^{تطناً} من اشتق
 وأمر المرأة أن تعمل له فغزلت كان الغزل للزوج وإن صنع القطر بيده ولم يعمل
 شيئاً فغزلت كان الغزل لها ولا ينبغي عليها وهو بمنزلة طعام وضع في بيته ما ملكته
 المرأة وذكر هشام ربح في نوادر رجل غزل قطون غيره ثم اخضعها فقال صاحب القطون
 غزلت بأذني والغزل لي وقال الآخر غزلت بغير أذنك والغزل لي والله على ما تنطق
 كان القول قول صاحب القطون وإن كان الأصل عدم الأدب إلا أنه ثبت بهذا
 الظاهر لا استحقاق ملك الغير لا يقبل قوله رجل عصب ذهباً أو قصة
 فجعلها دراهم أو ديناراً وأسد عندا بجنينة ربح لا ينقطع حق المال هذه
 الصنعة وعند صاحب ربح ينقطع وكذا العباس إذا كان الممول منه
 يباع وزناً رجل نقش بآلة مقلوبة حل أن يعينه بالصفقات ملك المال
 بقيمته لأن صاحب الباب لو أخذه لم يعطه شيئاً ولو أخذ ما دفعه بنفسه
 بالنقر فهو كالباب لما قلنا ولو عصب عبداً أو ربحاً ما دفعه ما دفعه عبثاً
 أو عبداً جريحاً فداواه فلا شيء له وكذا لو قصر السوط المعصوب لا شيء له وأما
 ثوباً فراه يقوم صحيحاً ويقوم مرفواً فيضن بصل ما يديه ما ولا شيء رقايقه حمول
 ليسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملون للشرب إن فعل أحد الأسماء لا يفسد
 وبغير إذن الإمام يضمن الزن

فصل في براءة الغاصب والمدون

رجل باع أثواباً ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثاً لها هو فاحد ^{سقط}
 ذبحه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء أداء الديون إلى الوارث

حق المحصومة يكون للاول . واختلّفوا ان الدين لمن يكون قال الفقيه ابو الليث
 الدين يكون للميت الا ان وارثه لو اخذ المال من المديون او ابراءه برئ المديون .
 وقال بعضهم الدين يكون للوارث والمحصومة له ايضا في الدار الآخرة وهو الصحيح
 وحلّ مات وترك ديناً على رجل او غصباً في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لم يكن
 ثواب ذلك في الدار الآخرة فالوادة القياس يكون للوارث لانه استقل ذلك الى
 الوارث . وفي الاستحسان ان توى المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان
 بعد الموت فالثواب يكون للوارث لان في الوجه الاول اذا علك المال قبل الموت
 لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجري في الهلاك وفي الوجه الثاني لم يكن حالها
 عند الموت وصار للوارث . المديون اذا احمدا الدين هل يستحق الطالب
 ام يتركه من غير عين قال الشيخ الامام بصير من يحيى روح استحققه الطالب
 لم يستحقه كان الاجر للطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض طلب
 فان دفع المديون الى الوارث الطالب برئ عن الدين ويبقى عليه وزير الماطلة لا
 عن ذلك رجل له على رجل دين فبلغه ان المديون قد مات وقال جعلته في حل او قال
 وصته منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان يأخذ منه لانه وصيه منه بعين شرط
 رجل غصب عبداً او ثوباً او دابة او دراهم وفي قائمة فابراه من هابري القاصب عن ضمان
 المصوب ويصير المصوب امانة في يده . وكذا لو قال المصوب منه حللته من الغصب
 برئ القاصب عن الضمان . وان كان المصوب مستهلكاً برئ عن ضمان القيمة
 لانه ابراء عن الدين والدين يقبل الابراء . فاما اذا كان المصوب قائماً كان القليل
 ابراءه عن سبب الضمان فيصير العين امانة في يده عندنا وعلى قول زفر رحمه الله
 لا يبرأ عن ضمان الغصب . رجل خاسم رجلاً في دارم قال للمدعي عليه قد ابراءت

عن هذه الدار وعن حصومى هذه الدار وعن دعوى هذه الدار ذكرنا بطرح
ان جميع ذلك المحل وله ان يحاصره بغير البيعة فاحده ولو قال تدرب من هذه الدار
او قال برئت من دعوى هذه الدار صح ذلك ولا حول فيه وله فام البسه لا قتل
ولو قال اما في من هذا الصدا وقال حرج من هذا الصدا في دعوى بعد
ذلك لانه احرج عن البراءة فثبت البراءة اما في الدعوى من الاراء على
وعن الدعوى والخصومة وذلك ما لا بد من محاسنات على العمل
و برأه ما كان صاحب الحق على الماعنه روى المدون في ردائه وان لم يكن
ما لا يراى في الدعوى ولا في الدعوى في قول محمد بن وحال ابو يوسف ح في الدعوى
لصوى لاد الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
عن الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
على رجل من وهو لا يعلم جميع ذلك فقال له المدون برئته في الدعوى في الدعوى
ان ابن ابراهيم قال بصير رج لا يراى عن معذرتهم في الدعوى في الدعوى في الدعوى
من سلمة رج برأ عن الكل قال القصة ابو الليث رج في الدعوى في الدعوى في الدعوى
من سلمة رج وحكم الآخرة ما قال بصير ح لان القضاء على الطاعة والماء
اللبط عام وحكم الآخرة ماء على الرضا فلا يراى لانهم في الدعوى في الدعوى في الدعوى
جميع عن مائى ولم يسمهم بلسانه ولا يسمهم ولا احد منهم فعلى الدعوى في الدعوى
روى ابن مقاتل عن علماء شارح ائهم لا يروى لان البراءة ايجاز الدعوى في الدعوى
ولا يجوز ايجاز الحقوق الا للقوم باعيانهم ولو قال كل من في الدعوى في الدعوى
ان مقاتل رج لا يراى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
تم حواء في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى

في قول علمائنا ج. قال ابن مقاتل وأما عندي في السائلين جميعاً يبرأ غرماً ولا يسمع
دعواه ولو قال أبرأت جميع غرماً لم يكن ذلك براءة إذا لم ينص على اقوام معينين. ولو
قال قبيلة فلان فأنكروا لا يحصون فهو مثل ذلك وإن كانوا يحصون فالبراءة جائزة
وكذلك الاقرار رجل له على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان له عليه
شيء فهو في حل ذكر الناطق رج فيه خلافاً قال محمد رج له أن يأخذهم بماله عليهم وقال
أبو يوسف رج هو جائز وهم في حل إذا كان عليهم دين أما إذا كان ثوب قائم في يد حل
أو عبد قائم في يده فله أن يأخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه. ولو كان له على
آخر حق فإبراءه على أنه بالخيار صرح الأبراء وبطل الخيار لأن الإبراء في كونه تمليكاً دون
الهبه. ولو: ثب عينا على أنه بالخيار صحت الهبة وبطل الخيار بالإبراء ولو رجاً.
قال الآخر جعلت في حل في الدنيا. أو قال جعلت في حل في ساعة أو الواصير في حل في الد^ن
وفي الساعات. ولو قال لا أخاصمتك أو قال لا اطلبك، ماله فملك هذا ليس بشيء
وحقه على حاله. رجل قال إذا تناول فلان من ماله فهو له حلال فتناول فلان من ماله
يعلم ما أحته قال نصير رج يجوز ذلك ولا ضمان عليه وإن قال كل إنسان تناول
من ماله فهو له حلال قال محمد بن سلمة رج لا يجوز. ومن تناول صنف وقال أبو محمد
من سلام رج هو جائز فأبو نصر رج جعلاً هذا إباحة والإباحة للجهول بآئمة ومحمد
بن سلمة رج حله إبراء عما تناول والإبراء للجهول ما طلب وأنسو، على قول أبي نسي
رج. ولو قال لا أخير جميع ما أنا كل من ماله فقد جعلت في حل فهو حلال له في قولهم.
ولو قال خير ما أنا كل من ماله فقد أبرأتك ذكر عن بعضهم أنه لا يصح هذا الإبراء.
الصحيح أنه يبرأ أما على قول أبي نصر رج فلان هذه إباحة وإباحة المجهول جائز
وأما على قول محمد بن سلمة رج فلان هذا إبراء للمعلم عن ضمان ما تناوله فيكون

ابراؤ عن الدين الواجب لا عن العین رجل قال لأخراست رجل بما أكلت من مال أو
 وحدت أو أعطيت حله إياكل ولا عمل له الا احد والاعطاء لان اباحة الطعام
 المجهول جائزة فان من ندم مائة من يوم حل لهم الاكل منها وغلبت المجهول
 باطل رجل قال لو كنت الناس في من تخيل فين احد سئنا فهو له فليح الناس واحد
 من ذلك سئنا فهو لهم لان هذه اباحة رجل قال اعلم ان ما كل من مال ولا
 لا يعلم ذلك فان الغنم ابوبكر البلخي رح لا يساح له الاكل لان الاباحة اطلاق
 والاطلاق لا يثبت قديم العلم بالتكبير وبعد البعض الاباحة ثبتت في العلم
 رجل قال لأخراست رجل في وسد من العبد فله ان يأخذ مقدار ما يشبع به
 انسان واحد لان هذا ان يقدربا محتاج اليه في الحال رجل اراد ان يؤكل عيش
 في املاكه فقال الوكيل انا اذ ارحلت فيها الامم ان اسأول شيئا من مالك
 فقال الموكل انت في حل من تناولك من مال من درهم الائمة درهم يدخل فيها
 ان يتناول من ماله من الماكول والشروب والدراهم ما لا يد منه اما ان يقيد
 فيأخذ من ماله جلة مائة او خمسين درهما فليس له ذلك والله اعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب

كتاب العبة

فصل فيما يكون هبة من الالفاظ وما لا يكون

رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف رح هذه هبة حائره ملكها اذ انص
 ولو قال لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون قوله كلام يستدل به على انه
 اراد به العبة ولو قال وهبت لك فرجها فله ملكها اذ انص رجل زني
 ثوب وذبيعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطني فقال اعطني ان عن محمد رح

^{١٦٣}
 انها تكون هبة رجل قال لاخر قد تمتعت بهذا الثوب او قال بهذه الدراهم فقبضها
 منه قال محمد بن رج عندي هبة رجل قال لاخر انت في محل من ماله حينما اصبحت فخذ
 منه ما شئت عن ابي يوسف رج ان هذا على الدراهم والدنانير خاصة . ولو اخذ من
 رصنه فأكلمة لولوزة او حلب بقره او غنمه لا يحل له ذلك رجل دفع الى رجل طعاما
 قال هذا لك منحة او دفع اليه شاة وقال هذا لك منحة فله ان يشرب لبنها
 ويأكل الطعام . وكذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة . وكذلك الدينار وما
 ياكل ويشرب وقال ابو حنيفة رج هو على الهبة وهو قول ابي يوسف رج رجل قال
 لغيري ادري هذا لك رقبتي واقبضها قال ابو حنيفة رج عارية وهو قول محمد بن رج قال
 ابو يوسف رج هبة جائزة وقوله رقبتي باطل ولو قال هذا الدار لك فان مت
 قبله فهو لي وان مت قبلك فهو لك ذكر عن ابي حنيفة رج في النواذر انه قال هكذا
 كانت الهبة جائزة ويبطل الشرط . وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف
رج لو قال ارقبتك ادري هذا فهو عارية وان قال ارقبتك ادري هذا فهو لك
 فهو هبة . واما في العري كالاها سواء فهو هبة . وعن محمد بن رج قال الارض فلان
 وحدا لارض او قال الارض التي هي لي وحدها الولدي فلان وهو صغير قال محمد بن رج
 هو جائز وهو هبة واشهاده قبض للصغير وعن ابي حنيفة رج اذا قال ال جبل
 لغيري قد جعلت هذا الدار لك عري او قال عرك او حيوتك او هي لك حيوتك
 فاذا مت فهو رد علي قال هذه هبة جائز هو الشرط باطل وتفسير العري ان يقول
 وهبته منك علي انك ان مت قبله فهو لي وان مت قبلك فهو لك فهذا هبة
 جائزة والشرط باطل ولو قال هذا الدار لك حيس فدفعها اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة
 ومحمد بن رج وقال ابو يوسف رج هبة جائزة وقوله حيسه او رقبتي باطل . رج

رجلا أو شاة أو ثوبا أو غير ذلك قال كل شيء منه مما ينتفع به للسكنى واللبن مثل
الدار والتوب ولبن الشاة وظهور البعير فهو عارية يردده وذا الطعام والدرهم
واللبن وما لا ينتفع به إلا بالاستهلاك يكون قرضا في ظاهر الرواية كإعارة الدار
وفي التوبة يكون هبة . ولو وضع سكرا بين قوم وقال حدوه من اخذ فهو
له . ولو أنه وقع في حجر رجل أو كفه فأخذ آخر منه فهو حائز وهذا إذا لم يبسط
أفده وذيله لذلك فاما إذا بسط لذلك فما وقع فيه فهو له وقال الشيخ الإمام
الزاهد المعروف بجواهر زاده روح الدرهم المنسورة في هذه منزلة السكر
. ولو وقع السكر والدرهم على رأس رجل وسقط عن رأسه فأخذ آخر هو
للساكن . ولو أخذ رجل بيده ثم سقط منه فأخذ آخر فهو لاول . قال محمد بن روح
النهبة عند ناجرة إذا اذن بها صاحبها . ذكر محمد بن روح في السير الكبير رجل
قال لقوم اني وهبت جاريتي هذه لأحدكم فليأخذها من شاء فأخذها واحد
منهم كانت له . رجل رمى توبه لا يجوز لأحد أن يأخذ حتى يقول حسن وما من
أراد أن يأخذ فليأخذ . رجل سبب دابة لعله فأخذها انسان وتعاضدا
قال أبو القاسم بن روح لصاحبها ان تستردها إلا ان يقول عند التسليم من
شيء فليأخذها فحينئذ يكون الدابة لمن تعاضدها قال الفقيه أبو الليث بن
الجواب كذلك إذا قال صاحبها لقوم معلومين ويكون هذه أسحسا بالان
الموهوب له وان كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما . ولو سبب دابة
قال لأجابه لها ولم يبق في لمن أخذها فأخذها انسان لا يكون له ولو أرسل طيرا
مملوكا له فأرسل الطير بمنزلة تسليم الدابة قالوا في الطير لا ينبغي أن يرسلها
إذا كان وحشة الأصل إذا لم يقل في لمن أخذها لأنه إذا لم يقل ذلك فمن أخذ

لا يكون له فيكون الكلام الفير . وكل قال اذنت الناس جميعا في نمر فخلت هذه من اخذ
شيئا منها مهوله فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل
رفع بينا سا قفا فرغم ان الملق قال من احد ففعله وصاحب العين يتكر ذلك القول
قال الناطق ربح ان اقام الراجع بينة على ما ادعى او حلف صاحب العين فاني ان يحلف
فان العين يكون للراجع ولو ان الراجع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن اخبر بما قال
صاحب العين عند اللقاء وسعه ان ياخذ بالخبر . رجل عند دراهم لغيره فقال له
صاحب الدراهم اصر فها في حوائك كان قرضا . وانكأت حنطة فقال له صاحب
الحنطة كلها كانت حصة له . رجل قال لا اذهب الى هذا التبع من انا فقال وهبت
وسلم قال ابو سرج مجرد ذلك . رجل قال لختنه بالقازسية اين زمين ترا
فاذهبت ازرعها فقال الختن قلت ودررع قال ابو القاسم ربح كان الارض للختن
وان لم يفعل الختن قلت لم تكن له . رجل قال لا اذهب وهبت عبدك هذا منك ^{لعيده} .
ما صرحت لومديده ناله فقال قبضه قال ابو بكر ربح جازت العبة من غير
قوله قلب ويصير قايه في قول محمد ربح وقال ابو يوسف ربح لا يصير قايضا
ما لم يقبض . وان كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدي فلا انا فاهب
واقضه فقبض حار وان لم يقل قلت وبه تأخذ . ولو قال هولك ان شئت
ودعه اليه فقال شئت عن ابي يوسف ربح ان يجر . رجل قال لغيره وهبت لك
هذا العبد امس ولم تقبل كان القول قول الواهب . رجل قال لا اخرجك من هذا
الدور او اعطيتك او قال جعلت لك هذا الدور قال هذه لك فاقبضها او قال لك
هذه سكنها فهو هبة . ولو قال عبة سكني او سكني هبة او سكني صدقة او قال
احد متاك هذه الحارية فهو عارية في جميع ذلك . وكذلك لو قال حملتك على هذه

الذابة يكون عارية الا ان ينوع الهبة وقيل من السلطان يكون هبة ولوام
 في الدار هبة او اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة في اجارة ولو هب
 لرجل غائب دراهم وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب له للرسول قد
 بها عليك لا يجوز. ولو قال للرسول تصدق بها على لاجور فان تصدق الرسول
 عنه ضمن الرسول للواهب. رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة حي
 لا يجوز بدون البعض. ولو قال جميع ما يعرف بي او ينسب الي لفلان فهو
 اقار لان في الوجه الاول صرح باضافة الملك الى نفسه ثم اضافه الى فلان
 ومثله يكون هبة وفي المسئلة التاسعة لم يصرح بملك نفسه لان ما عرف
 به او ينسب اليه قد يكون لغيره. ولو قال ما العارسية ابن غلام ترأس يكون
 اقاراً. ولو قال ابن غلام ترأى يكون هبة لا بملكه الا ما البعض ودل في الزيادة
 اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال لكم يكون هبة. رجل قال لآخر هذا
 المال واغرسه سبيل الله تعا يكون قرضا لان الكلام محتمل بحمل القرض
 ويحمل الهبة والقرض ادناها يحمل عليه ولا واحد المطلق سبيل الضمان
 في الشرع. ولو دفع اليه دراهم فقال انفقها فعل فهو قرض وهو كما قال امرها
 في حوائجك. ولو دفع اليه ثوباً فقال اكس به نفسك فعل يكون هبة لان قرض
 الثوب باطل فاذا اقتدر حمله على القرض فعل هبة تعيها للتصرف رجل عرس
 كوما وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان فعل عبارة عن
 التملك. وان قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني
 يكون هبة طاهر الان الناس يريدون بهذا التملك والهبة رجل اغداه
 للختان فاحدى الناس هدايا وضعوا بين يديه قالوا انك انت الهدية ما علم

للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئاً يستعمله الصبيان فهو للصبي لأن
 مثله يكون هبة للصبي عادة . وأن كانت الهدية ذراهم أو دنائراً وغير ذلك
 يرجع إلى المهدى فإن قال المهدى هبة للصغير كانت للصغير . وإن تعدد
 الرجوع إليه ينظر إن كان المهدى من معارف الأب أو أقربه فهو للأب .
 وإن كان من قرابة الأم أو من معارفها فهو للأم . وكذا إذا اتخذ وليمة لزوجته
 الابنة إلى بيت زوجها فاهدى الناس هذا يأنهرو على ما ذكرنا من قرابة
 الأب أو من قرابة الأم . وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج أو من أقربه
 أو من معارف المرأة أو أقربها إلا إذا بين المهدى وقال اهديت لهذا
 ولهذا فيكون القول له . وقال بعضهم في الأحوال كلها يكون الهدية للوالد
 لأن الوالد هو الذي اتخذ الوليمة . وقال بعضهم تكون للولد لأن الوالد
 اتخذ الوليمة لأجل الولد . ولا يعتبر قول المهدى عند الإهداء اهديت
 للولد لأن الوالد أو صاحب الوليمة إذا كان رجلاً عظيماً سمع ما يقول المهدى
 هذا لخدمكم والاعتماد على ما قلنا أولاً . رجل قال لأخوه هبت لك هذه الفارة
 الحنطة أو هذا الزق السمن كانت الهبة هي الحنطة . السمن ورق الزق الزق
 والزق . ولو قال هبت منك غرارة الحنطة ورق السمن كانت الهبة
 في الزق والغرارة ولا يدخل فيه الحنطة والسمن لأن في الوجه الثاني أضاف
 الهبة إلى الغرارة والنقل إلى الحنطة والسمن فلا يدخل فيه الحنطة ^{والسمن}
 كشيء معد . وفي الوجه الأول أضاف الهبة إلى الحنطة والسمن ^{جبل}
 اهدى إليه جاره شيئاً من المأكولات في أثناء هجراته أن يأكله وأما إذا قال
 أبوجعفر إن كان تريد أن تخوز ذلك لأبوس به لانه لو جعله فأنه آخرى

تذهب لذته وان كان شيئاً من الفواكه لا يسعه ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما
 ابن ساط . قوم اجلسوا على اخوتة هل لاهل الخوان ان ينالوا شيئاً من علي خوان
 اخرون هم ليس بجالس معه علي خوانه . قال ابن مقاتل رح ليس لهم ذلك
 ومن ناول من معه علي خوانه فانه لا بأس به . وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 القياس ما قال ابن مقاتل . وفي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة
 اذا اعطاه جاز قال وبه نأخذ . رجل وهب عبداً نساءً بغير اذن المولى
 وسلمه ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى
 عبدة العبد ذكر الخصاص رح انه لا يجوز لاجازته في قول ابى حنيفة رح وهذا على
 الرواية التي تروى عن ابى حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون نسخاً للعبودية
 الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون نسخاً كما ذكره شمس الامنة المحلوة رح
 فاذا لم ينسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فيصح اجازة المستحق والقوى
 في البيع على ظاهر الرواية . رجل قال لاخر كنت وهبت اليك الف درهم ثم قال
 بعد ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً
 بالقبض . رجل اقرانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة
 والقبض جميعاً لأن الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذا
 لا يكون الا بالقبض . والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض
 . رجل قال لاخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها كان عليه
 مثلها او قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك يكون ترضاً
 . وقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذ لم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تقادى
 . وعن عبد الله بن المبارك رح انه موقوف بغير عهد الطنور فوقف عليهم

وقال هبة دية حتى تروا كيف اضرب قد نعو اليه فخره على الارض والسماء
 وقال رايتم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتنا وانما قال لهم ذلك احترازا
 عن قول ابجيزة رح فان عنده كسر الملاهي يوجب الضمان وهذا دليل على ما
 ان هبة المازح جائزة . رجل قال لآخر وهبت عبيدي هذا منك والعبد
 حاضر فقبضته الموهوب له جارت الهبة لان القبض في المجلس بحضرة
 الواهب دلالة القبول بخلاف ما من من مسئلة هبة الارض من الحنن
 لان ثم لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس . رجل امر بشريكه ان يدفع
 الاولاد ما لا فائدتهم الشريك عن الاداء قالوا ان كان امره بالدفع الولد
 على وجه الهبة للولد لم يكن للولد ان يخاصم الشريك لان حقه في الهبة
 لا يقبض قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة للولد كان
 ان يخاصم الشريك لانه يخاصمه لابيّه بحكم الوكالة لان نفسه وحقوقه
 ثابت على الشريك فيسمع دعواه . رجل وهب امة لرجل وسلمها اليه ^{عليها}
 حل وثياب جارت الهبة . وكذا الصدقة ويكون الثياب والحل للواهب
 لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال مولانا رح
 فان كان الثوب عليها قد رمايسر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب ^{له}
 ولو وهب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجز الهبة
 حتى ينزعه ويدفعها لتوب والحل الى الموهوب له لان الحل والثوب مادام
 على الجارية يكون تبعاً للجارية مشعولاً بالاصل فلا يجوز هبته كجواز الخلطة
 وخوان الطعام . رجل قال لغيره وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب له
 قلت ما ز قالوا ولا يدخل في الهبة الفلق والسرب والسلايم المفترقة لانه

بمثلة متاع موضوع في البيت . ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقة قالوا
يدخل هذا الاشياء في الهبة . قال مولانا رح عندي القلق لا يدخل في بيع البيت
بذكر المرافق فلا يدخل في الهبة . رجل وهب لأخيه أرضا على أن ما يخرج منها
من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب . قال أبو القاسم رح أن كان
في الأرض كرم وأشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وإن كانت الأرض دحا
فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث رح لأن في الشرط على الموهوب له رد
بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط لأن الهبة لا تتطلب بالشرط
الفاصلة وفي الأرض القداح شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لأن الخارج
من الأرض غناء ملكه فيكون له فكان مفسد الهبة . رجل أضل أولاده فوهبها
لآخر وسلطه على طلبها وقبضها مرة وحدها قال أبو يوسف رح هذه هبة
فاصلة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر . وقال زفر رح يجوز
هذه الهبة . رجل له على رجل ألف درهم نقد بيت المال والف غلة . وقال
للمديون وهبت لك أحد المالين قال محمد رح جازت الهبة والبيان اليه
مادام حيا ولو أوثقه بعد موته أن مات قبل البيان لأن هبة الدين اسقاط
والجهالة لا تمنع صحة الاستقاط ويكون البيان إلى المسقط . رجل في الرجل
توبين وقال له أيهما شئت فلك والآخر لابنتك فلان والابن صغيران بين
الموهوب له قبل أن يتفرقا جاز لان ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان
وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز لتقرر الجهالة . وعلى هذا أو هب
غلاما أو شيئا على أن الموهوب له بالخيار ثلثة أيام أن أجاز قبل الافتراق^{بار}
وان لم يميز حتى افتراق لم يميز . ولو وهب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلثة أيام

١٧٢

صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقبة لانهم فلا يصح فيها شرط الخيار احد الشريكين
 اذا قال لشريكه وهبت لك حق من الربح قالوا ان كان المال قائما لاتصح لانها
 هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها ماثرة
 دينيا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح
 رجل وهب لآخر مائة بطن غنمه وامره بقبضه اذا وضعت لاتصح وان قبض
 بعد الوضع لانها هبة المعدوم . وكذلك الدهن في البسمم والزيت في الزيتون
 قبل ان يصير دقيق الحنطة قبل الطحن . رجل وهب الدين من عليه الدين
 ذكر شمس الائمة السرخسي رح انها لاتصح من غير قبول المديون عند اخلافا
 لرفود رح . وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح وفي اكثر الكتب انها لاتصح من غير
 قبول . وهكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح انها لاتصح من غير قبول الا انها تبطل
 بالرد . وعن آية يوسف رح انها لاتصح من غير قبول كما قال شمس الائمة
 السرخسي رح . ولو كان الدين بين الشريكين فوهب احدهما نصيبه من
 المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا يتعد في الربح ويتوقف
 في الربح كما لو وهب نصف العبد المشترك

فصل في هبة المشاع

رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والكيل والموزون من غير
 شركة لا يجوز عند الكل وان وهب من شركة لا يجوز عندنا . وقال ابن
 ابي ليلى رح يجوز . ولو وهب داره من رجلين لا يجوز في قول ابى حنيفة رحمه
 الله . وكذلك كل ما يقسم . وقال صاحباه رح جاز . ولو وهب داره من رجلين جائز
 عند الكل . وكذا لو اجر داره من رجلين . ولو وهب نصيب داره من رجل وهب

النصف الآخر من رجل آخر وسلم الدار إليهما معا جاز. وأن تقدم تسليمه لأحدهما
لا يجوز وقال أبو حنيفة رج لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد والداية والنحو
والحمام يجوز به الشاع من الشريك وغيره في قولهم. ولو وهب درهما حبيبا
من رجلين اختلفوا فيه قال بعض الشائع رج لا يجوز لأن تنصيف الدرهم لا يضر
تكان مما يحتمل القسمة والصحيح أنه يجوز وبه قال القاضي الإمام أبو الحسن
علي السعدي والشيخ الإمام تميم الأئمة الخوارج رج لأن الدرهم الصحيح
لا يكسر عادة فكان مما يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة
فلا يضرها الكسر والتبعيض كانت بمنزلة الشاع يحتمل القسمة فلا يجوز
والدينار الصحيح فالأربعة أن يكون بمنزلة الدرهم الصحيح. رجل وهب درهما
فقال لرجل وهبت منك درهما مني قالوا ان كان الدرهم مستويين في الوزن
والجودة لا يجوز لأن الهبة تناولت أحدهما وهو مجهول. وان كانا متفاوتين جاز
لأن في الوجه الأول الهبة تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم
منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة وفيما إذا فسدت الهبة بحكم الشروع إذا ^{هلك}
الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رج وجل دفع
إيهين لرجل وقال أحدهما هبة لك والآخر أمانة عندك فهل كاجبا يضمن
بهما وهو في الإخرايين قال وإنما يضمن لأنه أخذ بهبة فاسدة فمراعاتها تكون
هونة. وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة
ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فان هلك المال عند القايض يضمن
مائة درهم. ولو وهب نصف الدار وتصدق وسلم ثلث الوهاب
ما وهب وتصدق ذكر في وقف الأصل أنه يجوز بيعه لأنه لم يقبض

ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لأنه لم يملك بموافق هبة المشاع فيما يقسم لا يفيد
 الملك وإن اتصل به القبض وبه قال الطحاوي . وذكر عمام رح أنها تفيد الملك
 وبه أخذ بعض المشايخ رح رجل دفع تسعة دراهم إلى رجل وقال ثلثة لك قضاء
 من حقك وثلثة لك هبة وثلثة تصدقت بها عليك قال محمد رح ثلثة قضاء
 جائزة وثلثة صدقة لم تجز ولم تضمن وثلثة هبة لم تجز وتضمن بضمان الهبة
 الفاسدة مضونة . رجاء أعطى رجلاً درهماً وقال نصفها لك وهما الوزن
 والجودة سواء عن أبي حنيفة رح أنه قال لم تجز . وإن كان أحدهما أثقل وأجود
 أو أوردى جاز ويكون مشاعاً لا يحتمل القسمة . وإن قال وهبت لك ثلثها وهما
 في الوزن والجودة سواء ودفعها إليه جاز . وإن قال أحدهما لك هبة لم تجز
 كإنا سوائين أو مختلفين . وعن أبي يوسف رح في النواذر إذا قال وهبت لك
 نصفاً من هذه الدار ولهذا الآخر نصفها لم تجز . وإن قال وهبت لكما أحداً
 نصفها ولهذا الآخر نصفها جاز . رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين
 فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وإن تصدق بها على سبعين لا يجوز في قول أبي حنيفة
 رح وقال صاحباه رح جاز كإنا فقيرين أو غنيين . وذكر في هبة الأصل إذا وهب
 لرجلين شيئاً يحتمل القسمة لا يجوز في قول أبي حنيفة رح . وكذلك الصدقة
 فصار في الصدقة على رجلين عن أبي حنيفة رح روايتان وجه الفرق بين
 الهدية والصدقة معروف أنه متى ان يكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة
 والهدية من الفقيرين بمنزلة الصدقة . ولو وهب داراً من رجل فوكل الموهوب
 له رجلين بقبض الدار فقبضها حار عبد بن جعفر وهب له أحد المولين
 شيئاً يحتمل القسمة لا تصح أصلاً لأنها لم تصح في نصيب الواهب لأنه يكون

واهب النفسه فيق في نصيب صاحبه شيئاً يحتمل القسمة فأن كان الموهوب شيئاً
 لا يحتمل القسمة جازت في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء
 لا يحتمل القسمة . رجل وهب دار الرجل وسلم . وفيها متاع الواهب لا يجوز لان
 الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم . امرأة وهبت دارها من
 زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة
 ويصير الزوج قابضاً للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم . رجل
 وهب داراً فيها متاع الواهب او جوالق او جراباً فيها طعام الواهب وسلم
 لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون
 الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل غيرة
 . ولو وهب ارضاً فيها زرع او نخلاً او نخلاً عليها تمر او وهب الزرع بدون
 الارض او النخل بدون الارض او نخلاً بدون التمر لا يجزى الهبة في هذه
 المسائل لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقته مع امكان القطع
 والفصل فقبض احدهما بدون الاخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة
 المشاع الذي يحتمل القسمة . ولو وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الدار
 بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لان الدار مشغولة بالمتاع
 فصحت هبة المتاع . ولو وهب المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب
 الدار وصحت الهبة فيهما جميعاً . ولو وهب الدار دون المتاع او الارض دون
 ثم الزرع والنخل او النخل دون التمر او التمر دون النخل ولم يسلم ختم وهب
 هذا المتاع والزرع والنخل والتمر وسلم الكل وصحت الهبة في الكل لانه لم يوجد
 باع عند القبض والتسليم ما يمنع القبض فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة

وسلم. أما إذا فرق التسليم والقبض تغرق العقد فيفسد كل عقد بحكم فساده
القبض كما لو هب نصف الدار وسلم ثم وهب النصف الآخر وسلم فإنه يفسد
العقدان جميعا ولو وهب زرعاً بدينون الأرض وتمرا بدينون النخل وأمر بالمحص
والجدة ففضل الموهوب له ذلك جاز لأن الموهوب له إذا قبض الهبة بأذن
الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وإن قبض بدينون أذنه إن قبض في المجلس
قبل الافتراق جاز استحساناً لأن القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس
مالم ينهد. وإن قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب له ^{إن كان}
بإمر الواهب صح والأفلا. وإن كان الموهوب سائياً عن حضرة الموهوب له
فإن قبضه بإمر الواهب صح والأفلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك
القرض والبيع الفاسد والرهن إن قبض بعد الافتراق عن المجلس إن قبض
بحكم الأذن صح قبضه والأفلا. والتولية في هبة الفاسدة لا يكون قبضاً عند
الكل كما في البيع الفاسد. وفي الهبة الجائزة التولية قبض عند محمد ربح
والموهوب إذا كان غائباً عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها إن
يأمره بالقبض وعند أبي يوسف ربح لا يكون قبضاً فيما ينقل حتى يزيله عن مكانه
. والتولية أن يخل بين الهبة والموهوب له ويقول اقتضه. رجل وهب داراً
فيها متاع ووهب متاعها وخل بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت
الهبة جائزة في الدار لأن الكل كان في يده فعلم التسليم وهو كما استحارداً
أو غصب متاع رجل ووضع في الدار ثم إن المعير وهب الدار منه صح الهبة
لأن المتاع والدار كانت في يده. وكذلك لو أودعه المتاع والدار ثم وهب الدار
صح الهبة فإن هلك المتاع ولم يحوله فمجهول مستحق واستحق المتاع كان له

ان يقضن الموهوب له جعل الموهوب له غاصبا ضامنا للمتع هجر التولية
 لا انتقال يد الواهب الى الموهوب له . وكذا لو وهب جوالق بمانيه من المتاع
 وخط بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه . ولو باع متاعا
 في دار وخط بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة . ولو وهب الدار فيها
 متاع الواهب سلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون
 الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع
 بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب
 المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا .
 رجل وهب دار الرجلين لاحدهما ثلثها والاخر ثلثها لا يجوز في قول ابي حنيفة
 وايه يوسف رج ويجوز في قول محمد رج ولو تصدق بدار على فلانة معينة وعلم
 ما في بطنها والعلم محيط بانه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق
 عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة . ولو وهب دار الابنين له احدها
 صغيره عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل . بخلاف ما لو وهب من كبيرين
 وسلم اليهما جملة فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا وقت
 العقد ولا وقت القبض . واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير الاب
 قابضا حصه الصغير فتكن الشيوع وقت القبض . رجل وهب من رجل
 دارا وسله فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي . ولو وهب دارا فمرضه
 وليس له مال سوى الدار ثم مات ولم يجر الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثها
 وتبطل في الثلثين . ولو وهب دارا بما فيها من المتاع وسلم ثم استحق المتاع
 ذكر في الزيادات ان الهبة لا تبطل في الدار . وذكر ابن رستم رج من هذا قول

محمد رح اما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار
لان الموضع الوسادة من الدار لم يقبض . ولو وهب ارضا فيها زرع يزرعها ثم استحق الزرع
بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع . ولو وهب سفينة فيها طعام بطلت ^{فيها}
ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف رح قال ابن رستم وهذا قول ابي حنيفة ^{فيها} وقال محمد
رح لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف رح ان موضع الطعام من السفينة
لم يقبض فلم يصح هبة السفينة . ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع للاب
او وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم يجز الهبة . وعن ابي حنيفة رحمه الله
في المجرى رجل يصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن اوله فيها متاع
او فيها قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه
. ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطللة . رجل وهب لرجل جارية
واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد له ذكر في الاصل ان الهبة
جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت
الجارية ولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في الهبة فكان استثناء
الولد شرطا مبطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة والتكاح والخلع
والصلح عن دم العمد على حيوان بدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع
والاجارة والرهن يبطل باستثناء الولد . ولو اعتق ما في بطن جارية ثم وهب
الجارية جازت الهبة في الام . وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب
الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز الهبة في الاعتاق والتدبير
جميعا . وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير
في الاعتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير لا يزيل الجارية عن ملكه

فيكون الموهوب متصلاً بغير العبة من ملك الواهب والاعتاق يزيل الملك فلا يصح الموهوب بعد اعتاق الوالد متصلاً بغير العبة فيجوز كما لو وهب لرجل داراً فيها ابن الواهب فصارت استثناء الولد على ثلاثة أقسام في قسم باستثناء الولد يفسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تتحمل الشرط الفاسد وفي قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء وهو النكاح والمخلع والصلح عن دم العمد لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً وهو الوصية لان في حكم الوصية ما في البطون لشخص عطا حدة يجوز اقراره بالوصية فجاز استثناءه والله اعلم

فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

ذكر ابن جرير رحمه الله في النوادر رجل قال لأخيراً في جوارقك أو ثوبك على أنه ان ضاع فانا ضامن لك قال يلغو هذا الشرط ولا يكون ضامناً وعن أبي يوسف رحمه الله في النوادر رجل دفع زجاجة إلى رجل يقطعها بأجر فقال له لا ضمان عليك ان كسرتها فأكسرها قال ان كان مثلها رجاً يسلم يكون ضامناً وان كان لا يسلم لا يضمن ويبطل الشرط ومنها رجل استأجر دابة فقال له صاحبها لا تجرها كائن له ان يواجرها ولو رهن عند انسان فقال المرتفع للراهن اخذ على أنه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جاز والشرط باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد بن رجاء دفع إلى قصار ثوباً ليضم فقال له لا تضع مفيدك حتى تفرغ عنه كي تضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن أبي يوسف رحمه الله رجل رهن عند انسان عبداً بالف درهم وقيمته الفان على ان

١٩٠
 الرقن يضمن الفضل اذا هلك الرقن او اشتغل الرقن انه لو مات العبد لا يبطل
 دينه كان الرهن فاسدا . وعن محمد بن في السيرة الامام اذا اودع غنمة في دار
 الحرب وشرط على المودع انه لو استهلكه يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه
 لا يضمن . وذكر في الحيل رجل اجز دارا وامر المستاجر ان ينفق الاجر على الدار
 وشرط ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله
 ونظائر هذه تارة في كتاب الوديعة والعارية ان شاء الله تعالى الشيع
 الطاري لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف رج . مريض وهب داره
 لانسان والدار لا تخرج من ثلث ماله ولم يجز الوارث هبته فان الهبة
 تنقض في الثلثين وتبقى في الثلث . ولو اشترى رجل دارا وهو شفيعها
 وقبضها وهبها ولها شفيع آخر ثم ان الشفيع الثاني اخذ نصف الدار
 بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفيع الثاني اخذ الشفعة بحق سابق
 على الهبة فيكون الشيع مقارنا للهبة . اما في فصل المريض الشيع مقصود
 على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حياة المورث وانما ثبت ذلك بعد
 موته فانما يبطل الملك في الثلثين عند الفسخ لاقبله . الا ترى ان الهبة لو كانت
 جارية فوطئها الوهب له ثم انتقضت الهبة برد الورثة او رجوع الوهب
 في الهبة لا يلزمه العقر . رجل عليه دين فأت قبل القضاء فوهب صاحب الدين
 الدين لو ارث الديون مع سواء كانت التركة مستفرقة او لم تكن فلوان
 الوارث رد الهبة مع رده في قول ابي يوسف رج وتبطل الهبة وقال محمد
 رج لا يصح . وقيل لاختلاف بينهما فيصع رده عندها انما الخلاف بينهما
 فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث فعند ابي يوسف رج يصح وعند

مجدد لا يصح . رجل له على عبد انسان دين فهو صاحب الدين الدين من مولاه تحت الهبة . ولو ان المولى رده هبته قيل هو على هذا الخلاف عبد لا يوسف رج يصح رده سواء كان على العبد دين محيط او لم يكن . وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح . مريض وهب شيئاً ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعتبر فيه الثلث والثلاثان فلا تتم بدو القبض . رجل جعل داره مسجداً ثم استحق شيئاً منه خرج الباء من ان يكون مسجداً لان المستحق استحق البعض بحق سابق فكان شيو عامقارنا فيبطل والله اعلم

فصل في الرجوع في الهبة

للوأهب ان يرجع في هبته من غير المحارم ما لم يعرض او ازاد ايت الهبة في بدنها وزيادة السعر لا تمنع الرجوع . ولو ولدت الهبة ولداً كان للأهب ان يرجع في الام في الحال . وقال أبو يوسف رج لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عما ثم يرجع في الام دون الولد . ولو ازاد ايت الهبة في بدنها ثم هبت الزيادة كان للأهب ان يرجع في هبته . ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له الى غيره او هلك لا يرجع الواهب . وكذا لو هلك الواهب او الموهوب له . ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير عين . ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقربة كالآباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاد البنين والاولاد البنات في ذلك سواء . وكذا الاخوة والاختوات والاعمام والعمات والعمات المحرمات بالسبب لا بالقربة لا تمنع الرجوع كالآباء والامهات والاخوة والاختوات من الرضاع وكذا المحرمات بالمصاهرة كاهامات النساء والربائب وازواجه البتيع والبنات . اذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه

وكذا لو كان على العبد جنابة خطأ فذهب له لو الجنابة بطلت الجنابة ويكون .
 للواهب ان يرجع في هيبته استحسننا . واذا رجع مولى العبد في هيبته العبد لا يعود
 الدين والجنابة في قول محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح . وفي القياس لا يصح
 رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والمعلّى عن ابي يوسف وهشام
 عن محمد رحمهم الله . وفي الاستحسان يصح رجوعه . ولو ذهب الامة من جهة
 بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه لا يعود النكاح كما لا يعود
 الدين والجنابة وعلى قول ابي يوسف رح اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين
 والجنابة وابو يوسف رح استغنى قول محمد رح وقال ارايت لو كان على
 العبد دين لصغير فذهب المولى عبداً من الصغير فقبل الوصي وقبض يسقط الدين
 فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لو قلنا بانه لا يعود الدين كان قبول الواهب
 الهبة تصرفاً راعى الصغير وانه لا يملك ذلك . واما مسألة النكاح فيها
 روايتان عن ابي يوسف رح في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح . وفي رواية
 شيئاً من ذى الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر كافراً لا يرجع الواهب في الهبة
 لان المانع من الرجوع القرابة . الموهوب له اذا علم الموهوب القرآن او الكتابة
 او كانت اعجمية فعلمها الكلام او شيئاً من الحرف لا يرجع الواهب في الهبة
 لحدوث الزيادة في العين وعلى قول زفر رح تعليم الحرف وما اشبه ذلك
 لا يمنع الرجوع في الهبة . وعن محمد رح في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع
 كما هو قول زفر رح وعن ابي حنيفة رح فيه روايتان . ولو ذهب عبداً كافراً
 فاسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لانا الاسلام
 زيادة . ولو ذهب شيئاً له حر ومونة ببغداد فحل الموهوب له في البلدة التي

لا يكون للواهب ان يرجع في العبة. ^{١٨٣} قل هذا اذا كان قيمة العبة في المكان الذي
 انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتهما في المكانين كان للواهب ان يرجع في عيبته
 ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس
 للواهب ان يرجع في عيبته. رجل وهب ثوبا مقصرا الموهوب له لا يرجع الواهب
 في العبة بخلاف ما لو غسله لان القصارة زيادة بخلاف الغسل وفي الاملاء
 اذا غسله او قصره ان يرجع في العبة وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك
 في الثمن. رجل وهب لآخر دراهم وسلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب استقرضها
 من الموهوب له واقرضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في العبة اذ لانها
 صارت مستهلكة وديننا على الواهب. رجل وهب ثوبا قبله الموهوب له
 بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان اسم التراب قد زال وصارت ثيابا اخرى
 بخلاف ما اذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالماء فان لا يبطل حق الواهب
 في الرجوع لان اسم السويق لا يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث نقصان
 ولا يبطل حق الواهب في الرجوع كما لو وهب حطة منه الموهوب له الماء
 رجل وهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له واحد الموهوب له اية ايده
 كان للواهب ان يرجع في العبة ياخذ العبد ولا يامد الاية في قول
 ابن حنيفة وابي يوسف ربح. رجل وهب لرجل ثوبا فسلمه اليه ثم اختلسه
 منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب. للموهوب له لان الرجوع في العبة
 لا يكون الا بقضاء او ارضاء. وذكر في المتن عن محمد ربح رجل وهب جارية
 وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها ربحا. ولا ارضاء واعتقها المبيع
 عتقه قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او ارضاء. ولو صدق على رجل بدينين

ثم استقال من التصديق عليه فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها مبة مستقبله وكذا
اذا وهب لذي رحم وكل شيء لا يفسخه القايض اذا رفع اليه لاختصاص اليد كان الرجوع
فيها بمنزلة الهبة المستقبله وكل شيء يفسخه القايض لاختصاص اليه فاقاله الموهوب
فهلك يهلك من مال الواهب وان لم يقبضه. روي عن وهب له عبد ثم رجع الواهب
في الهبة بغير قضاء فرده الرريض عليه برضاء جاز ذلك من الثلث فان كان الر
بقضاء يجوز ولا شيء لو رثته الرريض على الواهب. وكذلك رجل اشترى عبدا
وقبضه ثم وهبه لافسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد
عيبا كان له ان يردّه على بائعه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع
بقضاء القايض. رجل وهب عبدا فرض العبد عند الموهوب له فداواه حتى صح كان
للواهب ان يرجع فيه. رجل وهب دارا في الموهوب له في بيت الضيافة التي
سميت بالفارسية كما شانه تنور الخبز كان للواهب ان يرجع في هبته لان
مثل هذا يعد نقصانا ولا يعد زيادة. وكذا لو جعل فيه اربا. ولو وهب عبدا صغيرا
نشب فصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع
وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان نجيفا فمن او كان قبيحا فمن لا يرجع الواهب
رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له وجبتنيها
صغيرة فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهب لابل وجبتها لك اذ لك كما ان يقول
للواهب وكذا في كل زيادة متولدة واما ما في البناء والخياطة ونحوها كان القول
قول الموهوب له. رجل في يد دار قال للرجل اخرج تصدقت بها على وادنت لي
في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لابل قبضتها بغير اذن في كان القول للمتصدق
ولو قال الذي في يد الدار كانت في يدي فتصدق علي فاجزت وقال المتصدق

لا بل كان حيث ذى يدي وقبضتها بغير اذنه كان القول المتصدق عليه ولو ادعى
 رجل عبدا في يده غيره ونعم انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنهما
 فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك
 كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له عين وهبته لي كان في ذلك
 لا يحضرتنا فامر قنن بقبضه فقبضته لا يصدق. ولو قال المدعى وهب لك والله
 ولم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حياته فاما كان العبد
 في يد الذي يدعى القبض في حياته كان القول للوارث. رجل وهب لرجل
 مصفا فنقطه الموهوب له با عراب لا يرجع الواهب في هبته. واذا وهب احد
 الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما. ولو وهب لاجنبيه
 ثم تزوجها او وهبت لاجنبيه ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة
 لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع. ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها واعت
 انه استكرهها في الهبة يسمع دعواها. واذا مات الواهب والموهوب له
 يبطل حق الرجوع. ولو وهب احد لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما
 مسلما والاخر كافرا. ولو وهب لاجنبيه عبدا فقبضناه كان له ان يرجع في
 نصيب الاجنبيه ولو وهب لاجنبيه وهو عبد لاجنبيه كان له ان يرجع في الهبة لان
 الهبة وقعت لولا الاخ. وان وهب لعبد لاجنبيه كان له ان يرجع في الهبة في قول
 ابي حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يرجع. ولو وهب لعبد هو ذرهم محرم منه
 ومولاه اي ذرهم محرم منه بان كان اخوه لاجنبيه عبدا لاجنبيه لامر ذكر الكفر
 عن محمد رح ان في قياس قول ابي حنيفة رح له ان يرجع في الهبة قال الفقيه ابو جعفر
 رح لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى

جميعاً وكان لو كان العبد عملاً للواهب ومولاه خاله فوهب شيئاً للعبد قال محمد ربح في قياس
 قول أبي حنيفة ربح للواهب ان يربح في ماله وقال محمد ربح وهذا فيبيع اذا وهب لذي الرحم المحرم
 وهو مكاتب لا يربح مادام مكاتباً في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للواهب ان يربح في قول
 أبي يوسف وقال محمد ربح لا يربح ولو أدى الكفاية فعتق لا يربح الواهب في قولهم والصدقة اذا
 بالعض لا يربح المتصدق فيها كانت للقريب او للاجير وللواهب ان يربح في هبته قيل ان يعينه
 الموهوب كان الموهوب حاضراً وعاش اذن له في نفسه ان لم يأذن سغرد الواهب في الرجوع
 قبل القبض وبعد القبض لا يربح الا بقضاء او رضاء والموهوب ان سعى في الهبة ماله بقبض
 القاض بالرجوع وسقط الهبة وبعد ما قضى لا يجوز ينسفه لا الرجوع والصدقة ولا الهبة
 على المحتاج وعن أبي حنيفة ربح لا يربح في الصدقة على عمة او فخر اسماء ما رجل وهب داراً وبني
 فيها وجصصها او طينها او جعل فيها مغسلاً او ارضاً فيه في طائفة منها بناء او غرس شجرة او فلا
 في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي لي ربح له ان يربح في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد طرفة
 وان كان لا يعد زيادة كالارض في البيت والتور في الكاشانة لا يمنع الرجوع ولو وهب داراً
 فهدم الموهوب بناءها كان له ان يربح في الارض وكذا في عماله ايراذل اسماء تلك البعده هدم
 او بيع كان له ان يربح في الباقي وان كانت الهبة ثوباً صبغه احمر او اصفر باطلة لا يربح الواهب ولو
 قطعه ولم يخطه كان له ان يربح ولم يذكر في الكتاب اذا صبغه اسود قالوا عند أبي حنيفة ربح له ان يربح
 فيه وقال صاحباه ربح لا يربح كمالو صبغه بشيء آخر وابو يوسف ربح كان يقول ولا يقول
 ابي حنيفة ربح ثم ربح وقال ربما يفتق على السواد اكثر مما يفتق على صبيح احر وبل هذا اذا كان السواد
 لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة من زاد قيمته بذلك لا يربح عند الكل رجل وهب رجل هبة
 فقبضها الموهوب ووهبها لآخر وسلم ثم ربح الواهب الثاني في هبته بقضاء او رضاء كان
 للواهب الاول ان يربح في هبته لان الرجوع والهبة فسخ عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه

فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواب والحيات من نوع واحد من جملة ما يحتمل القسمة
 فالشروع فيها يمنع جواز الهبة. رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا
 سقطت. رجل وهب لرجلين الف درهم فقال لاحدهما الثلث والثلثان للآخر لا يجوز في قول المجنف
 وابيوسف رج. ويجوز في قول محمد رج. وكذا لو قال لاسد كما منها ستمائة وللآخر اربعمائة
 وصحح اليتيم اذا وهب عبدا للصغير والمسفير عليه دين صحت الهبة وسقط دينه فان اراد الو^{هب}
 الرجوع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية. وروى هشام عن محمد رج انه ليس له ذلك
 رجل وهب لرجل مائة ماله فوهب الوكيل مائة ماله فلو كان التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم
 اذا وهب الدين من المدين عليه ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يجوز الرجوع
 الواهب اذا اشترى الهبة من الوهب له فلو لا يمنع له ان يشتري لان الموصوب له يستجني
 عن الماكسة فيصير مشتريا باقل من قيمته الا الوالد اذا وهب لولد شيئا لان شفقة على
 ولد تمنعه من الشراء باقل من قيمته. وما يمنع الواهب من الرجوع وصول العون اليه

فصل في الوض

الوهب له اذا عوض الوهب بعد الهبة و زال هذا عوض هبتك او ثوب^ا هبتك
 هبتك او قال كافيتك او اثبتك او تصدقت بها عليك بدلا عن هبتك يكون عوضا لا يرجع
 للواهب حق الرجوع ولا للمعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان له مثل شيئا من هذا
 الالفاظ كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى. ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة
 من القبض والافراق لانه تبرع. ويجوز تقويض الاجنبي كان ما الموهب به اياه او غيره ولا يرجع
 للواهب حق الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاجنبي ان يرجع في العوض. وليس للاجنبي الرجوع في^{رجع}
 على الموهب له سواء عوض باعه او غيره الا ان يقول الموهب له عوض فلا تا عليه عيني ضا^{من}
 وهو كما قال الخير اطم عن كفارة يميني او قال اذ كوت مالى او قال هب لفلان عبدك هذا عيني فان لا الحق

لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أي ضامن بخلاف ما لو قال لغيره اقض ديني للألف
 نقضاء. كان لهما موردان يرجع على الأمر وإن لم يقل على أي ضامن. وموضع المسائل هبة
 الأصل. ولو أن الموهوب له تصدق على الواهب أو بخله أو أعمره وقال هذه عوض
 هبتك وسلم جان ويكون عوضا إذا وجد الواهب في العوض عبد لم يكن له أن يرجع في
 من الهبة كان العيب فاحشا ولم يكن رجل وهب عبد لرجلين فعوضه أحدهما عن
 حصته كان للواهب أن يرجع في حصة الآخر وأصح رجوعه في النصف الثاني. ولو عوضه
 أحدهما عن نفسه وعين ضاحيه لا يكون للواهب أن يرجع في شيء من العبد لما قلنا
 أن الغويض يبيع من الأجنبي. وإذا وهب للصغيرة فعوض الأب أو الوصي الواهب من
 مال الصغير لا يجوز لأنه تبرع فإذا بطل الغويض كان للواهب أن يرجع في هبته وهو كالمو^{استحق}
 العوض كان للواهب أن يرجع في الهبة إذا كانت قائمة ولم ترده دخرًا فإن استحق نصف
 العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كأنه عوضه الباقي والعوض وإن كان
 سيرا. طاحن الواهب في الربيع. فإن قال الواهب ارد ما يغني عن العوض وارجع في
 الهبة لم يكن له ذلك. وعن أبي يوسف رحمه الله له أن يرد ما يغني عن العوض ويرجع
 في الهبة إن شاء. وعلى قول زفر رحمه الله إذا استحق نصف العوض كان للواهب
 أن يرجع في نصف الهبة. وعندنا ليس له ذلك لأنها ليست بمعاوضة ولهذا يصح^{بعض}
 بثمن سيرا وكثير من جنس الهبة أو من غير جنسها. فإن استحققت الهبة كان
 للمعوض أن يرجع في العوض وإن استحق نصف الهبة كان للمعوض أن يرجع
 في نصف العوض لأنه إنما عوضه ليس له الهبة رجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له
 درهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب أن يرجع في هبته
 وقال زفر رحمه الله يكون عوضا. وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها

^{١٤٨}
 ولو وهب نصر في السلم هبة فعوضه المسلم خيرا او خيرا لم يكن عوضا والله اني
 ان يرجع في هبته وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر انفايته
 رجع الواهب في هبته. وكذا العبد المادون اذا وهب لرجل هبة فعوضه
 الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان هبة العبد بالحلقة
 ما ذونا او محجورا واذ ابطلت الهبة بطل التعويض. وكذا الصغير اذا وهب
 ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة بالحلقة رجع رجع
 ثوبا غيره وسلمه اليه فاجاز المالك جازت الهبة من المالك وله ان يرجع
 فيهما مالم يعوض او يكون الموهوب له ذارحم محرم من المالك محقوق الهبة تكون
 لصاحب الهبة لا للذي يشرها. فلوان الموهوب له عوض الذي يشر الهبة
 او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة بطلب
 لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن
 عوضا له ^{١٤٩} استسأنا لان الكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا ولو وهب
 لرجل هبتين مختلفتين يعنى في العقدتين في مجلس واحد او مجلسين فعوضه
 احدتهما عن الاخرى كان عوضا. وعن ابي يوسف رحمه الله لا يكون عوضا كما لو كان
 العقد واحد الا ان ماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت احداهما صدقة والاخرى
 هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا. رجل وهب لرجل خنطة فلحق الموهوب
 بعضها وعوضه دقيقا من تلك الخنطة كان عوضا. وكذا لو وهب ثيابا وصبغ ثوبا
 منها بعصفا وخاطه قيصا ثم عوضه كان عوضا. وكذا لو وهب سويقا واسمن
 بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه صار شيئا اخر ولهذا لا يكون للواهب ان يرجع
 في الهبة بعد ما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها شرائط

الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتل القسمة ولا يثبت بها الملك
 قبل القبض. ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقاض ثبت لها
 حكم البيع فلا يكون لأحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل
 واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض وان استحق ما في يد أحدهما يرجع على
 صاحبه بما في يده ان كان قائماً وبقيته ان كان مالكا. والصدقة بشرط العوض
 بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهبة بشرط
 العوض بيعا ابتداء وانتهاء الا ترى ان المكروه على البيع اذا وهب بشرط
 العوض كان مكروها فيه والمكروه على الهبة بشرط العوض اذا ما كان مكروها والا كره
 بأحدهما يكون الراها بالآخر رجل وهب لرجل عبدا بشرط ان يعوضه ثوبا ان تقاضا
 وان لم يتقابضا لم يحزن والله اعلم

فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير

رجل له ابن وابنة اراد ان يهب لهما شيئا ويفضل أحدهما على الآخر الهبة
 اجمعوا على انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل
 القلب وذلك غير مقدور قال عليه الصلوة والسلام حين سوى بين النساء
 في القسم هذه قسمة فيما املك فلا تأخذن فيما لا املك. ولو وهب رجل شيئا
 لاولاده الهبة اراد تفصيل البعض في ذلك على البعض لا رواية لهذه في الأصل
 عن اصحابنا رج روى عن ابي حنيفة رج انه لا بأس به اذا كان التفصيل لزيادة
 فضل الدين فان كانا سواء يكره وروى المصنف رج عن ابي يوسف رج انه لا بأس
 به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى للأنثى
 مثلاً ما سطر للاس. وقال محمد رج يعطى للذكر ضعف ما يعطى للأنثى. والغنى

على قول أبي يوسف رج. رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون
أما فيما صنع. رجل قال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء
لولدي الصغير فلان جاز ويتم من غير قبول كما لو باع ماله من ولد الصغير جاز .
ولا يحتاج إلى القبول . رجل وهب لابنه الصغير دارا مشغولة بمحتاج الأب قال
أبو يوسف جاز ولا يحتاج إلى التفريغ لأنها مشغولة بمحتاج القاض وهو الأب
ولو تصدق على ابنه الصغير بدار والأب ساكن فيها لا يجوز في قول أبي حنيفة
رج ويحوز في قول أبي يوسف رج وعليه الفتوى لما قلنا في الهبة . ولو وهب عبدا
الأب لولد الصغير لا يجوز وإن باع جاز . رجل اتخذ ثيابا للولد الصغير ثم أراد
أن يدفع الولد له آخر لم يكن له ذلك لأنه لا اتخذ ثوبا لولد الأول صار ملكا للأول
بحكم العرف فلا يملك الدفع إلى غيره إلا إذا بين عند اتخاذ الأول أنه عارية
فحرم له لأن الدفع إلى الأول يحتمل الإعارة فإذا بين ذلك مع بيانه . وكذا الرجل
إذا أحديا بالتمية فابق التلميذ بعد ما دفع إليه فإذا كان يدفع إلى غيره فهو
على هذا ابن وقت الاختار أنه إما به يمكنه الدفع إلى غيره . رجل جعز أباه بماله
دومة الأنثى مع جهازها إلى زوجها ماتت الأنثى فادعى الأب أنه كان عارية وذبحها
لدى الملائم احتلعوا به قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الأب
وبه وقال الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رج . وقال بعضهم لمقول
قول الأب لأنه هو الدافع ولهاك قال مولا تارح عنه وينبغي أن يكون الجواب على
التفصيل إن كان الأب من الكرام والأشرف لا يقبل قول الأب لأن مثله
ما عمن الإعارة . وإن كان من أوساط الناس يكتد القول قول الأب لأنه
هو الدافع وليس بمكدر بما قال من حيث الظاهر امرأة لعاهر على زوجها

وهت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح هذه الهبة لان
هبة الذي من غير بن عتية الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض
يجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض. ولا يجوز للاب ان يهب شيئا من مال ولده
الصغير بعوض وغير عوض لانها تتبع استداء ولو وهب اجنبى للصغير هبة
فقبض الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله. لم يكن واسعا علم

فصل في قبض الهبة للصغير

اذا وهب اجنبى لصغير هبة محق قبض الهبة والقبول للاب فان مات الاب او
نات سقطعة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهو اول من الجدة فان
لم يكن له وصى ولا اب فحق القبض للجدة بالاب ثم بعدة وصى الجدة ولا يجوز قبض غير
هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر المم وعياله
فوهب للصغير هبة ووصى الاب حاض فقبض المم قبل لا يجوز قبضه لان الوصى
ممنزلة الاب وان قبض الاخ او المم او الام والصبي في عيال اجنبى لا يجوز وان قبض
ذلك الاجنبى الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها وهب
اجنبى لها هبة فقبض الزوج حاز وان كان الاب حاض ولو قبض الاب يجوز ايضا
وان كانت في بيت زوجها. ولو كان الصغير في عيال الجدة والاخ او الام والمم
فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاض اختلف
المشائخ رحم فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج واب
الصغير حاض. وان كان الصغير يعقل القبض بعين الهبة حاز قبضه ويبيعه
القاضي حتى لا يرجع الواهب في الهبة. ولو قبض الملتقط هبة الرقبط واللقيط
في عياله ليس له احد سواه حاز نفسه. كذلك كان المم في عيال اجنبى كان

لذلك الاجنبى حق القبض والمقتطاع ان يسلم اللقيط الا غيرة في تعليم الاعمال ولا يكون
لاجنبى اخوان يسترح منه

فصل في حبة المرأة مهرها من الزوج

رجل قال لامرأته قولاً وهبت لك مهرى فقالت وهى انجمية لا تحسن العربية
قالوا لا تصح هذه الحبة فرقوا بين هذا والطلاق والعناق اذا امر الرجل امرأته
حتى قالت طلقت نفسي او قبل لرجل قد طلقت امرأة او اعتقت عبداً فقال ذلك
وقم الطلاق والعناق. والفرق ان الرضا شرط جواز الحبة وليس بشرط الوقوع
الطلاق والعناق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعناق ولو اكره
على الحبة فهو بلا تصح قال الفقيه ابو الليث رج عندى لا يقع العناق ايضا اذا كان
معوفاً بالجهل. ولو قال العبد انت حر وهو لا يعلم ان هذا عتق في القضاء
ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى امرأة تريد ان تهب مهرها من الزوج ولا تصح
حبتهما ولا يبرأ زوجها قالوا فقال سارعن زوجهما مع اجنبى من المهر على عوض لم تن
ولا تنظر الى بدل الصلح حتى تهب مهرها من زوجها ثم تنظر الى البدل فترده بخيار
الرؤية فيعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الحبة. رجلمات وهبت مهرها
منه امرأته صحت حبتهما ورأى الزوج لاد الدين لا يسقط بالموت وقوله المدين
ليس بشرط لجواز الحبة فصحت الحبة. مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت
قال الفقيه ابو جعفر ان كانت عند الحبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين
لها على القيام به بمنزلة الصحيح يصح صحتها. امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منك
على اد كل امرأة يزوجها تجعل امرها يدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الحبة
وان قبل ذلك في المجلس حازت المهر ثم ان فعل الزوج ذلك داله د. احسنه وان لم يعمل

كذلك عند البعض كن اعترق امته على ان لا يتزوج فقبلت عنتت تزوجتا
 ثم تتزوج. امرأة قالت لزوجها اتخذا الوليمة وقت الجماع فما اعفقتها فانقص
 ذلك من مهرى قال الفقيه ابوبكر البلخي رج الامر كما قالت رجل منع امرأته الموضة
 من المصير لا ابويها وقال الزوج ان وهبت لمهرى بعشتك لا ابويك فقالت
 المرأة افعل ثم قدما الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض
 على الفقراء وغير ذلك فنقصها ولم يبعثها الى ابويها قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 باطله لانها بمنزلة المكرهة. امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم تظلمني
 فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال ابوبكر الاسكاف وابو القاسم الصغار
 رج العبة فاسدة لانها تعليق العبة بالشرط. وهذا بخلاف ما قالت وهبت
 منك مهرى على ان لا تظلمني فقبل الزوج صحت العبة بالقبول لان هذا تعليق
 العبة بالقبول فاذا قبل تمت العبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال
 لامرأته انت طالق ان دخلت الدار ولا تطلق ما لم تدخل. ولو قال انت طالق على
 دخولك الدار فقالت قبلت وتم الطلاق. وقال محمد بن مقاتل رج في مسئلة
 الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط
 فاذا مات الشرط فاما الرضا اما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا
 ما ذكر في كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحجها وقبل الزوج
 ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قال مولانا
 رج ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة الظلم ووجه ذلك ان
 في مسئلة الحج لما شرط الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة
 العبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم العبة اما في مسئلة الظلم شرطت

عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصلح عوضا قالا مولا نارج ثم ذكره بعض
النسخ اذا شرطت عليه ان يظلمها قبل الزوج ثم ضربها كما ذكر
بمندی انما يعود والمقام المهر اذا ضربها بغير حق اما اذا ضربها بتاديب
عليها لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما . امرأة وهـ
مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول تويا مرتين وقبل الزوج ذلك فخصه بـ
ولم يقطع قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل راج ان كان ذلك شرطا
في الهبة فهو مهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يجعل
العوض لا يصح الهبة وان لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود
بعد ذلك . وكذا لو وهبت مهرها على ان يحسن اليها ولم يحسن كانت الهبة
باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض . رجل قال لامرأته ان ربي عن مهر
حتى اهب لك كذا وكذا فابراة ثم ابر الزوج ان يهب منها ما قال كان المهر عليه
كما كان . امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها ولا يطلقها قبل الزوج
ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل راج ان لم يكن
ذلك وقت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقت وقتا فطلقه
قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله قليل له اذا لم يوقت لذلك وقتا كان
تصددها ان يمسكها . اعاش قال ثم الا ان العدة لا تطلق اللعظ فانه ذكره
كتاب الوسا ما رجل اوصى لامرأته بنت ماله ان لم تتزوج فقلت ذلك
ثم تزوجت . بعد انقضاء عدتها برمان فابها تستحق الثلث بحكم الوصية امرأة
وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلقها قبل الزوج قال حلف راج صحت الهبة
طلقها ولم يطلق لان ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه الهبة بشرط

فأصدة والعبء لا تبطل بالشروط الفاسدة. وذكر في النوازل إذا قالت المرأة لزوجها
ترك مهرى عليك على أن تجعل أمرى بيدي ففعل الزوج بذلك قال مهرها
عليه ما لم تطلق نفسها. ولو قالت المرأة كما بين تراخي شديد منك أزم من
باز دار أن لم يطلق لا يبرأ من المهر لأنها جعلت المهر عوضاً عن الطلاق فمالم يطلق
لا يبرأ. المرأة إذا أرادت أن تزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك
حتى تعينى مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على أن يتزوجها ثم إن يتزوجها
فالرأس مهرها عليه على حاله تزوجها أولم يتزوجها لأنها جعلت المال على نفسها
عوضاً عن النكاح والعوض لا يكون على المرأة امرأة تقول لزوجها أنك
تغيب عني كثيراً فإن مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحائط الذي
لبي مكان كذا فمكنت معها زماناً ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة أوجه
أن كان كلامها عدة منها لا هبة للمحال لا يكون الحائط للزوج لأن بالوعد
لا يملك. وأما كانت وهبت منه وسلمت إليه والزوج بعدها أن يملك معها
يكون الحائط للزوج لأنها وهبت للمحال ولم تعلقها بشرط وإنما شرطت عليه شرطاً
فاسداً والعبء لا تبطل بالشروط الفاسدة. والوجه الثالث أن تقول المرأة
وهبت منك الحائط أن مكنت معي فقبل الزوج ذلك كالم باطلة لأنها علقه
العبء بالشرط والعبء لا يحتمل التعليق بالشرط والوجه الرابع أن تقول المرأة
وهبت منك على أن يملك معي قال أبو القاسم الصغار ربح في هذا الوجه يكون
الحائط للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير ربح فيما تقدم لأن الزوج
والاعتقاد على ما قالوا لأنها ما وضعت إلا بهذا الشرط. والوجه الخامس أن تقول
المرأة زوجها على أن يملك معها على أن يكون الحائط هبة للزوج وفي هذا الوجه

لا يكون ظاهراً للزوج أيضاً فالصالح باطل. رجل وهب لرجل أرضاً وسلمها إليه بشرط
 أن ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة. بخلاف ما إذا
 كانت الهبة كرهاً بشرط أن ينفق الموهوب له على الواهب من ثمرته فإن نفعه تنجس
 الهبة ويبطل الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمد يوتنه إن لم تقض مالي عليك حتى
 قوت فانت في حل فهو باطل لأنه تعليق والبراءات لا تقتل التعليق ولو قال رب
 الدين إذا مت فانت في حل فهو جائز لأن هذه وصية. ولو قالت لزوجها المريضة
 إن مت من مرضي، هذا فانت في حل من مهرى أو قالت فمهرى عليك صدقة
 فهو باطل لأن هذه مخاطرة وتعليق. ولو قالت الطالب لمد يوتنه إذا مت فانا برئ من
 الدين الذي لي عليك جائز ويكون وصية من الطالب للمطلوب. ولو قال
 إن مت فانا برئ من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله إن دخلت الدار فانت
 برئ مما لي عليك لا يبرأ. ولو قالت المريضة لزوجها إن مت من مرضي هذا مهرى
 عليك صدقة أو قالت فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض كان مهرها
 على زوجها لأن هذه مخاطرة فلا يصح

فصل في الصدقة

رجل محتاج أراد أن يتصدق بالدرهم التي معه على الفقراء قالوا إن كان لوتصدق
 على الفقراء يصعب على الشدة فالصدقة أفضل لاية نزلت فيه وهو قوله تعالى ويؤثرون
 على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وأن كان لا يصبر على الشدة فالانفاق على نفسه
 أفضل لما روي أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندي
 دينار يا رسول الله فإني أعتصم به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال
 الرجل عندي ثم قال عليه السلام انفق على عيالك فقال عندي آخر فقال

تصدق به . رجل في يده درهم فقال له علي ان تصدق بهذه الدرهم فتصدق بغيرها
قال نصير روح جاز وان لم يتصدق حتى هلكت تلك الدرهم في يده فلا شيء عليه . رجل كثر
كسرة المساكين فلم يجد قال الحسن البصري روح يضعها حتى يحيط آخر فان اكلها اطعم
مثلها . وعن ابراهيم النخعي روح مثل هذا . وقال عامر الشعبي روح هو بالخيار ان شاء
نضاها وان شاء لم يقضها وما اخرجها للصدقة لا يكون صدقة الا بالدفع الى الفقير
وقال مجاهد روح هو بالخيار من اخرج صدقة ان شاء ام فيه وان شاء لم يعض . وعن
عطاء مثل هذا وبه اخذ الفقيه ابو الليث روح وسئل عن المكدين الذين يسألون
الناس الخافا ويأكلون اسرافا قالوا ما لم يظهر ان ما يتصدق عليه ينفقها في المعية
او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مجور في ثيابه انه يسد خلته وروى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل قد كثرا السؤال فلن يعطى قال عليه السلام
من رفق قلبك عليه عن محمد بن مقاتل روح مثل ذلك رجل قال لاخر كل منفعة تصل الى
من مالك فاعل ان انصدوبه قال محمد بن مقاتل روح ان وهب له شيئا وجب عليه
ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه لا يحل له ان يتصدق به وانما
يحل له ان يأكل طعامه . رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن
سلمة روح اما ان الزوج يوسع عليها في النفقة فهو موسر بغناء الزوج . رجل قال
ما لي في المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس ديون قال نصير روح قال ابو حنيفة
روح لا يدخل فيه الا الصامت واموال التجارة . رجل تصدق عن الميت ودعاه قالوا
يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاء في الاخبار ان الى اذا تصدق عن الميت بعينه ^{تلقا}
تلك الصدقة اليه على طبق من النور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لمن يكون
ثواب ذلك اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسكاف روح حسنة تكون له دون ابو بكر

قالوا ليس للامسان الاماسيع وانما يكون لولده من ذلك اجر التعليم والارناذ ^{في}
 تلك وقال بعضهم حسابه تكون لابويه لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال من
 حلة ما يسمع به امره مونه ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالده امر
 ذلك من غران سمع من اجر الولد شيئا واختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا
 لا ينبغي ان يصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن
 حلف بن ابوب رج قال لو كنت قاصيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائر المسجد عن ابوبكر
 من اسمعيل مال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة
 اولئك الفلس الواحد ولكن تصدق قبل ان يدخل المسجد او بعد ما خرج منه وعن
 ابى مطيع البجلي رج لا يحمل للرجل ان يعطى سوال المسجد لما مر من الوعيد المروي عن
 الحسن البصري رج فان كان السائل لا يضطر ارقاب الناس ولا يمر بين يدي المصل
 ويسال الامر لا بد منه ولا يسال الخاف الا بأس له بالسؤال والتصدق عليه رج ان
 السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى رج ان
 عليا رضي الله عنه تصدق بجائته وهو في الركوع فمدحه الله تعالى بقوله ويوتون الزكاة وهم راكعون
 وان كان السائل يضطر رقا للناس ويمر بين يدي المصل ولا مال له بالتصدق على مثله
 مكروه وعن امي المبارك رج انه قال يحجب عن السائل ان يسأل لوجه الله تعالى لا يعطيه
 سبئ لان الدنيا حسيس فاذا سأل الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطيه
 زجرا الوالد اذا احتاج الى مال ولده ما تكا ما المصركان للولد المحتاج ان يأكل مال ولد حسي
 القيمة وان كان في المفاضة واحتاج الى مال ولد فان كان له مال في بلد ولم يكن مع مال
 كان له ان يأكل مال الولد بالقيمة وان كان فقيرا يأكل منه بحوص وللأس الحضران سمع
 مال ولد لا اجل بعينه رجل ولد في الصحراء او في المعارة ومعها من الماء ما يكفي لاحد

من كان اولي منه صابها: الا كان الابن اولي به لان الاب لو كان احق بهذا الماء مان علي الابن
ان يسقي اياه ومتى يسقي اياه يموت هو من العطش فيصير قاتلا نفسه وان شرب هو لم يكن
هو معنا الاب في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان
قاتل النفس اعظم وزرا واتما. اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويخاف انه لو امره
لا يفعل قالوا ينبغي للوالدان يقول للعالم على سبيل المشورة خوب ايدا سر اگر فلا
نكار نهي لان لو امر بذلك ربما يصير عاقبا فيلحقه عقوبة العقوق ولا بأس للاب ان يعصب
على ولده اذا فعل ما يكره لان الانسان محبول على ذلك طبعاً قال عليه الصلوة والسلام
انما انا بشر مثلكم ارحمى بما يرضى به البشر واغضب بما يعصب به البشر والله اعلم

كتاب _____ الوقف

الوقف جائز عند علماء الحنفية واية يوسف ومحمد وذفر والحسن بن زياد راجع
وذكر الاصل كان ابو حنيفة راجع لا يجوز الوقف وبظاهر هذا اللفظ اخذ بعض الناس
نقال عند الحنفية راجع لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا ان عند
ابن يوسف ومحمد راجع اذا صح الوقف يراد عن ملك الواقف لا المالك وعند
ابن بوشاش ومحمد بن محمد قول الواقف ولا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد
راجع لا يورث ملك الواقف الا بالتسليم الى المولى او الى الموقوف عليه وعند الحنفية راجع
يجوز الوقف جواز الاعارة تصرف المصلحة الجهة الوقف ويتبع العين على ملك الواقف
لدا ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الاطريقين لحداء
القاضي يلزمه لانه مجتهد فيه يسلم الواقف ما وقع له المولى ثم يريد ان يرجع
عنه فننظر فيه بطلان عدم اللزوم ونختصمان الى القاضي فيقضي يلزمه وانما لا يلزم
التم يلزم الوقف سهما والسهم ان حكم الحاكم لا يقع الخلاف وللغايه ان يطله

والوجه الثاني للزوم الوقف عند ابى حنيفة رحمه الله ان يخرج منه مخرج الوقف
فيقول اوصيت بغلة حواري هذه او بغلة ارضي هذه او يقول جعلت هذه
الدار وقفا فتصدقوا بعلتها على المساكين. وكذا لو اوصى بان يوقف يجوز من التنازل
في قولهم. وعندهما الوقف لازم بغیر هذه التكاليف والناس لم يخذوا بقول
ابى حنيفة ربح في هذا الاثارا المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة
رح وقام الناس باتخاذ الرباطات والمخانات اولها وقف الخليل صلوات الله
وسلامه عليه

فصل في الفاظ الوقف

أحدهما ان يقول ارضه هذه صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا ينبغي لهذا الواقف
ان يتصدق باصلها على الفقراء ولو باعها وتصدق بثمنها جاز ايضا كما لو باع مال
الزكاة وادى الزكاة من الثمن ولا يجبر القاض على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة
عند الكل ولو قال ارضي بين حدريها موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجتري الوقف
وقال ابو يوسف ربح يجوز ويكون وقفا على المساكين. ولو قال دارى هذه موقوفة
صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قول ابى يوسف ومحمد وهلال الراس
رح ويكون وقفا على الفقراء. وقال يوسف بن خالد النيسبى ربح لا يجوز ما لم يقل واخرها
للمساكين ابدا والصحيح قول اصحابنا ربح لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج
الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا. ولو قال صدقة موقوفة
مؤبدة جاز عند جماعة العلماء رح الا ان عند محمد رح يحتاج الى التسليم وعلى قول
ابى حنيفة ربح يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله
لو مات يكون ميراثا عنه. ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حيوية وبعد وفاي جاز

عندهم الا ان عندا يحنيفة ربح ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوقف
 بما نذر ولما ان يرجع عنه ولولم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل
 من اوصى بخدمة عبده لانسان فان الخدمة تكون للموصي له والرقبة تكون على مالك
 المالك حتى لو مات الموصي له بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في
 الوقف لا يتوهم انقطاع الموصي لهم وهم الفقراء فيتابد هذه الوصية . ولو قال ارضي
 هذا وقف ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر ربح كان ابو القاسم الصغار ربح يقول
 هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة . ولو قال ارضي هذه محرمة صدقة جاز يكون
 هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمية بمنزلة قوله موقوفة في لغة اهل المدينة .
 ولو قال حبست ارضي هذا او ارضي هذا حبس لا يكون وقفا في قولهم ولو قال حرمت
 ارضي هذا او محرمة قال الفقيه ابو جعفر ربح هذا على قوله ابي يوسف ربح كقوله موقوفة
 ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل . ولو قال حبس صدقة قال الفقيه هذا
 ربح ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة . ولو قال هو موقوفة لله تعالى ابد جاز ان
 لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على المساكين وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين
 ولم يقل ابد . وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى
 بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى ابد يكون وصية بالوقف على الفقراء . ولو قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان مح وبصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء
 لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلتها تكون لفلان مادام حيا وكذا لو قال صدقة
 موقوفة على فلان ابد او قال على ولدي ابد كان الجواب كذلك لانه يصح من غير
 ذكر الابد في ذكر الابد ابد . وعلى قوله يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابد لان ذكر
 لفظ ابد مضاف الى الصدقة على فلان وفلان لا يتابد فيلغو هذا اللفظ وكذا لو قال

ارضى هذه موقوفة على وجه البراءة وعلى وجه الخير والبر يكون وقفا
 مخصصا على الفقراء لأن البر عبارة عن الصدقة . ولو قال ارضى هذه موقوفة على الجهاد
 اؤدة الجهاد اؤدة الغزاة في الكفان الموقى اؤدة حفر القبور وغير ذلك من سبيل البر
 مما يتأبد فانه يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 متى ذكر في موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على
 ابناء السبيل لانهم لا ينقطعون ويكون لفقراء ابناء السبيل دون اغنيائهم بمنزلة
 خمس الغنمة تصرف لافقراء ابناء السبيل دون اغنيائهم كما لو قال على الرضى
 اوعلى المنقطع صح لانهم يتأبدون ويكون لفقراءهم ولو قال ارضى موقوفة على
 فقراء قرابتي لا يصح . وكذا لو قال على ولدى لانهم ينقطعون فلا يتأبد الوقف ويدون
 التأبد لا يصح الا ان يجعل آخره للفقراء . ولو قال على فقراء بنى فلان او على يتامى
 بنى فلان فان كانوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتأبد . وانما نؤالا ^{عنهم}
 صح ويصير بمنزلة الوقف على المتامى مطلقا او على الفقراء مطلقا فرق ابو يوسف
 رح بين قوله ارضى موقوفة وبين قوله ارضى موقوفة على ولدى فان الاول يصح
 والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة يتصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الولد صار
 مقيدا فلا يبيع العرف . ولو وقف ارضه على مسجد قوم باعيانهم ولم يجعل آخره
 للمساكين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سلمة رح ينبغي ان يكون هذا ^{مختلف} على الا
 بين اصحابنا رح وعلى قول محمد رح لا يصح وعلى قول ابي يوسف رح يصح لان عند
 محمد رح اذا خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الى ملك الباطن
 فلا يتأبد وعند ابي يوسف رح يبيع المسجد بعد خراب ما حوله مسجدا فيكون .
 مؤبدا . قال ابو بكر الاسكاف رح ينبغي ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد

يكون وقفا على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجداً بدهون البناء فلا يكون عمارة البناء
 ما يتأبد فلا يصح الوقف وقال أبو بكر بن أبي سعيد البلخي رحمه الله تعالى إن يصح هذا عند
 الكل لأن البناء وإن لم يكن مسجداً يصير تبعاً للمسجد عند الاتصال فيصير المسجد
 حكماً الاتري أن المبالغة في الاتصال يستحق بالتسعة تبعاً للبيعة فيكون
 بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الأرض
 مسجداً أو بمنزلة زيادة في المسجد . قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا القول أصح إلى
 ولو قال أرضي هذه صدقة لا تباع يكون نذراً بالصدقة ولا يكون وقفاً لأن قوله
 صدقة عبارة عن النذر وإذا أراد الرجل أن يقف أرضه على المسجد في عمارة
 المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه
 الأبطال يقول وقفت أرضي هذه وبين حدودها بحقوقها ومراقعتها وقفاً مؤبداً
 في حيوتي وبعد وفاي على أن يستقل ويبداً من غلاتها بما فيه عمارة الوقف وأجر
 القوم عليها وأداء مؤنتها فافضل من ذلك يصرف العمارة المسجد وهذه وصية
 وما فيه مصلحة المسجد على أن للقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى . وإذا استغنى
 هذا المسجد يصرف الفقراء المسلمين فيجوز ذلك لأن جنس هذه القرية فما
 لا ينقطع ويبقى ما بقى الاسلام وإن أراد زيادة احتياط يؤكد بحكم الحاكم حريقه
 القاضى بلزوم الوقف وبطلان رجوعه لأن الوقف وإن كان مضافاً إلا ما بعد
 الموت عندما يخيفه رج لا يكون لازماً للمحال له أن يبيعه لأن عند الوقف
 المضاف إلا ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا تلزم
 حالة الحياة وإنما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت
 لا قبله وإذا قلنا القاضى بلزومه في الحال وبطلان رجوعه يصير لازماً عند

الكل. قال شمس الائمة السرخسي رح اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه بعض القضاة
 فلتخرجه عن ذلك طريقان. احدهما ما ذكرنا من حكم القاضيه بلزومه وذلك ان الواقف
 بعد الوقف والتسليم الى المتولى يخاصمه الى قاضيه يرى لزوم الوقف ويطلب منه
 حتى يقضيه لزوم الوقف فاذا قضيه نفذ قضاءؤه لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد
 وسواء كتب قضاء القاضيه بلزوم الوقف في سجل على حدة ويشهد الشهود على ذلك
 او يكتب ذلك في آخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر الواقف بعد الوقف
 والتسليم فان ابطله قاضيا وغيره بوجه من الوجوه فهذه الارض باصلها
 وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيتصدق بمنه على الفقراء والمساكين
 لان القاضيه انما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث او الغريم
 ليصل منفعة الوقف اليهم وبما ذكر الواقف وكتب يعدم ذلك فلا يستغل احد
 بابطاله لعدم الفائدة. والوصية مما يحتمل التعليق بالشرط فاذا ابطله قاض
 من القضاة يصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكر في آخر وقف الاصل قال شمس
 الائمة السرخسي رح هكذا والذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف
 ان قاضيا من القضاة قضيه بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشئ ولا يحصل به
 المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضيه الذي يريد ابطاله ولو لم يكن القاضيه
 قضيه بلزوم الوقف يكون باقراره كذبا محضنا ولا رخصة في الكذب به لانه لا يتم المقصود
 ايضا فربما يذهب اجتهاد هذا القاضيه ان القضاء والامارة من المحمول لا يصح
 فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من الشائخ رح انه قال اذا كتب في آخر الصك
 وقد قضيه بحجة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضيه
 بجور وتمسك هذا القائل بلفظ محمد رح في الكتاب اذا خاف الواقف ان يبطله

القاضية فانه يكتب في صك الوقف وان حاكما من الحكام قضى بلزوم هذا الوقف
 ولم يذكر الكاتب اسم القاضية ونسبه يمكن معرفة ذلك بالرجوع الى صك الوقف
 فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضية في ذلك الزمان معلوما فيرتفع الجهالة .
 قال مؤلفنا رحمه الله والصحيح ما قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان ما يكتب في صك الوقف
 ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشيء
 فان محذره ذكر في الزيادات رجل اقام شاهدين شهدا ان هذا المدعي وارث
 فلان الميت لا وارث له سواء شتم مات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها
 القاضية عن سبب الميراث فان القاضية لا تقضي بهذا الشهادة لان اسباب الورثة
 مختلفة فلا يدري القاضية باي سبب يورثون هذا المدعي اقام شاهدين انه وارث
 فلان الميت لا وارث له سواء فان قضى ببلد كذا فلان بن فلان بن فلان قضى
 بانه وارثه لا وارث له سواء واشهدنا على قضاة ولا ندري باي سبب قضى
 القاضية بوراثته فان القاضية يسأل المدعي عن السبب الذي قضى به فان بين
 سببه يقضي للميراث فوجه الاستدلال بتلك المسئلة انه لما اراد ان يقبض
 قضاء القاضية شرعا تعريف القاضية بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله ان قاضيا
 من القضاة قضى له بالورثة كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاة
 قضى بلزوم هذا الوقف لا يكفي . رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين
 يكون نذرا بالتصدق بالغلة . ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا
 بالتصدق بعين الدار للمساكين للحال والله اعلم
 باب الرجل يجعل داره مسجدا
 او خانة او سقاية او مقبرة

قال محمد ربح وهو قياس قول أبي حنيفة ربح لا يزول ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس
 الأئمة السرخسي ربح ثم التسليم في المسجد أن يصلي فيه بالجماعة بأذنه وعن
 أبي حنيفة ربح فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط فيه أداء الصلوة بالجماعة
 بأذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد ربح في رواية أخرى عن أبي حنيفة ربح إذا صلى واحد
 بأذنه يصير مسجدا إلا أن بعضهم قالوا إذا صلى فيه واحد بأذن وإقامة وفي ظاهر
 الرواية لم يذكر هذه الزيادة. وإنما يكفي بصلوة الواحد لأن المسجد حق الله تعالى
 أو حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل
 والصحيح رواية الحسن ربح لأن قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك
 في المسجد بأداء الصلوة في الجماعة أما الواحد يصلي في كل مكان وعلى قول أبي يوسف
 ربح التسليم ليس بشرط لأنه المسجد ولا يغيره من الأوقاف فإذا قال جعلت هذا
 مسجدا رآه الناس بالصلوة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط أداء
 الصلوة بالجماعة عند أبي حنيفة ربح إذا بنى مسجدا وصل هو فيه وحده هل يصير
 مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لأن محمد ربح ذكر في الكتاب أن على قول
 أبي حنيفة ربح لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل مالم يسم فاعله
 فيه من فيه الباء وغيره. وقال بعضهم صلواته لا تكفي وهو الصحيح لأن الصلوة إنما
 تشترط لأجل قبض العامة وقبضه لا يكفي فذلك صلواته ولو بنى مسجدا وسلم
 إلا أنه لم يصير مسجدا قبل أداء الصلوة لا رواية فيه عن أصحابنا ربح واختلف
 المشائخ ربح فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما يتم سائر الأوقاف بالتسليم لا المتوكل
 وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم لا المتوكل وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي
 ربح لأن قبض كل شيء يكون بما يليق به كقبض الخان يكون بنزوله واحد من البارة فيه

مادته ولو جعل أرضه سقاية في حيوته كان له ان يرجع فيها وتسلمها يكون بالانقضاء
 منها وكذلك الحوض والبئر ولو هدم داره وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها الا
 البقعة التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها. وقال ابو يوسف رج لا يرجع في
 جميعها. وقال محمد رج ان دفن فيها اثنان فلا يرجع فيها ناخذ في ذلك يقول
 ابو يوسف رج وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رج وان دفن في خانة
 لاهب أو السيل وادخل الناس بالدخول في فناء واحد فلا يرجع فيه. وجعل له
 ساحة لابتداء فيها امر قوما ان يصلوا فيها جماعة قالوا ان امرهم بالصلوة ابد
 او امرهم بالصلوة فيها جماعة ولم يذكر الا بالابد الا انه اراد به الا ان تم مات
 لا يكون مبرأ عنه وان امرهم بالصلوة شهرا او سنة تم مات يكون مبرأ منه لان
 من التابيد والتوقيت ينال التابيد. ولو جعل داره مسجدا وجعل رجلا واحدا
 مؤذنا وامام فان اذن هذا الرجل واقام وصل وحده كان تسليمه لان اداء الصلوة
 بآذان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قالوا الوصل واحد من اهل المسجد بادان
 واقامة لا يكونان يجتمع بعد من اهل المسجد اداء الصلوة فيه بالجماعة ع. د
 البعض. متولى المسجد اذ جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجدا وصل الناس
 فيه سنين ثم ترك الصلوة فيه واعيد منزلا مستغلا جاز لان التولية وان جعله
 مسجدا لا يصير مسجدا. مسجد اتخذ لصلوة الجنائز او لصلوة العيد هل هو
 له حكم المسجد اختلف المشايخ رج فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث
 عنه. وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجنائز فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ
 لصلوة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد لصحة الاقتداء
 بالاثام وان كان منفضلا عن الصفوف واما في ما سوى ذلك ليس له حكم المسجد

وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلوة لا غير وهو والجبانة سواء ومجنب
 هذا المكان عما يجب المسجد احتياطا. رجل قال جعلت حجر في هذه الدهن سراج
 المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر ر.ج يصير الحجر وقفا على المسجد
 اذا ساهما لا المتولا وعليه الفتوى وليس للمتولا ان يصرف الغلة الا غير الدهن
 وعن محمد ر.ج عن ابي حنيفة ر.ج اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم ما زولا يكون
 له ان يرجع. ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم ر.ج لا يصير للمسجد
 رجل تصدق بداره على المسجد وعلى طريق المسلمين تكافؤا فيه والفتوى على انه يجوز
 وذكر الناطق ر.ج انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل اعطى دارهم في عمارة المسجد او
 مصالح المسجد ونفقة المسجد قيل بانه يعصم ويتم بالقبض. رجل اوصى بشيء
 لعمارة المسجد في اي شيء يصرف ذلك المال قال ابو القاسم ر.ج يصرف فيما كان
 من البناء دون التزيين قيل له لا يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك من
 بناء المسجد. وعن ابي بكر البلخي ر.ج انه سئل عن الوقف على المسجد ايجوز لهم
 ان يبنيوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان
 اسمع لهم فلا بأس به وان كان بحال سمع الخير ان الاذان بغير منارة فلا اثم لهم
 ان يفعلوا ذلك. وليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرا او ينتقص
 المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا. رجل اوصى بثلاث ماله لاعمال البر لم يجز
 ان يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر ر.ج يجوز ولا يجوز ان يزد على سراج
 المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رمضان او في غيره ولا يزين المسجد بهذا
 الوصية ولو قال اوصيت بثلاث ماله للمسجد قال ابو يوسف ر.ج هو باطل حتى يقول
 ينفق على المسجد وقال محمد ر.ج هو جائز وذكر الناطق ر.ج اذا وقف ما بالاصلاح

ابو القاسم

للمسجد مجزئان وقف لبناء القناطير ولا صلاح الطريق أو لحفر القبور أو اتخاذ
 السقايات والخانات للسبيح أو لشراء الألفان لم لا يجوز . وهو جائز في الفتوى السعادية
 ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على مرممة مسجد كذا وثلث بواريه وزيت
 قناديله وما يحتاج إليه ذكر الخصاف راجح أنه باطل لأنه قد يخرب المحلة فيبطل
 المسجد ولا يحتاج إلى المومة فإن زاد على ذلك وقال فإن استغنى عنه المسجد
 كانت الغلة للمساكين جاز لأنه مما يتأبد . ولو كانت الأرض وقفا على عمارة
 المساجد أو على مرممة القابر جاز لأن ذلك مما لا ينقطع . أرضه وقف على عمارة
 المسجد على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج
 إلى العمارة قال الفقيه أبو بكر البجلي راجح بحبس الغلة لأنه ربما يحدث بالمسجد
 حدث ويصير الأرض بمال لا تغل . وقال أبو جعفر راجح الجواب كما قال وعندني
 لو علم أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والأرض إلى العمارة
 يمكن العمارة بها . يفضل بصرف الزيادة إلى الفقراء على ما شرط الواقف . مسجد
 انهدم وقد اجتمع من علمته ما يحصل به البناء قال الخصاف راجح لا ينفع الغلة
 في البناء لأن الواقف وقف على مرممتها ولم يأمر بأن يبنى هذا المسجد والفتوى على
 أنه يجوز البناء بتلك الغلة . ولو كان الواقف على عمارة المسجد هل للفقير أن يشتد
 شلما لم يرتفع على السطح للنس السطح أو تطيينه أو يعطي من غلة المسجد أجر
 من نفس السطح وي طرح التلج ويخرج التراب المجمع من المسجد قال أبو نصر
 راجح للفقير أن يفعل ما في تركه خراب المسجد . مسجد انكسر جائطه من ماء يجنب
 المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو انكسرت صفتة هل يصرف من غلة المسجد
 للأغارة التهر وممرته قال الفقيه أبو جعفر راجح أن كان ما يصرف إلى عمارة النهر

ومرته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا عمل المسجد ان يمنعوا اهل النهر لا يتفعل
 بالنهر ومرته حتى يعطوهم قيمة العمارة فيصرف ذلك العمارة المسجد وان شا اهل
 المسجد تقدموا الى اهل النهر بصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى تهدم حال المسجد
 وانفسر ضمنوا مئة ما هدم. ولو ان مسجدا بابه على مصب الروم يضرب المطر
 على باب المسجد فيفسد ويبطل داخل المسجد من ذلك وخارجة ويشق على الناس
 الدخول في المسجد يحوز ان يتخذ ظلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر
 ان كان لا يضر ذلك باهل الطريق جاز طريق العامة في واسع فينبى فيه اهل الحلة
 مسجد للعامة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به. وهكذا روي عن ابي حنيفة
 ومحمد بن لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا. وان ارا اهل الحلة ان يذروا
 شيئا من الطريق في دورهم فذلك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا اهل الحلة
 تحويل باب المسجد من موضع الى موضع آخر قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان ليتسع
 المسجد فاخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز
 والا فلا بأس به. ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه
 بالقيمة كرها ولو كان يجنب المسجد ارض وقف على المسجد فادوا ان يزيدوا شيئا
 في المسجد من الارض جاز ذلك بامر القاضي. ولو ان قيم المسجد ارا ان يبنى حوائطها
 في حريم المسجد وقتائه قال الفقيه ابو الليث دح لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد
 مسكنا او مستغلا. ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة
 حوائطها موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت
 البلدة فقحت عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس فينفذ امر السلطان فيقولان
 البلدة تحت ملها لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا فتح عنوة قصر ملكا

للمعاذين واذا فتحت صلحاً تبيع على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها وببلدة
 بخارا فتحت عنوة بدليل وضع الخراج عليها وان كان بعض اراضيها عشيرة بما راض
 ميسان فانه عشيرة لان الامام اعطى ذلك لميسان . رجل يبسط من ماله حصيراً
 في المسجد فخر به المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حليماً لو ان
 ان كان ميتاً وان لم يكن ذلك كان له ان يبيع ويشترى بثمنها حصيراً آخر وكذلك لو اشترى
 حشيشاً او قديلاً للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حياً ولو ارته
 . ان كان ميتاً وعند ابي يوسف ربح يباع ويعرف ثمنه بالحوالح المسجد فان استغنى
 هذا المسجد يحول الى المسجد الاخر والفتوى على قول محمد ربح ولو كفن ميتاً فافتقسه
 سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حياً ويكون لوارثه ان كان ميتاً . ولو ان اهل
 المسجد باعوا حشيش المسجد او جنارة او نفثا صار خلقاً ومن فعل ذلك غائب
 اختلافوا فيه . قال بعضهم يجوز والاو ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز
 الا باذن القاضي وهو الصحيح . ودجاج الكعبة اذا صار خلقاً يبيعه السلطان
 ويستعين به في امر الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الاتفاق على
 توليد المسجد من وقف المسجد ذكره الناطق ربح مسجد مجنبه قارقين يضرب حائط المسجد
 صراً بينا فاراد القيم او اهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصناً مجنب حائط
 المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك
 لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس
 من عمارة المسجد . متولى المسجد اذا امر المؤذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر
 باجر معلوم جازت الاجارة فيبعد ذلك ان كان ما سمي له من الاجر مثل اجر عمله
 او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم بدفع الاجر من

ملك الوقف ويجعل المؤذن ان يأخذ ذلك وان كان اكثر من اجر مثل عمله بما لا يتغابن
 الناس فيه كانت الاجارة للمتولي وعليه الاجرة ماله . فان دفع ذلك من مال الوقف
 يكون ضامنا . وان علم المؤذن ان يأخذ من مال الوقف لا يجعل له ذلك متعة للمسجد
 اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف متولا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن
 فيه ان علم المؤذن ذلك كره له ان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات
 المسجد فهذه المسئلة دليل على ان متولي المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى الامام
 ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولي ويكره للامام والمؤذن ان يسكن
 في ذلك المنزل . متولي المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الا يئنه ولما ان يحمل
 من البيت الى المسجد . رجل ادعى في مسجد او مقبرة حقاً وقضى القاضي للمدة بالبينة
 على بعض اهلها كان ذلك قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقيين
 كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة وفي الخان لا يقضى حتى يحضر نائب قيم الوقف
 اذا اشترى شيئاً المرومة المسجد مد وذاد في القايضة والوالا يرجع بذلك في مال ^{المسجد}
 وله ان ينفق على الموتر من ماله ان يبيع في الزاد عند درجس المتعالي حذراً
 من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف . رجل اشترى ارضاً فوقعها
 ثم جاء مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف في قول ابي حنيفة رج ولو ضمن
 المستحق البائع جاز الوقف في قول محمد رج . رجل اشترى موضعاً وزاده في طريق
 المسلمين وجعله طريقاً لهم واشهد على ذلك صح ويشترط لذلك مرود واحد
 من الناس باذنه على قول من يشترط القبض في الاوقاف وسوى في الكتاب بين
 الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قول ابي حنيفة رج يكون لها الوجوع
 فيها الا في المسجد خاصة . وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رج ان لا يرجع

في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لان النشوب قبيح، وحكي
 عن الحاكم المعروف بمهر و به انه قال وجدت في النوادر عن ابى حنيفة ر ج ان اجاز
 وقف المقبرة والطريق كما اجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين
 وميطرقون فيها ولا يكون بناء ميراثا الورثة خص ببناء القنطرة في بطلان الميراث
 قالوا تاويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد والظاهر ان
 الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام، وهذه المسئلة دليل على جواز وقف
 البناء بدون الاصل، وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز
 ولا يجوز وقف البناء في ارض عارية واجارة فان كانت ملكا لواقف البناء
 جاز عند البعض، وعن محمد ر ج اذا كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي
 يكون الارض وقفا عليها، وقف ضيقة ولم يذكر حكمها اذا خلت عن اصلها
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ج ان كان الواقف جاهلا وقفاي صحته
 وموته قال وقت هذه الضيقة على مسجد كذا ولم يرد على هذا ولم يجعل الوقف
 بلفظ الصدقة مع وتصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق، وان جعله وقفا
 في الحيرة او بعد المات بلفظ الصدقة مع وتصرف ايض غلته الى الفقراء،
 لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحيحا، رجل وقف ارضا على جهة ولم يشترط
 للموالية لنفسه ولا لغيره ذكره لال والناظر ر ج ان الموالية تكون للواقف وذكر
 محمد ر ج في السير انه اذا وقف ضيقة واخرجها الى القيم لا تكون له الموالية بعد
 ذلك الا ان يشترط الموالية لنفسه وكذا الوقات له وصيه فالموالية
 تكون للقيم دون الوصي ومن الشائخ من قال الواقف احق بالولاية وله ان يأخذ
 من المتاع ما لم يقض القايض يعني ما لم يقض القايض بلزوم الوقف، وهذه المسئلة

بنحو على ان عند محمد رحمه الله التسليم الى المتولي شرط لصحة الوقف فلا يبقى له ولاية بعد
 التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه . اما على قوله ابي يوسف رج التسليم الى المتولي
 ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه ومشائخ بلخ
 رج اخذوا بقوله ابي يوسف رج ومشائخنا اخذوا بقوله محمد رج فلوان رجلا
 وقف وقفنا واخرجه من يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطق رج ليس له ان يعزل
 المتولي الا انه يشترط ان له عزله . فلوان الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط
 ان ليس للسلطان والقاضي عزله فان لم يكن هو مامونا في ولاية كان الشرط
 باطلا للقاضي ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كجلا اوصى الى رجل في ولده
 وهو غير مامون كان للقاضي ان يعزله . ولو ارجلا جعل ارضه صدقة موقوفة
 فلما مرض مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصيه نفسه ولم يذكر من امي الوقف
 شيئا فان ولاية الوقف تكون الى وصيه . ولو قال الواقف انت وصيي في امر
 الوقف خاصة قال ابو يوسف رج هو كما قال وقال ابو حنيفة رج هو وصي
 في الاشياء كلها . ولوان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات
 الواقف بطلت ولاية المتولي في قوله ابي يوسف رج لانه . كيله الا ان يقول ولاية
 الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا يبطل ولاية المتولي
 لانه وصيه بعد موته ولو شرطه الواقف ان يكون الولاية له ولا ولاده في
 تولية القيم وعزلهم والاستبداد بالوقف وما هو من انواع الولاية
 واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية
 عزل المتولي فبعد ما اخرج به الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قوله محمد رحمه
 الله على قوله ابي يوسف رج انه ان يعزله . ولوان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين

بعد موته ثم ان احل احلين اوصيه لاصحابه في امر الوقف ومات جاز تصرف المحي منهما
 في جميع امر الوقف. وروى يوسف بن خالد التيمي عن ابى حنيفة ر.ح ان لا يجوز لان
 لواقف رضى برأيهما ولم يرض برأى احدهما. ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا وشرط
 انه ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصيه الى غيره جاز هذا الشرط. ولو ان رجلا
 جعل ارضه له وقفا على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعدهم على الفقراء
 ثم ان الواقف زرعها بعدما اخرجها الى المتولي وقال زرعها لنفسه وقال اهل
 الوقف زرعها للوقف كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فان سأل اهل
 الوقف من القاضي ان يخرج الوقف من يده فان القاضي لا يخرج ولو كان فعل هذا
 متولا الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي
 نقصان الوقف وليس عليهما اجر مثل الارض ثم يقول القاضي للواقف
 ازرعها للوقف فان قال ليس للوقف مال ازرع للوقف ولا لاهل الوقف فان
 القاضي يقول له استدن على الوقف بثمن البذر والنفقة ثم يرجع بذلك في غلة
 الوقف فان قال الواقف لا يمكنني ذلك يقول القاضي لاهل الوقف استديروا^{انتم}
 فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضي ان يطلق
 لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف فهو احق بالقيام الا ان يكون الواقف
 مخونا على الوقف فيخرجه من يده. رجل وقف ضيعة في صحته على الفقراء واخرجها
 من يده الى المتولي ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلة تلك الضيعة لفلان
 كذا ولفلان كذا وقال لوصيه افعل ما رأيت من الصواب فجعله لا ولك باطل
 لانها صارت حقا للفقراء ولا فلا يملك ابطال حكم الا اذا كان شرط الواقف
 ان يهرق غلتها الا من شاء رجل طلب التولية في الاوقاف قال لا يعطيه التولية

وهو كون طلب القضاء لا يقتل . جل وقف وقفا في حيوته ولم يجعل له قبالته حيزه
 الوفاة فاصلا رجلا قالوا بان هذا الوجه يكون وصيا وقفا على اوقافه ايضا في قول
 ابي يوسف ربح لان عند التسليم ليس بشرط فيصح الوقف في حيوته بغير تسليم
 . ولو كان هذا الواقف محل للوقف قيا فلما حضرته الوفاة اوصلا رجلا فان هذا
 الموصي لا يكون قيا على اوقافه يعني لا يكون متوليا . وقف صحيح على مسجد بعينه له
 قيم فأت القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا
 المتولي بعارة المسجد من غلات وقف المسجد لاختلاف المشايخ ربح في هذه التولية
 والاصح انها لا تنصب ويكون نصب القيم لا القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا
 لما انفق في العارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة
 وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر الغصب كان الاجر
 له . وقف على ارباب معلومين يحرم عليهم نصب الارباب متوليا من غير
 رأى القاضي صح ذلك منهم اذا كان هذا المتولي من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا
 والاول ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيا قالوا في زماننا الاول ان لا يرفع
 الامر الى القاضي لان في زماننا ظهر الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون
 لاهل المسجد نصب القيم والمتولي بدون استطلاع رعي القاضي رجل بغير مسجد
 في سكة فاحتاج الى العارة فتازع اهل السكة في العارة كان البائز بها للمعارة
 او لا من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو تازع
 اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هؤلاء
 رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر اصح من عينه البائز فحينئذ لا يكون البائز
 اول وقف له متول ومشرق لا يكون للمشرق ان يتصرف في مال الوقف

لأن ذلك مفوض إلى المتولي والمشتري. وأورب بالحفظ لا غير رجل قال في مرضه
اشترى راس غلة دارى هذه بعد مائة كل شهر بعشرة دراهم خبزاً وفرقوا على
المساكين قالوا يصير الدار وقفاً كما قالوا. بقت دارى بعد مائة على المساكين
المتولى إذا اشترى من غلة المسجد. إن شاء أو داراً أو مستغلاً أخر جاز لأن هذا
من مصالح المسجد. فإن أراد المتولى أن يبيع ما اشترى وباعه اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو
الصحيح لأن المشتري لم يذكر شيئاً من شرائط الوقف فلا يكون ما اشترى من غلة
أوقاف المسجد. مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشتري من غلة
الوقف للمسجد دهنًا أو حصيراً أو حشيشاً أو أجراً أو جصاً لفرض المسجد أو حصة
قالوا إن وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كأنه
أن يشتري للمسجد ما شاء. وإن لم يوسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة
المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا لأن هذا ليس من العمارة ولا من البناء وإن
لم يعرف شرط الواقف في ذلك بنظر هذا القيم إلى من كان قبله فإنه كانوا يشترون
من أوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والأجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل
ذلك والا فلا. وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف أن القيم يشتري جنازة
لا يجوز للقيم أن يشتري جنازة من غلة الوقف. ولو اشترى ونفذ الثمن من غلة
الوقف يكون ضامناً لأن مستغل المسجد يكون وقفاً على مصالح المسجد وشرع الجنازة
ليس من مصالح المسجد. ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوباً أو دفع إلى المساكين
لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقف لأن شراء الثوب وقع للقيم نصير
ما قبله الثمن من مال الوقف كتوب اشتراه لنفسه فيضمن قيم الوقف إذا طلب

منه الخراج والحباية وليس في يده من غلة الوقف شئ قال العميد أبو القاسم ربح
ان كان الواقف امره بالاستدانة كان له ان يستدين وان لم يأمر بالاستدانة
فاستد ان كان ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف . وقال القاضي أبو الليث ربح
اذا استعمله امر ولم يجد مدام الاستدانة فسحق ان يستدين بامر الحاكم بشر
رجوع العلة لان القاضى ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الساطع ربح اذا اراد
القيم ان يستدين ليحصل ذلك في ثمن البذر للبراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك
بامر القاضي كان له ذلك عند الكل لان القاضى يملك الاستدانة فاما المقيم بذلك
صح امره انما القتم لا يملك الاستدانة قال ربح ونصير الاستدانة ان يقتصر
للووقف . سيبا وليس في يده شئ من غلات الوقف ليرجع بذلك فيما يحدث من غلة
الوقف . فاما آحادا ، فانه شئ من غلات الوقف فاقترحه للوقف شيئا مقد
التمس من مال نفسه سعيه ان يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك باس
القاضي والوكيل بالسرة اذا هذا التمس من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على
الوكيل ولو ان القيم اراد ان يرهق الوقف ، ان لا يصح لان ذلك تعطيل الوقف
وقال لا يصح ذلك لانهم لا يصحون اهل المسجد ايضاً فان ربح القيم دارا
للووقف ربحه ويها فالواجب عليه اجر المتل سواء كانت الدار معدلة ^{مستغلة}
اولم ، كراية طامر الوقف . وكذلك موقوف المسجد اذا ما ع الدار الموقوفة وسكنها
المستترى سم ان القاضي عزل هذا المتولي وجعل غيره مولى فادعى المولى التنازع على
المستترى . وسحق الوقف واسترده فان على المستترى احر متل هذا الدار . قال
ربح وهذا شئ محالف طاهر لعداياه واما قال ذلك بعض المشايخ ربح احتياطاً
لامر الوقف . آحادا ، من مال الوقف فصالحه المتولي على شئ ان وجد المتولي

بيند على ما ادعى او كان الامار مقر لا يملك المتولي ان يحط شيئاً منه فكان الامار
 خنيا وان كان محتاجاً جاز ذلك اذ لم يكن ما على الامار فاحتشاق متولي الوقف اذا
 مرض من الموت وفوض امر الوقف لا غيره جاز لان المتولي بمنزلة الوصي وللوصي
 ان يوصي الا غيره . متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان
 لا يكون ضامناً ذكرنا تاليف رج الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل
 الاذ نلت احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج لا الغزو وعنفوا واودع
 بعضا الغنمية عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه
 . والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند
 من اودع لاضمان عليه . احد المتفاوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال
 الذي عنده فوات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل
 وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا تضرع مال
 اليتيم ووضع في بئته فوات القاضي ولم يبين ذكر هشام رج انه يضمن ولو
 ان القاضي اخذ مال اليتيم واودع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات و
 لم يدرى الامن دفع لا يضمن وذكر ابن رستم رج لو قال القاضي في حيوته صاع
 مال اليتيم عندي او قال انفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل ان
 يقوله شيئاً كان ضامناً حتّى يشي المسجد اذا طرح في ايام الربيع من المسجد
 قالوا ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه واذا طرح فمراخذه كان ذاهباً ان يصنع
 به ما شاء وان كان متقوما لا يجوز طرحه واذا طرح فوقعه انسان فارضاً
 . ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعاً قطعاً بالسوط كازمة متناً
 جنازة او نعش للمسجد فسد بئاعه اهل المسجد قالوا الاولى ان يكون

البيع بأمر القاضي والجميع ان يبيعهم لا يبيع غير امر القاضي ولا بأس بان يترك نسج
 المسجد في المسجد من وقت المغرب لا وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل
 الليل الا في موضع جرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله
 عليه وسلم والحرم فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان
 السراج موضوعا في المسجد للصلوة قيل لا بأس به . وان كان موضوعا في المسجد
 للصلوة بان فرغ القوم عن صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد
 قالوا لا بأس بان يدرس به الا ثلث الليل لانهم لو اخرجوا الصلوة الى ثلث الليل
 لا بأس بان يدرس به فلا يبطل حقه بتحليلهم وفيما زاد على ثلث الليل ليس لهم
 تاخير الصلوة فلا يكون لهم حق التدريس . قوم بنوا مسجدا وفصل من خشبهم
 شيئا قالوا يعرف الفاضل الى بنائه ولا يعرف الى الدهن والحصير وهذا اذا سلم
 اصحاب الخشب الخشب الى المنول لينسج به المسجد فلما انهم قطعوا الخشب
 ثما فصل من خشبهم يكون لهم يفعلون به ما شاؤ رجل جمع مالا من الناس
 لينفق في بناء المسجد وانفق من تلك الدراهم في حاجة نفسه ثم ردد لها
 في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال
 رد الضمان عليه او يسأله لياذنته بانفاق الضمان في المسجد وان لم يعرف
 صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يامن بانفاق ذلك في المسجد فان لم يقدر
 على ان يرفع الامر الى القاضي قالوا انجوله في الاستحسان ان ينفق مثل ذلك
 من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الويال فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء
 يكون ضامنا فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال . وهو نظير ما ذكر في الاصل
 الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مالا للوكيل في حاجة نفسه ثم قضى بماله لنفسه

^{٢٢١}
 دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل المذكور اذا سأل للفقير شيئا فخلط
 ما اخذ بعضها ببعض ان لم يأمره الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامنا فان ادى
 ذلك المال بعد ذلك الا الفقير يكون متصدا قال نفسه من مال نفسه ولا
 يخرج ذلك عن ارباب الاموال وان كانوا دفعوا اليه بنية الزكاة لا يسقط
 زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاخذ المال وخلط البعض ببعض
 ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له يا اي مرد اذا قام وسأل
 للفقير شيئا وخلط المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امره
 بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكاة مالهم اذا دفعوا
 بنية الزكاة . وينبغي ان يأمره الفقير بالسؤال ليسير قائما مقام الفقير ما ذوقا
 بالخلط فيسقط عن الدافع زكاة ماله حوائت مال بعضها البعض والاول
 منها وقف الباقى ملك والمتولى لا يعبر بالوقف قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الوقف
 غلة كان لاحباب الحوائت التي هم ملك ان يأخذوا القيم ليسوى ذلك
 الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم دفعوا
 الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة . الوقف في اصلاح الوقف
 وليس للقيم ان يستبدن بغير امر القاضي وتفسير الاستدانة ان لا يكون
 للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة . اما اذا كان للوقف غلة
 فانفق من ماله نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف
 حائط بين دارين احدهما وقف والاخر ملك فانفق الحائط فبناء صاحب
 الملك في حد دار الوقف قال ابو القاسم رحمه الله ان يرفع الامر الى القاضي
 حتى يجبر صاحب الملك بان ينقض الحائط الذي بناه في حد دار الوقف

ثم بينه حيث كان في القديم. ولو ان القيم قال للباني اعطيت قيمة بنيتك وافر
المناط حيث بنيت وانت تبني لنفسك حائطاً فصدك قال ابو القاسم رح
ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار لينقض حائطه ثم بينه في الموضع الذي
كان في القديم. رجل جعل ارضه وقفاً على المساكين وقفاً صحيحاً ولم يذكر العمارة
فعمارتها تكون في غلة الارض يبدأ من الغلة بالعمارة وبما يصلحها ويخرجها
وبمؤنتها ثم يقسم الباقي على المساكين. فان كان في الارض الموقوفة تخلل خان
القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف فصلاً ويفرسه كيلا ينقطع
. ولو كانت قطعة من هذه الارض سبعة لانتبت شيئاً فيحتاج الرفع فيها
واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من جملة غلة الارض في ذلك ويصلح
القطعة. وان اراد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحفاً ^{ظها}
ليجمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك. وكذا لو كان الوقف خاناً على الفقراء
 واحتاج الخادم يكسح الخان ويقوم بفتح بابيه وسده فسلم بعض البيوت
للرجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك وان اراد قيم الوقف ان يبني
في الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال
ارض الوقف يكون بالزراعة. ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصريين
الناس في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والفضل
كان للقيم ان يبني فيها بيوتاً ويؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون
انفع للفقراء وروي عن محمد رح ما هو فوق هذا قال اذا ضعفت الارض
الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمنها ارضاً اخرى فانفع للفقراء
واكثر ريعاً كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى بثمنها ارضاً اخرى

جوزج استبدال الارض بالارض . بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة
 تبعد من بيوت المصرفاء ثمة لا يكون للقيم ان يبيع فيها بيوتا يواجرها لان
 ثمة لا يرغب الناس في استيجار البيوت باجرة تربي منفعتها على منفعة
 الزراعة . وعن هشام رح قال سمعت محمد رح يقول اذا صار الوقف بحيث
 لا ينتفع بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك
 الا للقاضي وعن الفقيه ابي جعفر رح قال اذا لم يشترط الوقف في وقف الارض
 دفعها مزارعة واجارة فاما كان انفع للفقراء بفعل قال الا انه في دور لا يواجرها
 اكثر سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستاجر فيها تصرف المالك على
 طول الزمان فكل من رأى يزعم انه يتصرف بحكم الملك فيؤدي ذلك
 الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت تزرع كل سنة فكذلك وان
 كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة يزرع فزرع
 في كل سنة طائفة منها ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يمكن
 المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الواقف شرط
 ان لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها كانت اجارتها
 اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه
 يرفع الامر الى القاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية
 النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب
 في صك الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان
 للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج
 الى القاضي . وسيأتي مسائل اجارة الوقف بعد هذا اذا اجتمع من غلة

ارض الوقت في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح
والعمارة ايضا ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المرومة يغوته ذلك البرقائه
ينظر ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض ومرمتها الى الغلة الثانية ضررين
يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الا ذلك البر وتؤخر المرومة الى الغلة
الثانية . وان كان في تاخير المرومة ضررين فانه يصرف الغلة الى المرومة
فان فضل شئ يصرفه الى ذلك البر والواد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق
بالغلة على نوع من الفقراء خوفاك اسارى المسلمين او اعانة الفانج
النقطع لان هؤلاء من اهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم فاسما
المسجد والرباط ونحو ذلك مما ليس باهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه
لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الايمن هو من اهل التملك رجل
وتف صيغة على مواليه وتقا صحبا فوات الواقف وجعل القاض الوقف في يد
تجهيل للقيم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة
فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشرة غلة هذه
الطاحونة لان القيم لم يأخذ يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدو العمل
رجل وقف صيغة وشرط الواقف ان يعطى القيم غلتها من ماء جاز للقيم ان يعطى
الاغنياء والفقراء رجل جاء الى المفتي وقال في اريد ان اتقرب الى الله تعالى ابني
رباطا للمسلمين او اعتق العبد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى اذ رو فسأل
ابيعها وايتصدق بثمنها واشترى بثمنها عبيدا فاعتقم او اجعلها دارا
للمسلمين اى ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتجعل لها وقفا
ومستغلا لها رتقا فالرباط افضل لانه ادم واعم نفعاً وان لم يجعل للرباط

من ملة للعامة فالأصل ان يسع ويصدق في تمتته على المساكين
فصل في وقف المتاع وتمامه في الوقت معايدون

• ذكر في الشروط في الوقف ما سطر وما لا سطر

اما فصل المتاع ارض من سريكن وقف احد هما نصيبه مساعا حار في قول
ابن يوسف رحمه الله وفيه احد متاع بلع رحمهم الله ولا يجوز في قول محمد رحمه
الله وفيه احد متاعا وامتنوا به ثم فرع على قول ابن يوسف رحمه الله قال لو اياهما
اقتسما الارض بعد ذلك وقف قطعة في نصيب الواقف من ملك اعطيه
لوقف ولا يجزى الى اعادة الوقف فيها وان وقف المسموم كان احوط هذا
اذا كانت الارض مسيركة فان كانت الارض كلها له ووقف نصفها اسع اسع
النصف بعد ذلك ثم يقسمان فان لم يسع ولكن رفع الامر الى القاضى امر اما بعد
رحلا بالقسمه معه حار ولو وقف مساعا ولم يحرك في قول محمد رحمه الله وراح
الامر الى القاضى ونص في محاور الوقف حار لان نصاء القاضى في المحمد رفع
الخلاف فان طلبوا القسمه من القاضى قال بوجده حقه الله لا يقسم القاضى
وبأمرهم بالهاياة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقسم القاضى هذا اذا
كان بعض الارض ملكا والعص واما فان كان الكل وما على ارباب فارد
الارباب شمله الاراضى بينهم لا يقسم القاضى ولو ان مره بعضها
وقف على قول من يرى وقف المتاع وبعضها سلطاني يعنى الملك
وبعضها ملك فارد واسمه بعضه للسع الملك يجعلوها معسرة
قالوا ان اراد واسمه موضع من هذه القرية لا يجوز لان المقصد من
القسمه يحوى الوقف عن عزم ويهدى القسمه لاسع الملك عن الوقف فارد اذا

قسمه كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جارت العسمة لأن هذا القسم
 بعد التجهيز بين الوقف وغيره . حانوت بين شركيين وقف أحدهما نصيبه
 وأراد الوقف أن يصر ب لوح الوقف على بانه فبعه الشريك ليس له أن يضر
 اللوح لأن ذلك تصرف في محل مشترك فان رفع الأمر إلى القاضي فاذن له القاضي
 بذلك جاز صيانة الوقف عن البطالان رجل وقف نصف الحمام خارج الكل
 لأنه مما لا يحمل العسمة فجاء روفقه كهه المتاع مما لا يحمل العسمة . امرأة
 وقفت داراً في مرضها على ثلث بنات لها وأخرها الفقراء وليس لها ملك غير الدار
 ولا وارت لها عرهن فالواتلث الدار وقف والتلتان لهن يصنعن ما
 وهن قول ابي يوسف رحمه الله لأن عند وقف المتاع حزين . وعلى
 قول محمد رحمه الله لا يجوز . والفقوى على قول محمد . رحمه الله . ولو كانت
 الارض من رجلين قصد . أيها صدقة موفوقه على الساكنين او على وجه من
 وجه البر الى يجوز الوقف عليها ودفعها الى قوم يعوم عليها كان حائز الان عند
 محمد رحمه الله المانع من . يجوز هو الشبوع وقف العسمة وقف العسمة وههنا
 له وجه الشبوع . وقف العسمة لأنها صدقاً باباً لأرض حيلة ولا وقت الغنص
 لأنها مساهلة الارض حيلة ولو قصد في كل واحد منهما نصف هذا الارض
 مساهلة صدقة موفوقه وحصل كل واحد منهما لوقفه متو لسا على حد
 لا يجوز لوجود الشبوع وقف العقد لأن كل واحد منهما باشر عقد على مائة
 وتمكن الشبوع وقت المصير لصالان كل واحد من متولين قبض بصفائنا
 فان قال كل واحد منهما الذي حمله متولياً في نفسه انقض نصيبه مع نصيب صاحبه
 جاز . ولو قصد في أحدهما بنصف الارض صدقة موفوقه على الساكنين ثم يضاف

الأخر منصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا ذلك قیما واحدا جار
لأنه ان واحد الشیوع وقت العقد لم يوجد وقت الفرض لان المتولي
قض الأرض حمله وهما سلما اليه جملة . وكذا لك لو جعلنا التولية الى رجلين
معاً لهما صاراً كقول واحد . وكذا لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على
ولد وولد ولدك اما نسا سلوا فاذا انقضوا كانت غلها على المساكين وجعل
الأخر نصف الأرض وقفا على احوته واهل بيته فاذا انقضوا كانت ائله
في الحج . حج في كل سنة وسلمها الى رجل واحد حار وكذا لو كان الواقف واحد
فجعل نصف الأرض وقفا على العمراء مثلاً والنصف الآخر على امرأته وجار
وهذا كله قول محمد رحمه الله . أما على قول ابي يوسف فيجوز الوقف في جميع
هذا الوجه لان عندنا يجوز الوقف غير منصوص فيجوز غير معسوم . رجل قال
جعلت هذا الأرض صدقة موقوفة او هذه الأرض الأخرى وبتن وجه
النصف كان باطلا لكان الجهالة . ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفا
وهو قلت جميع الدار فوجب حصته نصف الدار او ثلثي الدار كان
جميع ذلك وقفاً وكذلك في الوصة اذا قال اوصيت لفلان ، ثلث
ماله وهو الف درهم فوجب ثلث ماله اربعة الألب كان الكل للموصي
ولو كان هذا في البيع كان المشتري القدر المسمى . ووربين اثنين او اربعة
بين اثنين وقف احدهما نصيبه على جهة البر ثم اراد القسمه فمسم الفاضل
بينهما فجميع الوقف كله في دار واحد او ارض واحدة حاز في قواهلل ^{السوسيف} ^{وهو قول}
ومحمد رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلب القسمه فجميع القاب في ذلك
احدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فكذلك هنا الا ان جهة يجوز

سواء كان في مصر واحداً في مصرين وهما في مصر الواحد قسم القاصي
 وفي المصريين لانفسهم وعلى قول الخليفة رحمه الله العاصي بقسم كل دار
 على حدك وارض على حدك الا ان يرى العاصي الصلاح في الجميع بجمع الوقف
 كله وارض واحد ودار واحد فصير عند جمع العاصي في الحكم كان الشريك
 اقتسم انفسهم او دلائل جائز وكوان رحلين سبهما ارض وقف احدهما نصيبه
 حارة قول اني يوسف رح فاولان الوقف مع سريكة اقتسما وادخلا في القسمة دلائلهم
 معلومة بكان الوقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفة من الارض لا يجوز
 الا الوقف بمصر بعاشا من الوقف بالدراهم وذلك فاسد وان كان الوقف
 هو الذي اعطى الدراهم حارة ومصر كانه احد الوقف وشرى بعض الناس وقف
 من نصيب سريكة بالدراهم يجوز سم من الوقف وقف وما اسرى بالدراهم وذلك
 ملك له ولا يكون وقف من نصيب سريكة فان احصاه الى عمير الوقف عن الملائك
 مع الامر الى العاصي حتى نصيب فيما عاينه تحل وقف حريها شائعا من
 من لم يقسم فاصاب الوقف اقل من حريب بحوده هذا لطائفة التي وقف
 في الوقف من دلائل من الطائفة الاخرى او على العكس جاز لان المصلحة
 القسمة بحري في الملك فذلك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف ليجوز المعاد له رجل له دور
 وقف من ملك الاراضي ارضها بعضها او دارا من تلك الدوايم ارضها
 وقف الى اخرى او الى دار اخرى وتجعل الارض الى وقفها لنفسه
 من دلائل من وقف الى وقف اخر ان لم يكن الوقف شرط لنفسه
 الاستبدال في اصل الوقف لا يجوز هذا المسألة فان كان شرط الاستبدال حارة وما
 او استبدال لنفسه في اصل الوقف سواء وحل حال وقف من وقف

٢٢٩
الارض شيئاً ولم يسم كان باطلاً لان الشيء يتناول القليل والكثير وبوبين بعد ذلك
ربما يمين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة

فصل في مسائل الشرط في الوقف

رجل وقف ارضا ودارا وشرط لنفسه الخيار ثلاثة ايام قال ابو يوسف رج ان بين
للخيار وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كما في البيع وان كانت الوقت مجهولا
لا يجوز الوقف . وقال الفقيه ابو جعفر رج ينبغي ان يجوز الوقت ويبطل الشرط
وقال ملال رج لا يصح الوقف كان الوقت معلوما ومجهولا وهو قول محمد رج
وقال يوسف بن خالد التيمي رج الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو شرط
الخيار في العتق فانه يصح العتق ويبطل شرط الخيار وكما لو جعل داره مسجدا
على انه بالخيار ثلاثة ايام يصح اتخاذ المسجد ويبطل الخيار رجل وقف داره
يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جازا الوقف ويكون الوقف ابدا
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف
باطلا في الحال في قول هلال رج لان الوقف لا يجوز الا مؤبدا فاذا كان التابيد شرطا
لا يجوز موقتا . ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد مائة فاذا
مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد مائة سنة ثم يصير وصية
للمساكين فيعرف غلتها للمساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد
موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تصير للورثة
ولو قال اذا جاء غدا فارض صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض فح
صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخط لانه
لا يعلق به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل

التعلين ويحلف به. ولو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة سنة جاز وتبصر الارض
 موقوفة ابدا لانه في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يصفها لما بعد الموت فقال ارضي
 صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو محض تعلين واضافة فلما
 ان على قول هلال ربح اذا شرط في الوقف شرطا يمنع التايبه لا يصح الوقف ولو قال
 ارضي صدقة موقوفة على ان لا يبطلها كان الوقف باطلا على قول هلال ربح
 وقال يوسف بن خالد ربح الوقف جائز والشرط باطل وعلى قول ابي يوسف ربح وقت
 الخيار ليس معلوم فينبغي ان لا يجوز الوقف. ولو قال ارضي صدقة
 موقوفة على ان اصلها في ارضي انه لا يزول ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها
 واتصدق بثمنها كان الوقف باطلا. وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت
 او اجبت او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لا. هذا تعلين وتعلين الوقف بالشرط
 باطل في قولهم. ولو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت ثم قال شئت فان الوقف
 باطلا لما قلنا انه تعلين. ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانها
 ابتداء وقف. واذا شرط الخيار في الوقف لم يصح الوقف في قوله هلال ربح فلو انه
 ابطل الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع اثر
 من ثلثة ايام ثم ابطل الخيار قبل الايام الثلاثة ينقلب البيع جائزا لان الوقف
 لا يجوز الا موبدا وشرط الخيار يمنع التايبه فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس
 العقد ما الخيار لا يمنع جواز البيع وانما يفسد البيع اذا شرط الخيار اكثر من ثلثة
 ايام لامتناع لزوم العقد بعد الايام الثلاثة فلم يكن الفساد في صلب العقد
 ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت
 في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعلين بشرط كائن تنجيزي.

وقف ارضا الرجل اخرى برسماء ثم ملك الارض لم يجز وان اجاز المالك عندنا
خلافا للشافعي ربح . رجل قال ارض هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على ان ابيعها
واشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال ربح وهو
قول ابي يوسف مع الوقف والشرط جائز ان وقال يوسف بن خالد ربح الوقف
صحيح والشرط باطل . وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال لابي يوسف
ربح لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى
ارض اخرى ويكون الثاني قائما مقام الاول فان ارض الوقف اذا غصبها غاصب
واجري الماء عليها حتى صار جرا لا يصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشترى بقيمتها
ارض اخرى فيلوي الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل
تزلها لافنة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفصل عليها عن مؤنفا يكون
صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن
للمحال ضرورة داعية للاستبدال . وان كان الواقف قال في اصل اوقف على ان ابيعها
بما بدأ من الثمن من قليل او كثيرا وقال على ان ابيعها واشترى بثمنها عبدا او
قال ابيعها ولم يزد على ذلك قال هلال ربح هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف
لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف كانه قال على ان ابطلها وانما يبطل الوقف
اذا شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك نقل وتحويل واجمعوا على ان الواقف
اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك
الاستبدال اما بدون الشرط اشارة في السيرانه لا يملك الاستبدال الا للقاء
اذا رأى المصلحة في ذلك . ولو قال الواقف في الوقف على ان ابيعها واشترى
بثمنها ارضا اخرى ولم يزد على هذا في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكرا قامة

ارض أخرى مقام الاولى والاستحسان يصح الوقف لان الارض الاولى تعينت
 للوقف فيكون ثمنها قائما مقام هذه الحكم وكما لو اشترى الثانية وقفا بشرط الاول
 قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الواقف بشرطه في الثانية كالعبد الموصى به
 لانسان اذا قتل خطأ واخذت قيمته واشترى بها عبداً آخر ثبت حق الموصى به بحدته
 فيه من غير تحديد. وكذا المدبر اذا قتل خطأ واخذ المولى قيمته يوم ان يشترى عبداً
 آخر فيدبره ويستقل حكم الاول اليه كذا ذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية
 بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاول دون الثانية ولو
 قال ارض صدقة موقوفة علي ان لي ان استبدلها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدلها
 بدار لانه لا يملك تغير الشرط وله ان يشتري بثمنها ارض الخراج لان ارض الوقف
 لا تخلو عن وظيفة اما العشر والخراج. ولو قال ان لي ان استبدلها بدار لم يكن
 له ان يستبدلها بارض. ولو قال علي ان لي ان استبدلها بارض من ارض البصرة
 لم يكن له ان يستبدلها بارض من غير ارض البصرة لان ارض البلدان تتفاوت
 في الغلة والمؤنة فلا يغير شرطه وليس له ان يستبدلها بارض من ارض الحوز
 لان من يديه ارض الحوز بمنزلة الاكار لا يملك الارض والبيع فان ارض الحوز
 هي ما عجز صاحبها عن زراعتها واداء مؤنتها فدفعها الى الامام ليكون منفعتها
 للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعتها للمسلمين. ولو
 شرط الاستبدال ولم يذكر ارضاً ولا داراً فباع الارض الاولى كان له ان يستبدلها
 بجنس العقارات ما شاء من دار وارض وكذا اذا لم يقيد الاستبدال على بلد
 كان له ان يستبدلها بأي بلد شاء لاطلاق اللفظ. ولو باع ارض الوقف
 بثمن فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول ابي حنيفة ومالك لان القيم

بمثلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان ابو حنيفة رج يحجز الوقف بشرط الاستبدال يحجز بيع القيم اذا باع بغبن فاحش كما لو كيل با لبيع عنه . ولو باع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون الثمن ديناً فركته . ولو كان الوقف مرسل لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيع ويستبدل بها وان كانت ارض الوقف سبخة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون مؤبدا لا يباع وانما يثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبذ الشرط لا يثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لحقه في ذلك غبن . ولو انه شرط الاستبدال في الوقف فباعها ووهبها لغيره وبغبن الثمن في قول ابو حنيفة رج وقال ابو يوسف رج لا يصح الهبة وان باع ارض الوقف بعروض ففي قياس قول ابو حنيفة رج يصح البيع ثم يبيع العروض بالدرهم او بالدينار فيشتري بها ارضا او يشتري بالعروض ارضا وقال ابو يوسف وهلال رج لا يملك البيع الا بالدرهم او بالدينار وهو كالوكيل بالبيع وشراؤه ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض اليه ان عادت الارض بما هو فسخ من كل وجه كان له ان يبيعها ثانيا لان البيع الاول صار كأن لم يكن . وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كأنه اشتراها بشراء جديد اقتصير وقفا كما لو اشترى ارضا والعقد الجديد والفسخ من كل وجه معروف في الكتب . ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها ارضا اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب يقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ماشاء والارض الاولى تعود وقفا لان الارض الثانية يدل عن الاولى فاذا انفسخ البيع في الاولى من كل وجه انتقلت الوقفية عن البدل

إلا الأصل فاذا لم يبق الثانية بدلا عن الوقف كان له ان يضع بالثانية مائة
 ولو وردت الاولى عليه بسبب غير قضاء لم ينفسخ البيع في الاولى فبقيت الثانية
 بدلا عن الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير مشتريا الاولى لنفسه ولا يصير
 مشتريا الارض الثانية وواقفا لنفسه لانها كانت وقفا بدلا عن الاولى فلا يتغير
 بعود الاولى اليه بعقد جديد ولو باع ارض الاولى واشترى بتمنها ارضا اخرى
 ثم استحققت الارض الاولى في القياس ببقاء الثانية وقفا وفي الاستحسان
 لا يبيع الثانية وقال ان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولى وبالاستحقاق ^{انقضت}
 تلك البادلة من كل وجه فلا تتبع الثانية وقفا. ولما كان الواقف قالا في الوقف
 على ان لي ان استبدل بها ثمن مات واوصى الى وصيه بالاستبدال فان وصيه
 لا يملك الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا
 امر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة. بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته
 بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان رأى الموكل قائم لو يمكنه الخلل بمكنه التبدل
 ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك ولكل
 من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال الواقف على ان فلان ولاية
 الاستبدال فمات الواقف لا يكون فلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف
 الا ان يشترط الولاية بعد وفاته. وهذا كله قول ابي يوسف وجمهوره
 لان عندهم الواقف اذا اولى غيره كان له ان يعزله بعد ذلك فكان القيم بمنزلة
 الوكيل والوكالة تبطل بالموت. اما على قول محمد رح لا تبطل ولاية المتولي بوفاة
 الواقف لان عنده لو اراد الواقف ان يعزل المتولي لا يملك لان المتولي وكيل الفقهاء
 لا وكيل الواقف ولو ان الواقف شرط الاستبدال للرجل اخرج مع نفسه على ان يستبدل

مما انفرد ذلك الرجل لم يجز لانه اشترط رأيه مع رأى غيره . ولو تفرد الواقف بالاستبداد
جاز لان الواقف هو الذي بشرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه
ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز
لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الآخر ، قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
رح ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ، ولو ان واحدا من هذين القاضيين
اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في
عزل الآخر كان له ذلك والا فلا . متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف
حيئا فالرأى في نصب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف ان وصي
فوصيه او لم من القاضي وان لم يكن وصي لارجل فالرأى فيه الى القاضي والله اعلم
فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل

رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابداء ولم يزد على ذلك وفيها ثمة قائمة
فان الثمرة لا تدخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع لوباع ارضها نزع
او بيع شجر او فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف
ويدخل الاشجار والبناء في وقف الارض كما يدخل في البيع ولو اقر بارض في يد
لرجل وفيها ثمة قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض
ودون الهبة قال هلال رح لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطل لكان الشيوع
قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الحكم في الهبة انما عرف بقوله هلال رح ليس فيها
رواية ظاهرة عن اصحابنا رح وفي رهن الارض يدخل الشجر والكرم والبناء
والزرع في قول اصحابنا رح يجوز الرهن فيها رجل قال ارضي صدقة موقوفة على
يحيى ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لان الارض

٢٣٦

لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف
كما يدخل في الاجارة : ولو قال وقف ارضي هذه صدقة بحقها وجميع ما فيها
ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال ربح في القياس يكون الثمر للواقف
ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه ان يتصدق بالثمر القائمة على الفقراء
والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمر بعد الوقف
فانه يصرف للاوجه الذي سمى في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن قال
صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يجب التصديق به فيلزمه
ان يتصدق بالثمر القائمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان
ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه الله فتمت الواقف وفيها ثمرة قائمة
لا يكون الثمر القائمة لعبه الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصارت له
وقف الارض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمر الموجودة في الوقف ثم قال هلال
ربح معنا اذا كان لم تدخل الثمر الموجودة في الوقف في القياس يكون الثمر
لورثة الواقف وفي الاستحسان يتصدق على الفقراء قال بالاستحسان
ناخذ ونامر بالتصدق على الفقراء . قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان لفظ الواقف
في الوقف هذا القدر الذي ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون الثمر القائمة بعد الموت
لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان بهذا اللفظ لا تصير الارض وقفا قبل الموت
وكان له ان يبيعها بالثمر القائمة فعند الموت تكون الثمر على ملك الواقف
ثم يبتدأ الوقف وعليها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمر القائمة في الوقف الا ان يكون
الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على
ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه الله فحينئذ يصير الارض هذه وقفا

على الفقراء ويتصدق بالثمره القائمة على الفقراء استحسانا. وذكر الناطق رحمه رجل
قال جعلته ارضه هذه وقفا على الفقراء ولم يقل بحقوقها يدخل المبناء الذي هو فيها
ويكون وقفا مع الارض ولا يدخل الزرع النابت وهو للواقف وكذلك البقل والاس
والرياحين والزرع كلها من الحنطة والشعير وغيرها والخلاف والطرفا وما
في الاجرة من الحطب ما يقطع في كل سنة وكلها يكون للواقف وما كان يقطع
من الشجر في سنتين او في ثلث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل
ولو قال بحقوقها فالثمره التي تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل
ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع والورد وورق الحناء الياسمين يكون
للواقف وكذا كل ما كان من الارطاب والباذجان والقطن يكون للواقف
وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف ان يقطع الاشجار
الثمره ولا يبيعها وما لا ثمر لها فلا تمتولي قطعها. ولو وقف دار فيها حمامات
يطرن ويوجن قالوا الحمامات يكن داخله في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها
ماليك ازواج واولادهم يباعون فيها فوق الضيعة وما فيها من الشيران
والعبيد وسماهم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيها كوارات غسل جاز بيعه
الخل تبعا للغسل ولو وقف ضيعة وله فيها اشجار وقال ونفقتها بعد ان يقطع
الاشجار هذه على كذا وكذا وسعى من وجوه الخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رحمه ان وقف بهذه اللغة كان باطلا لان هذه اشارة للوقف
لا على وجه الوصية فيسقط ولا يصح الوقف وان كان وتنفقها قبل ان يباع الاشجار
واستجيع شرائط الوقف فهو جائز. ويجوز بيع الاشجار الموقوفة ارضا للوقف
اذا لم تكن مثمرة جدا القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالارض

٢٣٩
يكون على الارض ويباع ارض الوقف لبحر وكذلك ما كان تبعاله

• فصل في الاشجار

وجعل عرس شجرة على حوص القرية او في طريق العامة او على شطبه للعامة كانت الشجرة للغارس له ان يرفعها فان قطعها تمست من عروقها اشجار كانت للغارس ايضا لانها تولدت عن ملكه . اشجار على حافة النهر في الشارع احتتم فيها الشربة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا كان موضع الشجر ملكا للشربة فاستند ملكهم ولم يعرف عارسه يكون لهم . وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشربة بل للعامة وللشربة فيها حق تسهيل الماء ان علم ان صاحب الدار حين اشترى الدار كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم ذلك كاتب الاشجار له لان ما استيفى فناء داره يكون له ظاهرا رجل وقف ضيعة على جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان العارف عرس فيها شجرة قالوا ان عرس من علة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه عرس للوقف يكون للوقف وان لم يرد سدا وند عرس من مال نفسه يكون له ولو رثته من بعده ولا يكون وقفا ولو عرس في المسجد يكون للمسجد لانه لا يعرس لنفسه في المسجد اراض موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من المولى وطرح فيها السرقين وعرس الاشجار ثم مات المستأجر فان الاشجار يكون لورثته ويؤمر الورثة بعلوها وليس للورثة الرجوع مما راد السرقين في هذه الاراضي عندنا . رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فيست الشربة او ليس بعضها فانه يقطع الياس من اعصائها ويترك الباقي لان الياس لا ينتفع بها . ويستفع بغير الياس رجل وقف شجرة باصلها والشجرة مما ينتفع باوراقها وابنائها قال الله في ابو بكر البلخي رج الوقف حائر فان كان ينتفع باوراقها وابنائها

فانه لا يقطع اصلها الا ان يضرب اغصانها ولو كان لا يستفيع باوراقها ولا باثمارها
فانه يقطع ويتصدق بها وباطي غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط واقام عليها
في سقيها وتعاهدا حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو جعفر
رج المكان هذا الرباط يلى تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجر يكون وقفا
وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجر يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه
شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم ان يظروا بهذا التفاح والصحيح انه لا يباح
لان ذلك صار للمسجد يصرف الاعمار المسجد شجرة على طريق المارة جعلت وقفا
للمارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الفقير والغني وكذلك الماء الموضوع
في القلوات وماء السقاية وسرير الجنازة وثيابها ومصحف الوقف يستوى
الفقير والغني في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار رباط للمارة قال ابو القاسم
رج ارجوان يكون التزال في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها
للفقراء . وقال الفقيه ابو الليث رج اذا لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالاحوط
ان يحتزر عن تناولها الا ان تكون ثمارا لا قيمة لها كالتوت مقرة فيها اشجار
عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة فان كانت الارض يعرف
مالكها فالاشجار باصلها للمالك بضمع بالاشجار واصلها ما شاء وان كانت الارض
مواتا ليس لها مالك فاحدها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها تكون على
ما كانت قبل جعل الارض مقبرة . هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض
مقبرة وان نبتت الاشجار فيها بعد اتخاذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت
للفارس وان لم يعلم الفارس فالرأى فيها يكون للقاضي ان رأى ان يبيع الاشجار
ويصرف ثمنها لاعمار المقبرة فله ذلك ويمكن في الحكم كانها وقفة رجل جعل ارضه

٢٣٠
مقبرة وفيها اشجار فاراد ورشته ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار
كانت مشغولة فلانك دخل في الوقف كما لو جعل داره مقبرة لا يدخل موضع البناء
في الوقف

فصل في وقف النقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح في وقف النقول مقصودا
خلا في بين ابي يوسف ومحمد رح ذكره في السير الكبير قال والصحيح من الجواب
ان ما فيه عرف ظاهر بين الناس لوقفه كالجماعة وثيابها وما يحتاج اليه القدر
والاواني لغسل الميت والمصاحف والكراع والسلاح والفرس للجهاد يجوز
وقفه . واختلف المشايخ رح في وقف الكتب جوزه الفقيه ابو الليث رح عليه
الفتوى وتصير رح وقف كتبه . رجل وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها
وسمنها وشيرازها يعطى لاجناء السبيل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك ،
جاز كما يجوز ماء السقاية . رجل وقف دابة على رباط محراب الرباط واستغنى
الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباط اليه . رجل وقف ثوبا على اهل قرية لانه
يقوم لا يصح لانه ليس بقربة مقصورة وليس فيه عرف ظاهر رجل وضع حبا في
مسجد او علق قنديلا كما ذله ان يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد دائما
رجل وقف بناء بدون ارض قال هلال رح لا يجوز ذلك وعن ذفر رح رجل
وقف الدراهم والطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال
رح دفع الدراهم مضاربة ثم يصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال
ديورن يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قالوا على هذا القياس
لو قال هذا الكر من الحنطة وقف على شرط ان يقرض من الفقراء الذين لا بد لهم

فمن رعوها لا نصيبهم ثم توحيد منهم بعد الادراك قدر العرص ثم يقرض طغيهم
 من العفو على هذا اذا حار على هذا الوجه. مريض او صبي ان تدفع الى بلان العدم
 يمسكه او تحريها ثم يردّها على الورقة ذكره بعض نسخ النوسا، انه يجوز من
 الالة، وعن الجمعية رج لا يجوز وعن يوسف رج في الوارد لا يجوز الوقف
 في سور، والرقن والمداع والهدايا، احلا الكراع والسلاح الا على وجه يتم
 كالبيت والتمران والاب، الزراعة رجل وقف يستاماماده من القر والعمر
 والرتن، لا يجوز رجل وقف موضع صحته واخرجه عن ياء، اذ لا بد
 عاصب وخال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام ابو محمد بن ابي راج
 تأخر من العاصب بغيرها وتشرى بها موضعاً آخر ببقية على شرط الاداء
 قيل انه ليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان العاصب واحداً وليس له ولد منه
 نصير مستهلكا والشيء المسيل اذا صار مستهلكا يجب ردّه الى دار الواس
 السيل اذا قتل والعبد الموصى بحمة الكعبة اذا دله سواه الوده، اذا كان
 دراهم الوقف في حاحه نفسه ثم اتفق من ماله من ان تملك الداهم، الوده .
 التبيح الامام هدايج حاز وسرا عن الصان قال ولو غلط من ماله من
 الدراهم بدراهم الوقف كان صاماً للكل اذا اجمع من ماله وده على الفقراء او على
 المسجد الجامع ثم ماتت للاسلام مائته بان علب جماعة من الداهم، واجتمع
 في ذلك الامال لدفع شرهم قال رج ما كان من علة المسجد الجامع نحو، للمال
 ان يصرف ذلك على وجه العرص اذا لم يكن للمسجد حاحه الى ذلك المال ويكون
 دينا رباط قتها دواب مربوطة لاهل المراتبين كثر وعظمت مؤنتها، الداهم
 للقيم ان يبيع الدواب التي كرسنها وحرمت من ان يكون ما لم يده

وما به صلحة لا ربطت يمسك منها هذا الرباط مقدار ما يحتاج اليها وما زاد على ذلك ^{بطريق} يادف
 الرباط لهذا الرباط اهل مسجد او بعضهم باعوا غلة المسجد ونقض المسجد اذا استغنى ^{عن ذلك} المسجد
 او امر وبيع ذلك رجلا قالوا ان فعلوا ذلك بامر القاضى جان وان فعلوا بغير امره قال
 بعضهم يربى ان يجوز . والصحيح انه لا يجوز الا ان يكون في موضع لم يكن هناك ^{من} قاض
 . متولى المسجد اذا اشترى بغلة المسجد دارا او حائطا للاجل المسجد ثم باع ذلك
 اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يجوز بيعه لان المشتري بما له المسجد لا يكون
 من اوقاف المسجد لانعدام شرائط الوقف فيه . مسجد له غلة ذكر الواقف
 في وقفه ان القيم يشتري بتلك الغلة جنازة لا يجوز للقيم ان يشتري ولو اشترى
 يكون ضامنا . قرية فيها بئر مطوية بالاجر خربت القرية وانقض اهلهما وتقرّب
 هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الاجر فارادوا ان ينقلوا الاجر من
 القرية التي خربت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا ان عرب ماني تلك البئر لا يجوز صرف
 الاجر الا باذنه لانه عاد الى ملكه . وان لم يعرف البائنه قالوا الطريق في ذلك
 ان ينصدق بها على فقير ثم ذلك العقب ينفعها في ذلك الحوض لانه بمنزلة اللقطة .
 والآله ان ينفق القاضى في هذا الحوض ولا حاجة فيه الى التصديق على الفقير ^{رجل}
 وقف بناء ارض له قال هلال رح لا يجوز . وقيل ان كان البناء في ارض وقف جاز
 وعن زفر رح اذا وقف الدراهم والطعام وما يكال او يوزن يجوز اذا وقف
 جنازة او نفشا او مغسلا وهو النور العظيم الذي يقال له بالفاسية حوض
 مسين في محلة اذا خربت المحلة ولم يبق اهلهما قالوا لا يرد الى ورثة الواقف
 بل يحول الى محلة اخرى اقرب الى هذه المحلة . فترقب بين هذا وبين المسجد اذا
 خرب ما حوله على قول محمد رح يصير ميراثا لان المسجد ^{لا} ينقل الى مكان اخر

فصل في المقابر والرباطات

رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر ربح وقف الاشجار
لا يصح فيكون الاشجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البناء في الدار التي جعلها
مقبرة ارض لاهل قسرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القرية
بني فيها بيتا لوضع اللبن واداة القبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القرية
او رضى بذلك بعضهم قالوا كان في المقبرة سعة محبت لا يحتاج الى ذلك المكان
لأبأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه . رجل
حفر لنفسه قبرا في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتة قالوا ان كان في المقبرة سعة
فالمستحب ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة كان لغبره ان يدفن
فيه ميتة وهو كرجل بسط الصلح في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان المكان
سعة لا يوحش الاول . ولما ان الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال ابو نصر ربح
يكبره ذلك . قال الفقيه ابو الليث ربح لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدفن
بأي ارض يموت وفي أي ارض يدفن مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة
للمسلمين قال ابو القاسم ربح ان كانت آثارهم قد اندرست لا بأس بذلك
وله كانت عظامهم باقية لا بأس بان ينشئ ويقبر فيها للمسلمين فان موضع مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فنشئت واتخذت مسجدا
. امرأة جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يد ها ودفن فيها اسها وهذه
الارض غير صالحة للقبر يغلب الماء عليها قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كانت الارض
بحال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لفسادها لم تصر مقبرة وكان للمرأة ان

^{٢٣٣}
 تبعها واذا باعت كان للمشركين ان يرفع الميث عنها او يأمر برفع الميث عنها
 . ميث دفن في ارض انسان بغير اذن المالك كان المالك باختيار ان شاء رضى
 بذلك وان شاء امر باخراج الميث وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان
 الارض ظهرها وبطنها مملوكة له . ميث دفن في مكان ثم اراد اهله اخراجه عن ذلك
 المكان ودفنه في موضع آخر بعد مدة طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر
 لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعدن والعذر ان يكون مد فونا في ارض موصوبة
 ونحو ذلك . وذكر الناطق رحمه الله اذا حفر الرجل قبرا في ارض يباح له الحفرة غير ملكه
 فدفن فيه لا ينشئ القبر ولكن يضمن قعة حفرة ليكون جمعا بين الحقين وبراعة
 لها . مقبرة قديمة لمحلة لم يبق فيها آثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الاعتاع
 بها قال ابو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحتش به يخرج
 الا الدواب فذا الى ايسر من ارسال الدواب فيها . رجل جعل ارضه مقبرة او حانا
 للغلة او مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية . وقيل لا يسقط والصحيح
 هو الاول . منزل هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر به الاول وصار محبة
 لا ينتفع به نجاء رجل وعمره وبني فيه بيتا من ماله بغير اذن احد قالوا الاصل يكون للوا^{قف}
 ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام مسلمين حرب ولا ينتفع
 به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد في محارته ولا يستاجر اصله يبطل الوقف
 ويجوز بيعه وان كان اصله يستاجر بشئ قليل يبقى اصله وقفا وكذلك علو
 وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن به عمارة العلو يبطل الوقف ويرجع حق البلو
 الى الواقف ان كان حيا والا ورثته ان كان ميتا . وكذلك حانوت وهو وقف
 صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستاجر اصله

يخرج من ان يكون وقفا وكذا الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثا هو بوارى
المسجد اذا صارت خلفا واستغنى اهل المسجد عنها فان كان الذي طرعهما المسجد
حياتكون له لانها لم تنزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا قالوا بأس لاهل
المسجد ان يدفعوا لافقير او يبيعوه ويشتروا بتمته حصيرا ويكون حكمه حكم اللقطة
وقد ذكرنا ان البصير من الجواب ان بيعهم بغير ما القاض لا يصح الا ان يكون في
موضع لا قاض هناك . رجل جاء الفقيه فقال ان اريد ان اصرف مالا الى خيرة عتق العبد
افضل ام اتخذا الرباط للعامة قال بعضهم الرباط افضل قال الفقيه ابو الليث رح
ان جعل للرباط مستغلا يصرف غلته الى عمارة الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الا
رباطا فالاعتاق افضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك افضل من الاعتاق
رجل بنى رباطا على ان يكون ذلك في يده مادام حيا قال ابو القاسم رح يقرر في يده
ما لم يستوجب الاخراج عن يده ومتوجا منه في الرباط فساد من شرب او نسق ما
ليس فيه رضائيه تعالى لا يترك في يده رباطا للخنلفة فيها سكان انهدم الرباط فلما
بنى اراد الساكنون الدين كانوا فيها قبل الانهدام ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم رح
ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم اول من غيرهم ولو لم يتغير ترتيبه
بل هو على حاله الا انه ريد فيه او نقص كانوا هم اول بالسكنى من غيرهم قوم عروا ارض
موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول محمد رح ما يور
الجيحون ليس ملاء الخراج وبقر ب ذلك رباط فقام متولا الرباط الى السلطان فاطلق
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولا ان يصرف ذلك العشر للمؤذن يؤذن
في هذا الرباط يستعين بهذا طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن
ان يأخذ من ذلك المثل الذي اباح السلطان للرباط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله

لو كان المؤذن محتاجاً يطيب له ولا ينبغي أن يصرف ذلك العشر إلى عمارة الرباط
 وإنما يصرف إلى الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين ثم إنهم انفقوه في عمارة
 الرباط جاز ويكون ذلك حسناً. رباط على بابة قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة
 ولا يمكن الوصول إلى الرباط إلا بمجاورة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاورة
 هل يجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه أبو جعفر ربح إن كان الواقف
 وقف على مصالح الرباط لا بأس به والافتلا لأن الرباط للعمامة والقنطرة كذلك
 فهو كطريق يجب مسجد وضاق على أهل المسجد مسجدهم فإن الطريق يلحق بالمسجد
 كذا هذا متولى الرباط إذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قضا قال الفقيه
 أبو جعفر ربح لا ينبغي له أن يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط رجوت أن يبرأ وإن أقصر
 ليكون آخر من الأمساك عند قال رجوت أن يكون واسعاً له ذلك رباط استغنى
 عنه المارة وبقر به رباط آخر قال الفقيه أبو جعفر ربح يصرف غلة الرباط الأول
 إلا الثاني وإن لم يكن بقر به رباط يعود الوقف إلى دثنة من بني الرباط وجل أوص
 بثلاث ماله للرباط قال من يصرف قال الفقيه أبو جعفر ربح إن كان هناك دلالة
 أنه أراد به القيمين يصرف إليهم ولا يصرف إلى عمارة الرباط بطائفة طريق سفد
 استغنى عنه المارة ويجنسه رباط آخر قال السيد الإمام أبو شجاع ربح يصرف
 غلته إلى الرباط الثاني كالمسجد إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك
 إلى القاضي ببيع المحسب وصرف الثمن إلى مسجد أخر جاز. وقال بعضهم إذا خرب
 الرباط والمسجد واستغنى الناس عنه يصير مبرأنا وكذلك حوص العمامة إذا خرب
 رجل استنرى مصححاً محمله في المسجد الحرام ومسجد آخر وقفاً أبداً لأهل ذلك
 المسجد ولحياربه ولمارة الطريق وإنشاء السيل إن يقرأوا هكذا في الحسن

عن أبي حنيفة ربح وإن بذله أن يرجع في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعد
موته وبه أخذ الحسن ربح. وقال أبو يوسف ربح جاز رقبته وليس له أن يرجع فيه
ولو رجع كان لأهل المسجد وغيرهم من المسلمين مخاصمته في ذلك

• فصل في وقف المريض

قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح الوقف على ثلاثة أوجه أما أن يكون
في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والافراز
يكون شرط لصحته كالحقة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس شرط لصحته
لأنه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة
وإن كان يعتبر من الثلث كالحقة في المرض يعتبر من الثلث وشرطيهما ما يستلزم
في الصحة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي ربح أن الوقف
المنقذ في المرض كالمنضاف لما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث لأن شرب المريض
مرض الموت في الحكم بمنزلة المنضاف لما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث. وذكر
سائر الأئمة السرخسي ربح الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة
في الصحة حتى لا يمنع الارت في قول أبي حنيفة ربح ولا يتعلق به اللزوم كالعارية
إلا أن يعود وحده وبعد وفاته فيكون لازماً إذا كان مؤبداً ويصير الاندفاع
كهر الموصى له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت. مريض وقف داراً في مرض
موته فهو حائز إذا كان يخرج من ثلث ماله وإن لم يخرج فاجازت الورثة ذلك
وإن لم يحس وبطل بما زاد على الثلث وإن أجاز البعض جاز بقدر ما أحل
وبطل الباقية إلا أن يظهر للميت ماله غير ذلك فينقذ الوقف في الكل فإن
كان الحادث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قل أن يظهر للميت مال آخر لا يبطل

يبعه ويعون ثم قيمة ذلك يشتري بذلك أرض وتوقف على ذلك الوجه . مريض
 وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه يباع الدار وينقض الوقف كما لو اشترى
 دارا وقفها ثم جاء الشفيع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو
 اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جاز ويصير
 وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع ولو اتخذها مسجدا قال هلال بن يحيى مسجدا
 في قول علمائنا . وقال الفقيه ابو جعفر رحمه ذكر محمد رحمه في كتاب الشفعة انه لا يصير
 مسجدا فانه ذكر لو اشترى ارضا شراء فاسدا واتخذها مسجدا وبناها ببناء المسجد
 جاز وعليه قيمتها للبائع عند ابي حنيفة رحمه وفي قوله ابي يوسف ومحمد رحمه ينقض البناء ويؤخذ
 الارض على البائع لفساد البيع فاشترط البناء شبه دليل على انه يصير مسجدا قبل البناء
 عند الكل وكان في المسجد روايتان عن اصحابنا رحمه في رواية الوقف لهلال بن يحيى مسجدا
 عند اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر رحمه لقائل
 ان يقول في الوقف ايضا روايتان عن اصحابنا رحمه قال ولقائل ان يقول في الوقف
 يصير وقفا في الروايتين جميعا . ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف على احدي
 الروايتين . وجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة
 والبيع والهبة يبطل حق البائع في الاسترداد . واما المسجد خالص حق الله تعالى
 لاحق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا لو اشترى دارا لها
 شفيع فجعلها مسجدا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة فكذا اذا كان للبائع فيها
 حق الاسترداد كان للبائع ان يبطل المسجد . رجل اشترى ارضا فوقفها قبل القبض ^{حاز}
 ان نقد الثمن وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لان الوقف يشبه العتق فانه لا يبطل بالشرط
 الفاسد . ولهذا لو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دراهم جاز الوقف ويبطل

المشروط . قال الفقيه أبو جعفر ربح اعتاق المشتري قبل القبض جائز وقبل نقد الثمن
سوقفه فكذاك الوقف واسه اعلم

فصل في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف

رجل أقرب أرض في يده أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازا أقاربه وبصير الأرض
وقفا على الفقراء لأن الأوقاف عادة تكون في يد القوام فلم يصح الاقرار من في يده
يبطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف إلا أن يشهد الشهود أن الأرض كانت
للمقرحين أقر في يكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الرأي فيه للقاضي
أن شاء تركه في يده وأن شاء أخذ من يده وقاويل قبول هذه البيعة لوجاء رجل غير
المقر رادعي أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فيقيم المقر بيعة أنه هو الواقف
فيدفع خصومة المدعي ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها الغزل أبدا وهذا رجل
في يده عبد أقاربه حرمه أقاربه ولا يكون له الولاء إلا أن يقيم البيعة أن العبد
كان له حين أقر بعتقه فيصير الولاء له فكذاك هذا المقر بالوقف إذا أقام البيعة
على ذلك قبلت بينته وقبل إقامة البيعة لا يكون له الولاية قياسا والاستقضاء
بتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء ولو أن هذا المقر بعد هذا
الأقرار أقارن الواقف فلان لا يقبل ذلك فهو لو قال أنا واقفا قبل قوله لا بها في يده فيعبر
قوله ولو أقر بعبد في يده أنه حر ثم قال أنا اعتقته لا يثبت له الولاء إلا أن يقيم البيعة
على ذلك لأن العبد بعد الأقرار بالحرية لا يبيع في يده بخلاف الأرض ولو مالده
هذه الأرض صدقة موقوفة من أبيه وقدمات أبوه صح أقاربه فان كان على الأب مو
وليس للبيث مال آخر فانه يساع من هذه الأرض مقدار الدين وما بقى يكون وقف
وإن كان مع المقر وارث آخر يحد ذلك كان نصيب الجاهد من هذا الأرض المجاحدا

٢٥٠
 يفعل به ما شاء ونعيب المقر يكون ونفعا على ما اقربه ولو اقر رجل بارض فيده انها
 وقف على قوم معلومين وسام ثم اقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص
 عنهم لا يلتفت لاقوله الاخر ويعمل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض فيده انها وقف
 وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسعى عددا معلوما في القياس لا يقبل
 قوله الاخر لان بكلامه الاول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفيه الاستحسان
 يقبل قوله لان في العادة قد يقرب الوقف ثم يبين الموقف عليه ولو اقر بارض فيده ان
 القاضيه فلانا ولاه هذا الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل قوله لتولية وفي
 الاستحسان يتلوم القاضيه زمانا فان لم يظهر عنده غير ما اقر به جوز اقراره على سبيل
 ما اقر بارض فيده ورثة اقر وان اباهم وقفها وسعى كل واحد منهم وجهها غير ما
 سعى صاحبه فان القاضيه يقبل ان ارهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى
 الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تقسمه فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضيه
 بينهما من شاء ارض في يد رجل سنهد شاهدان على اقراره انها موقوفة على فلان
 ونسله وشهد آخر ان انه اقر انها موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر على نسله
 ذكر في الكتاب ان عرف اعا الاقرارين كان اول جاز الاول وبطل الثاني وان لم يعرف
 الاول من الاخر يقضي بجميع ذلك ويكون الغلة بين الفريقين نصفان رجل اقر بوقف
 صحيح واقربانه اخذه من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخذه من يده قالوا اقراره
 على نفسه جائز وليس للورثة ان يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء

باب الرجل ينفق ارضه على

نفسه واولاده واقربائه وجيرانه

ان ارضه صدقة موقوفة على نفسه قال هلال ربح لا يجوز هذا الوقف

وقال الفقيه ابو جعفر ربح ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف ربح وانما قال ذلك بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يوكل وياكل منه مادام حيا لا يجوز لك في قول هلال ربح ويجوز في قول ابي يوسف ربح ومشائخ بلج ربح اخذوا بقوله ابي يوسف ربح وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا. وذكر الصمد والشهيد ربح ان الفتوى على قول ابي يوسف ربح ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر ربح وليس في هذا عن محمد ربح رواية ظاهرة الاشياء ذكره في كتاب الوقف قال اذا وقف على امهات اولاده جاز. وقال الفقيه ابو جعفر ربح الوقف على امهات اولاده بمنزلة الوقف على نفسه لان ما يكون لام الولد في حياة الولد يكون للمولد رجل وقف على الفقراء وشرط لنفسه الاكل وقال على ان لا ياكل منها قال ابو بكر الاسكاف ربح يجوز ذلك. ولو قال وقفت على نفسي لا يجوز. وعن ابي يوسف ربح انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير للمساكين. ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان غلتها لي ما عشت قال هلال ربح لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصارى ربح لو قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدا تجرى غلتها على ما عشت ولم ير على ذلك جاز واذا مات يكون للفقراء وذكر الحنفية ربح لو قال ارضي صدقة موقوفة تجرى غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولد ولدي ونسلهم ابدا ما تاسلوا فاذا انقرضوا نفع على المساكين جاز ذلك على ما روي عن ابي يوسف ربح وفي بعض الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان يقضيه منه دينه يجوز هذا الشرط رجل وقف على امهات اولاده في حال وقفه ومن يحدث منهن بعد ذلك في حياته وما بعد وفاته مالم يتزوجن فهو جائز ما على ابي يوسف ربح فلان عنده يجوز الوقف على نفسه فكذا على امهات اولاده وعلى قوله ربح

^{rar}
 انما جاز الوقف على امهات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانهم
 اجنبيات واذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكم من شئ يجوز تبعاً ولا يجوز
 اصلاً. ولو وقف دفعا واشتق لنفسه ان ياكل منه مادام حياتهم مات وعند
 من هذا الوقف معا ليق عنب اذ زويت فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عند
 خبر من يرد ذلك الوقف كان ميراثاً عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة

فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والجيران

رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولمده صلبه يستوعب فيه
 الذكر والانثى لان اسم الولد ما خوذ من الولادة والولد موجود في الذكر والانثى الان يقول
 على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فمادام يوجد
 واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا يخلو لم يبق واحد من البطن الاول يصرف
 الغلة الا الفقراء ولا يعرف الى ولد الولد شئ وان لم يكن له وقت الوقف ولد صلب
 وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشترط في ذلك من دونه من البطون
 ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت
 في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رح وذكر الخصاص عن محمد رح انه يدخل فيه
 اولاد البنات ايضاً والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم
 امهاتهم بخلاف ولد الابن. وذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا
 فامنعهم يدخل في الامان اولادهم لاصلا بهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم
 من قبل الرجال فاما اولاد البنات ليسوا باولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية
 ولما قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه
 ولد الصلب واولاد بنته يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن

لاخر سو بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال رح يدخل وكذلك قال
 ارضي هذا صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال رح يدخل فيه
 المذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي رح اذا وقف على ولد وولد وولد يدخل
 فيه الذكور والبنات من ولد فاذا انقرضوا فقولن كان من ولد الواقف دون ولد بنت
 الواقف ولو قال على اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت
 والصحيح ما قال هلال رح ان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد
 البنات فانه ذكر في السيرة اقال اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يدخل فيه
 اولاد البنين واولاد البنات فانه ذكر تحسب الائمة السرخسي رح لان ولد الولد اسم
 لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولده ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف
 ما اذا قال على ولدي فان عمه ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم
 الولد يتناول ولد ولد لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه يسب اليه عرفا وعن
 محمد رح ان ولد الولد يتناول ولد ولد البنت عند اصحابنا رح فذكر هلال رح في الوقف
 اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكور فالذكور من ولد البنين
 والبنات سواء يدخلون في الوقف . رجل قال وقفت ارضي هذا على ولدي وقفا
 واخره للمساكين فوات ولد قال ابو القاسم رح يصرف الغلة الى الفقراء ولو قال
 على ولدي وولد ولدي واخره للمساكين قال يصرف الغلة الى ولده وولد ولده
 فاذا ماتوا ولم يبق واحد منهم وجد البطن الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا
 يصرف الى البطن الثالث . وان قال على ولدي وولد ولدي وولد ولد ولد ذكر
 البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى
 الفقراء ما بقى احد من اولاده وان سفل . قال الفقيه ابو جعفر رح وهكذا ذكر

٢٥٣

هلال ربح وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل
 منهم الاقرب والابعد نعيم سواء الا ان يذكر الواقف وقفه الاقرب فالاقرب
 اذ يقول على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي او يقول بطناً بعد بطن ثم يبدأ
 به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فقد خش فتعلق الحكم بنفس الانقسام لا غير
 والانقسام موجود في حق من قرب بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد
 . ولو وقف رجل ضيعة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقضت على اولادها
 ابداً ما تنازلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا انقضت لحد الولد
 وخلف ولد يصرف نصف الغلة الى الولد الباقى والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد
 الاخر يصرف جميع الغلة الى اولاده اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لانهم والواقف
 انما جعل اولاد الاولاد بعد ما انقضت البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف النصف
 الى الفقراء . رجل وقف ضيعة على ولد وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة
 تصرف الى ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر
 رح يصرف الغلة الى الولد الحادث وينظر في كل غلة المستحقها يوم الادراك
 ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجوداً وقت الوقف ولو قال
 هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتياج
 واحد قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف نصف الغلة الى
 هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولد الا النصف
 . ولو وقف ارضاً على اولاده واخره للفقراء فمات بعض الاولاد فان الغلة تصرف الى الباقي
 وان ماتوا صرفت الغلة الى فقراء المسلمين لان ههنا وقف على اولاده وقد بقى
 بعد موت واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقى اولاده . ولو وقف

٢٥٥

ضيعة على امراته واولاده فانت المرأة واحدا الورثة ولدا المرأة ليكن نصيب
 المرأة لولدها خاصة بل يكون مريودا لجميع الورثة اذ لم يكن الواقف شرط
 في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها الولد لها خاصة ولو وقف ضيعة له نصفها
 على امراته ونصفها على ولده بعينه على انه ان ماتت المرأة يورث نصيبها الى
 اولاده واخره للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب
 المرأة يكون لساكن الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة
 بعد موتها لاولاده والابن المعين من اولاده ايضا . مريض قال وقف هذه الضيعة
 على ولدي وولد ولدي ابدا ماتنا سلوا ومات قالوا ما كان من حصة الوارث
 لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث جاز فيه الوقف من الثلث
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر المحسن رحمهم الله لان وقف المريض وصية
 فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث . رجل وقف ضيعة على ثمانية اولاده
 فادعى احد منهم الفقر قال الفقيه ابو بكر البلخي رح لا يعطى له شئ من الوقف
 ما لم يثبت فقره عند القاضي . رجل وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدا ما
 تناسلوا قال ابراهيم القاسم رح يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد
 الرؤس يستوي فيه الذكر والانثى فقبل له اولاد البنت قال رح تدخل لانهم
 اولاد اولاده قال رضي وهذا يوافق ما مر ان ولد الولد يدخل اولاد البنات
 كما يدخل اولاد البنين . رجل قال ارضي هذه صدقة بعد وفاة علي المساكين وهو
 يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولد قال هلال رح لا يعطى لولد من الغلة
 شئ الا اذا كان الوقف وصحة ولم يضاف الى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الوارث
 فقر فيكون للمتول ان يدفع لكل واحد منهم سهما اقل من مائة درهم وهو

الحق بذلك من سائر الفقراء وإن لم يعطهم شيئا لا يضمن المتولي لأنه لم يمنع حتما
 واجبالهم . وكذا قللوا في الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله بنت
 . ضيعة كان الأفضل للقيم أن يصرف إليها مقدار حاجتها . رجل وقف ضيعة على
 الفقراء في صحته وأخرجها من يده ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلة
 الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات وله ابن
 محتاج وقد قال لوصيه افعل ما رايت قال واجعله لا أولئك باطل وهو للفقراء
 . ولو دفع إلى ولده المحتاج كان ذلك أفضل إذا كان الوقف في صحته وله وقف
 ضيعة على ابنه وابنته فأراد أحدها قسمة الضيعة ليدفع نصيبه مزارعة
 قال أبو القاسم رح قسمة الوقف لا يجوز بدفع القيم كل الأرض مزارعة ولا يدفع
 من الأرباب شيئا مزارعة وإنما يكون ذلك للقيم . وإن أراد الواقف
 أن يقسم أرض الوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم يزرعونها ويكون
 له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك إلا أن يرضى أهل الوقف بذلك ولو قسم
 وفعل ذلك كان لأهل الوقف إبطاله وكذا للواحد منهم . ولو فعل أهل الوقف
 ذلك فيما بينهم جاز ذلك وإن أجاز بعد ذلك إبطاله وليس للواقف أن يسكن
 أحدا بغير آخر . رجل قال أرض صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس
 في ولدي إلا محتاج واحد قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح لولده المحتاج
 نصف الغلة والنصف للفقراء وقيل له فإن أعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا
 قال يجوز على قول أبي يوسف رح لأن الفقراء لا يحصون فيكون للمجنس رجل وقف
 منزله على ولديه وعلى أولاده ما تنازلوا ثم إن أحد الولدين طلب من الآخر
 المهلبية وأبى الآخر إلا أن يضربا وسط المنزل حائطا فيسكن هذا ناحية والآخر

ماحية قال الشيخ الإمام رحمه الله ان لم يوض الواقف لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى وان
 كان الواقف اوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير معاينة
 رجل جعل ارضه وقفا على اقوام معينين فاراد والمهايا بياحد لكل واحد منهم بعضه
 يررها لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم فبدء المتولي اليهم مراعاة حاورتك
 التولية اليهم او الى غيرهم فاحد واسم بعضا ليررها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف
 معدوم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بعلقة الوقف للعارة والمؤنة فلا يجوز الا ان
 يدفعوها الى غيرهم مراعاة ان كانت التولية لهم امرأة وقعت ميراثا من موصيها على
 ما تعاقب من بعدهم على اولادهم وعلى اولاد اولادهم انما ماتوا سلوا فاداء الميراث
 على مصالح المسجد ثم ماتت من موصيها ذلك وحلف استين واحثا والاحت لا يرسم
 بعد الوقف ولا يخرج الميراث من التلث قال السمع الامام هذا حار الوقف بعد
 التلث ويبطل بما راد على التلث وما راد على التلث يصير ملما للورثة على سهامهم
 وقد استعديفنا ما راد من علة الميراث تقسم بين الورثة جميعا على ما نص به تعالى
 اعاقب الاستان فاما امرت العلة كلها اولادها واولادها لاسي
 لاحت من ذلك فالان الوقف الموصى وصية اذ الم تحر لاحت طه ارضه للورثة
 ويحر اولادهم واولاد اولادهم وان ارادت ان يرثي لاولاد الاولاد فاداء الورثة
 بكابه قال اوصيته لاولاد اولادى بعلقة هذا الميراث بعد خمس سنين وذلك حار
 والوصية بالعله لاسي وان بطلت فالميراث وقف على حاله فاداء حار بنية
 اولاد الورثة ميراث العلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي وولد
 ولدي يكون نصيب الولد ميراثا الى الورثة اذ الم تحير وذلك والوصية
 نصيب ولد العلة حار وكل وقف ارضا على اولاده وحصل امره للغراء مما

بعضهم قال هلال رح يصرف الوقف الى الباقى فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد
الولد. ولو وقف على اولاده وسماهم فقال علي فلان وفلان وفلان وجعل اخوه للفقراء
ومات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى
لان المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقى اولاده وههنا
وقف على كل واحد منهم وجعل اخوه للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء
رجل قال ارض صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان مع نصفه وهو حصه فلان وبطل
حصه نفسه لانه لو اقرى الوقف على نفسه فسد كله ولو اقرى على فلان مع كله فادرج
بينها بثبت لكل واحد حكم نفسه. ولو قال علي نفسه ثم على فلان او قال علي فلان ثم
على نفسه لا يصح شئ منه لانه جعل الكل لنفسه في زمان والكل لفلان في زمان
وسطر الكل لنفسه مفسد الموقوف في اى زمان كان ولو قال علي عبدى وعلى فلان
صح في النصف وبطل في النصف لان الوقف على عبد او على مديون كالتوقف على نفسه
ولو قال علي نفسه وولدى ونسل فالوقف كله باطل لان حصه النسل مجهولة
لا يدري كم هم ووقف المجهول باطل. رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده
ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف. واختلفوا في الولد الذي يستحق
هذا الوقف قال هلال رح المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء
كان موجود او قتل الوقف او حدث بعده وبه اخذ مشايخ بلخ رح وقال يوسف
بن خالد السمرقاني المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف
لا يدخل في الوقف. وكذا ولد الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد وقت
الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه خص ولده بالذكر فلا يدخل فيه ولد
الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاد

ولوقال علي ولدي وولد ولدي دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولد وولد ولدي وجود
 الغلة فيستحق واحد منهم كل الغلة وقت وجود الغلة الوقت الذي ينعقد
 المزارع فيه حيا . وقال بعضهم بعدم بصير المزارع متقوما ولوقال وقفت علي اولاده .
 وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل
 فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان ولد الابن
 بمنزلة ولد . ولوقال وقفت ارضي علي ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا
 في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القرب بحقيقته والبعيد
 بحكم العرف ثم اتفقت الروايات علي ان اولاد البنين يدخلون في لفظ الغلة
 وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد . ولوقال وقفت علي وكذا نسلي
 وله ولد وولد ولد تم حدث له ولد صلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق اما
 ولده وولد ولده لان لفظ الولد يتناولهم . وكذا لوقال علي ولدي المخلوقين
 ونسلي بدل الولد الحاد بل لفظ النسل لان الولد الحاد من نسله . ولوقال علي
 ولدي المخلوقين ونسلي لا يدخل فيه الولد الحاد لانه اثبت الاستحقاق للاولاد
 المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحاد
 ويدخل فيه الاولاد المخلوقون واولاد اولادهم ابدا ما سلسلوا لان اولاده
 المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد . وتستحقاق ولد بعدهم من
 البطون بلفظ النسل لانهم من نسلي . وكذا لوقال علي ولدي المخلوقين وعلي
 اولادهم فحدث له ولد من صلبه لا يكون لهذا الولد الحاد شيئا ولوقال ارضي
 صدقة موقوفة علي من يحدث له من الولد وليس له ولد يعم هذا الوقف
 فاذا ادرك الغلة يقسم علي الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصر الغلة

التي توجد بعد ذلك الى هذا الولد ما يقع هذا الولد فان لم يسبق له ولد صرفت الغلة
 الى الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادث شلا استثناء
 كونه قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء الا اذا حدث له ولد فغلت حاله ما يقوله
 قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله ابنا او اكثر كانت الغلة لهم فان لم يكن للابن
 واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون
 وبنات قال هلال رح كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يقنأ ولها البنين
 والبنات وعن ابي حنيفة رح ٢ رواية تكون الغلة للسين خاصة والصحيح هو الاول
 وهو كما لو قال ارضي موقوفة على احمق وله احوه واخوات اشتركوها جميعا ولو قال
 موقوفة على يزن فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه على
 الذكور من ولد . ود الاناث وروى يوسف بن خالد السبيعي عن ابي حنيفة رح انهم
 يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قوما لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث
 جميعا في الروايات كلها . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على بني وله بنات ليس
 معهن ابن كانت الغلة للفقراء لا شيئا للبنات لان اسم السين لا يقتضي البنات
 عند الامراء ولقد الوصف على بناته وله بنون لابنات له كانت الغلة
 للفقراء ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي الدين يسكون البقرة والغلة
 لساكنة البقرة دون غيرهم لانه خصهم بوصف ويعتبر بها كذا البقرة يوم يجوز العلم
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي العور او العيان كان الوصف نفع خاصة
 دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف ويعتبر العور والعيان من ولد يوم الوقف
 لا يوم الغلة وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة على اصاء ولدي يعي صفار ولدي
 كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف

لا تعتمد وجود الغلة لان الصغر وان كان يولد ذكر، يولد ذوا لا يعود فكان
 ركه بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقراء وسكنى البصر لان الفقراء وسكنى البصر
 . يمثل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو جعل ارضه صدقة
 . وقوفه على ولد له ولي جاء امرأته الحرة بولد لا قل من ستة اشهر من وقت
 . وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان
 . يبعد اوقت وجود الغلة ولو جاء به لستة اشهر فصاعدا لا يشارك
 . ن الولد الاول كان مستحقا كل الغلة ظاهر والولد الحادث مستكوا
 . انه كان موجودا وقت وجود الغلة او علق بعد ذلك فلا نزاع الولد بالتك
 . وهكذا لو لم يكن للواقف ولدا اصلا وقت وجود الغلة فجاءت امرأته بولد لسد
 . اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقراء ولا شيء لهذا الولد . ولو كان للواقف
 . ولد عند وجود الغلة ثم جاء تام ولد بولد بعد مجي الغلة لا قل من ستة
 . شهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة وان جاء به
 . لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه . ولو كانت له امه فجاءت بولد لا
 . من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فادعاه المولى يثبت نسبه ولا يشاء
 . الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مسجعا بانه
 . في اشتراك الولد الحادث ويصدق على نفسه في النسب . يسد . بولد
 . الولد . وان مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بين
 . وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك
 . الولد الاول في الغلة لان المتزوج عنها الزوج اذ جاء بولد ما بين
 . سنتين من وقت الموت يثبت النسب . وكذا لو كان مكان الموت طرفة

بأن لم يقر بانقضاء العدة حتى جاءت بولده ما بينها وبين سنتين كان الجواب
كذلك . ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق
بالرجع ما هو الجواب في منكوسة غير مطلقة لانه الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ
وان عاش الزوج واقف بعد وجود الغلة من الوقت ما يمكنه الوصول اليها ثم مات
فجاءت امرأته بولده ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد
في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة لانه لا يكون الولادة
لا قبل من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول . ولو كانت
الواقفة قبل مجيء الغلة بيوم او يومين ثم جاءت امرأته بولده ما بينها وبين
سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة لان الموت كان
وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصة فاذا كان قبله كان اوله لانه ادل على
وجود الولد عند مجيء الغلة

فصل في الوقف على القرابات

رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقاربي او على قرابتي او على ذوق قرابتي قال
هلال رح يصح الوقف ولا يفضل الذكور على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف
ولاجله ولا ولد في الجرد عن ابيحيفة رح وفي الزيادات يدخل فيه الجد والجدة
وولد الولد الا عند ابيحيفة رح يكون استحقاق الوقف لذوي الرحم المحرم
من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قول صاحبيه رح لا يعتبر الرحم
المحرم من الواقف ويدخل فيه جد والجدة من قبل الاباء والامهات اقصى
ابائهما في الاسلام . رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله
لغت لابن عمي وابنة ابنة عمي قال الفقهاء ابو بكر البجلي رح

ابنة ابنة الابنة اولى وان سفلت لانها من صلبه فتكون اقرب من التي من صلب
 ابيه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء ولدي يصح الوقف
 واستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قوله هلال رح وعليه الفتوى
 ولو قال محل من افقر من ولدي قال محمد رح يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افقر
 وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افقر او لم يكن
 غنيا اصلا. ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود
 الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقير فمن له مسكن
 لا غير فهو فقير في الوقف والزكاة جميعا وكذا من كان له مسكن وخادم وكذا من
 كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يغني عنه
 فذلك وان كان له فضل من متاع البيت او الثياب وفلقت الفصل يساوي مائة
 درهم فهو غني لا يحل له الزكاة ولا اخذ الوقف وكذا لو كان له مسكن او خادم
 واحد هياوي مائة درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون عنيا في وجوب الزكاة
 فيقول صاحبنا رح. وقال يوسف بن خالد السمي رح اذا كان الفضل خمسين درهما
 او ما يساوي خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكاة والوقف ان كان فضل من الثياب
 وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف ما انفاده لا يساوي مائة
 درهم اذا جمعت بلغت مائة درهم كان غنيا. وان كانت له ارض تساوي مائة
 درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو يوسف رح هو غني وبه اخذ هلال
 رح لا يعطى له شيء من الوقف ولا من الزكاة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الزارع رح هو
 فقير. وقال ابو جعفر رح ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه بنقشان والارض
 فهو فقير وان كان نقشان الغلة لقلة تناهت والقصور في القيام عليها فهو غني

وما قال ابو يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى وان كان له مال
كثير غائب عنه او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على الاخذ يعطيه له من الوقف
والزكاة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائباً عنه او كان ديناً على
الناس لا يقدر على اخذه الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً
له من قبول الصدقة فلوانه لم يستقرض واخذ الزكاة لا بأس به ويجعل ماله
الغائب في حق حل الاخذ كالمعدوم ولو لم يكن له مال وقد رعى الاستقراض
ولم يستقرض واحد الصدقة لا بأس كذلك هذا ويعطى الوقف للفقير الكسوف
ولا بأس به ويكره له اخذ الزكاة رجل وقف وقفاً على حفدة له ومواليه من كان
منهم فقيراً والحفدة له ولولاه فرس قال ابو القاسم رحمه الله تعالى ان كان في ثغر من الثغور
يربط للجاهدة اعداء الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانة بركها فكل ذلك
وان لم يكن له ذلك وانما يسلكه تشرفاً به والدابة تساوى مائة درهم وليس
عليه دين ولا مهر فان هذا غنى ليس بفقير ومن كان له دين على معلن لا يقدر
على اخذه فهو فقير وان كان على معلن مقر فهو غني ولو كان الدين الى منك فانك
له دينه فهو غني وان لم يكن له دينه فهو فقير لان الجاهدة اذا استجلبت حلف
ظاهراً ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وكان في قرابته يوم مجي الغلة
فقير ما استغن قبل ان يأخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبتت
له وقت مجي الغلة فانه لو مات بعد مجي الغلة قبل ان يأخذ حصته يصير حصته
سراة ولو ولدت امرأة من ذراته بعد مجي الغلة لا قل من ستة اشهر لا يستحق
هذا الولد شيئاً من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل
لا بد من فقر لان الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج الى شيء فالحمل في هذه الغلة بمنزلة

من كان عينا من قرابته وقت مجيء العلة ثم انصرف بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من
 هذه العلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولد او قرابة
 فجاءت المرأة بولد لا تقل من ستة اشهر من يوم مجيء العلة يكون لهذا الولد حصة
 من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق تعلق بالنسب ولو قال ارضي صدقة
 موقوفة علي من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسل فلان او في
 آل فلان الا فقير واحد كان جميع العلة له لان كلمة من تصلح كناية عن الواحد
 وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء آل فلان او على فقراء
 نسل فلان وليس فيهم الا فقير واحد كان له نصف العلة لان ثمة فسخ على الجمع
 ولا يستحق الواحد كل العلة . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من
 قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقراء
 قرابتي لان الحاجة والمسكنة والفقر شيعة عن معنى واحد ولو قال ارضي صدقة موقوفة
 لفقراء قرابتي او لفقراء قرابتي فهو كما يقال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات
 يقام بعضها مقلم بعض ولو قال على ايتام قرابتي فذلك لان اليتيم بيعة غير
 الحاجة واليتيم صغيرا وصغيرا مات ابوه وحياة الام والجد لا يريل اليتيم
 اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير او الصغيرة يزول عنه اليتيم وادراك
 الغلام يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحيض او بالحبل فان لم يكن شيعة
 من ذلك فتعوان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول ابي يوسف
 ومحمد . وقال ابو حنيفة رج في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشر سنة
 وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة . وقال زفر بن محمد هاشم والادراك

الغلة لانه كان يتيما يوم مجي الغلة فلا يرزول استحقاقه بن قال اليتيم كما لا يرزول برزوال الفقير فان وقع بينه وبين غيره من اهل المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتسمت قبل مجي الغلة فلاحصة لك وقال هو انما احتسمت بعد مجي الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذلك حيض الجارية لان الاستحقاق تعلق باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة له فكان القول في انكار رزوال الاستحقاق قوله كالمديون اذا ادعى الاباء وصاحب الدين منكر كان القول قول المنكر. وان مات واحد من القرابة بعد مجي الغلة وترك اولاد اصغار لا يكون لهؤلاء الا حصة هذه الغلة لان صفة اليتيم انما ثبتت لهم بعد مجي الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء عمر بن الخطاب رضي ورجل آخر وقف ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر بن الخطاب رضي فقراء فاي الغلتين ادركت ميهم وان ادركت احد الغلتين اولا فاصاب احدهم من تلك الغلة مائة درهم فصاعدا ثم ادركت الغلة الثانية وعنده الغلة الاولى فلاحق له من الغلة الثانية لان صفة الفقير بطلت قبل مجي الغلة الثانية فان ادركت الغلتان معا كانتا لهم وان كانت حصته كل واحد مسهم مائة درهم لان مجي الغلتين كان قبل رزوال الفقر فهو كما لو ادى من الزكاة مائة درهم الى فقير واحد وذلك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة من قراباته فوات الواقف هل يكون للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا قال بعض المشايخ له ان يعطي ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابة الواقف. قال الفقيه ابو الليث رح هذا قول محمد رح في الزيادات املي في قوله الى صبيغة وايه يوسف رح لا يعطي ابن ابن الواقف لان ولد الولد عندنا

نيس من القراية . رجل وقف ضبعة له على فقاء اقربائه وفي بعض القرايات
 موسر لكن في اليسار هل يكون لفقاء القراية منهم ان يجلفهم ما هم اعياء
 فان كان القيم يميل اليهم هل يحلف القيم على العلم قال ابو القاسم رح ان ادعوا
 ما لا صاروا به اغنياء وجت اليمين على المدعي عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين
 عليه . وعن الفقيه ابوبكر البلخي رح انه اجاب بمثل هذا الجواب رجل ادعى
 ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لغلان وثلثة ارباعه لا قراية ولا لعقراء
 ثم قال لا يتركوا حظ الرباطين من الثلثة الارباع ماذا يحب للرباطين قال ابو
 القاسم رح ببطر لا القراية ان كانوا يحصون يؤخذ عدد رؤوسهم ويحسب
 عدد لكل واحد منهم جزء او جعل للمساكين حراً وللرباطين جزءاً فان كانت القراية
 عشرة انفس يجعل ثلثة ارباع الثلث على اتية عشر جزء عشرة من ذلك للقراية
 وجزء من ذلك للعقراء وجزء للرباطين وان كانت القراية لا يحصى عدددهم يجعل
 ثلثة ارباع الثلث اثلا ثاثلث للقراية وثلث للمساكين وثلث للرباطين وان
 لا ب وام وقف كل واحد منهما وقفا على فقاء قرايته محاء فقير واحد من القراية
 ينظر ان كانا وقفا ارضا مشتركة بينهما يعطى للعقراء جزء واحد لان هذا وقف
 واحد . وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا العقير من كل دار قربة
 على حدة . والمراد من القوت في حنس هذه المسائل الكفاية ما كان الوقف ارضا
 يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقصير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان
 الوقف حائزاً يعطى كفاية شهر لان غلة الحائز تحصل في كل شهر دار معقوبة سعة من
 بناء الدار شيئا ان امكن اعانة الساقط الى موضعه يعادوا الانبيع ويعرف ثمنه الى الميرمة
 ولا يجوز ان يعرف شيء من ثمن النقص الى المقراء لانه بدل النقص ولا حق للعقراء

فيه انما حقهم في غلته فيفسك الثمن الى وقت الحاجة الى الرمية دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز اجارة هذه الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لا يكون مستأجر اسكنه والحق للسكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبيه رجل وقف وقفا على اقاربه المقيمين في بلدة كذا واخره للفقراء ثم اراد اقاربه الانتقال من تلك القرية هل يحرمون عن نزل هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر البلخي رج ان كان اقارب في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحقم من الوقف يدورهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من استغل عن تلك القرية انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية وان لم يبق احد منهم مقيما يصر الى الفقراء قال الفقيه ابو الليث رج فان رجعا الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة في صحته وامر القيم ان يعطى اقرباءه كفايتهم وهو قوم لا يحصون ولم يذكر اولاد الاقرباء يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من اقربائه وان كان الواقف ذكر اولاد الاقرباء فقال نعم من بعدهم لا اولادهم لا يدخل اولاد الاقرباء حال حيوة الاباء لانه لما قال من بعدهم لا اولادهم بين انه لم يرد باسم الاقرباء اولادهم ثم قدر الكفاية قدر ما يحتاج لنفسه ولين يكون من اهله ولذ وخادم واحد لان كفايتهم من كفايته رجل اوصى بوصايا ووقف ضيعة على الفقراء وقال هو مودع على الرصد ان يعطى حيث شاء واين شاء فانه يحمل للمعص ان يعطى من الوقف والدي و امرته وقراباته واجيته ان كانوا فقراء وهو وقف على الفقراء رجل وقف في صحته ارضا

٢٦٩
 على الفقراء فاحسب بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو
 اول من سائر الفقراء باحد شرطين احدهما ان يصرف لبعض اليهم والبعض
 الى الاجانب او الكل الى ورثة العاقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم
 على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا. وقف في يد صاحب
 الاوقات وحده ذلك الوقف ان الفاضل من غلته يصرف الى فقراء اهل السكة
 التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رح يصرف الفاضل من عمارة الوقف وممرته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين
 يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهما ولسائر الفقراء سهمان وكل من مات
 منهم سقط سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقيين منهم على ما وصفا فادارهم
 فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم
 من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف
 استحقوا باعيانهم نصارا لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا باعيانهم
 وكان لكل سهم واحد. ضيعة موقوفة على مسجد على ان ما يفضل من عمارة المسجد
 هو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة لانه اهل به صرف سيئ
 من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك والصحيح ما قال الفقيه ابو الليث رح
 انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضيعة والمسجد الى العمارة بعد
 ذلك يمكن العمارة منها ويبقى شيء يصرف تلك الزيادة الى الفقراء. جعل وقف
 في محته وقفا على الفقراء فالعرف الى اي فقير افضل ذكوا الناطق رح ان المراد
 الاول الواقف افضل ثم القرابة الواقف ثم الاموال الواقف ثم الاجراء ثم الى
 اهل المصر من كان اقرب الى العاقف متعلا. وقف كان في يد الواقف وكان الواقف

يفرق الاتقال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويصنع فيمن
شاء فئات الواقف وادعى الاخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الله
يمرّف الامن كان يمرّف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يمرّف الى الممرّف
فان اشكل على الثاني ان الاول الامن كان يمرّف الزيادة على اقربائه ومواليه
فهو يمرّف الى الفقراء . رجل وقف ضيعة على رجل وشرط ان يعطى كفاية كل شهر
وليس له عيال نصار له عيال فانه يعطى له ولعياله كفايتهم لان كفاية العيال من
كفايته . رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول ابى حنيفة رج يكون الوقف
لفقراء جيرانه الملاحقين . وفي الاستحسان وهو قول ابى يوسف ومحمد رج يكون
الوقف لكل فقير يجتمع مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن
غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك ويدخل فيه الكاتب ولا يدخل فيه
العبيد وامهات الاولاد والمدبرون ويدخل فيه الصبيان والنسوان ولو كان
للو وقف جيران وقت الوقف فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل
قوم اخر بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جواره فالعبرة فيه من كان جاره وقت
قسمة الغلة . ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انفا صدقة موقوفة
على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد
شاهدان في ضيعة انفا صدقة موقوفة على فقراء قريته وهما من فقراء قريته لا تقبل شهادتهما
قال الناطق رج في الفرق ان القرابة لا تمنع ويرى الجوار فلم يكن شهادة الجار
شهادة لنفسه لا محالة . قال ايضا فعلى هذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة
جائزة . ولو وقف على فقراء جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى مكة ومات بمكة فان
اتخذ بمكة دارا لاقامة قال هلال رج ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان اتخذها

داء النجوى البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للأولاد ولبن. ولو وقف على مواليه
 وله مولى اعتقهم وأولاد المولى ومواليه المولى كان الوقف لمواليه وأولادهم
 ولا يكون لمولى المولى شيء فان مات مولىه وأولاد مولىه وبقي مولى المولى.
 كانت الغلة لمولى المولى استحسانا. ولو كان للواقف مولى اعتقهم ومولى الابن
 اعتقهم ابنة كانت الغلة لمولىه لا شيء لمولى الابن وان لم يكن له مولى له مولى
 الابن قال ابو يوسف رج يعطى الغلة لمولى الابن وبه اخذ هلال رج اذا لم يكن
 للوقف احد من مولىه ولا من اولاد مولىه يعطى لمولى الابن استحسانا ولو
 كان له مولى ان كانت الغلة لهما وان لم يكن له الاموال واحد كان نصف
 الغلة لولاه والنصف للفقراء ولو كان له مولى مولات كانت الغلة لهم بالسوية
 . ولو كان له مولات ليس معهن رجل كان للمولات كل الغلة فان محمد رج ذكر
 في السير حريه طلب الامان لمولىه وله مولات ليس معهن رجل دخلن جميعا
 في الامان. ولو ان رجلا وقف ضبعة على مولىه وأولادهم ونسلهم دخل الكل
 في الوقف دخولا على السواء سواء كانوا اولاد البنين ~~والبنات~~ البنات ولو خال ارضه
 صدقة موقوفة بعد وفاته على مولىه فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدة
 لانه اضاف الوقف لما بعد الموت وهم احرار بعد موته. ولو اراد الواقف رجل
 مجهول النسب انه مولاه وصدقه المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا قلام
 معروف كان له الوقف ولو كان له مولا العتاقة وايضا مولى المولات اسما
 على يديه. والله كان الوقف لمولى العتاقة. وان لم يكن له الاموال المولات كان
 الوقف لهم رجل وقف وقفا صحيحا على ساكنة دار المحلة يعطى كل واحد منهم شيئا
 معلوما كل يوم كذا فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشبه بالمراسية ليلا

لا يجوز عن الوقف ان كان ياروى في بيت من بيوت المدرسة لانه يعد من ساكني
 المدرسة اذا كان له في المدرسة ما تقام به السكنى . ولو اشتغل في الليل بالخدمة
 في النهار يقر في التعلم ان يشتغل في النهار بعمل آخر حتى لا يعد من طلبة العلم ^{وظيفة}
 له من الوقف وان لم يشتغل حتى يعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف
 على ساكني مدرسة كذا من طلبة العلم اما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يقل
 من طلبة العلم فذلك الجواب لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبة العلم
 شيء من الوظيفة لانه هو المقصود فان كان المتعلم لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان
 كان في المصردا مشغول بكتابة شيء من العدة لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من
 الوظيفة لانه مشغول بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان في المصردا مشغول بغير ذلك
 لا يأخذ الوظيفة وان كان خارج المصرا تخرج الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لا يأخذ
 الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فان اقام هناك خمسة عشر ^{يوما}
 فصاعدا لا يأخذ الوظيفة . وان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجا لا منه
 بد كما خرج للتره لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان خروجا لا يلبث منه كالحرج
 لطلب القوت يكون ذلك عفو اليس لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على العلية
 الساكنين ببلخ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة
 او نحو ذلك قال الفقيه ابريكوا اليه رج من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يخذ
 مسكنه الاخر فهو من سكان بلخ ولا يطل وظيفة ولا وقفه قال وهو دلت المسئلة
 على جواز الوقف على بنينا شتم كما يجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم
 وهكذا قال الشيخ الامام القاضى ابو زيد الدبوسى رح

فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها

٢٥٣

قال الفقيه ابو جعفر ربح اذا لم يذكر الواقف في صك الوقف رأى القيم ان يواجر
ويدفعها من زراعة فما كان اد ربحا الوقف وانفع للفقراء بفعل الا ان في الدقة
لا يواجر اكثر من سنة لان المدة اذا طالته يؤدي الى ابطال الوقف فان من
راه يتصرف فيه تصرف الملاك على طوله الزمان بزعده مال كافلا يوجب الدقة
اكثر من سنة . اما في الارض فان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يواجرها
اكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنين مرة او في كل ثلث سنين مرة كان
له ان يواجرها مدة يتمكن المستاجر من الزراعة . هذا اذا لم يكن الواقف شرا
ان لا يواجر اكثر من سنة فان كان شرط ذلك والناس لا يرغبون في استجارها
سنة وكانت اجارتها اكثر من سنة اد ربحا الوقف وانفع للفقراء فليس
للقيم ان يخالف شرطه ويواجرها اكثر من سنة الا انه يرفع الامر الى القاضي
حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان هذا انفع للوقف وللقاضي ولاية النقل
للفقراء والغائب والميت فان كان الواقف ذكر في صك الوقف ان يواجر اكثر
من سنة الا اذا كان ذلك انفع للفقراء كان للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر
من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى الموافقة الى القاضي لان الواصف
اذن له بذلك . ولو ان القيم اجر دار الوقف خمس سنين قال الشيخ
الامام ابو القاسم البلخي لا يجوز اجارة الوقف اكثر من سنة الا امر عارضا
الى تعجيل الاجرة بحال من الاحوال قال الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
انا لا نقول بفساد هذه الاجارة اذا اجر مدة طويلة لكن الحاكم ينظر فيه
فان كان ضررا بالوقف ابطالها . وهكذا قال الامام ابو الحسن علي السغدري
وعن الفقيه ابو الليث ربح انه لا يجبر اجارة الوقف ثلاث سنين من غير

فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة
وهن الامام ابي حفص البخاري رح انه كان يجيز اجارة الضياع ثلث سنين
فان اجر اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ رح لا يجوز وقال .

عليه

غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح فان احتاج
من طلبه . القيم ان يواجر الواقف اجرة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود مترادفة
شيئ من الوطيل عقد على سنة ويكتب في الصك احتاج فلان بن فلان ارضي كذا ودار كذا
كان في المـ

الوط

ثلاثين سنة ثلثين عقداً كل عقد سنة يكدامن غير ان يكون بعضها شرطاً
في بعض فيكون العقد الام . لان ما لانه ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف قال
رض وكان فيما قالوا نظراً فافهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف
. وذكرتمس الاممة السرخسي رح ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدي
الروايتين . وهو الصحيح وذكروا ايضا القيم اذا اصاح الانجيل الاجرة يعقد
عقود مترادفة على نحو ما قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضادة
ما شرط البعيل فكان فيما قالوا انظر من هذا الوجه وصلى اليتيم او متولى الوقف
اذا اجر وقفا او منزلاً للبنم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رح على اصرة اصحابنا ينسحب ان يكون المستاجر غاصبا الا ان المحض
رح ذكر في كتابه انه لا يصح غاصبا ويلزمه اجر المثل فقل له اتفتت بهذا قال نعم
ووجه ما قال ذلك ان المتورع والموصى ابطلا بتسميتهما ما زاد على المسح الى تمام
اجر المثل وما لا يملك ان لا يبطال فيجب اجر المثل كما لو اجر اولم يسمى شيئاً وقال
سهم بان المستاجر يصير غاصبا عند من يري غصب العقار فان لم ينتقص شيء
من الثمن وسلم كان على المستاجر اجر المسح لا غير والفتوى على ما ذكرنا اولاً انه

يجب اجر المثل على كل حال. وعن القاضي الامام ابي الحسن علي السعدي رح في
هذا قال رجل غصب داره او صه وقعا كان عليه اجر المثل فاذا وجب
اجر المثل غنم فاطنك في الامارة ما قل من اجر المثل. رجل استاجر ارض وقف
ثلاث سنين باجرة معلومة هي امر مثلها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت
رغاء الناس فزاد اجر الاذن فالو ليس للمتعول ان ينقص الاجارة لنقصان
اجر المثل لان اجر المثل انما يترى وقت العقد و وقت العقد كان السهم اجر المثل
فلا يعتبر التغيير بعد ذلك. وقف على ارباب واحد هم متولوا فاجر من رجل ثم مات
هذا المتولي لا يبطل الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف فلا تبطل بموت العاقد
كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة متولوا الوقف اذا تقبل ان يرضى الوقف لنفسه
من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفة العقد الا اذا قبلها من القاضي
لنفسه فيتم العقد باثنين. رجل استاجر ارضا موقوفة وبني فيها حائطا ثم جاء
آخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج البناء من الحائط ينظر ان كان اجرة
المتولي مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمتولي ان يفسخ الاجارة لان الاجارة
اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا سمح الاجارة ان كان
يرفع البناء لا يضره بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناء وان كان ريع البناء
يضر بالوقف ليس له ان يرفع البناء فنقد ذلك اذ رضى المستاجر ان يأخذ قيمة
البناء. ان البناء على المتول كان للمتعول ان يرفع اليه القيمة ينظر القيمة
البناء ميسرا والقيمة مبرورا. عا بينهما كان احق يملكه المتول بعد ذلك فيصير البناء
بقامع الا ان كان رفع البناء يضر بالارض فابى المتول ان يرفع ما شئت
ويحصل البناء لا يجبر المتول بل يترى لصاحب البناء الا ان يتخلص ماله فيأخذ

متولى الوقف اذا اخرج ضيعه من رجل سنين معلومة ثم مات المخرج ثم المستاجر
قبل انقضاء المدة فترجع ورثة المستاجر الارض بدينهم قال الشيخ الامام
الأجل ابو بكر محمد بن الفضل راج الغلة تكون لورثة المستاجر وعليهم نقصان
الارض ان ادعى انهم يراعيهم بعد موت المستاجر فيصرف ذلك النقصان ^{مصلحة} الى
الوقف لاحل للموقوف عليهم الارض في ذلك لان الصمان يدل عن نقصان الارض
وحق الموت عليهم في منفعة الارض لانه عين الارض. متولى الوقف اذا اقرب
موته وفوض المولية للغيره جاز لانه بمنزلة الوصي والموصى ان يوصي للغيره
المتولى اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدينهم ودائق واجر مثله ودينهم
فاستعمله في عمارة المسجد وبعد الاخر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع
ما نقد لانه لما زاد في الاخر اكثر مما يتعاس الناس بيه يصير مستأجر لنفسه
دون المسجد مادام بعد الاخر من مال المسجد كان ضامنا المتولى اذا امر المؤذن
ان يخدم المسجد وسمي له اجر معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل راج الاحارة لانه يملك الاستيجار لخدمة المسجد ثم يظن
انكار ذلك اجر عمله او رباذه سعيها فيها الناس كانت الاحارة للمسجد فاداه
الاخر من مال المسجد حل للمؤذن احدى وان كان الاخر رباذه ما يتعاس فيه الناس
كانت الاحارة للمولى لانه لا يملك الاستيجار للمسجد بدينه فاحسن واذا اوى
الاخر من مال المسجد كان ضامنا وان علم المؤذن بذلك لا يحمل له ان يأخذ من
مال المسجد. رجل جعل ارضه او مسرله وقفا على كل مؤذن يؤذن او يوم في مسجد
بعبية قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد راج ليجوز هذا الوقف لانه هذه قرية
وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز

وان كان العذن فقيرا يجوز التقية والصدقة للفقير لكن الوقف على هذا الوجه
لا يجوز ايضا وان كان فقيرا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقت هذا
المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا الصلح والحيلة فاد احرى بالصلح والحيلة
بعد ذلك تنوب الغلة الى فقراء المسلمين اما اذا قال وقتت على كل مؤذن فقير
فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال اوصيت بثلث مالي لواحد من عرصري الناس لا يجوز
فقير سكن دارا موقوفة على الفقراء ماحرة وترك المتولى ما عليه من الاجر بحصته
من الوقف على الفقراء جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت
المال بحصته متولى الوقف اذا انبر دار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مدون
الستاجر اذا كان المديون مليا وان احد كميل بالاجر فهو اول ما يجوز القايض
اذا احر الدار الموقوفة تم عزله قبل اقتضاء المدة لا يبطل الاحارة كما لا يبطل بموت
المتولى او الوكيل في الاحارة . وكذا الوفيات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة
لا يبطل الاحارة . ثم ما اوجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يمرض الكل
واحد منهم حصته وحصة البيت تصرف لا وارثه ما اوجب من الغلة بعد موت
هذا فهو يكون له بقا وكذا الوفيات بعضهم بعد موت الاول عند مجهول على هذا القياس
رجل وقف دارا على قوم ما عيانهم وجعل احر الفقراء ثم ان المتولى اجر الدار من الوقف
عليهم جازت الاجارة لان حق الموقوف عليهم الغلة لا رتبة الدار قبل نية دارس
الوقف سواء ونصب ما ان قوي عند الساء انه يعني له فب يصير دفعا وان يبيع
لا يصير دفعا . حائطين دارين احدهما وقف اهدم الحائط بينه صاحبا الدارين حد
دار الوقف كان للقيم ان يأمر بالنقص فان اراد القيم ان يعطيه قيمة الساء
ليكنه البناء للوقف لا يجوز ولا يكون للقيم ان يجسر على احاء الغلة . واعدا

قيمة البناء برضاه لا يجوز لانه لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء من دار الوقف. حانوت

من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على ثالث وتقطعت الحوائيت واتى القيمان بهن

الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين

ان يأخذ القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن سلكها

وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى

القاضي ليأمر القيم بالاستدانة. حانوت اصله وقف وعمارة لرجل فابى صاحب العمارة

ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت العمارة لو رفعت يستاجر الاصل

باكثر مما يستاجر صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء ويؤجر الاصل من غيره

وان كان لا يستاجر بذلك يتولى يد صاحب البناء بذلك الاجر دار لرجل فيها موضع مقدار

بيت واحد وقف وليس في يد الوقف عليه شئ من غلة الوقف فاراد صاحب الدار

ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم

لا يجوز للقيم ان يواجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف. وان لم يكن لذلك

الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة

رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من مشري الى المسجد فاذا ان باع

الاشجار بعروها دون الارض ثم اجر الارض مدة حازكة تجارة وان باع

الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض لم يصح اجارة الارض لان موضع الاشجار

مشغول بملك الاجر وهذا لا يختص بالوقف. التولية اذا اجر الوقف بشئ من

العروض والحيوان بعينه قيل انه يجوز بلا خلاف بخلاف بيع العكيل وكذا العكيل بالاجارة

اذا اجر بمكيل او موزون او عرض او حيوان قيل بانه لا يجوز بلا خلاف

قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في زماننا يكون الاجارة على الاحتلا

أيضا لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير الوقف عليه
 اذا اجر الوقف قال ابو جعفر رحمه الله في حل موضوع يكون
 كل الاجر له بان لم يكن الوقف مختصا بالعمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كانه
 ان واجبه الدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية
 بالخراج والعشر وجعل الوقف عليه ما فصل من العمارة والمؤنة لم يكن بالوقف
 عليه ان يواخر لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد يفوت شرط الوقف
 ولو لم يكن الواقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الوقف عليه الارض او ريعها
 لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وكذا لو كان الوقف عليهم
 في ارض الوقف اتسرها ثلثة فنها سوا واحد كل واحد ارض اليزير عنها نفسه
 لا يجوز وعن ابي يوسف رجا ان كانت الارض عشرية حلت مهاياتهم وان
 كانت خراجية لا تجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الوقوف انهم
 يشترطون البداية بالخراج فلو حاربه الهام لم يكن الخراج في العلة ويكون
 في ذمة الوقف عليه فكان تعبير شرط الواقف وعن القصة رجوع
 رجا انه قال احوال بعض الناس في زماننا ان يكتب في حث اجارة الوقف ان الواقف
 وكل لا بنا باجارة هذه الصعة من فلان في كل سنة ومنما اخرج من الوكالة
 وهو ثابت واراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر اكثر من سنة فالالفقيه
 ابو جعفر رجا الا اننا نطرح هذه الوكالة كما سئل الاحارة الطويلة صيانة للوقف
 عن البطلان وقد اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رجا واذا دخل
 وكيل على انه تمت اخرجه عن الوكالة فهو وكيله قال نصير رجا يجوز الوكالة بعد
 الشرط قال محمد بن سلمة رجا لا يجوز واما اختلفا لاختلاف تفسير هذا الشرط

فمحمد بن سلمة ربح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيل بهذه
الوكالة وهذا مخالف للشرع كان حكم الوكالة في الشرع ان تكون لازمة ويرد عليها
الغزل. ونصير ربح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيله
وكالة مستقبلية ولو صرح بذلك كان جائزا. قال الفقيه ابو جعفر ربح لو صرح بذلك
انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف ان صرح بذلك فانا نبطله صيانة
للووقف عن البطلان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط فان اراد
ان يخرجها عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن تولي شما اخرجتك عن الوكالة
فانت وكيل فيصح رجوعه عن الوكالات المعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة
ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او بالنصف وفيها حاكم
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجلا من المحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة
فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي
ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل
المتولي متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم
في تقليده. وان كان قاضي البلدة جعل المتولي متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد اخرج
الحاكم عن العلية عن تلك الارض فلا يصح اجارة الحاكم ويجعل وجودها كعدمها
فتت يزرعها المستأجر يصير كان المتولي دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية
فكان للمتولي ان يأخذ ذلك من الخارج. رجل غصب ارضا موقوفة على الفقراء واطل
وجه البركان للقيم ان يستردها من الغاصب فان كان الغاصب زادا الايض من
ان لم يكن الزيادة ما لا متقوما بان كوب الارض او حفر النهر والتي فيها السريقين ^{مطلقة}
ذلك بالتراب فصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير

شيئا وان كان الزيادة ما لا متقوما كما لبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقطع
 الاشجار ورد الارض ان لم يضر ذلك بالوقف وان اضر بالوقف بان تحزب الارض
 بقطع الاشجار والدار برفع البناء لم يكن للغاصب ان يرفع البناء ويقطع الاشجار
 الا ان القيم يضمن قيمة العراس مقلوعة وقيمة البناء مزرعة ان كان للوقف غلة
 في ذلك المتولى تدفع اذ ذلك الضمان وان لم يكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيعطى الضمان
 من ذلك وان اختار الغاصب قطع الشجر من اقصى موضع لا يوجب الارض فله ذلك
 ولا يجبر على اخذ القيمة ثم يضمن القيم ما يقع في الارض من الشجر ان كانت له قيمة وقف
 استولى عليه غاصب وحال بنده من المورث وعجز المتولى عن الاسترداد واراد الغاصب ان
 يدفع قيمتها كان المتولى ان يأخذ القيمة او يصالحه على شيء ثم يشتري بالماخوذ من
 الغاصب ارضا اخرى فيعمله وقفا على شرائط الاول لان الغاصب اذا حذر الغصب
 يصير بمنزلة المستهلك، فحوز اخذ القيمة . رجل غصب ارضا موقوفة قيمتها الف
 ثم غصب من الغاصب رجل اخر بعدما اذادت قيمة الارض وصارت تساوى الف
 فدفعهم فانه المتولى يتبع الغاصب الثاني ان كان مليا على قوله من يرفع
 العقار مضمونة بالغصب لان تعيين الثاني انفع للوقف . وان كان الاول املا
 من الثاني يتبع الاول لان تعيين الاول يكون انفع للوقف واذا اتبع القيم احدهما
 برئ الآخر عن الضمان كالمالك اذا اختار تعيين الغاصب الاول او الثاني برئ الآخر
 المتعلق اذا رهن الوقف بدين لا يصح . وكذلك اهل الجماعة اذا رهنوا فاد سكن الوقف
 الدار قال بعضهم عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن نظر
 للوقف . وكذلك متولى المسجد اذا باع منزلا موقفا على المسجد فسكنه المشتري
 ثم عزل هذا المتولى وباع غيره فادعى الثاني النزل على المشتري وابطل القاضي مع المتولى

وسلم الدار إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل أرض وقف في يد الكار فيه قطن فسرق
 القطن فوجده الكار في منزل رجل وأخذ صاحب المنزل وخامسه إلى القاضي فقال لصاحب
 المنزل ضمت لك أن أعطيت مائة من من القطن قالوا إن كان صاحب المنزل أعطاه
 خوفا من هتك السر لا يحمل له أن يأخذ لأن ذلك رشوة وإن علم أنه سرق ذلك القطن
 أو أكثر جاز له أن يأخذ فإن علم أنه سرق أقل من مائة من لا يجوز له أن يأخذ إلا مقدار
 ما يعلم يقينا أنه سرق الكار تناول من مال الوقف لصالحه المتولى على شيء والكار خرج لا يجوز
 له الحط من مال الوقف وإن كان فقيرا جاز ذلك والله تعالى أعلم

فصل في دعوى الوقف والسفاهة عليه

رجل غصب ضيعة موقوفة فخامه المعصوب منه فقام البينة فلت بينته ويرد
 عليه الضيعة أحماءا أما عند أبي يوسف رج ماله نصير وقما قبل الإخراج إلى المتولى
 فكان له ولاية الاسترداد. وعند أبي حنيفة ومحمد رج أن لم يصرف قفا قبل التسليم إلى
 المتولى كان هو أولى بها. صاحب الأوقاف إذا أراد أن يبيع الدعوى في أمر الوقف
 فيقضي بالبينة أو بالنكول انكار السلطان ولا. ذلك نصا أو كان معلوما ذلك
 دلالة حازلانه عملة القاضي في ذلك وإن لم يكن شيء من ذلك لا يكون خصما. وقف
 على نفر أسنوط عليه ظالم لا يمكن الانتزاع عنه فادعى أحد الموقوفين عليهم على واحد
 منهم أنه باع الوقف من الفاسد وسلمه إليه فانكر المدعي عليه فإراد المدعي تخليفه
 قال العقبة أبو جعفر رج له ذلك فإن نكل عن اليمين أو قامت عليه البينة يقضي عليه
 بقيتها ثم يشتري بتلك القيمة ضيعة أخرى فتكون على سبيل الوقف الأول لأن العقار
 بضمن بالبيع والتسليم عند الكل لأن البيع والقبول استهلاك رجل باع أرضا
 ثم ادعى أنه كان وقفها قبل البيع فإن أراد تخليف المدعي عليه ليس له ذلك عند الكل

لان التحلف بعد صحة الدعوى ودعواه لم نعم لكان التناقض وان اقام البينة
 على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا نقل بيئته لانه متناقض وقال بعضهم
 يقبل بيئته لان التناقض يمنع الدعوى وعلى قوله لا يحضر حج الدعوى لا يشترط لقول
 البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالعلة ولا يشترط فيه
 ادعوى كالشهادة على الطلاق وعنى الامة الا انه ان كان هناك موقف على
 مخصوص ولم يدع لا يعطى له من العلة شئ ويرى جميع العلة الى الفقراء لان التها
 قلت بحق الفقراء فلا تطهر الا حو الفقراء قال رض ويبيع ان يكون الحوابع على التفتيل
 ان كان الوقف على قوم باعيا نعم لا يقل البينة عليه ود الدعوى عند الكل
 . وان كان الوقف على الفقراء او على السيد على قوله اي يوسف ومحمد بن نصر البند
 مد ود الدعوى وعلى قوله اي خمسة رج لا نقل . رجل جاء الى بلد من البلدان قاصا
 فوجد في دوان الذي كان ماصا قله ذكر اوقاف وهي احدى الاسماء ووجد لها
 رسوما في ديوانه قال الحصاب رج هذا القاص يحمل الامر على ما كان في دوان مرقله
 فان تبارح في ذلك قوم قال حريق هولنا وقعه فلا من فلان علينا وقال حريق
 هولنا وقعه فلا من ذلك علينا وليس لهم بينة قال الحصاب رج ان كان للواقف
 ورثة فاقرأوا ان صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء حار والافا الامر موقوف فان اصطلموا
 وارار واحد ذلك كان للفاضة في الاستحسان ان يضم ذلك منهم شاهد الوقف
 اذا شهد بوقف على نفسه او على احد من اولاده او اولاد اولاده وان سلطوا او ابائهم
 وان علوا لا نقل شهادته لانه شهد لنفسه . وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى
 اخيه لا تقبل شهادته لانه حقه ولا حق الاخيه . ليس هذا كالتشاهد بين اداسهم
 احدهما انه وقعه على زيد صدقة موقوفة . تشهد الآخر انه وقعه على يوم . بنة

موقوفه كان ثم تقبل شهادتها ويصرف الغلة الى الفقراء لان ثمة اتفاقا على ان رغبة الارض
وقف وانما اختلافنا من استثنى له الغلة فتقبل شهادتها على ما اتفقا عليه وهو الاصل
الوقوف فيكون للفقراء ولو شهد شاهدان انه وقفها على فقراء جيرانه وهما من جيرانه
جازت شهادتهما لان الجوار ليس بلام وكذا لو شهد انه وقفها على فقراء من مسجد كذا
وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتهما وكذا لو شهد اهل المدرسة بوقف
المدرسة جازت شهادتهم ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحد مالنا
ولكننا نعرف ارضه لا يقبل شهادتهما لعل للواقف ارض اخرى سوى التي يعرف شاهدان
وكذا لو قال لا نعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى بها ابلهان
ولو قال اشهدنا على وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا احد ودها جازت شهادتهما
لانها شهدا على وقف ارض عينها وهو فيها الا انهما لم يعرفا احد من الحد ودقلم يقبل
المخلل في شهادتهما ولو شهدا ان الواقف وقف ارضه وذكر حد والارض ولكننا لا نرب
تلك الارض انما في اي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض
التي يدعيها هذه الارض ولو شهد احدهما ان جعل ارضه موقوفة فتبعد وفاة وشهد الآخر
انه وقفها وقفا صحيحا باتا كانت الشهادة باطلا لانها اختلاف في التصرف احدهما
شهد بالتجيز والاخر بالاضافة والتعليق بالموت فلم يتفقا على شيء ولو شهد احدهما
انه وقفها في محته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانها شهدا
بوقفه باتا الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقص فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع
الشهادة كما لو شهد احدهما على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف ربع الارض
وغم يقبل شهادتهما على الاقل في قول من يجيز وقف المشاع ولو شهد
احدهما انه جعلها وقفها على الساكنين وشهد الاخر انه جعلها وقفها على الفقراء جازت

قال الفقيه ابو جعفر ر ج ان كان الحاضر الذي قبض العلة هو القيم لهذا الوقف كان للقائض
 ان يرجع في تركه الميت بحصته من العلة وان لم يكن الحاضر قيما لهذا الوقف الا ان الاخرين
 اجراء جميعا فكذا ذلك وان اجره الحاضر كانت العلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يتعد
 بما قبض من حصة الغائب . رجل ادعى دارا في يد رجل انها باصلها وبناؤها له وقال الله
 عليه لابلح وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدي بينة على دعواه وقضى القاضيه له وكتب
 السجل ثم اقر المدي ان اصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه ويبطل قضاء
 القاضيه والسجل . اذ شهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة مشايخ بلخ ر ج ان كان
 الوقف مشهورا متقادما غوا وقاف عمره وبن العاص رض وما اشبه ذلك جازت الشهادة
 عليها بالتسامع . وقال الفقيه ابو بكر البلخي ر ج لا يجوز وان كان الوقف مشهورا فاما
 الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الائمة السرخسي ر ج انه لا يجوز الشهادة
 على الشرائط والجهات بالتسامع . وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ زهير الدين ر ج
 وان ادعى وقفا او شهد واعلى وقف ولم يذكر والراقف ذكر الخصاص ر ج في باب يقضي الحاضر
 من ديوان القاضيه العزل على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تقع من غير بيان الوقف
 رجل في يد نصيحة فجاء رجل وادعى انه وقف واحضر مكانه خطوط العدد والقضاء ^{ضمة} الما
 وطلب من القاضيه القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضيه ان يقضي بذلك الصك
 لاد القاضيه انما يقضي بالحجة والحجة هي البينة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان
 الخط يشبه الخط وكذا الركان على باب الدار لوح مفروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي ^{ان يقضي له}
 ما لا تشهد الشهود والله تعالى اعلم

فصل فيما يتعلق بصك الوقف

رجل وقف نصيحة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكا فخطا في كتابة الحمد وكتب بعددين

٣٩٤
 الكاهن وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه ابو بكر راجع النكاح المحذور اللذان غابا فذكرهما
 في الجانب لكن بين ما جله حدا وبين ضيعة الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار لغير
 الوقف فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف. وان كان المحذور الذي سماه في الصك لاجله
 ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون الوقف ضيعة مشهورة مستغنية
 عن التحديد فنصر الوقف رجل وقف ضيعة له وكتب صكوا وشهد الشهود على ما في الصك
 ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبيع فيه جائر الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم
 بالذي كتب في الصك قال الفقيه ابو بكر راجع النكاح الواقف رجلا فصيحيا حسن العربية
 نقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقل قوله وان كان الواقف
 عجميا لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على تفهيمه فالقوله قوله الواقف اني لم اعلم ما في الصك
 وشهدت الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما في الصك. وان قال الشهود ربحا عليه
 الكتاب بالفارسية واقربه واشهدنا عليه لا يقل قوله وهذا لا يحتص بالوقف بل البيع
 وسائر المعرفات يكون كذلك رجل اراد ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم
 وامر بكتابة الصك في مرضه فنسخ الكاتب ان يكتب بعض اقربه من الاراضى والكروم ثم قرئ
 الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان من فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو
 كذا وكذا اقربا على فلان وفلان وبين حد ودها ولم يقرأ عليه القراح الذي سمي الكاتب
 فاقترع الواقف بجميع ذلك قال ابو نصر راجع ان كان الوقف في صحته واخبر الواقف انه اراد
 به جميع ما له في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذا
 لو مات المحالف وبعد اخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قيل له ارايت
 لو كان في هذه القرية ربح الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف يجوز
 وقفه ان قال اما يربح الحمام ارجوان يجوز وقفه ويكون الحمامات تابعة لربحها امرأة

قال لها جيرانها اجمل على هذا ان رققا على السج ^{عليك} انك متى احتجت اليها تبسيعها فكتبوا الملك بشير
هذا الشرط وقالوا قد فعلنا قال الفقيه ابو جعفر روح اني قرأ عليها الملك بالفارسية
وهي نسمع فانزت بالوقف حاز الوقف وان لم يقرأ عليها لا يصير وقفاً متول الوقف
اذا أحر الوقف او تعرف تصرفاً آخر فكتب في الملك آخر وهو متول لهذا الوقف ولم يذكر
انه متول من اي جهة قالوا يكون فاسداً وكذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من اي جهة لان
الجهة اذا لم تذكر لا يعرف انه متول من جهة القاضيه او من جهة الواقف وكذا الوصي
لا يعرف انه وصي من جهة الاب او القاضيه او الام والجد واحكامهم تختلف فان كتب هو
متول او وصي من جهة الحكم ولم يسم القاضيه الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة الوله
صارت معلومة ويعرف ذلك القاضيه بالنظر في التاريخ فيعرف القاضيه في ذلك الوقف
فيجوز . وجلا استأجر من متول الوقف على ارباب معلومين ارضا وكتب لذلك كتابا بانك
فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي على الاوقاف المنسوبة الى فلان المعري
بلذا او لم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولي
في اذ وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا اول مسائل الوصية
اودها في كتاب الوقف . مريض قال اية كنت متولاً حازت وقف على الفقراء وكنت ^{استهلك}
مريضاً او قال لم اود ركة مالي ما واذ لك من مالي بعد موته قالوا ان صدقته الورثة
في ذلك ففي علة الوتم يعطى من جميع ماله وفي الزكاة من الثلث لان في الوقف لو
نبت ذلك بالبينه يوحى جميع ذلك من تركته من غير اقرار فلا يكون الاخذ مضاناً
لا اقراره اما في الزكاة لو ثبت ذلك لا يؤخذ من تركته فيكون الاخذ مضاناً لا اقراره
وان كذبت الورثة فالكل من الثلث ولو وصى البيت ان يحلف الورثة على العلم بالله
ما يعلمون ان ما اقر به الدين حق لانهم لو اقروا بذلك بلزمتهم فادانوا حلفوا

ما العلم فان حلفوا بغير اقرار الميت وينفذ من الثلث وان نكلوا فالزكاة تكون من الثلث
 والنصف من جميع المال كالواقف الوارث ابتداء رجل أو مئة ان يوقف من ماله كذا وكذا
 ورجال الدين يظهر عليه كانت الوصية باطلة وقت لذلك وقتا اولم يوقت لانه هدد الكلام
 لم يقر دين واجب عليه المحال فيكون ماله للوارث اذا لم يكن عليه دين او وصية ولو قال
 اى الوصى ذلت يوقف من ثلث ماله لانه لما قال ان رأى الوصى ذلك فكانه قال يسط
 الوصى ذل المعال قدر من ماله من شاء ولو مصر على ذلك معى ونوحد من ثلث ماله وحل آوى
 بان يخرج ثلث ماله معطى ربع الثلث لعل وثلثة ارباعه لاقربائه والمفقراء ثم قال لا يخرج
 حظ الرباطين وده الرباطين فقراء يسكنون فيها وقد مرت المسئلة على هذا مبرر قال اخبرنا
 حبيب بن ماله ولم يزد على ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه قال عليه السلام
 ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعماركم زيادة على اعمالكم رجل آوى
 لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قتل موت الوصى قالوا ان كان الوصى سمي
 الابن لا يجوز لان الوصية وقعت للحرية فتبطل وان لم يكن سماء ولكنه قال لابن فلان
 يثبت الوصية لان هذه وصية لابن فلان عند موت الوصى رجل عيسى اشجار له في
 ضيعة فقال لا امرأتى في صحته اذا مت انا فبيع هذه الاشجار وامر بتمهاتها كفي وتم الخبر
 للفقراء وتمن الدهن لسراج مسجد بعينه غمات وتمك امرأته هذه ورتة كذا را فاستقر اليه
 الكف من الميراث وجهنوه قالوا اتباع الاشجار فيحط من ثمن الاشجار مقدار الكف
 وتعرف المرأة اذا له من الخبر ودهن السراج لان الزوج امر بصف ثمن الاشجار
 الى ثلثة اشياء وينقسم الثمن على هذه الاشياء الثلثة وهي عجز عن القيام بالربايب
 فاقام الحاكم قبا آخر لا ينزل الاول لان للثاني ان يضم الثاني الى الاول فان اقام القاضي
 قبا آخر مقام الاول ينزل الاول لان الثاني لا يقوم مقام الاول الا بعد عزل الاول

وللعاجين بعد الوضوء ادعى عن القيام بالركعة الأولى من صبحه إلى المبيت وأنه إن
 كتاب الأصححة هذا الكتاب مشتمل على فصول

فصل في صفة الأصححة ووقت وجوبها ومن تخلف عليه

أما صفتها فهي واحدة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة المبرأين من الإحصاء دون
 المسافر وعن أبي يوسف رحمه الله واحدة قول الساجي رحمه الله واحدة قوله تطوع
 وروى ابن زياد عن أبي بصير وأبي رستم عن محمد بن أبي بصير وأما شرطها فهي
 ثلاثة أولها الجب والجب بينهما من له مائتا درهم أو عرض يساوي مائتي درهم سوى مسكه
 وحاديه وثانيه التي يلبسها وأتاب البيت فالجب في الأصححة ما هو الجب في مدة القطر
 وقد ذكرنا والمرأة تكون موسرة بما لها على الزوج من الصداق إذا كان الزوج ملأ ذرا
 أبي يوسف ومحمد رحمه الله قول أبي بصير رحمه الله لا تكون موسرة بذلك وهذا إذا كان المهر محلا
 فإن كان مؤجلا لا تكون موسرة بذلك في قولهم جميعا والسرط الثاني الوقت ووقت الأداء
 ليس كان في المصنفين وأما من صلاة العيد فإن صحى قبل صلاته الإمام أو قبل يقعد الإمام
 فقد رخصه لا يتم أصححه وإن صحى بعد ما تقدم قد والسجود على أنه أتم في ظاهر الرواية
 لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون مسيئا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله قال الحسن
 بن زياد رحمه الله ينبغي أن لا يصح حتى يرفع الإمام عن الخطبة وعندنا إذا صحى قبل الخطبة جاز
 ولو صحى بعد ما سلم الإمام ثم طهر أنه كان محدثا أو حسانا تذكر الإمام قبل أن يتعزى الناس
 جازت الأصححة ويعيد لهم الصلاة لأن هذه تصحفة بعد صلاة معتقة فإن عند الساجي
 رحمه الله إذا كان الإمام محدثا أو حسانا حارت صلاة القوم حارت أصححته وعن أبي يوسف
 رحمه الله لا يجوز أصححه وعليه أعادتها وإن تذكر بعد ما تعزى الناس عن المصلين
 حازت الأصححة ولا يعيد الصلاة وروى أسد بن عمر عن أبي بصير رحمه الله لا يجوز

لاضحية ويسيد بهم الصلوة غدا بعد غدا وفي عيد الفطر لا يعيد الصلوة الا في
 اليوم الاول وقد مرت . وقال نصير بن يحيى ان علم الامام قبل الزوال وقبل الذبح
 يعيد بهم الصلوة ثم يخوضون بعد الصلوة وان علم ذلك بعد الزوال جازت الاضحية
 ولا شيء عليهم . قال معهم يعيد التحية في الاحوال كلها ولو صح بعد ما سلم
 الامام تسليمة واحدة حازت الاضحية عند الكل ولو صح الامام بطائفة الى الجبلة
 و امر رجلا ليصل بالضعفة في المردية بعد ما صلى احد الفريقين يجوز اسما
 وفي القياس يستلزم صلوة الفريقين جميعا ولو اشترى يوم الفريصل بهم وصح تم علمه في العدا
 امس كما ، يوم عرفة كان عليهم اعادة الصلوة والاضحية جميعا ولو وقع الثلثان هذا
 اليوم عاشر ذي الحجة او تاسع ذي الحجة الاحول ان يصح في العدد بعد الزوال وان كانت
 صلاة لا تصل فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لعلنة اهل الفتنة فابهم يجوز
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم
 في سائر الامام يجوز التحية في هذا المكان في وقت كان لوقوع الياس عن الصلوة وهو
 هو الحكم في اهل الامصار اما اهل السواد والقرى والرياطات عندنا يجوز لهم التحية
 بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل البصرة فيصحح
 الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم . وقال الشافعي رحمه الله ان يصح من اليوم العاشر من ذي الحجة
 بعد طلوع الشمس مقدار ما يصلح الامام صلوة العيد فقد رعلها حازت لهم الاضحية
 وعنده لا يجوز الاضحية لاهل السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندهما
 يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فان كانت الاضحية في البصرة وصاحبها في السواد
 فكل رجلا يصح في المصروف ذبح العكيل قبل صلوة العيد عندما لا يجوز ولو كانت الاضحية
 في السواد وصاحبها في البصرة فاما راعده ، التحية مدح الاهل قبل صلوة العيد يجوز عندنا

ويعتبر كافه الذبوح لامكان المالك وصدق الفطر يعتبر مكان العدة لامكان العيد
في قول محمد والى يوسف الاول روح فرج ابو يوسف روح فقال يعتبر مكان العيد ولو كان بعد
في مصر وقت الاضحية واحله في مصر آخر فكتب المأهل وامرهم بالتصحية في طاهر بن داود يعتبر
مكان الاضحية ولو أخرج اصحبته من المروءة قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من المروءة
مقدار ما يباح للمسافر من الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد والافلا
ولو صح يوم عرفة بعد الزوال ثم طهر انه كان يوم العيد ذكر الرعاعي روح انه محمد وكذا
لو دح قبل صلوة العيد من يوم الفطر ثم طهر ان ذلك اليوم كان هو اليوم الثاني من ايام
الحج حاز هذا كله في بيان اول الوقت للتصحية ثم يمتد وقت الاداء من بعد صلوة العيد
من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل الامصار الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون
ثلاثة ايام ولا يجوز التصحية في الليلة العاشرة من ذي الحجة لانها تصحية قبل الوقت
ومحمد في الليلتين الحادي عشر والثاني عشر ويكره التصحية والذبح في الليالي وأفضل
امام العصبة اليوم الاول وادومها اليوم الآخر وقال الشافعي روح ايام التصحية اربعة
العاشر من ذي الحجة وثلاثة ايام بعد الوقت العشر من اليوم الرابع وليس على الرجل
ان يصحح عمر اولاده الكبار وامراته الامدادهم وعمر ابي يوسف روح انه يجوز بيع امرهم
استحسانا وفي العلم الصغير عن ابي حنيفة روح رواه في طاهر الرواية يستحب ولا يجب
على صدقة الفطر وروى الحسن عن ابي حنيفة روح انه يجب ان يصحح عن ولده
الصغير وولد ولده الذي لا اب له والعنود على طاهر الرواية فان كان للصغير ولد
قال بعض متابعي معجب على الاب والوصي في قول ابي حنيفة روح ان يصحح من مال
الصغير قريبا على صدقة الفطر ولا تصدق له بل يأكله الصغير فان حصل ثمنه لا يمكن
ان يباعه يتصرف بذلك ما يشاء معجبه وفي الرواية التي لا يجب في مال الصغير ليس

للآب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الآب لا يصح في قول المجيعة واي يوسف مع
 وعليه الفتوى ويصح في قول الجرد ودرج فان فعل الرعي يصح في قول الجرد ودرج
 واختلف المشايخ في قول المجيعة واي يوسف راج قال بعضهم لا يصح كما لا يصح الآب
 وقال بعضهم ان كان الرعي مأكل لا يصح والآب والعتوة والمجون وهذا سبيل الرعي
 اما الذي يحرم رعيه هو كالصحيح ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير فطيه لا يجب
 غير المسافر ان يصح عن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الآب ان يصح عن ولده الرعي
 يجب على هذا المسافر ان يصح عن ولده فان مات ولده في ايام الحرمة سقطت احصية ربه
 احر ايام الحرمة والعمر والادارة والموت مواسر استر عشاء لاصح في اول ايام الحر
 لم يصح حتى اسقط من ايام الحر او ان يصح بعض النكاح سقطت احصية ولد الرعي
 بعد ما مضى ايام الحر كان عليه ان يتصدق بعشرها او بعينها ولا سقطت الا احصية وكذا
 لو اشترى ساءه لاصح عن نفسه او عن ولده لم يصح حتى مضى ايام الحر كان عليه ان يتصدق
 بثلث النسا او بعينها وقال الحسن رحمه الله في رواية اخرى انما بعد ايام الحر ومدة
 لحرها حار فان كانت قمرها جارا كرمته في الفحل وان اكملها . ثانيا حرمة نفسه
 وان لم يفعل شيئا من ذلك حتى حار ايام الحر من السنة القليلة . ثانيا حرمة العام الاول
 لا يجوز لان اراقه الدم عرف قربة اداءه لا قضاء وان اشترى ساءه ربه لاصح
 لا نصير احصية وكذا لو كانت النسا عدة . اصبر بعله لا سراح احصية . ولهم ما اشترى
 نسا لاصح . ثم باعها واشترى اخرى في ايام الحر هذه على وجه ثلثة الاول اذا اشترى
 نسا بعد الرعي لاصح . والثاني ان يشترى بعينه لاصح . ثم يبيعها لاصح . والثالث
 ان يشترى بغيره لاصح . ثم يبيعها لاصح . ولله على ان يصبر .
 عاونا هذا في الوحدة الاولى وطا في الرواية لاصح . ما لم يودعها ناسا . . .

ابي يوسف عن ابي حنيفة رجاها نصير اصحبة محمد البية كمالا وحيها لمسانه وبه اختلف
 ابو يوسف رجا بعض التاخرين وعن محمد رجا في المتع اذا اشترى ثاة ليصحب بها وامرته
 النخبة عند الشراء نصير اصحبة كما روى ما نـ ارفق ايام الحر باعها وسقطت عند
 الاصحبة بالساعة واما اذا اسرى ثاة بعيريه الاصحبة ثم روى الاصحبة، والشراء
 لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رجا انه لا تنصير اصحبه ولو باعها
 يجوز بيعها وبه ياتى اما اذا اشترى ثاة تم اوجها اصحبه لمسانه وهو الرجه
 الثالث نصير اصحبه في قولهم ولو ولدت ولدا يكون ولدها للاصحبة ولو باعها عور
 يبعها في قول ابي حنيفة ومحمد رجا الا انه كره وقال ابو يوسف رجا لا يجوز بيعها رجا كالوجه
 عندنا وان اشترى ساة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية يجمع بين الاول والخار
 ولا شيء عليه وان اسرى الاخرى ما قبل ما باع الاولى يصدق ما دام عند من يبيع الاولى
 ولو باع الاولى بعيرين وادت الاولى عند المشتري فصارت مساوي تلتين على اول الاصحبة
 ومحمد رجا مع الاولى حائر وكان عليه ان يصدق بمحمد وماده... ددت عند المشتري على
 قوله ابو يوسف رجا مع الاولى باطل بؤحد الاول من المشتري رجا ان اشترى اصحبه
 واوجها على نفسه لمسانه ثم مات قبل ان يصحب بها كان ميراثا عنه في قول ابي حنيفة ومحمد
 رجا وعلى قوله ابي يوسف رجا لا يجوز بيعه ولا حله ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف
 الا ان يموت صاحبها قبل وصول امام الحر فيكون ميراثا رجا ان اشترى ثاة للاصحبة
 واوجها لمسانه ثم اشترى اخرى حار له يبيع الاولى في قول ابي حنيفة ومحمد رجا والله
 فان كانت الثانية شر من الاولى ورجح الثانية فانه يصدق بمحمد ما بين الفقير
 لانه لما اوجب الاولى لمسانه بعد جعل مقدار ماله الاولى لله تعالى فلا يكون له ان
 يستعمل لمسه شيئا فلهذا يلزمه التصديق بالفصل قال بعض مشايخنا رجا هذا

اذا كان الرجل فقيراً فان كان غنياً فليس عليه ان يتصدق بمصل القيمة لان الاحقية
 واحدة على الجميع غير ان محاب ولقد اوهلكت تلك النساء لا يسقط عنه الاحقية
 ولا يعيد ايجامه ماداً كان ما صح به محلاً للاصحة لا يلزمه شيء احرأما العقر ليس
 عليه الاصححة بدون الاجاب واجامه اوجب التصححه بالاول ولقد اوهلكت الاول
 يسقط عنه الواجب فلا يجوز له ان يستفصل شيئاً من الاول لعمدة يلزمه التصديق
 ما زيادة قال التميمي الامام الاحل شمس الائمة السرخس رح ليعلم ان المحراب منهما
 سواء يلزمه الصدق بالمصل غير ان كان او عيلاً لان الاحقية وان كانت واحدة والدم
 وانما يتعين المحل بعمده فتعين هذا المحل في قدر الماله لان التمس بمعد ذلك اذا
 العقر اصحبه فصلت فاسرى اخرى ثم وجد الاول في ايام العز كان له ان يصح ما بينهما
 سواء ولو كان معسراً فاسرى شاه وارجها لمساها فصلت ثم اسرى اخرى فارجها
 ثم وجد الاول قالوا عليه ان يصح بها الفقير ادانوى ان يشتري ساء للاصحة لا يلزمه
 هذه السنة متى ولو اسرى ساء للاصحة فامت او باعها لا يلزمه اخرى وكذا لو
 ولو ان رجلاً اشترى ساء للاصحة فصلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاول من ان يذبح
 الثالث كان له الخيار ان ساء في الاول وان ساء حتى ساء له في الثاني ثم وجد
 الاول هل عليه ان يصح الاول قال بعضهم ان كان يتولى فقراً عليه ان يصح الاول وان
 عيلاً لا تحب عليه مال السمح الامام ابو جعفر السكوني واما ما في اسمع على الزهد
 يحسن لموافكه في العير لا تحب عليه ما في الاول فله ما في الاول و
 فقيراً ارجها على نفسه ما قال الله على ان يصح ساء عاذاً اذا اشترى ساء للاصحة فصلت ثم اشترى
 اخرى فصحتها ثم وجد الاول سطران كان هذا الفقير قال الرئيسين كم سدا منك ويكرى
 لا يلزمه ولو قال اكرهين شيين كم سدا منك ويكرى مدلى ويلزمه ان يذبح الثالثة لانها

صارت بدلا عن الاولى . اذا شك الامام في يوم الاضحية فالمستحب ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث
 لاحتمال ان يقع الذبح في غرة رقبته فان احرك ان المستحب ان يتصدق بجميع ذلك ولا يكمل ولو اشترى
 اضحية في اليوم الثالث والمسئلة عالهها ليس عليه شئ لانه وقع الشك في الوجوب جل له
 مائتا درهم استرى معتبرين درهما اضحية يوم الثلاثاء . فلا فلكت الاضحية يوم الاربعاء
 فحاء يوم الخميس وهو يوم الاحمى قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما تجب في يوم
 الاضحية وهو فقرة يوم الاحمى اذا شهد عند الامام شهود على هلال ذي الحجة وصلوة
 بعد وضئ ثم ظهرا . ذلك اليوم كان يوم غربة قالوا طارت الصلوة والاضحية لان الاحتار
 عن هذا الخطاء غير ممكن يحوز الصلوة واذا طارت الصلوة طارت الاضحية ^{شهد} مردودا ثم
 الشهود عند على هلال ذي الحجة لم يجز الصلوة ومضى لم يجز الصلوة لم يجز الاضحية

فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز

الاضحية يجوز من اربع من الحيوان الشاة والغز والبقر والابل ذكورها واناثها وكذلك الحمام
 لابد نوع من البقر انه هيل . وان بدت الاهلية ونوحت درهما عا عن الاضحية حاز ولا يجوز
 البقر الوحش والذى تولد من الاهل والوحش ان كانت الام اهلية حار ونسرتا الكامل فلا
 يجوز الناقص سواء كان النقص من حيث السن او من حيث الذات فلا يجوز من الابل
 وانقر والغز الا التني . والتني من الابل ما الى عليه خمس سنين وطعن في السنة السادس
 حال لا سد بس وبارد عام والتني من البقر ما الى عليه سنتان وطعن في الثالثة . والتني من
 لعم والغز ما عت له سنة وطعن في التاسعة ويجوز من الابل والبقر والغز الثيلان ولا يجوز
 المجدعان الا الخدع العظيم من الصان وهو عند الفقهاء الذي له عليه اكثر السنة
 ستة اشهر وشئ من الشهر السابع يجوز اذا كان عظما سمينا بحيث لو رآه انسان
 يحسبه تاييا والتني من الصان اصل من المجدع والامتنى من الابل والبقر افضل من تذكر

من غير اصل . وكذا الذكور من الضأن اذا كان موجودا اى حصيا واختلف الشائع بان البدنة
 اصل او الشاة الواحدة مال بعضهم اد اكنت قيمة الشاة اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل
 لان الشاة كلها تكون وصا والبدنة بعضها يكون وصا والباقي يكون مالا وما كان كلها
 فرضا كان افضل مال الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تكون اصل
 لها اكثر لحما من الشاة وما قالوا بان البدنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا جئت
 عن واحد كان كلها فرضا . وتشبه هذا بالقراء في الصلوة لو افتقر على ما يجوز به الملقح جازة
 ولو زاد عليها يكون الكل فرضا . وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله اذا كانت قيمة الشاة
 والبدنة سواء كانت الشاة اصل لان لحما الطيب وقال بعضهم البقرة افضل لانها اكثر
 لحما والشاة اصل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب فان كان
 سبع البقرة اكثر لحما فسبع البقرة افضل ما لحاصلها اذا استويا في القيمة واللحم فاطبها
 بما يصل وان اختلفت القيمة واللحم فالفاضل منهما اوله واليهل الذي يساوى عشرين
 اصل من خمسة عشر وان استويا في القيمة واليهل اكثرهما لحما فالفضل اصل والآخر
 من البقر افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والبقرة اصل من سبع شياه
 اذا استويا وصبيح شياه اصل من بقرة الشاة في الاحصية لا تخور الا عن واحد والابل
 والبقر يجوز عن سبعة اذا اراد الكل للقرية اصل وجه القرية او اتحدت وان اراد
 بعض للشركاء اللحم لا يجوز منهم ولا تسقط الاحصية عنهم سبعة سنة في بقرة الاحصية
 سوى احدهم الاحصية عن نفسه لهذا السنة وتكون احصائه الاحصية عن السنة في
 ثلث الجوز الاحصية عن هذا الواحد وبه اصابه السنة الخامسة باطلة وصار وانظر
 وحسب اصله فة عليهم بالجماع وعلم واحد ايده لانه يحسبه شائع ولو اشترى
 مرة للاحصية وبقي السبع منها لعامه هذا وستة اسباعه عن السنين الماضية

لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام. ولو ولدت شاة الاضحية ولدا كان عليه ان يذبح ولدا
 ايضا فان ترك الولد في العام القابل وضاع عن السنة القابلة لا يجوز فان كانت قيمة
 الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة
 الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وصحى بها عن القابل لانه
 لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب عليه عي خفي شاتين كانت الزيادة على الواحدة
 تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون للحما ولا تنصير فضيحة
 تطوعا رجل اشترى للاضحية شاتين ثلثين درهما كان ذلك افضل من شاة واحدة
 بثلثين وان اشترى شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى ولو
 وعد عشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت التضيعة شاتين افضل
 ويكون كلاهما اصححة لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصحى كل سنة
 شاتين وعام الحديبية صحى بدنة. سبعة اسر وبقرة خمسين درهما وسبعة احرور
 اشترى وسبع شياه بمائة درهم تكلموا في الافضل له والمصحح ان الثاني افضل لانه اكثر
 ثمنا واظهر نفعا للفقراء ولو ان رجلا موسرا وامراة موسرة صحى بدنه عن نفسه حاشه
 كان افضل الاضحية واحدة عند عامة العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرنا ولو صحى عني بدنة
 عن نفسه وعن سنة من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد رحمه
 في كتاب الاضحية له ان كان اولاده صفارا حازعنه وعنهم جميعا في قوله الضحيفة واليوسف
 رحمه وان كانوا كافرا ان فعل بامرهم هاز عن الكل في قوله الضحيفة واليوسف رحمه وان فعل
 بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا يجوز لاعنه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يبارح
 لحما نصار الكل لحما وفي قوله الحسن بن زياد رحمه اذا صحى بدنة عن نفسه وعن خمسة من
 اولاده الصفار وعن ام ولد بامرهم او بغير امرهم لا يجوز لاعنه ولا عنهم وقال ابو القاسم

رج يجوز عن نفسه. ولو اشترك سبعة في بدنة واحدة منهم مشترك كان الكل لحما وان نوى
 معنى الفكر كاد التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي الذي صار ديناً عليه وبعضهم
 الاضحية الواحدة عن عامه ذلك جانح عن الكل ويكون عن الواجب عن نوى الواجب عن
 عامه ذلك ويكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق
 بعبادة شاء. وسد ثام من نوى بعض الشركاء الاضحية وبعضهم هذا التمتع وبعضهم هذا القربان وبعضهم
 جزاء الصيد وبعضهم دم العقيقة لولادة ولد ولد له في عامه ذلك حان عن الكل في ظاهر الرواية
 . وعن محمد ربح في المواد كذلك. وعن أبي يوسف ربح في الاما انه قال الافضل ان يكون
 الكل من جنس واحد فان احتلوا وكل واحد متقرب الى الله تعالى جار. وعن أبي حنيفة ربح
 انه قال اكره ذلك فان فعلوا حار. وقال در ربح لا يجوز ويكون الكل لحماً اضحية خرج من بطنها
 ولدهم قال عامة العلماء ربح يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه عنه مصت امام الحرم
 تصدق بهما. فان ضاع او دعه واكلاه يتصدق بقيمته فان بقى عنده حية كبر وحبها للعام
 القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى لعامه الذي ضحى ويتصدق به مذبوحاً مع نقصان
 قيمته بالذبح والفتوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنياً يضحى بالشاة ولا يصح بالولد وان كان
 مسكراً صح بهاراً ولادعاً. رجل اشترى بدنة واوجبها اضحية بلسانه ثم اشترك فيها ستة
 حمله او واحد بعد واحد حتى صاروا سبعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك
 ونحوها يكون لحماً وهو قول زفر ربح وفي الاستقسان يجوز وهو قوله علماء سائر واذلجاز
 عندنا لا يجب التصديق بشئ من الثمن واذا لم يجز على قول زفر ربح كان عليه ان يشتري
 اخرى ما بقى وقت الفري ويتصدق بالثمن اذا مصت امام الحرم. وهكذا روي عن أبي يوسف ربح
 هذا اذا كان غنياً فان كان فقيراً فذلك الجواب. وقال بعضهم لا يحمله الاشتراك عندنا
 بدنة بين اثنين خنياً فان كان لاحدهما سبع او سبعان والباقي للأخرين وان كان ثلثاً

نصفان اخذوا فيه قال بعضهم لا يجوز لان الكل واحد منهما ثلاثة اسباعه ونصف سبع ونصف
السبع لا يجوز في الاضحية فاذا صار ذلك القدر لمحا صار الباقي لحما. وقال بعضهم حاز ذلك
وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح لان نصف السبع وان كان لا يجوز اضحية مقصودة يجوز
تبعاً لثلاثة اسباع فيحصل تبعاً. ان كان لا يجوز مقصوداً عند الافراد سبعة فهو باقرة
واقسموا لحمها وزنها لان بيع اللحم باللحم وزناً مثلاً بمثل جائز فكل ذلك القسمة فان اقتسموا
اللحم جزاً فالاجوز اعتباراً بالبيع ولو انهم اقتسموا لحمها جزاً ما وحلل كل واحد منهم لاحصائه
الفضل لا يجوز بخلاف ما اذا باع درهما بدرهم وخرج احد الدرهمين مقداره ما لا يدخل
تحت الوزن فحظ صاحب الآخر فانه يجوز ذلك. والفرق ان تحليل العصلية في مسألة
اللحمية المشاع فيما يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجز في مسألة الدرهم الدرهم الواحد
لا يحتمل القسمة فجازت العبة ولو اقتسموا اللحم الحزراً المشترك في الاضحية جازاً وفي نصيب
كل واحد منهم شيئاً مما لا يوزن كالرجل والرأس ويحوز ذلك لا بأس به اذا حلل بعضهم بعضاً
. وقال ابو يوسف ربح اكثره ذلك. وقال ابو علي الدقاق ربح اذا اخذ كل منهم كزاً وقطعة
لحم واخذ الرأس وقطعة لحم واخذ بعضهم الكل من اللحم ان اصابه سبع النعم واقل له يجز
وان اصابه اكثر حتى يكون الزيادة باراً والرجل والرأس جازاً اذا كانوا سبعة. وحل يخرج عن
نفسه وعن اربعة من عياله خمس شياه ولم يعين كل واحد عن صاحبه عن ابو يوسف
ربح انه يجوز عن الكل استحقاقاً. سبعة نحر وناقاة عن سبعة واحد الشكار وارت
صبت يذبح عن مورثه قال محمد ربح الستة يأكلون انصباؤهم من اللحم ويشترق بنصيب
البيت ولا يأكله الوارث قال رحمه الله اذا كان الوارث خي من مال الميت بامر الميت
سبعة اشتركا في تصفية البقرة ومعه مبيع فمعه ابيه او معتوه فمعه ابيه او ام
ولمصلحة مع غيرها مولاها حاز عن الكل. ولعمات واحد منهم قبل ان يخرج قال دارق

اغروها عن الميت قال ابو يوسف ربح لا يجوز ان يبيع عن الميت ابتداء الا ان يكون الميت
 اوجب ذلك على نفسه في حياته فحب على الوارث ان يذبح عنه ثغاء او ابوة كرا او غرارة
 ربح ان امرهم الميت ان يبيع عن الميت فعلى الوارث يقع عن الوارثته ولا للميت اجره
 . الذبح ان فعل الوارث مال نفسه يكون هو بمنزلة مال الوثوي واحد من الشراء السبعة
 من نصيبه التطوع رجل استرى نقرة للاضيحة عن نفسه ثم اشترك فيها سهرا كروا انه يجرهم
 استحسانا ان فعل ذلك قبل الشراء كان احسن وذكره ما سلك الاصل لا يستعان بغيرهم
 عند الشراء الا ان يريد عند الشراء ان يشتركهم فيها فلا بأس به وعن ابو يوسف ربح انه
 قال اري تأسافيا اذا نوى عند الشراء ان يشتركهم ولا يحفظ داية عن ابي حنيفة رحمه الله
 وللم ينعونه الشراء ان يشتركهم ثم اشتركهم فذكره ابو حنيفة . وقال ابو يوسف
 ربح وهذا دليل على ان يجر السبعة عند القراء الاضيحة لا تضراحيه . ذكر الطحاوي
 ربح انها تضراحيه يجر البقرة حرة لم يصب ادام الحر ولم يصب بها صدق بها حرة
 وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان اكل منه صدق بقية ما اكل حلال . تأنيده
 بينهما عن سلكهما احراهما حلال ما لا يراه احد من بينهما عن كذا بها ما ان ذلك لا يجر
 كذا قال محمد بن ربح رجل استرى اضيحة ثم مات ان كان الميت او حيا على نفسه لاساه به
 الورثة على ان يجره عنه ولو صح عنه ميت من مال نفسه بغير ارادة عاير وان يقتناه
 منه ولا يلزمه ان يتصدق به لانه لم يجر ملكا للميت بل الذبح حصل على ملكه ولابد ان يكون
 على الدابح اضيحة شعطت عنه وان يجر عن ميت من مال الميت امرأتا امرأتا يتصدق
 بجره ولا يقتناه لانه لا يجر الاضيحة بغير الميت . رجل يجر ثغاء سهرا من غير الاجوزة لان
 كانا مراما وعرا ثم لانه لا وجه لتصبح الاضيحة عن الامر . وان ملك الامر والملك للامر
 لا تحت الا القصر ولم يجر القصر لانه لا يجر ولا من تأنيده . اذا فجع رجل عن ابيه

فخرهما وتصلت جاران الحم ملكه وأعمال البيت قواب الذبح والصنعة

فصل في العيوب ما يجمع الأصحة وما لا يجمع

لا يجوز في العدايا والصلايا العباء والعوراء وإن كانت بيضاء بعض العين الواحدة أو إذا
 بعض العين الواحدة أو بعض أدها الواحدة أو بعض منها فإن كان السام أو الدهاب أكثر
 من النصف لا يجوز عند الكل وإن كان أقل من الثلث جاز عندهم وإن كان قدراً الثلث
 يجوز في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة ربح أنه لا يجوز ولو علم المشتري
 بذلك بعد الذبح جازب الأصحة إن كان أقل من الثلث ورجع على النائح بعضان
 العيب ويتمدق بأرس النقصان أي وإن كان العيب لا يجوز معه الأصحة يرجع على النائح
 نقصان العيب ويطلب له أرس النقصان وإن كان الداهب من العين أو غيرها أكثر من
 الثلث وأقل من الثلث في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ربح لا يجوز وهو قول ربح وجاه
 ورواية ربح، محمد، ١٠٠٠ ربح ربح أنه قال ذكرت ذلك لأبي حنيفة فقال قوله مثل قولك
 وقال الفقيه أو اللبث ربح إن كانت الأصحة مقطوعة الأذن الواحد أكثر من
 الثلث لا يجوز في قوله أبي حنيفة ربح ويجوز في قوله أبو يوسف ومحمد ربح إذا كان السام أكثر
 من النصف وشق الأذن فإلى لا يجمع حوار الأصحة ولو كانت الأصحة مضمومة العينين
 عنه فاعورت بعدما أوجها على نفسه أو كانت سمته بعارب بمحاء أو غيرها ذكرت
 رواية أنه سأل ربح إن كان الرجل موشراً لا يحسن له أن يبيع بها وإن كان معسراً جاز له ذلك
 وفي رواية أبي حنيفة محمد موشراً كان أو معسراً لما جاء عن علي بن رضا أنه أجاز ذلك ولو
 عيبها الواحدة أو كسر رجلها الواحدة في معالجه الذبح يطرأ أن يبرئها طاروا
 يسلها بعد ما أصابها أحد ويبيع بها وفي أخرى يومئذ ذلك أو يوم آخر ما يأم إلى يبيد كونه
 والأصل في حملها منه، وروى عن أبي يوسف ربح أنه يجوز بيع واحد الرغراء وبيعها بالقدح

بعض العلماء انه لا يجوز ولا نأخذ به ولا يجوز العرجاء التي لا تعدر على القيام والمشي الى الدم
وان قدرت حارة والشفاء اذ لم يكن لها اذن ولادب حلقه محمد قال محمد ربح لا يكون هذا
لو كان لا يجوز. وذكر في الاصل عن اربعة ربح انه يجوز وان لم يكن لها عسان حلقه
في الاجور ويحرم الحاء وهو اليه لا قرن لها حلقه. ولذلك. كسور الفرج ومحمد التزلا والجرأ
والناسميين وان كانتا مبروتين لاسع لا يجوز اذ ربح سمها وان كانت مبرولة
فهما من التميمي مروي ذلك عن محمد ربح فان كانت مبرولة عند السراء سمعت بعد السراء
حارة وايضا لاسان لها ربح مختلف ولا يستعمل لا يجوز وان ربح لها ربح لاسان. ربح
من الاسان قد ربحا مختلف حارة والاملا ونحو السقاء في قوله اربعة ربح وهو صغير
الادب بعد ان سمع اذما وان كان لها اليه صغيرة مثل الدب حلقه حارة ما على
قول اربعة ربح فظاهر لان عمده لو لم يكن لها اذن ولا لادب اصلا حارة صغيرة
اولا وما على قول محمد ربح صغيرة الادب من حارة وان لم يكن لها السراء اذ حلقه لا يجوز. كما
صغر الادب من حارة ومثاقفه الادب من ربح. بهارها لما اليه حارة كذا الذي ربح
اليه تلون على العكس وكذا السراء وهو اليه قطع من ربحها بعد ان يري الحاء
الآخر ولد الحلاء وهو اليه في عنفها حول ولد الحراء وهو اليه حارة بها ولا يجوز الحلاء
وهو اليه بالحق القدره عرجا فان كانت الحلائه الامسك اربعين يوما حرة. ثم
والفريق عشرين يوما والتم عشرين امام الدخامه لته امام والعصفور يوما ولا يجوز
الروضة التي ربحها الاضحية ولا اليه تسع ربحها وتسع ربحها وان ربح من
ربحها فهو على الحلاب الذي ذكرنا والادب والعن ذله اذا كان الذهاب كرم
الثلث وامل من الصف لا يجوز. وظاهر الرواية عن اربعة ربح وعنده يوسف ربح
ربح اذا كان الذهاب اقل من الصف حارة وهو رواية عن اربعة ربح وان كان ربح

نصافقن اید یوسف رح فیہ روایتان والصحیح ان الثالث ومادونه قليل وما زاد عليه
کثیر وعليه الفتوى

نصل في الانتفاع بالاضحية

لأبأس بان يفتنع بأهاب الاضحية أو يشترى بها الغنم والمخل وأن باع بدراهم
أو فلولس يتصدق بثمنه في قول أصحابنا رح وفي قول الحسن البصري رح مكره ان يشتري
بها غنما أو مخلا ولا يجوز الا الانتفاع به والتصدق. ولأبأس ان يتخذ من جلد
الاضحية قرا أو بساطا أو متكئا يجلس عليه أو يبيع جلد الاضحية بشئ من مناع
البيت والثوب لنفسه أو لغيره أو كساء أو خفا أو نحو ذلك. وقال بعضهم لو باع الجلد
بأثوب لا يجوز وليس له ان يبيع الجلد ليعق الثمن على نفسه أو عياله ولا يبيع لحم
الاضحية ليتصدق به يأكله أو يطعم ولو ولدت الاضحية نضج بالأم والأب إلا أنه لا يأكل من الولد
بل يتصدق به فان كلسه يتصدق بقيمة ما أكل. وأستحب ان يتصدق بولدها جبا
ولو لم يلب اللبن من الاضحية ثم الدج أو خرصوفها يتصدق بها ولا يذبح بها ويحرم
رح اذا نذر بذبح شاة لا يأكل منه النار فان أكل كان عليه جيمته ويعد جلد الاضحية ولا
لحمها باجرة الذابح والسلاح ولو اشترى بجلد الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شيء أمن
المحبوب لا يجوز ولو اشترى اللحم الاضحية حبوا حاز وكذا الواشترى اللحم جاز ولو اشترى
لحم الاضحية حرا بالاجور وأما سري بجلد الاضحية حلالا لاجور الا في رواية ومن
يحد رح انه يجوز الاكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ويجوز
بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا يبيع المأكول بغير المأكول ولو أدخل
جلد الاضحية في الكورة أو جلد جرابا ان استعمل الخراب في أعمال منزله حاز ولو جاز لا يجوز عليه
ان يتصدق بالأثر وأما الكورة ان استعمله في منزله أو أعاد جرابا أو آخر تلك الكورة

منه فطلب له الاجم قالوا سدد به انكاست الكواره حديد لا لمز به الصدف بالاج
وانكاست فلما منقوا به الصدف بصفه الادرون بصفه عومها اذا خرج
منها من ينصدى لداق واحد لان الكواره اذا كانت حديد لا تحتاج الى الاستعام
بها الى الخلد ملون الخلد تنال للكواره ويكون كل الآخر ما راء الكواره بطلب
اما اذا كانت الكواره حلقا يحتاج الى الاستعام الى الخلد صاكن ما منه كان نصف
الآخر للكواره والنصف للخلد واذا آحد ستم من الصوف وطرب من اطراف
الاصبه العامه امام البحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يذهب
الى بصدى بذلك الصوف والسعر على العراء عشرين نعراسه وامر رجل منه
بانه حمله فقال النابع بصف هذه العترة لكم كل ساعه عترة دراهم فقال
بصارب العترة منه كه درهم واحد كل واحد منهم شاة وصحى عنده
فان حور منها ساعه عترة ما لكر كل واحد من السراوان يكون العترة له لا
لان سمع شاة عن عترة نعر لا يجوز

في حل مسائل مشهوره

رجل اشترى اصحه وامر رجلا بدعها وقال بول السعيد يد احمد الدائم
الشاة للأمر ليسرى الأمر بعتها ساعه اخرى ويحور صددها وادله
هذا اذا كان امام البحر ما به فان مصب امام البحر يصدى منها في
رجل دعى ثما بالصبي عنه بصف القصاب عن بصفه بوى عن الامر حل اسرع
حين شاة امام البحر واذا ان بصف بواحد منها لكر لم يسهاد حرجل واحد
منها يوم الاصحى بصر ابر صاحبها بصفه الاصحه عن صاحبها كان صاحبها بصفه
ليدب له بدع هذه الشاة ساعه يدب بها صاحبها وبوى اصحه

السم وقتل جازت الاضحية لانها التحقت بالوحشية . والافضل للرجل اذا اراد التضحية ان يفح ببيده ان قدر فان لم يقدره بغوض الى غيره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح بنفسه . وهكذا جاء عن ابى حنيفة رح رجل قال ان فعلت كذا فعلى ان اضحي لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا . رجل اوجب على نفسه عشرين ضحاة قالوا لا يلزمه الا اضحيتان لان الاثر جاء بالثنتين . رجل ضحى ولم ينو الاضحية الا بحمده لانه لما اشتراها للاضحية فقد تعينت للاضحية رجل ضحى وذبح وقال لبسم الله بنام خدای بنام علیه السلام قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد الرجل بذكرا سم النبي عليه السلام بتجيله وتعظيمه جاز ولا بأس به وان اراد به الشراكة مع الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله اوسبحان الله عند الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز . وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية رجل غصب شاة وضحى بها ثم ضمن قيمتها جاز . ولو كانت الشاة هنا عنده او دعيته فضحى بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز . رجل وكل غيره بشراء اضحية فولأ الوكيل غيره ثم وثم فاشترى الآخر يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والا فلا والوكيل بذبح الزكوة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الآخر جاز ولا يتوقف . ثلاثة نفر اشترى واثلث شياء ثم اختلفوا وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا وادعى كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف الثاتان الى بيت المال والثالثة تباع ويتصدق بثمنها . وان اشترى ثلاثة نفر ثلث شياء ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذرح ينبغي ان يؤكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز . ولو ذبح عنه غيره بامر جاز ايمنه رجل اراد ان يفح فوضع صاحب الشاة يده مع يد القصاب في الذبح

واعلم على الذبح حتى صار داء جامع العصاب قال الشيخ الامام هذا روح يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لايجل الذبحة وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن ان تسميته احدىها تكفي لايجل اكله. وكذا لو نظر الى جماعة من الغنم فقال لسم الله واخذ واحدة واصحها وذبحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تحرره لايجل رجل ذهب لرجل شاة فمضى بها الى هوب له واذبحها للثقة او جراء صدق ثم رجع الواهب الى المنة حازب الاصحبة والمتعة وعن ابي يوسف روح لا يصح رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية مع رجوعه ليس على الموهوب له الاصحبة والمتعة ان يتصدق بتبئ وفي حراء الصيد عليه ان يتصدق بعيمة المذبوح ويسقط عنه الحراء رجل اشترى شاة سراء فاسد فدعها عن الاصحبة حازب والبائع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا تنقضي على المضمون ان احدها مدبوحه بل على المضمون ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن المضمون حيث احدها المباح مدبوحه ككاه ماعها بالقيمة التي وحت عليه وقال بعضهم ليس على المضمون ان يتصدق ما كثر من قسمها مدبوحه وهو الصحيح لان البائع لما اخذ الشاة مدبوحه تعداها المضمون عن الفصل بين القيمتين فان لم يأخذها البائع مدبوحه لكن المشتري صالح عليها مدبوحه عن القيمة التي وحت عليه او باعها منه بتلك القيمة لا يتصدق بتبئ رجل اشترى شاة وفتح بها ثم وجد بها عيبا لا يمنع التسمية كان له ان يرجع على البائع نعمان العيب وليس عليه ان يتصدق بتبئ فان قال البائع انا ارضى باخذها مدبوحه كان له ذلك ما راها وورد التمر على المشتري كان على المشتري ان يتصدق مما استرد من البائع الا حصة نصفان العيب فان توى الثمن على البائع فلا شيء على المشتري وان توى البعض وحصل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه من حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة نعمان العيب من ذلك حتى لو كان الثمن عشرة ويقعان العيب وروهم يتصدق بنسبة اعنسا. يا واهى اليه رجل امر رجلا ان يشتري

له نقره بعشرة دنانير ما تشتري الوكيل بمائتي درهم ويمنع الدنانير مثل الدراهم او كاي.
 العكس لنزيم الأمر اسحقنا ٢ قوله المصحة واي يوسف ربح وعن الحسن بن رباح. وروى
 محمد بن ابي بلزيم الأمر الا ١. يشتري عمل ما سوي له من التمن. واجمعوا على انه لو اشتري
 عروض قيمته مثل الدراهم لا يلزمه وان وكله بان يشتري له نقره سودا ولا يصح
 فاشترى بيضاء او حرا لنزيم الأمر وان وكله ان يشتري له نقره ان يشتري دكوالا
 الأمر وكذا الشاة وان قال نقره ولم يعمل ان يشتري دكوالا لنزيم الأمر. وان
 بان يشتري له كسارا من اعيان المصحة ما تشتري ليس باعيان ولا ان لا يلزم الأمر
 وان وكله ان يشتري له التمن من الصان للمصحة ما سوي له من الصان لا يلزم
 الأمر وكذا الوامر ان يشتري له الصان للمصحة ولم نقل اليه ما سوي له من الصان
 لا يلزم الأمر وان وكله بان يشتري له نقره مسنة للمصحة ما سوي له اليه لا يلزم
 الأمر وان كانت المسنة والتمن من النقر عند المعها واحد وهو ما تم عليه سننا
 وطعن الثالثه وان وكله بان يشتري له من النقره ولم يسم له التمن ما تشتري له
 فهو على وجهين ان كان التمن يشتري ما قل من مسنه لا يلزم الأمر وان كانت
 المسنة والتمن نفس واحد لنزيم الأمر ولو وكله بان يشتري له شاة للمصحة ملتزا
 مع اعجزى والاصح حار لان الشاة اسم جنس يبا والصال والمرو وكله ان
 يشتري حرا ما سوي له من الصان لا يلزم الأمر ولو وكل اسما ما ان يشتري له شاة
 للمصحة ما تشتري الوكيل شاة واستأجر اسما مدبره يقودها لا يلزم الاخر الأمر

كتاب الصيد والذبائح
 والصيد هو الحيوان التوحش المنع من الأدي ما كولا كان او غير ما كولا اما المأكول
 فهو الانعام كلها الا بلى والنقر والعم والعرجل وكذا لك ما سوي لانعام من غير السباع

كالفج والادنب وجرار الوحش وبقر الوحش والهير الذي ليس له مخلب كالجداج والحمام
 والادغرا والغراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن ابيديوسف ربح
 قال سألت ابا حنيفة ربح عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل الخجاسات فقال لا
 يخلط الخجاسة بشيء آخر ثم يأكل ما كان الاصل عنده ان ما يخلط الخجاسة بشيء آخر
 كالجداج لا بأس به. وقال ابو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الخلات
 ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس بالمخفاف والقمري والسوداني والزرعي
 والعصافير والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس به والذئبة
 قبل ان ينفع فيه الروح لان ما لا روح له لا يسمي ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فولدت
 ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة او الغزالا
 يقدم عليه العلف واللحم فانه تناول اللحم ولم يذوق العلف لا يוכל لانه كلب وان
 تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمي رأسه واول ما سوى الرأس اذا ذبح وان تناولها
 جميعا يهرب ان نزع لا يוכל شيئا منه لانه كلب وان تغاير رأسه ويוכל ما سوى الرأس
 فانه يذبح جميعا يذبح فانه يخرج منه الكرش يוכל ما سوى الرأس وان خرج
 منه الماء لا يוכל منه شيئا ولا رأسه بسائر انواع السمك نحو الجريت والدارماهي ولا يוכל
 ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي ربح لا بأس بأكل ما في البحر
 في الضفدع قولان. واذا اخذ سمكة فرجده بطنها سمكة اخرى لا بأس بأكلها
 وان أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة توكل اذا كانت صحيحة ولا يוכל اذا ذرقها
 طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها فان وجد الباقية منها يוכל ايضا ^{صل}
 ان السمكة متى مات بسبب حادث هل أكله. وان مات حتف انفعه لا بسبب
 ظاهر لا يحمل أكله عندنا لانه طاف والجراد يוכל وجدعيا

له به يعشرون مائة واشتري الوكيل مائة درهم ويصم الدنانير مائة درهم او كاه على
 العكس لنظم الأمر اسمنا ما قولنا بصدقه وايه يوسف روح وعن الحسن بن رباح وروى
 محمد بن لا يلوم الأمر الا يشترى عمل ماسي له من التمن واجمعوا على انه لو اشترى
 عروض بيمته مائة درهم او كاه لا يلوم وان وكله بان يشتري له ثوبه سودا ولا صحته
 ما يشتري ببيضاء او حرا او لوم الأمر وان وكله ان يشتري له ثوبه ابيض ما يشتريه كذا لا يلوم
 الأمر وكذا الشاة وان قاله ثوبه ولم يعمل ابيض ما يشتريه كذا لوم الأمر وان وكله
 بان يشتري له كمسا او من اعدن للاصحة ما يشتريه ليس باعدن ولا ادين لا يلوم الأمر
 وان وكله ان يشتري له التمن من الصان للاصحة ما يشتريه حد عام من الصان لا يلوم
 الأمر وكذا الوامه ان يشتري له الصان للاصحة ولم يقل اليه ما يشتريه حد عام من الصان
 لا يلوم الأمر وان وكله بان يشتري له ثوبه مسنة للاصحة ما يشتريه له اليه لا يلوم
 الأمر وان كانت المسنة والتمن من الثوب عند المعها واحد وهو ما يملكه سنان
 وطعن والمالته وان وكله بان يشتري له من الثوبه ولم يسم له التمن ما يشتريه له^{مسنة}
 فهو على وجهين ان كان البيع يسري باذن من مسنه لا يلوم الأمر وان كان
 المسنة والتمن يمتن واحد لوم الأمر ولو وكله بان يشتري له شاة للاصحة ما يشتريه
 مع ايجري والا صحت حار لان الشاة اسم حسن مسا ولان الصان والمعر ولو وكله ان
 يشتريه صرا ما يشتريه صرا من الصان لا يلوم الأمر ولو وكله ان يشتريه صرا
 للاصحة ما يشتريه الوكيل شاة واستأجر اسانا بدينهم يقودها لا يلوم الامر الا

كتاب الصيد والذبائح

والصيد هو الحيوان المتوحش المتبع من الادي ما كولا كان او غير ما يكون اما المأكول
 فهو الانعام كلها الا امل والبقرة والعمى والمرحلال وكذلك ما سعى الانعام من غير السباع

كالقنبر والارنب وحمار الوحش وبقرة الوحش والطيور الذي ليس له مخلب كالديك الجحاش والحمام
 والادفرا والغراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن أبي يوسف ربح
 قال سألت أبا حنيفة ربح عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل الجحاشات فقال لا
 يخلط الجحاشة بشيء آخر ثم يأكل ما كان الاصل عنده ان ما يخلط الجحاشة بشيء آخر
 كالديك الجحاش لا بأس به. وقال أبو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الخلات
 ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس بالمخفاف والقمري والسوداني والزرنيخ
 والعصافير والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس به والذئبة
 قبل ان ينفع فيه الروح لاني ما لا روح له لا يسع ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فولدت
 ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة او الغزالا
 يقدم عليه العلف والحم فان تناول اللحم ولم يذوق العلف لا يוכל لانه كلب وان
 تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمي رأسه ويأكل ما سوى الرأس اذا ذبح وان تناولهما
 جميعا يفر بان نبح لا يוכל شيئا منه لانه كلب وان تغاير رأسه ويأكل ما سوى الرأس
 فان اء صوتين جميعا يذبحنا، حرج منه الكرش يוכל ما سوى الرأس وان خرج
 انه الماء لا يוכל منه شيئا ولا بأس بسائر انواع السمك نحو الجريت والارماح ولا يוכל
 ما في البحر سوى السمك وطيورا عندنا وقال الشافعي ربح لا بأس بأكل ما في البحيرة
 في الضفدع قولان. واذا أخذ سمكة فرجده في بطنها سمكة اخرى لا بأس بأكلها
 وان أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة توكل اذا كانت صحيحة ولا يוכל اذا ذوقها
 طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها فان وجد الباقية منها يוכל ايضا ولا
 ان السمكة متت مات بسبب حادث هل أكله. وان مات حتف انفعه لا بسبب
 ظاهر لا يجلأ كله عندنا لانه طاف والجراد يוכל وجدها

او ميتا فلان السمكة في جيب ماء فانت فيه لا بأس باكلها لانها ماتت بسبب حادث
وهو ضيق المكان. وكذا اذا جمع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يتبعك
من اخذها بغير صيد فتن فيها لا بأس باكلها وان كان لا يوجد بغير صيد لا خير في
اكلها. ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد
رح ان كان رأسها على الارض لا بأس باكلها لانها ماتت بأفة وان كان رأسها
في الماء ينظر ان كان ماعلى الارض منها اقل من النصف او النصف لا يوكل لان موضع
النفس في الماء فلا يكون الموت بأفة فيكون بمنزلة الطاغ. وان كان الاكثر من
نصفها على الارض اكل لان الاكثر حكم الكل فصار كما لو كان الكل على الارض وان
ماتت السمكة في الماء جرم الماء او برده لم يذكر هذا في الكتاب قال عامة المشايخ
رح لا بأس باكلها لانها ماتت بأفة كما لو وجدها في بطن سمكة وروى الحسن
عن ابي حنيفة رح انها لا توكل كالطاغ وعن محمد رح انها توكل لانها ماتت بأفة
وقال الفقيه ابراهيم رح ما قاله المشايخ اعجب الي ولوا يجد الماء فانت
الحيتان تحت الجرد قال رضي الله عنه ينبغي ان يوكل عند الكل. رجل اشترى سمكة
في خيط مشدودة في الماء وقضها ثم دفع الخيط الى البائع وقال احفظها وجاءت
سمكة اخرى وابتلعت المشتراة قال محمد رح المبتلعة للبائع لانه هو الذي صاها
فان الخيط كان في يده فارتفع الخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة
من بطن المبتلعة ويسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت
المشتراة بالابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد القبض. ولان المشتراة في الي
ابتلعت الاخرى فمما جميعا يكونان للمشتري لانه انما صاها في ملك المشتري فيكون
للمشتري. ولو لدغت هية سمكة في الماء فقتلها او نصب الماء عنها

ثم ماتت او ماتت في الشبكة اكلت الامامات حقها بعد تعريض سب لامة طاف
 ولا ياكل الحمار والبغل ويكره لحم الخنزير في قول ابى حنيفة رحمه الله خلافا لما جزم به
 واختلف الشافعي في غير الكراهية في قول ابى حنيفة رح الصحيح انه اراد به التحريم
 ولبسه لحمه . ويحرم كل شيء ناب من السباع وهو الاسد والثوب والنمر والفهد
 والتعلب والضبع والكلب والسنور الا اهل والوحش والسنجاب والفك والسعد
 والدلق والذب والقرد واليربوع والضب وابن عرس وابن اوى والغزل والخنزير
 وجميع الهوام مما يكون سكناه في الارض كالقارورة والورعة يسام ارض والقنفذ
 والحية والضفدع وكل الامم الا كان في ذلك عودا او ثوبا او ثيابا او العوض
 والقمل والقراد وكل ذي مخالب من البهائم اسر العقاب والباشق
 والشاهين والبغاث والجداعة وما ياكل الحمار لا يكره لعن ومنع من
 الناقة اذا خرج ميتا بعد ذبحها روى ابو يوسف ومحمد
 رح لا بأس باكله اذا تم حنفته فان لم يتم لا يكره ولا بأس باكلها
 الثلاثة هي التي نعتها اكل الجف في كل ثلاثين يوما
 واما ما يخلط فنناول الخفاصة والحيف روى عن علي بن ابي طالب
 في لحمه لا بأس باكله . روى ان حدي ياكل الخنزير لا بأس باكله لان لحمه لا يتغير
 وما غدي به يصير مستهلكا لا يبق له اثر فعلى هذا قالوا لا بأس باكل الدجاج لانه
 يخلط ولا يتغير لحمه . وما روى ان الدجاج يحس ثلثة ايام ثم يدح فذلك على سبيل
 التنزه لان ذلك شرط . روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل
 الدجاج وانما يحبس ما يتناول الحيف وعم الحيف على وجه لا يظهر اثر ذلك
 في لحمه على وجه التنزه . والشاة او الابل اذا سقي خرا فديجت من ساعتها اكلها

ثم الاصطياء على يكون بالرى وارسل الجراح المعطية كالكلب والفهد والبانى والباغى
والصقروصب الشبكة وحتر البيروغرا القصب والسكين وما اشبه ذلك فان اراد الرى
يقبض ان يكون المسم جازما ويسعى عند الرى حتى لو قتله السهم جرحا حل اكله
ومن شرطه ان يرمى الصيد رجل رعى سهمها الصيد فاصابه واشتد بحيث لا يستطيع
الجراح ثم رماه اخر فقتله لا يحمل اكله لان السهم الاول لما اغتته فقد اخبره من ان يكون
تلا يحمل الا بذكوة الاختيار وان رعى سهمها الصيد فاصابه السهم فاشتد ثم رماه
اخر فقتله ذكرنا انه لا يוכל ويضمن الثاني للاول قيمته مجروحا لانه صار ملكا للاول
وتحرمه الثاني فيضمن قيمته وان رماه الثالث قبل ان يصيبه السهم الاول فقتله
لا يحرم اكله ولا يضمن الثالث شيئا وان كان الصيد بعد ما اصابه السهم الاول
يتحامل ويظهر فرماه الثالث فقتله يكون للثاني ويحمل اكله ولو رعى صيدا فاصابه
فلما انتهت اليه لياخذها مات قبل ان يرمي في يده فلا بأس باكله ولو ان صيدا العنبر
دارا سان وكان اوجه كائنا تلك الدار حتى خرج فاحد رجل رماه فهو للذي اخذ ^{الدار} لا لسا
اذا لم يكونا انما واتخذ مكانا له ان اتخذ ان كانا مع تعاوذ
فيه فالفرخ يربى لصاحب الاراد وهو طير ما دكوكم راجح رضى حتى اراد
فوقع فيها صيد فجاء رجل واخذها قال الصيد يكون للاراد وان كان صاحب الارض اخذ
تلك الحفرة لاجل الصيد فهو احق بالصيد وكذا لو ان رجلا اتخذ حظيرة فواضه ^{خل}
فيها الماء واجتمع فيها السمك وكان بهال يقدر على اخذها بغير صيد وشبكة فاختارها
رجل فان اتخذ ذلك ليجتمع فيها السمك فهو احق بها وان كان لغيره لك فهو للاخذ ^{رجل}
رمى صيدا فاكسره الصيد ثم اصابه السهم او رماه رجلان فاصابه سهم احدهما فرقذه ثم اصاب
سهم الاخر فقتله حل اكله وقال زفر راجح لا يحمل وهو للاول ولا يضمن الثاني شيئا للاول وان وقع

الاول فمما اخذت منها من الثاثة نصفه حيا ونصفه لحا. وان مات من الاول
 الحى وبقي من الداء محر وها حية الاول. وان مات من الثاثة لا يؤكل ويضيق الثاثة
 قيمته حيا محر وها وان كان التحريم بترك الذكاة يضمن العصاة ونصف قيمته وفيه
 جراحان وكذا لو هاء. اذ اقل الاخر وفقت الرميان معا فانه يؤكل وهو لهما جميعا
 . ولو ربح سهم الأسد وربع السهم في سنة فاصاب ذلك الصيد او غير ما صاب
 ذلك الصيد وبعد الى غيره فاصابه حل جميع ذلك لا فرق بين ان يصيب سهمه صيدا
 او صيدا بين اذ امر السهم في سنة وان رد السهم ربح الى ورائه فاصاب . لم يؤكل
 . وهو كما لو وضع سيفا في موضع تحل الرمح وصر به على صيد . مات فانه لا يؤكل . ولو ربح
 سهمان الصيد ربح الرمح عنه او سرقه فاصاب صيدا لا يحل وان لم يرد . عن سهمه
 حل صيده بما دام السهم في سنة قصبه يكون مصافا الى الراعي اما . ارده الرمح
 عنه ار سرقه ينقطع الامانة الى الراعي . وعن ابي يوسف ربح اذ ارده الرمح بمئة او بثلث
 بما صاب صيدا يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطفا في يوم ربح
 وكذا لو اصاب السهم حائطا او شجرة او شيئا اخر رده فهو رد الرمح سواء كان
 مضمنا له . او يكون بطلانه التجر والحائطا لا تعود الراعي . وكذا لو اصابه سهم
 اخر قبل ان يصيب الصيد ربح . عن ومعه . فاصاب صيدا لم يؤكل قالوا هذا اذا كان الراعي
 ما السهم الثاثة محوسبا او لم يكن قصده الاصطفا . وانما كان قصده الرمي الى ذلك السهم
 فانما اذا كان الثاثة مسلما او كئاسا . كان قصده الاصطفا . وسيجعل لصده . ولو
 للثاثة اذ لا ربح بين ان يصيب سهمه . وبين ان يربح سهمه . فاصاب سهمه . وقيل
 لا يحل على الراعي ان لا يربح سهم الثاثة لم يخرج الصيد . لم يربح . وسهم الاول يخرج من ان يربح
 مطلقا الى الاول . فهو يربح . ما لو ربح سهمان الصيد فاصاب السهم نصفه محدده

مضمونه على حاشية ما صارت لك القصة لصالك بعد وانما بعد ذلك عما كلفك
 هذا ولا يحل صيد البعده والخمر والعراض والسكك بها وما اسند ذلك وان حرج ذلك لانه
 لا يترق الا ان يكون شئ من ذلك قد حدث . وطوله كانه سم مجر وامكن ان يرمي به نارا .
 كذلك ذخره عدة حل اكله فاما الحج الذي يدور في الماطن ولا يجرى في الظاهر لا حل
 لانه لا يحصل به بها والدم وكذا الورى الصيد يسكن فاصانه عدة محرمة حل اكله
 فان اصابه نفعاء السكين او عصا السيف لا يוכל . والمراد ان كالسهم لا يحرق وحل
 في غسل الدم ومفعول الحد يد وغير الحد يد ذلك سواء ان حرق حل والاملا ^{حد} وان
 مروة تدبج بها صيدا حل لحصول المعص . وما به حسن من الاهليات محل ما يحل به
 من الزم ونحو محمد رم في البعز والعرا اذ ابد في المصا وحارج المصا رماء اسان حل اكله
 اما التنا اذ ابدت في المصا لا يحل بالرمي وان بد . حارج المصا رماء اسان حل اكله ودل ^{طبع} انما
 مع اذ ابد البعز والتور في المصا علم ان لا تقدر على اخذ الا ان عتق له جماعة له . له ان يرمي
 لانه يحز عن الدكاة الاختيار به بنفسه لان البعز يصول والور يبيع اما الساه اذ ابدت في المصا
 لا يرمي لانه بعدد الماد لو لا اعتبار به عادة . وان رمي صيدا حتى الصيد من عمره
 تم زال عنه رماء اذ بنا . انه كان الصيد للتاء بخلاف ما اذ ارمي صيدا محرمة حراة
 لا يستطيع الذهاب معها طبت كذلك ربما ماتم برى رماء احرما ان الصيد يكون
 للاول لانه في المسئلة الثانية لما حرمه من احرما من الذهاب محرمة هذا احد الزم
 نصاره في المسئلة الاولى لم تأخذه اذ لم يحرم من الذهاب محرمة فهو كمن نصب
 شبكة يرمي بها صيد والمالك عاث ثم يخلص عن الشبكة برماء حل احرما وحده
 فانه يكون للتاء . ومما سد لرجل تعلقت بشجرة وما حيا لا يصل اليها فان كان لا يخاف
 عليها الموت والموت فربما لا تؤكل . وان عاث العوا ربماها تؤكل والحمامه ^ر

من مصلحتها وما لها صاحبها وغيره قالوا الكائن لا يهدي إلى الميراث حل أكلها سواء
 أصاب السهم المدبح أو موصعا آخر لأنه يخرج عن الذكوة الاختيارية وإن كان يهدي
 إلى الميراث فأجاب السهم المدبح حل وإن أصاب موصعا آخر أحلها فيه والطعام
 أنه لا يحل أكلها مروي ذلك عن محمد ربح لأنها إذا كانت يهدي إلى الميراث بعد على
 الذكوة الاختيارية والطعام إذا علمه الميت يخرج إلى الصغراء فرماه رجل وسبحان أصاب
 المدبح حل والأفلا إلا أن سوحق فلا يوجد إلا الصيد ولو رمى صيدا فأكسره الصيد
 نسب أحرما أصابه السهم فقله حل أكله لأنه من رماه كان صيدا والعزلة لو
 الرمي. وكذلك رجلان رميا معا إلى الصيد وأصاب سهم أحدهما. فله سهمان
 سهم الآخر وقته حل لأن الرمي كان إلى الصيد والمتروكي والميراث ما دام حل
 أكله وهو ما لو بد سواء ولو رمى سهمي الصيد فأصاب السهمين. فله سهمان
 فله حل أكله إذا دام وعلمته الرمي إلى اللحم لأن القصد تسبيل الذكوة
 حصل ولو رمى صيدا فأصابه السهم فأتبعه ثم رماه بهما أحرما أصاب الصيد
 وما لا يוכל لأنه بالسهم الأول خرج من أن يلو. صيدا ولو رمى صيدا نسبه
 إلى أن صيد عصا ومات أكل الصيد كله إلا ما أصابه كأنواع الحماة
 يقطعود. بعض الآية من الشاة أو يقطعود. بعض لحم العجوة بها ناكلون بها هم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأن لم يكن مان ذلك العصومة الحلال
 العصومة أنه وإن كان تعلق ذلك العصومة بخلافه مان كان بحيث لا سهم أصلا
 علاج فهو والمنا سواء. وإن كان بحيث يوهم ذلك لم يكن ذلك مانا ويوكل كله
 وإن قطعه بنصفين طولاً يوكل كله لأنه لا يوهم نقله الصيد كما بعد ذلك معناه
 الدبح. وإن قطع الثلث منه مما يلي العز فأمانه فانه يكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يوكل

الثالث الذي يلا العجز. وأن قطع الثلث مما يلا الرأس فإنه يؤكل كله لأنه ما بين النصف إلى
العنق مدح لأن الأوداج تكون من القلب إلى الدماغ. أما إذا بان الثلث منه يلا العجز
لم تتم الذكوة لأنه لم يقطع الأوداج. بخلاف ما إذا بان الثلث مما يلا الرأس لأنه قطع الأوداج
فسم فعل الذكوة بقطع الأوداج مؤكل لحمه وكذا إذا دعه بصفين يتم فعل الذكوة
بقطع الأوداج فيؤكل كله. وأن أبان طائفة من رأسه فإكان أقل من النصف لم يؤكل ما بان
منه لأن الرأس ليس مدح فهو كما لو أبان جزء من الدب وإن كان نضجا وأكثر لكل
لأنه يقطع الأوداج به يكون فعله ذكوة. مسلم عجز عن مد فوسه بنفسه فاعاد على مد
محموس لا يحل أكله لاجتماع المحرم والحلل فحرم كما لو أكل واحد محموس بيد المسلم مدح والسكين
في يد المسلم لا يحل أكله ولو روي صدقاً فإصا به السهم فخرجه فوقع على الأرض ومات
بحل أكله استحساناً لأن هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه. وأن أصابه السهم فوقع في
ماء أو على صل تم وقع منه على الأرض فمات لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماء صلته ويستوي
في ذلك طير الماء وعمر طير الماء لأن طير الماء إنما يعيش في الماء غير محروح. وكذا لو وقع
الصد على شجرة بعد ما أصابه السهم ثم وقع منها على الأرض أو وقع على السطح ثم وقع
منها على الأرض لا يؤكل وأن مات على ذلك الشيء ولم يقع منه ما على الأرض فهو
حلال. وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء. إن رماه في الهواء فوقع على صل فمات أو على
سطح فمات حل أكله لأن الموضع الذي وقع فيه غير له الأرض وهذا إذا كان ما ربحه
مما لا يقتل وإن كان ما يقتل عادة مثل حدة القصة المصوبة وحدة الأخر واللينة
القائمة أو الدج ومحورها لا يؤكل لأن ذلك سبب لموته وذكر في الأصل لا يقع على
أجرة موضوعة على الأرض ومات يؤكل غير له ما لو وقع على الأرض أراد بذلك
أنه لا يصيبه من الأجرة إلا ما يصيبه من الوقوع على الأرض فإن ذلك مما لا يستطاع

الامتناع عنه فلو دعوا ودكوة المتعمد . مع على سيرة فاستوى بطيه ومات فانه
 لا يוכל لانه ذلك سبب لوقته وعن بعض المسانح ح ادارى سبب وجوه وقوع
 في الماء ومات فالوا سطر ان كان برحى حوته من وقع في الماء لا يحل لاحتال انه
 مات بالماء وانكاره لا برحى حوته حل اكله لان موته في هذا الوجه لا يصادف
 ماء . هذا كله اداه يدركه فان ادركته حل لصدقه تعالى الاما كنتم
 يدركون ان رجلا جاءه سعيد بن مسروق فقال كاذب ، لعن الله الجعاعه وصرخ
 انسان فودها ما لها على كذا ، وصرخ فقال سعيد رضي الله عنه ، كذبا فها قد
 على ان العامه من الالهات ، وتقبل ربي الى حبيبي . اذ ادركه ، او راسه ، الذي
 بعد به الاصطاد . ثم فامات صدها الواح المحم وقتله حل اكله عند او قال ربي ،
 لا يحل وتورى الى حراء . السمكه وركب النعمه فامات طائرا او سدا امره بطله حل اكله
 . وعن ابن يوسف روي عن ربي ابن رستم رحمه الله لا يحل لان ما اساء لا يحل
 التسميه ، والصحيح انه يوحى . وادعى الى ادى او بقر ، ما ادا لم او بقر اهل رستم .
 فامات صدها ما كولا لا روايه لهذا في الاصل ولا في يوسف روي منه فولا في قول يجره
 قول لا يحل واليه اساء في الاصل وتورى الى الصيد معن . وسمي فامات غيره حل عند . ا
 وتا له ما لان ربه لا يحل وتورى الى الصيد وهو طرايه حره . واساء . وسمي فادا
 هو صيد ما كوله اكل هذا اذا اصطاد بالرعي فان اصطاد ما ما الخواص العلم .
 ها وهذا الاصطاد يخص شرائط احدثها ان يكون ما به طرادا معلما والى
 ان يكون خارجا حساب او محلب . والتا له لانه من الارسل لانه اهل
 الادى في الذبح والواجب التسميه الا ان . في الرث بشرط التسميه عند الذبح وارساء
 الكلب والنازي وما اسبه ذلك بشرط التسميه . وقت الارسل . ولا . طبع

الصيد في الارسال عند ناحت لو ارسل كلبا او بازيا على صيد فاخذ ذلك الصيد ما و
 غيره واخذ عدد امن الصيود محل الكلب تلك التسمية ما دام في وجه الارسال. وكل
 قول ابن ابي ليلى رحمه الله ان التعيين ليس بشرط ولكن اذا عين يصح تعيينه حتى لو ترك
 ذلك الصيد واخذ غيره وقتله لا يجل عنده. ولو ترك التسمية عند الرمي او عند
 ارسال الكلب عامدا لا يجل الكله. وان ترك ما سباح الكله ولو ارسل الكلب وترك
 التسمية عامدا فلما مضى الكلب سمى وزجرا فزجرا ولم ينزجر وقتل الصيد لا يجل لان
 وقت التسمية عند الارسال فلا يعتبر التسمية بعد الارسال. والشرط الخامس
 الامساك لصاحبه. والسادس ان يكون الصيد ما كولا متوحشا متمنعا والسابع
 ان لا يتوارى عن بصره ولا يفعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجد
 لانه اذا غاب عن بصره ما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يجل لقوله ابن عباس
 رضي كل ما اصميت ودع ما انمت والاصماء ما رايتها والانماء ما توارى عنك وعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء
 فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله ام سهمك ويستلطان يكون السهم جارها
 فان كان معراضا ان خرق يوكل وان لم يخرق لا يوكل. والمعارض سهم لا ينصل له يدق
 ولا يخرج فلا يوكل صيده الا ان يكون رأسه محبدا فاصاب الصيد بجده وجرحه
 يوكل ولو ارسل نفده او كلبه الاصيد وسمى واخذ الصيد وجرحه وقتله واكل منه
 لا يوكل الصيد. والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكل منه يوكل لان الكلب يقبل
 التعليم على وجه يمستك الصيد لصاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه يدع
 الاكل بل يعلم الباري بايديه اذ ادعاه فيكتفي بذلك وتعليم الكلب ان لا يأكل ويست
 لصاحبه فان اعد الصيد وقتله حراما اكله شبه اخرج هذا الصيد ويخرج الكلب

من ان يكون معلما وهو كما لا يزي العلم اذا فرضه وامتنع من اجابته لا يبقى معلما فيحرم
 هذا الصيد ويحرم به ايضا ما كان عند صاحبه من الصيود قبل ذلك في قوله ابين في
 ربح. وفي قوله ابي يوسف ومحمد ربح لا يحرم تلك الصيود. وقال بعض من اتخذا ربح انما
 يحرم تلك الصيود في قوله ابين في ربح اذا كان العهد قريبا. واما اذا تطاول العهد ان
 ان عليه شهرا ونحو ذلك وصاحبه قد د تلك الصيود لا تحرم تلك الصيود في قوله
 لان في المدة الطويلة يتحقق السبان فلا يعلم انه لم يكن معلما في الزمان الماضي
 وفي المدة القصيرة لا يتحقق السبان فيظهر انه لم يكن معلما حتى اصطاد تلك الصيود
 يحرم تلك الصيود وقال الشيخ الامام الاجل تميم الائمة السرخسي ربح ان الحلال
 في الفضلين واحدا لان الحرية لا تنسى ولا يجعل صيده بعد ذلك حرم يعلم انه صار معلما
 بان يصيد ثلثا ولا ياكل منها يجعل الرابع في قوله ابي يوسف ومحمد ربح. وابو حنيفة
 ربح لم يوقت لذلك واما وقال هو معوض الى رأى صاحبه ان كان في اكثر رأيه
 انه صار معلما فهو معلم وتيل بربح في ذلك الى اهل العلم من الصيادين نادا
 قالوا صار معلما فهو معلم. وكذلك على هذا الخلاف يعلم في الاستدعاء على قولها
 تحصيل ذلك ما يدعيه اذ ادعاه ويرسله على الصيد تصيد ولا ياكل منه ثلث
 مرات وابو حنيفة ربح لم يوقت لذلك واما وقال هو معوض الى رأى صاحبه
 وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله مثل قوله الا ان علمه وانه الحسن ربح بكل الصيد
 الثالث وعلى قولها لا ياكل الثالث وانما ياكل الرابع رجل ارسل كلمة العلم الى صيده
 فاخذ الصيد وقتله وامسك حتى جاء صاحبه واحد الصيد من الكلب ثم ركب
 الكلب عليه وانتهش منه قطعة فرى بها صاحبا الى الكلب فاكلها لا يحرم اكل
 هذا الصيد لانه لما امسكه في وصل الى بد صاحبه فقد تم امساكه فلا يحرم بعد ذلك

كما لو اخذ لها آخر من مخلا ذ صاحبه واكل به لا يخرج من ان يكون معلما ولو انتهت
الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله تمام يتبع الصيد واخذه واخذ غيره وقتله لا يحل
كله لانه لما اكل القطعة التي انتهت خرج من ان يكون معلما وان كان القتل تلك القطعة
واتبع الصيد واخذ وقتله ولم يأكل حتى احده صاحبه تمام عاد واخذ تلك القطعة لم يفتر
لانه امسك الصيد على صاحبه حتى لم يأكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد في
الاصطبا لا يجزى الصيد ويحل عندنا وقال ابن ابي ليلى رح لا يحل ولو اكل جناحه او منقاً
او ظفره حرم في قولهم ولو ارسل الكلب المعلم الى صيد ورسمه فاصاب الصيد وكسر عنقه
ولم يجرحه او حنم عليه وحفنه لا يוכל لانه لا بد من الجرح في اى موضع كان من الادماء
وعن ابي يوسف والشافعي رح لا يشترط الجرح والبارى اذا قتل الصيد حل الكله وان
لم يجرحه واذا شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل اكله لاجتماع
الحرم والحلل وكذا لو ارسل كلبه الى صيد فاصابه كلب مجوس او كلب غير معلم حتى
ردا الصيد على المعلم فاخذ المعلم وقتله لا يحل اكله ولو رد عليه مجوسه فاحذه
الكلب المعلم لمسلم حل اكله لان المتشاركه نفع بين الكلبين ولا نفع بين الكلب والمجوس
ولو ارسل كلبه على صيد ورسمه فاخذ في ارساله ذلك صيود كثيرة واحدا بعد واحد
حل الكل وكذا لو رمى صيدا فاصابه السهم ونفذ واصاب آخر ونفذ واصاب آخر
حل الكل عندنا وقال مالك رح يحل الاول ولا يحل الثاني لان عندنا اثنين شرط
في الرمي والارسال وذلك وحده الذي عليه دون غيره واذا انفلت الكلب المعلم
او جازحه اخرى غير الكلب واخذ صيدا وقتل لا يحل فلو ان صاحبه صاح بها بعد الانفلات
ان لم يزد في الطلب ولم ينزجر برجره لا يحل وان ارجر وزاد في الطلب حل اكله لان
ذلك يكون بمنزلة الارسال ولو ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عند انزجره ورسمه

فانخرج واحدة الصيد وتقتل لايجل لان الارسال من تارك التسمية عمداً فعل محرم فلا يتنفع
 الاشارة ولو ان المرسل ادرك صيد الكلب او البازي او الرمية حيا ولم يدعه حتى مات
 ذكر في الكتاب انه لايجل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحلي اخرج هذا على ثلثة اوجه
 اما ان وصل اليه بعد موته او يموت قبل وصوله اليه او يصل اليه ويموت من ساعته
 ولم يجد زمانا يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل الكله لانه لم يقدح في الذكوة الاختيارية
 وان مات بعد وصوله اليه فلا فصل ولم يحد زمانا يذبحه قال في الكتاب لايجل وقال
 الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل ربح حل الكله قالوا ما قاله في الكتاب فباس وا قالوا
 استحسان وبما خذ واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل ثم وجد المرسل
 وقد قتله وليس به اترعير حل الكله وكذا اذا رى الصيد وجد بعد ذلك ميتا ومنه
 سهمه وليس فيه حرج اخر حل الكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى
 عن المرء خصوصا اذا كان الاصطيد في الغياض والشجر فيكون عفوا فان كان ترك الطلب
 واشتعل نعل اخر حرمه اذا كان تريبا من الليل فطلبه فوجد الصدم مستا والكلب
 او البازي عنده وبه جراحة لا يدري انه حرمه الكلب او عز لايجل الكله عند اخلاص
 للشايع رحمه الله مسلم ارسل كلبه المعلم على صيد وسمع صرجه يحوسه ان يرمي او يحرم
 فانخرجه ثم قتل الصيد حل الكله ولو كان المرسل من لايجل ويحتمل والراعي من لايجل لان
 لان الاعتبار هو الارسال وهو كما لو دبح بجوسه ثم ارسله سلم سكيه بعد ان يول مسلم
 ارسل كلبه على صيد فصره الكلب ولا يوقد تمهيرة ثانيا فصله حل الكله لان هذا مالا
 الا حرازة غيرة صيد الكلب ولحمي صيدا فاصابه وخرقه وقع في الماء بان قال بعضهم ان كان بين
 حيوة حين وقع في الماء لايجل الكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لايرحم حيوته حين وقع في
 الماء حل الكله لانه مات بغير الماء وان رعى صيدا فوقع عند بجوسه مقدارا مدد على ذبحه فان لايجل الكله

لان الجوسي قادر على ذبحه بتقديم اسلامه فلا يحل ذكوة الاضطرار وان ارسل كلبا على صيد
 نحره فوقع عند نائم او رمى صيدا فاصابه فوقع عند نائم والنائم بحال لو كان مستيقظا
 يقدر على ذكرته فانت لا يؤكل في قوله اي بحقيقة روح لان عند النائم بمنزلة المستيقظ في
 مسائل مرت في كتاب الصلوة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة ^{ما} ان ارسل كلبه على صيد
 فاخطأ ثم عرض له صيد اخر فقتله حل الكله . وان فاقه ذ ^{بجده} شرب ميع ففرض له صيد
 اخره وجوعه فقتله لا يحل الكله لان الارسال بطل بالرجوع ^{بجده} بدو ولا كل يسال لا يحل
 رجل ارسل كلبه على صيد فخرجه وبق فيه من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح فاقه
 المالك ولم يذكه حل الكله . وكذا لو رمى صيدا فاصابه وجرعه وبق فيه من الحيوة ما يبق
 في الذبوح : ^{الذبح} ذكره المالك ولم يذبحه حل الكله . ولو ما . اخره هذه الحالة
 فاصاب اسهم الثاثة لا يحرم لانه حكم الذبوح فرق ابو حنيفة ومحمد مع بين ^{السئلة} ما بين
 وبين الشاة اذا مرضت او بقرد ثب بطنها وبق فيها من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح
 فان على قول ابي يوسف ومحمد روح لا يعتبر هذه الحيوة فلا يكون الرخصة والتي بق الذب بطنها
 محلا للذكوة حتى لو ذبحت لا تحل . وعلى قول اي بحقيقة روح تكون محلا للذكوة حتى لو ذبحت
 حل الكلهما . وفي مسئلة الصيد لا يعتبر هذه الحيوة حتى لو اخذ المالك الصيد فيه من
 الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح ولم يذبح حل الكله . وقيل على قول اي بحقيقة روح
 في التي موضت والتي بق الذب بطنها وبق فيها من الحيوة ما يبق في الذبوح بعد الذبح اذا ذبحت
 لا يحل اكلها وهو قولهما . والعصم انما تؤكل عند لان في مسئلة الصيد وجد ما هو ذكوة
 حكما فلا يعتبر هذه الحيوة . وفي المريضة ونحوها لم يوجد فعل الذكوة فاعتبرت ذكوة
 الحيوة عند اي بحقيقة روح

كتاب في الذكوة

الأهل في إعداء الذكوة قوله تعالى **الذكوة** محل الذكوة المقدور ذكوة أهليا
 كان أو وحشيا **الحلق** كله لقوله عليه الصلوة والسلام **الذكوة** ما بين اللثة والجبين
 والذكوة الكاملة ترى الأوداج الأربعة وهي الحلقوم والري والعرقان الذان بينهما
 الحلقوم والري لأن المقص تسييل الدم والرطوبات الخمسة وذلك يحصل بما قلنا
 . **وَأَن تَطْعَ ثَلَاثَةً** منها حل في قولنا **بِخَفِيفَةٍ** ربح أي ثلثت كان وفي قولنا **يُؤَسِّفُ** الآخر لاجل
 حتى يقطع الحلقوم والري واحدا لودجين وعند محمد ربح يشترط قطع الأكثر من كل واحد
 من الأربعة . وذكر الكرمي ربح أن هذا قولنا **بِخَفِيفَةٍ** وعند الشافعي ربح يشترط قطع الحلقوم
 والري دون العرقين الآخرين والمسئلة معروفة **تَمَّ السَّنَةُ** في الأبل الغر وهو قطع العرق
 ٢ أسفل العنق عند الصدر **وَالسَّنَةُ** الشاة والقر الذبيح فإن ذبح الأمل أو غر الشاة
 والقرحان أيضا لقوله عليه الصلوة والسلام **ما أنهر الدم** وأقر الأوداج **كُلَّ** . **وَأَن**
ضَرَبَ بالسيف من قبل القفا فإن قطع العروق الشرطية قبل الموت حل ويكون مسيئا
 . **وَأَن مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَظْلَعَ** العروق لا يؤكل . ويكره سلخ الجلد بعد الذبح قبل أن يبرد **وَلَا**
 لأن ذلك فعل بعد تمام الذبح . ولو ذبح شاة أو ابلا أو بقرًا تحركت بعد الذبح وخرج منها
 دم مسفوح تؤكل . ولو لم تتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا تؤكل لأن محل الذكوة هو المحل
 ولم يوجد علامة الحياة عند الذبح . **وَأَن لَمْ يَتَحَرَّكْ** وخرج منها دم مسفوح أو تحركت
 ولم يخرج منها دم **أَكْلَ** لأن الحركة وخرج الدم المسفوح علامة الحياة وإن لم يعلم حيوتة عند
 الذبح لا يؤكل . **وَأَن عِلِمَ** حيوتة عند الذبح ولم يتحرك ولم يخرج منها الدم أصلا **أَكْلَ** ولو ذبح
 شاة مبيضة ولم تتحرك منها إلا ما قال محمد بن سلمة ربح أن فتحت فاهها لا تؤكل وإن ضمت
 فاهها أكلت **وَأَن فَتَحَتْ** عينيها لا يؤكل . **وَأَن عَمَضَتْ** عينيها أكلت وإن مدت رجلها لا تؤكل
وَأَن قَبَضَتْ رجلها أكلت **وَأَن نَامَ** شهها لا تؤكل وإن قام شهها أكلت . **وَهَذَا**

اذالم يعلم حيوته وقت الذبح. وان علم حيوتها وقت الذبح اكلت على كل حال شاة اوبقرة
 خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يوكل لان موته يكنه بلذبح
 الام وهذا في قوله اي يوسف ومحمد رح لان عندهما الجنين يتدكك بذكوة الام شاة اوبقرة
 اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان تضيق الولد وهذا قول ابى حنيفة رحمه الله
 لان عنده الجنين لا يتدكك بذكوة الام. بقرة او شاة تعسرت عليها الولادة فادخل رجل
 يده في موضع الولادة وذبح الولد حل اكله لوجوب الذكوة الاختيارية وان جرحه غير موضع
 الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبحه لانه عجز عن الذكوة الاختيارية فيحل بالذكوة
 الاضطرارية وهو الجرح في اى موضع كان. وان كان يقدر على ذبحه لا يحل لانه لم يعجز
 عن الذكوة الاختيارية. رجل شق بطن شاة واخرج الولد حيا وذبح الولد ثم ذبح الشاة
 قالوا ان كان الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاوله وذلك ليس بذكوة
 وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني. شاة مربضة اوبقر الذئب بطنها
 ربق فيها من الحيوة ما يبقى في المذبوح بعد الذبح على قوله اي يوسف ومحمد رح لا يعتبر
 تلك الحيوة لو ذكاهما لا تحل واختلف المشايخ على قوله ابى حنيفة رح ذكر الطحاوى
 والفقهاء ابو الليث رح ان تلك الحيوة معتبرة في قوله ابى حنيفة رح حتى لو ذكاهما يحل
 وذكرهم الاثمة السرخسى رح اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت ^{الحية}
 فيها يتوهم بقاؤها ولا يتوهم. وقال ابو يوسف رح ان كان يتوهم انها تعيش يوما او
 اكثر من يوم تحل بالذكوة وروى عنه ان كان يتوهم بقاء الحيوة فيها اكثر من نصف
 يوم تحل والا فلا لان ما دون ذلك اضطراب المذبوح وروى عن محمد رح اذا ابتل الذئب
 بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه لا يتوهم ان تعيش بما بقى فيها من الحيوة
 والفتوى على ما ذكرنا لابى حنيفة رح ولا المرأة المسلمة الكتابية في الذبح كالوليد وكذا

العبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية فيصح قبيته كما يصح اسلامه
وان كان لا يعقل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الاخرى
مسماها كاي او كتابيا لانه اعذر من الناس وكذا ذبيحة اليهودى والمراد حلاله
وان كان الكثرة حريا الا ان يسمع منه انه يسم عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا يحل
لانه اهل به لغير الله قال بعض اصحاب الشافعي رح انها لا تحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان
ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة المجوس حرام وان تقود المجوسى وتنزى بول صيد
وذبيحة لانه نذر على ما انتقل اليه ولو تحبس اليهودى او النفران لا يحل صيده ولا يוכל
ذبيحته والغلाम اذا كان احد ابويه نصرانيا والاخر مجوسيا وهو يعقل الذبح ويحصد
وذبيحته عدنا. وقال الشافعي رح لا يוכל لاجتماع المحرم والمحل فلا يحل كما لو اشترك
المسلم والمجوسى في الذبح فانه لا يוכל. ويكره ذبيحة الصائى الا انه يحل في قول المخنفه
رح. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يحل. وذكرنا ان في رح انه لا حلال بينهم في الحقيقة
وانما احتلوا لانه صفان صف مهم يعرفون سوءة عيسى عليه السلام ويعرفون الربوبية
فهم صف من الصائى وانما احاب ابو حنيفة يحل ذبيحة الصائى اذا كان من هذا الصف
وصنف مهم يكرهون السوء والكت اصلا ويعدون الشمس فم كعبدة الاوثان
لا يוכל صيدهم ولا يحل ذبحهم. وانما احاب ابو يوسف ومحمد رح بجرمة الصيد والذبح
في حق هؤلاء لا يجعل اراد ان يدبج عددا من الدبائح لا يجزى تسمية واحدة على واحد لما
بعد ما وان اجمع الرجل شاة لبذخ وسمي تم الى تلك السكين واخذ غيرها يدبج بها ط
بخلافه اذا اذ احد سهمها وسمي ثم الى ذلك السهم واخذ سهمها اخر فانه يشترط
وجود التسمية على السهم الثاني لان في الرمي الشرط هو التسمية على كل الرمي والثاني
غير الاول وهذا الشرط هو التسمية على الذبح دون السكين وذلك لاختلاف باختلاف

السكنى وانما يختلف باختلاف المدبوح ولهذا لو ترك تلك الشاة واخذ اخرى
 ودفعها بتلك التسمية لاجل ولو اضجع شاة وسمي ثم كلم انسانا او شرب ماء او احدث سكرنا
 او ما اشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم دفع بتلك التسمية جاز لوجوه التسمية على الذبح والعمل
 اليسيل لا يفضل بين التسمية والذبح ولو اطال الحديث او اطال العمل ثم ذبح لا يركل
 لوتوع الفصل بين التسمية والذبح ولهذا يقبل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل
 بعمل البسير ولو قال مكان التسمية الحمد لله او قال سبحان الله او قال الله اكبر
 يريد به التسمية جاز وان اراد به التحيد دون التسمية لاجل لانه شرط ذكر اسم الله تعالى
 على الذبح وذلك انما يتحقق بالقصد ولو عطس فقال الحمد لله يريد به التحيد على العا
 طع لا يعمل ولا الخطيب اذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فانه يجوز له الجمعة في هذا الموضع
 غير ان الجمعة روح لان المأمورة في الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهما الشرط ذكر اسم
 الله تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر النية او اراد به التسمية على الذبح اكل
 اما اذا نوى التسمية على الذبح فظاهر واما اذا لم يكن له نية فكذلك عند العامة
 وهو الصحيح وان لم يرد التسمية على الاسم واما اراد شيئا اخر لاجل انه لا نوى
 غير ما اورد ويكره ان يسمى مع اسم الله تعالى سواء يقول اللهم تقبل من فلان وما اشبه
 ذلك ولو قال ما اسم الله واسم محمد قال ابو القاسم الصغار روح لاجل ولو قال اسم الله
 صلى الله عليه وسلم على محمد ياكله ولو قال باسم الله واسم فلان قال ابراهيم بن يوسف رحمه الله
 يكون ميتة وهو الصحيح قال محمد بن سلمة روح لا يصير ميتة لانها لو صارت ميتة بصير
 الرجل كافرا قال ارض وما سوى ذلك من مسائل التسمية قد مر في الاضاحي والله اعلم

كتاب الودعة

الكتاب مشتمل على فصول منها ما يكون ايداغا وما لا يكون وما جاء بتوبه الى رجل وصحة

بين يديه وقال هذا ورد يعة عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الأخر بعده وترك
 الثوب ثم فزع الثوب كان ضامنا لان هذا قوله للوديعة عرفا وكذا لو وضع
 صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بحالها كان ضامنا لان هذا يدل
 عرفا ولو قال الجالس لا اقل الوديعة نوسع بين يديه رذهب فصاع الثوب لا يضمن
 لانه صرح بالرد ولا يصح حود غايدون القول رجل حاد الى حاد مذابة وقال لصاحب الخان
 ابن اربطها فقال صاحب الخان اربطها ك تربط وذهب تمام صاحب الدابة ولم يجد
 الدابة فقال صاحب الخان صاحبك اخرج الدابة لتسقيه ولم يكن لصاحب الدابة
 صاحب كان صاحب الخان ضامنا لان قوله صاحب الدابة ابن اربط الدابة استداع
 عرفا وكلام صاحب الخان هناك تنون الوديعة. وكذا ان رجل دخل الحمام وقال لصاحب
 الحمام ابن اصير التياب فقال صاحب الحمام ديت الموضع هو والله سواء وان كان
 صاحب الحمام حالسا لاجل العلة فوضع صاحب الثوب ثوبه بين أي العن منه ولم يقل
 باللسان شيئا ودخل الحمام وان لم يكن للحمام ثياب بين صاحب الحمام لان وضع التياب
 برأى العن منه استحقاق وان كان الحمام ثيابا فان كان الميازة حاصرا لصاحب
 الحمام شيئا لان هذا استحقاق من الثياب اذ انه نقل لصاحب الحمام ان يضع الثياب
 وان كان الثياب غائبا فوضع الثياب برأى العن من صاحب الحمام بان استحقاق من
 صاحب الحمام فح يضمن صاحب الحمام بالتصنيع. رجل دخل الحمام فوضع ثيابه بحرص من صاحب
 الحمام فلم يخرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ثامنا قالوا ان كان ثامنا فاعدا
 لا يكون ضامنا لانه مستيقظ حكما فلم يكن تاركا للحفظ وان كان ثامنا مضطجعا او
 واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه تارك للحفظ. رجل دخل الحمام ووضع ثيابه
 عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه او ثياب غيره ثم خرج

صاحب الثوب وقال ليست هذه ثيابه وقال الحمار خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظنت انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ . قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم و ترك كتابه ثم قام الباكون معا فهلك الكتاب فمضوا جميعا الى الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استحفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فمضوا جميعا وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخرين للحفظ فيتعين للضمان . سورة قام من الحانوت للصلوة في الحانوت ودائع فضاغت الوديعه لم يضمن صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايذا على الوديعه بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز رجل دنع الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعه عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصفا لان الخمسة الموهوبة مضمومة على القابض لانها هبة فاسدة والخمسة التي استهلكها مصعها من الهبة ونصعها من الامانة نصع هذه الخمسة والخمسة الاخرى التي ضاعت نصعها من الهبة نصع نصعها من سبعة ونصفا

فصل فيما يضمن المودع

اذا قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامنا لانه جهل الامانة فيضمن كاللوميات مجعلا وهو كرجل عند غنم لقوم اختلط ولا يعرفها فانه يكون ضامنا . وقال الفقيه ابو الليث ربح ان كل وضعت الوديعه في داري فنسيت المكاتب لا يكون ضامنا . ولو قال لا ادرى وصعقتها في داري او في موضع آخر كان ضامنا وهكذا روي عن ابي يوسف ربح . ولو قال وضعت الوديعه في مكان بين يدي ثم قتت فنسيتها او قال سقطت في قال الفقيه ابو بكر الخريجي ربح يضمن . وقال الفقيه ابو الليث ربح ان قال سقطت في لا يضمن . ولو قال بالغارسية فيفكندم يكون ضامنا وان قال يفتاد

انهم لا يضمنون. وقال الفقيه ابو الليث بن سعد قال صفوا صحننا اذا قال ذهبت الودعة
 ولا اذرى كيف ذهبت كان القول قوله مع مجسه ولا ضمان عليه وبه نأخذ قاله في غيرها
 لا فرق بين قوله سلكتم ودين قوله سقنا دار من لا يكون صاعا على كل حال ولو قال لا اذرى
 كيف ذهبت قال مصمم يكون صاعا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا اذرى كيف ذهبت
 وقال مسيس الائمة السرخسي رحمه الله لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا اذرى
 كيف ذهبت او قال لا اذرى كيف ذهبت ولم يرد عليه. رجل دفع الى فلان نقبا لبيعه
 ثم قال الدلال دفع التوب من يدي وعاى ولا اذرى كيف صاع قال الشيخ الامام
 الحلي ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا ضمان عليه. ولو قال سفت ولا اذرى في حياض
 رصع يكون صاعا عارا ودفع عند رجل رسالة الاب الجار من ثم ادعى انه كان
 فيه قدوم وطلب منه فقال المودع لا اذرى ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 لا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه انه دفعه او صعبه ثم حلف بان حلف برئ وان
 لكل من رجل ادفع لسانه درهم عند رجل ولم يرد عليه ثم ادعى صاحب الودعة
 الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه التصبيع والحساب ويحرم ذلك
 . وعن بعض رجاله ان اس شجاع رجلا مودع يقول ذهبت الودعة وسيت
 موضعها فاحاب وقال ان دنها في دارة لم يضمن وان دنها في غير من قبل فان دنها
 في كرمه سرق قال ان كان له باب فليس بتصبيع ولا فهو تصبيع وكذا الدار اذا لم يكن
 لها باب. رجل عنده ودعة فقال لا اذرى صعب ام لم اصع قالوا يكون صاعا
 ولو قال لا اذرى اصاعت ام لم يصع لا يكون صاعا ولو قال هلكت الودعة عندك ثم قال
 رددت عليك يكون صاعا ولا يقبل قوله انه لا يضمن رجل دفع حوفا الى
 رجل لينبع فقال القاص ابار بها لا حرا عرب دنها صاع الحوفا يبار بها

الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان ضاعت او سقطت بركته يكون ضامنا. وان سرقته منه
 او بزاحة اصابته من غيره لا يضمن. رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل ودعيته ويقول
 اودعت عنده كذا فقال المودع لا ادرى ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه
 ما اودعه عنده فان ايد ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما لانه اكلف الوديعة
 بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادرى كيف ذهبت فانه لا يضمن
 لان ذهاب الوديعة ليس بفعله وجعله عائد اليه اذ امات المودع واختلف صاحب
 الوديعة مع الورثة فقال صاحب الوديعة مات مجهلا للوديعة فماتت الوديعة ديناً
 في تركته وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة بعد امات قال ابن شجاع ربح على قياس
 قوله اصحابنا ربح يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت ^{على قياس}
 قوله ابي يوسف ربح يجب ان يكون القوله قوله الورثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام
 المورث اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بداراهمه
 لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركاً بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك
 ملك من مالهما جميعاً ويقسم الباقى بينهما على ما كان. وان فعل ذلك احد من هوي
 عيال المودع لا يضمن المودع حراً كان الخالط او عبداً صغيراً وكبيراً ويضمن الذي خلط
 بسوى فيه الصغير والكبير الوديعة اذا كانت دراهم او دنانير او شيئاً مما يكال او يوزن
 فان المودع طائفة اى بعضاً منها ضمن ما انفق ولا يضمن الباقى فان جلاو المودع بمثل
 ما انفق فخلطه بالباقي كان ضامناً لكل لان ما جاء به ماله فصار خالطاً ماله بالوديعة
 ولو احد المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بدله ان لا ينفق فرده الموضع
 ثم ضاعت الوديعة لا يضمن. المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسول وسمى
 بعض من في عياله فهو كقوله ردتها عليك فيكون القول قوله مع اليمين. وان قال بعثت

بها ليك مع اجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع
 بعثت بها اليك مع هذا الاجنبي واستودعتموها اليه ثم ردها على فضاغت عند علالمة
 وبصر ضامنا الا ان يقيم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان . اذا طلب صاحب الوديعة ربه
 نجده وقال لم تودعني يكون ضامنا فان جردها لاف وجه المودع . ان قال له انسان ما حال
 وديعة فلان عندك فخذ او محدة وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال
 وديعة عندك فخذ قال شمس الائمة السرخسي رح فيه خلاف بين ابي يوسف وذفريج
 على قول نفرين يكون ضامنا . وعلى قول ابي يوسف رح لا يكون ضامنا . وكذا لنا على اذا جرد
 المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسحا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع
 الذي كان فيه حالة المجور يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد المجور فهلك لا يضمن
 . صاحب الوديعة اذا طلب المودع بالرد فجد فاقام صاحب الوديعة بينة انه استودع عند كذا
 ثم اقام المودع البينة انها ضاغت عنه لا يقبل بينته ويكون ضامنا . وكذا لو اقام المودع
 البينة انها كانت ضاغت قبل المجور وذكره المتقاضي اذا جرد المودع الوديعة ثم ادعى انه رد
 الوديعة بعد ذلك واقام البينة قلت بينته . وكذا لو اقام البينة انه ردها قبل المجور
 وقال انما غلطت او نسيت او ظننت انه رد دت حين دفعتموها الي واذا صادق في قوله هذا
 قبلت بينته في قاس قوله ايجنيفة وابي يوسف رح . ولو طلب المودع بورد الوديعة فقال
 لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعني ولكنها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال
 المودع اولاد اعطيتكمها ثم قال جدا يام لم اعطكمها ولكنها ضاغت لا يقبل قوله ويكون ضامنا
 . وقال عيسى بن ابيان رح لا يضمن . والصحيح ما ذكر في الكتاب . ولو قال بعد موت المودع
 ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن . ولو قال الرجل لغيره استودعتمني
 الفاقضعت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول قوله المستودع ولا ضمان عليه

ولما قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتيه كانه ضامنا ولو قال في
 المال اقرضتها قرضا وقال المستودع بل وضعتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة
 وقد صاعت قبل قوله ولا ضمان عليه . رجل اودع رجلا الف درهم وله على المستودع الف
 درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب احبب اوديعة والدين
 عليك وقال المستودع اعطيت القرض وصاعت الوديعة كان القول قول المستودع ولا
 شيء عليه لانه هو الدافع . رجل اقام البينة على مودع ان صاحب الوديعة وكله يقبض
 الوديعة منه ودقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة ان صاحب الوديعة اخبره
 من الوكالة قبلت بينته . وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبلت بينته
 . رجل استقرض من رجل عشرين درهما فاقام القرض مائة درهم وقال اخذ منها عشرين
 قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اعاد العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه
 رب المال اربعين درهما فقال اخلطها تلك الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين
 ويضمن بقيتها . اما النقية فلان العشرين قرض والقرض مضمون على المستقرض
 فاذا خلط العشرين الذي هو ملكه بالوديعة نصارسته لكاللوديعة ولا ضمان
 عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين باذن مالكها . ولو استقرض من رجل خمسين
 درهما فاعطاه ستين غلطا فاخذ منه العشرة ليردها على صاحبها فهلك في الطريق ^{كان}
 على المستقرض خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة وكذا
 لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداس لو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلثة من هذا
 العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلك الدراهم في الطريق يضمن
 الثلثة لانها كانت هبة فاسدة ولو كان مكان اللعبة وصية من الميت لم يضمن لان
 وصية المتاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية واللعبة جميعا لانها امانة فدية

إذا دفع الودع والوديعة الأمن ليس في عياله أو وضعها فيما لا يحزن فيه ماله أو كانت الوديعة
 دابة فركبها أو حمل عليها أو كانت الوديعة عبدا فاستخدمه أو ثوبا فلبسه أو شيئا يفرش
 فاقترشه ثم أعادها إليه وردها إلى الحالة الأولى برئ عن الضمان عندنا وإن أخرجها
 عن يده عند الضرورة بان وقع الحريق في داره فحرق عليها الحرز أو كانت الوديعة معه
 في سفينة فلهقه غرقا وخرج للصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفنها في غيره
 لا يكون ضامنا. وللودع أن يسافر بما للوديعة عندنا إذا لم يكن لها حمل ومونة وقال
 الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فإن نجاه أن يسافر بالوديعة فسا فر بها فهلكت كان ضامنا
 عند الكل. وأجمعوا على أن للاب والوصي أن يسافر بما لليتيم ولا يصيرن ضامنا
 الوكيل بالبيع إذا سافر بما وكل ببعده أن يئد الوكالة بمكان بان قال بعه بالكوفة فأخرجها
 من الكوفة أمير ضامنا. وإن أطلوا له كالة فسا فر به ان كان شيئا له حمل ومونة يكون ضامنا
 . وإن لم يكن له حمل ومونة لا يصير ضامنا عندنا إذا لم يكن له بد من السفر وإن كان له بد
 من السفر لا يكون ضامنا عندنا بغيره رحمه الله طال الخروج أم قصر وقال محمد رحمه الله يكون ضامنا
 طال الخروج أو قصر وقال أبو يوسف رحمه الله إن طال الخروج يكون ضامنا وإن قصر لا يكون
 ضامنا. هذا إذا كان الطريق أمنا فإن كان نحو فاوله بد من السفر له وصامنا عند الكل
 . ولذا الأب والوصي وإن لم يكن له بد من السفر إن سافر بأهله لا ضموا وإن سافر بنفسه
 يكون ضامنا. وللودع أن يدفع الوديعة الأمن كان في عياله إذا لم يكن المدفوع إليه
 متهما بان كان المدفوع إليه زوجته أو ولده أو والده إذا لم يكن متهما بخاف على الوديعة
 وله أن يدفع إلى أجرة الخاص وهو الذي استأجر متاهرا أو مساهمة له لئلا يكتن معه
 وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يكون ساكنا بعقته أو لم يكن فان الابن بطي ساكنا
 والديه ولم يكن في نفقتها فخرجها من المنزل وتركها للمول على الابن فصاعت الوديعة

التي كانت في المنزل لا يضمنان . ومن عجز عليه نفقته لا يكون في عياله اذا لم يكن شاكنا معه .
 - وكذا لو دفعت المرأة الوديعة لزوجها لاضمان عليها . وكذا اللودع اذا دفع الوديعة
 الى من يحول المودع لا يضمن . ولو دفع المودع الوديعة الى عيال المودع ذكر أو أنثى ورعي
 والفقيه ابو الليث وشمس الأئمة السرخسي رح انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام
 ابو محمد بن الفضل رح في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان المودع من في عياله الى مالك يكون
 رد الى المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالتك بخلاف الغاصب
 اذا رد المصوب الى من في عياله الى مالك فانه لا يبرأ لان تمام الضمان كان واجبا والرد
 على من كان في عياله الى مالك رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالسك واذا دفع المودع
 الوديعة الى اجنبي فهلك عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قوله ائنيقة
 . وقال صاحباه رح للمالك ان يضمن ايهما شاء فان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول
 وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو مودع الغاصب سواء عتراه شياء اذا ملكها
 انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعد منها الرهن لا يملك الرهن بغير
 اذن الراهن فان فعل فهلك عند الثاني كان للرهن ان يضمن ايهما شاء قيمة
 الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد . وان ضمن الثاني يرجع على الاول ومنها المودع
 لا يملك الايداع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره اذا لم يقتل
 له الموكل اعمل فيه بوابك فان وكل غيره فباع الثاني ان باع بحضرة الاول او اجاب الاول
 ببيع بطل الا فلا وان قال له الموكل اعمل فيه بوابك فوكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني
 ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه بوابك . ومنها اذا استأجر
 دابة ليركبها بنفسه لا يواجر غيره لا للركوب ولا للحمل . وكذا مستأجر
 الثوب ليلبسه لا يواجر غيره ومنها اذا استعار دابة للركوب لا يعير غيره ومستعير

المشوب لللبس لا يعير غيره. ومنها رجل اخذ ارضا وبذرا ليزرعها ولم يقل صاحب الارض
 اعمل فيه برأيتك لا يدفع اليه غيره مراعاة فان كان الدرع من قبل الاخذ كان له ان يدفع
 اليه غيره مراعاة على كل حال. ومنها الممارب لا يدفع اليه غيره مضاربة فان قال له اعمل
 فيه برأيتك كان له ان يضارب وله ان يشارك شركة عمان ولا يملك المعاوضة وله ان
 يبضع. والمستضع لا يملك الا بضاع فان اضاع وهلك لم يرب المال ان يضمن ابهما شاء وان
 سلم وحصل الربح كان الكل لرب المال والا يستبضع لا يملك الانتفاع والاب والوصي والقاتل
 يملكون الانتفاع عدا اودع رجلا وخاب لم يكن لولاه ان ستره الوديعة سواء كان
 العبد مাদونا او مجورا عليه دين او لم يكن. رجل اودع عدا احد شركي المعاوضة
 وديعة ثم مات المودع من عربيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك اليه صاعت
 في يد شريك في مئوته لم يكن مصداقا رجل وضع عدا رجل وديعة ودفعها المودع
 وخابوته وذهب الى الجمعة وبركيات الحابوت مفتوحا واعلم صيا صغر الحفظ
 حابوته وذهب الوديعة من الحابوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رج ان كان الصيرم، يصبغ الاشياء ويحفظها لم يصير مودعا وان كان من لا يصبغ
 ضمن. وقال القاضي الامام علي السعدي رج لم يصير على كل حال لانه ترك الوديعة في حزن
 ولم يصير. رجل دفع الى اخر مرأى وقال اسق به ارضي ولا تسوار من غيري سقى الرجل
 ارض الامرئتم سقى ارض غيره فلما درع من السقى سرق الرجل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رج لا يضمن الرجل لان السار اجير ومعه وكيفما كان فالمر غير مستاجر ولا
 مستعار بل هو وديعة عند فلما سقى به ارض غيره صار مخالفا مادام ترك الاستعمال عادت
 وديعة كما كانت. ومن حكم الوديعة والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عادت الى الوفاء
 بخلاف الاجارة والاعارة فان فيها لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال. مودع غاب

عن بيته فقال له رجل اجنبي اني في بيتك شيئاً فادفع الى المفتاح حتى ارفعه وسلم اليه
المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة فوضعها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رح لا يضمن المودع لان يدفع المفتاح اليه لم يصرفا على بيته فيد الاجنبى في جهنم
ابنته بما يحزن مثلها ثم قال كنت اعرفها الامتعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحم الله لا يصدق في المعارة الا ان يشهد عند التجهيز انها اعاره. وقال القاضي
الامام علي السغدري رح يصدق في ذلك لانه هو الدافع فالتمليك يكون القول
قوله. قال رحمه وعندي ان كان الاب من كرام الناس واسراهم لا يغفل قوله في الاعارة
ما كان من اوساط الناس كان القول قوله. رجل جاء الى رجل برسالة من رجل آخر ان
ادفع اليه خمسمائة درهم فقال لا ادفعها اليك حتى اقاء في امره مواجهة ثم قال
للمرسل بعد ذلك لقيته فامرني بدفعها اليك ثم ابي ان يدفع قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح له ان لا يدفع الا ان يكون المارديب عليه فلا رفرق ما يدفع في ذلك
ولا يصدق في النعي بعد الاقرار بالامر وهذا يرجع الى صحة المارديب في الدين وفساده
في الوديعة. رجل اخذ من عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع فسرقتم واحد المولى
بعضها فيد عبده وقد اتلف البعض فاع المولى العبد وان كان صاحب الوديعة يئنه
على ان الغلام سرق الوديعة واتلفها فصاحب الوديعة بالخيار ان ياراجع البيع
واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يبيعه في دينه لانه طهره الى بيعه مما صدق
وان لم يكن له دينه فله ان يحلف مولا على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان حلف
فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينه هذا
وان انكر المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن يأخذ الثمن من المولى
لان الدين ظهر في حق المولى دون المشتري. رجل اودع عند انسان خمسمائة درهم فافقه

المودع منها ثمانمائة درهم ورد على صاحبها الوديعة مائة درهم ثم حلف أنه لم يحبس من
الوديعة شيئا قالوا لا يكون حاشا في بيته لأن ما انفق صار ديناً عليه بالاتفاق فلا يكون
حاشا للوديعة. رجل استعار من رجل ذهباً فقلده صبياً فسرق قال الشيخ الإمام
أبو بكر محمد بن الفضل رح أن كان الصبي من لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه
المستعير بغير حافظ كان المستعير ضامناً. قال الشيخ الإمام هكذا ذكرنا من سماعه من
محمد رح في النوادر رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلوة مدفعها إلى غيره لمساكاً
فضاعته قال إن كان اشتراط في أصل العارية ركوب نفسه يضمن لأنه لو أعار غيره ^{بغير}
. وإن لم يشترط في العارية ركوب نفسه لا يضمن لأنه لو أعار غيره لا يضمن وكل من له
أن يعير كان له أن يودع. ومن لم يكن له أن يعير لم يكن له أن يودع وذكر بعض الأئمة
الشرعية رح أن المستعير لا يملك الانداع مطلقاً ولو فعل كان صاماً رجل عاصف
امرأته إلى القاضي وأحصرت والد زوجها وأدعت عليه أن للعائش وديعة في بداهة وطلت
الثقة من ذلك المال قال الشيخ الإمام أبو بكر رحمه الله إذا كان في يد والد الزوج درهم
أو ما يصلح لفقة الزوجات من طعام أو كسوة والاب مغرباً في ذلك في يد والد الزوج
تطلبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك إليها وليس للاب أن يدفع ذلك لها غير إماماً
فإن دفع غير أمره كان ضامناً وإن أنكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله
ولا يمين لها عليه لأنها تريد أن تثبت ما لا لودعها عنه وإنما البسنة بوكيلة عن زوجها
وأما يستخلف من كان خصماً وإن لم يكن الوديعة مما يصلح لفقة الزوجات فلا حصونة
بينهما. ولو كان للعائش من غير رجل والغريم يقر بالمال والمكاح فالدين بمنزلة الوديعة
. ثلاثة أودعوا رجلاً ما لا وقالوا لا تدفع إلى رجل مناجاة جميع كلنا فدفع نصيب أحدهم
إليه كان ضامناً ثلثاً لا يجزئ دفعه لأنه لا يتعين نصيبه إلا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة

وجعلنا اودعها رجلا نوباً وظل لا تدفع الا اليها جميعاً فدفع الى احدهما كان ضامناً . فان ارد
 المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالب به
 دفع الى الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالدفع الى الاول مودع ما تفقد
 ورثته قد رد الوديعة في ميوته وجب الصمان تركه ولا يقبل هذا من الوديعة لانه
 مات مجهلاً فان اقامنا الورثة البسنة على اقرار الميت انه قال في ميوته رد الوديعة
 قبلت بقتلهم لان الثالث البسنة كالنائب عماذا . ولو قال المودع لرب الوديعة قد رد
 بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع يمينه لان الوديعة
 صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحبه الوديعة في مقدار ما اخذ يمينه
 وحل سائل مال انسان بغير امره في ميوته تم رد المال الى ورثته بعد موته قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى عن الدين ويقتضي حق الميت في مطالته اياه ولا يرجع
 له الخروج عنها الا بالنوبة والاستعفار للميت والدعاء له . رجل عنده وديعة لانساً
 وله امرأتان لكل واحدة منها ابن من غرة سبق عليهما وتسكنان معه فمات في عياله قوم
 دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدّها في منديله ووضع في كفة فدخل
 المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا
 لا يكون ضامناً . وهو كما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت ونعم القول قوله
 مع اليمين ولانما ان عليه . مودع قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قتت نفسيها فماتت
 كان ضامناً ولو قال وضعت بين يدي ثم آرقا لو ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار
 وعرصة الدار لا تعد حرّاً له كالحواهر والذهب يكون ضامناً ولو قال دفنت في دار
 او في كرم ونسبت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعاً .
 وثم اذا وضع الوديعة في مكان حصين منى موضعها اختلف فيه المشايخ خرج الصحيح في القول وضعت

في داري لا يضمن وان قال لا ادرى وضعت في داري او في مكان آخر كان ضامنا. امرأتها ودعت
 حبيبة من بنات سنة فاشتغلت المرأة بشئ فوكت الحبيبة في الماء لاضمان عليها ولو كانت
 الحبيبة غصبا عند غصب والسئلة بما لها كان ضامنا والله اعلم

فصل فيما بعد تضييعا

الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف والودع غائب تخيف عليها الفساد فان رفع الى
 القاضي يبيعه جاز ويبيع ان يرفع فان لم يرفع حتى يسد لاضمان عليه ولو كانت الوديعة
 حنطة فافسدتها الفأرة وقد اطلع على ثقب معروف فان اجر صاحب الحنطة ان هذا
 ثقب الفأرة لا يضمن. وان لم يخبر بعدما اطلع على ذلك ولم يسهه كان ضامنا. ولو كانت
 الوديعة دابة فاصابها شيء فامر الودع رجلا ليعالجها فاعالجها ففقدت من ذلك فطلب
 الدابة بالخيار يضمن ايها شاء فان ضمن المستودع لا يرجع المسودع على الذي علمه ايمره
 وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت الامر بالعالجة ان الدابة لغير الذي فسد
 وعلم ان صاحبها الا يامر الودع لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره او ظن انها له ان يرجع على
 الودع لانها كانت في يد الودع والدليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عندنا
 ثيابا وضعها الفار في حانوته وكان السلطان باخذ الناس مال وكل شهر جعلها. طبقة
 عليهم فامد السلطان ثياب الوديعة من جهة الطبيعة رهنها عند من فسرقت قالوا انك
 الفار لا يقد ر على صنع السلطان من دفعها لا يضمن لانه امين ويضمن المرتهن لانه مودع ^{صاحب}
 وغير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن. ولد الرجل الذي يفضله
 بالفارسية بايكا اذا اخذ شيئا وهنا وهو طائع كان ضامنا وكذا الواحد بالحيانة دراهم
 وهو طائع كان ضامنا. وكذا المراكب اذا كان طائعا يكون ضامنا ويصير مردودا لشهادة
 رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الي هذا المال حبستك شهرا

ضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الي لان
 اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير في الجائر
 لا يجوز الا ان يخاف تلف عضو الضرب المتوالي يخاف منه التلف وسياسة اجناس هذا في كتاب
 الاكرام. المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكروا الابن ثم مات الابن فورث الاب
 مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن. اذا غاب بالمودع فطلب امرأة الغائب النفقة
 من الوديعة فجدد الوديعة ثم اقر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وبه الا يتم اذا اجمع
 اولياء الاسماء او الجيران وقالوا للوصي اتفق مما عندك على هذا لانه لا طمأنينة من مالهم فجدد
 وقال مالهم في يدي شيئا ثم اقر بشئ وقال قد ضاعت بعد الطلب كان ضامنا ولو جدد الوديعة
 الوديعة ثم اقام البينة عليها كما مل المجود ان قال ليس لك عندي وديعة قلت بيته
 ويبرأ عن الضمان. ولو قال نسيت في المجود او قال غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الى
 صاحبها قبل المجود برئ. ولو قال كنت في السفينة ففرقت فناولت الوديعة انسانا لا يصدق
 الابينة. كذا وقال. وقم الحريق في بيتي فناولت الوديعة انسانا لا يصدق الابينة. وبه
 دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان مالي ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى
 رجل اخذ يدفعها الى فلان بالري فاحد في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت ولو كان
 الدافع جيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه اذا امرت الوديعة
 من دار المودع وماب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله
 كان ضامنا. قيل لو ان احب الدار دخل كومة او بستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن
 في الدار احد ولا في موضع يسمع الحسن اخاف ان يكون ضامنا لان هذا تفويض وقال ابو نصر
 اذا لم يكن اغلق الباب ففرقت منه الوديعة لا يضمن بغيره اذا كان في الدار حافظ. وفي دفع الوديعة
 فلم يسمعه المودع قال ابو القاسم روح ان امكنه دفعه فلم يدفع فضمن وان لم يقدره لم يضمن ان كان

يخاف من دعوته أو غيره لا يضمن المودع إذا ربط السلسلة على حبل خزانته في خان بجير
ولم يقصره فخرج ضرب الوديعة بالوأن عدها عفا لا ذاهبا لا مكانا مضافا لا لا رجل أو بيتا
من داره من رجل فدفع الوديعة إلى الذي استأجر البيت وأن انفقها أبو بكر الخليلي ربح أن كان
لكل واحد مفتاح وفلاق على حدة ضمن كما المودع إلى اجتمع يسكن خارج الدار وأن تم لم
كذلك واحد منهما يدخل على صاحبه بغير إسمه إذا لا يكون صاحبها لأنه كونه من
من في عياله امرأة عندها وديعة لسان تحضرها العشاء فدعت الوديعة إلى جارها
فهلكت الوديعة عند الجار قال الشيخ الإمام أبو بكر الخليلي ربح أن لم يكن يجدها عند ابوابه
أحد من يكون في عياله لا يضمن كما المودع الحزين في دار المودع كأنه أن يدفع الوديعة
إلى الأجنبي المودع إذا بعث الوديعة إلى صاحبها على يد أسير الكسيرة الذي ليس في عياله
فهلكت يكون صاحبها وان لم يكن الابن كبير إلا أنه لا تكون في عياله الأب فهلكت الوديعة لا يضمن
الأب لأن الابن الصغير وان لم يكن في عياله الأب قد سارا لا يكون إلى والدته لا يضمن
بالدفع إليه كما ربيعت الوديعة إلى صاحبها على يد عبد الذي أجر من غيره فانه لا يضمن
وان كان العبد في مال المستأجر يسكن معه

فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها

سألت الوديعة إذا طلب الوديعة وقد صاحب العينة فقال المودع لا أصل إليها
فأثير على تلك الناحية فقال المودع أغر على الوديعة أيهم قال الشيخ الإمام أبو بكر الخليلي
ربح أن كانت الوديعة تعد من المودع لا تعد ربحا له بذلك أو لسوق الوقت ولا
ضمان عليه ويكون القول قوله رجله على رجل دين ما سئل رب اندب رجلا إلى مديته
ليقبض دينه فقال المديون دفعت إلى الرسول وصدق الرسول وقال دفعت المال إلى
المرسل وسأله الدين ينكر وصول المال إليه قال أبو القاسم ربح القول قول الرسول مع يمينه

رجل أودع عنده انسان ودیعة وقال له في السر من اخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليها الوديعة
فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم
لا ضمان على المودع رجل أودع ودیعة وقال للمودع لا تضع ودیعتي في حانوتك فانه مخوف
فوضع في الحانوت فسرت الوديعة في الليل قال الفقيه ابو جعفر ربح ان لم يكن مثله اخر
من الحانوت وليس له مكان اخر اخر من الحانوت فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك يكون
ضامنا رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للمستبضع ضعها في هذا العدل واثار الى العدل
وضمها في الحقيبة فضاقت كان ضامنا وان قال ضعها في الجوالق من غير اشارة فوضمها في
الحقيبة لا يضمن امرأة اودعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى
زوجها بعد وفاتها فبرأت وازادت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه ابو بكر الخبيزي ان كان في
الكتاب قرار منها للزوج بما لا او يقبض مهرها من الزوج فلمودع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت
المرأة تسترد ملك نفسها بان كان العرطاس ملكا للمرأة لما رد الكتاب من ذهاب حق
الزوج فيه اعانة لها على الظلم قال الاقرئ ان الوديعة لو كانت سيفا فارادت المرأة ان
تأخذ من المودع ليفرب به رجلا ظلما فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا يزيد
متوسط وامر ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع اليه دراهم قبل ثلثة اشهر فلم يدفع الدين
اليه دراهم الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط ان الغريم
اودع حق الطالب قبل مضي المدة او بعدها فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب ثلثة اودع
رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى احد منا حتى نجمع فذيق نصب اسدهم قال محمد رحمه الله
في القياس يكون ضامنا وبه قال ابو حنيفة ربح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو سفيان
امرأة قالت لاكارها لا تطرح انرا في منزلك فوضع الاكار في منزله فجاءه الاكار وجأته وهرب
فوقع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر الخبيزي ربح ان كان منزله قريبا من موضع البيت

فلا ينادى على الامار لان حفظ الكدس وتحصينه يكون على الامار فاذا طرأ من موضع الكدس
 قريب من اسد روخت مؤنته لا يبيض رجل خامر رجلا وادعى عليه الف درهم فانكر المدعى
 عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الفادى وضعا فزيد اسان خزيان المدعى بالبينة فلم يات بالبينة
 فاسترهم المدعى عليه الدراهم وادى الامين ان يرد عليه ثم اخرج على تلك الناحية واخرج على الالف
 قال الفقيه ابو بكر روح ان وصح المدعى والمدعى عليه الالف عند الامين لا يبرهن له
 ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال هو الذي وضع ضمن المودع لانه صار خاصا بالمنع
 عند عدله فوفر من الحطة الى بيت رجل وصاحبه البت عاب وسلم الورد الى امرأته وقال
 هذا المولاى بعثت له زوجك ودبعة وعامب العبد لما اخبرته المرأة ، وحبا مد لك لامها
 على القول و ارسل الى مولى العبد ان اعنت من جعل هذا الورد فانه لا اقل فاما هو العبد
 وقال انه يكون عندك ايا ما تم حمله فلا تدفع الى عبدي ذلك ثم طلب المولى واراد ان يأخذ
 فقال الربح لا دفعه الا الى العبد الذى حمله الى بيته ثم سرق الورد قالوا ان كان صاحب البيت
 صدق العبد فيما قال العبد انه لم يبعه اليك ودعه مصورا للمع من المولى وان لم يصدقه
 او قال لا ادري اهو مولى العبد ام هو عصبه بدا العبد ان يردعه لاشان اخر وتوقف
 في المودع يعلم ذلك لان ضمن مبعده عن المولى رجل اورد عدا اسان الف درهم ثم ان صاحب المديعة
 اقترض المديعة من الذي في يده قال ابو جعفر ربح لا يخرج الالف من المودع حتى يصير في يده
 للمستودع حتى لو هلك قبل ان يصل اليها لا ضمن . ولذا ان كان اصله لهامسه
 وكذا لو قال للمع له صاحبها ان كان اشترى الورد بعة مستأوا يبيع لانه مؤتمن مودع
 جلد درهم المديعة في جيبه وجر عطلين تسوقها عدا الدراهم بعد ما سكر سرة واستقر
 او غنر قال بعضهم لا يضمن له حفظ المديعة وهو وضع يحفظ مال نفسه وهو مريبه وقال بعضهم
 هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال عقله يجب لايده حفظ ما له امره خاصة لانه محرم الجمع

بنفسه فيمن مضى او مودع غيره. رجل حل ثياب الوديعة على دابته فنزل عن دابته فالحق
 فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم رح ان اراد بالحق يكون
 ضامنا. وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن. ولو كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لا يضمن
 لانه لا يضمن الكيس تحت جنبه الا للحفظ. مودع قال له رب الوديعة اذا جاء اخي فرد
 عليه الوديعة فلما طلب اخوه منه قال له المودع عد الى بعد ساعة لادفعها إليك فلما عاد
 اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا وقال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا طلب المودع وديعته فقال اطلبها غدا فاعيد الطلب الغد
 فقال قد ضاعت روى عن اصحابنا رح انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد
 اقرارى لا يضمن فان قال كانت ضاعت وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
 ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقم للشيء القائم ولو ان صاحب وديعة طلب الوديعة
 فقال المستودع لا يمكن ان احضر الساعة فتترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب
 منه الوديعة فقد عزله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع. ولو قال
 احمل الى اليوم وديعته فقال افعل ولم يحمله اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك عند لا يضمن
 لانه لا يجب على المودع حل الوديعة الى صاحبها. رجل دفع الى دلال ثوبا لبيع فقال الله
 وقع من الثوب وضاع ولا ادرى كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن
 ولو قال نسيت ولا ادرى في اي حانوت وضعت يكون ضامنا. رجل اودع عنده انسان
 جارية فمات المستودع قال الناطق رح ان رآها حية بعد موته لاضمان عليه وان لم يرها
 حية بعد موته فقالت درثته قد ماتت اورد ها عليه في حيوتها وهربت لا يقبل قتلهم
 لانهم يدفعون الضمان عن انفسهم. ورد ابن رستم عن محمد رح رجل دفع الى رجل الف الف درهم
 وبيع كل شهر باجر عشرة دراهم فمات الرجل ولا يدري ما فعل وترك رقيقا يصير المال

دينار ماله الميت ولا يقبل قول الورثة ان اباهم قد رده الى صاحبها. وكذلك رجل دفع
ارضه لثلاثة والبذر منها او من احد هاتين الارضين قد حصد ولم
يعد موته قال محمد بن قيس الزرع قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان فيه يوم مات.
دينار ماله الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قد رده عليه الابينة. وذكره الجامع الكبير
في باب ما يقر صاحب الوديعة بقبض بعضها ما يؤيد هذا والله اعلم بالصواب

كتاب العارية

قال العلماء ونازع المستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس. وقال الشافعي رحمه الله ليس له
ذلك لان عنده الادارة امانة والمناجاة لا ملك الا باحة وعندنا الاعارة غليك
ولهذا لو قال لغيره ملكتك منفعة هذه الدار شهرا ولم يقل شهرا يعبر عوض كانت اعارة
والمالك يملك التملك. ولو قال لغيره اجرتك هذا الدار شهرا من عريضة او لم يقل
شهرا لا يكون اعارة. رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسي
رحم ان الاعارة لا تقبض بالسكوت رجل استعار من رجل دابة للحمل قال الشيخ الامام
عليه بن محمد البرزدي رحمه الله لا يعير غيرة للحمل لان الناس لا يتفاوتون في الحمل. رجل استعار
من رجل دابة للركوب او ثوبا للباس ولم يذكر اللباس كان له ان يعير غيرة للركوب
ويعير غيرة للباس ويكون ذلك ايضا تعينا للراكب واللباس فان ركب هو بعد ذلك وليس
بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي رحمه الله اهلكك يكون ضامنا. وذكر
شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله لا يضمن وكذا ذلك
كل ما يتفاوت الناس في الانتفاع ان استعار مطلقا كان له ان يعير غيرة ولا استعار
من آخر دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار آخر غدا الى الليل فاجابه
بنعم فان الحق يكون للسابق منها فان استعار اسما في جميعا رجل استعار من آخر ثوبا

غدا إلى الليل فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته
 واستعمله فخطب قال ابراهيم بن يوسف رج لا يكون منا رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل
 فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد المستعير صاحب الثور فاخذ الثور من امرأة واستعمله فخطب
 قالوا يكون ضامنا لان اعان الدواب لا يكون إلى الساء واعمالهن ما كان من متاع
 البيت رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره يستعمله يوما يبيع بوجه فذلك
 الثور الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا عارة وليس باستقرار حتى للحيوان لا يستقر
 الحيوان ان ياخذ منه حيوانا المسهل لك وينتفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد هو
 مضمون بالمعية رجل ارسل رجلا ليستعير له دابة من فلان إلى الحيرة فاجاء الرسول
 إلى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعرض دانتك إلى المدسه فدهمها اليه
 فجاء بها الرسول ودهمها إلى المرسل ثم بدا للمرسل ان يركبها إلى المدينة وهو لا يعلم
 بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها إلى المدينة فهلك لا يصح لان العباد
 صاحب الدابة وهو اعاد إلى المدينة ولا يقال ان العير وان اذن بالركوب إلى المدينة
 الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الادن كما لو اذن لعبد له ان يخرج ولم يسمع
 العبد لانا نقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول كسمع المرسل
 وان ركبها إلى الحيرة فخطب يكون ضامنا لان العير لم يأذن للركوب إلى الحيرة واداهم
 المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعل ما شرع لنفسه

فصل فيما ضمن المستعير

رجل استعار من آخر دابة ليحمل عليها مائة من من الخنطة ثم ان المستعيرت الدابة
 مع وكبله ليحمل عليها مائة من من الخنطة له فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام
 لولده ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا. رجل استعار دابة ليذهب إلى مكان معنوم فذهب إلى مكان آخر

المسافة كان ضامنا. ولو أمسك الدابة في بيته ولم يذهب فهلك الدابة كان ضامنا
 لأنه إعارها للذهاب لا للمساكنة في البيت ولو استعار من آخر قورا ليكرب أو ضاله
 وعين الأرض فكرب أرضا أخرى فهلك التوراة لاستعمال كان ضامنا لأن الأرض تتفاوت
 في الكواب فصم التعيين. صبه استعار من صبه آخر نأسا ونحو ذلك فاعطاء وكان الفأس
 لغير الدافع فهلك في يد الصبي المستعير فالذا كان الدافع ماذونا لا يجب الضمان على
 المستعير وإنما يجب على الدافع. وإن كان الدافع محجورا فصاحب الفأس بالخيار يضمن
 أيها شاء. رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا
 ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير إلى الحيرة أو أمسكها بالكوعة سهل
 يحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لاطلاق الإعارة وإن استعار
 دابة يوما إلى الليل ولم يسم ما يحمل عليها لا يضمن إذا هلك في اليوم أو أمسكها بعد
 اليوم فهلك ذكر في الكتاب أنه يكون ضامنا واختلف فيه المشايخ رج قال بعضهم
 إنما يضمن إذا انتفع بها في اليوم الثاني وإن أمسكها ولم ينتفع بها لا يضمن وقال بعضهم
 هو ضامن على كل حال. وأطلاق الكتاب دليل عليه. وبه أحد الشيخ الإمام شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله لأن الأذن بالقبض موقت بعد الوقت يكون ممسكا مال الغير فيكون
 المستعير إذا قضى حاجته بالدابة المستعارة ردّها مع عدة أو مع بعض من كان وعياله
 فهلك لا يكون ضامنا. وكذا لو ردّها إلى عدة صاحبها عند يقوم على الدابة وقال الشيخ
 الإمام الراشد المعروف بحواهر زاده رحمه الله على قياس هذا يجب أن يقع إذا رد الفاسد الدابة
 المعطوبة إلى عدة صاحبها عند يقوم على الدابة ويحفظها مع رده وللمعمران يسترد
 العارية ويرجع فيها من شاء كانت الإعارة مقلعة أو موقفة لأنها غير لازمة بل استعارة
 من أحرار أو عالت في أيها أو يعرض بها فخللا فاعارها صاحب الأرض بذلك ثم بدّل المال لك

ان يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة او موقتة الا عشر سنين او ما انتبه
 ذلك لانها غير لائمة ثم اذا كان الاعارة مطلقة فزجها العير لا يضمن للمستعير شيئا ويكون
 للمستعير غرسه وبنائه على قوله ابن ابي ليلى والشافعي رج يضمن المبرقة البناء والغرس
 قيمتهما قائمة يوم الاسترداد. ولو كانت الاعارة موقتة بان قال صاحب الارض اعركك
 هذه الارض عشرين سنة لغرس فيها او بفتح فيها ثم يرجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان
 ضامنا للمستعير قيمة البناء والاعراس قائمة يوم الاسترداد عندنا الا ان يشاء المستعير
 ان يرفع البناء والاعراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قطع الاشجار ورفع
 البناء لا يضرب الارض فادكار. يفر ذلك كان لصاحب الارض ان يتولى البناء والاعراس
 بالقيمة. وعلى قوله زفرج للمستعير ان يرفع البناء والاعراس ولا يضمن صاحب الارض
 كما لو كانت الاعارة مطلقة. رجل قال لغيره ابن فارض هذه لنفسك على ان اتركها
 في يدك ابدا او قال لا وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائها
 ويكون البناء فاذا اخرجته من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك
 لصاحب الارض. ولو ان رجلا اعار ارضا لغيره ما ووقت لذلك وقتا اولم يوقت
 فلما تقارب الحصاد اذ ان يخرج المستعير القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان
 لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لانه المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض
 في يده الحصاد بالاجر ويصير الاعارة اجارة. ولو ان رجلا اعار ارضا لغيره المستعير
 فيها او يسكن ما بدا له على ان اخرجته فالبنا يكون له هذه اجارة فاسدة لانه شرط
 البناء لنفسه عند الاخراج فكان تملك المنفعة تملكها بعض فيكون اجارة بمنزلة
 ما لو قال لغيري هبتك منك هذه الدار بالف يكون بيعا وانما فسدت الاجارة لجهالة
 المدة وادامات المستعير المبرقة الاعارة كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين. ولا استعار

من رجل دابة عارية موقته فلم يردّها على صاحبها بعد صبح الوقت حتى هلكت يضمن قيمتها
لأن وحمل العارية يكون على المستعير وموته الرد تكون عليه وفي الوديعة تكون على صاحبها
وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الإحارة تكون على الآخر رجل أعار دابة وسعى مكانه
مطلوما فجاء ونهبها ثم ردّها إلى المكان المأذون بهلكت يده كان ضامنا وفي الوديعة
إذا لبس الوديعة حتى ضمن ثم طلع هلكت يده بعد ذلك برئ عن الضمان ولا أعار
شيئا بشرط أن تكون المستعير ضامنا لما هلك في يده لم يضمن هذا الضمان ولا يكون ضامنا
عندنا. رجل قال لغيره اعزّني دابّتك فعقب فقال له رب الدابة لا ملّ عصنتها فإن يكن
ركبها كان القول قول المرء ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يصلّ بوله ويكون ضامنا
لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة المرء وإن قال رب الدابة أحركها وقال لا ملّ
اعزّني كان القول قول الراكب مع حمسه ولا ضمان عليه لهما تصادقا على أن الركوب
بادن المالك. رجل استعار حمارا في الرستاق إلى البلد فلما إلى البلد لم يمهله الرجوع
إلا الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليده. بهاء الرستاق وسلم إلى صاحبه هلك
الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط في الإعارة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا
بالدفع إلى غيره. وإذا استعار مطلقا لا يكون ضامنا لأن في الإعارة المطلقه للمستعير
أن يعير غيره سواء كانت الإعارة بما تفاوت الناس في الانتفاع كالركوب واللبس
أو لا يتفاوت كسكنى الدار والحمل. وكانت الإعارة لغيرك المستعير حمسه يده
إلا غيره كان ضامنا لأن في هذا الوجه ليس له أن يعير غيره فلا يكون له أن يده إلى غيره
وهذا قول من يقول أن المستعير لا يملك الإيداع. ولو قال المعير لا يده إلى غيرك
كان ضامنا على كل حال إذا دعي إلى غيره. رجل استعار دابة ليتسبح صاغة إلى موضع كذا
فلما أسهم إلى المقبح دفعها إلى أسان ودخل ليصل فسرفت الدابة قال محمد ربح لا يكون

رجل استعارة من اللذين فسروا من الذين لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم يصبه
 في الحائط كان ضامنا. رجل استعار دابة قنانه في المغارة ومقوده ها في يده فجاءوا انسان
 يقطع المقود وذهب باللدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق
 من المقود من يده وذهب باللدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على
 وجهه يمكن من المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعا. قيل هذا اذا نام مضطجعا
 فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة
 تكون بين يديه لا يضمن فنهنا اول. رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله الربط
 الذي يكون ثمنه وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فسرق الحمار لا يضمن لان
 ذلك حفظ وليس بتضييع. ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المرح للرع
 فضاع ان علم ان صاحبه يرفعه يكون الثور في المرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك
 نمن. رجل استعار من آخر ثورا فاعاره ثورا يساوي خمسين فخرج المستعير بين هذه الثور
 وبين ثور له يساوي مائة وقرنها فغضب المستعار قالوا اذا فعل مثل ما يفعله الناس
 لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل ما لا يفعله الناس لا يكون المعير راضيا. رجلان
 بسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه
 شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاوية
 قالوا كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير اذ اول مضيعا فلا يكون ضامنا رجل
 دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كوز الفخار من يده
 عند الشرب قال الفقيه ابو بكر البلخي لا يكون ضامنا. قيل هذا اذا لم يكن من سوء
 امساكه فاذ كان من سوء امساكه يكون ضامنا. رجل بعث اجير او تلميذا واستعار
 حمارا فسقطت العارية عن الحمار في الطريق قال ابو القاسم رحمه الله ان سقطت من جف الأجير

كأنها لاجير ضامن لم ينفذ الدابة لا يكون ضامنا . رجل استعار من رجل دابة فحضرت
 العلوة ندوها إلى غير ليسكها ففاعت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل مع الكتاب
 المستعير بشرط العارية ركوب نفسه كان ضامنا لأنه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك
 الايداع . وأن لم يكن كذلك لا يضمن لئلا يملك الاعارة في هذا الوجه فيملك الايداع وذكر محمد
 بن في السيران المستعير اذا اودع عند من ليس في عياله كان ضامنا واسلم علم

فصل في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب

رجل استعار من رجل ثوبا فتم طلب العير ان يرد فقال المستعير نعم هو اذا دفعه اليك
 ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرق من المستعير قالوا ان كان عاجزا عن الرد وقت الطلب
 لا ضمان عليه . وان كان المستعير قادرا على الرد فان اظهر العير السخط والكراهة في الاساء
 ضمن المستعير . وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يقبض بالشك وان صرح
 بالرضا لا يضمن المستعير . ولا استعار كتابا ففضاع ثم جاء صاحب الكتاب وطلبه بالرد
 فلم يجبه بالضياع . ووعد له الرد ثم اخبره بالضياع قال بعضهم ان لم يكن آيسا من وجوده
 لا ضمان عليه . وان كان آيسا من وجوده يكون ضامنا . وفي الكتاب قال يكون ضامنا لا يقبل
 دعوى الضياع منه لأنه من اقص . امرأة استعارت سراويل لللبس فلبست وهي تمتنع
 فزلقت رجلها فخرق السراويل لا ضمان عليها لانها غير مضمعة . رجل باع من آخر عصير الخمر
 البائع حماره ليحبل العصير فلما حمل وارا دسوق الحمار قال له البائع خذ عذره وسقه
 كذلك ولا تخل عنه فانه لا يستمسك الا هكذا فقال المشتري نعم فاخذ عذره ثم خلا عنه
 بعد ساعة وترك العذار فاسرع في الشيء فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لأنه شرط شرط
 مفيدا فاذا خالفه صار غاصبا . وكذا لو اعار رجلا شيئا وقال له لا تدفعه الى غيرك فندفعه وهلك
 عند الثالث قال الفقيه ابو جعفر بن محمد ضمن المستعير لأنه دفعه بغير إذنه . وقال بعضهم

ان كان شيئاً لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن . وليس لوالد الصغير ان يعير شيئاً .
من مال ولده الصغير الماذون فان فعل فذلك كان ضامناً . والعبي الماذون اذ "عما" وماله
صحت الاعارة . رجل استعار من رجل ثوراً فقال له المير اعطيك غداً طعاماً كان
الغد اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يده كان ضامناً لانه
احد بغير اذنه وقد مر من قبل هذا . اذا استعار من اخر ثوراً غداً فاجابه صاحب الثور
بنعم ثم جاء المستعير غداً ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فذلك
قال ابراهيم بن يوسف رج لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من بيته غداً وكان صاحب
الثور اجابه بنعم غداً وهما قال صاحب الثور اعطيك غداً وعدله الاعطاء وما
اعاده . رجل رهن عند رجل خاتماً وقال للمرتقة تختم فتختم فذلك الخاتم عند لا يهلك
بالدين ويكون الدين على حاله لانه اعادة رارية . ولو انه تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه
ثم هلك يهلك بالدين لانه عاده رهننا قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خصمه وان امره
ان يتختم في السبابة فذلك حالة التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالمحفظ لا بالانتفاع
به فلا يخرج من ان يكون رهننا . ولو امره ان يتختم به في الختم ويجعل الفرس من جانب
الكف فجعل الفرس من الخارج على ظهره لا يصعب كان اعادة وهو وما لو امره بان يتختم به في
الختم ولم يأمره ان يجعل الفرس في جانب الكف سواء ويكون اعادة هو الصحيح . رجل قال
لخبر من غير ان يستعيره خذ عدي هذا واستخدمه به يكون ذلك وديعه ويكون طعام
العبد على مولاه . ولو استعار رجل من رجل عبداً لطعام العبد يكون على المستعير لان
نفقة المستعار تكون على المستعير . رجل استمد من محبرة رجل بغير اذنه قال الفقيه
عبد الله ابو بكر البجلي رح رأيت عبد الله المروزي قال رأيت عبد الله بن المبارك رح يستمد
من محبرة غيره ولا يستأذنه . وعن ابن المبارك رح ان رجلاً استأذنه ان يستمد من محبرة

غير فقال ما هذا الورع البارد. وعن سفيان الثوري رحمه الله أنه سئل عن هذا فقال هو
 ما لا خير فليستأذنه. قال الفقيه أبو الليث رحمه الله أن استأذنه فحس وإن لم يستأذنه
 ولكنه يعلم أنه يريد أن يستقدم من محبته فإن لم يأذن ولم ينه فلا بأس ولو أنه استقدم
 منه من غير أن يتكلم ولا أشار إليه بشيء فلا حرج له ذلك إلا أن يكون بينهما انبساط
 فلا بأس به. رجل دفع إلى رجل سكرالينشره قال أبو بكر البجلي رحمه الله ليس له أن يحبس نفسه
 شيئاً ولا أن يدفع إلى غيره ليمش فيه فأنشره كما أمره ليس له أن يلتقط منه وهو كما لو دفع
 إلى رجل درهما ليفزقه على الفقراء ليس له أن يأخذ منه لنفسه وإن كان فقيراً قال الفقيه
 أبو الليث رحمه الله هذا هو القياس ولكن لا يأخذ بهذا لأن النشر لا ماحه وبناء لا ماحه
 على السهولة لا على الاستقصاء فله أن يستره ما كانه أباح له أن يلتقط وأن يحبس
 نفسه مقدار ما يحبس به الناس. رجل قال أغير حطكت في حل في ساعة أو قال جعلت
 في حل في الدنيا قال أبو بكر البجلي رحمه الله يصير في حل في الدارين ولو قال لا أخاصك ولا أطالبك
 ليس هذا بشيء وحقه على حاله. رجل بنى داراً عارية حائطاً بالرهص واستاجر الأجراء
 بمئة دينار درهما للسنة ثم أراد أن يستره الدار وكان بناء من تراب صاحب الدار والحائط
 قبة ما دام قائماً وإذا هدم لم يكن للتراب قيمة فإذا أراد العيران يستره الدار فقال
 له المستعير رد على نفقة هذا الحائط ولا أهدمه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ليس للمستعير
 هدمه ولا له أن يرجع بما انعق في العارة أرادته إذا انعق بغير إذن صاحب الدار فليس له
 أن يهدمه إذا كان بناء من تراب صاحب الدار لأنه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب
 ملك صاحب الأرض. رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً بغير أمره قال نصيرج إن كان
 يعلم أن صاحب الكرم لو علم بذلك لا يبال ولا يمنع أجرة ولا بأس به. رجل استعار كتاباً
 ليقرأ فوجد في الكتاب خطأً أن علم أن صاحب الكتاب يكره إصلاحه يبيع له لا يصح

لأنه قصره في ملك الغير بغير إذنه. وأن علم أنه لا يلهو أصلا به فإن أصله جاز لا أنه مباحون
 دلالة ولو لم يصلح له لا يكون أمثالا لأن الإصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغيره اجزءه وابتك
 زعيمين أو قال الفرسخين عن محمد بن أنه قال له فرسخان ذاهبا وجائيا استحسنانا. قال ^{لك} ذلك
 كل عبارة تكون في المصريح والتشبيع في المجازة. وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له
 أن يرجع عليها. وعن أبي يوسف رج إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب عليها
 ويحج ويغيرها غيره. وأن كم يسم لها موضعها ليس له أن يخرج بها من الممر رجل استعار من
 رجلا مائة لتر وضع ابنه له فأرضعته فلما صار الصبي لا يأخذ إلا منها قال له المعير رد على
 خادمتي قال أبو يوسف رج ليس له ذلك وله أجر مثل خادمتي إلى أن يطعم الصبي. وكان أبو
 استعار من رجل رساليعرود عليه فأعاره أيام أربعة. ثم لم يقب بعد شهرين في لا المسلمين
 فأراد أخذه كان له ذلك. وإن لقبه بملاد الشريك في موضع لا يقدر على الكراء كان المستعير
 أن لا يدفعه إليه لأن هذا ضرر به. وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه
 إلى أدنى الموضع الذي يجد فيه كراءا وشراء. رجل قال لغيره قد حملتك على هذا قال ابنه قال
 أبو يوسف رج هو عارة وكذا لو قال حملتك عليها في سبيل الله تعالى رجل استعار رجلا
 أو فسطا طاهوفا المرفضا فر بها ففعلك عن أبي يوسف رج هو عارة وأنه لا يكون ضامنا
 ولو استعار ثوبا أو عمامة أو سيفا صار فيه كان ضامنا. رجل قال لغيره هذه الدابة منك منحة
 ودفعها إليه عن محمد بن إسماعيل رج أن هذه عارة وأما المنحة سكنها. وكذا لو
 منحة الأرض زراعتها ولا شيء يحتاج إلى منفعة كخدمة العبد وزراعة الأرض وليس
 الثوب وركوب الدابة ولو استعار ثوبا ليسطه فوق عليه من يده شيء أو غفر فوقع عليه
 ففترق لا يكون ضامنا والله أعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

كتاب القطة

رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء ربح وقال بعضهم يحل ومنها
وتركها افضل. وقالت التقشفة لا يحل ربحها. والصحيح قول علمائنا ربح خصوصاً ذواتها
سواء كانت اللقطة دراهم أو دنانير أو عرضاً أو شاة أو حماراً أو غلاً أو زبياً أو لا وقاله
الشافعي ربح في الغل والحمار والعريس والأبل الترك افضل. وهذا إذا كان في العراق وإنما
في القرية فترك الدابة افضل. وأما ربح اللقطة يعرفها فنقول التقطت لقطة أو وجدته
ضالّة أو عثدي شيء من سمعته بطلب ولوه يحل وأنتكف الرواية عند عامة العرف
قال محمد ربح في الكتاب يعرفها حولا ولم يفصل بين ما إذا كانت اللقطة فلبلة أو كثيرة
وعن أبي حنيفة ربح رابطة مائة درهم أو مائة درهم مائة درهم ما وثقها يعرفها
حولا. وإذا كانت أقل من مائة درهم عشرة. ربحها ما وثقها يعرفها شاة أو إنسان أو
من عشرة دراهم يعرفها ثلثة أيام. عشرة دراهم إنسان عشرة ما وثقها يعرفها حولا. وإذا كانت
أقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى. وقال بعضهم إلى خمسة يحفظها. وإذا واحد أو من
الخمس إلى العشرة يحفظها إلى ما ربح عشرة إلى خمس يحفظها خمسة. والخمس إلى المائة يعرفها بسهولة. وإلى المائة
إلى المائتين يحفظها ستة أشهر. وإلى المائتين إلى ألف أو أكثر يحفظها سنة. وإذا كان معهم
في الدرهم الواحد يحفظ ثلثة أيام. وإذا كان في صاعداً يحفظ يوماً يعرفه. وإذا كانت
دون ذلك ينظر بحسب قيمة ويسرته ثم يصدق. وقال الشيخ الإمام لأهل شخص الأئمة أبو بكر
محمد بن اسمعيل السرخسي ربح ليس به هذا فقد لازم بل نفوض ذلك إلى رأي المنقطعين
إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبه لا يطلبه بعد ذلك. فبعد ذلك القليل إن شاء صاحبه
دفع إليه. وإن لم يجد فهو بالخيار إن شاء أو أسكرها حتى يحضر صاحبها وإن شاء تصدق بها
. فإن تصدق بها فمها كان صاحبها بالخيار إن شاء أو أزال الصدقة ويكون الخواص
وإن لم يجر الصدقة فإن كانت اللقطة فائتة عند الفقير أخذها من الفقير وإن لم يكن

قائمه كالتة الجيارا فضاء من الفقير وان شاء ضمن الملتقط وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه
 بشئ فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ فيكون الثواب له وان اراد الملتقط
 صرف اللقطة الى غيره فهو على وجهين. ان كانت اللقطة شيئا لا يظلمها صاحبها بالسر
 وقشور الرمان فهو على وجهين. ان وحدها الملتقط غير مجمعة كان له ان يستغنى بها .
 وان اراد صاحبها ان يأخذ من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذها لاه وبعده عن ماله
 . وان كان الملتقط وحدها جملة مجمعة ليس له ان يستغنى بها قبل التعريف لان الظاهر
 انها سقطت من صاحبها ولم يبقها. ولو كاتب اللقطة شيئا يظلمها صاحبها اراد الملتقط
 ان يصرفها الى نفسه بعد ما عرفها مده التعريف فهو على وجهين ان كان الملتقط غنيا لا يحل له
 ذلك عند اسواء عمل ذلك امر القاضى او غير امره . وان كان الملتقط فقيرا ان اذن له القاضى
 بان ينفعها على نفسه يحل له ان ينفق ولا يحل لغير امر القاضى عند عامة العلماء راجح . وقال
 بشرح يحل فاما كاتب اللقطة شيئا ادا منه عليها يوم او يومين يفسده فان كان قليلا نحو
 حب العنب ومثلها ياكلها من ساعتها عيا كان او فقيرا . وان كان كثيرا يبيعها بامر القاضى
 ويحفظ ثمنها . واكتب اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئا يمكن اجاره بواجبه
 بامر القاضى وينفق عليها من الاجر . وان كان مما لا يمكن اجارها يبيعها بامر القاضى وينفق عليها
 من الثمن فان اتفق عليها من مان نفسه فان فعل ذلك بامر القاضى يرجع على صاحبه بغير
 امر القاضى لارجح وينفع للملتقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يدفعها الى صاحبها فان
 اشهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصبا في قوله اي حيفة ومحمد راجح
 . ويدق قول ابي يوسف راجح امانه على كل حال اذا لم يكن من قصد الحفظ لنفسه ولا يضر
 الملتقط الا بالعدى عليها او بالنسب عند الطلب هذا اذا امكده ان يشهد فان لم يجد
 احدا يشهد عند الرفع او غاف انه لو اشهد عند الرفع مأخذ عنه ظالم فترد الاستصحاب لا يكون

منّا وان وجد من يشهد لم يشهد حتى حاوره من لاه ترك الاشهاد مع القدرة
 عليه. رجل رفع لقطه واشهد فخا رجل وادعى انما له وذكر وزها وكيلها وعددها
 وكل علامة كانت بها ما ضاب جميع ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب النية عنده
 لايجز الملتقط على الدفع اليه وعلى قوله ما كنت رم عمر على الدفع الى المجلد. ولو دفعها اليه
 بالحلقة تم حاورها قام النسيان بها له وان كانت اللقطة قائمة بيد الاول يأخذها
 صاحبها منه اذا قدر ولا ينبغي على احد وان كانت ما كة او من عدد على احدها نصا
 بالخيار ان شاء من الاخذ وان شاء من الدفع وذكر ان كتاب الحاء الملتقط
 دفع بقضاء القاضي لا ضمان عليه وان كان الدفع غير قضاء من عملات في المارية
 كان اربعة ان يبيع ساعة وبنارته ويحمل من ذلك في هذه عم او غير مجتمع في مكان
 ويجمع مزيرها واحتياها ذلك المكان لماء اسان درج. ذلك قابوا الكار ارباب
 العم هيوا المراض لحجم نهها وحتا. ما ريتحون ذلك فكل ذلك. كون بسم
 ولايجوز لغيرهم ان يرفع ذلك. وروى هشام بن محمد ان اذا جمع بين يديه
 في الخان وترك صاحب يداه وذهب ان ذلك كون من احدها لا صاحب الحمار
 عطب وصد الماء ان لم يكن له قيمة فهو حلال لو اخذه. وان كانت له قيمة يكون
 لقطه وعكم اللقطة معلوم النجاج والكمسرى اذا كان في به حار فالوايجوز احده
 وان كثر لان هذا مما يفسد لو ترك. ولو وجد حرة ثم اخرى ثم اخرى حتى بلغ عشرة
 واحد وله قيمة فان وجد الكل في موضع واحد في لقطه لان لها قيمة وان احدها
 في مواضع متفرقة تكاملوا فيه والصحيح انها بمنزلة اللقطة. حلال الواء اذا وجدها
 متفرقة ويكون لها قيمة فانها يجوز احدها لان الواء مما يربى عادة فيصير بمنزلة
 المباح ولا كذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الاشجار ويتركها صاحبها وانها تكون

بمنزلة النواة. وحل برغم أيام الصيف بثمار ساقطة تحت الأشجار قالوا ان كان ذلك والمصر
لا يسعه ان يتناول شيئاً منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصاً او دلالة لان في
المصر لا يكون مباحاً ذلك عادة. وان كان في الحائط فان كان الثمار مما تنفع ولا تقصد الحور
واللوز لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن. وان كان الثمار مما لا تنفع اختلفوا فيه
قال بعضهم لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك. وقال بعضهم لا بأس
اذا لم يعلم الشيخ ميربحا او دلالة او عادة وعليه الاعتماد. وان كان ذلك في الرساتيق
التي يقال لها سراسنة. فان كان ذلك من الثمار التي تنفع لا يصح ان يأخذ الا ان يعلم
الاذن. وان كان من الثمار التي لا تنفع اتفقوا على انه يسعه ان يأخذ ما لم يعلم الشيخ هذا
في الثمار الساقطة تحت الاشجار وان كانت على الاشجار ما لا وصل ان لا يأخذ وهو موضح ما
ما لم يؤذن الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يتكلمون في ذلك
فيسعه ان يأكل ولا يسعه ان يحمل واذا وجد في الطريق اوراق شجرة يتفجع به نحو
ورق النوت ونحو مما يربط به دود القرفان كان كثيراً له قيمة ليس له ان يأخذ وان اخذ
كان ضامماً وان كان ورقاً لا يتفجع به كان له ان يأخذ المزارع اذا التقط السابل بعد
حصد المزارع وجمعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون ذلك له خاصة
لانه لو لم يلتقطها المزارع لا يلتقطها صاحب الارض واما يلتقطها العراء فهو مباح له
التوب الخلق اذ ارماء صاحبه والنواة ومنه من ربحها المزارع كان هو الذي ربح
كان لعيزان يربح منحة يربحها شيئاً من المطاطيح فاسمها الناس قال الفقيه
ابو بكر الخبيز رح اذا تركها صاحبها ليأخذ من شاء فلا بأس به كما لو ربح المزارع
وترك في الارض سابل ليلتقطها الناس رح سبب دابته فاحذها غيره واصطفاها
قال الناطق رح ان كان المالك قاله عند النسيب جعلتها لرافد هالم يكن لصاحبها

٢٥٩
 ان يأخذها لانه امام التملك وان لم يكن قال كان له ان يسترجعها لانه لم يبيع التملك
 وكذا الرجل اذا ارسل صيده فهو مملوك الدابة الى سبها وان اختلف الاخذ والقبض
 فقال الاخذ لصاحبها فذلك عند التسبب في لواحد ها وانكر صاحبها ذلك فالحول
 كان القول قول صاحبها مع الممن لان يكرام اصة التملك ولو سب دابته فاحدها
 انسان واصلمها ولم يقل صاحبها عند التسبب في لواحد ها كان لصاحبها ان ياد
 وان قال صاحبها عند التسبب من سواء فليأخذها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين
 قالوا كان لصاحبها ان يأخذها ولا ملكها الا بعد وان قال ذلك لقوم معلومين فهو لواحد
 استحسانا وبطريق هذا ما ذكر محمد في السير الكبير رجل قال لمجاعة حاربته هذا
 امدها منكم من ثناء فليأخذها يكون ذلك تملكها لواحد ها رجل التقط لقطه لغيرها
 تم اعادةها الى المكان الذي وجدها فيه ذكره الكتاب انه يرأ عن الصان وله فصل
 به ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادها اليه ومن ما اذا اعادها الى ان تحول
 قال الفقه ابو جعفر رحمه الله اذا اعادها فليحول ما اذا اعادها فليحول يكون
 حاسا والله انا نرا حكم السهم في الحصر هذا اذا اعيد اللقطه لغيرها اذا اعيد
 ليأكلها لا يرأ عن الصان ما لم يبيعها لصاحبها لانها اذا اعيدت لاكلها كان عاصا والعا
 لا يرأ الا بالرد على المالك من ماله وفيه على قولين ويرأ عن الصان وهو مال
 كانت دابة تركها ثم برز عنها وركبها مكانها على قول ابو يوسف رج يكون حاسا وعلى
 قولين ويرأ لا يكون حاسا وكذا النورع حاسا من اصبع مائ ثم اعاد الى اصبعه بعدما
 استبره ثم نام فهو على هذا الخلاف ولو اعاد الى اصبعه قبل ان يفتنه من ملك المومنه
 يرأ عن الصان في قولهم ومنهما اذا كانت النقطة تملكه فليس له ثم يبيع واعاد
 الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا لم يمس كالمس ذلك المومنه فاما اذا كان

بشيء آخر فوضع على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا لانه حفظ وليس باستعمال. وكذا
الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبس في المختصر يستوي فيه المعنى واليسر اما اذا لبسه
في اصبع اخرى ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم. وان لبسه في خضرة على خاتمها نكاحا
الرجل مرفوعا يتختم بها تخمين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعاده
الى مكانه قبل التحول. ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزعده واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف
وكذا لو كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا
بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم. وفتح
باب التقص فطارا الطيرا وفتح باب اصطبل فذهبت الدابة او حل قيد دابة فذهب
الدابة او حل قيد عبد فابى العبد قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لاضمان عليه
كيفما كان ذهبت في فرد ذلك او بعد ذلك. وقال محمد رح يضمن في الاحوال كلها
وقال الشافعي رح ان ذهبت في فوره يضمن وان ذهبت بعد ما مكنت ساعة ثم
والسارق اذا فتح باب الربط فخرجت الارابة لا بسوقه لا يقطع. ولو ساق الحمار
يقطع. ولو قطع حل قنديل فسقط القنديل وانكسر وفتح رزق انسان او شقه
فسال ما فيه ضمن في قولهم. وكذا لو كان ما فيه جامدا اذ اب وسال بعد ما شق
كان ضامنا. سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع توبه في الطريق فجاء رجل
واخذ توبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك التوب بمنزلة اللقطة واخذ التوب
من تحت رأسه والخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه وهو يخاف
ضياعه فاخذه ليحفظه كان ضامنا لانا السكران حافظ لما معه لانا الناس يخافون
منه. اذا اجتمع في الطاحونة من دقان الطحن قال بعضهم يكون ذلك لصاحب
الطاحونة. وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن سبق يده

اليه بالرفع وما آجتم للدهانين في اناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لاذنك ليس بجميع. وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل والخارج. ولا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتر شيئا فما يقطر يطيب للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة اللقطة فيكون حكمه حكم اللقطة. قوم اصابوا بغير امد بوحا في طريق البادية ان وقع في ظنهم ان صاحبا باعه للناس لا بأس باخذه واكمله رجل ذبح بغيره واذن بانتهابها لاجل ذلك روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك. رجل نثر سكراف وقع في حجر رجل فاحذه. رجل اخر منه جازله ان يأخذ اذالم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فاحذه غيره لا يكون الماخوذ للأخذ لانه صار ملكا لمن وقع في حجره. ولو وقع في الرجل دراههم وامره ان ينثر في عرس او نحو فنثرها ليس له ان يلتقطها. ولو وقع المامور في غيره لينثره لم يكن للمامور ان يذهب الى غيره ولا ان يحبس شيئا لنفسه وفي السكر له ان يحبسه وله ان يذهب الى غيره لينثره وبعد ما نزل الثا في كان المامور ان يلتقط. رجل وضع طست على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ودفن ذلك الماء فان كان صاحب الطست وضعه لذلك كان الماء له وليس لغيره ان يرفع كن عصب شبكة متعلق بها صيد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب الطست وضع الطست ليجمع فيه الماء فن رفع ذلك الماء يكون له وجلان لكل واحد منهما مثلية فاخذ احدهما من مثلية صاحبه ثلجا فوضعه في مثلية نفسه فان كانما حبا الثابة الاولى اتخذ موضعها ليجمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كان في ثلجا المثلية الاولى وله ان يأخذ من مثلية الاخذ ان لم يكن الاخذ خلطه بغيره فان كان الاخذ

خلط بغيره كان المأخوذ منه ان يأخذ قيمة المأخوذ . وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعاً
 ليجمع فيه الثلج بل كان في ملكه موضع يجتمع فيه الثلج لا يصنع احد فان اخذ الاخذ الثلج
 من الحيز الذي في يد صاحبه لامن الثلجة فهو له . وان اخذ من الثلجة يكون غاصباً
 فيرد على المأخوذ منه عين ثلجه ان لم يكن خلط بثلجه وان كان خلط كان عليه قيمته ولا
 دخل ارض او اموال يجمع السرقة والسبوك قال العقيه ابو جعفر روح هذا شيء يجري فيه
 الاباحة دون الشئ والفضة ارجوان لا بأس به . كذا الرجل اذا دخل ارض رجل
 للاحتشاش والتقاط السنابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون لاباحة قيل له فان كانت
 الارض لليتامى يجوز ان يترك هناك فيلتقطه الناس قال ان كانت السنابل بحيث
 لو استاجر على جمع ذلك اجير يبق للصبية بعد اجرة الاجير شيئاً طاهر لا يجوز تركه وان كان
 لا يفضل منه او يفضل شيئاً قليل لا يقصد ولا بأس بتركه ولا بأس لغزوا ، لتقط رجل فاطع داراً
 سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقة كثيرة وقد جمعها القاطع قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يكون السرقة لمن هباً مكانه فان لم يفعل ذلك
 واحد منهما فهو من سبق برفعها . وقال القاضي امام علي السعدي روح هو من سبق يده
 اليها وان لم يبق مكاناً حتى قال لو ان رجلاً ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب
 فسرق منها من سبق يده اليها . بخلاف من نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اولاً لان
 هناك ما اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عمرة بفعل الصيد اما هنا اعترض
 على فعله فعل معتبر وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون
 صاحب الدواب اولاً بسرقة الدواب لان الناس ما تعارفوا بملكها فيكون من سبق
 يده اليها بالرفع . رجلاً له دار يوارها فجاء انسان بابل واناخ في داره واجتمع من ذلك
 بعر كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجوه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجمع فكل من

أخذه نفرا ولم يبه لانه مباح. وأن كان من رأي أصحاب الدار أن يجمع السرقين والبصير
فأصحاب الدار ولم يبه لانه أعد الدار للاحرار وقد ذكرنا رواية هشام ربح في سرقين
الدابة إذا اجتمع في الخفاف. ساحة بيضاء يطرح أصحاب السكة فيها التراب والسرقين
والرماد فاجتمع من ذلك شئ كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
ان كان أصحاب السكة طرحوها على وجه الرمي والاماعة وكان صاحب الساحة هي الساحة
لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سقت يد اليها بالربح
وقال القاضي الامام علي السعدي ربح من ربح وما قال من نصيبه المكان فليس
بشئ حمائم ربح دخل دار رجل ورجل فيها نخلاء آخر واحده قالوا ان كان صاحب الدار
رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار لانه احرره فملكه وان لم يفعل صاحب الدار
ذلك فهو لمن اخذه لانه مباح لم يملكه صاحب الدار ولو كان له سهام بها، حرّم حر
وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الاثني لانه تبع ملكه. ويكره اصساك الحمامات ان كان
يفرض الناس روى ان بعض الخلفاء رأى عمة حماما اقتربا من الحمامة واخرج الى
الحل وودع الكل وتصدق لحمه واعطى كل حمام درهمين رجل أخذ روح الحمام في
قرية صنع ان يحفظها ويملكها ويطلعها ولا يبيعها فاعرف علف كلابه من الناس
وان احتلظ بها حمام اهل القرية لا يبيع له ان مأخذا من احد. يطلب صاحبه ويرد.
لانه بمنزلة اللقطة والصانعة. وان لم يأخذ. وفرخ عده فان كانت الام عربية
لا يتعرض له. لانه ملك الغير وان كانت لاهل صاحب المرح والعرب ولرؤا الفرخ
يكون له. وكذا ليس وان لم يعلم ان في رجه عربيا قالوا لا شئ عليه ان يذبحه
لان الاصل عدمه. لعرب. رجل وجد عروا لقطه عربيا ولم يجد صاحبها وهو نفس
صاعها وانفق الثمن على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على الفقراء

بمثل ما اتفق على نفسه. امرأة وضعت ملاقاتها فجاءت امرأة أخرى وضعت ملاقاتها ثم
 جاءت الأولى واخذت ملاء الثانية وذهبت لا ينبغي الثانية ان تنتفع بملاء الأولى
 لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان تصدق هي بهذه
 الملاء على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون الثواب لصاحبها ان رُضيت تم تهب
 الابنة الملاء منها فيسعرها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها التقصّد
 وان كانت غنية لا يحمل لها الانتفاع بها. وكذا الجواب في الكعب اذا سرق وترك له
 عوض. رجل التقط لقطة فضاغت منه وجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين
 ذلك الرجل. بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان يأخذها من الثاني
 لانه اللقطة الثاني كالاول في ولاية اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات
 اليد على الوديعة. رجل اخذ شاة او بعيرا فامر القاض بان ينق عليها ثم هلك
 الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما اتفق عليها لان الاتفاق بامر القاض كالاتفاق
 بامر المالك. رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي
 خمسة دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس
 بمنزلة اللقطة. رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعرها ودفع اليه ما لا يحفظ ثم فقد
 الدافع فله ان يحفظ المال وليس له ان يعر الدار الا باذن الحاكم لان حال الغائب
 غير معلوم يحتمل انه مات فينزل الوكيل ولا يكون الرجل وصيا. رجل التقط لقطة
 فهلك عنده فان كان الملتقط حين اخذها قال انما اخذتها لاردّها على اهلها
 وشهد شاهدان على مقالته لا يكون ضامنا وان لم يكن له على ذلك بيينة وصده
 صاحبها في ذلك فذلك. وان كذبه اختلفوا فيه. قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
 هو ضامن. وقال ابو يوسف رج لا يكون ضامنا وعليه اليمين بالله ما اخذها الا ليعرّها

هذا ما اتفقا على كونه نقطة . وإن اختلفا في كونها نقطة قال صاحب المال أخذتها
غصبا وقال الملتقط كانت نقطة وقد أخذتها لك كان الملتقطا من ذلهم جميعا .
الملتقط إذا اقرب نقطة لرجل وأقام رجل آخر البيعة أنها له يقض بها لصاحب البيعة
فإن اقربها لرجل ودفعها إليه فاستهلكها ثم أقام آخر البيعة أنها له فأن كان دفع إلى
الأول بقضاء أو بغير قضاء كان لصاحب البيعة أن يضمن القابض لأنه قرض ماله
بغير إذنه عن اختياره يكون عمولة غاصب الغاصب وإذا ضمه من الأمانة يرجع
هو على المقر كغاصب الغاصب إذا ضمن لا يرجع على الغاصب وإن أحضره حب البيعة
تضمن الدافع فإن كان الدافع بغير قضاء كان له أن يضمنه وإن كان الدافع بقضاء ولم يذكر
في الكتاب قالوا ينبغي أن يكون المسئلة على الاختلاف على قول الأئمة سفرهم لسر له
ذلك وعلى قول محمد يرجع له ذلك

كتاب _____ اللقط

رجل وجد لقيطا إن كان يعلم أنه لولم يلقطه لا يملك يستحب له أن يلقطه وإن كان
يعلم أنه لولم يلقطه يملك لا محالة يفسر من عليه أن يلقطه . وإذا التقطه يكون أمانة
في يده . ويكون اللقيط حراما حتى لو مات قبل أن يعقل يصل عليه ويستحق نفقته من
بيت المال . وينبغي للملتقط إذا كان لا يريد الانفاق من مال نفسه أن يرجع الأمر
إلى الإمام يبيع على الإمام نفقته من بيت المال . وإذا حبس اللقيط حناية يكون حنائه
في بيت مال المسلمين . فإن مات اللقط . ترك ما لا يعرف ماله إلى بيت المال وإن
الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا لا يرجع بذلك على اللقيط وإن أمروا بالبيع
أن ينفق عليه من ماله على أن يكون ذلك ديناً على اللقيط فلا نفق يكون ديناً على
اللقيط كما لو أمر المال رجل أن ينفق عليه من ماله كان للمأمور أن يرجع على الأمر

بما أنفق. وأن أمر القاضى أن ينفق على اللقيط ولم يقل على أن ترجع بدلا على اللقيط
 أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوغ. وقال المحامد في ذلك أن يرجع
 عليه إذا أنفق بأمر القاضى وأن لم يشترط له الرجوع كالمالك إذا أمر رجلا أن ينفق
 عليه ولم يشترط له الرجوع كان له أن يرجع. وأن أمر القاضى بالانفاق وشرط أن يكون
 له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه بأمر القاضى كذا أن
 صدره اللقيط يرجع بذلك عليه وإن كذب في الاتفاق لا يرجع الأبى فيه. وحكم
 اللقيط بعد بلوغه في شهادته وحياياته والجنائيات عليه وحدوده حكم الحر المسلم بين
 شهادته في كل ما يجوز شهادته الحر المسلم عبدا. ولأدعى رجل أن اللقيط ابنه بعد ما
 بلغ اللقيط وهو صغير يعرف عن نفسه مع بعض يقه استحيانا. وإذا الملتقط أن
 ينفق على اللقيط وسأل من القاضى أن يأخذ منه اللقيط فإن القاضى لا يقبل منه
 الملقط الأبى فيه. ما أن أقال المسائل فكذا القاضى بالخيار أن شاء قبل منه اللقيط
 وإن شاء لم يقبل لأنه لا التقطه فقد الرم حفظه وتربيته فلا يمكن له أن يعرف
 نفسه ولا يصير معزولا الأمر القاضى. والاولى للقاضى أن يقبل منه إذا علم أنه
 عاخر عن الحفظ بنفسه فإن قبله القاضى ووضع يده وأمر الثاني أن ينفق عليه
 على أن يكون ذلك دينا على اللقيط ثم إن الملتقط سأل من القاضى أن يردّه عليه
 كان القاضى بالخيار أن شاء رده عليه وإن شاء لم يردّه. وكل التقط لقيطا فحما
 أحر واسترعه منه فاحصم لاول والثاني إلى القاضى فإن القاضى يدفعه إلى الاول
 لأن الاول أحق بحفظه. ولو كان الملتقط ذنبا اللقيط إلى غيره باختياره لا يكون له
 أن يأخذ من الثاني لأنه أبطل حق نفسه عن اختياره. فلو أدرك اللقيط وإلى
 رجلا حار ولاؤه. ما كان فيه جنابة فعقله بيت المال ثم وإلى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك

الملتقط على اللقيط ذكرًا كان اللقيط أو أنثى تفرغ من بيع أو شري أو كفا أو غير ذلك له ولاية للمنفذ لا غير. وليس له أن يحتنه فان فعل وهذا من ذلك كان ضامًا للمنفذ أن ينقل اللقيط حيث شاء. ولو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعدما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله إلا بحجة لأن اللقيط محكوم بالحرية ظاهرًا ولو وجد الرجل لقيطًا معه مال كان المال للقيط. وإن وضعه القاضية، الملتقط وقال انفق عليه من هذا المال جاريته ويصدق الملتقط في نفقة متاهة وما اشترى الملتقط بذلك المال من طعام أو كسوة كان جائزًا. وأدوات اللقيط وترك مالا ولم يترك وارثًا فادعى رجل بعد موته أنه أبوه لا يصدق إلا بحجة. ولو ادعى اللقيط كافرًا كان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فانه يحبس ويحجب على الإسلام استحياءًا واختلافًا في موضع القياس والاستحسان قال بعضهم لقياس والاستحسان في قتله إذا لم يسلم في القياس يقتل وفي الاستحسان لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستحسان في الجبر على الإسلام في الدنيا لا يجبر على الإسلام ويترك على الكفر بالجبرية وفي الاستحسان يجبر على الإسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح وأدوات اللقيط قبل أن يعقل دينًا من الأديان أمكان الملتقط وجده في مكان المسلمين يصل عليه كان الملتقط مسلمًا أو ذميًا وإن ومده في بيعة أو كنيسة أو في قرية ليس فيها الإسلام لا يجبر على الإسلام ما دام حيًا. وإن ما قبل أن يعقل في رواية كتاب اللقيط لا يصل عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواحد. وهذه المسئلة على وجوه أربعة أن وجده مسلم في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه يكون مسلمًا حكمًا. وإن وجده كافر في مكان الكفرة كالبيعة والكنيسة يكون اللقيط كافرًا حكمًا. وإن وجده كافر في مكان المسلمين أو وجده مسلم في الكفرة اختلفت الروايات

في هذين الوجهين في رده كتاب اللقيط يعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى
 من رواية ابي سليمان دح يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام ايها كان
 لان الاسلام يعلم ولا يعلم كاتوند بين اثنين احدهما مسلم والاخر كما في جعل مسلماتها
 للمسلم. وفي بعض الروايات يعتبر الذي افان على اللقيط زى الكفرة بان كان في عنقه
 صليب او عليه ثوب فيباح يلبسه الكفرة او كان مجزوز وسط الرأس يحكم بكفره ولو جاز
 لقيط على دابة كانت الدابة للقيط كما لو وجد معه مال اخر واذا وجد اللقيط مع
 الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعوة الابنية. وفي
 الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون المبرات. وان ادعى مسلم ان اللقيط عبده
 فاقام البينة فانه يقض له به وانما يقبل البينة على رقه لان المتقطض ضم باعتبار اليد
 فكان البينة قائمة على خصم وان اقام دعى بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب
 انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين قيل اراد به اذا قام الدعى بينة من اهل الذمة انه ابنه
 واقام مسلم بينة من المسلمين انه عبده فلا تقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة
 المسلم. وقال بعضهم اراد به ان الذي اذا قام بينة من اهل الذمة ابتداء انه ابنه
 لا يقبل بينته لان الذي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا انه
 يكون مسلما كلما فلا يبطل الحكم باسلامه بهمة البينة ولا يحكم بكفره بهمة البينة هذه
 شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا تقبل. وان كان شهود الذي مسلمين يقض له به يقبر
 تبعاله في الدين. ولو وجد اللقيط مسلم ودعى فتنازع في كونه عند احدهما يقض به للمسلم
 لان ذلك انفع للقيط. ولو كان الصغير مد مسلم وفرة فيدعى المسلم انه عبده وادعى
 الذي انه ابنه ادعى ذلك معا فان الصغير يصير حرا وهو ابن النفر فتترج دعوى النفر في
 لان فيه اشباب الحرية ولا يترج دعوى المسلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نضرانيا تبع للنفر

بالاسلام يكون بدءا ويجعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولقد دعت امرأة اللقيط انه ابنها
 قال لا يقبل قولها الاستهادة القاطلة اراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة انه ابنها من
 الروح والملايكة ووجع الولادة قلنا الولادة لا تشتد الاستهادة القاطلة وان لم يكن لها زوج فقا
 صعد هذا الرجل باللسان لا سواد من ماله اذ ادعى هذا اللقيط ان
 قوله من غير بينة لان قبول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى
 المرأة فلا تقبل قولها الابينة. ولما قامت امرأة رجلا وامرأتين على الولادة ثبتت
 النسب منها لانها لو قامت امرأة واحدة بان شهدت القاطلة انها ولدتها بدت
 النسب منها وان ادعت امرأتان قامت كل امرأة انها ولدتها وهذا بهما وانهما
 جعلتا قول ابنة رج واحد في رواية ابي سليمان رج لا يكون ابن واحدة منهما الا ان يقيم
 كل واحد منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة فثبت النسب منهما
 في قول ابنة رج واحد في رواية ابي يوسف ومحمد رج لا يثبت النسب من واحد وان آتت
 احداهما رجلين والاخرى امرأتين جعلت اثباتا لثبوتها رجلا وان ادعت امرأتان
 اللقيط انه ولدها كل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حد بعينه انها ولدتها منه
 قال ابو حنيفة رج يصير ولدهما من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين
 ولو ادعى رجلا من واحد منهما يقول هو ولدي من جارية مشتركة بينهما ثبتت
 نسبه منهما يصير ولدهما بنهما ويرثانه. ولو كانت الجارية بين ثلثة ثم فحوا
 بولد فادعوه جميعا ذكر القصة ابا الليث رج انه يثبت نسبه منهم جميعا وكذا اذا كانوا
 اربعة او خمسة. وقال ابو يوسف رج اذا كانت بين رجلين يثبت وفي اكثر من ذلك
 لا يثبت. ولو ان لقيطا ادعاه رجل انه ابنه من زوجته وهما ثمانية فصدقا فهو في الجارية
 ثبت النسب من الملقط الذي ادعاه في قوله. واختلفوا ان هذا الولد هل يكون

رقيقاً للمولى الأمة قال أبو يوسف يصره قبيحاً للمولى الأمة وقال محمد بن هجر ولو أن
 عبداً وجد لقيطاً ولا يعرف ذلك إلا بقوله وقال مولا كذبت بل هو عبدى فأن كان
 العبد مجبوراً كان القول قول المولى وأن كان ماذوناً في التجارة كان القول قول العبد لأن
 للماذون يد معتبرة في الكسابة إذا وجد اللقيط قتيلاً فكان عند غير المنقطنان القسامة
 والدية تكون على أهل ذلك المكان لبيت المال كما لو أجد قتيلاً في مكان وحل النقط
 لقيطاً ثم قتله هو وغيره خطأ كانت ديته على عاقلة القاتل لبيت المال وإن قتله عدواناً
 الإمام قتل القاتل وإن شاء صالحه على الدية في قول أبي حنيفة ومحمد بن وليس له أن يعفو
 . وقال أبو يوسف يجب الدية في مال القاتل والحرية إذا أسلم في دار الحرب وخرج
 العنان ثم قتله رجل عدواً كان على القاتل القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد بن وعنه أبو يوسف
 بن فيه روايتان لقيط قد فداه إنسان بعد البلوغ وجب المدة على قاذفه ولو قد فداه إنسان
 في أمه لا يجب المدة على القاذف فاللقيط وبعد صد القذف والقصاص كغيره من الأحرار
 إذا أدرك اللقيط فأقر أنه عبد فلان وأدعاه فلان صح إقراره فيصير عبداً للمقر له وهذا
 إذا أقر بذلك قبل أن يتأكد حريته للقضاء أو ما بعد قضاء القاضى بما يؤكد الحرية بأن
 قضى القاضى عليه مجدداً كاملاً أو بالقصاص في الطرف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك وإذا صح
 إقراره بالرق قبل ذلك فأحكامه بعد ذلك في الجنايات والمحدود والقصاص أحكام العبد
 ولو كان للقيط امرأة فآرت بالرق لرجل فصدقها ذلك الرجل كانت أمته له إلا أنها
 إذا كانت تحت زوج لا يفضل ولها في الطلاق النكاح بخلاف ما لو آرت أنها ابنة أبي الزوج
 وصدقها أبي الزوج فإنه يقبض النسب ويبطل النكاح لأن الاختية تنافي النكاح ابتداءً
 وبقاءً والرق لا ينافي أن اعتقها المقله وهو تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج ^{مطلقاً}
 واحدة فآرت بالرق يبيطلها متين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك إلا طلاقاً واحدة ولو كان ^{مطلقاً}

تشتين ثم اقرت بالرق كان له ان يراجها وكذلك فحكم الحدة اذا اقرت بالرق بعدما مضت
حيث ان كان له ان يراجها في الحيضة الثالثة. واذا ادرك اللقيط فترج امرأة ثم اقرته
عبد لفلان ولا رامة عليه صداق فصداقها لازم ولا يصدق على ابطاله وكذلك استدان
دينا او باع انسانا او كعل بكذا او وهب هبة او تصدق بصدقة وسلم او كاتب عبدا ودين
او اعتقه ثم اقرته عبد لفلان لا يصدق على ابطال شيء من ذلك والله اعلم بالصواب

كتاب الخطر والاباحة وما يكره المحل

وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة

رجل اشترى بالدرهم الغصوبة طعاما ان لم يصف الشراء الى الغضب ولكنه بقدر التمن
منها حل له ان ياكله ويؤكل غيره وان اضاف الشراء الى الدرهم الغصوبة وبقدر التمن منها
يكره له ان ياكل ويؤكل غيره. وعن شداد رجع انه سئل عن قول ابي حنيفة رجع فمن يشتري
بالغضب ودفع غيره او اشترى بغير الغضب وبقدر التمن من الغضب قال لا يصدق ببيعه
الا ان يشتري بالغضب ويدفع الغضب ولو اشترى بالدرهم التي كانت وديعة عنده
ودفع بها قال نصير رجع ان اضاف الشراء الى الوديعة وبقدر التمن منها يصدق بالرجح في
قول ابي حنيفة ومحمد رجع وان لم يصف الشراء الى الوديعة ودفع التمن من الوديعة او اضاف
الشراء الى الوديعة ونقد غيرها لا يصدق بالبيع في قولهم قالوا لا بأس للقاضي ان يقبل
الصلة من والي البلدة التي هو عليها قلده هذا والاولا وغيره رجل دخل على سلطان فقدم
اليه شيء من المأكولات قالوا ان اكل منها لا بأس به اشتراء بالتمن او لم يشترا الا ان هذا
الرجل ان كان يعلم انه غصب بيئته فانه لا يحل له ان ياكل من ذلك. اما الذي اشتراه
بالتمن اذا لم يكن الشراء مضافا الى الغضب فظاهر اما الذي اشتراه بالتمن و اضاف
العقد اليه فالعقد لم يقع على التمن الى المشاء الذي لا تمكركم المشتري بالبيع واما اذا

الشراء إلى العصب إلا أن الرجل إذا لم يعلم أن الذي قدم إليه من العصب بعينه فلا بد من يعلم
 الحرمة. والأصل في الأشياء الإباحة وإن علم أنه مغصوب بعينه لا يحل أن يأكل لأنه علم
 بالحرمة ومناخضها مع ما لا ينبغي أن لا يأكل من طعام الوالي ليكون بعيداً عن الغاصب. قال الناطق
 إذا هدى الرجل إلى انسان أو أضافه أكله كان غالب مال المهدي من الحرام ينبغي له أن لا يقبل
 الهدية ولا يأكل من طعامه. ما لم يخبره به حلال وورثه أو استقرض من غيره وكان غالب
 مال المهدي من الحلال لا بأس به بأن يقبل الهدية ويأكل ما لم يتبين عند انحرام أن أموال
 الناس لا تخلو عن قليل حرام فيعتبر الغالب وإذا مات عامل من عمال السلطان وأوصى
 أن يعطى الخطة للفقراء قالوا كان ما أحدهم من الناس فخطب إليها لا بأس به وإن كان غير
 مختط لا يجوز للعزاء أن - حد إذا علم أنه مال الغير فأن كان ذلك الغير معلوماً رده عليه
 وإن لم يعلم لأخذه من ماله أو من مال غيره فهو حلال حتى يتبين أنه حرام. وقال الفقيه
 أبو الميثم مع أن كان مختطاً بماله على قول أبي يوسف ومحمد ربح هو على ملك صاحبه لا يجوز
 أخذه إلا ليرده على صاحبه. وعلى قول أبي حنيفة ربح يملك المال بالخلط ويكون للأخذ
 أن يأخذ إذا كان في بقية مال الميثم وقاء بمقدار ما يؤدي به حق الخصم ومسلم دعاه
 فصار إلى داره ضيقاً وليس بينهما أمداته ولا مخالطة غير ما بينهما من التجارة قال
 بعضهم بل لما كان يذهب الإضافة المفردة لأن هذا نوع من البر وأنه ليس بحرام بل هو
 سدوب. وقال مصمماً أديعاً المحوسب أديعاً إلى طعامه بكرة للمسلم أن يأكل وإن
 قال اشترت اللحم من السوق لأن المحوسب يبيع المسقة والموتودة والنضرة لا ذبيحة
 وإنما يأكل من ذبيحة المسلم ويحتمل. وأن كان الداعي إلى الطعام يهودياً فلا بأس
 بالمسلم أن يأكل طعامه لأن اليهودي لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي والمسلم قد
 مات وكسبه كان من مع الباقي قالوا أن تورع الورثة عن أخذ ذلك المال كلوا إلى

فان عمر الربا بهار دونه علم الربا به لانه لا يخلوا عن نفع خبثهم ان لم يعرفوا الربا به تصدقوا
 بها لان نظاما حصل بسبب خبث وكان سبيله التصديق اذا عجز عن الرد الى صاحبه وكذا
 الحكم فيها الخبث شدة وظلما ان نوبع المورثة عن ذلك كان اولى. واما الذي ياخذ
 الغنى والعقال والتأخذه قالوا حكم ذلك يكون اخف لان صاحب المال اعطاه عن اختيار
 بغير عقد. واما الذي ياخذ العلم قالوا لا بأس للمعلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القرآن في
 هذا الزمان. وحكى عن ابي الليث الحافظ ربح قال كنت اتي بثلاثة اشياء فوجبت عنها
 كنت اتي ان لا يعمل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت اتي ان لا ينبغي للعالم ان
 يدخل على الخان. ولست اتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم بجمعوا
 له شيئا ربحت عن ذلك كله. واذا اهدى اب الصبي الى معلم الصبي او الى مؤدبه شيئا
 في الاعياد ان لم يسأل ولم يلح عليه لا بأس به بل هو مستحب لانه يروى ان طلب ذلك
 قالوا في زماننا ان يطلب اجر مثله. والرجل اذا كان مطربا مضيا ان اعطى مضر شرط
 قالوا يساح له ذلك وان كان ياخذ على شرط رد المال على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه
 بصدقة به. وعن آية المراد لا سكا فربح انه قال اذا اكل من الغنص عمر ابحسنة ربح
 انما كل حلالا لانه استهلكه بالضع فيصير ملكا له قبل الابتلاع قال ربه وينبغي ان لا يؤخذ
 بهذا كيلا يتحاسر الغاصب والظلمة الى اكل اموال الناس وفيه ترك قوله تعالى ان الذين
 ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلوا سعيرا وهذا مخالف
 ظاهر مذهب ابي حنيفة ربح فان عند المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح
 من الغنوب على اضعاف قيمته بعد الاستهلاك جاز عندنا ان نصير ربح المكرو
 الى الحلال اقرب وبه قال خلف بن ايوب ربح وعن ابي يوسف ربح المكرو الى
 الحرام اقرب وهكذا روي الحسن عن ابي حنيفة ربح رجل غصب ثوبا فطبخه فطبخها قال لا يربح ربح

يجعل ذلك عليه الضمان في قول أبي حنيفة ربح. وهذا ظاهر قول أبي حنيفة ربح لأن على قول
 أبي حنيفة ومحمد ربح إذا غصب حنطة فطحنها أو لحما فطبخه ينقطع حق المالك ويصير ملكا
 للغاصب. وقال أبو يوسف ربح الحرام قبل أن يرضى صاحبها من لا يجعل له أخذ الصدقة
 قال أبو بكر البجلي ربح الأفضل له أن لا يقبل جائرة السلطان فإن كان للسلطان مال
 ورثه عن أبائه يجوز أخذ جائرة فقيل له لو أن فقيرا يأخذ جائرة السلطان مع
 علمه أن السلطان يأخذها غصبا يجعل له ذلك قال لا تكاف السلطان فخلطوا بينهم
 بعضها ببعض فأنه لا بأس به. وإن وقع عين الغصب من غير خلط لم يجز أخذه ^{الوقية} قال
 أبو الليث ربح هذا الجواب يستقيم على قول أبي حنيفة ربح لأن عنده إذا غصب المذموم
 مع قوم وخلط بعضها ببعض يملكها الغاصب. أما على قول أبي يوسف ومحمد ربح أنه
 لا يملكها الغاصب ويكون على ملك صاحبها. وسئل علي الرضا عن بيت المال هل
 لا غنيا فيه نصيب قال لا إلا أن يكون عاملا وقاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب
 الاقضية خرج نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن أو رجل آخذ أرض المحور مراعاة
 من متصرفها قال أبو القاسم ربح نصيب الأكرية بطيب لهم إذا أخذوا لأرض مراعاة
 أو استأجروها فكان المحور كروما واستجارا فكان يعرف أربابها لا يطيب للأكرية
 وإن لم يعرف أربابها طالب لهم لأن تدبير هذه الأرض التي لا يعرف مالكا يكون إلى
 السلطان ويكون بمنزلة أرض الموات. وينبغي للسلطان أن يتصدق بنصفه الخارج
 على المساكين فإن لم يفعل ذلك يكون أثما وأما نصيب الأكرية بطيب لهم ويطيب
 لمن يأكل من ذلك برضا لهم وإن كان لا يخلو ذلك عن نوع شبهة إلا أنهم قالوا
 ليس زما تارملن المشبهات فعلى المسلم أن يتبع الحرام المعين. امرأة زوجها أرض
 المحور وله مال يأخذه من قبل السلطان وهو تقول لا أقعد معك في أرض المحور قال

٢٤٥
الفتية أبو بكر الخليلي ر.ج ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصافوه في شقة من
إكله وكذا للمواشترى لها طعاما او كسعة من مال ليس أصله بطيب فهو سعة من تناول
ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج وأرض الحور أرض لا يقدر صاحبها على زيارتها
وإذا خرجها فبذورها إلا الامام ليكون مسعتهما للسامين مقام الخارج ويكون الأرض ملكا
لصاحبها شجرة في مقبرة قالوا كانت ثابتة في الأرض قبل ان يجعلها مقبرة فذلك لا يكون
لغيرها يصنع بها ما شاء وان كانت الأرض مواتا لا مال لك لها يجعلها أهل تلك المحلة والقرية
مقبرة فان الشجرة وموضعها من الأرض على ما كان حكمها في القديم وان نسيت الشجرة بعد ما
مقبرة فان كان الفارس معلوما كانت له ويسمى ان يتصدق بتمويلها وان كانت الشجرة نسيت نفسها
فحكمها يكون للقاضي ان رأى ظهرا ونفا فاعلم المقبرة هل رجل وجد جوره ثم أخرى حتى بلغ حفرا
ومار لها قيمة قال الفقيه أبو بكر الخليلي ر.ج ان وجدها في موضع واحد في لفظة وان وجدها في
مواضع متفرقة حل له ذلك كجميع رواة من اماكن متفرقة فصار لها قيمة ما فيها تطيب له وقد مرت
المسئلة واللفظة قال الفقيه أبو التت ر.ج وعندي ان وجد الحور ارض في موضع واحد او في مواضع
فهي كاللفظة لا يحل له ان كان غنيا بجلا والوادة لان الوادة يرى فيصير صاحبها مالكي والجور لا يرى
الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في ارض من غير حذر
في شجرة مثمرة في ارض رجل واغصانها خارجة الى الطريق فتساقط من ثمرها في الطريق قال قدس
في هذا من العلماء والسلف من لا يترك في رخصم وعلمهم فلا يحل لهم ويكره أهل الطبرستان ذلك ثم يصير
ثلاثة فحسب امرأة تال الفيت واشياء ذلك لاجل السمن قال ابو مطيع الخليلي لا بأس ما لم تاكل من
الشبع ويكره الاكل في الشبع وكذا الرجل اذا اكل مقدار حاجته لمصلحة مدسلا باس يدايه ياكل في الشبع
ويكره البان الاثن للمريض وغيره وكذلك المحرمها وكذلك التداوي بكل حرام لقوله عليه السلام
ان الله لم يصل شفاءكم فيما حرم عليكم وان ادخل مائة في اسعة للتداوي قال الفقيه ابو جعفر ر.ج

عن أبي حنيفة ربح انه كره ذلك. وعن أبي يوسف ربح انه كان لا يكره وهو على الاختلاف في
شرب بوله ما يركل الحمة للتداوي. ويقول أبو يوسف ربح اخذ الفقيه أبو الليث ربح ويجوز
الحقنة للتداوي للمرأة وغيره ولو كذا الحقنة لاجل الفزال اذا فحش يقضه الى السائل
ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل الحقنة ذكره شمس الائمة السرخسي ربح عن ابن مقاتل ربح ^{البطنة}
بطنتن لحدوها ان ينوي به الرجل السمن وعظم البطن فذلك مكروه اما من رزق
بطن عظيم كان ذلك خلقه له من غير ان يتعد به السمن فلا شيء عليه واذا اكل
الرجل اكثر من حاجته يتقيأ قال الحسن ربح لا بأس به قال رأيت ان انس بن مالك رضي ياكل
الوانس الطعام ويكثر ثم يتقيأ وينفعه ذلك رجل استطلق بطنه او رعدت عينه فلم يعالج
حتى اضعفه ذلك ومات منه قالوا لا تنم عليه ولو انه جاع ولم ياكل وهو قادر على الاكل كان انما
ونرض عليه ان ياكل مقدار قوته ولو ان رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه
فلم يفعل حتى مات لا يكون انما لانه لم يتيقن ان شفاء فيه رجل برجله جراحة قالوا لا يكون
له ان يعالجه بعظم الانسان والخنزير لانه محرم الانتفاع ولو وضع العجين على الجرح
ان عرف بها الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء والذي رغب فلا يبرقاده فاراد ان
يكتب بدمه على وجهه شيئا من القرآن قال ابو بكر الاسكاف ربح يجوز قيل لو كتب بالبول
قال لو كان فيه شفاء لا بأس به. قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفاء جاز وعن
ابي نصر بن سلام ربح معنى قوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال
ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به قال الاخرى ان
العطشان يحمل له شرب الخمر حال الاضطراب الجدي اذا ربي بلين الاثان قال ابن المبارك
رب يكره اكله قال اخبرني رجل عن الحسن ربح انه قال لذي اربي بلين الخنزير لا بأس به
المناء اذا اعتلف ايا ما بعد ذلك كالجلافة. وجل اجر نفسه من النضار لضرب الناقوس

[illegible]

ويكره اتخاذ الضيافة في ايام المصيبة لانها ايام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسفر وان
اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانا بالغبين. فان كان في الورقة صغير لم يتخذوا ذلك
من التركة ولا بأس بالاكل يوم اضيق قبل الملوقة في ذية وفي يكره والصحيح هو الاول لان الامساك
مستحب وليس بواجب. رجل اكل متكئا تكلموا فيه قال بعضهم يكره. والصحيح انه لا يكره لاراد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكئا. ويكره وضع الملمحة على الخبز كما قال ابو القاسم
الصفاري و يوضع الملمح وحده على الخبز لان في وضع الملمحة على الخبز استخفاف منه يقال
لا اجد نية الذهاب الى الضيافة سوى ان امر برزق الملمحة عن الخبز وكذا يكره تعليق الخبز
بالخزان وانما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز. وكذا لا يوضع الخبز تحت القصعة لاجل
الذمية. ويكره سح الاصابع والسكبي بالخبز. قال ابو جعفر الهندواني في وجع كرم مسح
الاصابع بالكاعد على المائدة لانه تشبه بالفراشة واما عليه ان يلحمه رسول الله
ويده بالتمالة او احرقها ان لم يبق يهاشئ من الدقة. هي بحالة يعلف بها الدابة
لا بأس لانه صارت بمنزلة اللبن والعلف وعن آية يوسف وايضا يكره ان يعلف
اليده بعد الاكل بالسويق والدقيق بمنزلة الاشارة وهو قول محمد بن صالح والسنن ان يغسل
البعد قبل الطعام وبعد. والآداب في غسل اليد ان يبدأ الشان ثم بالشوخ
وبعد الطعام على العكس. واذ غسل قبل الطعام لا يمسح يده بالماء بل يترك حتى
يجف ليكون اثر الغسل قائما عند الاكل. واذ كان الرجل على مائدة تناول غيره من طعام
المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لاجل له ذلك وان علم انه يرضى به فلا بأس به واذ
اشبهه عليه لا يناول ولا يعطى سائلا. وان تناول الصنف شيئا من الطعام امن كان ضيفا
معه على الخزان تكلموا فيه قال بعضهم لاجل له ان يفعل ذلك ولا يجل لمن اخذ ان ياكل
ذلك بل يضعه على المائدة نعم ياكل من المائدة. واكثرهم حوزوا ذلك لانه ما ذون

[illegible]

ذكر الفسق والخمر والغلام فكروه لانه ذكر الفواحش. اذا رأى الرجل منكرا من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يسعه ان يسكت. وان كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون، سعه ان يتوك والى الفسق وان علم انهم يضربونه او يشتقونه لو نهاهم وسعه ان يترك قوم خرجوا الى الغزو وفيهم من الفسقة واصحاب الملاهي قالوا ان امكن المصلح ان يفرد وبالخرج فعلا ذلك والافسقم عليهم ولعلنا لا نزال الصبياتهم. وكل ان ابا حنيفة رح شهد طعنا وفيه لعاب فلم يدع الاحمل لاجله. وقال محمد رح ان كان الرجل من بقندي به فاحب الي ان يخرج رجل اظهر الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلاء للعدو وان كف عن ذلك لا يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اودبه بسيطا وان شاء ان يحججه عن داره. ويكره للرجل العروف الذي يفندي به ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم امره بين ايدي الناس. وتل من دقة يمسح بها العرق كره له ذلك لان رجاء فيه هذا اذا كان متقوما فان لم يكن متقوما فلا بأس به لان ذلك لا يكون للتحجج. انكرنا كره ما كان على وجه التحجب اما ما كان للحاجة وصورة فلا يكره وهو كالتيح والجلوس والانتكار قالوا ان كان ذلك على وجه التحجج يكره وان كان للحاجة وصورة فلا يكره. ولا بأس للرجل ان يربط خيطا في اصبعه وذاتة الحاجة والله اعلم بالصواب

باب في آراء من

والمس للاقارب والا جائب وما لا يكره

لا بأس للرجل ان ينظر من امه و بنته البالغة واخيه وكل ذات محرم منه كالجذات والاولاد الاولاد والعمات والخالات الى شعرها وصدرها وراسها وثديها وعصمها وسانها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان تجاوز الركبة. وكذا الى كل ذات محرم مطلق او محرمية كزوجة الاب والجدة وان علا وزوجة الابن والاولاد والاولاد وان سفلوا وابنة المرأة

المدجول بها فان لم يكن رجل نامها بغير كراهية وان كان حرمه المصاهرة بالزنا اكلوا منها
 فان بعضها لا يثبت فيها الطاعة المس والنظر وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله: اباحة
 المس والنظر لثبوت الحرمة المؤبد. وما لا يكره النظر اليها من دوات المحارم لانياس مانه
 يمسها لا حائل بلا شهوة الا الاغتسل فانه لا بأس بالنظر الي وجهها ويكره المس ولا ينظر
 الي بطن ذات رحم محرم منه ولا الي ظهرها ولا ما بين سرتها وانما يباح المس والنظر الي هذه
 الواضع غير شهوة فان كان بجبال النظر الي ذلك بشهوة او كان اكسر. انه انه شتهه فانه بعض
 مصر ولا يمسها. وفي كل موضع حار المس والنظر حار له ان سافر بها وعلاوة ان على نفسه
 فان خاف عليها او على نفسه لا يفعل. واداسار بها واصاح الي حملها وادار اليه الا بأس
 وذلك. فاحد بطنها وظهرها تنوب لا نصف وان خاف ان يشتهه ادهس فليحتسب
 ما امكن. ويجوز النظر من امة الغنم يجوز من دوات المحرم وما سار النظر اليها من
 من غير شهوة. فان خاف على نفسه فليحتسب. وللنساء ان تنظر من الرجل الا حريمه. ذكوره
 الي قدمه سوى ما بين السرة الي ان يحاذي الركبة والحرمة لا تنظر اليه امامه. وان
 وتساير مع الحرم عند كان او حرما مسلما كان او كافرا والصبي والمحمود. والحرمة
 والآمنة والمدبرة والمكاتبة ولم الولد ومعه البعوض تساد بغير محرم. والامانة
 لرو الشاغل لها المسافة بغير محرم والعبد والنظر الي مولاه الحرمة التي لا تزاد بها. وان
 الحر ينظر الي وجهها وكفها ولا ينظر الي ما لا يستر الا حريمه من الحر والنفسية سواء. فان
 خضيا او تحلاوا الملح سلمه الرجال. واما المحبوب الذي خف ما دونه فممنوع. وان
 رخصت احلاطه بالنساء والاصح انه لا يمنع. وللعبد ان يدخل غلامه. وان
 اذنها اجاعا. وفي احد قول الشافعي رحمه الله: يباح للعبد من سيده ما سأل المحرم من دوات
 المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسار ببيدته وللزوج ان ينظر الي سائر مدخله وان

المرأة من الزوج والمولى من امته واللامعة من مولاها. واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة لم ينظر
 لاجهها فان كان بحال يشتبه اذا نظر الى وجهها او كان اكبر رايه انه يقتضى فلا بأس
 ان ينظر الى وجهها مكشوا. وكذا اودعي الى شهادة عليها او كان حاكما فاذا راد اذ بسط الى
 وجهها عند ذلك ركن له ان بسط اليها وان كان يشتبه ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز
 التي لا تشبه وان تغز رحله. وكذا لو كان الرجل شيخا يمس على نفسه وعليها فلا بأس
 بان يصافحها وان كان لا يامن لا يحمل. ويحل للرجل ان سطر من الرجل سوى ما تحت السرة
 الى ان يجاور الركبة ونظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عند عورة
 والمرأة ليست بعورة وروى الحسن عن ابى حنيفة رجا انه لا بأس للاجنبي ان ينظر الى قدم
 المرأة الاجنبية بغير شهوة كما ينظر الى قدم امه العير ومع الشهوة لا يحمل وعن ابى حنيفة رجا
 اذا حلف الرجل بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه حرة اجنبية او نظر الى كفها
 لا نطق امرأته ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشبه وان يمسه. ويكره ان يقبل الرجل
 فم الرجل او يده او سبأ منه من ابى حنيفة ومحمد رجا ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف
 رجا لا بأس بالتقبيل والمصافحة في اراء واحد فان كانت المعانقة من فوق فيصير اوجبة وكذا
 القبلة على وجهه اسره دون الشهوة جاز عند الكل. رجل طاهر من امرأته قال ابو حنيفة رجا
 لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يكفر. وقال ابو يوسف رجا لا يباح له
 المس والقبله والنظر الى العرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الشعر والصدر والظهر واذا ملك
 اثنين لا يحمل الجمع بينهما بعقد النكاح لو كانتا حرتين فوطئهما ثم اراد ان يطأ احدهما لا يفي
 له ان يطأ احدهما حتى تخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف
 كما لا يطأ احدهما قبل ان تخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احدهما ولا الى ظهرها وبطنها
 ولا يقبلها ما لم يتزوج الاخرى او يملكها او يملك بعضها. وكذا قال في رجل تزوج امرأتين

بها فزت الغايه بينهما فانه لا يقرب امرأته ولا يقل ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يفتقن عدالة
 بن المقايض بينهما. وجاء الخائف حرام ثم قال او حصة من له ان يستمتع بها فوق الميراث
 وليس له ما عتبه. وقال محمد بن حنبل بنحوه ان يبيع الحمار وله ما سوى ذلك وبين الله
 اختلاف فيما قال او حصة من له ان يستمتع بها فوق الميراث قال ابراهيم بن محمد بن ابي اسحق
 ما سرت وما خوفها وقال الحسن بن محمد ما بالاراد ويقض حجة فيما دون الفرج فوق الاراد
 وآدم جماع الحائض لا يحرم الدواحي. وكذلك في الصوم والآداب لا يحرم الوطء والدوا
 حية المملوكة مملوكة حرة وعن محمد بن حنبل في المسئلة لا يحرم طالع الاستبراء وكومله
 ان يجامع امرأته ومعها في البيت من يعلم ذلك ونكوه الحارية الرجل عند المرأة النظر
 اليها حادثة المصافحة ولا بأس للرجل ان يمس فرج امرأته وكذلك المرأة لا بأس ان تمس
 فرج زوجها الكريمة. قال ابو يوسف رحمه الله عن هذا فقال لا بأس به ان
 ينظر اجماع. امرأة اسامة فرجه في موضع العورة لا يحل للرجل ان ينظر اليها ولكن يعلم امرأته
 انما هو ما لم يجدوا المرأة تدارها ولا امرأة تتعلم ذلك او اعلمت وجه عليها اللعاب
 والتوجع والهلاك فانه يسرهم بها لئلا ينشئ الى موضع تلك القرعة ثم يدان بها النكاح
 صوما استطاع الاعين ذلك الموضع ولا قرن في هذا من ذلك. ووات الحارم وغيره لان
 النظر الى العورة لا يحل بسبب المحبة وللقاتلة ان تنظر الى فرج المرأة عند احد الولد كما
 الفرور وكذلك الحمام ان ينظر الى فرج المالك عند الختان وادار الرجل ان يشترى حارة
 يحل له ان ينظر الى شعرها ومدرها وتديها ومعداها وساقها وقد سها وان كان يستعجل لا يحل
 ان يمسها فاما ان يستعجل او اكرأيه ان يستعجل ولجارية المرأة ان تغزو رجل زوج سيدتها
 وينبغي ان يفتقن العمد او ان يسمع سنين فان حشوه وهو صغر من ذلك فحسب وان نوق
 ذلك قليلا قالوا لا بأس به وان حشوه من ان يتقدراته الحدة فان حصل الحاشية الحاشية

وقت الختان من حين يحتمل العجب ذلك الى ان يبلغ . وللرجل ان يمتد : وللا صغير ويحمله يداؤه
 ويبطأ رجليه وجراسته ويقبض له العبة ويشترى ويبيع ويواجر داره ويرزق امته . ولا يزوج
 عبده والمجد ووصه الاب ووصه الجدة بمنزلة الاب ولا يحجز ذلك لوصه امه والخال ووصه
 الام وان كان في حجره الا انه يقبض له العبة ويواجر دابته وامته . وعبده في الاستحسان ان لم يكن
 اقرب منه ولا من يهرله غيره وكذا الام . والمثلث قطا اذ اجتمع المقيط او غتته او بطرجه كان ضامنا
 اذا هلك لانه ليس بولي

فصل في الختان

اذا ختن الغلام ولم يقطع كمال جلده قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان
 نصف او دونه لا يكون ختانا . واذا لم يكن مده جلدة الصبي ليقطع الابتشديد وحشفة اهره
 لو رآها انسان يراه كانه ختن قالوا ينظر اليه التفات واهل البصر من المجاميع فان قالوا
 على خلاف ما يمكن الاحتتان فانه لم يشده وعليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك عذرا
 والواحد بات تسقط بالاعذار فالسنة اولى . وكذا الجوسه اذا سلم وهو شيخ ضعيف اخبر
 اهل البصرة لا يطبق الختان يترك . واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان قاتلهم الامام
 كما قاتلهم في ترك سائر اسن . واذا اغتسل الاذلف من الجنابة قال ابو بكر البجلي رح
 يجب عليه ابصال الماء تحت الجلدة كما يجب المضمضة والاستنشاق على الجنب ولو توشأ
 ولم يوصى الماء تحت الجلدة جاز ولا بأس للمرأة ان تخلق رأسها ان فعلت ذلك بعد الزواج
 ويكره الحصاد في بني ادم . ولا بأس بدخوله الخصى على النساء ما لم يبلغ حد الحلم وقد روي ذلك
 بخمسة عشر سنة . ولا بأس بخصاء السنور اذا كان فيه ضرر ولا بأس بخصاء البهائم
 وبك الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا الالباس يكره الصلداء اصابه . ولا بأس بتقريب
 اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم يكره عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه

٣٩٦
لأنه أوى على ترك. ويباح قطع اليد للأكله رجل له سداة أوجج فأراد أن يستخرجها فبأن
منه الموت قال أبو يوسف ربح الكثير ففعل فلأبأس بأن يفعل لأنه يكون معالجته لا يكون
نفعيا للهلاك وفي الغد أوى. إذا أراد أن يقطع أصبعاً رائدة أو شيئاً آخر قال أبو يوسف
ربح المكان الثالث على من قطع مثل ذلك الهلاك فإنه لا يفعل لأنه نفعي لنفسه للهلاك
وإن كان الغالب هو النجاة نفوة سعة من ذلك رجل رأى أن يقطع الأصبع الثالثة من اليد
قال بعضهم لا يفرض لأنه معالجة ولهما ولاية المعالجة. ولو فعل ذلك غير الله. والام فذلك
كان ضامناً لعدم الولاية. وقال بعضهم ليس للاب والام أن يقطع وأن يقطع وأوجبوهما
في ذلك كان ضامناً. والخيار هو الأول إلا أن يخاف التحدى أو وهناً في اليد. وقد وقت لتقليم
الظاهرة أو لخلق داسه يوم الجمعة قالوا فكان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخره إلى
يوم الجمعة أخيراً فاحشاً كان مكروهاً لأن من كان ظفره طويلاً يكون وقته ضيقاً فإن لم يجأ
المحد وأحره تبركاً بالأخبار فهو مستحب لا ريب. عادت في رضى الله تعالى عنها عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال من قلم الظفر يوم الجمعة أعاده الله تعالى إلى الجمعة
الآخرة وزيادة ثلثة أيام وإذا قلم الظفر أو خر شعره ينعى أن يد من ذلك الظفر والشعر
المحذور فإن رمى به فلا بأس به. وإن ألقاه في الدنفس أو في الغسل يكره ذلك لأن ذلك يورث
داء ويبغى أن يأخذ الرجل من شارب حتى يوازي الطرف العليا من الشفة العليا وبصير
شمل الحجاب وإن اضطربا الولد في بطن أمه حاصل قدماء يشق بطنها من الجانب الأيسر
وإذا ابتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غيره ذلك كان عليه قيمته ولا يشق
بطنه لأن حرمة المال دون حرمة النفس. رجل له كلب عقور بعض كلباى عليه فلاجل
القرية أن يقتلوا هذا الكلب. وهل يجب على صاحبه ضمان ما عصى. قالوا إن لم يتقدموا عليه
قبل العصى لا يفرض. وإن كان تقدموا إلى صاحب الكلب قالوا يكون ضامناً بمنزلة المالك إلى المالك

قال مؤرخه وينبغي ان لا يكون صائفاً فان الدابة اذا حلت ارضه الغير وانسل الزرع لا يضر
 صاحبها اذ لم تدخل بارسال صاحبها في الزرع ولا يصاب فعل الدابة الا صاحبها الا بالاموال
 فينبغي ان لا يضمن اذ لم يكن صاحبه برسالة قرية فيها كلاب كثيرة ينفذ بها اهل القرية يوم
 صاحب الكلاب قتل الكلاب فاذا ارادوا ان يرفعوا الاموال الى اعيانهم فيمروهم بذلك لانه
 منصوب له في الضرر ولا ينبغي للرجل ان يحدده كل الكلاب بحرمه ماله او ماله
 فان امسكه في داره بغير حاجته لم يكر للخبراء حق المصع وان ارسله في الساحة كان لهم
 المنع فان اصبح عن ذلك رفعوا الاموال الى اعيانهم وكذا اذا امسك دجاجة او حماماً او نحو
 في الرستاق فهو عليه والتمه اذ كانت معدية لا تعرب ولا يقطع اذ هو لا يدرك ولكنها
 تذهب بالسكين وببأحتمل العمل بكل حال وتكره آخرتها واحراق العقرب بالمار فان طرم
 القملة حية لا تأس به والادب ان يتركها ولا تأس بالقار العليل واستحسن ابو داود
 لا يبه سمعه الاذي هو عوالة اده السدك في القمص وما يتعل نف له
 المحام ابن كمين قتل امرأة ابيه عن شهده وهما بيه خمس سنين او ست سنين
 المخرجه لا تحرم على ابيه الا ما غير مشتهاه وان استهواه الا ان لا يقتل فقتله لو كانت
 المرأة كبيرة حرمت عن هذا الشهوة واستنوه بحالها قال تحريم على ابيه والراء اذ
 ذكر عبيدة فرجها والصبي من اهل الجحاح قال محمد بن سالمه ح هذا لا يكون الا عن امسك
 يعني تحريم على ابيه رجل قدم من السفر ما اذ ان سئل عنه وهو متبجعة قالوا ان كان يحاب
 على نفسه لا يجوز رجل مشعر امرأة عن شهوة فان اراد يصرح لا يستعزمها المصاهر ما زاد
 به الشبر المسترسل واسد اعلم بالصواب

ما سب ما يكره من الثياب والحلل والريشة وما لا يكره
 وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والحريم وما لا يقبل

لبس الحرير المصمت حرام على الذكورة الحرب ^{٣٠٨} وخير. وكما يكون في حق البالغ يكره لباس الصبيان
الذكور ويكون الاتم على من البهيم. وأما حرم لبس الحرير لما روى أبو هريرة عن أبي سعيد
الخدري رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحرير لباس أهل الجنة فمن لبسه
في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا بأس بلبس الحرير في الحرب فانكأ
الثوب سداً غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولحمته حرير يكن لبسه في غير الحرب
عندهم وجاز لبسه في الحرب. وأما ما كان سداً حريراً ولحمته غير حرير كالغناء والخز
والملمع جاز لبسه في كل حال عندهم وقال أبو حنيفة رحمه لا بأس باقتراض الحرير والديباج
والنوم عليهما. وكذلك الوسائد والمواقف والبسط والستور من الديباج والحرير ^{يكن} في
فيها تماثيل. وقال أبو يوسف ومحمد رحمه يكره جميع ذلك ويدعى لبس عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة رحمه أنه لا بأس بالعلم في الثوب من الحرير إذا كان أربعة أصابع أو دونه
ولم يحك فيه خلافاً. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه في السير أنه لا بأس بالعلم لأنه تبع
ليقدر وعن أبي حنيفة رحمه أنه قال لا بأس بالراء كلها من سباع أو غيرها الذكية والمينة
فيه سواء قاله دباغة ذكوة وكذلك الصوف والضرع والعظم والظلف والعصب والحافر
والخضاب بالمخاء والوسمة حسن. ولا يخصب يد الصبي ولا رطله. ولا بأس به النساء
ولا بأس بلبس الخز للرجل إذا كان لحمته غير حرير. ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصنوع
بالعصر والغفران والوبرس. ويكره السرب والادها في أنية الذهب والفضة وكذا
المجامر والمكاحل والمداخن. وكذلك الأكتحال بميل الذهب والفضة وكذلك السرر والكراسي
إذا كانت منفضة أو مذهبة وكذلك السرج إذا كان منفضاً أو مذهباً وكذلك الركاب
والمجامر وقال أبو حنيفة رحمه لا بأس بالشرب في الأنية المنفضة والمذهبة إذا وضع فاه
في العود ونحو الكرسي وأنسر يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة. ولا بأس

١٠ بان جعل الذهب والفضة في سبعة ازار والسبح وان يفتن السحر بماء دهم
 والفضة من ماله في الكفة مخرجه ماء دهم لفضة سون مالوان اندساح
 والحريم وفي اسرار ما يحا لثوب مدتها ونقصها مصاوع وشوسه دهم
 انه كره سحره من واحد لغونه ثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 السحر من فضة في ثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 مختلص من الذهب والفضة في الكفة لثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 من كره الكحل وفي اسرار سحره دهم كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 من كره في حصره دهم وفي اسرار سحره دهم كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 من الذهب والفضة في الكفة لثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 والذهب والفضة في الكفة لثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 فيما كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 اسفوف والسلاح في الكفة لثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 وان ابو يوسف كره في الكفة لثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 ولا بأس به في الكفة لثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 بان يسرح طائر في الكفة لثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 الا انه كره في الكفة لثوب كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 لرجل من ابو حنيفة رطل من سحره اسطوخودوس دهم كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 بان ابو يوسف رطل من سحره اسطوخودوس دهم كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 رطل من سحره اسطوخودوس دهم كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم
 رطل من سحره اسطوخودوس دهم كره رطل من سحره اسطوخودوس دهم

وارى من قضاء الله بغير تقصير ولا تأخير بالأكمال يوم عاشوراء بل هو مذهب
 نفعه بعينه الصلوة والسلام من اكتحل يوم عاشوراء بالامتد للروح لم يرد عيباً أبداً
 أو أماناً للمرأة في رجال ليس لهم مهم امرأة لم يجسلوها وانكروا محارم ولكنها سبهم ما
 يكفها من تؤمها بحر صالحها يومئذ يبرهنه وإن لم يكن لها من يؤمها بحر حرة فليكنها
 ليعلمه والروايات ما في ساء لئلا رجل يؤم على ما ساءه من يؤمها انكروا
 ثم تؤمها بحرة تامها على كفاها وان كانت مملوكة تؤمها بحرة وامتد وامتد عرو في ذلك
 سواء وان كان معهم رجل لا أنه كاد عليه بعمل يجله وكذا إذا كان مع الرجال امرأة كاد
 عليها الصلحانها وكان معهم من علمه من السهم أو على عمل اللب ليعمل الرجل
 فصل مما يعمل فيه قول الواحد وما لا يعمل

مسافر حصص الصلوة ولم تحسد ماء إلا في الماء فاحذر رجله حسداً في الشان ان كان
 المحر عن السبل ان سبواً بذلك الماء وان كان في الماء سبواً بذلك الماء لان
 الطهارة في الماء اصل في سبك بالاعمال فلا يخلو حكمه كمالاً من المحر بوجه القاء
 بخلاف ما إذا حرقه فاسق في المعاملات وان لم يحرقه الواحد قول له سبواً في
 وان كان المحر بحاسة الماء مسبوفاً فاسق بوجه سبواً في الماء فاسق بوجه سبواً في الماء
 الحسن عن احمد بن روح ان المسبوفاً كالعدل والدمور طاهر الروية لا احداله
 وما كان سبواً لا ينجح بوجوه من حب الصاهة من سبواً في الماء فاسق بوجه سبواً في الماء
 مات من مرضه اليوم فقال العدل له ادخل في وان المولى دخل في الماء فاسق بوجه سبواً في الماء
 وكان الطاهر سبواً للعدل وكان سبواً في الماء فاسق بوجه سبواً في الماء
 من له الحر العدل كحاشي روايه الاحبار وان كان المحر بحاسة الماء فاسق بوجه سبواً في الماء
 وامتد طاهر من له ليرحل كحاشي روايه الاحبار والامام في القصة له الحرية

خان اراق الماء ثم يتيمم كان ذلك احوط. وان كان الكبر رايه ان المخبر بنجاسة الماء
 كاذب فانه يتوضأ ولا يتيمم وان كان المخبر بنجاسة الماء حلالا اهل الذمة لا يقتل قوله
 فان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الى ان يربى الماء
 ثم يتيمم ولو توضأ به وصلى جازت صلواته. وفي خبر الفاسق اذا وقع في قلبه انه
 صادق فانه يتيمم ولا يتوضأ به لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكافر
 ليس من اهل الشهادة على المسلم. ولو كان المخبر بنجاسة الماء صبيا او معتوها
 يعقلان ما بقولان قال فهو كذلك. من اصحابنا من قال المراد بهذا العطف ان الصبي
 كالبالغ اذا كان مرضيا وبسقط اعتبار البلوغ كما يسقط فيه اعتبار الذكورة والحرية
 ويكون هو كالبالغ كما في للعاملات. والاصح ان مراده العطف على الذمى فان خبر
 الصبي والمعتوه في هذا الخبر الذمى لانه ليس لهما ولاية الالزام. ولو ان رجلا دخل
 على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون مشرابا فدعوه اليه فقال له رجل
 نعمة منهم عربة هوها اللحم دجاجة الجوسي وهذا مشراب خالطه خمر فقال الذين
 دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في خالطه فان كانوا عدولا لا يلتفت
 هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبر بالحرمة وان كانوا متهمين فانه يأخذ بقول ذلك
 الواحد ولا يسعه ان يتناول من ذلك سواء كان المخبر بالحرمة حرا او مملوكا ذكر
 او انثى لان قول الواحد النعمة مقبول في الديانات ولو كان في القوم رجلان ثقتان فانه
 مأخذ بقولهما وانكاره في القوم نعمة واحد فانه يعمل في ذلك بالكبر رايه فان لم يكن فيه راي
 واستوى الحما لان عند فلا بأس بان يأكل في ذلك ويشرب ويؤصأ منه وان كان اليه اخبر
 بانه حلال مملوكين عتيق والذي يزعم انه حرام او واحد فلا بأس باكله لان في الخبر الذي في الحر والمملوك
 فيترجح قول التين وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين ثقتين والذي يزعم انه حلال حرا او واحدا فانه لا ينبغي له
 ان يأكله

فول المثنى. رجل تزوج امرأة فاحرم مسلم ثقتة رجل وامرأة اهما ارقضا من امرأة
واحده قال في الكتاب احب الى ان ينزعه فيطلقها ويعطيها نصف المهر ان لم يكن رجل
ولا بنت الحرمة بجزء الواحد عند فاما المنيته فله رجلان او رجل وامرأتان وعلى قول
التابع رج بيت حرمة الرضا ع ستمائة الاربع من النساء واما بيرة احتياطا لثان
حرمة الوطى بطلاقها كيلة تتبع معنعة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول وانكس بعد
وان كان المستتر مع المثل نسح لها ان لا تأخذ منه ساقط الدخول وبعد الدخول
يسحب لها ان يرأ الروح ع راد على مهر المثل اذا كان المسمي اكثر من مهر المثل لان الرأية
اما تحت تحية الكاح وذلك تحملي وان لم يسره وسعه ذلك لان ملك اسكاح لم
يهدن الدماءه وكذلك رجل سري حاربه فاحرمه عدل ثقتة اهاجر الا بوس
او اعا حله من الرضا ع قال بره عن وجهها فهو افضل ولا ينزعه وسعه ذلك لان
ذلك اليه لم يطل بهذا السرنا ده تسلم استترى لحو او قصه ولا يمس اياه
اخذ حاء يحوي به به به به يستتره ان ياتى ولا يطعم غيره لان العرا من ثمة
العدو ويطلق الملك و- رمة العين حق الله تعالى حيث يحس اياه واما
حله لا يثبت بحر الواحد ليس موصيه به رتوب الحرمة بطلاق الملك بيت
الحرمة مع نساء الملك بخلاف ما تقدم لان ماء السكاح لانه مع سوت
الحرمة ابو دين ما دام سطل الكاح محس الواحد لا يثبت اليه واذا ثبت الحرمة
ملك الممنع همها لا يمكنه الرد عليها فله ان يهدن من عن ليا نوح اياه يطل ابيهم وتوار
لويظفهم وان الذي كان المسمي يد ادله بالسؤال فاحرم مسلم ثقتة رجة محوثة بجلاله ان ياكل
ما به من الله ح فينت اذوية ولو ابدار طه رافقاء ثم باعه منه ان الا د او ملكه بستان
او حدة احرم طه به ام مرام العين لا يملكه - ووه ولو ان رجلا ملك طعاما او ماء ر ميرات او به

او حصة اوصيب من الاسباب ثم اخبرهم مسلم ثقة ان هذا لفان بن فلان بن فلان العناني
 غصبه منه البايع او الواهب او المبتاع قال احب الي ان يبتن فلا يكل ولا يشرب ولا يتوضأ
 ولا يطأ الخارية لان مجزى الواحد المعدل بثبت الربية فيقتزى وان لم يبتن كان في سعة
 من ذلك لان المجزى ما اخبر مجزى العين واذا اخبر ان من يملك معه كان عاصا وهو مكذب
 في هذا الخبر شرعا لا اذ البذل دليل الملاك فلهذا قال ان نزع كان اقصا وان لم يبتن كان في سعة
 ذلك ولذا لو ان رجلا ماله يد طعام فادن لغيرة باقتاؤل واخبر ثقة ان هذا الطعام والتأ
 غصبه من ذلك والذي في يد بكرة وبرعم له انه ان نزع اوصال وان لم يبتن
 في سعة من ذلك وكذا اذا لم يكن الذي فوجد ثقة لان اليد دليل الملاك والمجزى ما
 يقال له صواب منه وقول الواحد جعل حجة في حقوقه البارحة حكم التثنية لا حكم بطلان
 الملاك وكذا لو كان ماء وهو في سعة ولم يجز ما عر ذلك فاندن غناه ولا يستقيم هذا الم
 الذي في يد ثمة فان كان عدلا فانه نورع من الله لم يغصبه من احد، سئل الشايع فيه
 قال الغيبة ابو جعفر ربح ههنا لا يبتن، فجلا ان مالو كان فاسعا وعزم من الشايع ان هذا
 والاول سواء يبتن وهو المعصوم لان داليد وان كان عدلا لم يربح مع العصب عن نفسه
 فلا يجاز من قوله قول المجزى حكم التثنية، ولو ان رجلا ادان ببتن، لم يجز له رجل عدل
 لا تروا انه ديجة مجوسية وقال له القصاب انه ديجة مجوسية والاصحاب عدل قال الغيبة
 ابو جعفر ان السامع يخفى فان لم يقع محرمه على شيء سقط له بال تسعة الاباحة الاصلية
 وعلى قول الشايع ربح لا يبتن وبأخذ بقول واحد انه ديجة مجوسية لان النجس صار
 اما على البايع غول المجزى ديجة مجوسية البايع يد مع انه ربح عن نفسه فيكون منه
 فلا يأخذ بقول البايع، وقال شمس الأئمة السرخسي ربح كان شيئا الا ان ربح يقول ذاتي
 البصير بقالا فلو لم يشتري منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك فان طلب الصابون

في هذا لا بأس لا يقال ان يبيع منه وآ. طلبت منه الربيب والحق وما ياكله الصبي

مادة يبيع ان لا يبيع عليه كادب وما يقول ظاهر وان كان الصغير ذاك في وذن

ليجان اه به فان. انصرت به عليه لا يبيع له سمع ان يعقل رلان منه لا الامية الا ان

للصغير في التصرف لا يصح ادله علوف مالمو فان هو لا في نته الملك على يد. مرة

او منه. قاله فهو السامع ان يبيع لك منه وكذا العمدان. ماء. عند وامه صند

من المولى واوا. رحلا. في حاربه لرسول وسرع امهاله روى والامة تصدق بها

مرا. الحاربه. في يد. الذي في يد. كان. الر. في يد. ولد. وطلد. لك

من. في يد. وعاربه. في يد. كان. في يد. كان. في يد. كان. في يد. كان.

لا مرحضه وبه منه اثاره في قوله هذا والمدعى مسلم بقة لا بأس للسامع. سنزها

منه لا به احد يجر يعمل الصحة وان كان في الكر. راي السامع ان الذي في يد. الحاربه كا

فيما يقول لا سمع للسامع ان يشرها منه ولا يعل منه ولا صد منه لا. اقرار ذي البد

اه. في يد. ولد. ومن. مدعى امهاله او اراد منه ممالك ولا. بار. في الله رايه

له كادب وما يقول اه. لا يعقل قواه. لا يسرى منه الحاربه ولوله يعمل. واليد. ذلك

ولكنه قال في طلبي ولون. عنهما في واحد. ما. في يد. السامع ان اسرى منه ولا يعمل بها

ولا صد منه كان الذي في يد. به انه اوله. في يد. يد. يد. يد. يد. يد. يد. يد.

لان الغصب امر مستكر فلا يعمل قوله في ذلك اما في النعمة ما احد يجر مستكر في فعله

اذ كان ثقة. ان قال الله. في يد. كان فلا. طلبي ونسها من ثم رجع. طله ما قر

في رده بها في. ان كان ثقة فلا بأس ان يعقل قوله. وبشرى منه التجارية لانه لخير من

مستقيم ومنه الرجوع عن العلم وما قر على نفسه سبب السماء وهو الاحد

وكذا لو قال عصب يجر ملان محاصه الى الف. في يد. القاصي لي بها بيب

امتنها أو بكونه عن اليقين فإنه يجوز للسامع أن يقبل قوله إذا كان ثقة ^{بأنه} لا يخفى
 مسقطه وإثبات الملك بالحجة وإنما شرط أن يكون ثقة ^{لأن} كلامه إنها كانت ^{يد}
 فلا إقرار لفلان بالملك ظاهرة وإنما كان المخبر كاذبا في أكبر رأى السامع فإنه لا يستر
 منه في جميع هذه الأحوال ولا يفعل قوله. وأن قال قضى لي بها القاصي فآخذها
 منه ورمها إلى وقال صبي العاصي بها لي فآخذتها من منزله أريد أو غير ذلك
 إمكان ثقة كان له يفعل قوله. وأن قال قضى لي بها محمد الغضاء فآخذها منه لا يبيع
 أن يقبل قوله. وإنما كان ثقة لأنه لما حمد الغضاء كان آخذها في حاله المأزعة فلا يفعل قوله كماله
 قال اشتري هذه الحمارية من فلان وبعدته الثمن ثم حمد الببيع فآخذها منه لا يبيع له أن يفعل
 قوله لأن القول قول الواحد في الشرع ولو أن رجلا قال اشتري هذه الحمارية من فلان و
 الثمن وقبضتها بأمرة وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجلا آخران فلانا ذلك
 حمد هذا البيع ورجعنا به له يبيع. ثم إذا قال أنتاب مأمون ثقة أيضا فإنه
 لا يبيع للسامع أن يفعل قوله وإن يشتريها منه لأن الأول لو أخبر أن فلانا حمد
 انشراء لا يكون للسامع أن يشتري منه. مكدا إذا حذر غير المحمود. وإنما كان
 المحذر الثاني غير ثقة إلا أن في أكبر رأى السامع أن الثاني صادق فذلك وإن كان
 في أكبر رايه أنه كاذب فأناس بان يشتريها منه إذا لم يكن إلا ^{بأنه} ثقة
 وإنما جازها غير ثقة في أكبر رأى السامع أن الثاني صلي ^{بأنه} لا يبيع له أن يشتري
 منه ولا يفعل قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني في ثقة رجلا رأى عينا في يد رجل
 وقد علم أنه لغز. قال له ذواليد أيا ملكة من فلان ذلك ^{بأنه} بسبب الأسباب أو قال
 فلان ذلك وسكني ببيعه فإنه مجل له أن يشتري منه ^{بأنه} القياس أن لا يجل له
 منهم في جرد المفعول إلى نفسه وإنما حل له أن يشتري منه

^{٣٩٥}
 أحسنا لكان الضرورة فانا لو شرطنا لباحة الشراء منه وقبول قوله اقلعنا الشاهد من
 يضيّق الامر على الناس لهذا الضرورة معدومة فيما اذا اخبر عدل على خلاف ذلك
 . ولو ان رجلا في يديه جارية تقربا لرق لذي اليد فشهد مسلم عند رجل آخر ان الجارية
 التي في يد فلان امة لفلان آخر غضبها منه الذي في يده والذي في يده محمد ذلك ويقول
 لي والذي في يديه غير مأمون قال في الكتاب احب الي ان لا يشتري منه وان اشتراها
 ووطئها كان في سعة من ذلك لان الخبر فيها خبرا بغضب مكنب شرعا فكان للسامع
 ان يشتري . والاحوط ان لا يشتري . ولو اخبر مسلم ثقة انه اقر الاصل واخبر انها
 كانت امة لذي اليد اعتقها فهدا والا له سواء . وان اشتري بها كان في سعة من ذلك
 لان ملك الانسان لا يزدل بقوله الواحد . وان لم يشتري كان اوله . ولو كانت الجارية
 لرجل فاحذها رجل آخر واراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي لزعمها الاول ان يشتري
 من الذي في يده يحتمل يعلم انها خرجت من ملك الاول واسقلب الى ذي اليد بسبب
 صحيح او يعلم ان الاول وكله ببيعها فان سأل ذي اليد فقال ذواليد اشتريتها منه او غيرها
 لي او تصدق بها على او قال وكلني ببيعها فان كان ذي اليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله
 ويشتري ويطأ وان كان غير ثقة الا ان في الكبر رأيه انه صادق فذلك لان قول
 المخبر مقبول في المعاملات اذا لم يعارضه قول آخر . وان لم يكن عدلا وكاف في الكبر
 رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه . وكذا لو لم يعلم ان ذلك
 الشيء غير الذي في يده الا ان الذي في يده اخبر انه لغيره وان ذلك الغير وكله
 بالبيع او باعه منه او وهب له لان اقرار ذي اليد بالملك لغيره بمنزلة العلم
 ان كان الخبر ثقة . وان كان غير ثقة لكن في الكبر رأيه انه صادق فذلك . وان كان في الكبر
 رأيه انه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري منه . وان كان الذي في يده لم يخبره ان ذلك

الشيء بغير فلا بأس بشراؤه منه وان يقبل هبته. وان لم يكن ثقة لان اليد دليل الملك
يستوى فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي في يده من كان مثله لا يملك
مثل ذلك العين. كما لو رأى دابة متقومة في يد فقير ورأى كتابا في يد جاهل لم يكن
عابا له من هو اهل لذلك نكوتنا لا فضل ان يمتنع ولا يشتري. وان اشتراه او قبل هبة
وهو لا يعلم انه لغيره قال رجوت ان يكون في سعة من ذلك لان اليد دليل الملك
شرعا كان المشتري معتد اعلى دليل شرعي وانما علقها بالجوار لان فيهم كل واحد ان
مثله لا يملك هذا العين. وان كان الذي اتاه به عبدا او امة لا ينبغي له ان يشتري
منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك. فان سألته فاخبر بان مولاه قد ذن
له فيه وهو ما هو ثقة لا بأس بان يشتري منه وان كان عرقته فان كان اكبر رايه انه صادق
فيما يقول يقبل قوله وان كان في اكبر رايه انه كاذب لا يقبل قوله وان لم يكن له رأي في ذلك لا يشتري
منه ولا يقبل قوله لان المانع من التصرفات ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم
يتجرب جانب الصدق. وكذا البصير الذي لم يبلغ وهو مملوك او حر ان اخبره انه ما ذن
له في بيعه او ان فلانا بعث على يده هبة او صدقة فان كان اكبر رايه انه صادق
وسعه ان يصدق له لان بعث الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل
يبعث الهدايا الى المعلم على يد الصبي. وان كان في اكبر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل
قوله. رجل تقدم ببلد ابا عيان وطعام وجواري وقال انا مضارب فلان او انا مفوض
او وكيله كان للناس ان يشتروا منه. وكذا العبد اذا قدم ببلد فادعى ان مولاه اذن
له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويعاملوا معه. ولو ان رجلا تزوج امرأة
لم يرها فادخلها عليه انسان واخبر بانها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطلقها اذا
ثقة عنده او كان في اكبر رايه انه صادق. وكذا رجل دخل على غير ليلة وهو شاعر سيفه

او قد ارعده يستدعوه وصاحب المنزل لا يدري انه لص او هارب من اللصوص فانه
يحكم رأيه فان كان في الكبر لا يراه انه لص ودخل عليه لياخذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب المنزل
يحاف انه لو نجزه او صاح به باذره بالصرب كان لصاحب المنزل ان يقتله وان كان الكبر
رأيه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يعجل ولا يقتله جونا لعل في هذه المسائل
بالكبر الرأي عند الحاجة وانما يتوصل الى الكبر الرأي بالداخل عليه بان يحكم نيه وحيته
او كان عرفة قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل بذلك على انه هارب من اللصوص
وان عرفة بالجلوس مع اللصوص واهل الشر يستدل بذلك على انه سارق. **وقال**
لعرفه ان فلانا امره ببيع جاريته التي في منزله وما دفعها الى مشتريها كان للسامع ان
يشترها منه وان يقض الحاربه من منزل مولاهما اذا دفع المشتري الثمن الى بايعها
ان كان البائع ثقة او عرفتة ووقع في قلبه انه صادق فان وقع في قلبه انه كاذب
ان وقع في قلبه ذلك قبل الشراء لا يبيع له ان يشتريه حتى يسأل مولاهما. وان وقع في قلبه
ذلك بعد الشراء لا يتعرض للجارية لان الكبر الرأي في حقه بمنزلة اليقين. وان قبضها
وطئها ثم وقع في الكبر رايه ان البائع كاذب فيقال يغفل وطمها حتى يتعرف خرها وان كان
المشتري حين اشترها شهد عنده شاهد عدل ان مولاه الجارية امره ببيعها ثم حضر المولى
وحجدا الامر بالبيع كان المشتري في سعة من امساكها وكان له ان يتصرف فيها حتى يخاصمه
المولى الى القاض لان شهادة الشاهدين حجة تامة. ولو شهد عند القاض بقضه القاض
بالوكالة وصحة البيع وكذا اذا شهد عند المشتري. ولو ان القاض قضى لمولاهم لا يبيع
للمشتري بشهادة الشاهدين اللذين شهدا عنده ان يمساكها لان شهادتهما لم تكن
ملزمة وقضاء القاض ملزم وجعل تزويج امرأة ولم يدع لها حاجة غاب عنها فاخبر وخبر انما
قد ارتدت فان كان الخبر عنده ثقة وهو حر ومملوك او محدود وقد وسعه ان يصدق

المجنزوية تزوج اربع نسوة سواها لان هذا خبر يامدني وهو حل بطلح اربع سواها هذا
خبر غير ملزم اياه شيئاً فلا يعتبر فيه العدالة. وان لم يكن المخبر ثقة وكذا الكبر اياه انه صادق
فكذلك وان كان في الكبر اياه انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث لان خبر الفاسق لا يثبت
الكبر الرأى. ولو ان مخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكره الاستحسان من الاصل ان
ان تتزوج بزوجه اخر وسوى بين الرجل والمرأة. وذكر في السير الكبير ليس لها ان تتزوج
بزوجه اخرى يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اغلظ من ردة
المرأة. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان لها ان تتزوج اخر لان المقصود من هذا
المخبر وقوع الفرقة بين الزوجين. وفي هذا لا فرق بين ردة الزوج والمرأة قال الاثرى
ان الفرقة تنبئ بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل. وكذا لو كانت المرأة
صغيرة فاخبر انسان انها ارتضعت من امه او اخته مع هذا الخبر. ولو اخبر انسان انه
تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها او كانت اخته من الرضاع والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج
اربعا سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه اخبر بفساد عقد كان محكوماً
بصحته ظاهراً فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشرة النكاح
بصفة الفساد بخلاف الاول فان ثم اخبر يامدني عارض غير مستنكر فان شهد عنده
شاهد عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها. وكذا لو ان امرأة غاب عنها
زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثاً او مات عنها او كان غير ثقة فانها ما
يكتاب من زوجها بالطلاق وهو لا تدري ان الكتاب كتاب زوجها ام لا الا ان اكبر
رأىها انه حق لا باس بان تعتد وتزوج. ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل نكاحها كان
فاسداً وان زوجها كان احا لها من الرضاع او كان مرتداً لم يسعها ان تتزوج بقوله
وان كان ثقة لانه اخبرها بخبر مستنكر وكذلك امرأة ماتت لرجل طلقه زوجي ثلثاً

^{٢٠١}
وانقضت عدي ووقع في قلبه انها صادقة لا بأس للرجل ان يتزوجها بقولها. وكذا
الطالقة يظننا اذا قال للرجل زوجها انقضت عدي وتزوجت بزوجه اخرجوه من الزوج
ثم طلقه وانقضت عدي وكان ذلك في مدة يتصور فيها نكاح الزوج الثاني وانقضاء
العدتين فانه لا بأس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عند او وقع في قلبه
انها صادقة لانها اخبرت بامر محتمل وما اخبرت بامر مستنكر قال الشيخ الامام الاجل
شمس الائمة السرخسي مع في هذا بيان انها لو قالت لزوجها الاول حملت لك
لايجل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا في انها هل تحمل للزوج
بمجرد النكاح الثاني. قال بعضهم تحمل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حملت لك
حتى تفسر جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها له فلما كبرت
لقبها رجل في بلد اخر فقالت انا حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت
مملوكة لان محاليد لان اليد نهي لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها.
ولو قالت كنت امة له فاعتق فانه كان ثقة عند او وقع في قلبه انها صادقة
لا بأس بان يتزوجها لانها اخبرت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك. وكذا المرأة
الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت للرجل اخرج نكاحي كان فاسدا او كان زوجها على غير
الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر ولو
قالت طلقني بعد النكاح وارقد عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها
لانها اخبرت بامر محتمل فاذا اخبرت يبطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت
بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاع طاهر وغير ذلك فان كانت ثقة عند
اولم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها

والله اعلم

فصل في التسبيح والتسليم والصلوة على النبي

صلى الله عليه وسلم والتعاويذ وما يرجع إلى النفوس الدينية.

رجل أراد أن يتعوذ قال الفقيه أبو جعفر ج احب الى ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للقرآن. ولوقال اعوذ بالله العظيم وقال اعوذ بالله السميع العليم يجوز. وينبغي ان يكون التعوذ موصولا بالقراءة. رجل سمع رجلا يقرأ القرآن ويلحن في القراءة فانه لا ينبغي للقارى ان يلحن ويعلم الصواب. فاما السامع ان علم انه لو منعه عن اللحن ويعلمه الصواب يغضب القارى او يدخل عليه حشة فانه ينبغي للسامع ان يمنعه عن اللحن ويعلمه الصواب الا ان يخاف ان يقع بينهما عداوة فحينئذ وسعه ان لا يتعرض له الحارس في الحراسة اذا قال لا اله الا الله او ما اشبه ذلك او الفقاعى يقول عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله عليه وسلم محمد قالوا يكون اثما. بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي عليه الصلوة والسلام فانه يثاب على ذلك. وكذا الغازى اذا قال كبروا يثاب عليه لان الفقاعى والحارس ياخذ بذلك عوضا. رجل حاء الى تاجر ليشتري منه ثوبا فعنده فتح المتاع قال سبحان الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثوبه ومتاعه كره. رجل دعى مدعاؤه وقلبه ساء فان كان دعاؤه على الرقة فهو افضل. وكذا لو كان لا يمكنه ان يدعوا لا وهو ساء فالدعاء افضل من ترك الدعاء. ويكره ان يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع الخجاسات. وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلاء. وان قرأ القرآن عند القبور ان نوى بذلك ان يونسهم صوت القرآن فانه يقرأ. فان لم يقصد ذلك فانه تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت. قوم يقرؤون القرآن من المصاحف او يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجلة والاشرف

فقام للقارى لأجله قالوا ان دخل عليه عالم ابو ما واستاد ما ند = علمه العالم جاز له
 ان يقوم لأجله وما سأل ذلك لا يجوز . رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان
 يقول فهدى الموضع الحمد لله . ولو أكل شيئاً غصب من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ .
 الامام اسمعيل الراشد لا بأس به . رجل يمسح وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم
 ذلك ليس بشئ والعجيب انه لا بأس بورد الاثر فيه . رجل سمع اسماً من اسماء الله تعالى
 يجب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك . ولو سمع اسم النبي صلى الله
 عليه وسلم فانه يصل عليه . فان سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه . قال بعضهم
 لا يجب عليه ان يصل الامرة . وقال بعضهم يصل في كل مرة رجل يقرأ القرآن فسمع اسم
 النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الناطق رح انه لا يجب عليه الصلوة والتسليم لان قراءة
 القرآن على النظم والتأليف افضل من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم . فاذا فرغ من
 القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسناً وان لم يصل فلا شئ عليه .
 ولو سمع القارى الاذان فالأفضل له ان يمسك عن القراءة ويسمع الاذان اذا سلم
 رجل على القارى لا ينبغي له ان يسلم على القارى كيلا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم
 عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام على القارى وقال بعضهم يجب وهو اختيار
 الفقيه ابو القاسم رح . ويكره ان يصل على غير النبي وحده فيقول اللهم صل على
 فلان . ولو جمع في الصلوة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى اله واصحابه
 بجان لان فيه تعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم وسلم رجل سلم على من كان في الخلاء بتغوط وسجود .
 لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة . فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد عليه السلام
 بقلبه لا بلسانه . وقال ابو يوسف رح لا يرد لانا القلب ولا بلسان ولا بعد الفراغ ايضاً
 وقال محمد رح عليه رد السلام بعد الفراغ من الحاجة . ولا يسلم على احد وقت الخطبة

ولا يثبت العاطس. وإذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام الهائل
 إذا التفت باب دار انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه. وكذا إذا سلم على
 الملقا في المحكمة. وإذا التفت الرجل باب دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم إذا دخل
 سلم ولا ثم يتكلم. وإذا كان في القضاء يسلم أولا ثم يتكلم. رجل كان جالساً فقام فلم
 عليه رجل وقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن
 سلم عليه. قيل إن سمى رجلاً فقال السلام عليك يا زيد مثلاً فرد عليه عمر ولا يسقط
 رد السلام عن زيد. وإن لم يسلم وقال السلام عليك وأشار إلى رجل فرد غيره سقط
 السلام عن المشار إليه. رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسمع قال أبو بكر لا سكتا
 مع اخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد فقل له لو كان الرد عليه اهم ما دايضع
 قال ينبغي ان يريه تحريك الشفة إذا سلم اليهودي او النمراني او المجوسي على مسلم
 قال محمد بن يعقوب المسلم وعليك ينوي بذلك السلام لمحدث مرفوع الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم انه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم. وإنما يكره ان
 يستديهم بالسلام. أما إذا ابتدأ الكافر فلا بأس بان يرد عليه ولكن لا يزيد على
 قوله وعليك. وبعض المشايخ لم يربأوا بالسلام على اهل الذمة. والصحيح هو
 الاول. هذا إذا لم يكن للمسلم حاجة اليه فان كان فلا بأس بالسلام عليه ويكره للمسلم
 ان يصالح الذمي. وإذا قال المسلم للذمي اطل الله بقاءك قالوا ان فدى بقلبه انه
 يطيل بقاءه لعله يسلم او يؤدى الجزية عن ذل وصغار فانه لا بأس به لان هذا دعاء
 له الى الاسلام او المنفعة للمسلمين. الفارس مع الرجل إذا التقيا ينبغي للفارس
 ان يسلم أولاً. وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أولاً. وإن سلمت المرأة
 الأجنبية على رجل ان كانت مجوزة رد السلام عليها بصوت تسمع. وان كانت غائبة

رد عليها نفسه والرجل اذ اسلم على امرأة اجنبية بالجواب فيه يكون على العكس. فتعلم
 منه خريطة فيها كتب **عن** ابي الحسن عليه السلام او من كتب الفقه قام وتوسد
 الخريطة قالوا ان قصد به التوسد كره وان فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره. ويكون تصغير
 المصحف وان يكتب بقلم دقيق مروي ذلك عن ابي حنيفة ربح وهو قول ابي يوسف
 وزوجهم الله. وكان ابي حنيفة ربح يكره النقط والتعاشير في المصحف ومثانيها
 ربح لم يرد في زماننا باسب ذلك ولو كتب القرآن على المحيطان والجدران بعضهم قالوا
 ربحان يجوز ذلك. وبعضهم كرهوا ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس ربح
 امسك المصحف بينه ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأنثم بل يرجي به الثواب
 ولو امسك الخمر بينه للتقليل جاز ولا يأنثم. ولو امسك شيئا من هذه المعارف والملا
 يكره ويأنثم وان كان لا يستعملها لان امسك هذه الاشياء يكون لله عادة. كما قد
 فيه مكتوب لبسم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيء قاله ابو بكر الاسكاف ربح يكره
 سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه. بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا بأس
 به لان الكيس يعظم وهذا الكاغذ لا يكره ان لا يكون على الطهارة ان ياحذ فلو
 عليها اسم الله تعالى. ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم ابيه او ما دله من اسماء الله
 تعالى نحو قوله حسبنا الله ونعم الوكيل او بسم الله او نعم الله يرأى الله فانه لا بأس به
 رجل يذكر الله تعالى ويسبح في مجلس العاسق قالوا ان نوى ان الفسقة يشتغلون
 بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو افضل واحسن كن يسبح الله تعالى في السوق و
 ينوي به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع فهذا
 افضل من ان يسبح الله وحده في غير السوق. وان سبى على وجه الاعتبار يوجب على
 ذلك وان سبى على ان العاسق جعل الفسق كان اثما. وينبغي للمصلح ان يدعو في

فصلوة بالدعاء المحفوظ ولا يتكلف للتلاجج على لسانه ما يشبه كلام الناس . أما
في غير الصلاة يدعو بما يحضر ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب بالرقعة
رجل عطس خارج الصلاة ينبغي ان يحمدا الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين
او يقول الحمد لله على كل حال . وينبغي ان يحضره ان يقول يرحمك الله ثم يقول العا^{طس}
غفر الله لي ولكم او يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ولو عطس
رجل في غير الصلاة فقال رجل في الصلاة الحمد لله قالوا تفسد صلوة ان اراد به
الجواب ولو قال يرحمك الله فسدت صلوة لانه خطاب وجواب ولو عطس
المصل فقال رجل يرحمك الله ثم قال المصل غفر الله لي ولكم كان جوابا تفسد
صلوته . وينبغي ان كان بحضرة العاطس ان يشمت العاطس اذا تكبر عطاسه
يجلس الا ثلث مرات فان عطس اكثر من ثلاث مرات فاعطس بحمد الله تعالى
في كل مرة ومن كان بحضرة ان شتمته في كل مرة فحسن وان لم يشتمته بعد الثلث
فحسن ايضا رجل راي رؤيا اعجبه ينبغي ان يحمدا الله تعالى لان ذلك نعمة فيشكر
ثم ان شاء قصها على من يتق به وان شاء لم يقص . ولو قال رجل راي الله تعالى
في المنام قال الشيخ الامام رئيس اهل السنة ابو منصور الماتريدي رح هذا
الرجل شرم عابد الوثن . وهذه المسئلة اختلف فيها شائع بخارا وسمرقند
قال شائع سمرقند روح روية الله تعالى في المنام باطلا لا تكون لان ما يرى في المنام
لا يكون غير المرئي بل هو خياله والله تعالى منزه عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة
احسن . واذ اقامت المرأة حاملا فدفنت ودفنت في المنام انها قالت ولدت لايش
قبها . ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان . وتكلموا في تقبيل يديها . قال
بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لسلامة فلا بأس به . والاول ان لا يقبل

ويكفي العاقبة اما اذا سجد للسلطان ان كان قصده التعظيم والتحية وروى العلامة
 لا يكون ذلك كفرا. **اصلم** امر الملكة بسجود ادم صلوة الله عليه وسجود اخوة
 يوسف عليه السلام. ولو قال للمسلم سجد الملك والامتنان قالوا ان امرؤ يذل
 للعبادة فالأفضل له ان لا يسجد كمن الكره على ان يكفر كان الصبر افضل وان امره
 بالسجود للتعظيم والتحية لا للعبادة له ان يسجد. **رجل** دعا الامير فسأله عن
 اشياء فان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكرها فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف
 الحق. وهذا اذا كان لا يخاف على نفسه القتل ولا اتلاف عضو ولا يحاف على ما
 فانه خاف ذلك فانه لا بأس به. **واذا** سأل الرجل غير الاخبار المحدثه في البلد قال
 بعضهم يكن الاخبار والاستخبار. وقال بعضهم لا يكن الاستخبار ويكن الاخبار.
 والصحيح انه لا بأس بالاخبار ايضه ليكون عالما بالصالح بالمرأة ارادت ان
 تضع تعويذ الجبهاز وجها بعد ما كان يبيعها ذكره الجامع الصغير انه ذلك
 حرام لا تحل. ولا بأس بوضع الجاجم في الزرع والمبطخة لدفع ضرر العين لان العين
 حق تصيب المال والادنى والحيوان ويظهر اثره في ذلك عرف ذلك بالاقرار
 . **واذا** خاف العين كان له ان يضع فيه الجاجم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع
 يقع يمره او لا على الجاجم لا ارتقاها فنظر بعد ذلك الى الحرث لا يضر للروى
 ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نخن من اهل الحرث وانا
 نخاف عليه العين فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل فيه الجاجم ويكره
 كتابة الجاع في ايام النور والماقها بالابواب لان فيه اهانة اسم الله تبارك
 واهانة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساط او مصلي كتب عليه في التسبيح الملك
 لله يكن استعماله او بسطها والقعود عليها. **ولو** قطع الحرف من الحرف او خبط

٣٠٠
على بعض الحروف حتى لا يبقى الكلمة متصلة لا يزل والكراهة لان الحرف المفردة حرة
وكذا لو كان عليها اللك لا غيرا وكان الالف وحده لا او كان اللام وحدها
وحكى ان بعض الائمة راي شيئا ما يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف ابد
جهل فنهاهم عن ذلك ثم مريهم وقد فصلوا الحروف فنهاهم ايضا وقالوا فنيكم
في الابتداء لاجل الكلمة وانما فنيكم لاجل الحروف خرقة فيها درهم تك ابن
سماعة عن محمد بن زهري الفاد رانه لا بأس للرجل امساك تلك الخرقة وان لم يكن
على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من النصارى ولا القلنسوة من المجوسى لان في
ذلك اذلالا لهم اسكاف امره انسان ان يتخذ له حقما مشهورا على روى المجوسى
او الفسقة فذاد له في الاحرة قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان
يخيط ثوبا على زعم الفساق ويكره بيع المكعب المفضى من الرجال اذ اعلم انه
يشترى لللبس فقير اجر نفسه من كافر ليعمر له العنب فيتخذ خمر ايكمل ذلك
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصم ولو ان مسلما اجر نفسه ليعمل في الكنيسة
ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل فان اجر نفسه من نصراني لضرب
الناقوس كل يوم خمسة دراهم وفي عمل آخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغي
له ان ياجر نفسه منهم ويطلب الزرق من عمل آخر واذا استوجرا غسل الميت
قالوا لا اجر له وكذا لو استوجرا لحمل الميت ولو استوجرا لحفر القبر ولم ينفق الميت
كان له اجر قالوا انما لا يجب الا اجر لحمل الميت اذا لم يوجد ثمة احد يحمل الجنازة
بخير اجر فان وجد جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه خاصة وان استوجر
لضرب الطبل فان كان للاله لا يجوز لانه اعانة على المعصية وان كان للغزاة
والعاقلة جاز لانه طاعة وما اخذ المطرب والمغني ان اخذ من غير شرط باح

له . وأن أخذ على شرط رده على صاحبه أن قدر وإن لم يقدر على الرد
على صاحبه تصدق له . يجعل يبيع الثعوب في المسجد الجامع
ويكتب في الثعوب النورية والإنجيل والقرآن ويأخذ ما لا يريد
أن يبيع الثعوب مديّة أو مبة لا يجعل له ذلك المال لأنه أخذ المال
على المديّة حرام . وأن أخذ الأجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس في زماننا
رجل أراد أن يتعلم النجوم قالوا إن كان يتعلم مقدار ما يعرف به مواعيد
الصلوة والقبلة لا بأس به . وما سوى ذلك حرام كافر من أصل الذمة
أو أهل الحرب طلب من مسلم أن يعلم القرآن والفقهاء قالوا لا بأس أن يعلم القرآن
والفقهاء في الدين لأنه عسى أن يهتدي إلى الإسلام فيسلم إلا أن الكافر لا يمس المصحف
تجمل أراد أن يقرأ القرآن ينبغي أن يكون على أحسن أحواله يلبس صالح ثيابه وينعم
ويستقبل القبلة لأن تعظيم القرآن والفقهاء واجب . وأما تعليم الكلام والمنافرة
فيه قالوا راء قدر الحاجة مكروه . وحكي أن حماد بن أبي عبيدة رحمه الله كان
يكلم في الكلام فنهاه الأب عن ذلك فقال له حماد فدرأيتك وانت تتكلم فإياك تنهايني
فقال يا بني كما بانكتم وكلوا أحد من كان الطير على رأسه مخافة أن يزل صاحبه وانتم
اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ومن أراد أن يزل صاحبه
يكفر فمكفر قبل أن يكفر صاحبه . وأما التثوية والجملة في المناظرة

قالوا انك ان كان ينظره يكلمه متعلما مسترشدا او يكلمه على الانصاف بلا تعنت
لا يحل له التوبيخ والحيلة والتلبس. وان كان من يكلمه يريد التعنت ويريد
ان يطرحه يحل له التوبيخ والحيلة بل يحل له كل حيلة ليدفع التعنت عن نفسه.
وجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن لان تعلم تمام القرآن
افضل من صلوة التطوع. وتعلم الفقه اول من تعلم تمام القرآن. وجلان تعلم
علما كعلم الصلوة او نحوها احدهما يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به.
فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل. وجاء في الاثر ان من تكلم
المعلم ساعة خير من احياء ليلة. ومما خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به
ولم يكن هذا عقوقا. قيل هذا اذا كان محتيا فان كان امره بجمع الوجه فلا يبيعه ان يمنعه
من الخروج ولو اراد ان يخرج للحج وابوكاه لذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا
عن خدمة لا بأس بان يخرج. وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما روي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظر رجمة الا كانت له بها
حجة مقبولة فيل يارسول الله وان نظرت في اليوم مائة مرة قال وان نظرت اليه في اليوم مائة مرة فاق
كان ابواه محتاجان الى النفقة ولا يقدر ان يجلب لهما نفقة كاملة او يكتف بذلك الا ان الطالب على
الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنها. وان كان الغالب هو السلامة فله ان يخرج.
وذكر في بعض الروايات ان الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن له احدهما
ولم ياذن له الاخر لا ينبغي له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعا اذا دخل عليهما مشقة
لان مراعاة حق الوالدين قرض عين والجهاد فرض كفاية. وان لم يكن له ابوان وله اخوان
وجدت ان فاذن له اب الاب وام الام ولم ياذن له الاخوان فلا بأس
بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائمة مقام الام. ولو اذن له الابوان

كان له ان يخرج ولا يستغف الا غيرها. هذا اذا كان السفر سفر جهاد فانا كان الصفر سفر
 تجارة اخرج لاسباب اخرج بخير اذن والديه اذا استغف الابوان عن خدمته لانه
 ليس في هذين المغنيين ابطال الحق والدين اذا لم يكن الطريق نحو فاقان كان نحو ما مثل البحر لا يخرج
 الاباذن والديه وانما استغنيين عن خدمته. رجل ليس له مال وله عيال واحتاج
 الناس في حفظ الطريق الى البدرة فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله
 كان له ان يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام لرعاية العيال فالقيام بالبر العيال
 اوله. وكذا لو خرج للتعليم يضيع عياله يراعى حق العيال. طلبة العلم اذا اختصموا
 في السبق فمن كان اسبق يقدم سبقه فان اختلفوا في السبق اذ كان لاحد منهم بيعة
 تقام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كانهما اتوا معا كما في الحرفة والحرفة اذا لم يعرف
 الاول فيجعل كانهما اتوا معا. صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدكرهم فيهمع واليه شيئا
 حكي عن ابي الليث رجا انه قال كنت اقمته انه لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك ولم
 اصاب ما لاحرامات وادعى بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب
 الاموال رد عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قالت الورثة
 هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث المال
 ولو قال في مرضه هذا المال لقطة وكذبت الورثة قال محمد بن جابر لا يلمن به شيء وقال
 ابو يوسف بن يتصدق بمقدار الثلث. ويجوز السبق في اربعة اشياء وفي الخف
 وفي البعير وفي الحمار وفي الفرس والنقل يعني الرمي والشيء بالاقدام يعني به العدو
 ويجوز اذا كان البدل من جانب واحد بان قال انا سبقتك فلان كذا وان سبقتني
 فلا شيء لك. وان كان البدل من الجانبين فهو حرام لانه قمار الا اذا دخل احد لاصحابها
 فقال كل واحد منهما ان سبقتني فلان كذا وان سبقتك فلان كذا وان سبق الثالث

فلا شيء منه فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحمل والطيب دون الاستحقاق وان
لا يصير مستحقا وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا الاثنين ايكما سبق منه
كذا. وانما جواز السباق في هذه الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها ولا اثر في غيرها
وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ايضا في الفقيهين اذا تكلمنا في مسألة
ان كان البدل على احدهما جاز وان كان البدل من الجائزين لا يجوز. وانما يجوز السابق
في الدواب اذا كان فسه قد سبق وقد لا يسبق قالوا والجواز الذي يلعب به للعباد يوم
العید يوكل روى عن ابن عمر رضي الله عنه انه كان يشتري الجوز لصبيانه يوم العيد يلعبون
بها وكان يأكل منه وهذا اذا لم يكن على وجه المقامرة. فان كان على وجه المقامرة فهو
حرام. مرضعة انقطع لبنها فظهر الحبل وليس للام اب شيء يستاجر به الظرف فاحت
لاستئصال الدم قالوا يباح لها ذلك مادام نطفة او علقته او مضغة لم يخلق له
عضو لانه ليس له حكم الادم وقد رواتك المدقة باربعة اشهر. امرأه حلت
ومضغ على حملها شهر فارادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم فانها تسال العلق
الطبان قالوا ايضا بالحمل لا تفعل. وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها ان
تفعل ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك لا بأس بالقاء العلق والحجامة ما لم تقرب
الولادة فاذا قربت لا تفعل. واما الفصد فالامتناع عن الفصد اول في حالة
الحمل كيلا يلحق الولد افة صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جاز له ان
يروى عن المحدث. وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جاز له ان يروى عن
المحدث. ولو قرئ على صبي صك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ
اذا قرئ صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه. ورجل يتخذ لعبة
ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو ترك محكم برده ومثله اذا كان

يعتقد لها اثر او يعتقد التقرييق من اللعبة لانه كافر الساهر اذا تاب فهو على وجه
 ان كان يعتقد نفسه من القائل لا يفكر فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شئ هو الله
 تعاوتبرا عما كان يقول يقبل توبته ولا يقتل. وان كان الساهر يستعمل السحر للتجربة
 والامتحان ولا يعتقد لذلك لا يقتل لانه ليس بكافر. ساحر محجود السحر ولا
 يدري كيف يفعل ولا يقربه قالوا الاستتباب بل هو يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر
 وذكره بعض المواضع والاستتبابية احوط. وقال الفقيه ابو الليث رجا اذا تاب
 الساهر قبل ان يوحذ يقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل
 وكذا الذين يدق العروف الداعي. والفتوى على هذا القول كارد عما بدعوا واخلعوا
 فيه. قال بعضهم لا يجوز ان يقتر يستجاب دعاءه. وقال بعضهم يجوز ان يقال
 يستجاب دعاءه فان ابليس لعنه الله دعاه حيث قال رب ابطئني الى يوم يبعثون
 فقال الله تعالى انك من المنظرين. رجل يعمل اعمال الردف في قلبه انه ليس بمؤمن
 قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين
 فهذا مؤمن صالح. وقال عليه السلام المؤمن امن جاره بوائقه. وقال عليه
 السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد بهذا انه ليس من جملة
 هؤلاء المؤمنين. وان كان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعا فان
 اسفر قلبه على ذلك فهو كافر. وان خطر بباله ذلك ووجد من نفسه انكاره
 فهو مؤمن لان هذا مما لا يمكن التردد عنه. وهذا من صدق ايمانه فيكون بعضا
 كن هم بسيئة ولم يعزم عليها لا يكون انما وان عزم عليها كان انما. رجل تمنى
 الموت ان تمنى الموت لضيق عيشه او لشرا ما به من ظالم او وعدا او غيره كره. وان
 تمنى لتغير زمانه فيتمتع الموت مخافة الوقوع في المعاصي لا يكره. رجل قال لا احب

^{٢١٢}
 القرع قالوا ان اراد به ان لا احبده لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه فهو
 كافر. وان قال ذلك لمرض اصابه من القرع لا يكفر. وقال انا لا اعمل بفتوى
 الفقهاء. وليس كما قال العلماء فانه يغزر ولا يكفر. رجل مات وكسبه كان من
 بيع الباذق فان تورع الوارث ولم يخذ ذلك المال كان اولي ويرد على اربابها
 ان عرف اربابها. وان لم يعرفه يتصدق. وكذا الجواب فيما اذا اخذ
 رشوة او ظلما. ولو كان الوارث يعلم مورثه ان مورثه كان يكسب من حيث
 لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ مورثه ظلما كان المال ميراثا له
 في الحكم يتصرف به ما يشاء وان قصد به كان اولي ولا يلزمه وينبغي ان يتصدق
 عن خصما والمورث. رجل راي من رجل منكرا وهو ايضا يركب غفلة كان عليه
 ان ينهي غير ويمتنع هو ايضا. رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب
 الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك
 ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان اياه لو اراد منعه لا يقدر عليه
 فانه لا يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين
 السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون
 . رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يند
 به جميع اهل القرية وكان التزاد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان بصوم
 ويعطى ويفضبا لناس باليد واللسان فذكر بما فيه لا يكون غيبة ان اخبر السلطان
 بذلك لينجزه فلا اثم عليه. رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاحكام
 لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب
 . امية ترضع صبيا بغير اذن زوجها يكون لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع

محبته لا بأس به . رجل وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننت انها امرأة روى زرعي
 ابي حنيفة روى انه قال للمكان نهارا يحد وانما نطيل لا يحد وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 روى عن ابي حنيفة روى في رواية اخرى عليه الحد لئلا كان او نهارا قال روى في
 ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يكن امرأته تزف اليه لا يحد وان زفت قبل ذلك
 لا يصدق . رجل له على رجل دين فأتى الطالب ولم يؤد المديون الدين الوارث
 قال محمد بن سلمة روى ارجوان يكون الدين يوم القيمة للطالب . رجل له على رجل
 دين فبلغه ان العزيز قد مات فقال جعلته فعمل او قال وهبت منه الدين فاذا
 هو حي قال نصير روى بصير فعمل وليس له ان يأخذه منه رجل عليه دين ونحو
 حقه مات قال شداد روى ان كان الدين ثمن بيع او قرض لا يؤخذ يوم القيمة وان كان
 غصبا فهو ما خوذ رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم
 روى يصدق المديون على صاحب الدين مقدار دينه . رجل مات وعليه دين ولم يعلم
 الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد روى لا يؤخذ الوارث بدينه وان علم
 الوارث بدين المورث كان عليه ان يقض دينه من تركة المورث وان لم
 الابن بعد ما علم فانه لا يؤخذ به في دار الآخرة . وكذا لو كانت وديعة نفسها حتى
 مات لا يؤخذ بها في دار الآخرة . رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص
 عليهما وقصدوا اخذ اموالهما فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة
 قال بعضهم انه ان يؤدى دينه وليس للطالب ان لا يأخذ . وقال الفقيه ابو الليث
 روى عندي للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كن كفل بنفس رجل غلام الكفيل
 المكفول به في المغارة في موضع لا يقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح
 تسليمه . رجل له ارض يجنب نهر العامة فشق الماء حريم النهر حتى صار النهر

^{٢٧١٦}
 في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ذلك رجة فليرضه كانه له ذلك وان اراد
 ان ينصب على غير العامة لم يكن له ذلك. رجل مر في الطريق احدث قال الفقيه
 ابو الليث رجة ان علم ان صاحب الارض احدث الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق
 المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المرور حتى يعلم انه غصب وقال نصير رجة ليس للرجل
 ان يمر في ارض الغير اذا كان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمر فيها
 ما لم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الارض مزرعة
 او مكروبة ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضرب الارض لا يضرب صاحب
 الارض. وعن بعض المشايخ رجة قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رجة ان الرجل
 اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يحمل فيها المرور ولا الزول فيها وان
 لم يكن لها حائط او حائل لا يباس بالمرور فيها. وعن ابي القاسم رجة رجل خفي عليه
 الطريق فاراد ان يمشي في الارض المزرعة قال يمشي فيها ولا يطيأ الزرع ولا يفسد
 رجل رثا الماء في السوق قال ابو بكر رجة لا رخصة فيه وان كثرت الغبار وقال ابو نصر
 المدبوس رجة لا يباس بذلك لتسكين الغبار والزيادة على ذلك لا يحمل. رجل رفع
 الطين او التراب من طريق المسلمين قال ابو نصر رجة ان رفع في ايام الوحل التنقية
 الطريق وجوتان يكون محتسبا بمنزلة اساطلة الاذى عن طريق المسلمين وان
 اضر رفعه بالمارة لا يسعه ذلك. وان كان لا يضرب فلا يباس به رجل وطئ بهيمة قال
 ابو حنيفة رجة ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذبحها واحرقها. وان لم تكن البهيمة
 للواطي كان لصاحبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذبحها الواطي ويحرق ان لم يكن
 ما كحلة. فان كانت ما يוכל يذبح ولا يحرق. الفراء اذا كانت مودية قال محمد رجة
 لا يباس بان يذبحها من غير ان يضربها ولا يوذبحها. صاحب البهيمة اذا لم ينفق على

على الهبة يوم الاتفاق عليها ويحرقون عن أبي يوسف ربح انه يقال لصلحتها اما ان
تفق عليها او تبعتها رجل يتصدق على السوا في المسجد الجامع قال ابو نصر العياض
رح من اخرجهم عن المسجد ارجوان يغفر الله تعالى باخراجهم عن المسجد . وقاله
بعض العلماء رح من تصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك
باربعين فلسا لم يكن كفارة ذلك الفلس الواحد . وعن خلف رح انه قال لو كنت
قاضيا لا اقبل شهادة من تصدق على السوا في المسجد الجامع رجل يني في ارض
الغصب مسجدا او حماما او خانوتا قال ابو يوسف رح لا بأس بالصلوة في هذا
المسجد ولا يستاجر منه الحمام والخانات . رجل حفر بيرا في قنار قوم وذا ابن رستم
رح انه يوم يتسويته ولا يضمن النقصان . ولو هدم حائط المسجد كذلك امر
بتسويته ولا يضمن النقصان . ولو هدم حائط الدار رجل ملكه او حفر فيها
بيرا يضمن النقصان ولا يومر بالتسوية ولا يبنوا الحائط . جنب اختضب واختضبت
امراة بذلك الخضب قال ابو يوسف رح لا بأس به ولا تصلي فيه . وان كان الحب قد
غسل موضع الخضب فلا بأس بان يصلي فيه . ذكوان رستم رح رجل حفر قبرا
في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا يفتش القبر ولكن يضمن قيمة
حفره بحفرها حفرة اخرى فيدفن فيها . وعن أبي يوسف رح اذا دفن الميت في ارض
غيره بغير اذن المالك ان شأ المالك امر باخراج الميت وان شاء يسوى الارض
فيزرع فوقها رجل لم يوما وهم له كارهون ذكر الحسن البصري رح عن اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى عنهم انهم قالوا من ام قوما وهم له كارهون
لا يجوز ضلوتهم تنقوت . وقال ابو يوسف رح هذا اذا لم يكن الامام مستحقا للامانة
لنسا فيه . وان كان اهلا فلا بأس به وان كرهه القوم . اهل قرية جمعوا بذرنا

من اناس ذرعو لاجل الامام قالوا التفلح الحاصل من ذلك يكون لارباب البندور لما
 لم يسلموا البندور الى الامام . رجل وقعت له الف درهم في داره انسان وخفي اندل
 علم صاحب الدار يمنعه ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه . قال ابن مقاتل روح
 ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان ثمة اهل الصلاح فان لم يكن ثمة اهل
 الصلاح ان اسكنه ان يدخل وياخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعلى هذا اذا كان
 على صاحب الدار فان لم يخف لاجل لهما ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى ياذن
 له بالدخول او يخرج المال اليه . رجل اتخذ في بيته خراسا لم يكن في القديم ويتبع
 ضرر ذلك الى ارجاءه قال الشيخ الامام ابو القاسم روح له ان يمنعه عن ذلك . وعن
 ابي يوسف روح ان كان الضرر بينا ظاهرا بان كان دورانه يوهن حائط الجار فانه
 يمنع من ذلك . رجل اراد ان يجعل داره اسطبل ولم يكن في القديم وجاره يتضرر
 بذلك قال ابو القاسم روح ان كان وجه الدواب الى حائط الجار ليس له ان يمنعه وانما
 هو اضرها الى حائط الجار له ان يمنعه . رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة الغنم في سكة
 غير نافذة ويتاذى الجيران بنتن السرقين ولا يامنون على الرعاة قال ابو القاسم
 روح ليس للجيران منعه عن ذلك . وعن ابي يوسف روح رجل اتخذ داره محلا وبديخانه
 يتضرر الجار له ان يمنعه عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران سكة
 غير نافذة ربط احداهم على باب داره دابة واتخذ لها اري قال الشيخ الامام ابي بكر
 محمد بن الفضل روح لكل واحد من اهل السكة ان ياخذ بنقصه لان هذه السكة كذا
 بينهم . وان كانت السكة نافذة له ان يمسك العتبة على باب داره بشرط السلامة
 وفي الجنايات قال ابو حنيفة روح لا بأس للرجل بان يتفح بجناح يشربه في الطريق
 ويد كان ياخذ في الطريق فان خافه انسان هدمه . ذكر ابن رستم روح دار مشتركة

بين قوم لبعضهم ان يوطئ الدابة وان يتوضا وان يضع الخشب فيها ومن عطب
بذلك لا يمن. ولحقهم بئرا يؤخذ بان يسوي فان تقص الحفر يؤخذ بنقصان الحفر
قال ابو حنيفة رح اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة بئرا او بئرا فيها فعطب به انسان
ضمن ويؤخذ بان يعطم البئر ولا يؤخذ بما نقضت البئر. رجل هدم داره وامتنع
عن العمارة وذلك يضرب بالجيران قال ابو نصر الدبوسي رح ان قدر على بناءه فله
اخذ ليرد الضرر عنهم. وفي المبسوط صاحب المدار اذا رفع بناء فانسد الدرع
والشمس على جاره او نقب جداره او فتح ابوابا لا يمنع وان تضر به الجار لانه
ستصرف في ملك نفسه رجل اتخذ طينا في زققة غير نافذة قال الفقيه ابو بكر
الاسكاف رحمه الله ان ترك مقدار المر للناس وذلك يكون في الاحاقين
ويرفعه سريعا لا يمنع منه. قال محمد بن سلمة رح يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارى
والدكان وغير ذلك فلو غرس في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشراك قطع
ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار في هذه السكة قال ابو القاسم رح ليس له
القطع لانه متعنت. وكذا في انقضاء حياض على طريق الجادة. رجل غرس اشجارا
على شط النهر بجدار باب داره وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم
رح ان كانت الاشجار لا تقرب بالنهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة وطيب
قوامها له ولخلفه من بعده رجل اتخذ بستانا وغرس فيها اشجارا يجنب دار
جاره قال ابو القاسم رح ليس في هذا تعدي ويجب ان يتباعد من حائط جاره
قدر ما لا يضرب دار جاره. شعير وجد في بئر الابل او الشاة فغسله ذكر في زياد
ابن رستم رح انه يוכל ويجوز بيعه وان كان في اغتلا البئر لا يוכל اهل قرية ما سوا
بالحر فقبول وتروث قال الحسن بن زياد رح لا اضيق عليهم في ابد الماوذ كوابن رستم

روح انه لا باس به ما لم يستنفع حتى ينتفخ من ذلك بغير القارة وقعت في حنطة
فلحنت قال ابن مقاتل روح لا يركل وقال الخفاف روح لا يحفظ فيه قول اصحابنا روح
عندي لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاعشا ينفر عنه الطبع رجل ينظر في كتب الاطباء
والاشعار قالوا لا باس به اذا كان لا يتحرك به لسانه وهو ينظر في اللباب

كتاب الجنايات

الجنايات على نوعين. احدهما يوجب القصاص وهو العمد. والاخر لا يوجب وما يوجب
القصاص فهو على نوعين. احدهما في النفس والاخر فيما دون النفس فيما دون النفس
يعتبر المساواة في البدل فلا يقطع العنق باليسرى ولا اليسرى بالعنق ولا الصحيحة
بالتلوة ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا يقطع يد الحر بيد
العبد ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد. ويقطع يد المرأة بيد المرأة
لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية الرجل. وفي العبد يختلف البدل
فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة. والجنايات فيما دون النفس
شجاج وغير شجاج. اما الشجاج احد عشر شجة الحارصة وهي التي تمخضت بالبشر
ولا يخرج منها شيء وتسع خادشة. والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدم
والدامية وهي التي يخرج منها الدم. والباضعة وهي التي تبضع اللحم والثلاثة
وهي التي تدق ولا تقطع. والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين اللحم وبين العظم
جلدة رقيقة. والموضحة فهي التي توضع العظم والهاشمة وهي التي تعشم العظم
والمفلة وهي التي تنقل العظم وتخرج. والامة وهي التي تبلغ ام الراس وهي
الجلدة التي تكون فوق الدماغ. والدامعة وهي التي تحرق الجلدة التي تكون فوق
الدماغ. والجائفة وهي التي تصل الى الجوف. وفي الموضحة والعمد القصاص في قولهم

ولا تقصاص فيما بعد الموضحة في قولهم. واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكره
الاصل انه يجب القصاص وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يجب. ونحوه من
عبد العزيز ربح انه قال ما دون الموضحة حدوش فيها حكومة العدل. وما لا يجب
القصاص منها بعضها يوجب دية كاملة. وبعضها يوجب بعض الدية. وبعضها
يوجب حكومة العدل. واختلفوا في تفسير حكومة العدل. قال بعضهم ينظر الى
الجنح عليه انه لو كان مملوكا كم ينتقص من قيمته بهذا الجنحة ان كانت تنقص
عشر قيمته ففي الميراث عشر دية. وعلى هذا الاعتبار فالنصف والثلث ونحو
ذلك. وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذه النفقة واجرة الطيب في
حكومة العدل. وقال بعضهم ينظر الى اذى جراحة لها ارش مقدروها الموضحة
فاذا كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش الموضحة. قال ربح
والفتوى على الاول. والجنحة فيادون النفس على نوعين. منها ما يوجب القصاص
ومنها ما يوجب المال فاتعد منها باي آلة تعد يوجب القصاص عند المساواة
في المنفعة. رجل قطع لسان انسان ذكره الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف
ربح لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل. وان قطع بعض اللسان منع الكلام
يجب فيها الدية. وان منع بعض الكلام دون البعض بقسم دية اللسان على
الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات. واذا كانت الجنحة فيما
دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا
قصاصا. ففي الدامية والدامعة والباسعة والمتلاحمة والسحاق ان كانت
خطأ ففيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ. وفي

الجائفة تلك الدية اذا وصل الى الجوف ولم ينفذ وراءه فان نفذ من وراءه فيه
ثلثا الدية. ان كانت عمدا تكون في ماله. وان كانت خطأ فعلى عاقلته. وموضع الجأ
ما بين اللبة والعانة. ولو شج موضحة فذهب سميحه وببر يجب ارش الموضحة
في الموضحة ودية النفس في السمع والبر ولا يدخل فيه ارش الموضحة. ولو شج
موضحة فذهب بها شعر راسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة
ولو آخذه بالعصا ثم ضربه اخرى اجنبها فاما الكتا فصارنا واحدة فهما موضحتان
لا يجب القصاص في ذلك في ظاهر الرواية. وان اوضحه فذهب بها عقله كان عليه
دية النفس لاجل العقل ويدخل فيه ارش الموضحة. وفي شعر الراس واللحية
اذا ذهب ولم يثبت دية النفس لان خلق لحيه انسان فثبت بعضها دون بعض ففيه
حكومة عدل. وكذلك للشفحية الكوسج اذا كانت الشعور طاقات متفرقة
وان استمرت به رقيقة ففيها دية. وان كانت شعرات على الذقن لاشيئ فيها
وان خلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل. وفي قطع الانف من العظم
دية النسب. وكذلك اذا قطع المارن وهو ما لان من الانف. وان قطع نصف
قصة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس. ولو ضرب انف رجل ولم يجد شحم
يرحم طبيب ولا ينق ففيه حكومة عدل. وفي بعض الروايات فيها الدية.
وفيها بالشم بهزلة ذهب السمع وفي قطع كل الذكر دية كاملة. وكذلك في
المشقة وحدها. وان ضرب على الظهر فقات منقعة الجماع او صار ادب
يجب دية النفس. ولو طعن يرمح او غير في الدبر فلا يستمسك الطعام في جوفه
فعليه دية كاملة. وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيها
الدية. وان افض امرأة ولا تستمسك البول ففيها الدية. وان كانت تستمسك

٥٠ مائة يجب مماثلثة الدية وفي العينين والمخارج والشفة والذراع والرجل
 على عظم الرأس فأن يمتن اللحم شئ فيه حكومة عدله وفي الأنتين الدية وفي
 أحدهما نصف الدية وفي أرنبة الأذن حكومة عدله أشعر العينين الدية وفي كل شئ من الدية
 وفي أصابع اليدين الدية وكذلك في أصابع الرجلين وفي أديم عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية
 في الأبهام وفي كل مفصل من الأبهام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية فثلثا
 الأسنان اثنين وثلثين فذهب الكل في هداية وثلثة أخماس الدية .
 ودية النفس يجب على العاقلة . وكذلك دية العقل وأشعر راحة اليد والضمير والكلاب
 والذوق والآنزال والحذب وشعر الرأس والحية والأذنين والمخارج
 وأحد العينين وأصابع اليدين والرجلين وحمية المرأة والأعضاء إذا لم
 يستمسك البول أو الغائط وفي الحشفة والمارن والشفة والأنتين
 والمخارج والألتين واللسان وأعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة إذا منع
 الوطء أو ضرب على الظهر فأنقطع ماؤه ففي جميع ذلك دية كاملة إذا كانت غطاً
 . وإن قطع نصف الذكر فلا قصاص فيه . ولا قصاص في الشعر أي شئ كان فيما
 يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الأعضاء في الصغير والكبير فيقطع الطويل
 بالقصير ويد الكبير بيد الصغير . وإذا شج رجل رجل مؤخره عمد يستوفى
 القصاص من الموضع الذي وقع الفعل الأول . وكانت الشجة الأولى في
 مقدم الرأس أو مؤخره أو وسطه يقتص منه في ذلك الموضع لا في غيره ولو
 كسر من إنسان من الأصل عمد أو نزعه من الأصل يجب القصاص . وكذلك إذا
 قطعه . قال بعض العلماء يؤخذ سنة بالمعزلة لأن يمتن إلى اللحم ويسقط ما سواه

وإن كسر بعض السن ولم يسود الباقي يجب القصاص بقطع قدر ما كسر بالمهدة. وإن
 كسر بعض السن واسود ما بقى لا يجب القصاص. فإن قال المبرح عليه أنا استوفى القصاص
 في المكسور وأترك ما أسود لا يكون له ذلك في ظاهر الروايات إذا كسر السن لا قصاص
 فيه. ولو ضرب سن إنسان فتمزق ينتظر حولا فإن سقطت لا ينتظر حولا إلا أن يكون
 حيا فينتظر حولا لأن سن البائع لا يفت بالافاء وراوسن الصبي يثبت فينتظر
 حولا فإن لم يثبت كان عليه ارشها. وقال الحسن روح يجب حكومة عدل. وبه أخذ
 الفقيه أبو الليث روح. ولو حلق رأس شاب فثبت ابيض لاشي عليه في قول أبي حنيفة
 روح. وقال أصحابه روح فيه حكومة عدل وبه أخذ الفقيه أبو الليث روح. وفي حلق
 الشارب حكومة عدل. وإن شج موضع فبرأت ونبت عليه الشرح لا يرى موضع
 الشجة قال أبو حنيفة روح لاشي عليه. وقال محمد روح عليه اجرة الطبيب. فان كان الرجل
 اسلم فضرب على رأسه مقدار الموضحة كان عليه ارش الشجة دون ارش الموضحة
 . وكذا لو شج هاشمة كان عليه ارش الشجة دون ارش الهاشمة. وإذا قطع يد رجل
 عمدا حتى رجب القصاص فقطع يد القاطع بالكلية أو ظمأ بغير حق يبطل حق القصاص
 ولا ينتقل إلى الارش ولو قطع يد القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من
 عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول. ولو قطع يميني رجلين عمدا فجاء
 احدهما واقضى كان للأخر دية اليد ولو جاء احيما معا فقطعت يمينه لهما كان عليه
 نصف الدية لهما. ولو قتل رجلين عمدا فقتل باحدهما لاشي عليه للأخر ولو قطع
 يميني رجلين فقبض القاضيهما بالقطع وبخمس ألف درهم نقبض خمسة آلاف
 درهم ثم عفا احدهما كان للذي لم يعف الفان وخمسائة درهم تمام دية يد واحدة انقطع
 بالاشلاء كان عا دة. وكذا في قطع الرجل الواحد حكومة عدل ولو قطع

اليده من نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد . وفي نصف الساعد
 حكومة عدل . ولو قطعها فظفر اليد من او الرجلين روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 انه لا تقاص فيه وفيه حكومة عدل لو كسر عظام من ساعد او ساق او رتقوة او غيره
 فيه حكومة عدل وفي قطع الذكر عدل من الاصل تقاص . وان قطع من وسطه فلا تقاص
 فيه . هذا ذكر الفعل . فاما في ذكر الخصى والعين حكومة عدل وفي ذكر الولود ان تحرك
 يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ . وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل
 . ولا تقاص في قطع اللسان . ويجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل
 كان فيه حكومة عدل . وان فقا عين الصبي عدل ان كان له بصير ينظر كان فيه القصاص
 . وان كان خطأ ففيه الدية . ولا تقاص في عين الاحول ولا في موضحة الاصلح الذي
 ذهب شعرا الا ان يكون الشايج كذلك . وفي لحية العبد في قياس قول ابي حنيفة مع
 يجب ما نقص العبد . وان حلق الراس او اللحية من رجل او الشارب من رجل سنة
 فان لم يثبت يجب الدية في الراس واللحية والشارب ليس من اللحية وفيه
 حكومة عدل فان اجل في الراس واللحية فوات المخرج عليه قبل الحول وقبل النبات
 لا شيء عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله . وقال صاحبنا مع فيه حكومة عدل وفي آسان
 الاخر من حكومة عدل . واذا قطع انقا الصبي من اصل العظم عدل كان عليه القصاص
 في قول ابي يوسف رحمه الله كان مجدا الميخ او لا يجحد . وفي الخطأ الدية . وان فقا عين الصبي
 قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل . واذا دفع امرأة مع بكر فسقطت ودعت
 عذرتها كان عليه مهرها ولو ضرب سن انسان ففقد فاجل فان اخضر او احمر يجب
 دية البين خمسمائة . وان اصفر اختلف المتأخ فيه . والصحيح انه لا يجب شيء
 . وان اسود يجب دية السن اذا فأت منفعة المضغ وان لم تفت الا انه من

الاسنان التي ترى حتى فات جباله فكذلك فان لم يكن واحد منها فيه ووايتان والصحيح
انه لا يجب شي. وفي سن الملوكة اذا اصغر يجب حكومة المدينة في قول ابي حنيفة ر. وقال
صاحباه ر. في الاصغر يجب حكومة العدل حر كان او مملوكا. وان قلع سن بالغ فبها
لا شيء عليه. ولو تنزع سن رجل فانزع المنزوع سنة سن النازع قصاصا ثم ثبت
سن الاول كان على النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسمائة لانه لما ثبت
سن الاول تبين ان القصاص لم يكن. ولو ثبت سنة معوجا كان فيه حكومة العدل
. ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف ارشها. ولو قلع سن رجل او قطع اذنه
فانبت المقطوع سنة او اذنه بعد القلع والقطع يجب ارش السن وضمان الاذن
على عاقلة الجاهل امكن خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو
عض يد رجل فانزع صاحب اليد فقلع سن العاض لاضمان عليه في قول ابي حنيفة
ر. وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن العاض. ولو عض ذراع رجل وجذب من فيه
فسقط بعض اسنان العاض وذبح لم ذراع المجنى عليه قال محمد ر. لا يضمن الانسان
ويضمن العاض ارش ذراع المجنى عليه. ولو تشبث بشوب انسان فجذب صاحب
الثوب ثوبه فخرق الثوب كان على المتشبث نصف ضمان الثوب. ولو جذبه
المتشبث يضمن جميع النقصان. ولو تنانع رجلان في جبل واخذ كل واحد منهما
احد طرفيه يجذبان فجاو رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فسقط
كل واحد من جانب فمات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد
الصلح دون الهلاك. رجل شج رجلا موشحة مستوحجة من الجهة الى القفا
او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان رأسها سوارا كان له ان يقتل من اي جانب
شاء اذ كان مقدارا شتمه وان كان رأسها اعظم يتجى الشيء ان شاء شج

. مقدار شجته من أي جانب شاء وان كان رأس الشاح أعظم وان شاء استوفى الارض
 . ولو قطع أصبح رجل بمثل الفهل فسقط ما يتبع من الكف يجب القصاص . وان كان الم قطع من
 غير المفضل فلا قصاص فيه عند أبي حنيفة ر . رجل ضرب سن رجل فأسود فجاء آخر
 ونزعها كان على الأول ارش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب
 سن انسان فأسود وسن الجاه سوداء او صفراء او حمراء او خضراء كان المجهن
 عليه بالخيار ان شاء ضمنه الارش وان شاء استوفى القصاص ناقصا . وكل كسر
 ربع سن رجل وبيع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم نوح انه يكسر
 سن الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذلك لو قطع
 اذن انسان واذا القاطع اطول او قطع يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع
 رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة
 كان على الجاه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لانه اثنان فيجب عليه ضمان
 ما ينتقص ولا يجب الارش المقدر للرجل . وان قطع الرجل لامن جانب اليد
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده . ولو كان العبد مقطوعة
 اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع
 اليد . وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم الى المشتري يسقط نصف الثمن عن
 المشتري . ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى قبل التسليم
 يسقط عن المشتري قدما انتقص من قيمته مقطوعة اليد ان انتقص الثلث
 يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان قطع اليد فقأ العين اذا فقأ عين عبد مفقوة
 العين يجب عليه بفقاء العين الاخرى ما انتقص من قيمته مفقوة العين وكل
 فقأ عين رجل عبد قال محمد ر . كان ابو حنيفة ر . يقول لا قيام له في العين الا ان

واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت القطة كان فيه القصاص اذا تعدد :
 وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب ثم قد انا على الرأفة يلتهب ثم يبرئ
 من العين الفخ . يريد القصاص ويجعل على وجهه وعيونه الاخرى خرقه فاذا سالت
 ناظرة تلم لقصاص ويكلف عنه وعن محمد بن اذافقأ عين رجل فبرئ لا يقتص بمثله وعن
 الحسن بن اذافقأ العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقة داهية وعينه اليمنى صحيحة
 يقتص له من عينه اليمنى ويترك اجم . وعن الحسن بن اذافقأ عين رجل وكانت عينه
 حرام الا ان ذال لا يضرب به ولا ينقص منه شيئاً ففقاها انسان عمدا يقتص وانكأ
 الحول شديد ايضرب به ففقات كان فيها حكومة عدل . ولو كان عين الفاقة شديد
 الحول يضرب به ففقا عيناً ليس بها حول كان المجه عليه بالخيار ان شاء اقتصد ورجح
 بالنقصان . وان شاء ضمنه نصف الدية فما له . رجل فقا عين مبه ساعة ولما و
 بعد ايام فقال الفاقة اعلم ينظر بعينه التي فقاتها وقال لا اعلم يضرب بها واليه
 كان القول قول الفاقة وعليه حكومة عدل . ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة
 لم تضرب علة وكان يظرف بها كان عليه نصف دية النفس . رجل ضرب عين انسان
 فانكأ الضارب ذهب البصر والعين قائمة قال بعضهم اذا اخبر رجلاً من اهل
 العلم انه قد ذهب بصره يوحذ بقولهما وقال محمد بن مقاتل رج يقام المضروب مستقبل
 الشمس مفتوحة العين ان دعت عينه علم ان بصره قائم وان لم يد مع علم انه في
 بصره . وذكر الناطق رج ان ضامن العين على مراتب ثلثة . احدها ان يكلف في احد ما
 نصف بدل الذات وهو الادنى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في
 احد ما ربع بدل الذات كاللهاثم التي يحمل عليها ويركب نخل الفرس والابل والبقر والحمير والبغل
 . والثالثة ان يكون الواجب في احدهما العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب

٢٢٩
والمسنور والطير وغير ذلك قال أبو يوسف ربح في خير البر ذوقه والابل والحمار والبغل
ربح القيمة. وكذا في عين بقة الجزار وجزر الجزار ربح القيمة وكذا في عين الفصيل
والجحش وفي إحدى عينه الخثاء والحمل والطير والكلب والسرور ما ينقص من
قيمته وقال أبو يوسف ربح عليه النقصان في جميع البهائم

باب القتل وفي الباب فصول

فصل فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل وفصل في الآلة التي توجب القصاص

فصل في المستوف

أما الأول يقتل المملوك بالحرب والحرب المملوك عندنا. والذكر بالانثى والانثى
بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي. ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل البالغ
بالصغير ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالمجد وان علم الجدة وان علت
من قبل الأب والأمهات. ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا الولد
الولد وان سفل ولا الأجداد والمجدات وان علوا ويقتل العبد بمولاه ولا يقتل
المولى بعد ماله كله أو بعضه وتقتل الصبي وسليم الأطراف بالبرص وما هو إلا أن يصب
لا لا شل ونحوه. والعاقل بالمجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل ولو جبن
القاتل بعد القتل ذكر هشام ربح في النواذر انه لا يقتل وينقلب ما لا وجب
القاتل بعد ما قضي القاض بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل ورعي الحسن عن
أبي حنيفة ربح انه يقتل على كل حال. ويقتل الواحد بالجماعة اكتفاء حتى لا يجب
مع القتل شي من المال ويقتل الجماعة بالواحد أما الآلة التي توجب القصاص
إذا حصل القتل على آلة جارية كالسيف والسكين والرمح والمهم حديد
كانت الآلة أو غير حديد كما لو ذبح بليطة القصب والرمح الذي لا سان له بعد

ان يكون محمدا والجزر والعود والشابة والسهم الذي لا تنصل فيه اذا رماه فاصابه
 فجره او ضربه بعود حديدا وما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والواحد والذ
 والفضة اذا ضربه فجره او تقطع بطنه بنخشب محمدا ولو رماه بسنجة الف درهم
 فجره او لم يجرحه فأت من ذلك يقتل وكذا الوضبة بسنجة خمسين او عشرة وخمسة
 ما يكون قد رزق خمسة يقتل به جرحه او لم يجرحه ذكر هذه الجملة في جنایات
 الحسن مع . وان ضربه بالسلة فأت منها قتل وان ضرب بالابو فمحمدا وما يشبه
 الابرة فأت لا يجب القصاص . وذكر في الاصل اذا ضربه بحديد لاحد له كسنة الميزان
 والعود يجب القصاص وان لم يجرح ورد على الطحاوي عن ابي حنيفة رج لا يجب القصاص
 اذا لم يجرح كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او بحجر مدور ولم يجرح لا يجب القصاص في قول
 ابي حنيفة رج . وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره
 لا يشترط الجرح لوجوب القصاص ولو احرقه بالنار عدا يجب القصاص ولو القا
 في الماء فغرق من ساءته لا قصاص فيه في قول ابي حنيفة رج . وفي قول صاحبيه رج
 يجب القصاص اذا كان لا يتخلص منه غالبا . وكذا لو القاه من جبل او سطح
 فهو على هذا الخلاف . ولو القاه في النار ثم اخرج وجهه رمق فمكث اياما لم يزل
 ما حب فراشحة مات قتل وان كان ينجي ويذهب ثم مات لم يقتل . وفي الجرح لو قطعت
 والقاه في البحر فربس وغرق كما القاه تجب الدية في قول ابي حنيفة رج ولو سمع سلة
 ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بجرحه . وفي الاول غرق بطرحه في الماء ولو خنق
 رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خناقا مروفا خنقا غير واحد فيقتل سياسة
 . ولو سقاء ساحة مات فهو على وجهين ان دفع اليه لسم حتى اكمل ولم يعلم به فأت
 لا قصاص فيه ولا دية لكن خمس ويعزر . ولو اوجره ايجار يجب الدية على عاقلته

.. وان دفع اليه شربه فشرب ومات لا يجب الدية لانه شرب باختيار ولا انقاذ
 خدعه فلا يجب فيه الا التعزيب والاستغفار باخوان لاب وام قتل احدهما اباهما
 .. عدا والاخر اسما روى عنه ابي يوسف ربح انه قال لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد
 منهما دية قتله في ثلث سنين اذ لم يكن للمقتولين وارث سواهما . رجل قال ضربت
 فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف ربح هو خطأ فقتله عدا رجل قال ضربت
 فلانا بالسيف عدا ولا ادرى انه مات منها ولكنه مات فقال ولي القتل بل مات
 بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نفسته او ضرب
 رجل اخر ضربة بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول قول الضارب عليه
 نصف الدية . رجل جرح رجلا بجراحة عمدا او جرح اخر جراحة عدا ثم صالح المجرم
 احدهما من المرح وما يحدث منه على ما لمات منهما جميعا كان للمرح ان يقتل
 الذي لم يصلح . رجل ضرب سنا انسان فحرك فاجله القاض سنة فجاوفا السنة
 وقد سقط سنه فقال المضروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل
 اخر كان القول قول المضروب . وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب . رجل
 قتل رجلا عدا وهو في الشرح بعد فانه لا يقتل به القاتل اذا كان يعلم انه لا يعيش
 منه . رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه الجروح بالسيف فاتا جميعا قال ابو حنيفة
 مع دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان
 حقه كان في القصاص وقد مات قاتله . رجل راي رجلا يزن في امرأة او ابنة رجل اخر هو
 محض فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا هل لهذا الرجل قتله فان قتله لا
 قصاص عليه . وكذلك رجل راي رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب او راي
 رجلا ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب

^{٢٢٢}
 حوله قتله ولا قصاص عليه. وكذلك الرجل يقتل قاطع أنطريز. حوله قتله ولا قصاص
 عليه. رجلان اجتماع قتله رجل عمد ولو يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي إذا شئت
 الأب في قتله ولا يجب القصاص على الشريك وكذا الصبي العاقل مع المجنون
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع. والأجنبي إذا نزل الزوج في قتله
 زوجته وله ولد منها والمخاطب مع العامد. مسلم قتل مرتدا أو موقدة لا قصاص
 عليه. وكذا المسلم إذا قتل مسلما وهما دخلا دار الحرب بآمان لا يجب القصاص
 عندنا. ولو قتل المسلم أسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عندنا ولا
 دية في قولنا يحنيفة روح وقال صاحبنا روح عليه الدية في ماله وإذا شهد الشهود
 على رجل بالزنا والاحصان فزكيا الشهود فحبسه القاضي ليرجعه غذا وبعد أيام
 فقتله رجل عمد لا قصاص عليه. رجل قتل عمدا ففجع بعض ورثته عن القاتل ثم قتل
 بآلة الورثة إن علموا أن عقوب البعض يسقط القصاص يلزمه العقوبة وإن لم يعلموا
 بهذا الحكم لا قود عليهم وإن علموا بالعفو. رجل حبس إنسانا وطعن عليه الباء
 حتى مات جوعا قال محمد روح يعاقب الرجل ويجب الدية على عاقلته. رجل قال لأخريتك
 دعي بفلس أو بالف فقتله كان عليه القصاص. وإن قال أقتلني فقتله كان عليه
 الدية. ولو قال أقتلني فقتله كان على القاتل دية لابنه. وإن قال أقطع يده
 فقطع يده كان عليه القصاص. رجل شتم رجلا موصحة بالصاعدا يجب القصاص
 بالموصحة فإن مات منها لا يجب القصاص. ولو شتم رجلا بالحديد لا يجب القصاص
 في العاشمة فإن مات منها يجب القصاص يقتل به. ولو جرح رجلا بالخشب
 فمات لا يجب القصاص. ولو شتم رجلا موصحة بالحديد يجب القصاص فإن مات
 يقتل به والله أعلم

فصل فيمن يستوفى في القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس. وله أن يستوفى فيمادون النفس
وله أن يعالج عنهما وليس للوصي أن يستوفى القصاص في النفس. وله أن يستوفى
القصاص فيمادون النفس وله أن يعالج فيمادون النفس واختلفت الروايات
في الصلح عن النفس. ذكر في الجامع الصغير أن له ذلك وذكر في الصلح عن النفس
أنه ليس له ذلك. وأما القاضى ذكر في بعض الروايات عن محمد بن أن القاضى لا يستوفى
القصاص للصغير لأنه النفس ولا فيمادون النفس ولا أن يعالج. وذكر في الصلح
إذا قتل رجلا لاوله عدا للامام أن يقتله وله أن يعالج وليس له أن يعفو
ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فراغ من الله تعالى يدخل فيه الزوج
والزوجة وكذا الدية. وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كان
كبارا حتى يجتمعوا. وليس لهم ولا لاحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت
الورثة صفارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في
قوله الجنيحة رج. وفي قوله صاحبيه والشايع يخرج يسلم ذلك حتى يبلغ الصغار عبد
قتل عمد يجب القصاص ويكون الاستيفاء إلى المولى. ولو كان العبد بين الرجلين
أو ثلثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها احدهم. فان عفا احدهم ينقلب
مع الباقي ما لا اى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية. ولو صالح احد الورثة
مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله. ولو قتل
رجلان رجلا فعفا المولى عن احدهما كان له أن يقتل الآخر. وكذا القاتل رجلين
فعفا احد المقتولين فعفا الآخر أن يقتله. ولو كانت ورثة المقتول ولدا للقاتل
او ولده ولده وان سفل بطل القصاص ويجب الدية. وللوطى المدبر وام المولد

ولديهما استيفاء القصاص كما في القن. ولو قتل المكاتبان لم يترك وفاء لمولاه
 ولاية استيفاء القصاص ومعتق البعض اذا قتل عاجزا ذكر في المنتقى انه لا يجب
 اتصافه بقول ابي حنيفة رح اذا قتل المكاتب وترك وفاء ورثته اخرى سوى المنة
 لا يجب القصاص لجهالة المستوف. وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص
 لا يقتل ايضاً لان قبل اجتماعهما المستوف ليس بمعلوم. وان قتل المكاتب وترك وفاء
 وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قوله ابي حنيفة واي يوسف رح لمولاه
 وقال محمد رح لا يستوف المولى وهو رواية عن ابي يوسف. ولو ان عبد المكاتب
 قتل المكاتب عمداً كان المكاتب ترك وفاء بيدل الكتابة وله وارث اخر سوى
 المولى لا يكون لمولاه المكاتب استيفاء القصاص اجماعاً. وان مات عاجزاً كان لمولاه
 استيفاء القصاص اجماعاً وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المولى كان
 لمولاه حق استيفاء القصاص في قوله ابي حنيفة رح. وقال محمد رح ليس له ذلك.
 والجد المبيع اذا قتل عمداً عند البائع خير المشتري ان اجاز البائع صحت اجازته
 وله ان يستوف القصاص وان نقض البيع ولم يجز كان استيفاء القصاص الى
 البائع. وقال ابو يوسف رح اذا نقض المشتري البيع كان للبائع قيمة المبيع
 دون القصاص. ولو قتل العبد الرهن عند المرحوم لا ينفرد احدهما بالقصاص
 فان اجتمعا كان استيفاء القصاص الى الراهن. والعبد الصداق اذا قتل عند
 الزوج قبل التسليم القبض فهو بمنزلة العبد المبيع. وكذلك بدل الصلح عن دم العبد
 بدل الخلع بمنزلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع عند المشتري وله جاز الشرط او خيار الروية
 فالقصاص للمشتري. ولو كان الخيار للبائع فقتل عند المشتري يخير البائع ان شاء
 اتبع القاتل فيقتله. وان شاء ضمن المشتري قيمته. وبعد التضمن لا قصاص للمشتري

والعبد الغصب إذا قتل عند الغاصب ان اختار المالك تضمين الغاصب لإقصاص
 للغاصب. والعبد الموهوم بربقه لانساه ويجذمه لآخر إذا قتل عبدا لا يتفردها
 بالقصاص. فإن اجتماع على القصاص يبطل حق الموصي له بالخدمة ويستوفى الآخر
 ولو أوصى عبده لانساه قتل عبدا قبل ان يقبل الموصي له الوصية وقد مات
 الموصي وترك وارثا ولا يدري ان العبد قتل قبل موت الموصي او بعد لا يكون لاحدها
 استيفاء القصاص. وإن اتفقا ان الموصي مات اولاً ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما
 استيفاء القصاص ليجها لهما المالك لانه قبل القبول لا يدخل في ملك الموصي له ولا
 يصير للوارث ايضا ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل
 قيمة العبد وان رد الوصية كان قيمة العبد لورثة الموصي. وإذا قتل الرجل عبدا ومه
 او ام ولد فانه يعزر ولا يجب القصاص ولا الدية

فصل في القتل الذي يوجب الدية

القتل ثلثة عمد وخطأ وشبه العمد. فالعمد ما عمد ضربه بالسلاح كالسيف والسيك
 والحديد المحدد وغير المحدد والمحدد من غير الحديد ففيه يجب القصاص ولا يجب الكفارة
 على القاتل. والخطأ هو ان يرمى صيدا فاصاب انسانا او قصدا ان يرمى حربيا او مرده
 فاصاب مسلما ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلته. وأما شبه العمد فهو ان
 يتعمد قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والوكرة واللطمه ففيه الدية المعطاه
 على عاقلته وعليه الكفارة. سندل او حبل طرفاه في يد رجلين يتجازان فانقطع المندل
 والحبل وسقطا وما تافا لا ابو يوسف رج ان سقطا مستلقين على قفاهما ندمهما
 بدر فلا دية لاحدهما على الآخر لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه. وان سقط
 واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بصنع صاحبه وان سدد

احدهما مستلقيا والاخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلقي .
 ولا يجوز للمستلقي لانه مات بفعل نفسه . وان قطع اجنبه هذا الجبل فوقع على
 فقاها وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن القاطع ديتهما وقيمة الجبل . ولو وقعا على
 وجوههما قال محمد ربح فذلك لا يكون من قطع الجبل . وان وقعا على فقاها ذكره
 ابن رستم ربح انه لا ضمان على قاطع الجبل . ولو اصطدم الفارسان وقتلا يجب
 الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر . وكذا لو كانا ماشيين فاصطدم
 . ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجائر لا ضمان على السائر . ولو
 عطب السائر فضمانه على من جرحه . وكذا في السفينتين ولو ان دابتين استقبلنا
 واصطدمتا فعطبت احدهما ولكل واحدة منهما سائر فضمان التي عطبت على الآخر
 ولو ان فارسين احدهما يسير والاخر واقفا ورجلين احدهما يمشي والاخر واقفا
 فاصطدمتا فعلى السائر والماشي الكفارة . رجل عثر بناجم في الطريق فكسر اصبعه واصبح
 النائم قال في المحدثان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة عنه الماشي ولا كفارة على
 النائم اذا وقع ذلك في النفس لان النائم ليس يفاعل وذكر الناطق ربح ان النائم
 برث من الماشي ولا يرث الماشي من النائم اذا كانا وارثين . رجلان مد استجرة فقتل
 غيرهما وماتا على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر . ولو مات احدهما كان
 ثلث عاقلة الآخر نصف الدية . رجل دفع سكينه الى صبي وضرب الصبي نفسه او غيره
 بغير اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا . وفي جبايات الحسن ربح ان قتل الصبي غير مكمل
 على عاقلة الصبي دية المقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية . رجل
 ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابو حنيفة ربح يضمن الدية وعليه الكفارة
 . وقال ابو يوسف لا كفارة عليه . ولو ضربه المؤدب باذن والده لا ضمان على المؤدب .

^{٢٣٧}
 وعليه الكفارة وقال محمد بن لاكفارة عليه . وكذلك قال ابو يوسف مع . رجل ضرب
 امرأة فادب فانت قال ابو حنيفة مع عليه التوبة والكفارة . رجل رأى صبيا
 على مائطة التمرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوقه الصبي ومات لا يفطن الرجل
 القائل . ولو قال له تقع فوقه الصبي ومات يفطن القائل ديناً عربياً الخ امر صبياً
 بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع على عاقلة الصبي على عاقلة
 الأمر علم الصبي بفساد الأمر ولم يعلم . وذكره المنتقى . رجل أعطى صبياً عضاً
 او شيئاً من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة
 الدافع . ولو دفع السلاح الى صبي ولم يقل امسكه لي فعطب الصبي بذلك اختلف
 المشايخ مع فيه ولو امر صبي بقتل سارق فقتله وجب الدية على عاقلة القاتل
 ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر . ولو امر صبي بالعبث بقتل شخص فقتل المأمور
 لا يفطن الصبي الأمر . ولو امر بالعبث بالغاب ذلك كان الصناد على القاتل ولا شيء
 على الأمر . ولو أن العا امر صبي بقتل سارق او بقتل دابة فقتل ذلك
 في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الأمر . ولو أن عبداً نادى بالامرسياً فمات
 انسان او ارسل صبياً فاجتبه فعطب الصبي قال ابو حنيفة مع يضمن الأمر
 . ولو امر بقتل رجل ففعل لا يفطن الأمر في الزيارات لو ارعبه مجبوراً بالعا امر عبداً
 مثله بقتل رجل او كان الأمر بالعا والمأمور صغيراً فعطى لا يرجع على الأمر الا اذا اعتق
 الأمر بعد ذلك . ولو أن صبياً امره عبد صغير مجبوراً بذلك فعطى الصبي بقتل الصبي
 ثم لا يرجع الصبي على العبد الأمر معناه وان عتق الأمر . ولو أن رجلاً قال لصبي
 مجبوراً اصعد هذا التمرة فاصعد في ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة
 الأمر دية الصبي . ولذا لو امره بقتل شيخاً وكسر عطب ولو قال للصبي اصعد هذا التمرة

الثمار ولو قيل لي ففعل الصبي ذلك وعطب اخلف فيه المتأخّر ربح. والصحيح انه
 يضمن سواء قال انقضض التملّك او قال انقضض ولم يقل لي رجل آتيت بولد صغير من يد
 والد والاب يمسكه حتى تمت الصغير قال ابو حنيفة ربح به الصغير على الجاني وبه
 والد. وأن جذّاه حتمات كانت ديتة عليها ولا يرثه والد. رجل ضرب ولد الصغير
 في حليم القبان ومات قلاً ابو حنيفة ربح يضمن الوالد ديتة ولا يرثه. وقال ابو يوسف ربح
 يرثه الوالد ولا يضمن. وأن ضربه المعلم باذن الوالد لا يضمن المعلم. وأن ضرب امرأة
 في المضجع وماتت ضمن اجماعاً. إذا اقر القاتل انه قتل خطأ فادعى ولد القتل العمد كانت
 لورثته في مال القاتل لورثته المقتول. ولو اقر القاتل بالعمد وادعى ولي المقتول الخطأ ليرث
 لورثته المقتول. وروى زفر بن ايمن ربح وجوب الدية في العجين جميعاً رجل زني بامرأة
 فكسر رجلها بالزنا كان عليه ارش الرجل في ماله لانه يشبه العمد فما يجب له الضمان ^{ثلاثة}
 عمد وخطأ وشبهه عمد. في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس وفيما دون النفس
 يكون في مال الجاني الا ان دية النفس او جزء منها يجب في ثلث سنين. وفي الخطأ في
 النفس وفيما دون النفس تكون على العاقلة الا ان يكون الواجب دون ارش
 الموضحة فيجب في مال الجاني. وكذا لو وجب الضمان بقرار القاتل. وفي شبه العمد في
 النفس يجب الدية على عاقلة الجاني وفي ما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ
 الواجب دية كاملة. رجل زني بامرأة فافضاها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل
 وفي الجماع الصغير تكون على العاقلة. ولو ان ال عذرة اجنبية بمجر أو نحوه كان عليه ^{مثلاً} مهر
 ولو دفع بكر اجنبية تسقطت عذرتها كان المهر في ماله لانه شبه العمد
 وعليه التزويج ايضاً كانت المرأة كبيرة او صغيرة. ولو دفع امرأته قبل الدخول بها فذهبت ^{بها} عذرتها
 ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ايمن ربح واحد من العايتين عن

٢٣٩
يوسف ربح. وفي قول محمد بن زفر ربح واحد الروايتين عن ابي يوسف ربح عليه جميع المهر
ولو دفع امرأة اجنبية فذهب عن ربتها ثم تزوجها ودخل بها حكي عن ابي حنيفة وابو حنيفة
الدوسي ربح ان عليه مهر نفقة مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع ولو ان
دفعن بكرا الحرة فزالت عن ربتها قال محمد ربحه الله على الدارعة مهر مثل الاخرى ولو وطئ
جارية انسان بنسبهه واقر بالبركارهما على قول ابي يوسف ومحمد ربح بنظر الى مهر مثلها غير كبرالى
نفسان البكارة ايهما كان اكثر فيجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر. ولو ان صبارا زنى
بصبية فذهب عن ربتها كان عليه المهر بازالة البكارة. ولو كانت المرأة مائة مسكوة
فذلك. وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لوجب على الصغير كان لولي الصغير ربح
بذلك عليها كما امر صبياء ببيع ملكه عزم كان لولي الصغير ان يرجع على الامر فلا يجد نصيب
الصغير. ولو ان امه بالعه دعت صبياء فزنى بها واذهب عذرهما كان على الصغير مهرها
لان امر الامه لا يصح في حق مولد الامه

فصل في اطلاق الحنب

اذا اسقطت المرأة الولد بجلاجه او شربت دواء بعد منه الاسقاط الولد وحب
المرءة على عاقلها ما وان شرب دواء ولو تغذى اسقاط الولد فسقط الولد لا تير عليها شرط
لوجوب الغرة في شرب الدواء بعد اسقاط الولد. وفي حق عجزها لا يشترط بعد اسقاط الولد
فيكون الغرة للزوج والغرة عندها خمسمائة درهم نصف عشر الدينار او عداو من قيمته حسما
درهم ذكوا كان للولد او انثى. وفي جن المملوء نصف عشر قيمته امكان ذكرا وعشر مملوءها
امكان انثى وهما في القدر سواء. وعن ابي يوسف ربح في جنس الامه يجب نصف الام
كما في مخلة الناة رجل مرب بطر امرأة قالقت جنينين احدهما ميت والاخر حي فان
الحي بعد الانفصال من ذلك الموضع كان على الصارب في الميت مملوءا والمرءة في الحي

^{١٢٢٠}
 مات دينة كاملة وأن مات الأم من ضربيه فخرج منها جنين ميت كالقمل الضارب دينة
 الأم كالتحفة الجنين. رجل غصب صبيا حرافقا بالصبي عن روحه فان الغاصب نجس حتى
 يجيء بالصبي ويعلم انه مات. ولو غصب صبيا وقربه الى المهادك فذلك ان عليه دينة
 ان كان حرا صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على
 الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه. وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا يكون على
 الوالدین او على من كان الصبي في حجره الكفارة لثمة الحفظ. وقال بعضهم ليس على
 الوالدین شيء الا الاستغفار هو الصحيح الا ان يسقط من يده فيحسد كان عليه
 الكفارة. صبيان اجتماع في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عين امراة
 فذهبت والصبي ابن تسع سنين او نحو ذلك قال الفقهاء ابو بكر جرح ارض عين المرأة
 يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب. وأن لم تكن له مال فظفر الى ميسرة قال الفقهاء
 ابو الليث روح اما او حب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للجسم عاقلة وانما حب
 الدية اراقت رمية بشهادة الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان افراد
 على نفسه باطل امرأة وضعت صبيها بين يدي ابيه والولد يقبل تدي غيرها فلم
 يتخذ الاب للولد ظمرا حتمات من الجوع قال نصير ج يكون الاب اثما وعليه التوبة
 والمستغفار والكفارة. وان كان الصبي لا يقبل تدي غيرها ولا لم تعلم بذلك كان
 الاثم عليها وعليها الكفارة لانها هي التي يجب الوالد. رجل جث غلاما صغيرا في
 حاجة نفسه بخير اذن اهل الصغير فرأى الغلام غامضا يلعبون فانهتمى اليهم وارتفع
 فوق بيت فوقع ومات قال سفبان الثوري روح ضمن الذي ارسله في حاجته وكذا
 لو غصب صبيا فقتل الصبي واحده سبع او سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات
 الصبي من مرض او حمى لا ضمن الغاصب. رجل امر غامضا ليقتل صبيا له فقتل وموت ^{للمدبرة}

فقط تحب الحشفة ومات الصبي قال محمد ربح يكون على عاقلة الختان نصف الدية
لأنه مات بفعلين أحدهما ما دون والاخر غير ما دون وأن عاش الصبي على عاقلة
الختان كل الدية لأنه خالفه بقطع الحشفة جعل حمل صبيا على دابة وقال لا تمسكها
لي ولم يكن منه تسير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية
سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب. وأن سير الصبي الدابة فوطأ انسانا
قتله والصبي متمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا يبرأ
على عاقلة الذي حمله عليها لأن الصبي أحدث السير بغير امر الرجل. وأن كان الصبي
ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يتمسك عليها قدم القتل هو دية الصبي إذا كان
لا يتمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلبة. فان سقط الصبي عن الدابة والذئبة
تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة من حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد
ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يتمسك على الدابة أو لا يتمسك
ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيا مع نفسه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يبرأ من الدابة
ولا يتمسك عليها فوطئ الدابة انسانا فمات كانت الدابة على عاقلة الرجل خاصة
لأن الصبي إذا كان لا يتمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مصافا إلى الرجل
مجب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لأنه بمنزلة الماشي. وأن كان هذا الصبي
الدابة ويتمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة ما حملا لأن سير الدابة
يضاف اليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لأن هذا بمنزلة جنابة
الصبي بيد. وأن سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط
بعد ما سير الدابة أو قبله وهو يتمسك على الدابة أو لا يتمسك ولو أن
عبدا حمل صبيا حرا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد

يدفعه المولى بها او يفدي لانه سبب لهلاكه والعبد يضمن بالجناية صبيبا الوفاة
وان كان العبد مع الصبي على الدابة ففسار عليها فاوطأت الدابة انسانا ومات
عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها. ولو ان حرا كبيرا حمل عبدا صغيرا
على دابة ومثله يصرف الدابة ويستمسك عليها ثم امر ان يسرع عليها فاوطأت انسانا
ومات بذلك يكون في عنق العبد لانه لما سار الدابة انقطع فعل الاول في حكم الاطلاق
فيؤخذ مولى العبد بالدفن او القداء ثم يرجع مولى العبد على امرائه يستعمل عبد
فيصير غاصبا فاذا المحقة عزم يرجع بذلك على الغاصب

فصل في المعاقلة

ذكر شمس الائمة الحلواني رح وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم
لا عاقلة للجمر وهو قول الفقيه ابي بكر البلخي وابي جعفر الهند وابي رح لان العجم لم
انسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف
بخلاف القياس في حق العرب وانهم لم يضيعوا انسابهم ويقتاصرون فيما بينهم
وقال بعضهم للجمر عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة
والصفارين بمرور الخشابين وكذا باذر يجان. واذا قتل واحد خطأ وجيب الدية
فاهل محله القاتل ودرستاقه عاقلة. وكذلك طلبة العلم. وهو اختيار شمس الائمة
الحلواني وكثير من المشايخ رح. قال ولا فارض وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ
رح يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر رح لان العبرة للتناصر فاجتماع الاساكفة وطلبة
العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم. وذكرنا طي رح ان دية
القتيل تكون على عاقلة في تلك سنين ولا تكون على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة
دراهم او اربعة دراهم. فان كان القاتل من اهل ديوان لمير من الامراء والقاتل من العامة

دية القتل تكون على من جمعهم ديوان ذلك الأمير دون غيرهم. فان كان القتيل غنيا
 وله ديوان فما قتله من يرتزق من ديوانه وان كان كاتباً فما قتله من كان يرتزق من ديوان
 الكتاب اذا كانوا يتناصرون. وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اهل صناعة اذا كانوا
 يتناصرون. ولكن لو يكن القاتل من اهل ديوان فقتله على عصبة من الغيب
 وان لو يكن له عصبة فعقل قتيله ذكره الجامع والريادات ان عقل قتيله يكون
 في بيت المال وبه اخذ الصديق الشهيد رح. وذكر عصام روي عن محمد بن ابيو
 عن ابي حنيفة رح ان من لا عاقلة له اذا قتل بجلا عطاء فان دية القتل تكون في مال الجاني
 وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان
 مستحقا للميراث بان كان حراما مسلما او ليكن مستحقا بان كان كافرا او عبدا وقال
 لو ان حربيا مسنما اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام واعتمه ثم عاد المسنم الى
 دار الحرب ثم اسره واخرج الى دار الاسلام ثم مات معتقه فميراثه يكون لبيت المال ان مضى
 رقيق في الحال. ولو جيز هذا المعتقد فعقل جبايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان لهو انما
 معروف وهو المعتقد وان كان المسوق لا يستحق ميراثه لاحل الرق وهو المصحيح. ذكر المحرر اب
 على التفصيل في كتاب الولاء. وما ذكره الجامع والريادات محمول على ما اذا لو يكن للقاتل
 وارث معروف بان كان لقيطا او من ينسبه اللقيط. رجل قتل ولده عمدا لا يعطيه
 القصاص ويحب الدية في ماله في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد
 لا يوجب الكفارة. وكذا الاجل دوان حلا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على
 عاقلة وعليه الكفارة. القاتل اذا اقرب بالخطأ او صالح من دم العمد على مال كوز المال
 على الجاني في ماله الا ان في الاقدار يجب الدية في ثلث سنين وفي الصلح عن العمد يجب
 المال جلا الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلا وكل جزء من الدية اذا وطبها

وفي مال الجاني يجب في ثلث سنين في كل سنة قلتهما. عشر قتلوا واحدا خطأ وجب.
 الدية على عاقلهم على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين في كل سنة ثلث
 عشر الدية فان كان احدا لعشر والدالمقتول فلكل لك ولا يجب على كل واحد
 من العاقلة الاثنته دراهم او اربعة في ثلث سنين عندنا فان قلت العاقلة ^{الضمين}
 اقرب القبايل اليهم في النسب حجة لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة دراهم
 وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من العا^ق
 والدية مقدرة بالف دينار او عشرة الاف درهم او مائة من الابل في قول ابي حنيفة ^{رح}
 ودية المرأة على النصف من الدية الرجل. ودية الذمي عندنا مثل دية المسلم واذا
 وجهت الدية من الابل تقسم على خمسة انواع من الابل عشرون ابن مخاض ^{عشرون}
 بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة. ودية شبه
 العمد ارباع خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
 وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. وشبه العمد القتل بالثقل في قول
 ابي حنيفة ^{رح} وفي قول ابي يوسف ومحمد ^{رح} وهو القتل بالهبة لا يقتل بها في العاق^ل
 ويدخل الآباء والأبناء في العاقلة. ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم الزوجية وثنا
 الصبي والمجنون والمعتوه عدا او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة
 وما كان اقل من خمسمائة يكون في مال الجاني حالا ولا يحرم الصبي عن الميراث بقتل مو^{ته}
 وكذا لك المجنون وملا زاد على خمسمائة درهم الى ثلث الدية فيكون على العاقلة في سنة
 واحدا فان زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في السنة الثانية وما زاد على
 الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة. ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم
 عن كافر اذ قلت رجلا خطأ حتى وجبت الدية على عاقلتها هل يجب عليها شيء

من تلك الدية اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يلزمها وكذا لو كان الجاني
صبيا او مجنونا فان جنع الدية تكون على عاقلته في قول هؤلاء. والبصير ان
القاتل يشترط العاقلة كانه القاتل امرأة او صبيا او مجنونا. صحيح قتل رجلا
حتى وجبت الدية على العاقلة ذكره العاقلان المحضون ذلك هو الجاني اذا كان الجاني
بلغ مبلغ الرجال. وكذلك في غير البصير المحض في اثبات القتل هو الجاني لان الحق
على الجاني اما يجب على العاقلة بطريق العقل. وان لم يكن البصير القاتل بلغ مبلغ
الرجل كان المحض في ذلك الملة ^{بإي} ^{بإي} المستقل. وذكره ابن ابي رطل اقر عند القاضي
انه قتل فلا خطأ قام ولي القتل بينه ان المدعى عليه قتله عمدا يقبل هذه
البينة ويقضه بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول
هذه البينة لان البينة تنبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وبطلان
هذا كثير. قال مولانا روم ونايد بهذه المسئلة ما قاله الشيخ الامام المعروف بمحو
رج ان البينة على القتل تقبل عند حفرة الجاني لانه هو القاتل والعاقلة تتحملون
عنه وحفرة الكفيل لا يشترط الوجوب المالى على الاصيل اذا قامت البينة فانه
جعل للقاتل منها حصما ولم يذكر حفرة العاقلة فلان يكون خصما حالة الانتكار اولى
ومن قال انه يشترط حفرة العاقلة فذلك قول مخالف للمذاهب فلا يفضل ودان
المسئلة على ان الدية تجب او لا على القاتل ثم يقض على العاقلة بطريق العقل لان
الدية لو وجبت ابتداء على العاقلة كان اقرار القاتل اقرارا على العاقلة المولى
اذا قتل مملوكه عمدا كان عليه الكفارة. وكذا لو كان الولد مملوكا لاسان فقتله
الوالد عمدا لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة. رجلا ان اشتراكه
رجل واحد احدهما بعصا والاخر مجرد يد عمدا لا قصاص على واحد منهما ويحت

عليها نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا. وكذا القتل
بسلاح واحد هما صيدا ومعتوه لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخاطيء مع ^{المباين}
والله اعلم

باب — — — — — الشهادة على الجناية
رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد احدهما ان المذموم
عليه قتله خطأ وشهد الآخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل شهادتهما
لان احدهما شهد بالفعل والاخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كما لو شهد
احدهما بالغصب والاخر على اقرار الغاصب بالغصب. وكذا لو اختلف
الشاهدان في مكان القتل او زمانه. وكذا لو اختلفا في الالة فشهد
احدهما انه قتله بالحجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا. وكذا لو شهد احدهما
انه قتله عمدا وشهد الاخر انه قتله خطأ. وكذا لو شهد احدهما انه قتيله
بالعصا وقال الاخر قتله ولا احفظ بماذا قتله. وان قال جميعا قتله ولا نذكر
بماذا قتله في القياس لا يقبل شهادتهما. وفي الاستحسان تقبل

شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لا نهما اتفاقا على القتل والقتل
غالبًا يكون بالالة القتل وانما لم يذكر الالة اسقاطا للقصاص ولو شهد
رجل وامرأتان بقتل الخطاء او بقتل لا يوجب القصاص يقبل ^{ديهم} شهادتهما
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضية الى القاضي لان موجب هذه
النجانية المال فيقبل فيه شهادة الرجل مع النساء. رجل شهد عليه شاهد
عدل بالقتل فان القاضي يحبس اياهما فان جاء المدعي بشاهد آخر
والاخر بسبيله. وكذا لو شهد شاهدان على رجل بقتل عمده فانه محبس

يظهر عدالة الشهوة لا نصارتها فيجب لاجل التهمة . وأن شهد رجلان
 بقتل من خطأ ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواهر راد روح أنه لا يجب قبل الحكم
 والأظهر أنه يجب . رجلان على رجل أنه قتل باه خطأ وادعى أن له بينة ^{ضقة}
 في المصرو طلب اخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي يأمره باعطاء ^{الكفيل}
 ثلاثة أيام . ولو قال المدعى شهودي عاتبة وطلب اخذ الكفيل إلى أن يأتي بالشهود فان القاضي
 لا يجبه في اخذ الكفيل . وأن ادعى العمد وأراد اخذ الكفيل لا يجبه القاضي
 لا قبل إقامة البينة ولا بعد ها إلا أن المدعى قبل إقامة البينة به لازمه وبعد
 إقامة البينة يجبه القاضي زجرا . ثم إذا عدلت البينة وشهدوا بقتل وجب
 القصاص فيقتضي القاضي بالقصاص بطلب المدعى . صبي اقترانه قتل باه عمدا لا يجب
 عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه . وكذلك المجنون قتل
 وجدة محلة قوم كانت الفسامة على أهل المحلة والدية على عواقلم ولولي القتل
 أن يختار للتخفيف خمسين رجلا من المشايخ الصالحاء . وأن شاء اختار للفساق
 والشبان والخيار فيه لولي القتل دون الإمام لأن الحق له فان لم يكن عندهم حسن
 رجلا كرت الإيمان عليهم حتى يتم خمسون يمينا فيخلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
 وأن امتنعوا عن اليمين جيسوا حتى يجلفوا . وأن وجد القتل بين قريتين أو سكتين
 كانت الفسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القتل هذا إذا كان يبلغ
 صوت القريتين إلى الموضع الذي وجد فيه القتل . وأن لم يبلغ فلا شيء على واحدة
 من القريتين . وأن وجد القتل في مكان مملوك كانت الفسامة على الملاك والدية
 على عواقلم . وأن وجد القتل في موضع مباح نحو الغلات إلا أنه في أيدي المسلمين ^{تنت}
 الدية في بيت المال . وأن وجد القتل في دار امرأة كانت الفسامة عليها تخلف هي ^{بمينا}

في قول أبي حنيفة ومحمد رحم والدية على عاقبتها. وأن وجد القتيل في سوق المسلمين
أو في مسجد هم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه. وذكر في
موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وإنما اختلف الجواب باختلاف الموضوع ^{موضع}
ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق ملكا لهم
بل كان للسلطان فان كان السوق مملوكا لهم كان وجود القتيل في السوق أو في
مسجد هم كوجود القتيل في مسجد المحلة ونعم يجب القسامة على أهل المحلة والدية
على عواقلهم. وأن وجد القتيل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة
فيه. وأن وجد القتيل في محلة فيها أصحاب الخطة وفيها من اشترى كانت القسامة والدية
على أصحاب الخطة تادام في المحلة واحد من أصحاب الخطة كانت القسامة عليه والدية
على عاقلة لا على السكان والمشتري في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وقال أبو يوسف رحم المشتري
وصاحب الخطة سواء. وأن لم يكن فيها أحد من أصحاب الخطة وفيها سكان ومشتري
كانت القسامة على المشتري دون السكان وهو قول أبي يوسف رحم الأول ثم رحم
وقال هي عليهم. ولو وجد القتيل في سجن كانت الدية على بيت المال في قول أبي حنيفة رحم
وقال أبو يوسف رحم هي على أهل السجن وإن وجد القتيل في دار رجل قد اشترىها وليس
من أهل الخطة فأصحاب الخطة براء عن ذلك ويكون القسامة على صاحب الدار والدية
على عاقلة وإن كانت الدارين رجلين وأحدهما أكثر نصيبا من الآخر كانت الدية
على عاقلهما نصفين. وأن وجد الرجل قتيلا في دار نفسه لا يجب القسامة فيكون
الدية على عاقلة في قول أبي حنيفة رحم. وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا شيء عليهم. ولو
وجد المكاتبة قتيلا في دار اشترىها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا. ولو وجد ^{أهل} وطعن
المحلة قتيلا في المحلة كان فيه الدية والقسامة والقتيل عندنا كل ميت به أثر الضرب

والخرج بان كان الدم يخرج من بعض محارفه ان كان يخرج من موضع يخرج منه
الدم عابث من غير ضرب كالانف والدر والكر ولا قسامة فيه ولا يكون هو قبلا
وان كان لا يخرج عابثا لم يصب وخرج في الباطن كالعين والاذن فهو قتل
وان كان الدم يخرج من الفم ان كان بعلونه الخوف يكون قتلا. وان كان ينزل من
الراس لا يكون قتلا. قتل واحد في محله فادعى ولي القتل الضلع على رجل يده
من اهل المحلة لا يبطل القسامة والديه من اهل المحلة. وعن ابي جعفر رجوعه
بكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل
على ذلك الرجل بعد ان لم يعل عليه بالحجة فصير موحه. وان اقام ولي القتل
على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يفضل بينهما. ثم على قول ابي يوسف رجوعه
شاهدين بالله ما قتلناه وما قتلناه وما قتلناه ما قتلناه وما قتلناه
قاتلا. وان ادعى ولي القتل الضلع على رجل من اهل المحلة كان ذلك ابراء منه
المحلة حيث لا يسمع دعواه بعد ذلك الضلع على اهل المحلة. ولو اقام ولي القتل
شاهدين من اهل المحلة لا يعمل شهادتهما قول بجسعه رجوعه وعل قوله صاحبه. ثم
القسامة اما تخت على اهل المحلة في مثل المحلة والفرقة وغير ذلك ادا وحده
او اكثر من النصف او النصف مع الراس. وان وجد نصفه مسقونا بالظول او وجد
اقل من النصف مع الراس او وجد الد او الرجل او الراس فلا شيء منه. وان وجد
السفط فلا شيء فيه. فان كان مديه تاما وانه القتل فهو قتل كان فيه القسامة والديه
وان وجد البهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد المكاتب او المدبر او ام الولد
قتلا في محلة وجبت القسامة والقيمة على عاقلهم في ثلث سنين ولو وجد السد
في دار مولاه فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين فح كالت القيمة على مولاه لغنيته حاله كما لو

المحل. ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى موجهة في ثلثه. يقضيه منه كتابته ويحكم بحرمة وما يقره يكون ميلا عنه لورثته. ولو وجد الرجل قتيلا في دار عبد المازون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مائة أولئك. ولو وجد المقتول في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها ففيه القسامة والدية على العاقلة ولا يجزم عن الميراث. ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا فيه. وإن كان النهر صغير القوم معروفين فهو عليهم. والفرق بين الصغير العظيم ما عرف في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات والمجيمون فهو عظيم. ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على أقرب الأراضية والقرى إلى الموضع الذي احتبس فيه القتل إذا كان يصل صوت أهل الأراضية والقرى إلى ذلك الموضع والأقلا. وأن وجد القتل في ثلاث فليس فيه شيء. وقال الكرخي رح هذا إذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من العمران فإن كان قريبا بحيث يبلغ صوت أهل العمران إلى ذلك الموضع فهو عليهم والله أعلم

باب الوكالة في الدم الوكالة في اثبات الدم من

جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول أبي حنيفة رح

وقال أبو يوسف رح آخر لا يقبل وقول محمد رح مضطرب واجمعوا على أنه لا يقبل الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي إلى القاضي ولا شهادة رجل وامرأتين وأن وكل باستيفاء القصاص في النفس وفيما دون النفس لم يكن للوكيل أن يسوق في المحضر من الموكل عندها وعلى قول الشافعي رح له أن يسوق في الوكيل باثبات الدم إذا أقر في مجلس القاضي أن الضال قد عفي صح إقراره وكذلك وكيل المطلوب إذا أقر بوجوب الفجر على موكله في القياس بجمع إقراره ولا يصح استفسانا. ولو مات أحد ومرة المقتول.

والقاتل وارثه من القصاص عن العاقل وبصيرحة الباقر
 ما لا يؤثر له باثبات قتل الخطاء والجد من الجراحة التي لا قصاص على
 القاتل فيها بمنزلة الكفالة بالمال. رجل قتل عمدا فاقا. اخ المقتول بينه له ورثة
 لا وارث له غيره فاقام القاتل بينة له ابنا فاقا العاقل لا يقض بينه الاخ
 ويتا في ذلك. وان اقام القاتل بينة له ابنا وانه قد صالحه على الدية
 وقبضها منه واقام بينه ان الابن قد عفى عنه قبلت بينة القاتل لانه
 انبت بينه انه لاحق للمدعي باستيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر
 العفو والصالح يكلف القاتل ان يعيد البينة على الابن ولا يقض على الابن
 بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن الابن
 ولو كان للمقتول اخوان واقام القاتل بينة على احدهما ان الاخ الغائب
 صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك. فان حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف
 القاتل اعادة البينة بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا
 مع الابن بل يكون اجنبيا. اما الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص
 على القاتل فهذه بينة قامت على الخصم فلا يكلف اعادة البينة. واذا
 لم يكلف القاتل اعادة البينة ههنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب
 واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابيه على رجل واقام البينة فان الغائب
 يحبس القاتل لانه صار متهما ولا يجمل باستيفاء القصاص مان حضر الغائب بذلك
 لا يكون للغائب الذي حضران يستوفى القصاص ما لم يعيد هو البينة في قول أبي حنيفة
 رجلا لانه عند القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن
 في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي اقام البينة به بوثقة
 لغيره

٢٥٢
 يختلف ما اذا كان القتل خطأ أو لا يجب للمقتول أو لا يقتضيهما ديونه وينفذ
 وصاياه وكل واحد من العورثة يكون خصما فيما يدعى للميت فلا يحتاج في العاقل إلى
 البينة. وتختلف العفو والصلح لأن ذلك مما يثبت بالشبهات. والقصاص
 لا يثبت. رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ فانكر المدعى عليه ثم أن المدعى
 مع المدعى عليه حكما رجلا فحكم المحكم بالقتل لا يظهر حكمه في حق العاقلة ^{رجل} ~~رجل~~ المدعى
 ان قتل اباه عمد واقام شاهدين فشهدا انه ضرب فلانا بالسيف فلم يزل صاحب
 فراشه حتى مات قبلت هذه الشهادة ويقضى بالقصاص اذا شهدا انه لم يزل ^{صا}
 فراشه حتى مات. ولا ينبغي للقاضي ان يسأل عن الشهور مات من ذلك أم لا ^{العبد} لا في
 ولا في الخطأ. ولو قال ذلك لا يبطل شهادتهما. وكذا اذا شهدوا انه طعنه برمح
 او دماه بسهم او تشابه وكل ذلك يكون عمد يقضى بالقصاص كما لو شهدوا انه ذبحه
 او شق بطنه بالسكين والله اعلم

باب جنابة البهائم وما يهلك بالحيطان او الابرار
 رجل ارسل حمارة فدخل ذرع انسان واخسده ان ارسله وساقه الى الزرع بان كان
 خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا ان الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يمينا وشمالا
 وذهب الى الوجه الذي ارسله فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينا وشمالا
 ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا. وان كان الطريق واحدا كان
 ضامنا. وان ارسله فوقف ساعده ثم ذهب الى الزرع واخسده لا يضمن المرسل رجل
 ارسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يصح. وان ذهب في
 فود الارمال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذ لم يكن سائقا ^{يكن} خلفه

وهكذا ذكر القدر ربي رح. وعن أبي يوسف رح انه تكون ضامنا والمساكين رح اخذوا
بقوله. وذكر الفقيه ابو الليث رح في شرحه للحامع الصغير رجل ارسل طلبا فاصاب
في فوره انسانا فقتله او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في فوره فكانه خلفه. ^طونكر الناس
رجل اعد كلبه على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامنا في قول بجنيعة رح وفيه
في قول ببيوسف رح. واختار للفتوى قول ببيوسف رح. ولو ارسل كلبه الى صيد ^كلم
ساقط فاصاب انسانا لا ضمن في الروايات الظاهرة والاعتقاد على الروايات الظاهرة
رجل القحية في الطريق فهو ضامن لما اصابته حتى تقول عن ذلك المكان رجل اوقف
دابة في طريق المسلمين ولم يشد هافسادت عن ذلك المكان واقتلت شيئا لا ضمن
الرجل لانه اذا لم يمسكها تكون بمنزلة المنقلبة. ولو اوقف دابة في الطريق فاوطأت انسانا
بيدها او رجلها كان ضامنا ويجب الدية على عاقلته وان ضمت برجلها او ذنبها وهي
تسير لا يكون ضامنا. وان كرمته يصير ضامنا. وكذا ان ضربت بيدها. ولو راثت
او بالته وهي تسير وخرج اللعاب من فمها او سال عرقها فاصاب انسانا او افسد شيئا
لا ضمن الراكب. وان ضربت بحافرها حصاة او نغاة فاصاب انسانا وهي تسير لا ضمن
الراكب الا اذا ثارت جراكيل وان كانت تسير فوقفت ثم بالته او راثت لا ضمن الراكب
وان اوقعها الراكب لغير روث او بعل فبالته او راثت فما تولد من ذلك بضمنه ^كالراكب
وان اوقعها في غير ملكه فافسد شيئا ضمن يستوى فيه اليد والرجل. وان اوقعها
في ملكه فلا ضمان عليه بحال. وكذا لو كان في ملك بينه وبين غيره. ولو عاد قطارا في
الطريق فاوطأت اوله لقطار اخر او اخره لقطار اوله او رجل اقدم بضمن القائد لما عطب به وان كان
معه سابق كان ضمان ذلك عليهما. فما افسدت بنفخة الرجل والذئب يكون على
السائق خاصة. وان كان معهما ثالث يسوق الابل وسط القطار فما اصاب مما هو ^{خلف}

^{٢٥٨}
 هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم اثلاثا لانه قائم وسائق وانما
 الرجل احيانا وسط العطار و احيانا يتاخر و احيانا يتقدم وهو يسوق فهو
 بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار
 فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما او طأت
 الدابة سواء . ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطاره بغير القائد ثم
 لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فآكله كانت الدية على عاقلة القائد ثم
 عاقلة القائد على عاقلة الرابط . وان كان القائد يعلم بربط البعير لا يرجع عاقلة القائد
 على عاقلة الرابط . ولو كان الابل وقوا فربط الرجل بغير قائد صاحب القطار هو
 لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو
 ان رجلا ضرب دابة راكب او نخسها بدون امر الراكب فضربت بيدها او جلها
 او نفخت او كدمت او صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس دون
 الراكب . وان ضربها بامر الراكب او نخسها فاوطأت انسانا على الفور كانت
 الدية على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السائق
 والراكب مع السائق اذا اجتمعا ف ضمان ما او طأت الدابة يكون عليهما
 ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من نفخة الرجل والمذنب وغير ذلك
 دابة لها سائق وقائد فنخسها رجل بغير إذن احد هما فنفت انسانا كان ضمان
 النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع . وان كان
 النخس بامر احد مما لا يجب الضمان على احد ولو نخس رجل دابة راكب بغير امر
 فوثبت والقت الراكب ضمن الناحس . وكذا لو نخسها فنجحت بما اصابته
 في فورها يضمن الناحس . ولو نفخت الناحس فقتله كان هذا رجل

يُتَوَدَّ دَابَّةً فَسَقَطَ شَيْءٌ فَمَا يَحْمِلُ عَلَى الْإِبِلِ عَلَى إِنْسَانٍ أَوْ سَقَطَ سِرَجُ الدَّابَّةِ لَوْ جَاءَهَا
عَلَى إِنْسَانٍ فَتَلَّهُ أَوْ سَقَطَ ذَلِكَ فِي الطَّرِيقِ فَضَرَبَهُ إِنْسَانٌ وَمَاتَ بِضَمْنِ الْقَاتِلِ
وَأَتَى مَعَهُ سَائِلٌ كَانَ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا يَمْكُنُ الْإِخْتِرَاقَ عَنْهُمَا ^{بِطَرَفِ} الْحِمْلِ
عَلَى الْبَعِيرِ عَلَى وَجْهِهِ لَا يَسْقُطُ. وَلَوْ أَنَّ رَاكِبًا أَوْ قَفَّ الدَّابَّةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ هُوَ
كَهَالِهِ أَوْ قَفَّهَا فِي الطَّرِيقِ فَأَتَى كَانُ الْإِمَامِ جَعَلَ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ مَوْقِفًا لِلنَّاسِ
وَالدَّوَابِّ كَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الطَّرِيقِ. فَإِنَّ أَوْقَفَهَا فِي الْعَلَاتِ لَا يَصِحُّ إِذَا أَوْقَفَهَا
فِي الْحِجَّةِ لِأَنَّ الْوُفُوفَ فِي الْعَلَاتِ لَا يَصِحُّ بِالنَّاسِ إِلَّا فِي الْحِجَّةِ. وَلَا يَصِحُّ السَّائِقُ
وَالْقَائِدُ فِي مَلَكَةِ الْإِنْيَا وَطُتِ الدَّابَّةُ بِيَدِ أَوْ رَجُلٍ. رَجُلٌ وَجَدَ فِي ذُرْعِهِ فِي اللَّيْلِ
ثَوْرَيْنِ نَظَنَ أَنَّهُمَا لِأَهْلِ قَرْبِهِ فَاذْكَانَ لِغَيْرِ أَهْلِ قَرْبِهِ فَاذْكَانَ يَدْعِيهِمَا بِرَبْطِهِ
فَدَخَلَ فِي الْمَرْبِطِ أَحَدَهُمَا وَفَرَّ الْآخَرَ فَتَعَدَّهِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ وَجَاءَ صَاحِبُ الثَّوَرِ فَاذْكَانَ
تَضَمُّنُهُ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعِصْلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ بَيْتُهُ عِنْدَ الْأَحْزَارِ مَعَهُ
مِنْ صَاحِبِهِ كَانَ ضَامِنًا وَأَتَى بَيْتَهُ مِنْ بَيْتِهِ لِيَرْدَهُ عَلَى صَاحِبِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسُدَّ
عَلَى الْأَشْهَادِ وَلَمْ يَجِدْ مِنْ يَسْتَهْدِيهِ لَا يَكُونُ ضَامِنًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي النَّهَارِ
قَالَ الْإِمَامُ الْثَوْرُ لِغَيْرِ أَهْلِ قَرْبِهِ كَانَ حَكْمُهُ حَكْمُ اللَّفْظَةِ. وَأَنَّ تَرْكَ الْأَشْهَادِ مَعَ الْقَدْرِ
عَلَيْهِ ضَمْنٌ. وَأَنَّ لَمْ يَجِدْ مِنْ يَسْتَهْدِيهِ يَكُونُ ذَلِكَ عَذْرًا. وَأَتَى الثَّوْرُ لِأَهْلِ قَرْبِهِ
فَبِمَا أَخْرَجَهُ مِنْ ذُرْعِهِ يَكُونُ ضَامِنًا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِأَهْلِ قَرْبِهِ مِنَ التَّيْنِ أَنْ لَا يَكُونَ
حَكْمُهُ حَكْمُ اللَّفْظَةِ فِي النَّهَارِ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ عَلَيْهِ الضَّيَاعُ فِي النَّهَارِ. وَأَمَّا بِمَنْزِلَةِ
عَلَيْهِ فِي اللَّيْلِ فَاذْكَانَ أَخْرَجَهُ يَكُونُ عَاصِبًا. وَقَالَ الْقَاضِي الْإِمَامُ عَلَى السَّعْدِ رَحِمَهُ اللَّهُ
إِذَا وَجَدَ فِي ذُرْعِهِ دَابَّةً فَقَدْ رَمَاهُ بِجَهَا عَنْ مَلَكِهِ لَا يَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ. وَإِذَا
سَاقَهَا وَرَأَى ذَلِكَ الْقَدْرَ يَصِيرُ ضَامِنًا بِنَفْسِ السُّوقِ. وَهَكَذَا قَالَ أَبُو صَالِحٍ الدُّنَوْنِيُّ

^{٢٥٤}
 رح الا انه قال ان ساقها الى موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا
 وجد البول دابة في زرعها فخرجها فقتلها بسبع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها
 ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها صاحبها. والصحيح ما قاله
 القاضي الامام علي السعدي رح ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء
 ذلك فان ساقها بعد اخراجها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا. وان ساقها ليرد
 على صاحبها فغطيت في الطريق او انكر رجلها كان ضامنا. ولو ان صاحب الزرع
 لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه
 ابو الليث رح لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخرجها بامر. ولو انه قال
 لصاحب الدابة ان دابتك في الزرع ولم يقل اخرجها فاخرجها صاحبها فافسدت
 شيئا في اخراجها كان ضامنا. وقال ابو نصر رح في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا
 لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرض بالفساد وانما طلب
 منه الصيانة. ولو ان دابة رجل انقلبت ليلا او نهارا من غير ارسال فافسدت
 انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل الجاهل رد رجل يسوق حملا
 لمحطب في الطريق فقال كوست كوست وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى اصاب
 ثوبه وتخرق ضمن السائق. وكذا لو سمع صوته الا انه لم ينتهيا له التخي لضييق
 ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التخي فلم ينته بعد ما سمع لا يضمن
 السائق رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حجرا او حديد فضررت به دابة
 من سوق احد بغطيت يضمن واضع الحجر والخشب والله اعلم
 فصل فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان او دابة
 رجل وضع في الطريق حجرا او جذعا او بني فيه بناء او اخرج من حائط جذعا

^{٢٥٧}
 او حفرة شاخسة او شرع كنيها او جناحا او ميزابا او ظلة فعطب به انسان كان
 ضامنا فان عثر بها احده في الطريق رجل فوقع على اخر فاما كان الضمان
 على الذي احده في الطريق كانه روع الذي عثر بيده على غيره ولا يضمن الذي عثر به
 لانه مدغم في هذه الحالة والمدفوع كالالة ولو نحو رجل شيئا من ذلك عن
 موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي مخاه ويخرج الاول من
 الضمان. وقال ابو حنيفة رح اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب
 الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان
 لا يضمن. وان بني فيه بناء او حفرة فيه يبرأ فعطب به انسان كان ضامنا. ولكل
 صاحب الدار من الانتفاع بفناء داره من الفاء الطين والحطب وربط الدابة ببناء
 الدكان والتعود بشرط السلامة وذلك الشيخ الامام الزاهد المعروف بنحو امره راجع
 اذا احده في سكة غير نافذة ينظر ان احده ما لا يكون من جملة السكة فتلف
 انسان وجب الضمان بسقط من ذلك حصة نفسه ويضمن حصة الشريك فان
 احده ما يكون من جملة السكة كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان الله ان
 ذلك ولو كانت الدارين رجلين يعمل احدهما فيها ما كان من جملة السكة كوضع المتاع
 وربط الدابة تجاز كما لو سدن. واما آذ الخرج ميزابا الى الطريق فسقط على رجل قتله
 . ينظر ان اصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان به لانه وضع ذلك الطرف
 فملكه ولم يكن تعديا. وان اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميزاب لانه
 متعد في ذلك الطرف حيث شغل به هوا الطريق. وان لم يعلم لهما اصابه في القيا
 لا شيء عليه لو وقع الشك في الضمان. وفي الاستحسان يضمن. رجل كنس الطريق
 فعطب بموضع كنسه انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا وانما كنس

الطريق كبر لا يتصرف المادة بالخيار. ولورثش الطريق فاعطى انسان بذلك كان ضامنا
هنا اذ ارثش كل الطريق فان رثش بعضه فمرا انسان في الموضوع الذي رثش ولم يعلم
بذلك فاعطى كان ضامنا. وان علم بذلك فمرفيع مع العلم لا يكون ضامنا هكذا قال
متنا مختار في الكتاب اطلق الجواب ولو جب الضمان على الذي رثش وان رثش
بابه فاعطى يضمن على كل حال. ولو ان رجلا امر احياء وسقاء برش فاعطى فاعطى
انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش وحارس السوق اذ ارثش يضمن بما عطي به على
كل حال هذا كله في طريق العامة. واما في سكة غير افنة اذ التقى فيها من هو من اصل السكة
خشبا او طينا او ترابا او رثش لا يكون ضامنا. رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوق الحمل
على انسان فالتلفه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه
هو الذي وضع الحمل في الطريق. ولو سمع في الطريق جرا فاحرق به شيء كان ضامنا
لانه كان متصل بابوضع النار في الطريق. وان حركته الريح فذهب به الى موضع اخر ثم
احرق به شيء لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول
قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاء في الطريق
ان الريح ينهب به الى موضع اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كاللابة
المربوطة اذا جالت في رباطها فافسدت شيئا. ولو ان رجلا مر في ملكه او في غير
ملكه وهو يحمل نارا فوقعت بشرارة منها على ثوب انسان فاحرق ذكوة النواصي
انه يكون ضامنا لانه لم يتخلل بين الحمل والنسقوط واسطة فكان التلف مضافا
اليه. ولو طارت الريح بشرة ناره والقتته على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق
حصل بالريح ههنا وذكر الزند ويسى رح اذا مر بالنار في موضع له حق المرور
فهبت به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحرق لا يكون ضامنا فان لم يكن له

حق المهر في ذلك الموضع كان ضامنا. ولو هبت الريح بعامة رجل والفتها
على قارورة انسان فكثيرا يضمن صاحب العامة. ولو انعدا لضرب الحديد
على حديد محمي فانتزعت شرابة من ضربه على ثوب رجل يمر في الطريق فلقرق.
ضمن الحداد كانه القى النار على ثوبه. رجل وضع جرة في الطريق ورجل لغرض
جرته في ذلك الطريق ايضا فخرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى
لا يضمن صاحب الجرة التي تخرجت لانها لما زالت عن ذلك الموضع انتسخ
حكم فعل الاول. وان انكسرت التي تخرجت يضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل
وكذلك رجل وقف دابة في الطريق، آخرها لك فنزت احدهما واصابت الا
لا يضمن صاحب التي فنزت. ولو عطبت التي فنزت بالاخرى يضمن صاحب
الواقفة لبقاء جنايته. رجل وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من
رجل وبرئ اليه منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان
او دابة كان الضمان على البائع الذي وضعه لا على المشتري لان البائع كان
متعديا في الوضع وخروج الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخشبة
وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من القى خشبة لغيره في الطريق فعطب بها
انسان كان ضامنا. وكذلك الرجل اذا اشترع جناحا من داره الى الطريق
ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بائع الدار رجل استاجر
انسانا ليشترع له جناحا في فناء داره او حانوته ففعل فهلك بالجناح شيئا انك
المستاجر اخبر الاجير ان له حق اشترع الجناح يضمن الاجير سواء سقط الجناح
قبل الفراغ عن العمل او بعد ثم الاجير يرجع بما ضمن على المستاجر. وان اخبره
المستاجر بالامر انه ليس له حق الاشترع في القديم او لم يخبره بذلك الا ان

علمين لك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير .
لما عطبت به فلا يرجع هو على المستاجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح
بعد ما فرغ الاجير من البناء ضمن الاجير لما عطبت به ثم هو لا يرجع على المستاجر
قياسا . وفي الاستحسان يرجع وهو كما لو امر رجلا بنج شاة ففعل
ثم ظهر ان الشاة كانت لغيره يضمن المذابح وهي كسلة الجناح رجل
وضع قطرة على نهر خاص لا قوام مخصوص بنفسه عليها انسان فانحسفت
او تعطل به فمات ان تعد المور عليها لا يضمن واضع القطرة . وان
لربيع المار به ضمن كما لو وضع خشبا في طريق المسلمين او حديد فمات
به دابة لا يسوق احد فعطبت به كان ضامنا . قالوا ان كانت الخشبة
صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن . واضعها لان الوطئ على مثل
هذه الخشبة سمثلة تعد الزلق او التعطل بالبحر المونسوع والطريق
عمدا وذلك لا يوجب الضمان . وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على
مثلها يضمن . واضعها . هذا اذا كان النهر خاصا لا قوام مخصوص
فان كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرأية يكون ضامنا . وعزايبي
رحمه الله انه لا يكون ضامنا . رجل حف بئر في المغارة في موضع ليس
بممر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذا لو
قعد انسان في المغارة او نصب خيمة فقع بها رجل لا يضمن الفاعل . ولو كان ذلك
في الطريق ضمن . وان حف بئر في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او بالحصي او بما
هو من اجزاء الارض ثم جاء اخر وفرعها ثم وقع فيها انسان ولم يضمن الثاني
ولو كان الاول كبس البئر بالطعام وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول لا في

الوجه الأول من ذلك كبير مما هو من أجزاء الأرض لا يتناول في وجه الثاني بقدره
 ويعبر عنه الطريق وخطها ثم جاء آخره رفع العطاء ثم وضع بها أساسه ضمن الأول
 وأوخر الرجل نهرا في ملكه فسطب به أساسا وانه لا ينقص. وكان لو جعل عليه جسر
 أو مطر في أرضه. وأوخر نهرا في غير ملكه فهو من له السرقة من طامنا. وكذا لو جعل
 حبرا أو قنطرة في غير ملكه. وعن أبي يوسف ربه لا يصح وإن أحدثه في غير ملكه أو
 نيت لا ينصرف به غرة لأنه محسب سحر الناس مما أحدثه. وقد طاهر الرواية يكون
 ضامنا إلا إذا فعل ذلك ما دون الإمام كما لو حفز سيرة الموضع الذي محتاج إلى
 إليه يكون ضامنا ما عطف به إذا لم يجعل ما دون الإمام وآت مذهب على حصة أساس
 ما خفض به لا يصح وأصح الحسنة لما مر معدا كان التلغ مصاما إليه. وأوخر
 نهرا في غير ملكه فاشترى ذلك الهراء وعرف أرضا أو مية كان ضامنا لأنه سئل لما
 في غير ملكه فيضمن كما لو منعه أو سار على الدابة في الطريق ولو كان ذلك المهر في ملكه
 لا يصح لأنه مباح له مطلقا. ولو سعى أرضه فخرج الماء منها إلى غيره أو أودع
 منها عا أو زرعها أو كراما لا يكون ضامنا لأنه منصرف في ملكه مباح مطلقا. وكذا لو
 أحرق حشيشا في أرضه أو في حصائنه أو حشيت النار إلى أرض غيره ولحقبت
 شيئا لا يكون ضامنا لأنه منصرف في ملكه. قل هذا إذا كانت النواحي ساكنة جبرئيل الثاني
 فلما آذا كان اليوم. ويجوز له أن الرعي نذهب بالمرء إلى أرض حارة. كان ضامنا
 استعملنا كمن صب الماء في ماله. ومحت الميزاب ماع أعز فسد به كز صاما
 ولو أوقد النار في داره أو سوده لا يصح ما أحرق به. وكذا لو غرقه أو سبه. وإن
 فترت من فلك أرضه لا يصح. ولا يؤثر الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما
 بيننا من قال عليه أن يكف عن ذلك أو كان ينصرف به غيره. وآت صب الماء ملكه

بمنزلة المهرجوع فيكون تلف الكل مضافا الى الحاضر. أما اذا خرج ملك نفسه فسقوطه لا يكون مضافا الى غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل تدرى من جبل على رجل فقتله بضمن دية القتل. رجل حفر بيرا في الطريق فجاء انسان والى فيها نفسه متعمدا لا بضمن الحاضر. وان لم يقع فيها بنفسه فسقط ذم من الوقوع ومات فيها جوعا او غما لا بضمن الحاضر في قول البيهقي رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله مات فيها جوعا فكذلك وان مات عما بان اثر الغم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك ضمن الحاضر وقال محمد رحمه الله بضمن الحاضر في التوجه كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في البير رجل حفر بيرا في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في اسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القيا^س بضمن الاول وبه اخذ محمد رحمه الله لان الاول كالدافع لمن سقط في القعر اذ في حفر صاحبه في اسفله وفي الاستئناس يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعمد في الحفر ولو حفر رجل بيرا في الطريق ثم جاء آخر وسع راسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان عليهما اثلاثا قالوا تاويل المسئلة ان الثاني وسع راسها بحيث يعلم ان الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضه من حفرة الاول وبعضه من حفرة الثاني فلما اذا وسع الثاني راسها بحيث يعلم انه انما وضع قدمه في اللوضع الذي حفره الثاني كان الضمان على الثاني رجل حفر بيرا في الطريق وعند البير حجر وضعه انسان في الطريق فجاء انسان وقتل بالحجر وسقط في البير ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه بمنزلة الدافع وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سيل عند البير كان الضمان على البير رجل حفر بيرا في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فتعلق هذا الرجل برجل آخر وتعلق الثاني بلخر وقعا فيهما جميعا وما توان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول تكون على الحاضر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البير ودية الثاني^{كون}

يخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فاقصد شيئا في القياس لا يكون ضامنا لاصحاب الماء
 في ملكه مباح له مطلقا. ومن المشايخ من قال اذا صب في ملكه وهو يعلم انه يتعد الى ارض
 غيره يكون ضامنا لان الماء تسيل فاذا كان يعلم عند الصب يسيل الى ملك جاره يكون
 ضامنا كما لو صب الماء في الميزاب ونحت الميزاب متاع غيره وذكر الفقيه ابو جعفر
 اذا سقى ارض نفسه فتعد الى ارض جاره قال هذه المسئلة على وجه ان اجري الماء في ارضه لجره
 ارضه وان لم يسق في ارض جاره كان صامسا وان كان الماء يسق في ارضه ثم يتعد الى ارض
 جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان صامسا استحسننا
 ويكون هذا بمنزلة الاشهاد وعلى الحافظ المالك وان لم تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام جاز
 بتعد الماء الى ارض جاره لا يضمن. وان كان ارضه في صعد وارض جاره في هبطه
 يعلم انه اذا سقى ارضه يتعد الى ارض جاره كان صامسا ويؤمر بوضع المسنا. ^{من} حتى
 ما نعا ويمنع من السقي قبل ان يوضع المسناة. وفي الفصل الاول لا يمنع من السقي. وان كان
 في ارضه ثقب ومجرهارة ان علم بذلك ولم يسد لا يضمن سد ارضه واما سد مياه
 وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا. وذكر الاطفي رحمه الله اذا سقى ارض نفسه فخرج الماء الى ارض
 غيره لا يضمن. ولو صب الماء في ارضه صبا وخرج من ارضه الى ارض غيره لم يضمن صا
 جعل سقاياه من مياه العامة وكان على نهر العامة اهرار صغار معقوفة فيها تما
 فدخل الماء في الهار. وسد ذلك ارض قوم قال الشيخ الامام ابو طاهر الدين
 رحمه الله يكون صامسا لانه اجر الماء فيها. رجل احتفر بئرا في ملكه ثم سقط فيها شخص وميها
 افسان او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط صامنا دية من ك
 فيها. وان كان البئر انطريق كان الصمان على حافر البئر فيما اصاب الساقط والمستق
 عليه لان الحافر اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط

على الاول لان الاول هو الذي اوقعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون على الثاني
لهذا المني. وان كان بعضهم وقع على بعض في البير ولا يعلم كيف كان حالهم في القياس وهو
قول محمد بن دية الاول تكون على عاقلة المحاف ودية الثانية على عاقلة الاول ودية الثالثة
على عاقلة الثانية. وذكر في الكتاب ان فيها قولا آخر قيل ذلك قول البيهقي وابي يوسف
رجح قال دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على المحاف وثلثها على الثانية وثلثها هدر ودية
الثانية نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالثة كلها على الثانية ووجهه من
في الكتاب رجل حفر بيرا في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال المحاف اني اتقى نفسه
فيها فكن بنته الورثة في ذلك كان القول قول المحاف في قول ابي يوسف الآخر هو قول
محمد بن لان الظاهر ان البير قد موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يقع
نفسه فاذا وقع الشك لا يجب الضمان بالشك. رجل استاجر اربعة نعام يحفر
له بئر فوفعت عليهم من حفريهم سادات. احد هم كان على رجل واحد من الثلاثة الباقين رجح
دية الميت ويسقط ريعها لان البير وقع بفعلهم وكانوا مباحين في الميت مباحين ايضا
فتوزع الدية عليهم ثلثا وسقط ريعها ويجب ثلثة ارباع والله اعلم

فصل فيما يحدث في المسجد

اهل المسجد احقر ولا بيرة المسجد لماء المطر وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء
او طروافيه البواري او الحشيش او الحصر او كبريا بابا او علقوا فيه القناديل او غيره
فعطب به شيء لا ضمان عليهم لان اهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة
الملاك. وكذا لو ضل ذلك غيرهم باهرهم وان فعل غيرهم حرم كان ضامنا لما عطب بذلك
في قول البيهقي رجح. وقال صاحباه رجح لا يضمن استقسانا اذا كان المسجد للامة لا
حفر البير وما لا يكون من باب الفتن لا قامة الصدقة. ولهما ان كل مسلم مندوب الى عملة

المسجد والمساكن من باب التمكن لأقامة الصلاة وإنما يختص أهل المسجد بالبناء ^{للمسجد} فيما كان من باب التمكن لأقامة الصلاة ولا يجنبه ربح إن أهل المسجد يقص بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والأفلاق ونصب المؤذن والأبواب إليهم لا إلى غيرهم ولو قصد الرجل في المسجد الحديث أو نام أو قام لغير الصلاة فربى إنسان فطلب كان صامنا لما عطب في قول يجنبه ربح كما لو قصد في الطريق وعطى قول صاحبه ربح لا يكون صامنا كما لو كان حاله في الصلاة وقيل على قول يجنبه ربح إنما يضمن إذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن والحديث. أما إذا كان معتكفا أو عالما لا يفتقر الصلاة لا يكون صامنا عند الكل وقيل إذا الركن في الصلاة يكون صامنا عندما يجنبه ربح وهو الصحيح لأن المتظر للصلاة لا يكون في الصلاة فكان جلوسه مباحا قبل بشرط السلامة كالتمتع في الطريق نحو ذلك ولو أن رجلا حفر بئرا في سوق العامة أو بئر فيه دكا ما فطبه شيء أن فعل ذلك باذن الإمام لا يكون صامنا وغزارته يكون صامنا كما لو وقف دابة في السوق فأن كان في السوق موضع لا يعاف الدابة للبيع ما وقف الدابة في ذلك الموضع إن عينو ذلك الموضع باذن السلطان فما عطس به لا يكون صامنا وإن لم يكن ذلك باذن السلطان كان صامنا لأن السلطان إذا أذن بذلك يخرج ذلك الموضع من أن يكون طريقا فتغير لا يقف الدواب وغيره والسلطان لا يخرج من أن يكون طريقا ^{للمسجد} والله أعلم

فصل في جنایه الخائض

رجل مال خائضه إلى الطريق إلى الملك إنسان فسقط ولحقه إنسانا أو مالا أو سقط قبل الإشهاد فلا ضمان عليه وإن سقط بعد الإشهاد ضمن إن لم يفرغ ذلك الموضع عن الخائضين المقدرة عليه فيصير ضمانا إن تلف إنسان كان الدية محطلة وإن تلف مال إنسان كان ضمانا

على صاحب الحائط في ماله ويعتبر القدرة على التفرغ من وقت الاشهاد الى وقت البيع
 من غير ان ياتى بالقدرة فيما بين ذلك وصورة الاشهاد اذا كان ماثلا الى الطريق ^{ان} ^{يقول}
 له واحد من الناس ان حائطك هذا ماثل الى الطريق او مخوف او متصدع فاحد منه
 وان كان ماثلا الى غير ملك الغير يقول له ذلك صاحب الدار. وشرط ^{الضمان} وجوب
 على صاحب الحائط المطالبة بالاصلاح والتفرغ ولا يشترط الاشهاد حتى ^{تكون} ^{لك}
 بالتفرغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضامنا. ولو قيل له ان حائطك ماثل ^{لك} ^{لجميع}
 ان قد مره كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واشهادا ويصح المطالبة بالتفرغ
 عند القاضيه وعند غيره او لم يكن هناك احد. وانما ذكر الاشهاد حتى لو انكر صاحب الحائط
 الطاب يمكنه اثباته بالبينة. وان شهد بالطلب رجلان او رجل وامرأتان
 ثبت الطلب ويثبت، ايضا بكتاب القاضيه الى القاضيه. ولو ان صاحب الحائط
 باع الحائط بعد ما اشهد عليه برئ عن الضمان لانه لا يبيع قادرا على الهدم ^{البيع}
 بخلاف ما اذا اشترى كنيفا او جناحا او ميزابا او وضع خشبة في الطريق فباع الدار
 او باع الخشبة فتلف بذلك انسان او مال انسان كان ضامنا لان ثمه مجروح ^{لن}
 الكيف وصعب الحجر في الطريق جناية فلا يبطا بالبيع. ولو كان صاحب الحائط
 المائت عاقلا بالغامسلا فاشهد عليه ثم جنونا مطبقا او ارثا والعياذ بالله
 لم يحن بدرا والحرب وقضى القاضيه بلجأه ثم جاء مسلما ردت عليه الدار فسقط
 الحائط بعد ذلك وتلف انسانا كان هذا والامه لم يبع له ولاية الاصلاح بعد
 الرد والجنون فلا يعود بعد ذلك. وكذا لو افاق الجنون. وكذا لو باع الدار بعد
 ما اشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء او غيره او بخيار رؤية او بخيار ^{الرد}
 المشرعي ثم سقط الحائط وتلف شيئا لا يجب الضمان الا باشهاد ستة ^{الرد}

ولو كان الثمار للمبايع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لا رخصا بالبيع
 لا يطل ولا يه الاصلح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط خياره وادرجه البيع
 بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملصقه وفي اخراج الكيف والبار والميراث
 فيبطل الضمان بشي عمده في الاسباب. ولو كان الحائط المائل رهنا ما شهد
 على الميراثين ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان هن الا ان الميراثين لا يملك الاصلح
 والمرة. ولو شهد على الراعي فسقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لان الرعي
 يملك الاصلح. ان يقضى دينه ويسترد الرهن. ولو كان الحائط المائل يه انا
 لورثة فاشتهد، على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان، بسقوط الحائط
 لانه احد الشركاء لا يملك، نقض الحائط. وفي الاسخاخ، يصح هذا الوارث^{الذي}
 اشهد عليه بحصة نفسه لان. يتمكن من ان يطلب من الشركاء ايجتمعا على
 ربه. وان اشهد على من كان ساكنا في الدار التي ماطة اما تل لا يصح الاشهاد
 عليه سواء كان ساكنا باجرا او غير اجرا لانه لا يتمكن من بعض الحائط. وان اشهد
 على رب الدار مع الاشهاد. به بعض ما تلف بسقوط الحائط لانه يتمكن من النقض
 ولو كانت الدار صغيرة شهد على الاب او الوصي مع الاشهاد لانها يملك ان
 الاصلح فان سقط الحائط وانلف شيء ايمان الضمان خط الصغير لان الاب
 مطلق بغيره من مقامه وكان الاشهاد عليها كالاشهاد على الابن بعد البلوغ
 فان مات الاب او الوصي بعد الاشهاد عليها بطل الاشهاد حتى لو سقط الحائط
 بعد ذلك. اتلف شيئا كان مدرا لانه لا يملك ان يلمع بالموت وروا الشيخ
 رجل مات وترك دارا حائطها مائل الى الطريق ولحيته شيئا لم يوص به
 للولد وعليه دين اكره من قيمة الدار ابتلا واوث له سواء فان الاستعداد في الحائط

المايل يكون على الابن وان لم يكن لها الابن. وان سقط الحائط بعد ما شهد على الابن.
 شيئا ان ائلف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن. واذا
 شهد الرجل على حائط مزمار في يد فلم يهدمه حتى سقط طر رجل فقتله وانكرته
 العاقلة ان يكون الدار له او قالوا لا ندر في ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى يعقيم
 على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان كان وليا على الملك فظاهر الا ان
 الظاهر لا يصلح حجة لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على العاقلة الا بانيا
 ثلثة اشياء. احدها ان يكون الدار له. والثاني انه اشهد عليه في هدمه اذا
 وثقت ان المقول مات بسقوط الحائط عليه. فان اقر ذو اليد ان الدار له
 غير العاقلة ولا يجب الضمان عليه تيمنا لان اقراره بوجوب الدية على العاقلة وان
 على الغير اذا كان مكرزا في اقراره لا يضمن شيئا. وفي الاستحسان عليه دية القتل
 اب اقر بالاشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتعد فاذا نعت الايجاب على العاقلة بطريق
 التحمل يجب عليه كن اخرج جناحا مزمار في يديه فوقع الجناح على ان فقتله فقتل
 عاقلة ليست الدار له وانه اخرج الجناح بامر صاحب الدار وذو اليد يقران
 له فانه يضمن الدية في ماله كذلك هنا. واذا كان الرجل على حائط له والحائط مائلا
 فسقط الحائط بالرجل من غير فعله واصاب انسانا فقتله كان ضامنا لما هلك بالحائط
 ان كان اشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط
 على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انسانا كان ضامنا دية المقول بمنزلة
 تاثم انقلاب على انسان فقتله فانه يكون ضامنا. وان مات الساقط بمن كان في الطريق
 فان كان ذلك بمشيئة الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعمد في المشيئة الطريق لا يمكن
 اخذ من سقوطه غير عليه فان كانت ذلك الرجل واقفا في الطريق فاما كان او قاعدا

او ثانيا كان دية الساطع عليه لانه متعدي في الوقوف في الطريق في القعود والنوم في
 ضامنا لما تلف به. وان كان ذلك في ملكه لاضمان عليه لانه لا يكون متعديا في الوقوف
 والقعود والنوم في ملكه وحده الا على احد الاسل او ملك لا سفل من الاحوال كلها لان الاعز مباشر
 تقتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كن قام في ملكه فانقلب على انسان ^{نقله}
 كان ضامنا لانه باشر قتله اذا شهد على الحائظ المائل عند ان او كما وان او صبيان ثم عني
 العبدان واسلم الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحائظ المائل فاصاب انسانا فقتله
 ضمن صاحب الحائظ وكذا لو سقط الحائظ قبل عني العبدان واسلم الكافرين وبلغ
 الصغيرين ثم شهد جازت شهادته الا انها من اهل الاداء ليعطى له حائظ مائل فاشهد
 عليه فسقط الحائظ وانلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال لان صاحب الدار
 كان متمكنا من الهدم والاصلاح فادار يفعل ضمن ويكون ضمانه في بيت المال لان
 ميراثه يكون بيت المال فجنايته تكون في بيت المال وكذا الكافر اذا اسلم ولم يوال احدا
 فهو كاللقيط حائظ مال الى دار قوم فاشهد عليه القوم او احدهم ثم سقط الحائظ وانلف
 شيئا من القوم او من غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى تصدع فاشهد اهل السفل
 على اهل العلو وكذلك الحائظ اعلة لرجل واسفل لآخر وهذا محلول الحائظ اذا كان مائلا
 الى الطريق في حكمين. احدهما ان الاشهاد على الحائظ المائل الى ملك اسفل كمنع من الملك
 لا من غيره في الطريق فيصير من كل واحد. والثاني ان في الحائظ المائل الى ملك انسان لو اخر
 صاحب الملك بعد الاشهاد وبراءة يصح وفي الحائظ المائل الى الطريق لا يصح التأخير
 والبراءة من الذي اشهد حائظا مائلا يشركين اشهد على احدهما وهو بئر لانه الحائظ المستتر
 بين الورق اذا اشهد على احدهم وفقد كونا في القياس والاستحسان فهذا كذا الحائظ
 الرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار بسقط ملكا كان

ماثلا الى الشارع على اهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط واحد فصع الاشهاد
 من اهل الدار فيما كان ماثلا الى ملكهم وفيما كان ماثلا الى الطريق فاهل الدار من جهة الآخر
 فصع اشهادهم وان كان الذي اشهد على صاحب الحائط من غير اهل الدار فصع اشهادهم فيما كان
 ماثلا الى الطريق ما فصع الاشهاد في البعض ص في الكل حائط بعضه صحيح وبعضه واهو
 فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون
 الحائط طويلا بحيث وهي بعضه ولم يزل البعض فحينئذ يضمن ما اصاب الواهي منه ولا يضمن
 ملاصاب الذي لم يزل لان الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطين احدهما
 صحيح والاخر احمي لاشهادهم في كل واحد لا في السبع حائطان احدهما ماثل والاخر صحيح فاشهد
 على الماثل فلم يسقط وسقط الصحيح وانلف شيئا كان هدرًا . عبد تاجر له حائط ماثل
 فاشهد عليه فسقط الحائط فانلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد بين
 اوليكن . وان اتلف الحائط ما لا تضمن المال يكون في عنق العبد يباع فيه وان شهد
 على المولى فصع الاشهاد ايضا لانه ان لم يكن على العبد بين فالحائط يكون لمولاه وان كان عليه
 دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بان يقض الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة
 المالك . سفل الرجل علوا لآخر في الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا كان
 الضمان على صاحب العلو لان العلو غير نوع بل سقط بنفسه فصع الاشهاد فيه على
 صاحبه فما هلك بالعلو يضمن صاحبه . رجل اشهد على حائط ماثله الى الطريق فسقط
 الحائط
 على انسان وقتله ثم عشر رجل يقض الحائط وعطى عشر رجل بالقتيل وعطى كان ضمان
 القتيل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط يكون على صاحب الحائط وضمان من هلك
 بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتيل من الطريق يكون الى اوليائه
 لا الى صاحب الحائط ورفع النقص يكون على صاحب الحائط . ولو كان جناحا خرج به الى

أو كنيهاً منقط وقيل إنساناً ثم عثر رجل بنقض الجناح ورجل بالقتيل فعطبا الجناح من
 على صاحب الجناح والكفيف لأن أخراج الكفيف والجناح مباشرة للجنابة فيصير كانه
 القى عليها. ومن ألقى شيئاً في الطريق كزناً لما هلك به وأمكن أن لا يملك رقبته
 حائطاً لرجل منقط فبطل الاشتهاد بها شهد على صاحبه في رفع السنن من الطريق فحكم
 بحرقه عثر به آدمي أو دابة وعطب كان ضامناً رجلاً شهد في حائط مائل وسقط
 الحائط على حائط رجل آخر فهدمه ثم عثر رجل بنقض الحائط الأول ورجل بنقض
 الحائط الثاني فعطبا فضاء الحائط الثاني على صاحب الحائط الأول وله الجناح
 انشاء ضمنه قيمة الحائط وذلك النقص عليه وإن شاء أخذ الدمن ولا شيء
 له فيكون النقص لصاحبه من عثر بنقض الحائط الثاني فهدمه لا ينقض الحائط الثاني
 ملك صاحبه ولا يملك صاحب الأول رقبته ولو كان الأول أخرج جناحاً يضمن الأول من
 بالثاني وعطب وأمكن أن لا يملك رقبته ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الأول ضمن
 أيضاً صاحب الحائط من عثر بالثاني لأنه يملك رقبته عن الطريق

كتاب الحدود

أحمد ودمية تعد الزنا. وحد الشرب. وحد الغذف. وحد القذف. وحد قطع الطريق
 أما الزنا وهو إيلاج الذكر في قبل الأنثى لا جسيبه أن تحض حراماً يجب الحد. وأدع حلفت فيه
 لا يجب بالشبهة ثلثه. منها ما يمنع الحد وإن قال علمت أنها على حرام. والثانية منها ما
 يمنع الحد وإن قل ظنت أنها على الحرام فإنه يمنع الحد وإن قال علمت أنها على حرام. والثالثة منها ما
 أدع قال علمت أنها على حرام. أما الأول فرجل زنا بجارية ابنه أو ابن أخته وإن سبه أحد
 إليه وإن قال علمت أنها لا تمتلئ ومنها إذا بان أخته بغيره من الكنايا حتى تم حرامها
 بالعبرة لا يجب الحد وإن قال علمت أنها على حرام. ومن أنوب جعل حراماً له من هذا

فاختاربت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام وكذا
 لو ارشدت المأثرت وحرمت عليه او حرمت بجماع امها او ابنتها او عبطا وعتها ابن الزوج
 ثم جامعها وان قال علمت انها علي حرام لاحد عليه وكذا لو تزوج امة على خرة او تزوج
 مجوسية او خمس في عقد او تزوج الخامسة في نكاح الارابعة او تزوج باخت امرأته
 او بامها او تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علمت انها علي حرام او تزوج امرأة ^{شبهة} بغير
 او تزوجها متعة او تزوج امة بغير إذن مولاه او العبد تزوج امرأة بغير إذن مولاه ^{طهرها} وو
 لا يجب الحد عند ابينة رج في هذه الوجوه كلها وان قال علمت انها علي حرام وكذا لك
 لو تزوج بذات رحم محرم نحو البنت والاخت والام والعمة والخالة وجامعها لاحد ^{عليه}
 في قول ابينه رج وان قال علمت انها علي حرام عند ابينه رج العقد وان كان حراما
 عند الكل فوطئها لا يجب الحد وعند صاحبيه رج ان علم بالحرمة يجب الحد
 وان لم يعلم لا يجب ولو استاجر امرأة ليزني بها فزني بها لا يجد في قول ابينه رج
 وان استاجرها للخدمة فزني بها يجد ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لاحد ^{عليه}
 عند ابينه رج وان لم يدع الحمل ولو طلق امرأته ثلثا ثم طئها في العدة امكن
 طئها ثلثا جملة لاحد عليه جارية الرجل اذا جنت جنابة عمد ثم زنا بها والجنابة
 لاحد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزني بها والى الجنابة قال ابو حنيفة ^{عليه}
 عليه الحد اختار مولاهم الدفع او الغداء وقال صاحباه رج ان اختار الدفع لاحد ^{عليه}
 وان اختار الغداء عليه الحد واذا قتل الرجل جنبيه من شهوة او نظر الى فرجها
 بشهوة ثم تزوج امها او ابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت انها علي حرام
 في قول ابينه رج ولا يبطل احصائه بهذا الوطي حتى يجب الحد على قاتله
 ولو وطئ امرأته او مملوكته وهي حائض او نفساء او صائمة تصوم الفرض ^{محرمة}

وأوله منها لوطا من مباحها أو حرم عليه أمر أنه يوطئ الغريم شبهة فوطئها في العدة لأحد عليه
 وكذا لوطي أمة وهي حرام عليه برضاع أو صهره أو كانت الأمة مجوسية أو مرتدة أو وطي
 مكاتبه أو معتقة الذم ^{دس} وقال علت أنها على حرام لأحد عليه عند المجنعة رج. وكذا لوطي حرة
 مكاتبه أو جارية عبدة الماذون وعليه دس أو ولد دس عليه غنم بالحرمة أو لم يعلم ^{والجدة من قبل}
 الأم إذا وطي حاربه ولد ولد حال قيام الأب لأحد عليه وإن علم أنها حرام والواحد من
 الغائبين إذا وطي حاربه من الغنم لم يمسكه لأحد عذبه وإن علم أنها حرام وأما العدة ^{قلة}
 إذا رعت صبا فجاءهم لأحد عليها علت بالحرمة أو لم يعلم وعليها العدة ولا مهر لها ^{الصحيح} ^{والسالم}
 إذا زنا بصبيته أو بجوذة أو ثامنة عليه ^{المهر} ولا أحد عليها ولو أكرهت المرأة
 على الزنا لأحد عليها عند الكل. وأل رجل إذا كره على الزنا قال أبو حنيفة رج أخرا وهو
 قول صاحبه رحمه الله لأحد عليه. وكان يقول أولا وهو قول رفر رج عليه الحد
 والحربي المستأمن إذا زنى دارنا بمسلمة أو رمية قال أبو حنيفة رج لا يحد الرجل
 ويحد المرأة. وقال أبو يوسف رج يحدان جميعا. وقال محمد رج لا يحدان. ولو كانت المرأة
 حربية مستأمنة فزنا بها مسلم قال أبو حنيفة رحمه الله يحد الرجل ولا يحد المرأة
 وقال أبو يوسف رحمه الله يحدان جميعا. إذا وطي الرجل أم ولد أسه فقال علت أنها
 على حرام لأحد عليه. ولو وطي امرأة ابنه عن المجنعة رج في المجردان قال ظننت أنها تحل ^{لأحد}
 لأن قال علمها أنها على حرام يحد وأن وطي الابن امرأة أسه حد وإن قال علت أنها تحل ولو
 تزوج الرجل بأمة أبيه بعد موته لا ب فولد منه قال أبو بكر البجلي رج إن أتوا لوطي ^{ابن}
 مات في مجالس مختلفة حد جميعا ولا يحد نسب الولد قال الفقيه أبو الليث رج حد ^{يوسف} ^{ولا يحد}
 ومحمد رج مبرأ أخذ رجل ذنا بأمة مينة اختلفوا فيه قال أهل المدينة يحد. وقال أهل البصرة مير
 قال الفقيه أبو الليث رج وبه يأخذ رجل بنا صغرة لا تخضع للجاء ما فاضا لأحد عليه في قولهم

ثم ينظر في الاقضاء ان كانت نسك البول كان عليه المهر بالطي وتلك الدية بلا قضاء
وان كانت لا تسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابي حنيفة ^{بج} ^{بج}
وقال محمد بن علي المدي والمهاضر ولا يحرم عليه امها وابنتها بهذا الطي في قول ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف رحمه الله تحرم رجل في مجارية مملوكه وقتلها بالجماع ذكر في الاصل ^{عليه}
فيمنها ولم يذكر فيه خلافاً وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي عن ابي حنيفة ^{عليه} ^{عليه}
القيمة والحد ايضاً وقال ابو يوسف رحمه الله القيمة واحد عليه وهو الصحيح ^{رجل في}
سجرة وقتلها بالجماع كان عليه الدية والحد ولو جامع اجنبية في دبرها او غلامية ^{دبر}
قال ابو حنيفة رحمه الله عز راشد التعزير واحد عليه وقال صاحباه رحمه الله عليهما الحد ^{والفضل}
في قولهم رجل زنت اليه غير امرأة ولم يكن رآها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر واحد عليه
وذكر في الرضاع اخوان احدهما تزوج امرأة وتزوج الآخر تلك المرأة ثم زفنا في ليلة واحد ^{فدخا}
كل واحد منهما المرأة اخيه غلطاً قال واحد على واحد منهما وتزويجها ولا يصل لزوجها
ان يطأها ما لم تحض ثلث حيض وعلى كل واحد منهما مثل مهر التي جامعها فان اراد كل واحد منهما
ان يمسك التي جامعها تزويجها بعد ما بطلت مهرها زوجها وعليه للتي تزويجها مهران مهر
بالدخول غلطاً ومهر بالعقد والتي لم يجامعها نصف مهرها بالطلاق قبل الدخول رجل
وحده على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قديمة فجامع التي وحدها في فراشه
وقال طننت انها امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد لانه ادعى الاشتباه فيما لا يشبه ^{ظاهراً}
الاعمى اذا وجد امرأة في بيته فجامعها وقال طننت انها امرأتى كان عليه الحد ولو
ان الاعمى دعى امراته فاجابته غيرها فجامعها قال محمد بن علي الحد ولو اجابته اجنبية ^{نقالب}
لما فلا تمنع امرأته فجامعها لا يحد ولو كان بصيراً لا يصيدق على ذلك الاعمى اذا وجد على ^{فراشه}
او في مجرة امرأة فجامعها وقال طننتها امرأتى قال ابو يوسف محمد ولا يعزب وقال في تزويج واحد ^{رجل}

- عن جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطنها احد هما ينظر اتي كان المصق موسى وواحدا
 السابك تضييقه ثم زين بها المصق لاحد عليه وان ثنى بها الذي لم يعتقها كان
 عليه الحمد وان كان الهالك احتار استسعاء الجارية بحكم الاعتان ثم رى بها الدنيا
 لم يعتقها لاحد عليه وان رى بها المصق كان عليه الحمد وهذا كله قول البيهقي رحمه
 وقال صاحبه روح محمد الطوفي بعد الاعتان في الاحوال كلها اربعة شهد واعلى رجل بالربا ما هو الرجل
 شهدا دنهم بالربا ثم انكروا لم يعاد به مرات لاحد عليه رجل قال ربي هذا المرأة ملكة
 الربا لاحد عليه في قول البيهقي رحمه وقال صاحبه روح محمد وكذا لو ادرك المرأة بالربا وقا
 زنت بهذا الرجل فانكر الرجل لاحد على واحد منهما في قول البيهقي رحمه وما لا يعتد المرأة
 ولو ادرك الرجل فقال زنت هذا وقالت المرأة لامل تروحيه فانه لا يعتد ولها عليه المهر وكذا لو
 ادركت بالزنا اربع مرات في محاسن مختلفة وقال الرجل لامل تروحيها لاحد عليهما ولو ادركه عليه
 المهر اربعة شهد واعلى رجل بالربا ينظر والله ما داهي بكرهانه لاحد عليه ولا على ^{السهود}
 حد القذف اربعة شهد واعلى رجل بالربا انه رى امرأة لا يعرفها ثم قالوا بطلانه لا يعتد
 الرجل ولا الشهود ولو ادرك الرجل اربع مرات في محاسن مختلفة انه رى امرأة ولم يعن المرأة حد الرجل
 اذا اقر الجيوب بالربا او شهد عليه يهود لا يعتد وان اقر المحصن بالربا او شهد عليه السهود ^{وكذا}
 العيين ولو اقر الاخرس بالربا اربع مرات في كتاب كسبه او اشار لا يعتد الا نعى اذا اقر بالربا فهي ^{سيرة}
 السيرة بحكم الامران ولو شهد عليه السهود لا يعمل عند اقر بالربا اربع مرات ^{بما} وقاله في ^{بما}
 المولى لا يعتد والذي يحسن ويحيى اذا اقر بالربا في حال افاقته فهو عملة الصم وكذا انك او اسعد
 على السهود فهو كالصم ولو اقر الرجل اربع مرات في محاسن مختلفة انه رى بطلانه يعتد بحسبنا
 في قول البيهقي رحمه الاخر وهو قول صاحبه روح رجل ماء جارية موطنها من المسلمين
 الى المستعري او كان البيع فاسدا فوطئها المستعري قبل الفسار وجدا لا يعتد ولو باع جارية فوطئها قبل

قوطها المشتري وكان الخيار للمشتري فوطئها البايح فانه لا يحد علم بالحرة اوله يعلم رجل زني
 بأمة الغير ثم اشتراها او بحرة ثم تزوجها فانها يحدان في قول ابي حنيفة ومحمد وعنه
 ابي يوسف روح في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان. والحرة اذا زنت بعد ثم اشتراها
 فانها يحدان جميعا اربعة شهداء وعلى رجل انه زني هذه المرأة وشهد اثنان منهم انه زني بها بالبصرة وشهد
 منهم انه زني بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم. ولا يحد الشهود عنه باستحسانا والقياس
 ان يحد الشهود حد القذف وهو قول زفر روح ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة
 شهد اثنان منهم انه استكرهها وشهد آخران انها طأوعته لاحد على الرجل ولا على المرأة ^{ابحيفة} في قول
 روح وقال صاحب روح يحد الرجل ولا يحد المرأة. ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة ^{الشمس} عند طلوع
 بالحيرة وشهد آخران انه زني بها عند طلوع الشمس بل رهند فانه لاحد على الرجل ولا على المرأة
 ولا على الشهود في قولهم. ولو شهد اربعة على رجل انه زني بهذه المرأة وشهد اثنان منهم انه زني
 في هذا البيت من الدار وشهد آخران منهم انه زني بها في هذا البيت الاخر من الدار
 لا تقبل شهادتهم ولو شهد اربعة على رجل بالزنا شهد اثنان منهم انه زني بها يوم الجمعة وشهد
 منهم انه زني بها يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زني بها في علو هذا الدار وشهد آخران انه
 بها في سفل هذا الدار وشهد اربعة على رجل بالزنا شهد اثنان منهم انه زني بها في دار فلان
 صد وشهد آخران انه زني في دار هذا الرجل الاخر فانه لاحد على المشهود عليه في هذه السال
 ولا على الشهود عند ما. ولو شهد اربعة فشهد اثنان انه زني بهذه المرأة في هذه الزاوية
 من هذا البيت وشهد آخران انه زني بها في زاوية اخرى من ذلك البيت يحد المشهود
 عليه والمرأة في قول اصحابنا رحمه الله استحسننا في القياس لا يحد وهو قول زفر روح ولو
 شهد اربعة على رجل انه زني بفلانة وفلانة غايبة ذكر في الجامع الصغير انه يحد الرجل
 اربعة شهداء وعلى رجل انه زني بامرأة وقالوا لا يعرفها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحد الرجل ولا الشهود

رابعة تشهد وأعلى رجلاً ما لزناء وهم عريان أو سجد ودون في قذف لا يحد الشهود عليه
 يحد الشهود حد القذف وان كانوا أساقفاً لا يحد الشهود أيضاً الشهادة على الزنا لا تقبل إذا كان
 الشهود أقل من أربعة فإن كانوا أقل من أربعة حد الشهود حد القذف إذا طلق الشهود عليه
 ولو حاء أربعة مسقرين ويتشهد وأعلى الزنا واحد بعد واحد لا يفل سهادتهم ويحدون
 حد القذف وإن كثر وأرعن محمد ربح إذا كانوا أقوياء في موضع التهود فقام واحد بعد واحد
 وشهد قال الشهادتان حايث وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد بعد واحد وشهدوا ثم دخل
 آخر وتشهد إذا دخل واحد بعد واحد وتشهد بعمل ينها دنهم ولا يعمل الشهادة على الزنا ^{بعد}
 معاد العهد وأبو حنيفة فوض ذلك إلى رأي القاضيه وله بعد ربيها وصاحبه روح ودر ^{الربا}
 بشهر فما دون التهور لا يكون منقاداً ما والتهود ما فوره مفادهم ما مع سوا الشهادة وعليه
 الاعتماد وإن كان الشهود عليه في موضع لم يكن هناك ما من يحمل إلى طلبه القاضيه حارب ^{الشهاد}
 وإن تعاد صحت وكذا لو حاء الشهود من مصر أو من موطن واحد وشهدوا بهم فإن شهدوا
 برنا مفادهم اختلفوا فيه فلا بعضهم حد الشهود وحد القذف وقال بعضهم لا يحد ولو
 شهد أربعة على رجل ما لزناء تشهد وأعد المعاصي بهم راوه ربه هذه المرأة وما لو أربا
 ذكره في فرجها فذبحها فما يصح الميل في المكحلة جازب سهادتهم وإن مالوا أحمد بالنظر لأن
 هذا نظر لا قامه انعسبه رسم للقاضي يسأل الشهود على الزنا عن ماهية الزنا وكيفيته ^{منه}
 ومكانه ويبالغ في ذلك اتصه المبالغة كذا إذا أقر ما لزناء ما نادا وصفت الزنا بقول له لعنك ربها
 أو وطنها بشبهة تم يطره عمله فإن كان صحيح العقل سأل عن الإحصان ما داسر بعمله
 ويفهم عليه الحد إذا كان محصناً رجمه وإن لم يكن محصناً ولو شهد الشهود على رجل ^{مقالوا}
 فسهد أنه وطئ هذه المرأة أو هذه وأنها طامعها أو طامعها وله يقولوا زنا بها
 لا تفل شهادتهم ولو شهد أربعة ما لزناء وشهدوا أنه قال لست أعلم من هذا

المجارية ثم ادعى عند القاضي بجنة أو بيعة فقبل قوله ولا يحد ولو شهد جماعة
على رجل بالزنا ثم أن الشهود عليه بعد ما شهد الثالث والرابع أقروا على نفسه
بالزنا لا يحد إذا لم يقرار به مرات في مجالس مختلفة عند نافتان أو في مجالس مختلفة
يحد بأقراره والنفاذ لا يمنع صحة الإقرار بالزنا ولو شهد أربعة على رجل بالزنا
وهم نسائي لا تقبل شهادتهم ولا يحد الشهود بأنهم وإن كانوا عيانا أو عبيدا أو محذرين
في تزني حد الشهود أما الوجه الثاني من الزنا الذي يوجب الحد إن قال ظنت أنها
تمحل لي إذا استأجر جارية للخدمة فزني بها كان عليه الحد وإن قال ظنت أنها تمحل
كذا المستودع إذا زني بجارية الودعة أو لسقارة يلزمه الحد وإن قال
ظنت أنها تمحل لي وكذا الرجل إذا زني بامرأة الأب أو الجد أو جارية الأخ ولا
فانه يحد وإن قال ظنت أنها تمحل لي وإن زني بجارية أحد إبعديه أو جارية امرأته
أو جارية جد فهو على وجهه أن اتفق الواطي والموطوءة على أنهما
يملكان بالحرمة فانهما يحدان وإن قال الواطي ظنت أنها تمحل لي أو قال
الموطوءة ذلك لا يوجب الحد ولو كان أحدهما غائبا فقال الحاضر علمت
أنها على حرام حد الحاضر وإذا وجب الحد على الرائي أن كان محصنا
يرحم وإن لم يكن يجلد مائة جلدة مثلية غير جارية ولا مملوكة ولا مملوك نصف
ذلك أما الوجه الثالث الذي يختلف مبيها إذا ادعى الشبهة وبينما إذا لم يدع رجل
طلق امرأته ثلاثا ثم وطئها في العدة أن قال ظنت أنها تمحل لي لا يحد
وإن قال علمت أنها حرام حد وكذا لو اعتق أم ولد ثم وطئ في العدة أن قال
ظنت أنها تمحل لي لا يحد وإن قال علمت أنها على حرام حد والعبد إذا زني بجارية
مولاة قال ظنت أنها تمحل لي لا يحد وإن قال علمت أنها على حرام حد ولا يحد بين المملوك والرجل عند عامة
المطاعين

يرجم المحصن ويجلد غيره بشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما في حريتهما
وعقلهما والدخول بالنكوحه بالنكاح الصحيح في القبل انزل اوله برك وعند الشافعي زوج اسلام
الزوجين ليس بشرط واحصان كل واحد من الزوجين بشرط لا يصير الاخر به محصنا
في قول بجنيته ومحمد رح وظاهر قول ابي يوسف رح ولو ان عاقلا بالغاً تزوج بامرأة
صغيرة او امة ودخل بها او تزوج بامرأة نكاحا فاسدا ودخل بها او تزوج المسلم ذمية
بها لا يصير به محصنا وان دخل بمكوحته الصغيرة ثم بلغت او دخل بمكوحه الامة ثم
لا يصير احدهما محصنا مالم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم واما الذمية الماسلت
لا يصير زوجها ولا محصنا مالم يدخل بها بعد اسلامها في قول بجنيته ومحمد رح والذمي
اذا دخل بامرأة الذمية ثم اسلم او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان مالم يجامعها بعد
الاسلام. ويثبت الاحصان بتهادة رجلين عند الكل وستهادة رجل وامرأتين عندنا
وقال ذوق لا يثبت ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة بالغه عاقله مسلمة وحاصها
او قالوا باضمها ثبت الاحصان في قولهم ولو شهد انه دخل بها ثبت الاحصان في قول أبي
رح ولا يثبت في قول محمد رح ولا رواية فيها عن ابي يوسف رح واذا اراد القاضي سدها
عنده ان يرجم الزاني بيد الشهود بالرحم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبت الرضا بالبينة
وان ثبت بالافراز بيد القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مذهبا
وقال الشافعي رح ايهم بدأ جاز ولا يراى فيه الترتيب وعن محمد رح لو كان الشهود
الايدى او مرضه لا يستطيعون الرمي بيد الامام ثم الناس فلا بأس لكل من يرى ان ينفذ قتله
الا اذا كان ذارحم محرم منه لانه لا يستحب له ان ينفذ مقتله واذا غاب شهود الزنا
قبل الرحيم لا يرجم مالم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح يرجم ولا ينتظر حضور
ولو امتنع الشهود عن الرمي او بعضهم او مات بعضهم او غلبوا فليسوا ارجس او رقت

او قد فـ محصنا فـ حد القذف لا يرحم المشهور عليه وعن أبي يوسف رجم اذا امتنعوا
 او غابوا رجمه الإمام اذا شهد رجل ربعة على رجل الزنا ^{لا يشترط} لان على الاحصان رجم ثم يفرج ^{لا يشترط} لا يحسن
 على شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال نفريج
 لا حد على احد ويكون الدية على الفريقين نصفين ولو شهد ربعة بالزنا والاحصان جميعا وعدل
 نفريج ثم رجم المذكون عن التركيبة قال ابو حنيفة رجم يجب الدية في اموالهم وقال صاحباه رجم
 لا يجب الضمان على المذكين ولو لم يرحم المذكون عن التركيبة ولكن ظهر ان السهمود كانوا عبيدا او
 طلال ابو حنيفة رجم يجب الدية على المذكين في اموالهم وقال صاحباه رجم يكون الدية في بيت المال
 ولو شهد واحد على رجل بالزنا وهو غير محصن فضربه الامام فخرجته المسياط او مات ثم رجم ^{الشهود}
 او ظهر واعبدا لا شيء على احد في قول ابو حنيفة رجم وقال صاحباه رجمهما الله ان رجعا وكان عليهم
 ما انتقص بالسياط وان ظهر واعبدا فضمن النفسان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات كافر
 خطأ القاضى ولو شهد ربعة بالزنا والاحصان رجم واحد ان رجم قبل القضاء حد الرجم في قولهم
 حد القذف ويحد الباقيون عندنا وقال نفريج لا يحد الباقيون وان رجم بعد القضاء قبل
 حد الراج في قولهم ويحد الباقيون عند ابو حنيفة وابي يوسف رجم في قوله الآخر وقال رة وهو قول
 ونفريج لا يحد واحد على الباقيين في قولهم وان رجم بعد القضاء والامضاء حد الرجم عندنا
 ونفريج لا يحد واحد على الباقيين في قولهم وعلى الرجم بعد القضاء رجم الدية في ماله في سنة واحدة
 في قولهم ولو رجعا جميعا بعد القضاء والامضاء حد واجمعا عندنا والدية في اموالهم
 ومن قضى القاضى عليه بالرحم اذا قتله قاتل الا قصاص عليه ويبرج الرجل قايما ولا يمك
 ولا يربط ولا يحفر له وفي المرأة ارشاء الامام ففعلها وان شاء لم يجر ويحد الرجل في الحد
 والتعزيب في سراويل واحد وكذلك في حد المشرب في طاهر الرواية وعن محمد بن
 الله لا يجوز في حد القذف ولكن يزرع عنه الحشو والغزو والمرا لا يمنع

عنها اثباتها في سائر الحدود وكذا ينزع عنها الحشو والفرو وتضرب المرأة قاعاً و
 جبهتها لا يمنع إقامة الحد عليها إلا إذا كانت حاملاً لا ترحم حتى تضع حملها وفي حد الزنا
 إذا ضرب وبقي سوط واحد فوجع واحد من الشهود ضربوا جميعاً حد المعتد ويدرو عن
 الشهود عليه من الحد ولو رجمه الناس فلم يمت حتى رجع بعضهم يحد الشهود وحد القذف
 ويفرق الضرب على الأعضاء الحد أحلا الوجه والرأس وقال أبو يوسف يتفق الصدور البطن
 أيضاً وضرب التعزير لا يفرق على الأعضاء ولا يبلغ في التعزير أربعين سوطاً قول أبي حنيفة رجم
 لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكه عذراً ولا يقيم الحد على النفساء حتى يعضه الناس ولا على
 من يصح من نزل ويقام الرجم في الأحوال كلها إلا الرجم على الحامل نأى أدعت أنها حيلة لا يقبل قولها إلا ^{القاضي}
 يرها النساء فإن قلن هي جلدت جميعاً الآن يستبين فراغ رجمها ثم يرميها لأنه يحتمل كذبهن ولا يضرب الحد ^{سوطه}
 ثمرة وإذا حكم القاضي على رجل بالزنا والرجم بتهمة الشهود وادّعى للناس بالرجم ذكره الكتاب أنهم
 إن يرموه وإن لم يأمروا أداء الشهادة وروى ابن سماعة عن محمد بن أبيه أنه لا يسمهم ما لم يأمروا أداء
 الشهادة أو يمهّدوا عدل آخر سوا القاضي عندهم وقال الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي رجم ^{فيه} الحوا
 على التفصيل إن كان القاضي يفتيها عدلاً للسامع أن يرميها وإن لم يأمروا أداء الشهادة وإن لم يكن عدلاً فبها
 أو كان عدلاً غير فقيه أو فقيهاً غير عدل لا يسمهم حتى يعاينوا أداء الشهادة وللمولى أن يضرب مملوكه ومملو
 كته ضرب التعزير ولا يقيم حد ولا فود ولا تعزير في المسحوق لكن القاضي يخرج من المسحوق إذا أراد إقامة الحد ^{بده}
 رجل فرع عند القاضي بالزنا أربع مرات وأمر القاضي برجمه فقال والله ما أقرب مني يد راعه الحد والله أعلم

مصر في القذف

حد القذف ببارق حد الزنا فإن حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنا والشبهة يسقط ولا يقيم حد ^{القذف}
 الأبطال المجذوف ولا يقتل البينة عليه إلا بعد الدعوى ولا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالبراء بعد ثبوته
 إذا عفي قبل الرابع إلى القاضي وكذا الوصالح عن القذف على ما يكون باطلاً يرد المال عليه ^{وله}

ان يطالب بها المحرم عند ذلك عندنا ولو قذفت حيا ثم ماتت المقذوف في سبيل المحرم ولا يورثه عندنا
 ولو قذفت ماتت المقذوف في بعد ما اقيم عليه بعض المحرم وبسوط يسقط الباقي ولو قذفت ميتا محصنا
 بمهر ^{بطلب} الحلوث ويجوز التوكيل في اثبات القذف بالبينة في قولنا بجنيته ومحمد ربح وقال ابو يوسف ^{لا يجوز}
 ولا يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف ولو صدق للمقذوف القاذف في القذف واتام القاذف
 بينة على صدق مقالته جاز وسقط الحد عن القاذف ويثبت القذف بشهادة رجلين ولا يثبت بشهادة
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشفاعة ولا يثبت القاذف ولو ادعى المقذوف ان له بينة حاضرة
 على القذف في مصره يجنبه القاضي في قولنا بجنيته ربح القيام القاضي عن مجلسه يريد به انه بلائمه ^{ولا يأخذ}
 منه كفيلا بنفسه في قولنا بجنيته ومحمد ربح ولو اقام المقذوف شاهدا واحدا عدلا على القذف وقال
 شاهدا اخر في المصر قال ابو حنيفة يجنبه القاضي وكذا لو اقام المدعى شاهدين مستقرين لا يعرفهما
 القاضي بالعدالة ناه يجنبه وقال ابو يوسف ربح لا يجنب بقول الواحد العدل ولو قال المدعى القذف
 شهودى خارج المصر اقام شاهدا واحدا وادعى ان بينته خارج المصر طلب من القاضي حبس القاذف
 فانه يجنبه ولا يجب حد القذف لان يكون المقذوف حرا ثبت حرمة باقرار القاذف بالبينة اذا انكر القاذف حرته
 وكذا لو انكر القاذف حرته نفسه وقال انا عبد وعلي حد العبد كان القول قوله ويتستر ان يكون المقذوف حرا
 عاتلا بالغا غير محدود الرضا ويكون القاذف عاملا مراهبا بالغ وان يكون القذف محرما ولا يكون كناية

فصل في الالفاظ التي توجب المحرم وما لا توجب التحريم وما لا توجب

رجل قال لرجل يا زانية لا يكون قاذما في قولنا بجنيته وايضا يوسف ربح وقال محمد ربح يكون قاذما ولو
 قال لامرأة يا زانية يجنب المحرم في قولهم ولو قال للرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قاذما لا بيه ^{اكتناحين} وانه
 كان طلب المحرم لهما وانكنا ميتين فطلب المحرم يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا يكون قاذما ولو قال
 القبة بغيره لا يجنب ولو قال لامرأة يا خلوثة فلان لا يجوز ولا يجر ولو قال لرجل جديك زانية لا حد عليه ^{ولو قال}
 يا ابن الف زان هو قذم ويجوز ولو قال لاهل قرية ليس فيهم زان الا واحد او قال كلكم زاني الا واحد ^{لرجلين} او قال

أخذ كجاء فقبل له ^{جدا} لا تحدهما بعينه فقال لا احد عليه ولو قال لرجل يا زانية فقال له غير وقت
 حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذب ايض ولو ان جماعة قالوا راينا فلانا في
 بئlane فيمادون الفرج لا حد على احد على المقدوف ولا على الجماعة ولو ان الجماعة قالوا راينا فلانا في
 بئlane وقطعوا الكلام ثم قالوا اينما دون الفرج كان عليهم حد القذف ^{رجل قال لامرأته} ما زانية فقالت زنت
 حدث المرأة دون الرجل ولو قال لامرأة يا زانية فقالت لا بل انت الزانية حد جميعا ولو قال لامرأته انت رابسة
 انت ا زينة مني حد للرجل وحد للرجل قال الحيوان انت ا زينة الناس او قال زينة من فلان كان عليه الحد ولو
 ظلت انت ا زينة مني لا حد عليه ولو ان رجلين استتبيا فقال احدهما انا زانية والاخرى بئlane لا حد عليه رجل
 ظن من فلان كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل قلت لا حد على المبتدئ رجل قال لرجل يا لوطي لا حد عليه
 ولو نسبته الى اللواط حرم على الاحد عليه في قول البيهقي في رج وقال صاهج ^{رجل قال} لا حد عليه ولو قال لغيره يا اخا الزانية او يا
 الزانية لو كن ذلك قذفا لمخاطب رجل قال لغيره انت تزني لا حد عليه ولو قال لغيره وامرأته اما لا حد عليه
 لغيره يا زانية فقال عني الصعوبة الجبل كان عليه الحد ونفيه بالهله ولو قال زنا في الجبل ^{المصنف} وقال عني
 حد في قول البيهقي في وصفه ولا يحد في قول محمد ^{رجل قال} لا امرأته ما رايت زانية خير منك لا حد ^{عليه}
 قال لامرأة زني بك زوجك فبلان يزوجك كان قاذفا رجل قال لغيره زني بمحمد او ظمرك او يدك لا حد عليه
 رء فزوجك كان قاذفا ولو قال لامرأة زنت وانت مسكره او معنوه او مجنونة او نائمة لا حد عليه
 لامرأة وظنك فلان وطيا حراما او فجرتك فهو اوجامحتك جماعة لا حد عليه ولو قال لامة قد اعتقت زنت
 امته او قال لكافرة بعد ما اسلمت زنت وامته كافرة كان عليه الحد ورجل قذف رجلا بلسان العربية كان ^{عليه}
 الحد ورجل قال لغيره اخبرتك انك زانية لو قلت انت زانية على ذلك لا حد عليه ولو قال لغيره زنت وفلان محك
 يكون قاذفا لهما ولو قال عني وفلان محك شاهد لا يصدق رجل قال لرجل يا ابن
 الزانية وامه اليه ولدته مسلمة كان عليه الحد واكانت كافرة لا حد عليه ولو قال
 يا ابن ام زانية يعتبر فيه حال الام ورجل قال لرجل انت لا بيبك عن ابي يوسف رء

انه ^{٣١٨} يشك ان ذلك في غضب او رضا ولو قال ليس هذا ابوك لابيها المعروف خاف قال ذلك في صلاة

الرضا او على وجه الاستهزاء لا يكون قاذوا ولو قال ذلك في غضب او كان على وجه التهيب كان قاذوا

ولو قال استلابوك فليس بعدد ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي في الغضب فهو قاذف لام

المخاطب وكذلك للرجل الاجنبي ايضا ولو قال لست لابيك ولا لامنك لاحد عليه ولو قال لست

ابن فلان لعمه او خاله او لزوج امه لاحد عليه وكذا لو قال لجد لاحد عليه ولو قال لعربي يا بنطي ^{ابن} او

الامطع او يا ابن الاعور او لست لانسان او لست لرجل لا يكون قاذفا رجلا قذف ولد او ولد ولد

لاحد عليه وان قذف ابيه او امه او اخاه او عمه حد ولو قال لابنه يا ابن الزانية وامه مائة ولها ^{غير} ابن

كان لذلك الا ان يطلب الحد لأمه وكذا لو قذف ميتا وليت ابنان صدقة احدهما كان للأخر ان يطلب ^{الحد}

رجل قال لمن وطئ امرأة الحائض او امته المجوسية يا زانيه كان عليه الحد ولو وطئ امرأة في نكاح فاسد ^{او طئ}

حارية مشتركة بين مجوسين غير او اشترى حارية فوطئها ثم استحققت فظن انه انسان وقال يا زاني

لا يحد ولو طئ المجوسية بنكاح ثم اسلم فغدره انسان حد قاذفه في قول البيهقي رجح ولو وطئ حارية

ابيه فغدره انسان يقال له يا زانيه عن ابي يوسف رجح انه لا يحد قاذفه ولا رواية فيه عن البيهقي رجح ^{رجل}

زوج امه على حرة فوطئها او وطئ احتبس بملك اليمين فغدره انسان حد قاذفه رجل قال لغيره قال فلان

يا زاني ما بال الرسول المرسل اليه ان فلانا يقول لك يا زاني لاحد على احد على الرسول ولا على المرسل

ولو ان الرسول لم يميز عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول رجل قال لغيره لست انت

من بني فلان لقبيلة لاحد عليه رجل قال لاسلم لست لابيك وابواه كافران لا يحد رجل ^{قال}

اصدق لست لاسبك وابواه مسلمان وقد عتقا لاحد على المولى فذبح عن الصديق فلك رجل ^{تفدية}

لها ابن واحد فقال لا بن صدقت ليس ان يطلب الحد بعد ذلك رجل قال لامرأة زنت ببيعها وحملا ^{او بخل}

او نور حد القمار ولو قال ذلك لرجل لاحد عليه رجل قال لغيره يا ابن الحمام او يا ابن الحائك لاحد

ولو قال لرجل يا ابن لاحد عليه لا نه لطيف ولو قال يا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي لا يحد ^{ويكفر}

لو قال باع عبد الوثن أو يا ابن اليهود أو يا ابن النصارى أو يا ابن المجوسى لأحد عليه ^{أمرأة}
 قذف من بعض البلاد ومعهما أولاد صغار أو ولد واحد لا يعرف لهم أب فقتل أحدهما ^{أحد عليه} يا زانية
 رجل لا عن امرأة بولد ثم قذفها انسان لا يجد وكذا لو قذفها بعد موت الولد ولو لا ^{بني قذف} عن امرأة
 ثم قذفها انسان يجد قاذفها الاثم الذي ليس فوفع امام اذانه او شرب الخمر قذف ^{أحد عليه} انسانا
 ولو تلف مال انسان او قتل انسانا عمد اخذ به لان الحق فيه لصاحب المال ولو العس ^{لوجه}
 ذلك بنفسه كان له ذلك امرأة تحت زوج جاءت بولد فقال زوجها ليس هو امي ثم قال ابن ^{ولو قال هو}
 ابنه ثم قال ليس يا بني ثم قال هو ابنه لا يجد والى الولد ولو قال ليس يا بني ولا امه لأحد عليه ولا لعان رجلان
 شهدا على رجل بانه قذف فلا فاءا اختلقا في الوقت او في المكان جازت مشهادتهما في قول ^{ويجد} المجيد في روح
 القاذف وقال صاحباه روح لا يقبل مشهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد احد هملانه قذف ^{المحس} ثم
 وشهد اخوانه اقاربه قذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قولهم ولو شهد احد هملانه ^{مده}
 بالعريه ومشهد الاخوانه قذفه بالغارسية او بباغية اخرى لا يقبل مشهادتهما رجل قال لغيره انا انا
 ظلمت بزيدي يريد به انك زانية لأحد عليه عندنا وقال مالك روح عليه الحد نوى القذف ^{بالزنا}
 اوله بنو وقال الشافعي روح ان قال نويت القذف بالزنا أحد والا فلا رجل قال لعبد الخيز يا زانية فقال
 العبد لا بل انت حد العبد لانه قذف المحسن ولا يجد الحر لانه قذف غير محسن رجل قال لغيره
 اشهد انك زانية فقال الرجل الآخر انا اشهد ايضا لأحد على الثاني الا ان يقول انا اشهد ^{عليه}
 بمثل ما شهدت به فم يكون قاذفا ولو قال لول يا ابن الزنا او يا ولد الزنا كان قاذفا امه ان كانت ^{حد ولو} محسنة
 فلا استلابك وامه حرة وابوه عبد وقدمات امه يغرب الحد لامه رجل قال الآخر يا ابن المرتقيا
 او يا ابن الخادفة فهو من ملوك اليمن سمى به لانه كان اذ الحد ثوبه عليهم لا يحسوا ونفيا لسمه ^{لانه كان} عورهم
 يلبس كل يوم حلين ثم يبرقهما بالعشي كراهة ان يعور فيهما انسان غير اويا ابن ماء السماء لا ^{عليه} اخذ
 لان العرب يذكرون هذا على وجه الثناء رجل قال لغيره يا ابي الزنا نسين وقد مات ابواه

كان عليه أحد واحد لأنه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه الإجماع واحد سواء قذف جماعة
 بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على واحدة سواء حضروا جميعا أو حضر واحد ^{في} وقال الخ
 مع إذا قذف كل واحد منهم على واحدة كان لكل واحد منهم على واحدة ولو قذف رجلا فحرق ثم قذف
 آخره للثاني رجل قذف مينا فلو ولد ولولد ولد ^{ولد} وإن ياخذ القاذف بجده وولد الأب
 البنت فيه سواء في ظاهر الرواية ولا يأخذ بن لك أخ ولا عم ولا حباب الأم ولا أم الأم ولا مؤ
 وقال محمد بن لكل من يرثه ويورث منه أن يأخذ القاذف ويحرق ويجوز للأب أن يطالبه
 بالمحمد مع بقاء الأقرب فيكون لابن الابن أن يطالبه بالمحمد وإن كان الابن حيا عندنا وقال قذف
 ليس بعد حق الطلب مع وجود الأقرب وليس لوصه الميت أن يطالبه بالمحمد والوالد عبد
 كان أو كافرا أو زنيا أو قاتلا للمقتول له أن يأخذ القاذف بالمحمد إذا كان المقتول ^{مسلم} وفحرا
 وليس لابن أن يطالب أباه وجده وإن علا ولو قذف القاذف بعد ما أقيم عليه حد القذف ^{أخرجه} ولا
 لثانيه فإن ضرب بتسعة وسبعين سوطا ثم قذف آخر يضرب السوط الآخر لا غير

فصل فيما يوجب التغزير وما لا يوجب

رجل قال لصالح يا فاسق يا فاجر يا خبيث يا غزير يا حمار يا لص يا كافر يا زنديق يا مقبوح يا ابن
 يا ابن قريظان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي أو قال أنت تلعب بالصبيان يا أهل الربوبيا شارح
 وهو يرى منه ياديوت يا غث يا غائن يا مأوى الزوليا يا مأوى اللصوص ذكر الناطق ^{على التغزير} مع أن
 في هذه الألفاظ ولو قال يا كلب يا تيس يا قرد يا ذئب يا بقرا حية يا ابن الحجام وابواه ليس بحجام أو يا ابن
 وابواه ليس كذلك ويا حجام أو يا رستاق أو يا مؤاجر يا بني يا ولد الحرام يا عيار وهو الذي يتروى بغير عمل
 يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة بالله يا كشخان يا موسوس في هذه كلها لا يوجب التغزير ولو قال يا فاسق
 أو قال يا لص لا يجب شيء ^{يا فاسق} وإن أضيفه مع بعض الروايات إذا قال يا بعل عليه السلام ياخذ أهل عان يا زاني
 فيقال يشتم الناس وهو محترم لم يرد يوغر ولا يحبس وإن كان دون ذلك يؤدب وإن كان شتما ما يضرب ^{مذلل القاص} ولا يحبس

لا سيجاب به روح اذا قال لامرأة ياروسبي يحرقك القذف وعن ابراهيم القمي روح اذا قال لامرأة ياروسبي يحرقك
 اذا قال القذف من العبد كسائر حقوقه يجوز فيه البراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز فيه اليمين
 ادعى قبل اتيان شتيمة فاحشة او ادعى انه ضربه وقال البينة حاضرة في المصير وطلب منه كفيلا بنفسه
 منه كفيلا بنفسه الى ثلثة ايام فان اقام على ذلك شاهدين او رجلا وامرأتين او شاهدين على شهادته
 رجلين يؤخذ منه كفيلا بنفسه حتى يسأل عن اليهود ولا يحبس فاذا عدل التهود يصرب اسواط
 ثلثة واكثره تسعة وثلاثون في قول البيهقي ومحمد بن وعنه ابي يوسف روح في ظاهر الرواية خمس وسبعون
 وفي نوادر هشام تسعة وسبعون وان رأى الحاكم ان لا يضربه ويحبسه اياما عقوبة فعل وان كان المدعى
 ذميرة وكان ذلك اول ما فعل وعظا استقصانا ولا يبرأ من عاد الى ذلك وتكرره روى عن ابي جعفر روح
 ويضرب الحاكم ان يجتهد فيه ومن ابي يوسف روح ان القذف على قدر عظم الجريمة وضربها على ما يرى في الحكم وعاد
 المضروب وعزله ابي يوسف روح الرجل اذا كان يبيع الخمر يشتري ويترك الصلوة يحبس ويؤدب ثم يخرج
 يتهمم بالقفل المقر وضرب بالناصع يحبس ويخلد في السجن لان يظهر القوبة واسباب التعزير مفسده امكن من
 جرح القذف يبلغ اتم التعزير نحو ان يحول لخدمة او لام ولد الخيازانية وان كان من جنس الايجب حد القذف يحول
 يا ناسق يا سارق لا يجنب ما في التعزير يكون ذلك مفضلا الى اذى القاضيه ويضرب في التعزير قايما عليه ويخرج
 والفرس لا يحد في التعزير وضرب التعزير يحد من ضرب الخنزير وضرب البقرة وضرب البقرة وضرب الشارب وضرب الشارب
 القاذف ويفرق الضرب على الاعضاء الا الراس والفرج والوجه في قول البيهقي ومحمد بن وفي قول ابي يوسف روح في
 والبطن والصدر يضرب على الراس الكتفين والذراعين والخصدين والساقين والقدمين وعن ابي بكر بن الاسود
 عبد اساء الادب قال لا ينبغي له ان يضرب وكان له ان يرفع الامر الى القاضي حتى يؤدبه القاضي وهذا قول بخاله قول صاحبنا روح
 الى لا يقيم الحد على مملوكه وله ان يعزله وكان الزوج يضرب المرأة رجل قبل اجنبية مرة او مرة ارماعها او سبها
 بشهوة يعزله وكذا لو جامعها فيمادون الفرج فانه يعزله وكذا اذا تلوط في قول البيهقي روح وفي قول صاحبنا
 حرمانه ولو كان كافرا غريبة في قول البيهقي روح وفي قول صاحبنا محمد وان كان صديقا فلا شيء عليه ولو قال

ذكرنا انه لا يزرع وعن الفقيه ايجزعه انه يزرع لا نه بعد خصبة في عرفنا والصحيح انه لا يزرع لا نه كان ^{عظما}
 فلا يلحق المقدوق حين كلامه وفي قوله يا حاديا خزي يا حاديا كونه يزرع وهو ما يثبت الاما لي عن ابي يوسف ^{وذكر رواية}
 همدج انه لا يزرع لما قلناه الكلب وهو الصحيح ومن القهية يزرع فلان لا يزرع لا غسل عليه وعليه غسل ^{الاول}
 ان كان متوضيا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان والذي يستعمل ^{السحر}
 فهو على وجه ان كان يقول انا اخلق وافعل ما اريد ثم تاب وتبرأ عن ذلك وقال الله تعالى اخلق كل شيء فقلت توب
 ولا يمتل وان كان يسفل السحر ويحد ولا يحد كيف يفعل فان هذا الساحر يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه ^{لا يقبل}
 توبته وساحر يستعمل السحر للخرقة والامتحان ولا يستفد فانه لا يكون كافرا او كل ما كان به بعد ان يرضى ان يرتد ^{اذا اخذ}
 تابا لاذن تركا عاد الا لرة قال ابو عبد الله البلخي يقتل ولا يقبل توبته ما والحد الرابع حد الشرب وحد ^{السكان}
 من سائر الانبياء مثل الرشي والقربى فمن شرب من الخمر قطرة يحد ثم اخذ سوطا ان كان راوا ان كان عبد امير ابي جعفر
 سوطا والخمر هو النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد عند ايجزعه روح
 وفي آية صاحبها روح اذا غلا واشتد يصير خراوانا لا يقذف بالزبد وانما يجب الحد بشرب
 الخمر اذا شرب طابعا ويكفر مستقاهها ولا يضمن بالانطلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهو نجس
 العين مثل العندة اذا اصاب الخوب الكفر من قدر الدارهم لا يجوز فيه الصلوة وان خلط الخمر ^{بشيء}
 من البائعات مثل الماء واللبن والدهن وغير ذلك وشرب انكاست الخمر غالبة وشرب منها ^{قطرة}
 حد وانكاست الخمر مخلوبة لا يحد بشربها ولا يحد ماله يسكره ونعما سوى الخمر
 من الاشرية المتخذة من الخمر والعنب والزبيب لا يحد ماله يسكرها تختلفوا في معرفة
 السكان قال ابو حنيفة روح السكان من لا يعرف الارض عن السماء ولا الرجل من المرأة وقال
 صاحباه اذا اختلف كلامه وصار غالب كلامه الهذيان فهو سكان والعقوى على
 قولهما اذا شهد الشهود عند القاضي على رجل بشرب الخمر يسألهم القاضي عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف ^{شرب}
 لا احتمال ان يكونا ثم يسألهم عن شرب الاحتمال ان شرب الاحتمال انه مشرب في حال الحرب

ولا يحد السكران حتى يصح ويشتري لاقامة الحد على شارب الخمر وجود الرائحة في قول البيهقي صح وثبت
 الشرب بالافتقار أو بالبينة إلا أن يتقدم والتقادم مقدّم بشهر من يوم شرب في ظاهر الرواية فلا يشترط
 عند التقادم وكذلك لو أخذ السكران محل من مكان بعيد حتى ذهب عنه الرائحة فلا يشترط وجود الرائحة ^{في قولهم}
 وعند محمد رج لا يشترط وجود الرائحة أصلاً وإذا شهد شاهد على سرب الخمر وسامد على الافتقار بالبشر
 لا يحد ولو أقر بشرب الخمر مرة واحدة بحد في قول البيهقي ومحمد رج ولا يحد في قول أبو يوسف صح في قول
 ولا يحد الجحد على ثلثة من السكران في قولهم إذا سكر من السج أحلوه في وجوب الحد عليه والصحيح أنه
 لا يحد ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا إداره ولا إنكاره ولا ردّه. والسكران مما سؤ
 الخمر من الاشتربة المتخذة من الفز والعب والربب يحد ببيع عنه هذه التصرفات إلا الردة فإنه
 لا يصح استخفافاً والنهي من ماء العنب إذا علا واشتد ولم يحد بالزبد من سربه أسان وسكر لا يحد
 في قول البيهقي رج وحكمه حكم العصيدة وعلى قول صاحبه رج حكمه حكم الخمر وأما المتخذ من ^{العوالد} ^{الرب} ^{الحمة}
 كالحنطة والشعير والذرة والأجاص ومحو ما ملأه أجل ينزوه وإذا علا واسد ويدب بالرد وانكأ
 مطبوخا أدى طجئة حل فيه وفي قول البيهقي وأبو يوسف رج عمر له نفع الرست والمراد طبع أدنى طمعه
 المشائخ في قول محمد رج عند البعض يحد بتره إلا القدر المسكر والصحيح في قول محمد رج أنه يلزمه هذا ^{إذا كان}
 مطبوخا أدى طجئة وإن لم يطبخ مغلا وانسد وقدف بالزبد عن البيهقي وأبو يوسف رج قدف أسان
 والصحيح أنه يحد بتره إلا القدر المسكر والسكر حرام بالإجماع وأحلف المشائخ رج في وجوب الحد ^{عند}
 السكر من هذه الاشتربة حكاه عن إمامنا محمد بن أبي نصر رج أنه قال لا يحد بما لا يحد به قال يحد به ^{القول}
 وأما تصرفات السكران من هذه الأسربة الصحيح أنه لا يحد بها إلا يحد بالذبح بالزبد عطفه بالبيع ^{عن}
 البيهقي رج في رواية من زال عقله بالبيع أن علم حين أهل أنه يبيع بغير طلاقه وعاقته وإن لم يعلم لا يبيع
 والصحيح أنه لا يقع على كل حال وما زاد على هذا من مسائل الاشتربة فهو في كتاب الاشتربة. وإذا ألبس الثياب
 في الخمر فصار موباً عن أبي يوسف رج في الإمالى أن كانت الغلبة للخمر فلا بأس به وإن كان العلب

للسمك فلاخيره . وانما قال ذلك لان الغلبة اذا كانت للخنزير في صاوخلا او مجرأ تحلب الى الخنزير
او المري بقوة نفسه وطبعه فيصير السمك تبعاما اذا كانت الغلبة للسمك يصير كجاء الغالب
فيكون السمك نجسا الحد الخامس جد الشرة . وحدها قطع اليد اليمنى في الاوالة وفي الثانية الرجل
لا يقطع بعد ذلك عندنا ويجزى في يتوب . وفي اي قدم من المال يقطع من اي حرم فيمذكورة في الشرة
قطاع الطريق فهو على ثلاثة اوجه اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة رج يقطع يده ورجله من خلاف ثم
حيا ويطعن تحت يده السري حتى يموت وقال ابو يوسف كحد يقطع يده ولا يفعل به شيء اخر وان
اخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويخلى سبيله وان قتل ولم يأخذ المال
نصا صا ولا يفعل به غير ذلك . وان خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم يأخذ
المال . لم يقتل فانه يعزى ويخلى سبيله والله اعلم بالصواب

كذا . ————— . الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول ابو حنيفة

في موال صاحب به رج يتحقق من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هدره به وعليه الغنى . وانما
المكروه عن بصر من الكره بزر والاكراه . ونفس الامر من السلطان من غير قيد يكون اكراه واحد
ان كان المامور يعلم انه لو فعل الامر به بفعل به فليفعل السلطان كان امره اكراه ثم الاكراه على نوعين
بوعيد قيد وبصر او هدره بقتل واتلاف عصو كالسمع والبصر واللسان وما اشبه ذلك نحو الاسباع
والاعضاء والاكراه بوعيد الحبس والفيد بطهر في الاقوال نحو البيع والنجاة والاقوال نحو ذلك
ولا يصح منه هذه التصرفات . ولا يظهر في الافعال حجة لو اكره بوعيد قيد او حبس على ان يطرح
ماله في الماء او في النار او يدع ماله للافلان وفعل المامور ذلك لا يكون مكروها والاكراه بوعيد القتل
واختلف المضبوط في الاقوال والافعال جميعا . وتصرفات المكروه على نوعين منها ما يصح منه ومنها ما لا
اما الاول اذ اكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا . وقال الشافعي وج لا يصح . وكذا لو اكره على الطلاق
فطلق او اعتق ببيع طلاقه وعتاقه عندنا ولو اكره ليقر بالطلاق فاقول لا يقع كما لو اقر بالطلاق هازلا

يَكْذِبُ وَكَذَلِكَ الْوَكْرَةُ لِقَرِيبَاتٍ أَوْ نَدَى رَاحِدًا أَوْ قَطْعًا أَوْ نَسَبًا قَرِيبًا لَكَ لَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَتْ مَجْلُوسَةً
 مَرَاتُهُ وَعَتَقَ عَمْدَ بَيْدِ امْرَأَتِهِ أَوْ بَيْدَ غَيْدَةٍ أَوْ بَيْدَ غَيْرِهَا فَطُلِقَ الْمَفْضُولُ إِلَيْهِ أَوْ عَتَقَ بَيْعَ الطَّلَاقِ
 وَرَجَعَ الْمَأْمُورُ عَلَى الْأَمْرِ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ بِنِصْفِ الْمَهْرِ وَبِقِيَمَةِ الْعَبْدِ. وَقَالَ زُفَرِيُّ لَا يَرُوحُ
 أَكْرَهُ الرَّجُلُ أَنْ يَرُوحَ امْرَأَتَهُ الْمُطْلَقَةُ فَعَلَّ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ وَيَعُودُ النِّكَاحُ. وَعَلَى فِرَاقِ الشَّاهِدِ رَجُلًا يَبْعُ
 وَلَوْ أَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى ارْتِضَاعٍ صَغِيرًا أَوْ أَكْرَهُ الرَّجُلُ عَلَى أَنْ يَبْرُحَ مِنْ لَدُنْ امْرَأَتِهِ صَغِيرًا فَعَلَّ نَسَبُ الْحَكَمِ
 وَلَوْ أَكْرَهُ الرَّجُلُ عَلَى أَنْ يَحْلِفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانٍ مَحْلِفٌ سَعَقَ الْيَمِينُ حَيْثُ لَوْ دَخَلَ كَانَ حَامِلًا
 وَلَوْ أَكْرَهُ عَلَى مَبَاشَرَةِ شَرْطِ الْحَنْتِ بِالنِّكَاحِ حَلْفٌ أَوْ لَا أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانٍ وَلَا يَكَلِّمَ وَلَا يَأْتِيَهُمْ وَلَا يَمُوزُ ذَلِكَ
 عَلَى الدَّخُولِ وَالْكَلَامِ فَعَلَّ كَانَ حَامِلًا وَأَمَّا تَرْجُحُ الرَّجُلِ امْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا فَكَرَهُ عَلَيْهِ الدَّخُولُ
 أَحْكَامُ الدَّخُولِ مِنْ تَأْكُلِ الْمَهْرِ وَجُوبِ الْعَدَةِ وَحُرْمَةِ النِّكَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ
 مَا كَرَهُ عَلَى أَنْ يَفْضُو عَنْ دَمِ الْعَدُوِّ فَعَلَّ قِيلَ بَابُهُ يَفْضُو عَنْهُ وَأَمَّا الْجُرْثُمُ عَلَى الْإِسْلَامِ مَا سَلِمَ صَحَّ
 إِسْلَامُهُ فَإِنْ ارْتَدَّ عَنِ ذَلِكَ يَجْبِرُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَقْبَلُ وَأَمَّا مَا لَا نَصَّحَ مِنَ الْمَكْرِهِ مِنَ الصَّرَافِ
 أَوْ أَكْرَهُ الرَّجُلُ أَنْ يَنْزِلَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ مِنْ رَجُلٍ لَيْسَ بِكَفُولِهَا أَوْ بِأَقْرَبٍ مِنْ مَهْرِهَا فَعَلَّ بِالنِّكَاحِ
 مَا قَرَّبَ مِنْ مَهْرِهَا لَا سَعَدَ النِّكَاحُ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مَهْرُهَا وَأَنْ لَيْسَ كَفُولًا يَصِحُّ النِّكَاحُ وَأَمَّا كَرَاهَةُ الْمَرْأَةِ
 الْعَدَةِ فَكَرَهُتْ يُولِيهَا عَلَى النِّكَاحِ فَعَلَّ أَنْ لَيْسَ الرَّدُّ كَفُولًا كَرَاهَةُ الْمَرْأَةِ أَنْ يَنْزِلَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ
 أَنْ يَنْزِلَ ابْنَتَهُ أَنْ يَرُدَّ وَانْكَاحَ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ قَاصِرٍ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَرُدَّ فَإِنْ رَضِيَتْ فَلَوْ أَنَّ رَدَّ فِي نَوْبٍ بِمَجْزَأِ حَاضَةٍ
 عَنْ صَاحِبِيهِ رَجُلٌ لَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ وَعَنْدَهُمَا لِلرَّجُلِ حَقُّ الرَّدِّ لِعَدَمِ الْكَفَاءِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَا يَرُدُّ
 قِصَاصُ الْمَهْرِ إِذَا كَرَهُ الرَّجُلُ بُوْعْدَ قَيْدٍ وَجَبَسَ عَلَى فِتْنٍ سَلِمَ فَعَلَّ لَا يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ وَعَلَى الْقَاتِلِ الْقِصَاصُ
 أَنْ كَرَهُ بِقَتْلِ وَاتِّلَافِ عَضْوٍ فَعَلَّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَجُلٌ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ وَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى
 كَرِهِ دُونَ الْمَأْمُورِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَجُلٌ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ وَلَا يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى أَحَدٍ مَكْنً عَلَى الْأَمْرِ
 تَقُولُ فِي مَالِهِ ثَلَاثَ سَنِينَ وَقَالَ زُفَرِيُّ رَجُلٌ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ بِاطْلٍ وَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَهُوَ الْمَأْمُورُ

وقال مالك والمشافع رح يقتلان جميعا السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان ولا لاقتلتك
 وسعه ان يقطع ردا قطع كان على الامر القصاص في قول البيهقي ومحمد رح ولا رواية عن ابي يوسف
 وطوقا السلطان لرجل الق نفسه في هذه النار والا لاقتلك ينظر ان كانت النار قد سجدت
 وقتلا ينجو وسعه ان يلقي نفسه فيها وان الق فيها ومات كان على الامر القصاص في قول البيهقي
 وعن ابي يوسف رح في روايه قال يوجب القصاص في رواية لا يوجب الق في مالها وان كانت النار
 بحيث لا ينجو منها لكن في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلقي نفسه فيها فقبل بان هذا قول ابي
 يوسف رح وان الق نفسه فيها فهلك كان على الامر القصاص في قول البيهقي ومحمد رح في قول ابي يوسف
 بجاء الدية في مال الامر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجو
 منها الا سعه ان يلقي نفسه فان الق نفسه فيها فهلك يهدر دمه في قولهم ولو قال لسلطان لرجل اتغيب
 نفسك من مشاهير الجبل والا لاقتلك فان لم يكن له في القاء الدية راحة لا يسعه الا القاء فان الق فهلك
 يهدر دمه وان كان له فيه ادنى راحة وسعه ان يلقي نفسه في قياس قول البيهقي رح فان الق نفسه
 فهلك ابيه عزاء الامر وفي قول صاحبه رح لا يسعه ان يلقي نفسه فان فعل فهلك كان على الامر
 القصاص وهو امر معسلة القتل بالمتعل عند البيهقي رح ذلك لا يوجب القصاص ويوجب
 الدية وعندهما يوجب ونفل المامور كفعل الامر ولو القاه الامر عند البيهقي رح لا يوجب القصاص
 ويميب الدية وعندهما يوجب القصاص وعن ابي يوسف رح في رواية على الامر دية ماله فان كان
 يعاف منه العلاك ويرجو النجاة فالق نفسه فهلك كانت الدية مائة الف في قولهم لانه كقاتل الخطأ
 وله قال السلطان لرجل الق نفسك في هذا الماء والا لاقتلك ان كان يعلم انه لا ينجو لا يسعه ان يفعل
 فان فعل يهدر دمه وان كان له فيه ادنى راحة وسعه ذلك عند البيهقي رح وعندهما لا يسعه
 فان فعل فهلك كان الدية على عاقلة الامر في قول البيهقي رح كمال القاء الامر بنفسه وقال ابي يوسف
 رح دية على الامر ماله ولا قصاص وقال محمد رح عليه القصاص وعن ابي يوسف رح في رواية

مثل قول محمد ربح وإذا أكره على شراء شيء من الأضياء أو بيع نوع من مثل أو تلف عضو أو سد
 أو حبس فباع أو اشتري أو باع مكرها وسلم طائعا جاز البيع عندنا ولو أكره عليه أو صدقة
 أو وهب مكرها أو بصدق وسلم طائعا كان باطلا. وإن باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع
 وبملكه المشتري إذا قص عند واحد أو اعتقه بعد إعاقته. وكذا لو تصرف السري بصورة لا يعمل
 النقص فيمن تصرفه وكان عليه فمعه المبيع ولو أجاز البائع البيع بعد ذلك الأكره والمبيع ما تم
 صحته أجازته. ولو تصرف المشتري بصورة لا يعمل النقص ثم أجاز البائع لا يصح إجازته ويصح
 الشتر قيمته. ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند التسريح ^{من يترك} إن ملك
 يهلك أمانة. ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فعلى المشتري بعد القبض نقض البيع ^{بعضه} لا يبيع
 وإن نقض قبل القبض صح ^{بعضه}. ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد من المبيع ^{من يترك}
 القبض وبعد القبض يكون المبيع للمشتري دون البائع. ولو باع مكرها بعضه المشتري ^{من يترك} بأكفه
 وتوافقت عليه العقود للبائع أن يبيع فإن أجاز واحد من العقود وحارب العقود كلها ما مله ^{والمعنى}
 ولو اعتق المشتري الأحرار حازه البائع جاز العقد على الذي أعصى من أول بعض وإن أجاز البائع
 البيع الأول بعد ذلك لا يبيع إجازته وكان له أن يحارب ما ضمنه المشتري الأول وإن شاء ضمن غيره
 فإن ضمن المشتري الأول جازت البياعات كلها. وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك وسقط كل ^{كان}
 قبله. ولو أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع عمر مكره لها الشراء ^{بعضه} المكره
 اعتقه أو دبره أو كانت أمة فوطئها أو قبلها بشهوة كان إجازة للشراء ولو أن السري أسرى ولم ^{بعضه}
 حقه اعتقه البائع نعمتة ويطلق البيع. وإن اعتقه المشتري من بعض بعد إعاقته أسحبا ما
 ولو أعاقه مع قبل القبض كان اعتاق البائع أولى ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يبيع
 المشتري قبل القبض ويصح بعد القبض فإن أجاز البائع بعد إعاقته المشتري بغير البيع ولا يفتد ^{العتق}
 قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين فإن أجاز البيع بغير إكره جاز ولو جازها بطل جاز

وبطل غيبا والاخر ولو اكره على بيع جاريته ولم يسم احد فباعها من انسان كان فاسدا ^{وطلكو على} ^{البيع}
 فوهب جز ولو اكره على هبة جاريته لعبد الله فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصة زيد ^{بطل}
 في حصة عبد الله رجل اكره على شراء جارية بمائة الف درهم وقيمتها الف فاشترها بالكثير من عشرة
 الاف واكره صاحب الجارية على بيعها بالف وقيمتها عشرة الاف فباعها باقل من الف جز استحسننا
 علما شارح ولا يجوز قياسا وهو قول زفرح ولو اكره على بيع جارية بالف درهم فباعها بدينار ^{بعضه} ^{في قول}
 الف درهم نفس البيع في قول علما شارح وجاز في قول زفرح ولو اكره على البيع بالف درهم فباعها
 قيمته الف درهم واكره على ان يقر الف درهم فاقرب بمائة دينار وقيمتها الف درهم نفذ البيع والاقرار في قولهم
 ولو اكره على البيع بالف درهم فباع بالف درهم جاز بيع الكل لانه يخالف المكره لفظا وقصدا ^{بالف درهم}
 ولو اكره الرجل على ان يقر لفلان بالف درهم فاقرب بخمسمائة لا يصح استحسننا ولا يلزمه المال ولو اكره
 او بالف وخمسمائة لزمته الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه ولو اكره على
 ان يقر لفلان هذا ولفلان الغائب بالف درهم فاقربان حضر الغائب وادعى الشكر في المال المقر ^{به}
 فالاقرار باطل في قولهم وان اكره شركة المحاضر الذي كان الاكره لاجله كان الاقرار باطلا في قول ابي حنيفة ^{يوسف}
 وح وقال محمد رح بيع في حصة الغائب ولو اكره السلطان رجلا ان يقطع يد رجل يقطع ثم قطع ^{الايدي} ^{وله اوله}
 بغير اكره فمات من ذلك كله قال ابو حنيفة ومحمد رح يقتل الامر والمأمور جميعا وقال ابو يوسف رح
 لا تصاص على احد ويحب الدية عليهما في مالهما ولو اكره الرجل هبة نصف داره فوهب كلها لا يجوز
 الهبة استحسننا وكذا لو اكره على بيع نصف داره مقسوما فباع الكل عندنا لا يجوز استحسننا ولو
 اكره على ان يبرئ الغريم من الدين ففعل لا يصح ولو اكره على ان يخرج الكفيل بالنفس ^{بصح} ^{بالمال} من الكفالة
 ذلك لان هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قال الكفيل اخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا اخرج لوصي خارجا
 عن الكفالة ولو اكره الشفيع على ان يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا يبطل شفيعته ولو اكره ليقرب محمد
 لو تصاص فاقرب كان باطلا وكذا لو اكره ليقرب لبيع بعض او اطلاق الوديعة فاقرب لا يصح اقراره ولو اكره ان يقر

وجلاية بالستر أو يقتل رجل محمد أو قطع يد رجل عبد أو بالستر يعطيه أو يقتل ففعلت يد أو قتل
 ان كان للمفروض موصوفاً بالصالح معروفه فانه يقتض من القاضيه وان كان متهم بالستر والتسليم والقيل
 يقتض من القاضيه ولا يقتض استجسانا. وإذا أكره الرجل على ان يودع ماله عند فلان وأكره المودع
 مع الايداع ويكون امانة عند الأخذ. وأن أكره القابض على القبض ليدفعها إلى الأمر الموكوفة ما
 وضعت في يد القابض ان قال القابض قبضتها حتى ادفعها إلى الأمر الموكوف كما امرى به وهو داخل في ضمان
 وأن قال قبضتها حتى اردها إلى أملاكها كانت امانة عنده لو تلفت لاضمان عليه ويكون القول قوله
 في ذلك. وكذا القول في الهبة إذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على القبض تلف المثل
 له كان القول قول الموهوب له. وإذا أكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة باللف فقلب يقع
 تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة أو المجنونة إذا اختلعت من زوجها بمال يقع الطلاق
 ولا يلزم المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظة الخلع يكون الطلاق بائناً وان كان بلفظة الطلاق بعد
 الدخول يكون رجياً فلو ان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي أكرهت عليه مع اجازتها
 في قول يمينه رجحاً ويلزمها المال ويطلق بائناً وفي قول محمد رجح الاجازة باطلة والطلاق رجح
 وعن أبي يوسف رجح فيه روايتان في رواية كما قال محمد وفي رواية كما قال أبو حنيفة رجح وهذا
 على القول اذا طلق امرأته رجحاً ثم جله بائناً يصير بائناً عند يمينه وأبي يوسف رجح وعلى قول محمد
 لا يصير ولو جله ثلاثاً يصير ثلاثاً في قول يمينه رجح وفي قولهما لا يصير. ولو قال لامرأة انت طالق
 على ألف درهم على انك بالخيار ثلاثة ايام فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول يمينه رجح. ولو شرط
 الخيار للزوج لم يكن له الخيار في قولهم. وإذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصدق وتبتر
 كان أكرها لا يصح صلحها ولا ابرأها في قول أبي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الأكره من غير
 السلطان في أي مكان يقدر الظالم على تحقيق ما حذر به وعند يمينه رجح يتحقق الأكره من غير
 في المفادون والقرع لا كان أو نهرا أو في المصر تحقيق في الليل ولا يتحقق في النهار وأن أكره الزوج امرأته

وهو دهل بالطلاق والتزويج عليها أو بالتشريح لا يكون كراهها وإن أكره الجعل على أن يقر بالمال قال
بعضهم إذا أكرهه وهو ديه بما يخاف منه الضرر البين يكون كراهها ولو زيد كرمح ديه في ذلك حدا
أو لو وهو مفوض إلى يدى الحاكم أما الضرب بسوط واحد أو بحبس يوم أو قيد يوم لا يكون كراهها
في الاقرار بالرجل كره على أن يجامع امرأته في رمضان نهارا أو ياكل أو يشرب ففعل الكفارة عليه وعليه
الفضاء ولو أنظر الرجل متعمدا في رمضان بغير كراه ثم أكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم
ابن زياد عن أبي حنيفة رج أنه يسقط عنه الكفارة وإذا أكره المكره مباشرة ما كره عليه هل يرجع
بذلك على المكره فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع أما القسم الأول إذا أكره ليطلق امرأته
الدخول بها فطلق بغير الطلاق ويرجع نصف المهر على المكره إن كان المهر مسمى وبالمنفعة إن لم يكن المهر مسمى
ليقر لفلان بمال فآخذ فلان منه المال فغاب المقر به بحيث لا يقدر عليه أو مات مفلسا كان
للمكره أن يرجع بذلك على المكره وكذلك لو أكره على اتلاف مال الغير فأتلف ضمن كان له أن يرجع على المكره
وكذا لو أكره ليقطع يد نفسه بوعيد قتل وبما يخاف به تلف عضو ففعل كان للمكره أن يرجع على المكره
بالدية فيما لا يجنب فيه القصاص وبالقصاص فيما يجنب فيه القصاص وكذلك لو أكره على قتل عبده
أو غيره لا يسعه أن يفعل لأنه مظلوم فلا يظلم غيره وإن فعل كان له أن يرجع بقيمة العبد على المكره
وكذا لو أكره على اعتاق عبده فاعتق كان له أن يرجع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بذلك
ولا سعاية عليه ولا لواء العبد يكون له بحال أو شهد شاهد أن على رجل باعتاق عبده ثم رجعا
باعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد بين رجلين فأكره أحدهما على اعتاق
نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت تضمين المكره كان للمكره أن يرجع على العبد
ولو أكره الرجل أن يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يفقه
كان للمواهب أن يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذلك الرجل إذا أكره على بيع
وتسليمه إلى المشتري ففعل وغاب للمشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره أن يرجع على المكره بغير رجوع

وإذا أكره الرجل أن يبدل بعبده ففعل صح التدبير ويرجع بمقتضى التدبير على المكروه في الحال وإذا
 مات المولى بمقتضى التدبير ويرجع دفنة المولى بثمن قيمته مد برا على الأماريض وأما ما لا يرجع المكروه
 فيه بمقتضى التدبير على المكروه منها إذا أكره الرجل أن يعفو عن دم العبد ففعل صح عفوؤه ولا يرجع على المكروه
 كذلك إذا أكره الرجل أن تزوج امرأة فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المكروه ولو تزوج
 أمرأته ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق كان المهر من الزوج ولا يرجع على المكروه وأما ما لا يرجع
 من مهر مثلها لا يلزمه الزيادة وكذا المرأة إذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا يرجع على
 المكروه وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذا إذا أكره على الهبة بعوض ببدله
 فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكروه ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو أكره الرجل على
 موثبة بوعيد قتل فقتل لا يجرم القاتل عن الميراث وله أن يعتل المكروه قصاصا لمورثته في قول أبي حنيفة راجع
 ومحمد راجع ولو كان المكروه صبيا أو معتوقا فحكم ما ذكره حكم العاقل البالغ ولو كان المكروه غلاما
 له تسلط كان القاتل هو المكروه لا المباشر للقتل فيكون الدية على عاقلة المكروه في قلت سبين ولو أكره
 الرجل على أن يشتري عبدا زارحم محرم منه أو أكره على شراء عبده حلف بصفته أن ملكه وقد أكره
 على أن يشتره بشفرة ألف وقيمته ألف درهم فاشتره وقبض العبد يعتق العبد ويجب على المشتري
 العند درهم لأنه مضمون عليه بقيمته ولا يرجع على المكروه لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل
 فلا يرجع كما لو قال إن تزوجت امرأة فهو طالق فأكره على أن يزوج امرأة مهر مثلها جاز استباحة طلاقها
 نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكروه ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملاكه فيما استعمل فهو حر
 فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكروه بشيء وإن ورث عبدا في هذه الصورة عتق ويرجع
 على المكروه بقيمة العبد استغسانا ولو أكره الرجل على أن يقول لعبد أن شئت فانت حر وإن دخل
 الدار فانت حر ثم دخل العبد أو دخل الدار عتق ويرجع على المكروه بقيمة العبد ولو أكره على أن
 عتق عبدا بفعل نفسه وذلك الفعل أمر لا بد منه كصلوة الفرض ونحوها أو كان فعلا يخاف به كالعبد

على نفسه كالأكل والشرب ففعل كان له ان يرجع على المكروه وان أكل على ان يعلق عرق عبد ^{بشيء} متعاقب
 او ما شبه ذلك مما له بد منه لا يرجع على المكروه ويكون ذلك بمنزلة الإكراه بوعيد الجحيم ولو أكره
 الرجل على ان يوجب على نفسه تداؤا بصدقة او جبا او شيئا من القرب ففعل ذلك لئلا ينفذ ^{ولا يرجع على}
 المكوشية ولو أكره على ان يظاهر امرأة ففعل كان مظاهرا. وكذا لو أكره على الإيلاء ففعل صح الإيلاء ^{ولو أكره}
 على الطلاق وطلق يقع الطلاق فان كان أكره على التكفير بعد ذلك من الظهار ففعل فلن كانت ^{الحصل} قيمة
 مثل قيمة الوسط لا يرجع على المكروه بشيء وان كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط فيضمن المكروه الله اعلم

نص --- فيما يحمل للمكروه ان يفعل وما لا يحمل

ومسائل هذا الفصل على أربعة أقسام أحدها ان يكون الأقدام على الفعل ^{لثمة} اولاً من تركه ^{لثمة} جازماً
 يصير أثمًا كما أكرهه أهل الحرب او اللص الغالب الذي هو غير متناول على اكل ميتة او خمر
 او شرب خمر وقل له لتفعلن هذا ولا لا قتلنك او قطعت يدك او ذنبك او اضربك ^{سوط} سائراً
 فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه انه لو امتنع عن ذلك قتل يكون أثمًا وان كان لا يعلم
 ان يفعل قال رجوت ان لا يكون أثمًا وكذا الرجل اذا كان يموت جوعاً وعند لحم ميتة او خمر ياتي
 عطشاً وعند خمر فهو على هذا بين الوجهين. والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جاز
 وبالأقدام عليه لا يكون أثمًا والثالث اولاً له. وصورة ذلك اذا أكره بقتل او تلف عضو على ان يكفر
 بالله تعالى فاني حتى قتل مع علمه انه يسعه اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ولا ياتم
 فهو مخصص في ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الإكراه على هذا بقيد او حبس لا يستأجر ^{كلمة} كلمة
 الكفر وان كان قلبه مطمئناً بالإيمان. وأما القسم الثالث ما يكون ما جاز بترك الفعل وبالأقدام ^{عليه}
 يصير أثمًا. وصورة ذلك اذا قال الأمر لا قتلنك او لتقتل هذا المسلم او ترقي هذه المرأة لا يسعه ان يفعل فان ^{فعل}
 يصير أثمًا وان لم يفعل حتى قتل يكون ما جاز وأما القسم الرابع ان يكون الأقدام على الفعل والامتناع عن ^{الفعل}
 على السواء نحو الإكراه على الحلف سأل لعنة ولم يقل له لعنة هذا الله اولنا ظن صدق للجنة والا لا قتل اياك

اوامرك لا يسهه ان يشرب به ولو شرب لا يجهد ولو قيل له لتكفر فبها لله ولا لاقتلن هذا الرجل لا
 اجراء كلمة الكفر وان خافنا القتل على غيره وانما يسهه ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف ^{منه} جميع
 ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه اذا كان يعلم يقينا او يكون في غالب رايه انه لو لم يفعل ما امر به اجرى عليه
 ضرره به وان كان في غالب رايه ان ذلك تخويف وقد به وليس بمحقق لا يكون مكره ولو قيل له
 لتبيعن عبدك هذا من فلان بالغ درهم والا لاقتلن اياك فباعه لا يجوز بيعه ويكون تركه ^{الحسن} ما وعنه
 بن ابي مالك رح اذا مال الحرفي لمسلم او دفعت الي هذا الجارية لارتقيها دفعت اليك امر نفس
 المسلمين تخلصهم من امرنا لا يجمل بهذا المسلمان يدفع الجارية وعن ابن شجاع رحمه الله قال لو نزل اهل
 النجى من الانبياء عليهم السلام واخذوه ان قلت لست بيني تركاك وان قلت انا نبي قتلناك
 سوان يقول انا نبي الله ورسوله وان قالوا غير نبي ان قلت ليس هذا بيني تركاك انك ^{هو} قلت
 قتلنا نبيك له ان يقول ليس بيني حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لست كذب ونول
 حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء اما قول غير النبي ليس بمحبة على الخلق فلا يباح
 اظهار ذلك عند الاكراه واذا اكره الرجل بوعيد حبس او ضرب لا يخاف منه تلف ^{عليه} نفسه
 فتلف ما لكفر يصير كافرا وتبين منه امرته وان قال كان ظلي مطمئنا بالايمان لا يصح اذا اكره ^{عليه} الكفر
 فقال كفرت بالله قال فبويت به الخبر عن كفر سابق في الماضي كذا باتين منه امرته في الفصاء وله قال
 بالله ولم يرد به الخبر عن الماضي وانما قصد تحقق الكفر تبين منه امرته قضاء وديانته وبصير ^{كافرا} الانه
 يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق ولو قال كفرت بالله وقلبه مطمئن
 بالايمان لا تبين امرته ولو قال على سب محمد النبي صلى الله عليه وسلم وخطر باله محمد او نواه بان
 قضاء فان لم يرد محمد اخر تبين منه امرته قضاء وديانته وان لم يحيط به الله غير النبي ^{عليه} محمد
 مطمئن بالايمان لا تبين منه امرته لانه مكروه والاكراه في هذه المسائل بوعيد القيد والحبس
 اكرها وفي البيع الاكراه بوعيد القتل والحبس يكون اكرها وكذا في كل عليك يتمثل الضم كالاكراه

والهبة وغير ذلك وكذا لو كان على رجل مال أو كفا القتا وحق شفعة فالو يهتس أو يهد أو يهب كانت
 البهية باطلة ويكون مكرها وكذا لو أكره بحبس أو قيد محبته على نفسه بمال أو قصاصا به لا يهد
 أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلا ولو أكره على هذا بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب ^ط
 بجميع ذلك يكون جائزا وهذا الأكره لا يمنع جواز شيء من هذه التصرفات والمرد من الضرب الذي ^{يكون}
 أكرها في مثل هذا الضرب الذي يحبس منه الأكره الشد يد لا أصل له ولا القيد والحبس الذي
 يكون الأكره به أكرها إن عجز منه الاعتصام البين فالحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون أكرها
 وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يلحقه كثير ضرر واعتصام شد يد فهو بمنزلة المؤبد وإذا أكره السلطان
 رجلا بوعيد قيد أو حبس على أن يقتل فلانا لا يكون مكرها فان قتل فلانا ذلك كان على المأمور ^ص القصاص
 في قولهم وإن أكرهه بوعيد قتل أو تلف عضو يكون أكرها فان قتل المأمور فلك الرجل يقتل ^{صا} الأمر
 في قول المجنفه ومحمد لا يقتل المأمور ولو قال السلطان لرجل قطع يد فلان والالا فقلنا
 وسعد إن يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول المجنفه ومحمد

فصل في الأكره على أحد الفضلين

ولو أكره رجلا بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس على أن يطلق امرأته التي لم يدخل بها أو يعتق عبد ففعل
 المكره واحد ما غرم المكره الأقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة أيهما كان أقل يرجع المأمور على
 الأمر بذلك لأن المأمور كان يتخلص عن أكثر الضررين بالتزام الأقل فلا يرجع على الأمر بالزيادة. وإذا كان
 الزوج دخل بها لا يجب على الأمر شيء. أما إذا أطلق فلانة لم يجب عليه بالطلاق شيء ^ص ولكن. وأما إذا ^{صنع}
 فلانة كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام ما لم يجب فيه شيء فيكون مختارا إذا اعتاق ولو أكره على أكثر
 مثلا أو يقتل من المسلم بوعيد قتل أو تلف عضو فقتل المسلم في القياس يقتل المأمور ^ن ولا يستصا
 لا يقتل ويجب الدية في ماله في تلك سنين إذا لم يعلم المأمور أنه مخصص له فاجراء كالمدة لكن إذا كان عليه
 طمنا بالآمان وأن علم بالصفة اختلفوا فيه. قال بعضهم يقتل المأمور قصاصا أو طل بعضهم لا ^{يقتل}

لأن اجزاء كلمة الكفر خصته وليس بمباح ولهذا لو صرحت قتل كان شهيدا ولو كثر على كل ميتة
 لو حرم تزيير او قتل مسلم فقتل المسلم يقتل المأمور فصا لان اكل الميتة مباح عند الضرورة
 وليس برخصة ولهذا لو صرحت قتل ولم ياكل الميتة يكون انما مؤاخذا بدمه ولو كثر على ان يقتل
 مسلما او يزيه ليس له ان يفعل احدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنى ^{حد}
 قياسا ولا يحد استخسانا وتليدها وان قتل المسلم يقتل الام لان كل واحد منهما حرام فلا يخرج
 من ان يكون مكرها ولو كان الاكره في هذه المسائل بوجع حبس او قيد او حمله لحيه لا يكون
 اكراها فان قتل المسلم يقتل القاتل فصا ولا يقتل امرأه مالا كره بل يزرر ولو كرهت الميتة
 على الزنا بقيد او حبس لا حد عليها الا انها وان لم تكن مكروه فلا مل من الشهمة ولو كره الرجل ^{يفعل} على ان
 فلانا المسلم لو يتلف مال الغير كان له ان لا يأخذ مالا لغيره لا يتلفه سواء كان ذلك المال اقل من ^{الميتة}
 او اكثر لان اطلاق مال الغير مخصص وليس بمباح. ولهذا لو اضطر حالة المخصصة واراد ان يأخذ ^{مال}
 الغير ففعله صاحبه ولم يأخذ حقه مات لا ياثم فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل
 لان اطلاق مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وان اطلق مال الغير بضمن الامر ولو كثر ^{القتل}
 على الطلاق او المعتاق فلم يفعل حقه قتل لا ياثم لانه لو صبر على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون ^{شهيدا}
 فلان لا ياثم اذا امتنع عن البطال ملك النكاح على المرأة كان اوله والله اعلم

فصل في التلجئة

التلجئة على ثلاثة اوجه اجماعا التلجئة في نفس المبيع. وصورتها ان يقول الرجل لغيره ليأخذ ^{اسم}
 منك عيلا هذا في الظاهر لا موافقه ولا يكون ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم واشهد ^{لله} عيلا
 ذلك ثم جاءه في مجلس آخر بالف درهم ونقاد قاعليها كان بينهما من المواضعة كان البيع باطلا
 وهو بيع الهازل ذكر محمد بن في كتاب الاقرار من الاصل ان هذا قول ابي حنيفة راجح وقولنا وعن
 ابي حنيفة راجح في رواية ان البيع جائز هذا اذا تصادقا على ان البيع بينهما كان على ذلك الموضوعة

فان ادعى احد هما ان البيع كان قلمجة وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعي الثابتة ويستغلف الآخر
وان اتام متدعي القلمجة الهيئة على ما ادعى، فلهذا منه ولو تصادقا ان البيع كان قلمجة ثم يباين البيع
ذلك صحت الاجازة كالموتبايعا هـ لا ثم مبداه حد يصير جدا وان احازا احد هما اليه . . . فلهذا
اكره المراء على قبول الفلح فقبلت ثم رصيت ان كان الفلح بلفظة الفلح لا يلزم به المال وانطلاق
ولو كان بلفظة الطلاق على قول الجنيفة وابي يوسف مع يصير بائنا وله هـ هـ المال اذا رصيت
رسد قوله . . . يكون رجيا ولا يلزمها المال وفي بيع القلمجة اذا قدس المشتري العبد المشتري
واعتمه لا يجوز اعتاقه . وليس هذا كبيع المكروان المشتري هناك اذا اتمعه بعد الغرض فيفقد
اعتاقه لان بيع القلمجة هزل . وذكر في الامراء من الاصل . . . بيع الهار . . . فاحل وبيع للمكروان فاسد
من اذا كانت القلمجة في نفس البيع . فان كانت في الثمن وصورة ان يتفق في الثمن الف درهم
وما عاذا الظاهر في درهم قال محمد في الثمن من السر ولم يذكر فيه خلافا وروى المعنى عن الجنيفة مع
من العلانية . ولو اتفق في السر يكون الثمن الف درهم واشهد على ذلك ثم يتبايع في الظاهر بمائة
دبر قال محمد في القياس يبطل البيع في الاستحسان يجوز بمائة دينار ولو اتفقا ان يقراب
به يكن فاقرا ثم اجاز لا يجوز والله اعلم

كتاب . . . الوصايا

اذا اراد ان يوصيه وله اولاد صغار عن الجنيفة وابي يوسف في ان يترك المال لاولاده يكون افضل
ولو كان الاولاد كبارا والمال قابل قال ابو حنيفة في ان لا يبيعه له ان يوصيه . وان كان المال كثيرا والوصية
اعنياء يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بها بالقرابة فان كانوا اغنياء
فبالان

فصل فيما يكون وصية وقيل لا يكون .

مريض او صحيح كتب بيده كتاب وصية وقال الشهود يشهد واما فيه ولم يقرأ عليهم الكتاب
قال الفقيه ابو جعفر في لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في قول علماء المتقدمين الا ان يقرأ عليهم

الكتاب أو يقرأ عليه وقال نصير روح يجوز لهم أن يشهدوا ووروي أبو يوسف عن محمد بن
 إذا كتب الرجل وصية بيد ثم قال اشهدوا وأعيذ بما في هذا الكتاب فهو جائز ^{كتمه غيره} ^{هنا}
 وقال اشهدوا وأعيذ بما في هذا الكتاب لم يجز قال نصير روح انتب على ابن أحمد وصية وكان عند محمد
 عدول فقرأ عليهم وكتبوا شهادتهم ثم دخل جب عذ من المشايخ فامرهم بأن يكتبوا شهادتهم ^{ثم}
 عليهم روى أبي بصير الدابوسي روح مريضاً شهد على كتاب الوصية من غزان يعرف على الشهود وقال لا
 للشم نازله من واحد يقرأ هو على الشهود أو يقرأ عليه وكذا إذا كان الكتاب الآخر أو قال روح
 إذا كتب الرجل وصية بخط يد أقرها بما لا وصية ثم قال اشهدوا من يقرأ روحاً أو يقرأ
 عليه وسعك أن تشهد وتجب على كل من يقرأ هذا بخطك فلا يشهد على صك لم يقرأ أو يقرأ عليه
 فإن فعل ذلك كان لجهله أو غفلة غنايه في أمر الدين وذلك لا يجوز في الدماء ولو أوصى بامر رجل ما
 وجد مكتوباً من وصية والدي ولو كان يفتنهما فتقذرها وأقر بذلك على نفسه أو أقر به ^{رسمه}
 قالوا هذا وصية أن صدقة الورثة صحيح تصديقهم وأن كذبوا كان ذلك محرراً التلت ولا يكون ذلك
 صحيح المال بخلاف الدين لأنه لا يطلب له إلا الله تعالى فتدرك حكمه حكمه لومة واللعنة رجل
 قال قلت ما لي وقف ولم يزد على هذا قال أبو نصير روح إن كان ماله نقد فلهذا العول ما طار بمرأه فله
 هذه الدارهم وإن كان ماله صياح يصير وقاعاً على العقراء ولو أن مريضاً يخرجوا العاصم مالى
 أو قال أخرجوا الف درهم لم يزد على هذا ومات قال العقيه أبو بكر روح إذا قال ملك ذلك الوصية جاء
 إلى الفقراء وإذا قرئ صك الوصية على رجل فقيل له أهو هكذا وأشار برأسه سمي لا يجوز ذلك
 إذا امتنع عن الكلام لأجل المرض وهو يقدر على الكلام وأشار برأسه لا يجوز ذلك ويبرأ هذا
 كالآخر من لأن الآخر لا يبره منه الكلام وأما الذي اعتقل لسانه بالمرض ماله درهم الكلام
 فلا يجعل إشارته بمنزلة العبارة ولو قيل لمريض أو مريضاً ماله مائة درهم زاد على هذا قال الفقهاء
 روح إن كان هذا على السؤال يصرف تلك ماله إلى الفقراء وعن محمد بن زيد إن أطلق العاصم

وقال يصرفه إلى الفقراء ولم يفصل تفصيلا عن محمد بن محمد بن مقاتل بن رجل أوصى بأن يعطى للناس الفصح من
مال الوصية باطلا ولو قال قصدوا بالف درهم فهو جائز ويصرف إلى الفقراء ^{وروى هشام عن محمد بن}
رجل قال قلت مالي لله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله باطلا كما لو قال أعبء أنت لله لا يعق وقال محمد بن
الوصية تجازى ويصرف إلى وجوه البر وفي مسألة العتق أن أراد به العتق عتق وإن أراد به الصدقة
بالبدل يقصد قهره وإن أراد به أن كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء ^{وروى} قال بالفارسية صد درهم من
مختش كنيد قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله باطلا لأن هذا يكون للأغنياء والفقراء
جميعا ولو قال صد درهم من روي كنيد كانت الوصية جائزة لأن هذا اللفظ يراد به
القرية وقال القاضي الإمام علي بن الحسين السفلي رحمه الله قوله روي كنيد ليس من لساننا فلا عرف
هذا رجل أوصى بأن يدفن في داره قال أبو القاسم رحمه الله الوصية باطلا سميت دفن في قبره
ميت آخر قال أبو القاسم رحمه الله إن بليت عظام الأول ولم يبق من عظامه شيء يدفن الثاني وإن
يغمر من عظامه فأنه يراد به العظام ولا يجرى العظام ويدفن الثاني بجانب الأول وأنشأوا
بينهما حائرا من الصعيد ولو أوصى بأن يحمل بعد موته إلى موضع كذا ويدفن هناك ^{رباط} وبني هناك
من ثلث ماله مات ولم يحمل إلى ذلك الموضع قال أبو القاسم رحمه الله وصيته بالرباط جائزة ووصيته
بالحمل باطلا ولو حمل الوصية ضمن ما اتفق في الحمل إذا حمل الوصية بغرض الوثقة ^{الورقة} وإن حملها بأذن
لا يضمن وما يلقى في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر رحمه الله بأس به وهو كالزيادة
في الكفن وبعضهم أنكروا ذلك ولو أوصى بعمارة قبره للقرين فهو باطلا ولو أوصى باتخاذ الطعام ^{للإمام}
بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله يجوز ذلك من الثلث ويحمل
للذين يطول مقامهم عندهم والذي يوجب من كان بعيد يستوفى فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز
للذين لا يطول مسافته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصية وإن كان قليلا لا يضمن ^{ويجب}
الشيخ الإمام أبو بكر الخزاز رحمه الله أن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قال الوصية

لا يجوز وصية الصبي إذا الركن من أهله عندنا وكذلك إذا كان مراهقا ولا يجوز وصية الصبي والمذنب والمجنون والمكاتب مات عن ولاء أو غير ولاء وصحت بعض البعض كذلك في قولنا يحنيفة ربح لا بمنزلة الكاتب عندنا والمجنون بمنزلة الصبي وصية المراهق العاقل رجلا كان أو امرأة جائزة وصية الذي ما يتقرب به المسلمون وأهل الذمة نحو العتق والصدقات في قولهم جائزة وإن أوصى الذي ما يتقرب به أهل الذمة دون الإسلام نحو الوصية ببناء البيعة والكنيسة والسراج بينهما جاز في قولنا يحنيفة ربح ولا يجوز في قول صاحب ربح والذي إذا بيع بيعه في حياته ثم مات تكون ميراثا عنه ولا يجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا ويجوز استصافا ووصية ابن السبيل الذي غائب عن ماله جائز ولا يورث الوصية للوارث عندنا إلا أن يحجزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا يجزى في حصة الأجنبي ويقف في حصة الوارث على أحالة الورثة أن أجاز أجاز يجزى بطل ولا تقبض أجازتهم في حياته الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو أوصى لأخيه وهو غير وارث ثم مات الوصي وأخوه ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا وكذلك الوصي لأجنبية ثم تزوجها ثم مات لا يصح الوصية إلا بأجازة الورثة ولو أوصى لابنه وهو عبد أو كافر ثم أسلم أو عتق ثم مات الموصى لا يصح وصيته ولو أوصى لقاتله أن أجازت الورثة جاز ولا خلاف في قولنا يحنيفة ومحمد ربح وقال أبو يوسف في فروع لا يجوز وإن أجازت الورثة ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا جازت الوصية وإن لم تجز الورثة ولو أوصى لقاتل وليس له وارث سقوا القاتل جازت الوصية في قولنا يحنيفة ومحمد ربح ولا يجوز في قولنا أبو يوسف ربح ولو أوصى لكاتب قاتله أو المذنب قاتله أو كلام ولد قاتله لا يجوز إلا بأجازة الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمرتد ولا وصية للمسلم بغير ولو أوصى لثمان بثلاث مائة ثم مات الموصى له مثل موت الموصى بطلت وصيته ولو أوصى لفلان وفلان واحدهما ميت وقت الوصية زكوة الأصل أن جميع الوصية يكون للحي منهما وعن أبي يوسف ربح أنه قال إن لم يعلم الموصى بموته كان للحي نصف أو ية ويبطل الوصية في النصف

وإن علم بموته كان جميع الوصية التي ولو أوصى لرجلين بثلث ماله ثم مات أحدهما قبل موت الموصي
 بثلث الوصية التي مغلما ويعد النصف إلى رتبة الموصي ولو أوصى مسلم لرجل بمثلث
 ماله ذكر في الأصل أنه يجوز. وقيل هذا قول محمد بن. وعن أبي جعفر ر. ج. رواية لا تخور هذه
 وإن لم يكن الحرب مستأثرا لا يجوز في قولهم. وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية للحربي
 أو لم يكن أجازت الورثة أو لم يحز ولو أوصى رجل بثلث ماله لأخيه وهو وارثه ثم ولد له
 ابن ثم مات الموصي صحت الوصية. ولو أوصى لامرأة بثلث ماله ثم أبانها ثلاث أو بواحدة
 عدة ثم مات الموصي صحت الوصية لها ولو أوصى لابن وارثه جاز وكذا لو أوصى لكاتب
 ولد نفسه جاز الكل استخسانا ولو أوصى لعبد القن أو لأمه القن ثم مات جازت الورثة
 في قولهم استخسانا إلا أن عند أبي جعفر ر. ج. في الوصية للضيق القن ثلثه جازنا ومحطبه
 قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فينقصان ويزاد أن الفصل وعند صاحبه ر. ج. ^{ال}
 كله يصرف الوصية أولا إلى العتق من فضل من الثلث حتى كان الفضل للعبد يجوز أن
 لو الدقائله وإن علا. وكذا لو لدقائله وإن سفل لم كاتب هو لا وعبيد هم ومديره
 لا خوة الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية أم لا قالوا لا لا يرون مع
 وإذا كان له بنت جازت الوصية للأخ لأب والأخ لأم وبطل الوصية للأخ لأب وأم لا
 مع البنت وإن لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للأخ لأب لأنه لا يرث وبطل الوصية ^{ال}
 والأخ لأم لأنها يرثانه أزمان المرأة وتركت زوجها وأوصت بنصف مالها لأجنبي كان للأجنبي
 مالها وللزوج ثلث المال والسدس لبب المال لأن الأجنبي يأخذ ثلث المال ولا ملائمة
 ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بق وهو الثلث يبعث ثلث المال يأخذ الأجنبي تمام وصية
 السدس ببق السدس فيكون لبب المال ولو أوصى لعماتها نصف مالها ثم مات
 زوجها يأخذ الزوج نصف مالها إلا الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل بـ.

ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف مالها الزوجها ولم تومن بوصية أخرى كان جميع المال
 للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية. وكذلك لو أوصت لزوجها بأحد عيبرها
 بعينه فإن الزوج يأخذ العبد من جميعها بحكم الميراث والآخر بحكم الوصية وإذا مات الرجل
 وترك امرأة ليس له وارث غيرها وأوصى لأجنبي بجميع ماله ولا مرأته بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث
 بلا منازعة والثلث ربع ما بقى وهو السدس بحكم الميراث يبقى نصف المال يكون بينهما وبين الأجنبي
 نصفين ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع مالها الزوجها وليس لها وارث سواء أوصت بجميع
 مالها الأجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أو الثلث المال بلا منازعة تقريباً
 ثلثا المال للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للأجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث
 المال يكون ثلث بين الزوج والأجنبي ثلثا ثلث ذلك يكون للأجنبي ثلثا لثلاثة للزوج مسلم أو صبي
 بأنه يجعل أرضه مقبرة للمسلمين أرضاً للمساكين أو سقاية للعامة أو أوصى بأن ينفق على كاف من موته
 المسلمين أو يجمع قبورهم فالوصية باطلة في قول المجنفين رج. وفي قول محمد رج جائز. ولو أوصى
 بثلث ماله للمسجد وعين المسجد أو بعين في باطلة في قول أبي يوسف رج. وفي جازة
 في قول محمد رج ولو أوصى بأن ينفق ثلثة على المسجد جاز في قولهم ولو أوصى بثلث ماله لبيت المقدس
 فلا جاز ذلك ينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجة ونحو ذلك قالوا هذا دليل على أنه يجوز
 أن ينفق من وقف المسجد على قنادرله وسرجه وإن يشتري بذلك الزيت والنفط للقناديل
 في رمضان ولو أوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لو ارث الوصي ولو
 هو صبي بثلث ماله لأعمال البر لا يصرف الثلث في بناء المسجد لأن إصلاح السجن وعمارة يكون على الساطع
 ولو أوصى بأنه يجمع عنه من ثلث ماله فانه يجمع عنه من منزله ولو أوصى بأنه يجمع عنه بمائة وثلث
 ماله خمسون فانه يجمع عنه من حيث يبلغ ولو أوصى بأن يعتق عنه بمائة درهم نسمة وثلث
 ماله خمسون لا يعتق عنه في قول المجنفين رج وفي قول صاحبيه رج يشتري عبد يوجب بثلث ماله

ويستوفى عنه ولو أوصى بأن يخرى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو ويحلا في نفقه نفسه
 في ذهابه ورجوعه وحلا مقامه في الغزو ولا ينفق منه شيئا على اهله فلان فصل يثير رد
 ذلك على الورثة. وينبغي أن يفرغ عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالجمع فان كان الذي ^{عنه}
 غنيا جاز. ويجوز للموصي أن يفرغ عنه وكذلك لابن الموصي. ويجوز للمسلم أن يفرغ لفقراء النصارى
 لان الوصية لفقراءهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية من اعلن على
 بنائها يكون اثما ولو أوصى بأن يواجر عنه من فلان سنة بكذا الجواز فان كان في الاجر محاباة
 كانت المحاباة من الثلث. ولو أوصى بأن يعق ثلثه على المسجد جاز ما يعرف الى عمارته وسريره
 ولو أوصى أن ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول ابي يوسف رجح في قول يسري فيه ولو أوصى
 بأن يباع عبده ولو يسم المشتري لا يجوز الا ان يقول ويقصد قوايته او يقول بعبود سمي
 ويحط الى الثلث عن المشتري. وكذا لو قال يبيعوا حاربي من يحد هام ولد ابيد برها
 ولو أوصى الرجل بأن يكفن هو بجنة ألف فانه يكفن كفن الوسط من غير إسراف ولا تقشير
 رجل قال ثلث مالي لفلان وفلان او قال ثلث مالي بين فلان وفلان مات احدهما قبل
 موت الموصي فانه يعود نصف الثلث الى ملك الموصي وان مات احدهما بعد موت الموصي
 يكون الثلث بين اليه منهما وبين ودنة الشريك كان الثلث مقبوضا ولو لم يكن رجل قال
 ثلث مالي لوال فلان ولفلان موليان احدهما اسفل وهو الذي اعتقه فلان والثاني
 هو المولى الاعلى وهو الذي اعتق فلانا ذكر في الاصل ان الوصية باطلة في بعض الكتب
 ايجيفة في ثلث روايات في رواية الثلث يكون بين الاعلى والاسفل بعض. وفي رواية
 الثلث لوال الاسفل خاصة. وفي رواية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالي لفلان وللساكنين
 فلان ايجيفة وابو يوسف رجح يكون نصف الثلث لفلان والنصف للساكنين قال محمد رجح
 ثلث الثلث لفلان وللساكنين ثلثاه ولو قال ثلث مالي للساكنين صححت الوصية ويحرم غيرها

إلى المسكين وإنه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجح. وقال محمد رجح لا يجوز الصرف إلى مسكين واحد ^{يعتق العبد}
 للمسكينين. رجل قال أفاست فصام عبداً يوماً فهو حر فصام العبد بعد موته يوماً ^{زناً}
 ما يستحقه الورثة. رجل أوصى بجمع ماله للفقراء أو لرجل بعينه لا يجوز ذلك إلا من الثلث فلذا إذا
 الورثة في حياة المورث لا يستبرأ من ثلثهم وكان لهم الرجوع وإن أجاز وأبعد موته صحته الإجازة
 رجل قال وصيت لفلان بثلث غنمي أو قال بشاة من غنمي أو قال بتوب من ثيابي أو قال بتغبير ^{خطبة}
 من خطيتي ولم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت الوصية باطلة ولو كان له غنم وثياب ^{وخطبة}
 يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية. ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال ثم ^{استفاد}
 مالا ومات كان الموصي له ثلث ما تركه. ولو أوصى بما في بطن جارية لفلان إن كان في بطنها ولد يوم ^{الوصية}
 وإن ولدت لأقل من ستة أشهر جازت الوصية وإن ولدت لستة أشهر فصاعداً كانت الوصية ^{طلة}
 ولو قال أوصيت بهذا الكفر في نخلي لفلان فصار قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو
 قال أوصيت بهذا الرطب الذي في نخلي فصار قبل موت الموصي في القياس بطلت الوصية
 ولا تبطل استعساناً ولو قال أوصيت بعيني هذا لفلان فصار زنياً قبل موت الموصي له بطلت
 الوصية قياساً واستعساناً ولو قال أوصيت بزري هذا لفلان وهو قبل فصار خطبة أو شعيراً
 قبل موت الموصي بطلت الوصية وإن أوصى بغيره هذا كله بطلت الوكالة وإن أوصى بغير ^{النار}
 إذا تغيرت أعيان الخيارات لا يبطل البيع ولا الخيار ولو أوصى بهذا الحمل فصار كبشاً قبل موت الموصي لا يبطل
 الوصية. ولو قال أوصيت بثلث مالي لفلان أو لفلان كانت الوصية باطلة في قول أبي حنيفة ^{رجح}
 وقال أبو يوسف رجح صحته الوصية ويكون بينهما نصفين. وقال محمد رجح جازت الوصية
 ويكون البيان إلى الوارث ولا يكون البيان إلى وصي الميت ولو أوصى لرجلين بثلث ماله ثم قال
 الموصي رجعت عن وصية أحدهما ولم يبين فمات يكون بينهما نصفين ولا يكون البيان
 إلى الورثة. محمد بن عيسى بن سبيعة عن محمد رجح أنه يجزئ الورثة. وعن محمد رجح لو قال لرجلين

بهذا كماله ثم ملت قبل البيان يسنق النصف من كل واحدة منهما ولا يكون البيان في الوارث
 ولو قال أحد بكما أم ولد يعم مات قبل البيان كان البيان في الوارث. يخرج أو صد عند
 أن ينف عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في تياس قول يحنيفة رج رجل أو صد بان ^{يعاربه}
 من فلان كان باطلا وكذا لو أو صد بان ينف عنه للماء شهر في الموسم أو في سبيل الله تعالى كان باطلا في ^{مباس}
 قوله يحنيفة رج رجل قال أو صدبت هذا التب لدواب فلان كان باطلا ولو قال ينف بها دواب
 فلان كان جائزا ولو أو صد بان ينف على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال يحنيف جازت الوصية
 ويكون وصية لصاحب الفرس فإن هلك الفرس أو باعه بطلت الوصية ولو أو صد بسكنى
 دار ورجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكنها ما دام حيا وان لم يخرج الدار
 من ثلث ماله ولا يجوز للوارث أن يبيع ثلث الدار في قول يحنيفة رج. وقالا أبو يوسف رج للوارث
 أن يبيع الثلثين وله أن يقاسم الوارثة أيضا ويفر الثلث الوصية ولو أو صد بقطعة لرجل ^{بجدة}
 لأخ أو أو صد بأهم شاة مسنة لرجل ويجوز للأخ أو أو صد بقطعة في سبيلها الرجل وبالتب لأخ
 جازت الوصية لهما وعلى الوارث أن يدعها ويبذل الشاة وعن العقيبة أجمع رج في مسألة
 الشاة والقطن أن السائح والحلي يكون على صاحب اللحم والقطن ولو أو صد بقطن في الوساك ولا
 بالوساكي كان إخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولو أو صد بدهن هذا السمسك حدهما
 ويكسبه لأخ كان التخليص على صاحب الدهن ولو أو صد بريد هذا الزبد لفلان ونحو هذا
 لأخ كان إخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أو صد بجماعة الحاتم لرجل وبغصة لأخ جازت
 الوصية لهما فإن كان في نزع عضو بطن كانت الحلقه أكثر قيمة من العض يقال لصاحب الحلقه
 ضمن قيمة الفص له ويكون الفص لك. وإن كان العض أكثر قيمة يقال لصاحب العض ضمن قيمة
 الحلقه له. وفي كالدجاجة إذا ابتلعت لؤلؤا أنشأ كان الجواب فيه على هذا الوجه. ولو كان
 له أرض فيها كرم واستجار فوعد بأرض الكرم لرجل والزواجين والأعراس والاشتغال لا يفتلت

الاشجار غرخت الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض فكانت كان تسوية
الارض كما كانت. وكذا لو استاجر الرجل ارضا وغرس فيها الاشجار فمضت مدة الاجار ^{وطلع}
الاشجار كان عليه تسوية الارض. ولو اوصى بعبد لرجل ومجد منه لا غرققة للعبد على
صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لزمانة او غيره فكانت النفقة
على صاحب الرقبة. رجل قال عبد موتني لقوم كان عنده انظر لكل ما يجوز ان اوصيه به
فاعطوها للفقراء قال محمد بن يحيى هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز ان اوصيه
فاعطوها جان وهو الا الوتة اي شي اعطوا جان قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز
ان ذلك يكون على الثلث. رجل اوصى بثياب حصد لرجل جاز ويكون الموصي له من ^{الحيا}
والقيص والارضية والسراويلات والاكسية والطيا لسة دون القلائس والخفاف ^{والجوار}
فان ذلك ليس من الثياب رجل اوصى لعبد برقبته روى ابن زياد عن بحيفة بن ابي
وهو مدبر لا يقدر على بيعه ابد. ولو قال اوصيت لعبدك هذا بثلث ما لي صار ثلثه ^{مدبرا}
ولو اوصى بعبد لرجل وعلى العبد دين فمات الموصي وقال غريم العبد لا اجيز الوصية ليركن له
ذلك ويكون ديناً في ذمة العبد ولو وهب عبد المديون من رجل في حياته كان لغريم
العبد ان يبطل الهبة ويبيع القاضي العبد بدنيه وما يفضل من الثمن يكون للموهب ^{ولو اجاز}
الغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى يعتق العبد لان الموصي له بالعبد كاحد ^{الورثة}
والموهوب له بمنزلة المشتري رجل اوصى بارض فيه زرع بدون الزرع جاز وتترك
الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع والله اعلم

فصل في مسائل مختلفة

رجل اعطى لاحد ولاده شيئا في صحته قال الفقيه ابو بكر البلخي رج ان فعل ذلك لزيد فخدمته هذا
الولد وهو لا باس به وان استعولف ذلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك معوان يعطى ما لا يعطى غير لان ^{يكون}

الولي محتاجا يعطيه قد رفته. الخليفة فاجعل جلاد في عهد قال انغفيه ابو بكر البجلي ربح
 لا بصوت الشياطين خليفته ولا يجب على الناس ان يعملوا بما امر الخليفة قال لان الخليفة لو اراد ان يقيم
 غير مقام نفسه في حيوته وينزل هو لا يكون له ذلك فكل ذلك بعد موته وغير المشايخ
 ربح قال يجوز له ان ينقل الخلافة الى غيره في حيوته وبعد موته وهو لا يوصي له ان يوصي الى غيره
 بعد موته ولو اقام غيره مقام نفسه في حيوته واعتزل هو لا يصح رجل حلف ان لا يوصي وصية
 في مرضه الذي مات فيه او اشترى اسائه في هذه الحالة حتى عنق عليه لا يكون حلفنا ولو
 شيئا الورثة في مرضه او اوصي له شيء وامر بمصلح قال التمسح الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 كلاهما ما اطلاق ما ان احار بقية الورثة ما فعل وقالوا انما امره الميت بمصرف الاموال الى
 الوصية لاها ما مورده الى الهبة ولو قال الورثة امرنا ما فعله المستحقة الا حارة في الهبة
 والوصية جميعا مريض اوصي بوصا ما تم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض
 فوصا به بانه ان لم يقتل ان لم يقتل ان لم يقتل ان لم يقتل ان لم يقتل ان لم يقتل ان لم يقتل
 ا وقال بالعارسه الكرمراري سماري ملك يد وقال الدار ، اماري مريم فيمضد اذ ابرئ
 بطلب وصيته ولو اوصي بوصية ثم حزن قال محمد ربح ان اطس الحنون حتى بلغ ستة اشهر
 وان افان قتل في لك فايضا ووصية مائة . ورح محمد ربح المحم بن المطوق سسه اسنهر
 وعن ابي يوسف ربح انه قد للمطوق شهر وهو مول محمد ربح اولاته قد سسه رجل اوصي بوصية
 ثم اخذ الوساوس وصار معوها فلذلك ربحا ما تم مات بعد ذلك قال محمد ربح وصيته باطله
 مريض لا يعد ربح الكلام لصحة الا انه عاقل فاشا ربحا سسه وصية قال محمد ربح مفا قتل ربح جاز
 وصيته باشارته واصحابنا ربح لم يجوزوا وقال الساطع ربح ذكره الكسانيات رجل اصابه
 الفالج ففصب لسانه وعجز عن الكلام بمصر فاشا ربحا وكتب وطال ذلك وتقادم العهد فان
 حكم الاخرس . وقال الساطع ربح لو اد بقوله طال ذلك اي صحت السنة بذلك وذكر الساطع ربح

ايضاً المريض الذي به السيل تصرفاته من الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتطاول حاله وليس
 بحاجتنا مع تطاول السيل بالسنة فاذا تصرف بعد سنة فهو كالصحيح يجوز تصرفاته وعن
 عس بن زياد رجل دفع الى آخر الفا وقال هذه الالف لفلان فاذا مات انا فادفعها اليه فما
 بذفعها للممور به الى فلان كالممور ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه مات الأمر فان الممور
 لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رجل دفع الى رجل دراهم قال ادفعها الى اخي او قال
 الابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قل ادفعها الى اخي او قال ادفعها الى ابني ولم يدر على هذا
 فان الممور يدفع الالف الى غرماء الميت وعن نصير بن رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه
 الغياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية
 مريض باع من ولده شيئاً فاقربا سقياء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ^{الشيخ} ^{لا يجوز}
 الغالب من حال المريض المرض ولزوم الفرائض وكان قيامه على تكلف ومستقة بسبب المرض
 بيعه في قول بصيغة رجل او صدق بوصايا وانفذ واصاياه بالدراهم الزيفة الردية اختلف
 المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه ان كانت الوصية لقوم باعينهم كروا
 بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير اعيانهم حان ذلك في قول بصيغة
 وابيوسف رحمه ولا يجوز في قول محمد رحمه ويؤتي الفضل للفقراء في قول محمد رحمه واصل هذا
 رجل له مائتا درهم جبار وحال عليها الحول ووجبت الزكاة فادى خمسة زبوا فاجاز عند
 رجل او صدق بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصاياه بما هو الغالب في البياعات مريض او
 بالف مكسر ودرهمه صحاح فانه يشتري بدرهمه الصحاح شيعة ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم
 المكسرة ينفذ وصيته مريض قالوا له ان لا توطئ فقال قد اوصيت بان يخرج من ثلث مالي الف
 فتصدق بالف على المساكين ولم يوصه مات فاذا قلت ماله الفان قال الشيخ الامام ابو القاسم
 لا يتصدق الا بالف ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي درهمين عليه قال يصدق بجميع الثلث

على الفقراء. وعن الحسن بن زياد ربح مريض قال اوصيت لفلان ثلث مالي وهو الف درهم فلان
 الثلث اكثر قال الحسن ربح له الثلث ما بلغ. وكذا لو قال اوصيت نصيب من هذا الدرهم
 وهو الثلث فاد اصبه النصف قال هو له ان ربح النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت
 بالف درهم وهو عشرها الى امرئ كان له الا الف كان العشر اقل واكثر. ولو قال اوصيت بجميع ما في
 هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا به الف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من
 ماله وكذا لو وجد في الكيس دينار او غيره من الجواهر وغير ذلك. ولو قال اوصيت لفلان
 درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم. ولو قال اوصيت لفلان ما في هذا الكيس
 بالف درهم هو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثة الاف درهم كان له الا الف وان كان في
 الكيس الف كان له وان لم يكن في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس
 او حواشي شيء له. والفقهاء يوجبون ما في اس قولك خمسة وابيوسف ربح تسعة او يعطى
 الموهوب الف درهم من الف. لان عدد مما يجوز الاستثناء من غير الجفيس ولو قال
 جميع ما في هذا الكيس وهو كرويا او نوحا او به اكثر من كرويا او وحده كروية او كرويا
 ذلك للموهوب له بعد ان يخرج ذلك من ثلث ماله ربح له رجل كيسا به درهم
 ما في هذا الكيس لك وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا في الكيس اكثر من ذلك او كان فيه
 كان الكيس وما فيه للموهوب ربح مريض قال اخرجوا من مالي عشرة من العاتم قال ما عطا فلان
 كذا وملانا كذا حتى بلغ ذلك احد عشر العاتم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله
 الاف قال الفقيه ابو بكر البلخي ربح ينعن وصية لكل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين
 ويبطل من وصية كل واحد منهم احد عشر جزءا او قوله وما بقى للفقراء كانه يسع لهم تسعة
 الاف لهم ولا لانه ذكر في الاصل اجملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا
 من ثلث مالي لفلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان ههنا لا شيء للفقراء

ويعطي اصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزءا من وصيته ويبطل^{هم}
 رجل اوصى بان يباع داره ويشترى بثمنها عشرة اققاز حنطة والفض من جزوقدان وصية
 اخرى فبيعت داره فلم يبلغ ثمنها ما يشترى به هذا المقدار من الحنطة والجزوقدان^{مال} هو ذلك
 ابو القاسم رح ان تسع ثلث ماله لذلك واغبرها من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه اوصى
 بعشر اققاز حنطة والفض من جزوقدان اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوا من غير^{مال} ولم يضرهم لان يكون
 في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب ويحصر ذلك
 المال بوصاياه رجل اوصى بوصاياه فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصاياه ولا يعلمون ما اوصى به
 فقالوا قد اخرجنا ما اوصى به ذكره المنتقى انما يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم
 رجل اوصى للمساكين بنزل كرمه ثلث سنين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين شيئا قال فيصير رح
 يبطل وصيته وقال محمد بن سلمة رح لا يبطل وتوقف ذاك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله^{يتصدق}
 بنزل الكرم ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث رح قول محمد بن سلمة رح يوافق قول اصحابنا رح
 فانهم قالوا فبين اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب فان العبد يخدمه سنة بعد^{رجوعه}
 ولو اوصى لفلان بخدمة عبده هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته وكذا الغلة وتزل
 الكرم رجل اوصى بغلة كرم لاشان قال الفقيه ابو بكر رح يدخل في هذه الوصية القوائم والاوراق والفا
 والحطب فانه لو دفع الكرم معاملة يكون كل هذه الاشياء بينهما كالشر ولو اوصى بغلة دار لاشان
 قال ابو القاسم رح يوافق الدار ويدفع اليه غلتها فان اراد الموصي بالغلة ان يسكنها بنفسه قال ابو بكر
 الاسكاف رح يجوز له ذلك وقال ابو بكر بن ابي سعيد وابو القاسم رح ليس له ذلك قال ابو بكر بن ابي^{سعيد}
 رح لانا لو اطلقناه السكينة ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن ان يصرف الى الدين شيئا وغلة الغلة يمكن
 وقال ابو بكر الاسكاف رح الدين موهوم وليس بمعلوم فلا يعتبر الموهوم قال لا يبرأ منه فينفذ وصاياه
 وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين لا يمنع تنفيذ الوصايا فان ذلك هذا رجل اوصى لرجل مال اوصى

[illegible]

هذه الوصية باطله في القياس اذا كانوا لا يحصون في الاستحسان يجوز ويكون للبقر
 منهم قياسا على البتاي قال والمثبه هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك
 ومن غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي قال المعصية ابو الليث ربح اذا كانوا لا يحصون
 كاتب الوصية باطله بخلاف البتاي لان لفظه التيميم ينبئ عن الحاجة وهذا اللفظ لا يدل على
 الحاجة رجل او وجه لاهل العلم يبلغ قالوا يدخل في هذه الوصية اهل العقه واهل الحديث ولا بد
 فيه من متعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان ههنا وبسموه المنسفة لاطلة العلم رجل او وجه
 بتلت ماله بغيره قال بعضهم لم نكانوا يحصون بعضهم على اغنيائهم وفعرائهم وكذا لو قال لاهل
 كذا ولو اوصى بان يخرجوا تلت ماله لمحاوري مكة قال الشيخ الامام ابو نضر ربح الوصية جائزة
 ما كانوا لا يحصون تصرف لاهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قضت على رؤسهم ما احدث الاحصاء
 عن ابي يوسف ربح ان كانوا لا يحصون الانكساب وحسابهم لا يحصون وقال سريج ليس
 لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصين يولد فيهم معلوما ويموت منهم احد ما لم
 لا يحصون وقال محمد ربح اذا كانوا اكثر من مائة منهم لا يحصون وقال بعضهم هو موصي الى رأى
 القاضي وعليه الفتوى والايضا ما قال محمد ربح رجل اوصى ثلث ماله لفلان ولبيته عثم قال
 يكون لفلان ولا شيء لبيته عثم لانه صار كانه قال لفلان ولو اوصى لاهل الوصية
 باطله ولو قال تلت مالي لفلان ولول من المسلمين نصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال
 مالي لفلان ولعشر من المسلمين مجزء من احد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين ولو اوصى
 لرجل بشيء مسمى فقال لوارث هذا الشيء لم قال ابو القاسم ربح القول قول لوارث فيما كان
 به مدعى اذا لم يكن ذلك الشيء معروفا بالميت وعلى الموصي له البينة رجل قال برة وفي الاشهر
 لفلان فهذا على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا في قوله عبد الله الاعرج والسند والجهنم لفلان
 ولو قال عبيد لفلان او براديين لفلان ولم يصف الشيء ولم ينسبهم يدخل فيهم ما كان له في ذلك

جبل للوئيت. رجل قال هذه النقرة لفلان قال ابو نصر رج ليس الوارث ان يسلطو قبيحها ولو قال
 للمساكين حاز لهم ان قصد قوا بغنمها وبه احد الفقيه ابو الليث رج لان الموصيه اذا كان معلوما
 بسراط الصحة الوصيه بقوله الموصيه له واذا قيل الوصيه فخذ ملكها فليس لهم ان يبيعوا اما في الصحة
 معصومهم هو الغريب وبيع العيمة صدقة وقربة كدفع العين. رجل اوصى بان يدين كتبه
 مقاتل رج لا يجوز ان يدين كتبه الا ان يكون شيئا الاينهم احد منها شيئا او فيها فساد فينبغي
 ما كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويجب ان لا يقرأ اطلاقا اليها
 ان يحرق ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقاها في الماء الجاري الكثير فان دفنها في الارض
 الطاهرة لا بناء فيها كان ذلك حسا ولا احب بحرقها بالنار لم يحرق ما كان فيها من اسم الله تعالى
 والانباء والملائكة. وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان يباع من كتبه ما كان خارجا عن العلم
 ويوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى اب القاسم الصغار ان كتب
 هل يكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فاحاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم. رجل
 اوصى بان يصدق وعه مالف درهم فصدق وعاه بالخطه او على العكس قال من مقاتل درهم فحرق
 وقال الفقيه ابو الليث رج معناه انه اوصى بان يصدق وعه مالف درهم خطه لكن سقط
 عن السؤال فغفل له ان كانت الخطه موجودة فاعطى قيمة الخطه درهم قال ارجو ان يحرق
 وان اوصى بالدرهم فاعطى خطه ليربح. قال العمه ابو الليث رج وقد قيل بانه يجوز ومنه ناخذ
 وعن خلف رج رجل اوصى بان يتصدق بهذا الثوب قال ان شأوا صدقوا بعيته وان شأوا باعوا
 ثمنه وان شأوا اعطوه قيمة الثوب وامسكوا الثوب. قال محمد بن سلمة رج بل يصدق به ثوبا
 وكذا الخطه وبعضهم اخذوا بقوله خلف رج. ولو قدر وقل الله على ان يصدق بهذا الثوب جازان
 بقيته. ولو اوصى بان يباع هذا العبد فيصدق بثمنه على الساكنين جاز لهم ان يصدقوا بغير
 ثمن قال الوصيه يتيم راجعه كن فاعطاه ثمن الكرياس قال ابو القاسم رج هذه الكلمة تقع على الخط

رجل وصيه بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدق بقيمتها دنانير روى ابن سماعة عن محمد بن ابي
 لايجوز ولو قال تصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويتصدق بثمنه وليس له ان يملك الثوب
 ويتصدق بقيمتها. ولو قال اشتر عسرة اثناب وتصدق بها فاشترى الوصيه عسرة اثناب ^{ان يبيعه}
 ويتصدق بثمنها. وعن محمد بن ابي اوصيه بصدقة الف درهم بعضها فتصدق الوصيه مكانها
 من مال ليت جاز. وان ملكك الاولة قبل ان يتصدق الوصيه يضمن للورثة مثلهما وعنه ايضا
 بالف درهم بعضها يتصدق عنه فملكك الالف بطلت الوصية. رجل وصيه بان يتصدق بشيء
 من ماله على فقراء الجاهل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الامام بصير رجح يجوز ذلك
 لما روى عن ابي يوسف رجح في رجل وصيه بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم
 من الفقراء. قال زفر بن لايجوز. وعن ابي يوسف رجح رجل وصيه بان يتصدق على مساكين مكة او على ^{مساكين}
 الرعي فتصدق على غير هذا الضنف ان كان الامر جيا ضمن. ولو قال لله على ان اتصدق على جنين ^{فتصدق}
 على غيرهم لو فعل ذلك بنفسه جاز. ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور روى الحسن
 رجح اذا وصيه الرجل مساكين الكوفة فتصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حيوة الامر وبين
 وفاته. وروى ابن سماعة عن محمد بن رجح قال لله على ان اتصدق بهذا المال على الفقراء او على اهل ^{بلد}
 كذا له ان يعطى غيره. وعن ابي يوسف رجح في النوادر اذا وصيه وقال تصدق على المشرقة من الفقراء ^{فتصدق}
 على الاصحاء او قال تصدق على النساء فتصدق على الايتام او قال على الشيوخ فتصدق على الشباب ضمن
 الوصيه في جميع ذلك. ولو قال تصدق بهذه العشرة الدرهم على عشرة مساكين فتصدق قيم مساكين
 واحد فصح واحد جاز. ولو قال تصدق بها على مساكين واحدا على عشرة مساكين جاز وعن ابراهيم
 بن يوسف رجح رجل وصيه لفقراء اهل بلخ فالفضل ان لا يجاوز بلخ. ولو اعطى فقراء كوتة خرج جاز
 وكذا القول في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز. رجل وصيه بان يفرق ثلثمائة قفيز خطة بعد وفاته
 على الفقراء ففرق الوصيه مائتي قفيز خطة في حيوة الوصيه قال ابو بصير يفرق الوصيه مائتي قفيز خطة
 وبقية ثلثمائة قفيز خطة في حيوة الوصيه

بعد وفاة باء الحكم حتى يخرج عن الضمان. وإن فرق بعد وفاته ميراثا لا يخرج عن الضمان قبله
فإن فرق باء الورثة بعد وفاته قل أن كان بينهم صغير لا يجوزناهم وإن لم يكن جازناهم فإذا
فرق يخرج عن الضمان. قال رضي ونيحان ببيع امر الكبار في حصتهم ولا يجوز في حصة الصغار
رجل أمر رجلا بأن يتصدق بشيء من ماله ودفع إليه مصدق المأمور على أن يعطيه الجارية لهما ^{مختلفا}
ما إذا باع الوكيل بالبيع من لا قبل شهادتهم له لأن في البيع منهم ولا يحمده في الصدقة رجل أو صبي
بأن يشتري بهذه الألف ضيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة
تشتري هل يجوز للوصي أن يشتري ضيعة في موضع آخر. قال أبو بصير ليس للوصي أن يصرف ذلك
إلى امرأة المساجد فإن لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري ضيعة في غيرها ^{وقعا} الموضع التي سمى ^{ومجمل}
على ما سمى. فإن اتلف الوصية هذه الألف بعزم الوصي مثلها ويشتريها الضيعة الوصية إذا اشترى
خرا أو حطه ليتصدق فيها على الفقراء فأحرجالا المحر أو الحطه على من يكون قال أبو بصير إن ^{بين}
الميت لذلك شيئا يستعين الوصي بمن حمل ذلك بغير حرم يدفع ذلك إليه على وجه الصدقة ^{بأن}
أمر الميت بأن يحمل ذلك إلى المساجد ما لا حرمه في مال الميت ولو أمر الوصي بأن يشتري أربعين قير
خطه بمائة دينار فيتصدق فيها على المساكين وجب الحطه من واحد مائة سنون فعلا قال
أبو بكر ربح مجوزا أن يشتري بالعاصل حطه ابص وينصفها ويجوز أن يرد العاصل على الورثة
قال هكذا رأيت عن أبي يوسف رحمه الله رجل أمر صبي بأن يعطى ثلث ماله للمساكين وهو ^{في}
وطنه في بلدة أخرى قالوا يعطى ثلث ماله للمساكين بلدة وطنه فإن أعطى مساكين البلدة إلى هوها
جاز أيضا. رجل أمر صبي بأن يطعم عن كفارة بمائة مساكين فعذاهم الوصي ما قال محمد ربح بعدد وبعثه غيره
ولا ضمان على الوصي رجل أمر صبي بأن يتصدق بثلث ماله فغضب رجل المال من الوصي واستهلكه
فأراد الوصي أن يجعل المال صدقة على الغائب والغائب معسر قال أبو العباس ربح مجوز ذلك
رجل أمر صبي بثلث ماله أو بالمدرهم للفقراء وكان في حيوة رجل غني فمات فقصر بموت الوصي ذكرنا ^{طيف}

صح أنه يحرز ذلك. ولو أوصى بثلث ماله أو بالف درهم لفقراء هذه السكة والمسئلة بماله
 لا يجوز أن يعطى لهم. رجل أوصى وقال أعطوا من مالي بعد موتي مساكين سكة كذا ظلمات للموتى ^{بالمال}
 لا أهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حجة قال أبو القاسم رح يرد المال إلى الورثة. ولو لم يدفع ^{المالك}
 إلى الورثة تخفى على ذلك سنة مثلاً لم يطلب المساكين قال أبو القاسم رح يدفع المال إلى الورثة
 لأن المساكين لما ردوا بطلت الوصية وصارت ميراثاً. رجل دفع المال إلى الموصي وأمر بأن يتصدق ^{بثلث}
 ماله فوضعه في بيته لا يجوز. ولو دفع الوصية المال إلى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القبح ^{جائز}
 وأن لم يعقل لا يجوز. عامل السلطان إذا أوصى أن يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رح
 إن علم أنه مال غيره لا يحمل أخذه. وإن علم أنه مختلط بماله جائز أخذه. وإن لم يعلم جائز أيضاً حتى يتبين أنه ^{مأ}
 غيره. وقال الفقيه أبو الليث رح إن كان مختلطاً لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رح لأنه على ملك صاحبه
 ولا وجه إلا الرد على صاحبه. وفي قول أبي حنيفة رح يملك بالخاط ويجوز أخذه إذا كان في بقية مال الميت
 وفاء بمقدار ما يرخص خصماؤه وعن محمد رح رجل أصاب متاعاً حراماً وأوصى بأن يتصدق به عرضاً
 المتاع قال إن عرف صاحب المتاع يرد عليه. وإن لم يعرف يتصدق به فإن كذب الورثة فهو ثم
 في هذه الأقوال يتصدق من ذلك بمقتل الثلث. عريض قال هذا المال لقطعة وكذب الورثة ذكر
 في الأقوال من الأصل إن على قول محمد رح لا يصدق ولا يتصدق. وقال أبو يوسف يتصدق من ^{الثلث}
 وعن محمد رح إن الناحية والمغينة إذا أخذت الأجرة على الشرط ترد على أربابها ولا يتصدق بها أهل
 أوصى بثلث ماله للفقراء ولقربائه قال نصير رح يكون الوصية بين الفقراء والقرباء نصفين
 وقال محمد بن سلمة رح إن كانت القرباء يحصون فالثلث بين الفقراء والقرباء لكل واحد من القربا ^ت
 سهم وللفقراء سهم واحد. وإن كانوا لا يحصون فالثلث بينهم نصفان. والمشايخ رح أخى وأبوه
 القول رجل أوصى لذوى قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رح لا بأس به. رجل أوصى بأن ^{يعطى}
 مائة درهم للفقراء ومائة للقرباء وإن يعلم الفقراء لما نذر من الصلوات فأتى وعليه صلوات

اشهرتلك، ما لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح بقسمه.
 للفقراء، وعليه مائة للاقرباء، وعلى قيمته ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاه ممنون من الحمد.
 الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادى الطعام ويجعل النقصان في
 الفقراء. امرأة قالت في وصيتها خويشان رايا دكارها بدهيد از مال من قالوا يصرو
 لا قريب لها الا يرت منها. والتقدير في ذلك لمن حاطبه في الكلام ويعطى من مالها و
 عليه اسم التذكرة لانهما اذ الرتبين القدم، فوضت التقدير في رأى المحاطب. ربح
 فقال ان لرجل على الف درهم قال شدد ربح يدفع كل المال الى الورثة ولا يوقف فيه.
 وقال المحدث على الف درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مقدار الدين رحلمات وعليه
 ماله او اكثر فادى رجل على الميت دينا وعمر عن اقامة البينة قال ابو نصر ربح ليس له
 اصحاب الديون او الورثة ان كان له بينة يقيمها على الوصية وان لم يكن للميت وصية
 وصيا فان كان في مال الميت فضل على الديون كان له ان يستخلف الوارث ربح
 وعليه دين فاراد الورثة ان يقصوا ديونه لبيع الصاع لهم قال ابو نصر ربح ان انق
 وجعلوا بقضاء الدين وتعيين الوصايا من موالهم كان لهم ذلك ولا يختلفوا لطلب
 الوصايا ويقضي الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا ينفق
 مريض اقربان لفلان على كذا ولفلان على كذا ثم قال وان جاء احد وادى على مائة درهم
 فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برأى فلان لرجل معلوم قال ابو
 باعطائه هذا فاسد ولا يعطى الا ببينة. صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في الما
 فهو صادق ومات قال ابو القاسم ربح ان لم يكن سبب من فلان دعوى في شيء عمدا
 بهذا القول شيء. وان سبق منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له
 ربح ذكره الكتاب مريض قال لفلان على حتى يصدقوه فانه يصدقني الى الثلث. ولو قال.

لا رواية فيه عن اصحابنا راجح وينبغي ان يكون الحجاب كما قال ابو القاسم راجح ^{رجل مات وترك}
ورثه خصفا والوكبا وايصح للكبا وان ياكلوا من التركة. قال نصير راجح سالت بشرب الخمر ^{عد}
عذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان على الميت دين الف درهم وترك مالا يصح للوارث ^{كل}
ويطال الجارية اذا كان في غيره وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رايت احدا امتنع عن ^{ذلك}
رجل مات وعليه دين واحد بوصايا او غاب الوجه فباع بعض الورثة بعض تركته وقطع دينه ^{وانفذ}
وصاياه قال ابو نصير راجح البيع فاسد الا ان يبيع باخر القاضي رجل قال ابرأت جميع غنائه ^{سهم}
ولم يولد احد منهم بقله قال ابو القاسم راجح روى ابن مقاتل ان اصحابنا راجح انهم لا يبرؤن رجله دين ^{رجل}
نقال لمدينة اذا مت فانت برفق من ذلك الدين قال ابو القاسم راجح يجوز ويكون وصية من ^{لب}
الطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه محالة فلا يصح كما لو قال ان دخلت الدار فانت بدي ^{عليك}
رجل مات وتركه وارثا وعليه دين يحيط بتركته قال الفقيه ابو بكر راجح الوارث لا يصير خصما للفرع ^{لانه}
لا يرث. وقال علي بن احمد راجح الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة وله ناخذ رجل مات ^{الورثة}
وعليه دين مستقر وللميت على رجل مال فظلمت ورثته ذلك من المديون وهو يعلم بدين الميت فصالح ^{الورثة}
عالمه او علم في يد علمه قال بعض مشايخنا راجح بعزم الوارث لفرع الميت لان الدين المستقر يبيع
ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث. قيل اذا لم يثبت الملك للوارث فليمن يد صاحب الدين
وعلى من يقيم البينة قال الفقيه ابو الليث راجح على ذي اليد بحضرة الوارث. والصحيح ان الوارث ^{لا ولا الصنف}
يكون خصما لمن يدعى على الميت وان لم يملك شيئا رجلا مات وتركه اولاد صفا فجعل القاضي رجلا وصيا
فادعى رجل على الميت دينه وديعه فادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم راجح ليس هذا المهر ان يودي
شيئا من الدين والوديعة ما لم يثبت ذلك بالبينة. ولما المهر فان ادعت المرأة مقدار مهرها بدين ^{الها}
ان كان النكاح ظاهرا او باطنا ويكون النكاح شاهدا لها مثل الفقيه ابو الليث راجح اذ كان المهر ^{القدر}
بني بها فانه ينع منها مقدار ما لم يثبت العادة بتجملها ويكون القول قول الورثة في تجليل ذلك

أقول قول المرأة فيما زاد على المهر المجهل إلى تمام مهر مثلها. وتكلمت وأوصت لامرأة وترك
 شيئا والمرأة مهر على الزوج قال أبو نصر رجع ان كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها فلها
 ان تأخذ من الصامت نول الميراث صامتا كان لها ان تتبع ما كان اصلح للبيع وتستوفيه مهرها
 من الثمن فان كان في يد المرأة الف درهم فاخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ تلك الدار
 بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان لم يخلت بعد ذلك بالله ما غيبها من ترك الزوج شيئا
 من الدار لم قالوا كان لها ان تخلف ولا تأثم اذا خلقت لانها لم احدثت الدار بمهرها صارت للدار لم ملكا
 نص — — — فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون

رجل اوصى لرجل ثلث ماله او شئ من ماله ثم قال كل شئ اوصيت به لفلان فهو باطل يكون
 رجوعا. ولو قال في حرام او راوا لا يكون رجوعا. ولو قال كل وصية اوصيت بها لفلان
 فهو لفلان آخر يكون رجوعا. ولو قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان وفلان منها
 الف كان رجوعا عن الوصية ونقض وصية الآخر. ولو اوصى بنوب لرجل ثم قطعه وخاطه
 كان رجوعا. ولو اوصى بنصف او كثر او محلول فغزله الموصي كان رجوعا عن الوصية. وكذا
 او اوصى بغيرها م. ح. هـ رجوعا عن الوصية. وكذا لو اوصى بمجدد ثم صنع منه سبعا او وصى
 كان رجوعا. وكذا لو اوصى بنصفه ثم صنعها خائفا او وصى بسويق فلقه بنيت او اوصى
 بارض لابناء فيها فبني فيها بقاء او اوصى بعطل فحتم به نوبا او اوصى بسلطانة ففعلها
 ففعلها او اوصى بظهاره ففعلها بطلان او اوصى بغيص فنقضه وخاطه بقاء او اوصى
 فنقضه ولم يحيطه شيئا آخر او اوصى بعبد لفلان ثم قال العبد الذي اوصيت به لفلان
 هو لفلان آخر كان رجوعا. وكذا لو اوصى بعبد لفلان ثم اعفاه او دبره او كانه ابياعه
 او اخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا عنه لو عاد الى ملكه لا يكون وصية. ولو قل للمد
 الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفان. وكذا لو قال مد
 اوصى

بنصفه لفلان يكون العبد بينهما. ولو آوصيه بثلثه لفلان ثم قال الثلث الذي آوصيه به
 لفلان قد وصيت بنصفه لعبد آخر او قال فقل وصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعاً
 عن الاول ويكون الثالث بمنزلة ما نصحه من ولو قال الثلث الذي آوصيت به لفلان وقد وصيت
 بنصفه لفلان آخر كما دللنا على ذلك الثلث ولو آوصيه بشيء لرجل ثم قال ما آوصيت به لفلان
 فقد آوصيت بنصفه لفلان آخر يصبر بينهما فيكون رجوعاً من نصفه ولو آوصيه بشيء
 ثم جدد الوصية وقال له اوص لفلان بشيء يكون رجوعاً وقال محمد رج لا يكون رجوعاً
 ونكر في الجامع اذا اوصيه بوصية ثم قال اشهد واليه لم اوصي بشيء لا يكون رجوعاً. وآوصيه
 لانسبان محارية ثم استولدها يكون رجوعاً. وكذلك اوصيه بخنطة ونحوها اوصيه بشيء
 فخرج يكون رجوعاً. ولو قيل لرجل آوصيت بعبد لفلان لفلان فقال لا بل آوصيت له بآية
 فلا بد ان يكون رجوعاً عن الوصية بالعبد. ولو آوصيه بقبض فضله او بدله فخصه
 او حمله لا يكون رجوعاً وان طينها يكون رجوعاً اذا كان كثيراً ولو آوصيه بشيء ثم رهنه
 يكون رجوعاً ولو اجرها وكانت جارية فوطئها لا يكون رجوعاً. ولو آوصيه لرجل بشيء ثم ينزل
 انك تبرأ فآخر الوصية فقال قد اخرتها لا يكون رجوعاً. ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان
 رجوعاً فان صاحب الدين لو قال لدينونه تركت لك دينك كان ابراء. ولو قال اخرت
 عنه لا يكون ابراء. ولو قال لامرأته تركت طلاقك ينوي به الطلاق فان طلقاً ولو قال
 اخرت طلاقك لم يكن طلاقاً ولو آوصيه بارض ثم زرع فيها رطبه لا يكون رجوعاً فان قيل
 اكرم والشجر كان رجوعاً. ولو آوصيه لرجل ثم قال كل وصية آوصيت بها لفلان فهي له لان
 وارثه كان رجوعاً وبصير للوارث ان اجاز بقية الورثة جاز وان لم يجز وان بطل وقيل لا يجمع
 في الوصية على اربعة اوجه متتبعاً ما يكون رجوعاً بالقول والفعل جميعاً نحو ان يوصي لرجل بشيء
 ثم قال رهنه كان رجوعاً وكذلك لو آوصيه بغيره ثم اخذ من ملكه بعبه من الماله بطلت الوصية ثم قال

بعد ذلك : جوده لا يتون وصيه . ومنها ما يكون رجوعا بالقول لا بالالفعل نحو ان يوصي
 بثلث ماله ثم قال رجعت يصح رجوعه ولا يكون رجوعه بعبر ذلك ومنها ما يكون رجوعا
 بالفعل لا بالقول نحو ان يوصي لغيره ان يمت من مريضه فان مات وهو مريض فقد افعال حب
 عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جاز بجه ويبطل الوصيه ومنها ما لا يكون رجوعا لا
 بالقول ولا بالفعل نحو ان يوصي مريض مريضا مطلقا لا يمكنه ان يرجع عنه لا قولا ولا فعلا
 باد _____ الوصيه

لا ينبغي للرجل ان يقل الوصيه لانها امر على المحط لما روي عن ابي يوسف رجلا قال
 الرجل في الوصيه اول مرة غلط والثانية خيانه عن غيره والثالثة سرقة . وعن بعض
 العلماء لو كان الوصيه عن الخطاب رض لا يجوز عن الصمان . وعن السامري لا يدل
 في الوصيه الا حق اولص

فصل فيما يكون قبولا للوصيه

رجل قال لغيره انت وكيل بعد موته يكون وصيا . ولو قال انت وصي في جوده يكون
 وكلا لان التوكيل والايضاء اقامه الغير مقام نفسه في التصرف الا ان الاثام له
 بعد الموت ايضاء وفي الحيوة توكيل فينعقد احدهما بعبارة الآخر ولا يتم الايضاء
 الا بالقبول كما لا يتم التوكيل الا بالقبول . رجل اوصى لرجل في وجهه فقال الموصي الله
 صح ربه . ولا يكون وصيا . فان قال الموصي للموصي اليه ما كان ظني ان لا يقبل .
 فقال الموصي اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا . ولو اوصى لرجل فقال لا قبل فسكت
 الموصي ومات فقال الموصي اليه قبلت لا يصح قبوله . ولو ان الوصيه سكت ولم يقبل في وجهه
 لا قبل ثم قال في غيبته في حيوة الموصي او بعد موته بحضور الجماعة : قد قبلت كان قبوله
 باثرا فيكون وصيا سواء كان ذلك بحضور القاضي او غير حضرته . ولو ان القاضي صرعا
 لا قبل

أخرجه ثم قال قبل لا يصح قبوله. ولو قال في غيبة الموصي لا قبل وصيته. ويستحب ذلك
رسولا أو كتابا إلا الوصية فليخبر الموصي ثم قال لا قبل لا يصح قبله. ولو قبل في حياة الموصي ثم قال
بعد موته لا قبل لزمته الوصية. ولو مكثت في حياة الموصي ذات الموصي كان له الخيار
أن يثاء قبل وإن شاء لم يقبل. ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الموصي قال
الموصي شاهد وأنشد أسرجته عن الوصية ذكر الحسن عن أبي بصير أنه قال لا يصح إخراج
وصيته. لو أن المؤمل أخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح إخراج في قول أبي بصير
ومحمد بن. وقال أبو يوسف ربح يصح إخراج. ولو أن الوصي رد الوصية ثم قال غيبة
فرد به باطلا عندنا. وهو نظير ما لو أوصى بثلث ماله لرجل فقال الموصي له في غيبة الموصي
أن حيونه لا قبل وصيته ثم قبل بعد موت الموصي صح قبله عندنا. وكذا لو رد الوصية
بعد موت الموصي فقال لا قبل ثم قال قبلت صح قبله. ولو أن رجلا أوصى رجلا قال
الموصي بذلك فباع شيئا بعد موت الموصي من تركه الموصي به أربيعه ويلزمه الوصية قبل
أوصى له رجل وقال له أعمل برأي فلان فهو على وجهين أحدهما أن يقول أعمل برأي فلان
والثاني أن يقول لا أعمل إلا برأي فلان. واختلف لمشاخ فيه. قال بعضهم في الوجهين الوصية
هو المختار. وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيان كانه أوصى إليهما. وقال بعضهم
في قوله أعمل برأي فلان الوصية هو المختار وفي قوله لا أعمل إلا برأي فلان هو وصيان. واختار
أبي بصير أن الوصية هي الغول فقال وهذا أشبه بقول أصحابنا ربح فانهم قالوا إذا وكل
الرجل غيره بالبيع وقابله بعه بشهود فداعه بغير شهود حان. ولو قال له لا تبع إلا بشهود
أو لا تبيع إلا بغير فلان فباع بغير شهود وبغير محضر فلان لم ينجو زكدا هذا. كذا لو أوصى ^{رجل} إلى
وأن له أعمل بعلم فلان كان له أن يعمل بغير علمه. ولو قال لا أعمل إلا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل
بغير علم فلان والفقهاء على هذا القول. وجعل أوصى إلى رجل وجعل شريكه في بيعه

سفيح لهما وميلان كانه قال عمنين فلاحقهما احداهما الا ينزله احد الوصيين وقال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن المصلح يكون الوصي اول ما ساءك المال ولا يكون المشرف
 وهو وان تركوا مشرفا لا يجزى صرف الوصي الاصله رجل او مير الى رجلين فقبل احدهما
 وسكت الآخر فالتفتوا ثم قال الذي الذي سكت اشتد كنهنا للمعاشرة كان
 قولاه للوصيه وكذا لو كان السالك حادما الذي صلى لاله عز وجل بعد ما حذر الله
 ان يشتري للميب كنهنا ما شترى كنهنا او ما نهم كان مولا للوصيه رجل قال اوصد الى
 ان يفتو عن رجل مال محمد بن رج لا يصير وصيا وقال ما ناك بن نصير وصيا وعن احمد
 بن حبه رواه ان في رواية ما كان ما كان رج وفي رواية كما قال محمد بن رج عيسى قال لعبد
 اقص ديون بصير وصيا في قول احمد رج لان قضاء الدين من مال الوصيه اذ
 لا يقبل التخصيص اذا كان من الميب وقال محمد بن رج لا يصير وصيا هذا القدر ما لم يصر الوصي
 ديون واحد وصيا ياتي رجل او مير الى رجل فقال الرجل انه اصل وصيتك انه من هذا
 بتلت المال ولا اصل وصاء ديونك فاحاطه الوصي لا ذلك فان لم يصر الوصي وصيا
 كان الوصي مكلما بجميع امور الميراث قال لصادق الله وسعراب وسره ان يصير
 كنهنا ونخل مناعى الى ورثته ما داسلت اليهم فانت خارج عن الوصيه اوله قل ادا
 فانت خارج عن الوصيه تمامات الميراث وعلبه ديون وقد اوصى بوصاء مال الوصي
 هو وصي في كل شيء رجل او مير الى رجل وحده مع ساء ان يخرج منها خرج قال هو ومانه
 ان يخرج منها من ساء رجل او مير الى رجل قال ان حدثت الموت فعلى امره
 او قال هو وصي ماله يبلغ ابنه فادامه هو الوصي فان الوصي هو الاول اذ اراء الاثنان او لم يد
 ولا يتصل القاضيه معه ومن الاخر في قول احمد بن رج وقال ابو يوسف رج هو كما امرنا
 جاز وهكذا قال الحسن بن رج اذ الوصي الرجل فلان مادام ابيه ولان صغيا ابيه اذ له

دون فلان جائز. ولو قال اوصيت الى فلان في جميع تركته فان لم يقبل فلان آخر وصيه جاز.
وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال ابو يوسف ربح هو كما قال وقال ابو حنيفة ربح
الوصي هو الاول قدم الغائب اوله يقدم ولا يكون الثاني وصيا ما لم يجعله القاضيه وصيا
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا اوصي الى رجل بشرط ان يكون وصيا
ما لم يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الارل يخرج من الوصية
بقدم وم الغائب. وذكر الكرخي ربح في مختصره ان هذا قول ابي يوسف ربح اما على قوله
ابن حنيفة ربح مما يشتركان في الوصية والفتوى على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بعد مو
الوصي فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضيه وصيا من الوصية ومن
محمد ربح رجل اوصي لابنه الصغير فان القاضيه يجعل غير وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج
الوصي الا بامر القاضيه. ولو قال ابني فلان اذا ادرك وصي به جاز وينبغي للقاضي ان يجعله وصيا
ما دام الابن صغيرا فاذا ادرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضيه وصيا
رجل مات وترك اولاد اصفاء اوله مال فقال القاضيه جعلت قوما فلانا في تركته لورثته كان لفلان
ذلك ان يحفظ ما لهم وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا. ولو مات القاضيه او عزل
لا يبطل وكالة هذا الرجل. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيل لورثته فلان يبيع لهم ما راي
ويشتري لهم ما راي وينفق عليهم جاز ذلك وله هذا الوكيل ان يبيع ويشتري لهم وهو
على كالتة ان مات القاضيه او عزل وهو بمنزلة الوصي. ولو قال القاضيه جعلت فلانا قوما
في تركته فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضيه او عزل وان مات
الامام بطلت. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيل لورثته فلان يبيع ما راي ويشتري
ما راي لورثته ثم عزل القاضيه او مات بطلت الوكالة فترق بين قوله جعلته وكيل لورثته وبين قوله

^{٣٩}
 بهنته وتبلا لورته ملاين ببيع لهم ويشتري. وذكر في الأصل اذا قل الالب ويلا ببيع
 ضبايح الصغيرة مات المنيب، وفي الصبي بطلت الوكالة رجل وقيل رجل فمن المنيب
 مسود متبعاً ببيع الغايب ان جعل مكانه وصياً للميت فان لم ينفذ له الفاعل فان كان هذا اتفاق
 الوصي كان وصياً على المنيب وتلقا. وصي الى حية او مفعوه او محبوب مطبق له جزا اناق بعد ذلك
 اوله من. وفي رد المحتار لا سئل: ١٠٠ محبوباً ببيع ماله ثم زال خونه كان على وكالة. وجنح
 بنصيب بعض ولده الى رجل ومعتب البعض الى رجل اخر فمما يتسركا في الكل. ولو اوصى
 الى رجلين مدينين الى اخرين مدينين او بنقد وصيته فمما وصيا في كل بيت في قول ابي حنيفة
 وقال ابو يوسف ومحمد، في كل واحد منهما وصي على ماله لا يحد احد الاخر منه وكذا الوصي
 بماله في بلد كذا الى رجل وبماله في بلد اخر الى الشيخ انه امام ابو بكر محمد بن
 الفضل ح اذا جعل الرجل رجلاً وصياً على ماله وجعل رجلاً اخر وصياً على ابنته
 او جعل احدهما وصياً على ماله الحاضر وجعل رجلاً اخر وصياً على ماله الغائب فان كان شرطان لا
 تكون كل واحد منهما وصياً فيما اوصي الى الاخر يكون الاخر على ملأه عند الكل وان لم يكن
 شرط ذلك فيثبت ان يكون المسئلة على الاختلاف والقول على قول ابي حنيفة في رجل
 اوصي الى وارثه جاز فان مات الوصي بعد موت مورثه واوصي الى رجل اخر فان هذا
 للوارث الذي اوصي اليه جعلت وصياً في ماله الميت الاول الذي اوصي به
 فان الوصي الثاني يكون وصياً في التركتين جميعاً. ولو ان هذا الوارث الذي هو
 قال للتاني اوصيت اليك ولم يرد هذا كان التاني وصياً في التركتين عندنا. ولو ان
 هذا الوارث للتاني اوصيت اليك في التركتين عن ابي حنيفة في رجل اوصي في التركتين
 جميعاً وقال صاحباه روح هو وصي في تركه الميت الثاني خاصة فريض خا طم حاه
 وقال لهم املوا كذا وكذا بعد وفاته فان قبلوا اصابوا كلهم اوصياد وان سكتوا مات

الوصي ثم قبل بعضهم فان كان القاطع ثنتين او اكثر كانوا اوصياء يجوز لهم تنفيذ وصيته
 الميت فان قبل واحد من الجماعة يصير هو وصيا ايضا الا انه لا يجوز له تنفيذ وصية الميت
 مالم يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم منعه آخر ويطلق له الحاكم ان يتصرف بنفسه
 لان هذا بمنزلة مال الوصي الى رجلين فلا يتفرّد احدهما بالتصرف ^{فلا} او ^{يصلح} الى ^{الرجل} او ^{محدث}
 في قذف جاز ذلك ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل ان الوصية
 باطلة قالوا معناه يخرج القاضيه من الوصية ^{وذكر في المحسن عن احمد في رد اذا اوصى}
 الى فاسق ينبغي للقاضيه ان يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الاسبق
 من لا ينبغي ان يكون وصيا ولو ان القاضيه انقض الوصية ففضي هذا الوصية ^{الميت}
 وباع كما يبيع الاوصياء قبل ان يخرج القاضيه كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج
 القاضيه حتى مات او اصلح تركه القاضيه وصيا على حاله ولو اوصى مسلم الى ذي ^{الفاضة} يخرج
 من الوصية ويجعل مكانه مسلما فان قاسم الذي الوصي على الصغير قبل ان يخرج القاضيه
 جازت قيمته قبل قسمة الوصي المسلم الاب اذا كان مفسدا قال محمد بن يحيى
 يبيع على الصغير ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يد محمد بن رجل اوصى الى عبد بنه ذبا
 هذا العبد شيئا من التركة او قصد ان جاز يبيعه وصدقة ولو اوصى الى عبد نفسه
 فان كانت الورثة كلهم صغارا جازت الوصية في قول ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قول
 صاحبيه ربح ولو كانت الورثة كبارا وصغارا فان القاضيه يخرج من الوصية وان كان
 اكبارا كانت الوصية باطلة ولو اوصى مسلم الاحر في ثم اسلم الحر به كان وصيا على ماله
 وكذا اذا وصى الى مرتد فاسلم ولو اوصى الى اقل فنجن الموصل اليه جنونا مطبقا قال ابو حنيفة ^{ربح}
 ينبغي للقاضيه ان يجعل مكانه وصيا للميت وان لم يفعل القاضيه حتى انا الوصي كان وصيا
 على ماله ولو اوصى الى صبي او معتوه او مجنون مطبق لم يجز ان يبع ذلك او يبيع ولو باع

ابنه الصغير المسلم ثم لمسلم المقتد رضي الله عنه وصلى الله عليه وسلم عن محمد بن روح انه يجوز بيعه اذا ظهر من الوصي
 خيانة وقام بعضهم القاضيه يجعله اخر ولا يعبر به. وعن ابي يوسف ربح القاضيه بأن
 عنه في الشرائع ما ذكره صدق ما ان القاضيه يجعل مكانه غيره. ورجل اوصيه الى رجل وامسأ
 بمائة درهم لا تفاد وصيته قالوا هذا لا يكون اجازة لان الوصي اذا يصبر وصيا يموت
 الوصي والاجارة تبطل بموت المستاجر. واذا الركن اجازة يكون صله فيعطى له من الثلث
 رجل قال اني لك اجر مائة درهم على ان تكون وصيا خلفوا فيه. قال نفي ربح الاجارة
 باطله ولا شيء له. وقال ابن سنان ربح الشرط المثل والمائة تكون وصية ويكون وهو وصيا
 وبه اخذ الفقه ابو جعفر وابو الليث ربح. وفي النوازل رجل قال لا خراسا جرتك على
 ان تقدر وصلا بك ففعله ليست بالاجارة انما هي وصية بشرط العمل فان عمل وانفذ الوصي
 استحق الوصية والا فلا. واسبس للوصي ان يواجر نفسه من اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم
 انما يجوز بشرط النظر والخير ولا نظا لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصي
 منفعة وما يجب للوصي بحكم الاجارة عين والعين خير من الدية وكذا لو اجر الوصي شيئا
 من ماله في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز. ولو ان الوصي استاجر اليتيم ليعمل الوصي جز في
 ايجافه ربح لان ما يجب للوصي على اليتيم منفعة وما يجب للوصي عليه عين وهو الاجارة
 فوضا بين الوصي وبين الاب الاب اذا اجر نفسه من ولد الصغير واستاجر الصغير لنفسه
 ذكر القدر ربح انه يجوز وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح. وذكر القاضيه
 الامام ابو علي القند ربح اذا اجر الاب الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق. والصحيح مذكر
 القدر ربح

فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم وتصرف الوالد في مال ولد الصغير
 صحيح الاب اذا باع شيئا من تركه الاب فهو على وجهين احدهما ان لا يكون على البيت ومنه لا

وهو بعد مائة من اثنائه فان يكون على الميت دين، او وصية بوصية فيمضي الوجه الاول، فانه الكتاب
 للوصي ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقارات الخ، او من ثمنها بما
 يبيع ما سواه العقار يجوز له لا، ما سواه العقار يحتاج الى الحفظ، وعسى يكون حفظ الثمن
 ايسر وبيع العقار ايضا في جواب الكتاب، قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ^{رح}
 ما قال في الكتاب قول السلف، اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار ^{بأنه}
 آخره ان يرغب الاقتناء في شرائها بضعف قيمتها، يحتاج الصغير الى ثمنها للشفقة ^{أن}
 على الميت دين لا دفاء له الا بثمنها، او يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها
 الى ثمن العقار او يكون بيع العقار خيرا للقيم بان كان خراجها وموتها يربو على غلاتها او كان
 العقار حافوتا ودارا يريد ان ينقص ويتداوى الى الخراب، فان وضعت الحاجة للصغير
 الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ما سواه العقار، فان كانت الحاجة
 لا تدفع بما سواه العقار يحل بيع العقار بمثل القيمة او بغيره يسر، ولا يجوز بيع الوصية ^{بغير}
 فاحش لا يتغابن الناس في مثله، وكذا لو اشترى الوصي شيئا للقيم لا يجوز شراؤه بغير
 فاحش، هذا اذا كانت الورثة كلهم صفارا فان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع
 الوصي شيئا من التركة الا بامرهم، وان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي، ويجوز بيع ما سواه
 العقار، ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من ^{الحفظ}
 اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار يحال بهلاكه لو لم يبيع فحينئذ يبيع العقار
 بمنزلة العروض، وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب او اقل منهم غائب والباقي ^{في}
 حضور فالوصي يملك بيع نصيب الغائب مما سواه العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي
 يملك الاجارة لاجل الحفظ عند الكل واذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز ^{بيعه}
 في نصيب الحاضرين ايضا عند بيعه ^{رح} وعند صاحبيه ^{رح} لا يجوز بيعه في نصيب الحاضرين هذا

مريكين في التركة نزيهه. فان كان عليه يستغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين
 مستوفيا. وان اوعفا وان كان الدين مبالا لا يستغرق التركة ملك الوصي البيع بقدر
 الدين عند الكل واذا ملك ذلك بملك بيع الباقي عند بيعه ربح وعند ما لا يملك
 يان لو كان في التركة وصية مرسلة وان الوصي بملك البيع بقدر ما يفيض الوصية
 عن الكل واذا ملك بيع البعض بملك بيع الباقي عند بيعه ربح وعند ما لا يملك ولا
 الوارث تسعير واحد والباقي كسار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عرض فان الوصي
 بملك بيع نصيب الصغير عند الكل بملك ببيع الباقي في قول ابي حنيفة ربح. والباقي الكسار ببيع
 في الكل. وعند ما لا يجوز بيعه بنصيب الكبار. والاصل عند ابي حنيفة ربح انه اذا تب
 للوصي بيع بعض التركة يثبت له ولاية بيع الكل. ووصية وصي الاب يكون بمنزلة وصي الاب
 وكذا وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب. ووصية وصي الجد يكون بمنزلة وصي الجد. ووصية
 وصي القاضية يكون بمنزلة وصي القاضية اذا كان عاما. واما وصية الام ووصية الاخ اذا ماتت الام
 وترك ابنا صغيرا او وصت الى رجل او مات الرجل وترك اخا صغيرا او وصية الى رجل يبيع
 بيع الوصي فيما سوى العقار من تركه هذا الميت ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ
 وبيع ما سوى العقار من الحفظ. ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام ^{الذرة}
 لان ذلك من جملة حفظ الصغير اذا مات الرجل وترك اولاداً صغيراً وابا ولم يوص. لا احد كان ^{الاب}
 بمنزلة الوصي في حفظ التركة والنصف فيها اي نصف كان. فان كان على الميت دين كثير فان ^{الاب}
 وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين. وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المراهق
 الذي يعقل البيع والشراء فنصف الابن نصف اوكنه الديون ثم مات هذا الامن وترك ابنا
 فان الاب لا يملك النصف في تركه لقضاء الدين. وصيه اليه اذا باع التركة لقضاء الدين
 غير محطوب بزميه عند ابي حنيفة ربح ولا يبيع عند صاحبه ربح. فان لم يكن في التركة دين يكون الوارث

شاع ميث كان ان لا يقر له لانها من وان قال انفتحت ماله على ما به في حق في نفقه
 في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما بين رظاه وان اختلفت المدة فقوله الوصي ما راوا
 منذ عشر سنين وقال لينه ما به بعد خمس سن درة لكاتب ان لقول قول الاب
 واختلف المشايخ فيه قال شمس الانه السري رح المذكور في الكتاب هو محمد رح
 اما عاقر ابيوسف رح القول قول الوصي وهذا ربع مسائل حدهاه والثانية اذا اراد
 الوصي ان الميت ترك دفقا فانعف عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذا الاب ما محمد والحسن
 من زباد رح القول قول الاب وقال ابو يوسف رح القول قول الوصي واجمعوا ان العبد لو
 اتياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اراد الوصي ان يترك ما له من امواله فليتركها
 جله اربعين درهما ولا من مائة فان كان القول قول الوصي فليس له من مائة درهم
 والحسن رح القول قول الاب ١٨١ ما الوصي سنة عشرين في واجمعوا ان الوصي لا يترك
 رجلا ليرث فانه يكون مصدق والمسئلة الرابعة اذا اراد الوصي ان يترك ما له من امواله فليتركها
 ابوك كل سنة ألف درهم وما لا يدعهم انما ما به محمد حسن سعد كان الامور في ذلك
 محمد رح لان الوصي يدعي ما ربحا سابقا وهو يكره في ذلك ابو يوسف رح القول قول الوصي
 بدعي عليه وجوب تسليم المال وهو يكره ان القول قوله في هذه المسائل فان قال الوصي
 القاضي لا خير الزمن هذا الفقه في ذلك كل شهر كما اورد في الله كل شهر منذ عشرين سنة
 الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل فيكون ضامنا الوصي ادبا في شيئا من البركة في ما به
 فيقرب اليه اليتيم بان كان الاجل فاحتاج لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم ما اورد
 كان ضامنا والقاضي يملك الاقراض واختلف المشايخ رح في الاب لا يملك الاقراض
 عند ابي حنيفة رح والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو اذن الوصي ما اليتيم
 انفسه لا يجوز يكون ذلك دينا عليه ومن محمد رح الحسن الوصي ان يسفره

قال محمد ربح وانا ارجوا انه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به ولو ربح الوصي
 الاب مال اليتيم بدن نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استفسانا وعن أبي يوسف ربح
 انه اخذ بالقياس ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز. ولو فعل الاب ذلك جاز
 لان الوصي لا يملك ان يشتري مال لسم لنفسه بمثل الغنمه والاب يملك والرهن بمنزلة
 النضاء ولو قضى الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذا ان الرهن وذكر
 في الجامع الصغير اذا رهن الاب مال ولد الصغير بدن نفسه وبذمة الرهن اكثر من الدين وملك
 الرهن عند المرقن كان على الاب مفدا والدين لا قسمة الرهن وذكر شمس الاثمة الشريفة ربح ان الاب
 والوصي يضمنان مالية الرهن وسوى بين الوالد والوصي وعن أبي يوسف ربح ليعمل للولد والوصي
 ان يقضيا دينهما بمال الصغير فلا يكون لهما ان يرهنا وعن بتر بن الوليد ربح ليس للاب ان يره
 مال ولدا بدن نفسه والطاهر ان للاب ان يرهنا استحسانا وكذلك الوصي وفي القياس ليس
 ذلك وعند هؤلاء الرهن يضمن كل واحد منهما فيه الرهن. وصحاح حال بمال اليتيم ان كان الثاني
 من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز والوصي ان يغدي صدره بمال اليتيم بمال اليتيم. وان يرضيه ادا
 اليتيم موسى في قول الجديفة وأبي يوسف ربح. وفي القياس وهو قول محمد بن ربح لا يملك
 فان فعل كان ضامنا والوصي لا يملك ابراء عزم الميت ولا ان يحط به شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين
 واجبا بقرينة فاما ان واجبا به فصح الحط والتأجيل والابراء في قول الجديفة ومحمد بن ربح ويكون
 ضامنا وعند أبي يوسف ربح لا يصح ذلك ولا يكون ضامنا ولو صالح الوصي احدا عن دين
 ان كان للميت بينة على ذلك او كان الخصم مقرا بذلك او كان القاضيه علم بذلك التي لا يجوز
 صلح الوصي. وان لم يكن على الحي بينة تجاز صلح الوصي لانه تحصل بعض الحق بغدرا لا مكان. وان كان
 الصلح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للميت بينة على حقه او كان القاضيه حق له بمجته جاز
 الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن للميت بينة ولا للخصم القاضيه بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه لا ينفرد

للمال وهو نظير ما لو طبع السلطان الجائر والتقلب في مال اليتيم فاحذر الوصي وهو الذي يأخذ
 بعضهم مال اليتيم قال نصير روح لا ينبغي للوصي ان يبيع ما اعطى كان ضامنا. وقال الفقيه ابو الليث
 ان خاف الوصي القتل على نفسه او الملاقاة عضو من اعضائه او خاف ان يأخذ من مال اليتيم مديح اليه
 شيئا من مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القتل او العسر او علم انه يأخذ من مال الوصي ويبيع له
 من المال ما يكفيه لا يسهه ان يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يبيع
 المال اليه فلو ان السلطان او للتقلب بسط يده واخذ المال لا يضر الوصي والفتوى على ما اختار^{العمية}
 ابو الليث روح ووصي مال اليتيم على حاشره هو يخاف على نفسه انه ان لم يستره مديح المال منه مضر
 بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المصارف اذا مر بالمال قال ابو بكر بن الاسكاف روح ليس هذا
 قال صاحبنا روح واما هذا قول ابن سلة وهو استحسن وعن العمية ابو الليث روح عن ابي يوسف
 ان كان يبيع للإدوية المضاعفة في اموال الدنيا ولحما من سلة مواه العول اسود روح وبيع روح^{انه}
 اشار في كتابه تعالى اما السعة فكانت لسالكين جلوس في الدار دون ان اسمها الدار ومال اليتيم
 اخذ السلف ويحلفون على اناب المصاحف ومال اليتيم^{الحصاة} والامارة^{الامارة} ممدد^{ممدد} ملك اسير
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح لا يضمن مديح را حاشا لعل في التفسير قوله اما لا يضمن روح
 الرشوة كان ضامنا قالوا بئذ المال الذي الظلم من ماله لا يكون رشوة بوجهه ومن
 المال لا يستحق حق له على اخيه رشوة الوصي اذا باع مديح الوصي فبلغ اليه فاشهر
 عن الفقيه اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ان كان اليتيم مصفيا يبيع بسدوقه لم يضمن^{ان}
 مما اذا ملك الوصي مع ذلك قالوا لا يضمن مالي عليك لا يبرأ وكذا الموكل بالبيع ان اشترى
 عن الثمن فهو على هذا التفصيل وقال الفقهاء ابو الليث روح ليس هذا قول اصحابنا روح
 بل يبيع لا يبرأ^{الوجه} من الوصي بعد الباع ومن الموكل بالبيع سواء قال براء^{ان}
 مالي عليك او قال انت بري مما افانك^{الوجه} ومما باع وليك^{الوجه} وجل مات ووجه الامارة^{الوجه}

كل من خير الوصايا ^{٥٧١} أحد الوصيين ستان من تركه اليه لصاحبه لا يجوز عند البيهقي
ومن ثم لان عندنا هذا الوصيين لا يفر بالتصريف اذا اراد الوصي مد من على الباد ووصيه كل ما طار
لا يجوز له ان يبيع الا جرة الطويلة في مال اليتيم كان الفين العاشر من السنين الاول والاخر
يمكن كل واحد منهما ان يزوج ابنه الصغير ولا يمكن ان يزوج عنه ولا يزوج عنه امه انصر من
من استخسانا الان وابه عن اسوسف روح والحق المادون لا يمكن ان يزوج عنه عن امه
روح ولا يمكن ان يزوج عنه من عبيد عندهم جميعا ويجوز للوصي ان يزوج عنه امه
وكذا الاب اذا كان عن ولده الصغر حارسا ^{٥٧٢} وان كان له ^{٥٧٣} من الميراث
ثم ذهب المال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكتابة لا يملك من يملك المكاتب بطريق الاصل
وكذا الاب والوصي ولو باع الاب والوصي عن الاب ^{٥٧٤} ذهب الف من امته بمحض
في قول البيهقي ومحمد بن بعض من له ولد من نسيته وان اراد العاصي الاب بعض من النكاح ^{٥٧٥}
مع اقرارها كانت الكتابة ثابتة بالبسه او كان العاصي يعلمها وان عرفت ان كتابها او اقرارها
بان قال الوصي والاب كاس وادى الى الدل لا يصح اقرارها بالصق ولان
المكاتب ادى المال الى الوصي بعد ما ادرك الصغر لا يصح ولا يجوز اداى وكذا الاب ولا
لوصي ان يزوج عنه الصغر على مال وكذا الاب ولا يجوز للوصي ان يبيع اذا كان الوصي
كبارا غيبا او حضورا الاب لا يملك ذلك وكذلك الوصي وكذلك اذا كان بعضهم
ولم يرض الكبار بذلك لان الدارحي العاصي ملوكان الكل كبارا كما انه مع الوارث كان قائما
الفسخ وقيل على قول البيهقي روح يجوز كتابه الوصي بالجمع قالوا باع الوصي عقارا مسرعا ^{٥٧٦}
والكبار يصح البيع في الكل عند البيهقي روح والاصح هو الفرق بين الكتابة والبيع ويجوز للوصي
الموصي له فيما سوا العقار ويمسك بصيغته وان كان بعض الورثة كبارا عاشا ولو قاسم الوصي
وفي التركة وسية لاشان والوصي له عاثة لا يجوز قسمه الوصي على الوصي له العاثة ويكون للوصي ^{٥٧٧}

الوارثية. ولو كان الورثة كلهم صغاراً قاسم الوصي الموصى له من قبله ~~الوصي~~ التامين
 للورثة جازحه لو هلك ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الوصي ~~في حال~~ لا يرجع الوصي ان
 لنفسه بمال اليتيم والميت فان فعل وبيع ضمن رأس المال ويقصد بالرجوع في حال اليتيم ~~بمجرد~~
 وعند أبي يوسف رج يسلم له الرج ولا يقصد ببيع. وللوصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة
 وليس له ان يواجر نفسه من اليتيم. وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بوضن ويغير عوض
 الاب. ولو هب انسان للصغيرة نعوذ بالاب عن مال الصغير لا يجوز. ويغير الوهاب
 حق الرجوع في الهبة. وكذا الوعوض الوصي من مال اليتيم. الاب او الوصي اذا اذن للصغير
 او لعبه في التجارة مع الاذن وسكوتهما عند البيع والشراء يكون اذناً وان مات الاب والوصي قبل
 بلوغ الصغير بطل الاذن. وان بلغ الصغير والاب والوصي حي لا يبطل الاذن ولو وكل الاب
 والوصي ببيع مال الصغير والشراء للصغير فمات الاب او بلغ الصغير ينزل الوكيل. القاضية
 اذا اذن للصغير والمعنوق او لعبه هما في التجارة مع. وكذا لو جرح على عبد للمعتوق. ولو نوى
 القاضية عبد للمعتوق يبيع ويشري فسكت لا يكون ذلك اذناً. القاضية اذا ارى ان ياذن
 او لعبه في التجارة فابى الاب او الوصي فاباؤه هما يكون باطلاً فان جرح الاب او الوصي بعد اذن القاضية
 لم يصح جرحهما. وكذا لو مات هذا القاضية لا ينجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاضية اخوة ^{عليه} ينجر
 فينجر. ولاية هذا القاضية مثل ولاية الاول. وصية باع عقاراً ليقضه به دين للميت ^{يد}
 من المال ما يقضي لقضاء الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج حاز هذا البيع لانه
 قائم مقام الموصي. رجل اوصى بثلث ماله وخلف صوفاً من العقارات فباع الوصي من العقار ^{صفاً}
 للوصية قالوا للوارث ان لا يخذ الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه ^{بعض} ويحرم لبعض
 الزكاة لقضاء دين الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج لا يجوز لما فيه من الخبن
 الحسن الاول مدون مات واوصى الى رجل مائة الوصي بعد بعض الورثة وماع يسر الزكاة فقط

دينه وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد لان يكون بامر القاصد وأرت كبير باع شيئا من الزكاة
او من تقار ونداه عليه دين لو وصا يا فاد الوصي ان يرد بيع الوارث قالوا ان كان في يد الوصي
شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ منه وصاياه وبعض الذين لا يرد ماله ونداه الوصي
من مال نفسه قالوا انكاره الوصي وادرت الميت ورجع في زكاة الميت والافلا وتسل
ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وان كانت الوصية لله
لا يرجع وقيل انه ان يرجع في الزكاة على كل مال وعليه الفتوى وعمدنا انكسها بالشراء الذي التزم
مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصوم واشترى ما يبيع عليهم من مال
فانه لا يكون مطوعا وكذا الوصي من الميت من مال نفسه بغير الوارث واشهد على ذلك
مطوعا وكذا بعض الورثة اذا بعت دين الميت او كفن الميت من ماله او اشترى الوارث
طعاما او كسوة لا تسعير مال نفسه لا يكون مطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والزكاة اذا لم
اذا الذي خرج اليتم او عشر من مال نفسه لا يكون مطوعا ولو كفن وصي الميت من ماله
فوله في ذلك ولو قسم الوصي الزكاة بين الورثة فكلمهم صفحا لا يجرى وان كان بعض كبارهم
غيب وصغر جاهر بعداه الوصي لا يجرى ولو كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب فقامت الوصية
مع الحاضر وامسك وصدا "ما شئنا حار وللاوارث ان يعدم من الميت وله ان يبعده بغير
الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى كفنا للميت او اشترى الوارث ثم علم
في الكفن بعد دفن كان لا وارث والوصي ان يرجع بفحص العيب ولو ان احببا اشترى للميت كسفا فلم
يعيب بعد ما دفن به ذكرنا طوعا ان الاجنب لا يرجع بفحص العيب وبعضه ان يرجع
ابن والصحيح ان الاجنب لا يرجع لا في نفسه والوارث والوصي يبتريان للميت لانهما يقومان مقام
فكان لهما الرجوع بفحص العيب غريب نزل في بيت رجل فاب لم يوص الى احد ومركد راحم قال
ابو القاسم رج يرضع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وطا

ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله ^{في} قضاء دينه ^{وكان} كذا الوتره جارية لا يبيها
 وعن محمد بن اذامات الرجل فموضع ^{الدين} هناك فاطم بن حبان يموت في بعض القرى
 او مات في الطريق فباع رفقاه مناعه بانه يبيع ويحوز للمشتري ان يشتفع ^{المبيع} فان جاء
 وارثه بعد ذلك ان اجاز المبيع اخذ ثمنه وان كان المطاع قائما فان شاء اخذ وان شاء اخذ
 فان باعه بوكس كان له ان يضمه قيمته ^{الميت} وان كان رجلا من اهل السكة تصرف في مال
 من المبيع والشراء ولو يكن له وارث ولا ويحيا الا ان هذا الرجل ^{الميت} لم انه لو رفع الامر الى القاضي
 فان القاضي ينصبه وصيا فاحذر هذا الرجل المال ولم يرفع الامر الى القاضي وافسد حكم
 عن ابي نصر الدابوسي رح انه كان يجوز تصرف هذا الرجل وعن ابي نصر رح قال سالت بشربن الوليد
 عن رجل مات بعض الاطراف فجاء وارثه وقال مات ابي وعليه دين وترك صنوف اموال
 ولم يوص الى احد وهو لا يقدر على اقامة الهبة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم
 القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فابع المال حتى تقضى الدين
 قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن. وعن ابي نصر رح رجل مات وزعم غواؤه دعوتيه ان مالا ^{مات}
 ولم يوص الى احد والحالم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحالم انكنتم صادقين فقد جعلت هذا وصيا قال
 رجل مات وصيته ان يكون يوسع ويصير رجلا حيا ان كانوا صادقين امرأة اوصت بتلك المالا وصلى رجل ^{ما بعد}
 الوصية بعض وصيتهما وبقي البعض في ايدي الورثة هل يكون للوصية ان يترك ذلك في ايدي
 الورثة قالوا ان علم الوصي من رواية الورثة انهم يخرجون الثلث جاز له ان يترك في ايديهم
 وان علم خلاف ذلك لا يسهل ان يترك في ايديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم قبل
 ان يشتري لو ان الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليرج به عليه ذكر في النواذر انه ^{له}
 يشهد عند اداء الثمن انه ادى الثمن ليرج به فانه لا يرج. وفرق بين الوالد وبين الوصي
 اذا ادرك الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاستهاد والاب يحتاج لان الغالب من مال الوالد ^{الوصي}

انهم يقصدون البسطة والتبعية يحتاج الى الاثبات وكذا الاب اذا تقهر امرأة كبنه ان لا يشهد
لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير في بمنزلة الاب ان لا يشهد عند ^{الشيخ} اولاد
بلا يرجع رجل اوصى الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رج لا يتقرب احد الوصيين بالتقرب ولا يتقرب
احدهما الا باذن صاحبه الا في اشياء فان احدهما يتقربها منها بجمعة الميت وتكفيه وقضاء ^{الميت} دين
اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت فالعين اذا كانت الوصية بالعين ^{في} وعنا
النسبة ودد الودائع والغصوب ولا يتقرب احدهما بقبض وديعة للميت ولا بقبض الدين ^{لان} ذلك
من باب الامانة ويتقرب احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم
يتقرب بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال اديون وبإجادة اليتيم لعلم يتعلم ويتقرب ايضا ^{بجميع}
ما يخشى عليه التقوى والتلف ولا يدخر كالفواكه ونحوها ولو اوصى الميت ان يصدق عنه ^{كذا}
وكذا من ماله وللعين الفقراء لا يتقرب به احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد رج وعند ابي يوسف
يتقرب وان عين الفقير يتقرب بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشيء
للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا يتقرب احدهما بالتنفيذ وعند ابي يوسف لا يتقرب
وان عين المساكين يتقرب بذلك احدهما عند الكل ولو وكل رجل رجلين بان يذهبا هذه العين ^{يعين} ولم
الموهوب له عندهما لا يتقرب احدهما بذلك وان عين الموهوب له يتقرب احدهما عند الكل
وهذه تلك مسائل احدها هن . والثانية رجلان ادعى باصغر ادعى كل واحد منهما انه ابنه
من امة مشتركة بينهما فانه يثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال وورث من اخ له من
او وهب له اخي لا يتقرب بالتصرف . ^١ . لا المال احد الا بيمين عند ابي حنيفة ومحمد رج وعند
ابي يوسف رج يتقرب والمسئلة الثالثة لقيط ادعى رجلان كل واحد منهما انه ابنه فانه
يلحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند ابي حنيفة ومحمد رج لا يتقرب احدهما بالقبض ^{وقد}
ابي يوسف رج يتقرب وهذا اذا اوصى اليهما جلة في كلام واحد فان اوصى الى احدهما ولا يوصى

الى الآخر قاله شمس الائمة الحكواتي روح اخلف المشايخ فيه قال بعضهم ههنا يتفرّد كل واحد
 منهما بالتصرف وتساوى هذا القائل بين هذا وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا ببيع شيء
 بعينه ثم وكل آخر ببيع ذلك الشيء فان كل واحد من الوكيلين يتفرّد بالبيع ولو لكلاهما جميعا
 احدهما بالبيع وقال بعضهم لا يتفرّد احد الوصيين بالتصرف في قول البيهقيفة ومحمد بن علي كل
 وبه اخذ شمس الائمة الشريف رح جعل رجل رجلا وصيا في شيء بعينه بالتصرف في الدين
 وجعل آخر وصيا في نوع آخر بان قال جعلت ك وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال الآخر جعلت ك وصيا
 في القيام بأمر مالي وجعل أحدهما وصيا لهذا الولد في دفع به وجعل الآخر وصيا في نصيب ولدا له
 او قال اوصيت الى فلان شفاخي ديني ولأولادك غير ذلك واوصيت لجميع مالي فلانا آخر نكل
 واحد من الوصيين يكون وصيا في انواع كلها عند البيهقيفة وابي يوسف روح كانه
 اوصيا لهما وعند محمد روح يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه ولو ان رجلا اوصى الى رجلين
 فمات احد الوصيين على قول البيهقيفة ومحمد روح لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الآخر الى القاضي ان رأى
 القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف فعلا وان رأى ان يضم اليه رجلا آخر مكان
 فعل وعلى قول أبي يوسف روح يتفرّد الحي منهما بالتصرف كما في حال الحيوة وعن البيهقيفة روح في رواية
 وهو قول ابن ابي ليلى ليس للقاضي ان يجعل اليه وصيا وحده ولو جعل لا ينفذ تصرفه الى باطلا
 القاضي وهذه ثلث مسائل أحدهما هذه والثانية اذا اوصى الى رجلين فمات الرجل قبل
 أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر اومات أحدهما قبل موت الموصى وقبل الآخر عند البيهقيفة
 روح لا يتفرّد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف روح يتفرّد والثالثة اذا اوصى الى رجلين فمات
 كان القابل بالخيار ان شاء اجاز التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا آخر واستبدل الفاسق
 العدل لا يتصرف وحده عند البيهقيفة ومحمد روح وعند أبي يوسف روح انه ان يتصرف
 رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالا ورثة فقام رجل شاغل

فإن البتة وصح اليه وإلى فلان الغائب ، ، يعاخره فيصل بينة هذا الرجل لأنه لا علم اليه بحقيقته وحقيقة
تجوز الغائب في نفسه بالخاصة عن إعتاب وصار وصي ولا يكون لهذا الجاهل تصرف
؛ في قول المجتهد وعدم دفع مال المحض والمات إلا في الأشياء التي يتفرع بها أحد الوصيين فإن حضر الغائب
بعد ذلك لم يصد في المحضر وأدعى أنه وصي إليهما لا يكلف إعلنة اليه فكانا وصيين جميعا ^{وعند}
، يوسف ربح لا يكون الغائب ، إن حضر وصيا لم يعد اليه وإن حضر الغائب وجدار يكون
، سيما كان القاضي بالخيار بينهما ، جعل الأول وصيا وحده وإن شاء ضم إلى الأول - رجلا آخر جعل وصيه
، وطبق ليس لأحدهما أن يشتري من صاحبه شيئا من مال البتيم . وكذا لو كانا وصيين للبتيم ^{يشترى}
أحدهما من صاحبه شيئا من مال البتيم الآخر لأن الوصي ما مؤثر بالتصرف على وجه النظر ^{أحدهما}
على وجه النظر بضمير به الآخر لا قسما . ملا إيتيم لما قلنا بينهما لكل واحد منهما وصيه معصم ^{أحدهما}
لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع أحد الوصيين للمال من الوصي الآخر . رجلا مات وأوصى إلى رجلين مجيء
رجل وأدعى دينا على الميت فقبض الوصيان دية بجرحه ثم شهد له بالدين عند القاضي لا يفضل ^{دتهما}
ويخصان ما دعهما إليه من لعمري الميت ولو شهد له إلا فأمرهما ألا يحجب قضاء الدين ففضي ^{دسه}
لا يلزمهما الضمان . وكذا لو شهدوا بمقتضى الميت مدبر حارب شهدتهما من المدفوع ولا يفضل ^{الدين}
وصيه الميت إذا حضر دين الميت بشهود حارب ولا ضمان عليه لأحد وإن حضر دين البتيم بغير ^ص
كان صامما غريبا الميت فإن قبض بامر القاضي دين العضل يصح والغريم الآخر غاطلة الأول ^{قبض}
رجل أو وصي إلى رجلين مات أحد الوصيين وأوصى إلى صاحبه جارا ويكون لصاحبه أن يتصرف ^{هو الأول}
لأن أحدهما الوصي صرف بأذن صاحبه في حيواتهما كان فذلك بعد الموت . ودومانه لا يجوز والصحيح ^{هو الأول}
رجل الوصي إلى رجلين مات وفي يد واحد الإنسان فقبض لصاحب الوصيين الواقعة من هذا الميت ^{قبض}
أو قبض بعض الورثة بغير الوصيين وبدون ما فيه الورثة فهلك المال في يد فلا ضمان عليه . ولو كان ^{البيت}
دين وله ضمان ودية فقبض لصاحب الوصيين من ذك الميت وضاعت يد لا يضمن شيئا ولا يقصر ^{الدين}

بعض حصه أصحابه من الميراث إلا أنه يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحقاقا
 ولو كان على الميت دين محبط وله عند انسان وديعه فذبح التسوية الوديعة الى وارث الميت ^{فصل}
 في بدء كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شمل من الوارث. وليس هذا
 كما أخذ المال من منزل الميت. ولو كان مال الميت في يد غاصب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ
 من المودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان في الورقة مأمور بعتة فالتقاضي بأحد المال من الغا
 و يدفعه الى الورث وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع. وصيان للميت استاجر ذلك احدا
 حمالين يحمل الجنائز الى المقبرة والاخر خاص مأكات واساجر بك بعض الورقة فحضره الوصيين
 سائر جار ذلك ويكون ذلك من جميع المال. وهو بمنزلة شراء الكفن. ولو كان الميت اوحيه
 بالصدقة في الخطه على العقراء قبل رفع الجنائز ففعل ذلك احد الوصيين قال لعنه ابو بكر
 رح لو كانت الخطه في الزكة حازدهه وليس للأخر الامتناع عنه وان لم تكن الخطه في الزكة
 فاشترى احد الوصيين خطه ونصد فيهما كانت الصدقة على المعطي. قال لعنه ابو بكر رح احد
 في هذا يقول بالجمعة ومعه رح. وذكر الناطق رح اذا كان في الزكة كسوة وطعام فذبح ذلك احد
 اليتيم حاز. وان لو كان في الزكة فاشترى احد الوصيين والاخر خاص لا يشتري احدهما
 الاباوي الاخر. ولو ان مينا وصي الى رجلين وفد كان باع عبد او حرد المشتري ما لعبد عباءه على الو
 كان لاحد مما ان يرد الثمن وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري ولا احد الوصيين ان يودع
 ماصار في يد من تركه الميت. ولو ان الميت اوحيه بشراء عدد وبالاغناق فاحد الوصيين لا يتفرق
 وبعد ما اشترى اياها ان يبيع من جهات وتلك ورثة فبلغ الورثة ان اباهم او جد بوسا
 لا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به وذكره للثمن فلا يجوز ولا يجوز واذا اجاز واجد العلم
 المنتفع اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض منه جميع زكة
 والده ولم يبق له من تركه والده عند من طيل ولا كثير الا وقت اسفواه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وظل هو من تركه

قالوا قام البينة قبله بدينته. وكان لو اقرت ان قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس.
 ثم ادعى لابييه دينا على رجل سمع دعواه رجل وكل رجلا بلن يتصدق عنه بالف درهمين بها فغصب الوكيل
 من رجل الفاء وتصدق بها عن الموكل ثم ادعى الوكيل للف الموكل مكانها ذكر في المنتهى انه يجوز ذلك
 رجل اشترى لنفسه من مال ولده الصغير واستهلك مال ولده الصغير واغتصب حقه وجعل عليه
 الضمان ذكر الخصاف رج اخذ لو اقر من ماله شيئا واشهد وقال قبضت هذا المال من نفسي لابي
 الصغير جاز ويصير قابضا. وعن محمد بن لا يصير قابضا هذا القدر الا ان يشتري لانه شيئا بمال
 الصغير عليه. واجمعوا على ان الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالافراز والاشهاد. واجمعوا على ان
 الاب لو وهب لابنه الصغير شيئا فقال قبضت هذا لابي فانه يصير قابضا لابي. ووجه احد
 ارض اليتيم مزارعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج ان شرط البذر على اليتيم لا يجوز
 لان الوصي يصير مورا لنفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول ابي حنيفة رج الا ان يكون خير اليتيم ^{من} فان
 البذر من الوصي كانت مزارعة. وعند ابي حنيفة رج المزارعة فاسدة وصي استهلك مال اليتيم فلا ^{بأن} ^{الوصي}
 رج يخرج من الوصاية ويجعل غيره وصيا في دفع الضمان اليه ثم يضمنه منه الوصي. وعن ابي نصر الدوسي
 اذا باع وصي القاضيه ميراثا لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه ثم ان الوصي ينفق على اليتيم ^{بطوعه}
 مع سائر عياله على قدر الدين الذي لليتيم عليه قال هذا كبير لا يجعل له لانه استهلك مال اليتيم فلا يسقط ^{الدين}
 هذا الاطعام. وعن محمد بن اذا اخذ الوصي مال اليتيم وانفقه في حاجة نفسه ثم وصح مثل ذلك المال
 لليتيم لا يبرأ الا ان يكبر اليتيم فدفع المال اليه. رجل اوصى الى رجلين فقال لهما ضعائلت ^{فختما} ^{ملاحيث}
 اولن شتمتا ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل رج بطلت الوصية ويعود الثلث الى ^{المسب} ^{ودعة}
 وكان لهما جعلت ثلث مالا لهما كين فقال لهما ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل للقاضيه وصيا
 اخر لو شاء قال للبلقي منهما اقسامت وحده. وفي قول ابي يوسف الاخر للبا في منهما ان يتصدق
 بدينارين داري صغير من لهما عليه حوله يخاف عليه السقوط وكل صغير وصي فطلب احد الوصيين

مرة الجدل روى الأخيه قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل بن يعقوب القاضى أمينا حتى ينظر فيه فلو علم
 ان في تركته ضربة عليهم ما أجبر إلا بي ان يبيع مع صاحبه . قال وليس هذا كما باء
 احد المالكين لانه ثم الأب . رضى بدخول الضرب عليه فلا يجبر اما ههنا اراد الوصية ادخال
 الضرب على الصغير فيجبر على ان يبيع مع صاحبه . ويجوز ان يبيع له رجلين ان يشتريه من ثلث ماله عبدا
 بكذا درهمين ولا حد الوصيين عبدا قيمته اكثر مما سمي الميت الموصى فارد الوصية
 الاخران يشتري هذا العبد مما سمي الموصى قال أبو القاسم رحمه الله ان كان الموصى فوض الامر
 لكل واحد منهما جاري شراء هذا الموصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد
 عبدا من اجني وسلمه اليه ثم يشتريان جميعا للميت هذا اصوب . وصية باع ضيعة
 المشتري من مفسد علم انه لا يقدر على اداء الثمن قال أبو القاسم رحمه الله ان كان البيع بيع رغبة
 فالقاضي يوجب للمشتري ثلثة ايام فان اوفى الثمن والافقضى البيع . قال رحمه الله تعالى عنه
 وبسبب ان لا يجوز بيع الوصية اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان البيع من
 هذا حاله يكون استهلاكا لانه اذا ادى الثمن قبل ان يفضى القاضيه بطلان البيع لان بيع هذا
 البيع لان القاضيه نصب ناظرا خصوصا للصغار وتمام النظر فيما قلنا . وصية باع شيئا من مال الميت
 ثم طلب منه بالكثير مما باع فان القاضيه يرجع الى اهل البصر اخبر انهم ان من اهل البصر والامانة
 انه باع بعينه وان قيمه ذلك فان القاضيه لا يلتفت الى من يزيده . وان كان في الزيادة
 يشتري بالكثرة في السوق باقل لا يفتقر بيع الوصية لاجل تلك الزيادة بل يرجع لاهل البصر والامانة
 فان اجتمع رجلان منهم غير شيء ويوخذ بقولهما . وهذا قول محمد رحمه الله . اما على قولهما قول الواحد يكفي
 كلفه التركيه ونحوها . وعلى هذا قيم الوقت اذا اجر مستغل الوقت ثم جاء آخر ويزيد في الاجر . وصية
 باع تركته الميت لانفاذ وصية الميت فيجوز للمشتري الشراء خلفه القاضيه خلف الوصية يعلم ان كان
 كاذبا في البهين فان القاضيه يقول للوصي ان كنت صادقا فقد ضمت البيع بينكما ويجوز ذلك وان كان

طبقاً بالخطر وانما يحتاج لافسخ الحاكم لان الوصية لو عزم على تركه الخصومة كان فسخها بمنزلة الانقضاء
 لزوم الوصية كالموت فبالاحقية واذا فسخ القاضى لم يكن اقالته فلا يلزم الوصية ^{وجعل مات عليه دين}
 مشعرين للتركة نجاء رجل وادعى على الميت ديماً وحضر الوارث قال بعضهم ان الوارث لا يكون
 خصماً للمدعى لانه لا يرث شيئاً. وعامة المشايخ قالوا يكون الوارث خصماً في دعوى الدين ^{الميت} على.
 وان لم يرث فنقبل بينة المدعي وان لم يكن له بينة واراد تخليف الوارث او تخليف
 غيره للميت لا يستخلف الغرماء ولا الوارث ايضاً وكذا لو حضر المدعي وصيه للميت وادعى الميت شيئاً
 اقام البينة قبلت بينته على الوصية فان اراد يستحلها لا يستخلف وان لم يكن للميت وصيه
 ولا وارث حاضر فان القاضي ينصب وصياً ويسمع بينه المدعي عليه ولا يستخلف الوصيه هذا
 اذا كانت التركة مسعرة بالدين حتى لا يبيع الوارث بدينه بعد الدين فان كان يبيع بعد الدين ^{شيئاً}
 يكون الفاضل معلوماً فلا حاجة بد الوارث يستخلف الوارث في هذا الوجه ولو ادعى ديناً
 على الميت بحضور الوارث فاقر الوارث بالدين فاراد المدعي ان يتثبت الدين بالبينة
 ولا يكتب باقراره قبلت بينته. وكذا لو اقر جميع الورثة بالدين واطم المدعي بينة على الدين قبلت
 بينته حتى يصير الدين ثابتاً بالبينة فيظهر حق الورثة ويحرم غريم آخر لو ظهر بعد ذلك. امرأة
 قالت تزوجها بمرض موته امن تسلم اولادى فقال الزوج اليك واسلمك الى الله ثم قال يصير
 ربح نصيب المرأة وصايا الاولاد. وكذلك مريض قال لا خريتيما ردوا لىن فرزند مرايس مر كن كان ^{ذلك}
 وصياً ايضاً. رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه وصحته الالف التي كانت ^{لـ}
 عليه وغرماء الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات ولنا في المشاركة فيما قبضت منه
 قالوا ان كانت الالف المقبوضة قائمة بفاركوه فيها لان الاخذ حادت فيحل الى اقرب الاوقات
 وهي حالة المرض. وان كانت المقبوضة هالكة لا شيء لغرماء الميت قبله لانها بما يصير ^{الارث} الا ان وفات
 بنوع ظاهر والظاهر يعجل الدفع لا لا يجازي الضمان في حال قيام الالف هو بدعي لنفسه سلامة المعترفين

والغرماء ينكرون ذلك ويقولون ان القبول كان ملكا للميت فلا يصح ان يطالبوا به من بعده
وبعد هلاك الغبوص حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصح الظاهر بشاغلهم . فقوم
ادعوا دينا على الميت ولا بينة لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير روح ويبيع الوصي التركة منكم
ثم يحمد الغريم الثمن فنصير ذلك قضا صا . وان كانت التركة ضامنا يودع المال عند الغريم ثم
يحمد الودائع فنصير قضا صا . وصح شهد عندك عدل ان لهذا الرجل على هذا الميت الف درهم
حكى عن ابي سليمان الجوارجاني رح انه قال يسع للوصي ان يعطيه المال . وان خاف الوصي الضمان
على نفسه وسعه ان لا يعطيه فبئله فان كان مال المدعي جاريا يبيعها يعلم الوصي انها للمدعي
وان الميت كان غصبها منه قال فان الوصي يدفعها الى المخصوب منه لانه لو منع نصير
غاصبا ضامنا . وصي عليه دين الميت والميت اوصيه بوصا يا فريد الوصي ان يخرج عن
عهده ما عليه قالوا ينبغي وصيا الميت او يقضه دين الميت من مال نفسه فنصير ذلك
قضا صا بما عليه لكن ينبغي ان ينوى القضاء حين يقضه فيقول اقضه من مالي لا رجوع في
الميت حتى يصير ذلك قضا صا . وصح باع دارا ثم ادعى بعد ذلك ان الدار كانت بينه وبين
الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند موته يتصرف فيها من الاجارة والاعارة
والرمة لا يقبل قول الوصي الابيينة وينصب القاضي للميت حجة يقيم هذا المدعي
البينة عليه شرط والكون اليد دليل على الملك ان تكون متصرفا وذلك ليس بشرط
في ظاهر الحديث خصوصا اذا شهدوا انها كانت في يد الميت عند موته وصح ادعى على الميت
دينا خلفوا فان القاضي هل يخرج المال من يده . قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعي عينه له
فيخرج به القاضي من يده . وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج به عن الوصاية
وقال الفقيه ابوالميت رح يقول له القاضي اما ان تبرئ من الدين الذي تدعي وتقيم البينة
عليه حتى تسقو الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يقيم البينة اخرج به عن الوصاية وعن

محمد بن سلمة رحمه الله أن الوصي إذا أدى ذمته على الميت وليس له بينة فإن القاضيه يخرج
 عن الوصاية وإمكان له بينة فإن القاضيه ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعى البينة ^{عليه}
 ثم القاضيه بالخيار أن شاء قرأ الثانية وصيا وصارا لاول خارجا عن الوصاية وإن شاء ^{الاول} رجع
 إلى الوصية بعد ما قضى دينه. وذكر المحصاف رحمه الله أن القاضيه يجعل للميت وصيا في
 مقدّم الدين الذي يدعي خاصّة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه
 الفتوى القاضيه إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله يجعل القاضيه معه غيره ولا يخرج به وقال
 أبو يوسف رحمه الله يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصي قائم مقام الميت ولو كان
 الأب حيا وخيف منه على مال ولده الصغير فإن القاضيه يخرج المال من يده فالوصي ^{اول}
 ميت له على رجل دين وإله وصيه وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز
 قبضه. ولو كان الابن حين بلغ نهاء عن القبض لا يصح قبضه وصيه يخرج عن القيام ^{بالميت} بأمره
 فاقام القاضيه وصيا آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادرا على القيام بأمر الميت
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هو وصيه على حاله لا يحتاج إلى الإعادة لأن
 القاضيه ما أقام الثاني منام الاول ليتضمن ذلك عزل الاول وإنما ذكر أن القاضيه أقام فيما
 آخر وهذا لا يتضمن عزل الاول وصيه أخذ مال اليتيم فجرحه وانفق المال على نفسه ثم وضع
 مثل ما انفق فإنه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال إليه وقد مرّت المسئلة قبل هذا وعن
 ابن مقاتل رحمه الله لا يجوز للوصي أن يقبض ذلك المال لليتيم فإن أراد أن يبرأ يشتري لليتيم
 ما يجوز شراؤه لليتيم ثم يقول للتم هو وكان لليتيم على كذا فانا اشتري هذا المال لليتيم
 فصا صا ويبرأ من الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر له القاضيه ويخبر بما فعل ^{قبضته}
 القاضيه وباخذ منه المال فيخذل يبرأ. فإن لم يجد القاضيه أو يخاف من القاضيه على المال
 فيخذل يشتري لليتيم شيئا من مال نفسه وصيه في يده مال اليتيم فبلغ اليتيم فالوالف

يدفع المال لله اذا بلغ وظهر بفسده في المال فان ظهر هلاكه فريسته حينئذ يدفع فليبلغ
سفيها غير رشيد لا يدفع اليه المال في توليته ما لم يبلغ خمس عشرة سنة فاذا بلغ هذا
المبلغ عند ايجيفة رج يدفع اليه المائتين وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يدفع اليه ^{المال}
ما دام سفيها رجلا مات وعليه الف لرجل والميت على رجل الف درهم فقطع مديون
الميت دين الميت ذكره الاصل انه يبرأ مما عليه وان قضى بغير الوصي وامر الوارث
واذا اراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رج يقول عند القضاء
هذا الف اليه فلان الميت علي من الف اليه لان الميت يجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاه
الف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين صاحب ^{الوديعة}
من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء جوز قضاءه وان شاء ضمن المستودع ^{وبسليم}
المقبوض الغائب وميت او صحرى امرأته وترك مالا وامرأة عليه مهرها ان ترك الميت
صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصاحب لا فاضطرت بمجنس حقها ^{وان لم}
يترك الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان اصلح للبيع وتسوق في صداقها من الثمن ^{من الثمن}
مديون مات ورب الدين وارثه او وصيه كان له ان يرفع مقدرا رحمه من غير علم الورثة
رجل مات عن اولاد الصغار ولم يوص الا احد فصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى
رجل علم الميت دينه او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يفيض الا بعد
ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة المهر متلها يدفع ذلك
اليها وقال القمي ابو الليث رج ان كان ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فذلك وان كان بعد ^{ما سلمت}
نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار حاجت العادة بتجملته قبل تسليم النفس لان الظاهر
انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المجل قال رض وفيه نوع نظر لان المهر كان واجبا ^{من}
فلانكاح فلا يفيض عنها ^{بشيء} يحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا بطلان ما كان ثلثا لكن يبيح ^{للقاضي}

او الوصي الثلثة لتنفيد وصية المالك في يد الوصي بذلك من جميع المال فاذا
 صالح الورثة على بعض ذلك المال كان صلحا عن مال نفسه والله اعلم

كتاب الشفعة

الشفعة حق شرعي نظر المالك كان شريكا او جارا عند البيع تثبت في العقار بالبيع. ^{لطلب} تتكسب
 وتملك بالقضاء او بالاسليم اما البيع الذي يثبت به الشفعة هو الجاهل الذي يزيل
 ملك البائع. فان كان في البيع خيار فان كان الخيار للمشتري كان فيه الشفعة وان كان الخ ^{لطلب}
 اولها جميعا فلا شفعة فيه مالا يسطر الخيار وخيار الرقبة والعيب يمنع ثبوت الشفعة ^{شفعة}
 في البيع الفاسد وان اتصل به القبض مالا يبطل حق البائع في الاسترداد ولا شفعة فيما يملك
 بغير بدل او يبيع ^{لطلب} ليس بمالك نحو الميراث والهبة والنكاح والاجارة بان جعل المالك اجارا وبذل
 الخراج بان اخذت المرأة من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص ^{النفس}
 او فيما دون النفس ولو وهب دارا بشرط العوض فلا شفعة فيها مالا يرتقا بضا ^{بضا}
 وجبت الشفعة نياخذ الشفع بالدار بمثل العوض ان كان العوض مثليا وان لم يكن فبقيمة
 وان كان الهبة بين شرط للعوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها ولو بيعت الدار بثمن ^{موجب}
 ان اراد الشفع ان ياخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار ان شاء
 اخذها بثمن طل وان شاء ينتظر حلول الاجل فاذا حل يأخذها بالثمن الحال وان اراد ^{الانتظار}
 الاجل وقدر كان طلب طلب الموالية فانه يطلب بطلب الاستهاد فان لم يطلب ينتظر
 حلول الاجل بطلت شفعته وكذا لو بيعت الدار على ان المشتري بالخيار ولم يطلب ^{الاستهاد} الشفع طلب
 بطلت شفعته. والمسلم والكافر والكبير والصغير والذکر والانثى في الشفعة لهم وعليهم سواء وكذا
 العبد والملازون والمكاتب ومعتق البعض والخصم عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم ^{لطلب}
 وارصاء الإماء عند عدمهم والاجل ومن قبل الاب عند عدمهم فان لم يكن فارصاء الاجداد

فان لم يكن فالأبائهم والجدات يقيم لهم من ينوب عنهم في الخصومة والطلب فالشفعة على قدر الرزق
 عند ما قلت الانصباء أكثر من باع دارا وهو شفيعها بدارها فلا شفعة له فيها باعها لنفسه أو كان
 وكيله في البيع أو نكحها ولو اشترى الأب دارا لولد الصغير وهو شفيعها كان له ان يأخذها
 لنفسه عند ما ولو اشترى الوصي لليتيم دارا لا يملك اخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى
 الأب دارا لنفسه وولد الصغير شفيعها للبدن للصبي اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع
 الأب دارا وولد الصغير شفيعها كان للصبي ان يأخذها بالشفعة اذا بلغ ولو باع المصالح
 المصالحه ورثها لغيره بالشفعة له منها ولو باع المصالحه دارا لغير المصالحه كان لغيره ان
 ان يأخذها بالشفعة من المصالحه ويكون له حصة ولو باع رب المال دارا له خاصه والمضام
 شفيعها بدار من المضام فان كان فيها ربح فله ان يأخذها لنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح
 فلا يأخذ وإذا بيعت الدار بربح دار مشركه بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين فيها الشفعة ^{وتسلم}
 احدهما للشفعة يصح في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل دارا وعبد المازون شفيعها فان كان
 على العبد دين فله الشفعة وان لم يكن فلا شفعة له ولو باع العبد المازون دارا والولد شفيعها
 فان لم يكن على العبد دين فلا شفعة للولد وان كان عليه دين فله الشفعة ولو باع المولى
 دارا ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة وان باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة ايضا
 ولو مات الغنيح لا يكون لورثته الشفعة وان مات البائع والمشتري والشفيع حي كان له ^{الشفعة}

فصل في الطلب

طلب الشفعة ثلاثة طلب المواتية وطلب الاشهاد وطلب العتق أما طلب المواتية فوقت
 فور علم الشفيع بالبيع ان اخبر بالبيع رجلان او رجل وامرأتان او رجل عدل فسكت هيبة له ^{الشفعة} وطلب
 بطلت بشفيعه وان اخبر بالبيع رجل واحد غير عدل او امرأة او عبدا وصبي ولم يطلب الشفعة
 لا يبطل شفيعته في قول الجنيته ثم وفي قول صاحبه ربح مطلق لان الشرط هو الطلب ^{وعند ما} وبالعلم بالبيع

الاعلام يحصل بمجرد الواحد على ان كان اوله يكن حرا كان او عبدا صبيا كان او بالغاً وعند أبي بصير

رج يشترط العلم احد شرط الشهادة وهو العدة او الصداقة وقد مر هذا في البكر اذا زوجت واخبرت

بالتكاح وسكت وروى هشام عن محمد بن ابي نعيم انه يشترط الطلب في مجلس العلم فان طلب في مجلس

وان قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفيعته وبه اخذ الكرخي رج قال وهذا بمنزلة خيار المحقر ولا

وقبول البيع وذلك يفتى الى ان يوضح الاعراض في ظاهر الرواية يشترط الطلب فور العلم ^{واختلفا}

في اعظم هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانا طالبها واطلبها وقال بعضهم يبطل

المأخوذ والمستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول الطلب الشفعة واخذها ولا يقول طلبت ^{الشفعة}

واخذها فان قال ذلك بطلت شفيعته لان ذلك كذب محض وقال بعضهم لا يقول الطلب الشفعة

واخذها لان ذلك عدل قال وقوله طلبت الشفعة واخذتها يدين كمال الحال عرفا لقوله نعم واشترط ^{الصحيح}

انه اذا طلبت الشفعة بالمأخوذ والمستقبل يصح طلبه وهو اختيار أبي بصير والفقهاء ابي الليث والشافعي

الامام ابي بكر محمد بن الفضل رج وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رج لو ان قويا ^{قال}

شفعة شفيعته كان طلبا وكذا لو قال شفعة مراست مجاوستم ويا فتم وقال بعضهم لو قال الشفيع ^{الشفعة}

اطلبها واخذها بطلت شفيعته لان قوله لا يغزوا يحتاج اليه وعن بعض المشايخ رج اذا ^{قال}

الشفيع للمشتري حين لقيه انا شفيعك اخذ منك الدار بالشفعة تبطل شفيعته كما لو قال

للمشتري حين لقيه كيف اصبحت او كيف اسميت وذكر الناطق رج اذا علم الشفيع بالبيع

فقال الحمد لله قد ادعيت شفيعتها او قال سبحان الله لا تبطل شفيعته وكذا لو قال للمشتري

حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة او قال كيف اصبحت او

اسميت او قال الله اكبر او عطس صاحبه فشتمته ثم طلب الشفعة صح طلبه ولو ساء شيئا

من الكوائج ثم طلب تبطل شفيعته وقال الناطق رج على قيا من قوله سبحان الله او كيف اصبحت ^{او كيف}

اسميت اذا قال للمشتري حين لقيه او قال طلال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفيعته ^{وعن}

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل مع رجل اشترى دارا فلقبه شفيها والمشتري واقف بالبيع
 فلم الشفيح على ابنه فلان يطلب الشفعة تطل شفعة وان سلم على المشتري لا تطل شفعة
 قال لان الشفيح محتاج الى الكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام
 مكروه. ولو قتل الشفيح للمشتري ففغات خواهم قالوا تطل شفعة لان هذا اللفظ طلب شفعة
 لا طلب الشفعة. رجلان ورتا عن ابيهما اجمة واحد الوارثين بعينه لم يعلم باليرث ولم يعلم
 بان لحيها نصيبا بيعت اجمة اخرى يجب هذه الاجمة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم ان له
 فيها نصيبا فطلب الشفعة في الاجمة المبعة قالوا لا تطل شفعة لان شرط تاكل الشفعة طلب
 المواتنة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والمجهول ليس بجزء فلا يبيع له الشفعة. شفيح
 ان مشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب الشفعة فاذا علم ان المشتري غير فلان
 الشفعة. وقال بعضهم اذا تولى الشفيح ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري غير
 لا يبيع طلبه. ولو قيل للشفيح دار بيعت دار كذا فقال من اشترها او قال بكم اشترها فلما
 بذلك قال طلب الشفعة صح طلبه وكذا لو ادعى للشفيح بيعت دار كذا بالف درهم فسكت ثم علم
 انها بيعت بخمسة درهم كان له الشفعة. دار بيعت بحطب دار رجل والجارين علم ان رضى
 المبيعة له رخصات انه لو ادعى رقبتهما تطل شفعة لان مالك الدار لا يكون شفيها. واذا ادعى الشفعة
 لا يمكنه دعوى الدارها له ما اذا يصنع حتى لا يطل شفعة قالوا يقول هذه الدار لى واما ادعى
 فان وصلت اليها والاقلنا على شفعة منها لان هذه اليلة كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن طلب
 الشفعة. صغيرة او ركت وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخترت
 او قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني. فان قالت طلبت حقين في الشفعة
 صح كلامها اذا سمع الشفيح بيع الدار فسكت قالوا لا يطل شفعة ما لم يعلم المشتري ان البيع كالبكر
 اذا اختورت فسكت ثم علمت ان الابن زوجها من فلان فريدت صح رد دار رجل اشترى دارا

للشفيع اشتريتها بنفسه وسلم الشفع الشفعة لو سكت ثم ظهر له اشتراها غيره فلا يحد وتطل
 شفعة. وقال أبو حنيفة رج لا تطل عليه الغنوى. رجل في الظهر ثم شرع في الركعتين بعد
 ما خسر البيع فجعلها لاربعين هاشم عن محمد بن رج انه لا تطل شفته ولو جالها استأبطلت شفته
 ولو كان في الأربع قبل الظهر باحب بالبيع فاعلمها اربعاً لا تطل شفته. ونكر الناطق مع اذا علم بالبيع
 وهو في التطوع فجعلها اربعاً وسألا سطل شفعه. والسبيع انما اذا جعلها اربعاً لا تطل ولو جالها
 ستا تطل ولو اوضح الأربع بعد الجمعة لا تطل شفته. وأن صلياً أكثر من أربع بطلت شفته
 وكذا لو اوضح الركعتين بعد الظهر لا تطل شفعة. ولو اوضح التطوع بعد طلب الموائبة قبل
 الاشهاد تطل شفته. وبعد ما طلب الشفعة طلب الموائبة فور علمه بالبيع يحتاج الى
 الاشهاد. وانما يسع الثلث طلب الاشهاد لان الاشهاد شرط بل يمكنه اثبات الطلب
 بمحور الخصم فان كان الشفيع حاضراً في مجلس البيع فطلب الشفعة بمحضرة البائع والمشتري كفاه
 ذلك من طلب الثاني. وأن لم يكن كذلك مذهب الى البائع او الى الدار لطلب الاشهاد بالستة
 يدربوه اكدان البائع والمشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في يد البائع والدار في
 السبيع وطلب السبعة صح طلبة ولا يعتبر فيه الاقرب ولا الابعد لان المصر مع تباعد الاطراف
 كان واحد الا ان يجازع الاقرب ولم يطلب الشفعة فيمنع من تطل شفته. وان كان البائع
 والمشتري والدار في مصر واحد والشفيع في بلدة اخرى فالى ايهم ذهب الشفيع الى البائع والدار
 البائع او الى المشتري او الى الدار وطلب الشفعة صح طلبة وان كان الشفيع في موضع الدار والبائع والمشتري
 في السواد او كان الشفيع مع احد المتبايعين في مصر واحد واحد المتبايعين والدار في غير مصر
 الشفيع الابعد لطلب الشفعة وترك الاقرب اليه بطلت شفته. وان كان البائع سلم الدار
 الى المشتري فان طلب الشفيع من المشتري واشتهد صح طلبة. وكذا لو لم يكن الدار في يد المشتري
 وطلب الشفيع من المشتري صح طلبة. وان طالب من البائع واشتهد ان كان الدار في يد البائع صح

والأفلاو يصبر كأنه لم يطلب. وصورة طلب الاشياء بان يقول الشفع للمشتري يؤجل له

اطلب منك الشفعة في دار سري بها من ملاك التي احدث ودعا كذا والثاني كذا والثالث

والرابع كذا وانا تممها بالحوار بل احدث ودعا كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا

ولا بد ان بين ما نه تمنع بالشفعة او بالحوار او بالحقوق وسين الحرج لنفس الدار معلومة

اذا احذر الشفع بالبيع في خوف الليل ولم يقدر على ان يخرج اللات بها فان اخذ حين اصبح

صح طلبه لانه راسه بعد رواله وود اذا احذر بالبيع والبيع

لم يطلب الشفعة بطلت شفعته لانه غير معدود في التاجر وكذا لو كان الشفع في عسكر

الخوارج او اهل البع فخاف على نفسه ان يدخل في عسكر اهل العدل لم يطلب بطلت شفعته

غير معدود ولو كانت الشفعة بالحوار وخاف الشفع انه لو طلب الشفعة بالحوار عند حاجته

لا يرى الشفعة بالحوار يبطل شفعته لم يطلب كان على نفسه دلو علم الشفع بالبيع وهو طريق

مكة فطلب طلب الموائمة ولم يقدر على طلب الا ان ياد فان لم يكن البائع والمشتري في

قائه يوكل وكذا لا يطلب السعة فان لم يوصل ومضى الطريق ما وجد من يوكله بالطلب

ولم يوكل بطلب شفعته وان لم يجد وكذا لو وجدته يكس كذا على يديه ويوكل بالكتاب وكذا

فان لم يفعل بطلت شفعته وان لم يجد وكذا ولا يملك سعة من يجد لانه معدود في دار

يعتبرها متفبطا احدهما حاصر وطلب الحاصر الشفعة ونقص له القاضيه من حصر الشفع الاخر

ان الشفع التالف بطلب الشفعة من الشفع الذي قضى له القاضيه لان الذي قضى له القاضيه قام

معالم المشتري هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة فلما بطل نصف الدار نظا له لم يشتري

الا النصف بطلت سعة وكذا لو كانا حاصرين بطل كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار

شفعة ثم الا ان السكوت عن النصف الباقى تسليم للشفعة في النصف السلوك بطلت

نصف السكوت وانا بطلت في النصف بطلت الكلا كذا في الكتاب في فكر الباطن وحجل

او اشترى

دار في جنب الشفع فجاو السعي وقال سلم^١ فيها بالشفعة فأي الشفعة لا تبطل شفعتها وهو
 الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليم الباقية وكذا لو طلب الشفع أنا شفع هذا الذي
 سلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقية فأي المشتري لا تبطل شفعة الوكيل
 بثناء الدار إذا اشترى وقبض فجاو الشفع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار
 إلى الوكيل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر^ح يصح طلبه وإن كان ذلك بعد ما سلم الوكيل
 الدار إلى الوكيل لا يصح طلبه ولو أن الشفع سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار
 زيدة أو تكت^٢ الوكيل بطلب الشفعة إذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف^٣
 وهو بمنزلة تسليم الأ^٤ ب واحد شفعة الصغير رجله شفعة عند القاضي فإنه يقدم^٥
 إلى السلطان وإن كانت شفعتها عند السلطان وأمنع القاضي عن احضاره كان الشفع على شفعتها^٦
 ترك الطلب بعد ذلك رجل اشترى لأمته الصغير بأرأب شفعتها كالأب^٧ إن يأخذها بالشفعة
 لأن الأب لو اشترى مال ولد الصغير لنفسه جاز وإذا اثن^٨ يأخذ ويطلب يقول المشتري ويأخذ
 بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج إلى القضاء ولو كان مكان الأب وصيا فالجواب فيه كالجواب
 في شراء الوصي مال اليتيم لنفسه على قول من يملك ذلك يكون الوصي منه^٩ الأب وعلى قول من لا^{١٠}
 ذلك فله الشفعة أيضا لكن يقول المشتري وطلبت الشفعة ثم يرفع الأمر إلى القاضي حتى يرضى^{١١}
 وصيا عن الصغير يأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الخ من إلى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم
 إلى الوصي الشفع بالجوار إذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة الاقتصار منها لا تبطل شفعتها لأن
 ما في كونه للشفعة ابتداء فيكون لبقائها^{١٢} الشفع إذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة^{١٣}
 أو دونه لا تبطل شفعتها لأن حق الشفعة لا يحتمل التملك بلفظ الهبة والبيع لأنها الرضا^{١٤}
 الشفع إذا ادعى بقية الدار المشفوعة قائما له لا بالشفعة تبطل شفعتها وإن طلب الشفعة
 ثم ادعى بقية الدار المشفوعة لها لا يصح دعواه لأن طلب الشفعة أو لا قرار منه بعدم^{١٥} الملك لا يصح^{١٦}

وأما تصرف المشتري في الأرض المشفوعة قبل أن يأخذها المشتري بان وجهها من انسان وسلم
 او قصد قبيلها او جرحها او جعلها مسجدا او صلح بها او جعلها مقبرة ودفن فيها او وقعها وفتت ^{مسبة}
 لا تبطل بشفعة المشتري وله ان ينقض تصرف المشتري. وكان باعها المشتري من غير ان كان الشفيع ^{بالمبار}
 ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني. ولو عرس المشتري فيها كراما او شجرا
 او بغيرها ببناء او غرس وطبة كان للشفيع ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة. وان روع ^{المشتري}
 فيها زرعاً في القيام له ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة كما في الشجر وفي الاستحسان ^{او يفسد}
 الزرع ثم يأخذ بالشفعة. ولو اشترى الرجل داراً ونزحها بالنفوس حتى كبر كان للشفيع ^{الحمار}
 ان شاء احدوا عطاء ملازمه ان شاء ترك. وان حقه البائع شيئا من الثمن كان للشفيع ان يأخذ ^{حرف}
 بماء المخطوط. وكذا المشتري البائع في الثمن كان للشفيع ان يأخذ ما بدو من الزيادة ولو
 تعاقل البائع والمشتري لا تبطل الشفعة. وكذلك لو انفسخ البيع بينهما بمحايطة او رقة او لزم
 بالعب بعت العصر بمضاء العاصي ولو كانت الشفعة بالجوار مع الشفيع وان ^{بها}
 الشفعة بطلت شفعتها ولو اجر الرجل داراً معلومة ثم باعها فاعطى المدة والمستاجر
 شفيعها طال بوضعه رجح يجوز البيع بين البائع والمشتري ولا يفسد البائع على سلم الدار الا اذا
 المستاجر واجاز ان يطلب المستاجر السعة كان طلبه حازماً للبيع فيبطل الاجارة وله الشفعة ^{وهو}
 بخلاف ما اذا باع الدار ضمن الشفيع ذلك المستجير. ومن الثمن للبائع فانه لا يكون له الشفعة
 لان ثمة تعلق جواز البيع بضمانه فصارت الشفعة من البائع فلا يكون له الشفعة. أما ههنا ^{بشيء}
 جائز قبل الاجارة للمستاجر فلا يبطل شفعة باجازه. واذا طلب الشفيع طلب الواسعة والاشهاد
 وله المشتري ان يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه العلم ان لا يملكها الشفيع الا بفساد
 لورضاء حتى لو بيعت دار اخرى بمثل الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفيع بالشفعة ثم دفعها اليه يكون
 لهذا الشفيع ان يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفيع كركب جار الدار الثانية قبل قضاء القاضي

وكان الوجه في الشفيع دار التي يستحق بها الشفعة مسجد او وقفها وقفا مستحقا لا وجب اقامته
ثم فضله بالشفعة فانه لا يكون شفعيا لئلا والثانية لان يوم المالك له فيما يستحق به الشفعة ^{شطب}
وقب المصاء والاسجد والوقف المستغل بمنزلة الترائل عن ملكه. وكان الشفيع بعد طلب الموافقة ^{والاشهاد}
له يرفع الامر للقاضي ان لم يتمكن من الرفع بمرض او حبس او منع مانع ولم يجز من يؤكل بالخصومة
لا بطلان شفيعته وان لم يكن يرفع مع التمكن من المراجعة ذكر في الكتاب انه على شفيعه ابد او ان طال الزمان ^{قالوا}
هذا قول بجذبه ربح. واختلفت الروايات عن محمد ربح. في رواية اذا مضى شهر ولم يرفع مع التمكن ^{يطلب}
شفيعته. وفي رواية اذا مضى شهر وثلاثة ايام. وفي رواية اذا مضت ثلثة ايام ولم يرفع بطلت ^{شفيعته}
واختلفت الروايات في بعض احوال رفع ايص. والفتوى على انه مقدم بشهر. واذا رفع الامر
الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بحضرة المحسم فان كانت الدار في يد البايع يسترط لسماع الدعوى
حضره البايع والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعا والمالك للمشتري واليد ^{للبايع}
مبسترط حضرهما. وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فالحضر الغنم وجاء وان الدار
يعول هذا المسترعى دارا مكد او انا فبيعها يقول له القاضي اين الدار التي تريد شفيعتها في
سومها واحد ودعها لان القاضي لا يتمكن من القضاء الا بمعلوم والدار اذا لم يكن بمحصر مما لا يصير معناه
الاثنين للحدود فاذا بين الحدود يقول له القاضي باي سبب تطلب الشفعة لان اسباب الشفعة
مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

فصل في ترتيب الشفعاء

ملا على الكتاب المحلط وهو الشريك في نفس البقعة احق من الشريك اراد بالشريك هو الشريك ^{من}
الدار والشريك احق من الجار والجار احق من غيره وصورة هذا الترتيب نزل بين رجلين في دار مشتركة
احدهما من الرجلين وبين رجل اخر سواهما وهذه الدار في سكة غير نافذة وعلا ظهور هذا الرجل ^{الدار}
احد باب تلك الدار في سكة اخرى فباع احد الشريكين المنزل في الدار فبقي من المنزل كان الشريك ^{الدار}

وله الشفعة من غير أن يتردد بعض البعثة المسعة ، أن سلم هو المسفعة كان الشريك في الدار أو في الشفعة
 من الشريك في السكة لأنه شريك في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار فان سلم هو أهل المسكة ^{المسعة} أحق
 لأهل شركاء في الطريق فان سلم أهل السكة كانت الشفعة للحار الملاصق وهو الذي ^{ظهر} عي
 المغفل ولا شفعة في الوصف لا القام ولا لموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكر دار وفيه التي يكون
 في الأرض على الملو إلا أن الكر دار على ولا شفعة في السقولات ولا شفعة في الأراضي التي حازها ^{ماء} الأ
 لبست المال . وكذا الأراضي المياں ديهيه وفي التي نزعها الأكرة لا يجوز بيعها ولا شفعة مما ألس
 المزارع فيها الزراب . ويجوز بيع الكر دار إذا كان معلوما ولا شفعة فيها لما قلنا . رجل أرض بفضلة
 داره رجل أرضها لأخر فبعت دار بحسب هذه الدار كانت الشفعة للموحد له بالريه . رجل أحد أرضا
 مزارعه ورر ح . ن بها فلما صار النزع بعلا اشتري المزارع الأرض مع نصف رب الأرض من الزرع
 تم بلاء الشفع فله السعة في الأرض وفي نصف الربع إلا أنه لا يأخذ بالشفعة حرة . ^{أن نصف} ذلك الزرع
 الأرض مشعول بنصيب المزارع . دار فيها ثلث سوب بيت في أول الدار ثم البيت الثاني
 بحسب هذا البيت ثم البيت الثالث بحسب الثاني كل بيت لرجل واحد باع واحد من بينهما
 فكان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للبايعين بحكم الشركة في الطريق ، أن كان أبواب البيت
 في سكة واحدة نافذة لآ في الدار فان بيع البيت الأوسط فالشفعة لصاحب الأعلى والأسفل ^{لأول}
 لهما بازان متلازمان أحدهما على اليس والآخر على اليسار . وإن بيع البيت الأعلى كانت الشفعة
 لصاحب الأوسط لا غير لأنه حار وإن بيع البيت الأسفل كانت الشفعة لصاحب الأوسط لأنه ^{باز}
 ملازق سكة عينا فندة فيها سكة أخرى غير نافذة في بيعت في السكة السفلى دار كانت الشفعة
 لأهل السكة السفلى لأنهم شركة في الطريق الخاص وهو السكة السفلى ولو بيعت في السكة العليا ^{دار}
 كانت الشفعة لأصحاب السككين جميعا لاستولمهم في الشركة في الطريق . وكذا لك نهر خاص
 فحق منه نهر آخر فبيع أرض على النهر المصغر ، كانت الشفعة لأصحاب النهر الصغير ولو بيع

ارص على النهر الاول كانت الشفعة لاصحاب النهر جميعا. وآريست ولها بابان في سكتين ^{فانما}
 هذه الدار في القديم دارين، باب احدهما في سكة غير نافذة وباب الاخرى في السكة الاخرى ^{شترها} مثلها ما
 رجل ورفع الحائط بين الدارين حتى صار تاردا واحدة فلاهل كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان ^{باله}
 في تلك السكة. وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل واحدة ولها بابان كانت الشفعة لاهل السكتين
 في جميع الدار بالسوية اما ينبغي في هذه القديم دون الحادث. وكذلك سكة غير نافذة، ^{بها} نزلها
 الى الطريق الاعظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه ^{السكة}
 وان جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم ان يسهل والطريق. وكذلك، حتى رجع الحائط ^{له} الى
 حالها ما طريقه للعامة لان لم يسهل واو جعلوا ما فاقاب سكة واصحابها طريق
 هذه الدار في سكة نافذة مع هذه الدار فان كان طريق الدار طريقا عامة وليس ^{السكة} هل
 ان يبيعوهم فلا شفعة لاهل السكة اما الشفعة تكون للحار الدار. وان كان طريق هذه الدار ^{خاصه}
 لاهل السكة ان يبيعه والعامة عن الدار في سكتهم كالم الشفعة لاهل السكة. وكذلك
 سائر السكت ان كانت في الحطة النافذة لا شفعة لهم فان احدثوا المغاذ فلم الشفعة
 سكة غير نافذة اصحابها مسجد وطرف من اطراف المسجد الى الطريق الاعظم هي سكة نافذة
 وان كانت جوانب المسجد كلها بيوت الناس كانت الشفعة لاهل السكة وهذا اذا كان ^{خطه} المسجد
 فان لم يكن خطه وبما احدهم اهل السكة وجبت لهم الشفعة. وكذلك حكم السكان التي فاقها
 الوادي. ^{بها} اراهم سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوارد، بمنزلة الطريق. علو رجل وسفل
 الاخر وطريق العامة في السكة العليا الى السفلى باع صاحب السفلى سعة وان لصاحب العلو
 ان يأخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو وكانا بابين. ولوانه طلب الشفعة ^{فانهم}
 العلو قبل ان يأخذ او كان للعلو منه ما حين بيع السفلى كان لصاحب العلو ان يأخذ الشفعة
 في رجل محمد ربح لان له حق التحل على العلو فياخذ بذلك. وقال ابو يوسف ربح اذا نهضت ^{له} العلو لشفعة

رصاص السفل يشفعه الطواحي من الجارية في قول ايحيى في ربح اذ لم يكن للجارية ربح في الطريق والتمرك

بالخسبة التي تكون له على حائط الغير له حتى وضع الخسبة لا غير يكون جارا ولا يكون شريكا . كذا

الزائد

مستطيلة غير مائة ينشعب منها زائفة مستطيلة غير مائة بيعت دار من الزائفة كانت السبعة لاهل

لشركتهم فبطون خاص وان بيعت دار من السكة العليا كانت السبعة لاهل السكة والرابعة جميعا

لاستوائهم في المهر رز السكة العليا وكذلك في المهر قوم تنشعب منه ساقية لقوم باع رجل من اهل

ارضائه من الساقية كانت السبعة لاهل الساقية وان بيع ارض على المهر الاول كانت السبعة لاهل

المهر والساقية جميعا فراح في وسط ساقية جارية شرب القراح من الساقية من الجانبين مع المهر

شفيعان لهذا القراح احدهما على يمين الساقية والاخر على شمال الساقية كانت السبعة لهما جميعا

لان الساقية من القراح وكانت من اخزاء القراح فكل واحد منهما يكون له القراح ورجل له دار بينهما

مقاصير باع مهاب معصورة معبودة او طائفة معلومة ولدار جارية على جانب واحد منهما كان لهذا

السبعة وان لم يكن جارا لتلك المقصورة . لان تلك الطائفة لان المبدى من حمله الدار مكان

جد الدار جارا للمبيع . ولو ان الشفيع سلم سبعة ثم ان المشتري باع تلك المقصورة . لم يكن لجار الدار

شفعة في المقصورة اذ لم يكن هو جارا لتلك المقصورة . لان المقصورة بعد سهم المبيع من اجزاء

الدار . وكذا لا يراى الرجل اذا اشترى بيتا من دار والدار ظهر الرجل واحد كان لجار الدار شفعة البيت

وان لم يكن هو جارا لتلك البيت فلو ان الشفيع سلم السبعة ثم باع مشتري البيت ذلك البيت

لم يكن لجار الدار شفعة في البيت . ولو ان رجلا اشترى دار له سكة غير نافذة ثم اشترى دار اخرى

وتلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذوا الدار الاولى للشفعة لان المشتري لم يكن شفعا وقت الشراء

الاول ثم صار هو شفعا مع اهل السكة في الدار لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من اهل

السكة وكذلك دار بين ثلثة نفر اشترى رجل نصيب احدهم لجار الدار ان يأخذوا الثلث الاول اذ لم يأخذ

الشريكان ذلك الثلث ثم لا شفعة له في الثلثين الآخرين لان المشتري شريك في الدار فله في الثلث

والثالث فيكون هو مقدما على الجار ولو كانت لاربعة نفرها شتر رجل نصيب الثلاثة ^{سبعة} كل واحد
 بعد واحد والتريك الرابع عاش ثم حصر له ان يأخذ نصيب الاول وهو نصيب الآخر ^{سبع}
 مع المشتري ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين واحد بعد واحد ثم حصر الرابع كان شفيعة
 مع المشتري في الصبيبين جميعا لان هذه الصورة كان المشتري شريكا وقت شراء الصبيبين
 رجل له خمس منازل في سكة عبر بافذة قباع هذه المنازل فطلب الشفعة في منزل واحد
 ان يطلب الشفعة من الشريك في الطريق لم يكن له ان يأخذ البعض لما فيه من معنى الصفعة من غير ضرورة
 ان طلب الشفعة بالجوار وجوار في هذه المنزل لا عبر كان له ذلك لانه جار لهذا الواحد خاصة وحصر هذه
 المسئلة باو بعد هذا في فصل عاشر رجل له حان فيه مسجد فوزه صاحب الحان واوون الناس بالناد
 وصوله الجماعة فيه ففعلوا به صار مسجدا ثم ما صاحب الحان كل حجرة في الحان من رجل حقه صار ^{ثم} رابع
 منها حجرة قال محمد بن الشفعة لجمعهم لا شتر اكرم في طريق الحان وقد كان الطريق مملوكا ^{لها} دار شيعت
 شمعان بالحوار وطلبا الشفعة من المشتري ربيع احد هما المشتري المالك لا يرى الشفعة بالحوار ^ل وقال
 له الحاكم لا شفعة لك ثم عزل الحاكم عن القضاء وولى احرى يرى الشفعة بالجوار مع الشفعة الآخر فقصع هذا القضا
 الثاني بالشفعة لم يكن الاول ان يشاركه في الشفعة لان القاضي الاول قد اطل سبعة رجال ان شتر ما دارا
 احدهما شفعها فلا شفعة للشفيع بما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفع للبيع ^{لنفسه}
 ثم فيه شتر لقوم وارضى الهل لعبرهم فباع رجل ارضه والماء منقطع في النهر فاتهم الشفعة في قول محمد بن
 وفي قياس نوال ^ن الشفعة لهم بحق الشرب اذا كان الماء منقطعاً كما في العلو المهدم ^ل رجل
 باع دارا وانه الصجره ^ن معها اليسر للوالدان فطلب السبعة تولد لانه بايع والصغير على منعه
 اذا بلغ انا ثبت ان الشفعة تنبت باسباب بعضها اقوم من البعض فاذا طلب الشفع ^{لنفسه} الضأ
 بالشفعة لا بد من بيان السبب حتى يعلم القاضي انه باي سبب يقضي فان بين المدعي السبب وقال
 باريل بلانق المبيع فزادوا وبطالب المدعي عليه بالجواب فان قال المدعي عليه ماله قيل شفعه

برأيا لما ثم يقول للمدعي قدامكم ما ادعيت فان قال المدعي حلفه الفاضل ثم قال في الكتاب بحلفه
 الله ما لهذا المدعي قبلك شفعة بهذه الدار التي ادعاها المدعي فان حلف انقطع الخصومة
 بينهما الا ان يقيم المدعي البينة على ما ادعى وان نكل المدعي عليه لم يفته السعة ^{ان} ^{التمتع} ^{مع}
 والجواب اني قد استقرت هذه الدار التي بين المدعي ودها الا ان الدار التي بين المدعي ودها ^{التمتع}
 يستلزم كلف المدعي اقامة البينة على ان تلك الدار التي يدعي له فان اقام البينة على المالك
 يستحق بها الشفعة وان لم يكن له بينة على المالك ولكن قال ان المشتري يعلم انها له فلف المدعي عليه
 ما تعلم ان الدار التي في يد المدعي يجب للدار التي استسرى بها له ما د ^{التمتع} حلف لا سيبل له عليه الا ان يقيم البينة
 على المالك وان نكل لم يفته السعة وان قال المشتري اني قد استسرى هذه الدار التي في يد المدعي ^{التمتع}
 بالشفعة منذ سنة وفد علم هذا المدعي شيئا ولم يطلب السعة بقول العاد ^{التمتع} بل قد ^{التمتع}
 هو هذه الدار فان قال المدعي طلب الشفعة حين علمت كان صحيحا وكما هو ذلك وان قال المشتري
 حين علمت كان القول قول الشفع وان قال الشفع علمت منذ سنة وطلبت وقال المدعي
 لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كالتكرار وروح ملعها الحمر يورد ما ذهب الى الفاضل
 فقال الروح حين ملعها الحمر سكف وقال ردوت حين علمت كان القول قولها وان قال
 علمت يوم كذا وردت لا يقبل قولها ولو قال الشفع لم اعلم بان ادعى الا الساعة كان القول ^{قوله}
 وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب ولو قال المشتري انه يطلب الشفعة حتى لا يقبل ^{طلب}
 الشفع طلبها كان القول قول المشتري ومجمل بالله انه لم يطلب الشفعة حين ادعى ولو قبل الشفع ^{ميز}
 علمت فقال الحسن اني يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الابينة ولو ان رجلا ادعى سعة ^{طلب} بالدار
 رجلا يرى بالشفعة بالجوار فانكر المدعي عليه رواه الا سمعته انه كان القول قوله وحلف بالله ما علمه
 تلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار ولا يجمل بالله ما لهذا قتال سعة في هذه الدار ^{لوجه}
 على هذا الوجه مجمل بالله بناء على مدعيه فيغوث حق المدعي ولو ان دارين من الدارين لرجل موصفا

صاحب الدارين بالمحاط الذي يلي حله على رجل بما ختمه من الأرض وقبض المصدق عليه ^{عليه السلام} ^{عليه السلام}
 دار من المصدق عليه دار الماطح روح انه لا يبيع الجار شفعا فان طلب الجار من المشتري بالله ^{معل}
 صاحب الدار ذلك خذرا او فراقا من الشفعة على وجه النجعة كان له ذلك لانه ادعى عليه مائة لو اقرب
 لرمه ومجلف فان حلف لا شفعة له وان نكل كان له الشفعة لانه اقرا له جار ولا فرق رجل اشترى
 من رجل عمارا او دارا بثلثين كسيرة اشترى فسمعه اعطاهما بثلثين فليل كلف الجار الشفعة في البيع الاول دون
 الثاني لانه بالبيع الاول صار شريكا في نفس الشفعة فيكون هو اطلاق من الحار في البيع الثاني فان اراد المبيع
 ان يحلفه بالله ما اردت لك ابطال الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يحلفه
 على هذا الوجه لانه لو اقرب له لا يلزمه شيء لكن لو اراد ان يحلف المشتري يحلفه بالله ان البيع الاول ما ^{كان}
 نجعته كان له ذلك لانه ادعى عليه مائة لو اقرب له مائة مكان له ان يحلفه على هذا الوجه قال وما ذكره الاصل
 ان الشفع اذا اراد استحقاقه انه لم يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك اي اذا ادعى بان البيع كان نجعة
 بثلثين نيا بيا بما يطلب الشفع الشفعة تحصره البايع والمشتري فقال كان البيع بيننا بيع ^{مئة}
 وصدقه المشتري في ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بيع مما لا يصدق ان على الشفع
 الا ان يكون البيع ثمن لا باع مثل ذلك المبيع بذل لك الثمن لقطعة فم يكون البيع بيع معااملة ولا يكون ^{للمبيع}
 فيه الشفعة الا ترى انه لو جرى هذا الاختلاف بين البايع والمشتري فقال للبائع بعت معااملة
 وقال المشتري لا بيل كان البيع بيع رعة ان كان البيع ثمن لا يباع مثل ذلك المبيع بثلث لك الثمن لقطعة
 كان القول قول البايع وان لم يكن كذلك كان القول قول المشتري وكذلك اذا وقع الاختلاف
 بينهما وبين السفيع وقال الفاضل الامام علي السغدري وان باع بما لا يباع مثله لا يصدق ^{على}
 السفيع ايضا لان هذا قول القوام ان الثمن اذا كان بحيث لا يباع به مثله لا يجوز رجل اشترى دارا لثمنه
 المسعر او ادا ب الشفع ان ياخذ الحصة وحلفا مع الشفع في الثمن كان القول قول الاب ^{شكر}
 من التملك ما ادعى من الثمن ولا يبيع على الاب لان فائدة الاستحقاق لا قرار ولو اقر الاب بما ادعى الشفع ^{اقراره}
 لا يبيع

على الصحيح رجل له ثوب عصبه ^{أو ثوب} العاصب والعاصب ^{هو} المحذور من العصب منه فصب دار تحتها
 للدار والعصب منه شفع الدار للسمع والمسرور ^{هو} المحذور من السعة والمحذور الدار لمعصبه عليه
 قال ابن معاذ بلغ نطلب المعصومة سعة الدار للسمع ثم يحاصر المسرى ^{بها} ولعاصبه ^{بها} لا يطلب
 هذه الرجل المسرى هذه الدار من طلب منه السعة ولم يحصرها هذه الدار ^{بها} هذه الدار
 فان امام الله ان الدار المعصومة له ^{هو} العاصبه الدار المعصومة وبالصحة ^{هو} العاصبه
 فيه حلف العاصب والمتسرى فان بكل العاصب عن ^{هو} الدار ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 المعصومة ^{هو} العاصب ولا يصح له بالسعة لان يكون الدار ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 وان حلف العاصب وكل المسرى ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 يكون حمله عليه دون الآخر واذا بوجه العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 الله فان مال السمع اقص ^{هو} السعة ^{هو} السعة ^{هو} السعة ^{هو} السعة ^{هو} السعة
 العاصبه الى ذلك فان مال السمع ان لا يحق ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 الى ذلك الوقت ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 بالشرط وقال بعض المسانخ ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 ولا شهادة ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 على امته احصار الدار ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 الدار ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 قالوا هو يطلب ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 مال الوكيل ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 لو كمل ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه
 سلم الدار ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه ^{هو} العاصبه

الى المعكل وان كان الوكيل لم يسلم الى المعكل بيع الطلب منه وهو خصم ^{بن} وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل ربح والقاضي الامام علي السغدري ربح صحيح الطلب يسلم او لم يسلم لانه في حكم الحقيق عاقد نفسه ^{مكان}
 بمنزلة المشتري يكون حصما في طلب الشفعة كانت الدار في يد اولئك رجل اشترى دارا بالكوقة
 بكر خطه بغير عينه فاحصه الشفع الى القاضي بمرور الدار بالكونه او بمرور خطه القاضي له بالشفعة بكرة النواذر ان كانت
 قيمة الكربة للواضعين سواء اعطاه الشفع الكربة حيث مضى له بالشفعة وان كان العهد ^{صله} معا
 فان كان الكربة للموصع الذي يريد الشفع ان يعطى على قيمه من ذلك الا الشفع يعطيه حيث شاء ^{ان} ما كان
 ورضى المشتري بذلك فكذا يعطيه الشفع حيث شاء وان لم يرض المشتري بذلك اعطاه الشفع ^{في} الموضع
 الذي يكون قيمة الكربة مثل قيمته في موضع الشراء رجل اشترى ارضا بمائة درهم وبيع منها التراب ^{التراب}
 بمائة درهم ثم جاء الشفع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ياخذ ^{الشفع}
 الارض بصف الثمن وهو خسون درهما يقسم الثمن على قيمة الارض فكل درهم التراب وعلى همه التراب
 المرفوع ثم يطرح عن الشفع فيه التراب وقال القاضي الامام علي السغدري لا يطرح عن الشفع ^{نصف}
 الثمن وانما يطرح عنه خمسة الفصان فلو ان المشتري كفى الارض بعد ما دفع منها التراب ^{عاد}
 كما كانت قبل ان يحضر الشفع ثم حضر الشفع قال الشيخ الامام ابو بكر ربح يقال للمشتري ارفع من الارض
 بقدر ما احدث فيها ثم يكون الجواب في علم ما قلنا المشتري اذا شفع الى الشفع واستعمله ^{معه} شهرا ما
 ثم رجع الشفع وطالبه في الحال كان له ذلك المشتري مع الشفع اذا اختلفا في امر
 كان القول قول المشتري مع عينه وان اقلما بينه على ما ادعى يقض بينه الشفع في قول الجعنة ومحمد
 ربح او يوسف ربح اليه بينه المشتري الفصح اذا اخذ الدار بالبائع كانت عهده على البائع ^{وان}
 اخذها من المشتري كانت عهده على المشتري والمشفع خيار رعية وله ان يرد بالعيب وهو
 بمنزلة المشتري في ذلك وان كان المشتري اعتمرى الدار على ابن البائع برئ من كل عيب ^ن فلان
 بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان الشفع ان لا يرضى بالعيب ويرى الشفع اذا اخذ الدار

بالشفعة وبني فيها ثم استخفت الدار رجع الشفيع بالثمن على من اخذ منه الدار ورجع
 البناء على احد بخلاف المشتري فان المشتري كما يرجع بالثمن على البايع يرجع بقيمة البناء
 ايضا الشفيع اذا وكل رجلا باخذ الشفعة جان فوكيله فان قال المشتري بعد ما اثبت الوكيل
 الشفعة ان اريد يمين الشفيع انه لم يسلم يقال له سلم الدار لك الوكيل وانج الوكيل وحلفه
 وهو كالوكيل يقبض الدين اذا ادعى المدعى المديون ان الموكل ابراء عن الدين فانه يومئذ
 الدين له الوكيل ويقال له انج الوكيل وحلفه على ما يدعي رجل اشترى دارا بالحياد ونقد النصف
 فتجوز به البايع فان الشفيع ياخذ بالحياد لانه اشتراه بالحياد رجل اشترى ارضا بمائة
 درهم وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة وسلمها اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري
 نقد الثمن للبايع فذهب له البايع منها خمسة عشر اخذ المائة معلم الشفيع بالهبة لئلا يرسل
 من المشتري من الثمن ولو ان البايع وهب من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمسته
 كان للشفيع ان يسرد من المشتري ما وهب له من البايع لان هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن حط والحط
 باصل العقد وكان للشفيع ان يسرد من المشتري قدر ما حط عنه البايع اما بعد قبض الثمن هبة
 ليس بحط بل هو تمليك مبتدأ كانه وهب له مالا اخر الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالف ثم ان الوكيل حط
 عن المشتري مائة من الثمن صح وبضمنه من الخطوط الاخر ويبرأ المشتري عن المائة ويأخذ الشفيع الدار
 الثمن لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد رجل اشترى نصف شيعة من دار او جزءا شيعة منها ثم ان المشتري
 قاسم البايع وحضر الشفيع فان كانت الشيعة بقضاء القاض فان الشفيع يأخذ من المشتري ما صار له
 الشيعة ولا يرسله ان يبطل الشيعة رواية واحدة وان كانت الشيعة بغير قضاء حاله ان يبطل الشيعة
 روايتان والصحيح انه لا يبطل له ان يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو كان رجلين اشترى دارا واما
 شفيهان واما شفيع ثالث ايضا فاقسم للمشتري ثم حضر الشفيع الثالث كان له ان يبطل الشيعة فان
 قضاء او بغير قضاء رجل اشترى دارا لها شفيهان احداهما حطت فطلب المحاصر الشفعة فنقض له القاض

عنه الشفع الثاني فان الثاني يطلب الشفعة من الشفع الحاضر الذي قصد له القايح لان المشتري لا يتبع
الاول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشفع الحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب المسه ^{شععه} عجز عنه
لا يستحق الا نصف بطلت شععه وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة ^{شععه} في نصفها
لان كل واحد منهما لا يطلب الا بطلب الشفع الذي له نصف الذي له يطلب واذا بطلت شععه
يطلب الكل ^{شععه} رجل باح او هو ^{شععه} رجل واحد او اجرت شععه بها حار البيع في حق البائع والمشتري
ويؤتى في حق المسناحران اما في المسناحر البيع فبذل البيع الروال ما يوجب التوقف ويكون
للمستأجران باخذ الدار بالشفعة وهو بخلاف ما لو كان يملك فلان بالثمن
او بالدر ولان شفع الدار مكمل الشفع بطلت شفعته لان الكفاله اذا شرطت في البيع
كان تمام البيع بالكفاله فضية ^{المشتري} لا قبل من له البائع اما هما البيع كان تاما باثر البائع
ولا يصير المستأجر بالاحارة بمنزله البائع فلا يبطل شفعته وان كان المستأجر لم يجز البيع ولكنه
يطلب الشفعة كان طلب المسه ^{المشتري} مسحا للاجارة رجل مشتري دار فحضر الشفع واراد ان ياخذ الدار
من المشتري احد سنت فيها ^{المشتري} البناء والاسه لا بل اشترى منها مبنية كما هو بان القول قول
وان اقاما الدية كالتبته المسه مع اولاد ^{الدار} لو اشترى ارضا فحضر الشفع واراد ان ياخذ
وفيها اشجارا وحاصلا على حد الردية وما يكون القول قول المشتري اذ لم يكن مكذبا ظاهرا وان كان
مكذبا ظاهرا بان قال حدثت فيها الاشجار الا ان لا يقبل قول المشتري وان قال اشترى من ^{مشتري}
يوما واحدت فيها الاشجار قتل بوله اذ ادين وقتا لا يكن به الطاهر وان قال المشتري اشترى
البناء فحسمته ^{المشتري} دبر عزم ثم اشترى الارض بعد ذلك او قال اشترى الارض بدون البناء او لا ثم اشترى
البناء فعقد اخر فلا شفعة لك في البناء لانه على صار مفسو او قال الشفع لا بل اشترى منها محاي
واحدة الفناس يكون القول قول المشتري وفي الاستحسان يكون القول قول الشفع ^{المشتري} لا بل
فيكر الشفعة في البناء لينفرد الصغفه بعد قيام سبب الشفعة طاهرا فلا يقبل قول المشتري ^{ولو قال}

المشري وهذا البناء أو الماسح الأرض كان المولى يقول المشري وما أحد النسخ الأرض يدنو
 البناء وكذا لو قيل استوفى النسخة بمال الصنف وما أعاد وهذا النسخ استوفى الكل بعد
 كان القول قول النسخ استوفى وأما الدية كانت الدية به المشري وقول أبي يوسف
 لأنه هو المصالح على الدية على قول محمد بن روح الله به به النسخ فان ارى المشري به استوفى الكل
 بعد واحد وادعى النسخ انه استوفى من ماله كان القول قول المشري وأما قال المشري به
 هذا النسخ من ائدار بطاعة الى ما بالدار ثم ما عير ما به الدار ماله هم ما بالدار مع كل
 كل الدار ماله هم كان دعوى المشري في النسخ ما أحد النسخ كل الدار غير النسخ وطريقه
 ارسله ماله ما كان حجة انه به النسخ كان القول قول ماله مع ماله وادعى النسخ ان المشري به
 قال كان النسخ للموهو انه لا يثبت على النسخ السعة والاركان سكره المشري في المشري الذي
 لا يظهر حتى النسخ بقولها الا ان عمم الدية على الهبة قبل شراء الارض فمصر - في سكره في الارض
 على الجار حال مشري دارا فادعى النسخ ان المشري هدم طائفة من الدار وادعى النسخ ان القول
 المشري والدية به النسخ وان له في سكره صاحب السعة في النسخ في النسخ
 والحجة ونقصه به الدار الذي اقام الدية به سكره الدار ولا بد من الدار لانه لم
 سكره سكره احد ما ولو اقام الدية به سكره احد ما قام احد به الدية به احد في هذه
 ماله من سكره اقام الاخر للدية انه اشري هذه الدار الا ان سكره من سكره في النسخ
 الدار الاخر من سكره في سكره وهو سكره ان النسخ في الدار الاخر في الدار
 على سكر الدار الباقية ولوله في سكره في سكره في سكره في الدار الاخر في الدار
 كان النسخ كان ماله ولو في احد هما في الدار في سكره في الدار في الدار
 في سكره في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار

رجل اشترى أرضا ما حرمها من الجار بالشرع دفعها مرة عنه او كان فيها محل يدفع الجار ماله او سكره

الجار بعد ما علم الجار بالقلع بطلت صفقة الجار لان اقدامه على هذه الصفقات بعد العلم بها راعا
 منه بقران من المشتري فيبطل صفقته. ولو اشترى بخلافه ليقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك قال لا
 للشفيع في الضم لان له نقطه وكذا لو اشترى الثمر ليجزها والبناء لو هدم ثم اشترى الارض بعد ذلك كان
 للشفيع في الارض خاصة. ولو اشترى قرية فيها بيوت واشجار ومخل ثم انه باع الاشجار والبناء
 المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الارض وما لم يقطع من الاشجار
 يهدمه من البناء وليس له ان يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفيع حصه ما قطع من الشجر وما هدمه
 من البناء لانه صار مقصودا فاخذ قسطا من الثمن. رجل اشترى نهر اياه وارجل ارض في اعلى
 بجنبه ولا حرا ارض في اسفل النهر الى جنبه فلهما الشفعة جميعا في اصل النهر من اعلاه للاسفل وكذا
 القناة والهير والعين لانهما من العقارات وتنفق بالشفعة. وكذا القناة مفتحة في ارض وظهر
 ماؤ هذه ارض اخرى في ان القناة من مفتحة الامصبها شركاء في الشفعة. رجل له نصيب في نهر فهو
 احق بالشفعة من مجرى النهر في ارضه لان الذي يجري النهر في ارضه جار وماحب النصيب في النهر
 شريك في السبع فكان مقدما على الجار. رجل له ارض كثير المون والخراج لا يشتريها احد فباعها
 من انسان مع دابله قيمتها الف وخمسائة بالف وخمسائة ولدا رشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة
 ولا يأخذ الارض قالوا كانت الارض يشر بها احد من اصحاب السلطان قسم الثمن وهو الف وخمسائة
 على الله وعلى قيمة الارض هي القدر الذي يشتريها احد من اصحاب السلطان فيأخذ الشفيع الدار
 بذلك ان رضى به المشتري وان كانت الارض يشر بها احد من اصحاب السلطان ولكنه يشفيع
 فيظلل في قيمة الارض في آخر الوقت الذي ذهبت رغبة الناس عنها ثم ينقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم
 قيمة في الحال يستقر قيمتها في آخر الوقت الذي كانت متوقفة وذهبت رغبة الناس عنها جعل المشتري
 دارين في موضعين مختلفين احدهما بالعام والاخرى بالعراق في صفقة واحدة فان كان الشفيع
 الدارين جميعا ظاهرا يأخذ الدارين وليس له ان يأخذ احدا الدارين. وانا اشترى الدارين في

ما را المشتري ان يأخذ احدا الدارين كان له ذلك وان كان مع شفعي الدارين جميعا رجل اشترى خمس
 من اثنين رجل واحد في سكة غير نافذة نصفه ووجه دار والشفع ان يأخذ من واحد واحد قالوا ان
 الشفعة بحكم الشفعة الطريق لا يأخذ البعوض له من المصلحة من غير ضرورة وان اراد الشفعة
 بحكم الجوار وجارة في هذا المنزل الذي يريد اخذ لا يترك له ذلك قالوا اصل اراد المشتري عقلا
 في موضعين اوستانين او دارين في مواضع فله فان كانت الصفة مفرقة ان اشترى رجل
 بصفة على حدة والشفيع شفع لهما بدارين له او بدار واحد وداران فانه بالشفعة احداهما
 ذلك وان اشترى بهما في صفقة واحدة فان كان الشفع يشفع لهما جميعا لهما ان يأخذ من واحد
 احدهما ولكن يأخذها او يدع وان كان الشفع يشفع لاسمها والصفة واحدة فانما انما انما
 من بيجيفة روح و اخو الروايات عنه وهو قولنا في موضع محمد روح فانه بأحد اليه هو سمعها
 وهو كما لو اشترى دارا وعبد صفقة واحدة فانه الشفع بأحد الدارين والشفعة روح والعبد واحد
 اذا كان الشفع يشفع لاسمها فان كان يشفع لهما سمعا والصفة واحدة فانه بأحدهما او يدع
 رجلان ما عا دارا مشتركة بينهما من رجل لم يكن للشفيع ان يأخذ من العضو الواحد والآخر واحد
 واشترى اثنين فله الشفع ان يأخذ حصة احدهما بعرض جانب المشتري لا جانب البائع وروى
 عن بيجيفة روح ان البائع اذا كان اثنين والمشتري واحد كان الشفع ان يأخذ نصيب احدهما
 قبل القبض ولا يأخذ من بعده بعد القبض وهذا قول بيجيفة روح الاول اما في قوله الآخر بغير جان
 على كل حال قبل القبض وبعد سواء كان المشتري اشترى لنفسه او لغيره بالوكالة رجل اشترى
 لرجلين فله الشفع ان يأخذ نصيب احدهما من وان اشترى رجلان دارا لرجل كان الشفع
 نصف ولو كان البائع اثنين والمشتري واحد فله الشفع نصيب احد البائعين لا نصيب
 شفعه ذلك انه ان يأخذها كلها مقسومة كانت او غير مقسومة

فصل في تسليم الشفعة والبراءة والاطالة واسرة المأجر

الدار كركن ذلك تسليماً ولا يتطل شفعته . وأن قال المشرع للمشتري سلت هذه الدار لك أو شفعته
هذه الدار لك أن كنت اشترى فيها نفسك وقد كان المشتري اشترى بها غيره لا يبطل شفعته لأنه
التسليم بالشطر وتسليم الشفعة اسقاط محتمل التعاقب والمحلل بالشطر لا يبرل عند عدم الشطر .
ولو أن الشفع قال للمشتري سلم لي نصف الدار بالشفعة فابى المشتري لا يبطل شفعته هو الصحيح وكذا
لو قال الشفع أنا شفع هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقى فابى المشتري لا يبطل
ولو أن البائع والمشتري قالوا للشفع ابرأنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت الشفعة
بطلت شفعته قضاء ولا تبطل فيما بينه وبين الله تعالى وهو كرجل قال لغيره اجعلني ففعل ولم يعلم
قله في القضاء ميراثه عليه ولا ميراث فيما بينه وبين الله تعالى ولو أن رجلاً اوصى بدار لرجل فلم يعلم به
الموصي له ومات الموصي فيبعث دار يحجب دار الوصية ثم قبل الموصي له الوصية فلا شفعة للموصي له
في الدار الثانية لأنه لو لم يكن الوصية قبل القبول فلا يكون جازاً للدار الثانية ولو أن الموصي له مات
بالوصية ثم بيعت الدار الثانية بحجبها فادعى ورثة الموصي له الشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك
لأن موت الموصي له قبل القبول يكون قبولا للوصية فصار الوصية ميراثاً عنه لورثته فإذا ثبت الملك
للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجوار . وأما الخيل في ابطال الشفعة ذكر الخصاص في ذلك منها
ما يكون ترهيداً عن طلب الشفعة . ومنها ما يكون ابطالا إما ما يكون ابطالا فتمها ان يهب للبائع
للمشتري . ويشهد على الهبة والمشتري يهب القس للبائع ويشهد عليها فلا يثبت الشفعة اذا
لوكن الهبة بشرط العوض الا ان هذه الخيلة لا يملكها بعض الناس لانها تنزع ومن الناس من لا يملك
التبرع كالاب والوصى وغيرها . ومنها ان يصدق بالدار على ارضان ثم المشتري يفضل بمثل المثل على البايع
وهي الهبة سواء الا ان في الهبة للاسبغ على الابوين لا يملك . ومنها ان يهب لرجل
من الدار ثم يترافضان الى القاضي الذي يرحبه الشارع فيما يحتمل نفسه فيحكم بمجاز الهبة ثم يبيع بقية الدار
الموصوب له بمقتضاها على الجار ومنها ان يهب الدار بشرط العوض الا ان هذا على الرواية التي لا يثبت الشفعة

بشرط العوض اما في الروايات الظاهرة ثبتت الشفعة في العبة بشرط العوض فان كان لا يأخذ
الشفيع في ظاهر الرواية ينبغي ان يأخذ الموهوب له الدار لاجزئ منها ويأخذ الواهب كل العوض الا ذلك
فلا يثبت الشفعة للشفيع فان في العبة بشرط العوض قالوا لما يثبت الملك للموهوب له اذا قبض ^{الكل}
اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت له الملك ولا يصطح حق الواهب ويكون للواهب ان يرجع من غير قضاء ^{ولا قضاء}
يروى للمدعي عن محمد بن نصابيكون هذا كالمبيع بشرط الخيار للبائع وثم لا يثبت الشفعة للشفيع ما ^{يج}
حق البائع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة فان كان لا يحتمل القسمة كالبيت الصغير ^ت والنفق
اذا وهب منها جزءا معلوما شائعا جاز عند الكل ولا يكون للجار ان يأخذ بالشفعة ومنها ان يشتري
البناء او لا في صفقة ثم يشتري العروة بقرن غال فلا يثبت الشفعة في البناء لانه يعلق ولا يرغب الشفيع
في اخذ العروة بقرن غال فكان ترهيدا او كذا الوهب البناء باصله ثم يشتري العروة بقرن عال وكذا ^{لك}
في الكروم والاراضي وفي هذه الفضول اذا اراد الشفيع ان يخلص البائع او المشتري بالله ما فعل ^{هذا}
فراعى الشفعة ^{تخلف} اراى تخلف البائع ليس له ذلك لان نكولته لا يكون حجة على المشتري وان اراد ^{تخلف}
المشتري فكذلك لانه يدعي عليه شيئا واقربه لا يلزمه ومن الجملة ان يشتري سهمها معلوما
بقرن عال في صفقة ثم يشتري الباقي بقرن يسير فلا يرغب الشفيع فيما باع او لا لكثرة الثمن ويد وبه لا ^{يملك}
اخذ الباقي لان المشتري يصير شريكا فيكون مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدارين غال ثم ^{حين}
البائع بذلك الثمن بدلا اخر فلا يرغب الشفيع ان يأخذ الدارين لكثرة ولا يكون له ان يأخذ ^{حين}
بالبدل الثلث لان الثاني يدل عن الثمن لا عن الدار وذكر الخصاص رح جله لم يردوها عن محمد بن وهيب ^{ان يدعي}
ان الدار لابن صغيره في يد هذا الرجل ثم ان المدعي يصلح الكفيل به الدار علان يدفع اليه مائة دينار ^{ولا يقول}
انها من مال ابنه علان يسلم الذي في يده الدار فيجوز ولا شفعة فيها لان الاب لا يأخذ الدارين ^{لا يكون}
المعاوضة فيبيع الملك للامير دون الاب الا ان هذا كذب فان اراد ابطال الشفعة على وجه ^{لا يكون}
كاذبا يا مولاي معلوم انه ان يشتري الدار من صاحبها الابن صغيره لاه بالثمن الذي اتفق عليه فيشترى ^{المملوك}

شراء ثمان المولى يدعي أن الدار لا مملوكة لأبي الشراء فيكون صادقا إلا أن هذا لا يجوز عن نوع شعبة

لأن الملك إنما يثبت للذين بالنسب فإذا ادعى الأب ملكا مطلقا كان مدعيها غير ذلك الملك لأن الملك

المطلق أقوى من الملك بالنسب على ما عرف أن القضاء بالملك المطلق قضاء بالزوائد وفي القضاء

بالمالك بسبب لا يدخل الزوائد. الشهود إذا احتملوا الشهادة على الملك بسبب فإذا شهدوا بالملك المطلق

كانت شهادتهم بالأصل والزبابة. وأختلف الشافعي في أن الشاهد إذا احتمل الشهادة في

سبب ثم إن البائع غصب المبيع من المشتري فجاء بالمشتري بالشهود وأمرهم أن يشهدوا له ما زاد

المطلق قال بعضهم يجوز لهم أن يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز. وكذا إذا احتملوا الشهادة

على الذين بسبب هل يراجع لهم أن يشهدوا وأعدا الذين سلطانا هو على هذا الخلاف أيهم والخصامان

يقول بالجواز ومن جملة الخيال أنه إذا باع تجزئة مملوكة من الدار للمشتري ثم باع الباقي منه إلا أن هذا

على الاختلاف أيضا منهم اختلفوا أن إذا أقر لعويصين هل يثبت الملك للمقر له بالأقرار قال بعضهم

لا يثبت لأن الأقرار ليس من أسباب الملك ولهذا لا يبيع من العبد المأذون. ولو كان الأقرار من أسباب

الملك كان الأقرار تمليك بعينه. وهذا ما دون لا يملك ذلك ومن الخيال أن يוכל المشتري حولا

بالشراء فيشتري الوكيل ويبع ولا يكون الموكل خصما للتبيع إلا أن هذا على قول محمد بن أبي حنيفة

ويعتبر يكون الموكل خصما للتبيع ليطالب منه الشفعة فانه فكرة المأذون إذا اشترى الرجل دارا وبيع

منها حصة المشتري الأول ثم جاء الشفعي وأراد أن يأخذ بالبيع الأول على من لا يملك ذلك

وعلى قول أبي يوسف صف ربح يملك ذلك. وعلى هذا الخلاف العبد المأذون المديون إذا ألهه المولى

بغير إذن الغرماء فغاب فحضر الغرماء لا خصومة لهم مع المشتري في قول محمد بن أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف

لغيرهم أن يخاصوا المشتري ومن الخيال بالشفعة أن يواجر المشتري من البائع ثوبا يلبس به المال

يخرج من ماله ثم من الدار في يوم ثم يبيع بغيره الدارين صاحب الثوب فلا يكون للشفعة أمارة للبراء

الأول فلا يملك للشفعة ملك الجزء بالشفعة وأما بقية الدارين صاحب الثوب صاحبها في الدار فكان

معها على صاحب الحمار. ومنها أن يستاجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار بعشر الدار على
 أن يسقيه فاداءه فقام ذلك المجلس أو عزم بملك عشر الدار فلا يكون للتمتع حتى السبعة وهو ^{أول}
 مؤخر حل الأجرة ههنا بمنزلة المهر. وفي المسوط حل الأجرة بمنزلة المبيع فانه قال لو كانت الأجرة ^{ساعة} عدل
 قبل الفصل لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو أحر الدار بطل العقد والحساب ربح حل الأجرة بمنزلة
 المهر ومن الحكمة أنه إذا أراد أن يبيع الدار بعشرة آلاف درهم يبيعها بعشرين العا تم بعض قسعه
 آلاف وجسمائه وبعض الباقية عشرة دنانير أو أقل وأكثر أو أراد التمتع أن ما حد هاشترى ^{العا}
 ملازم عي و التمتع ولو استحققت الدار على المشتري لا مرجح المشتري بعشر العا أو بما يرجع ^{ما}
 أعطاه لانه إذا استعصف الدار يطهره لكن عليه من الدار يظل الصرف كما لو باع الدار بالدينار ^{لمشتري}
 على الناحية بمصا والدينار له عليه دين فانه يظل الصرف ومن جملة الانطال التمتع أن يقول المشتري ^{للسبعة}
 أشتري الدار من فلان بكذا ما بيعها منك فاشتري ويحول ربحه في القس كذا ويحول عا وحسبها
 مدارجها أو يحول أيا وليكها فان أحست أن أوليكها مالتين الذي اشتريتها وليكها فقال التمتع ^{مولى}
 فانه بطل التسعة وكذا لو بعث السيد يشتري لا يتمع أحلا يقول للتمتع ذلك فقال الرجل البع
 للتمتع أن لا تأخذ يشتري هذه الدار بكذا وهو يقول لك أن أحسبها أوليكها بما أسير بها ^{له}
 وليكها وما للتمتع ثم رتبها فانه تظل التسعة وأبعت المشتري إلى التمتع رجلا فقال التمتع ^{قد كتب}
 أشتري من فلان بكذا بعير الناح هذه الدار في كسر هذا الرجل فقال التمتع نعم بطل التسعة لأن ^{السبع}
 أقول شراء هذا المسير لي بربح ولم تنفد به التسعة وكذا لو قال ذلك الرجل للتمتع هذه الدار
 لك ولم يكن لفلان الناح فقال التمتع نعم بطلت تسعته لأنه لما ادعى الملك لنفسه فقد أقراه ^{للسبعة}
 له ولو قال المشتري للتمتع أشتري هذه الدار بمائة دينار أحسبها أن أعطاك من ثمنها ^{عشرة}
 دينار فقال نعم بطلت تسعته قالوا أما تطل تسعته في هذه الصورة إذا قال أعطاك من ثمنها
 عشرة دينار وأعطاك مائة دينار لم يرد له الدينار ولا تسعته ولو أن يشتري

وطلب التمتع الشفعة بمصلح المشتري من ذلك على بيت مجبى من الدار يدفعه الله بمحضه من الص
 وكما أنه لا يجوز لأخصه من القن ليست بمعلوم فان اراد ان يسلم البيت الى الشفعة فيسفر ما بيع من الدار
 للمشتري فيشتري رجل اجني هذا الس للتمتع ما عرف ان التمتع يسلم القفعة بما يجرى، الدار فيحصل
 العوض لكل واحد منها يسلم البيت للتمتع ويتب الدار للمشتري. أقامات الشفعة بعد ما قص
 القاضيه بالشفعة قبل ان يفض الدار وقبل ان يقد القن كانت الدار لورثة التمتع لأن قضاء
 القاضيه بالشفعة بمنزلة البيع، وكومات التمتع بعد ما اشتري الدار كانت ميراثا لورثته
 ولو توفى القاضيه بالشفعة للتمتع وطلب المشتري من التمتع ان يرد الدار على المشتري برأيه في
 من جنس القن او من عمر خمسة بصر الدار، للمشتري، ما ليس الاو، وببطل الزماده لان رد الدار
 المشتري يكون عمله الا ماله والا ماله اما تكون القن الاو، ولا يصح فيها الزماده وكذا لو طلب
 من التمتع بعد ما قصه اقاض له ماله لشفعة ان ير الدار على البايع برأيه، الله، فعلى كانت
 والا ماله كما تكون من الدار بعد خمس، من البايع، التمتع لان التمتع بعد ما قصه القا
 له قام مقام المشتري وبصر المشتري كالوكيل للمشموع يصح اقاله التمتع مع البايع ولو اذن
 المحض الى ان يسود الله من دار محمد في الاصل الحمله في اسقاط السعة ولم يذكر الكراهية
 قول ابن يوسف ربح لا يكره. وعلى قول محمد ربح يكره. وهذا من العمل الحمله لمنع وجوب الزكوة
 ومنع الاستئجار على قول ابن يوسف ربح لا يكره. والاحص مناشئنا ربح يكره الاحتياالا اسقاط
 السعة عند الوجوب لانه احتياالا لابطال حق واجب وحل الوجوب ان كان المحارفا
 يتادى منه بأس به. وقال الشيخ الامام في مس الاثمة السجدة ربح لا بأس بالاحتياالا لابطال حق
 الشفعة على كل حال اما قبل وجوب الشفعة لا تنك كما لو راد الكتاب المال لمنع وجوب الزكوة وبعد
 وجوب الشفعة لا يكره الاحتياالا، انه لا يكره الاحتياالا لربح الصريح نفسه لا كلاما، العير مطهر ما ذكرنا
 دليلا على هذا

أبواب الكتاب ستة. الأول في إباحة القتال ومن يباح قتله. والثاني في الأمان. والثالث فيما يخرج منه
مسلم. والرابع فيما يخرج من غير المسلم به كافر. والخامس في أحكام أهل الردة ونقض عاتق الحرب. والسادس
في الخراج والجزية. أما الأول فلا بأس بالقتال في أشهر الحرام وهي ذوالقعدة وذوالحجة والمحرم ورجب
وقد أريد البديهة بالقتال في أشهر الحرم أفضل. فأن كان قوماً لم تبلغهم الدعوة يدعون إلى الإسلام ولا فإن
نظمهم. وأن كانوا قوماً بلغتهم الدعوة لا بأس بقتالهم قبل مجيء يد الدعوة والتخمس يد أفضل
ولا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا نذر يديه جميعاً فإذن أحدهما أو الآخر لا ينبغي له أن يخرج وإلها
أن يجناه من الخروج إلى الجهاد إذا كان في خروجه لخصمه المشقة. وأن لو كان له إخوان وإهل
ويهل فإن فادله الحد من قبل الأب والعم من قبل الأم ولم ياذن الأخوان لم يذره. لا بأس
الأب قائم مقام الأب عند عدم الأب وأم الأم دائمة مقام الأم عند عدم الأم فاعتبرا بهما
لا غير وأن كان أحد الأبوين مسلماً والآخر كافراً فإذن له السلم بالجهاد ومنعه الكافر أن كان الكافر يمينه لشدة
على الولد لا يخرج إلا بآذنه. وأن كان الكافر يمينه فلا بد له من قتال أهل دينه لا بأس أن يخرج بجواز ذلك. وإن مال
الوالد لم يخرج للجهاد أو الحج فله أن يذره. وإن كان له أن يخرج إذا كان يكون السفر مخوفاً كويل البحر وخوف العدو
فإنه لا يخرج إلا بآذنهما وإن لم يكن السفر مخوفاً لا بأس أن يخرج أن استغنيا عن بدته وإن احتاج إلى أحد
لا يخرج إلا بآذنهما. والمرأة إذا منعت أبها عن الجهاد فإن كان قلبها لا يحتمل الفراق وتضر بالبلاد
كان لها أن تمنعه عن الجهاد ولا اثم عليها. ولا يعتبر بآذن المرافق في خروج الزوج إلى الجهاد وغيره. وكذلك للرجل
عليه نفقتها كالبنت والأخوات والعمات والخالات. والذكور والصغير الزم من الكبار الذين لا حرفة
لهم إلا أن يخاف عليهم الضيقة وأما الذكور الذين لا نفقة بهم فلا بأس أن يخرج وأن يدعهم وإن خاف
عليهم الضيقة. وأن أراد أن يخرج إلى الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قبل قضاء الدين فإن لم
منعه ما يفيض به الدين فإنه لا يخرج إلا بآذن العزيم. وأن كان مالاً كفيفاً فمكاتبته كخالفه بأمر الدين
وأن كان له دين لا يفيض به الدين فإنه لا يخرج إلا بآذن العزيم. وأن كان مالاً كفيفاً فمكاتبته كخالفه بأمر الدين

وأما البشير والمعتوم ما دام يقا^١ لان او يجر ضان فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار في يد^٢ المسلمين
 لا ينبغي لهم ان يغفلوهما وان كان قتل غير واحد وعن أبي حنيفة ر^٣ح ان قتل أصحاب الصوامير^٤
 ولا يسيب الشجر والحجارة انه لا يتقوهم منها القتال^٥ الفل ويوسر^٦ الاعمى والمقعذ ومفطوح^٧
 والرجل وبأس الشئ ولا يترد في دار العرب لتقوهم النفس من هؤلاء. وللمسلم ان يقتل كل ذي
 ر^٨حم محرم من المسلمين في دار الحرب الا الالباء والاجداد والجدات فان لا يقتلهم ماله^٩ الفضل^{١٠}
 نفسه فان قصدوا قتله كان له ان يقتلهم. وأما الأولاد والاخوة والاخوات والامام والاقوال
 والخالات والعمات واؤله^{١١} هم فلا بأس للمسلم ان يبدأهم بالقتل ويبغي ان يكون الوية^{١٢} المسلمين
 والرايات سودا^{١٣} ولا بأس بالخال المصحف^{١٤} والحرب لفراة^{١٥} الفراء اذا كان العسكر عظيم^{١٦}
 سخي^{١٧} ان لا بأس به قال ابو حنيفة ر^{١٨}ح اقل السرقة ما تفتوا^{١٩} امل الجدين^{٢٠} اربعائة وقال الحسن بن صالح
 اقل السرقة اربعائة^{٢١} اقل الجدين اربعة آلاف والحرامة بالليل عند الحاجة اليه^{٢٢} الفضل^{٢٣} من مملوك^{٢٤} الاية
 ويكره حمل رؤس الكهنة الى دار الاسلام. وفي باب الك^{٢٥} منه الحاق الوهن^{٢٦} ولكنهم لا بأس^{٢٧}
 ولا يستحب رفع الصوت في الحرب لانه نوع من القتل وان كان في رفع الصوت تحريض على القتال
 لا بأس به ويكره اخفاء الغريم^{٢٨} في يد عبيله يرهق^{٢٩} الع^{٣٠} ويكره ان يلبس المسلم ثيابا من
 السلاح فيه صورة انسان او طير فاما الشجر ونحو ذلك لا بأس به ولا يجوز رد السلاح^{٣١} الى دار الحرب
 بموص او غير موص^{٣٢} ولا يتم ولا يأتى^{٣٣} الحرب بمسلم ولا بمال في قوله ابي حنيفة ر^{٣٤}ح وقال ابو يوسف ومحمد
 يفادى بالسلم اذا كان حيرا للمسلمين ولا عادي بالمال في قولهم ولا بأس بالطبول تضرب في الحرب
 لاجتماع الناس لانها ليست بملهو^{٣٥} ولا بأس بجعل الاحراس على الخيل مع^{٣٦} الت^{٣٧} انيف^{٣٨} التي يقال بالقاء^{٣٩}
 بركسوان^{٤٠} به يمدد العاد ويكره الحرس واعان^{٤١} الامل واليه يحمل عليها^{٤٢} الانقال^{٤٣} . أما القدر
 يقال به بالارسية^{٤٤} ر^{٤٥} انه فلفل^{٤٦} لا يسيب بها فلا بأس به^{٤٧} جرجي^{٤٨} ر^{٤٩}ح في دار الاسلام فقاتل^{٥٠}

رسول الملك لا يصدق ويكون في الجماعه المسلمين في قول المجتهد روح وقال ابو يوسف ومحمد بن عمرو
 اخذوا آخر الحرب كتابا يسمى كتاب ملك يصدق ولا بأس الرجل الواحد من المسلمين ان
 يحل عليه من المشركين ان كان يطمع السلامة او الكفايه بهم وان كان لا يسمع حد من الرذائل
 هلاك النفس من غير فائدة مسلم وقع في ايدي الكفرة وقرب الى القتل ^{لاقتل} من يهدد به من يد عنقه
 ان كان يحافظه لولا يد عنقه فليس باخش من القتل الا انه لا بأس به وان كان يعلم انه لولا يد
 لا يقتل كره المان يد عنقه ولو اخرج المشركون سفينة في البحر فيها المسلمون ان سمعوا السمينة ^{استرق}
 كان في سمه وان الى نفسه في البحر فخرجت كان في سمه في قول المجتهد روح وقال محمد بن عمرو ان
 احرق ان كان يعلم انه لا يخرج من البحر لا بأس به وان كان يحسن السبا ^{هـ} وطمع ان يجوس البحر كان الوا
 عليه ان يلقي نفسه في البحر ^{هـ} اذ اقام المسلم المشركين في الحرب واخذ منهم اموالا فلا بأس وكذا
 لو باع منهم امر او خبز او ^{هـ} او درهم لا بأس به ولا بأس بتعليم القرآن للكفرة ولا بأس بان يمشي ^{مورم}
 لطلب المال واذا قهرهم في اصل الحرب اهل مملكته بالرو صاروا رقاء له جار شراؤهم منه وان
 قهرهم بالولاية والسلطنة لا يملكهم ^{هـ} وكره للمسلم الواحد القوم عيان يعرفون الكافرين وكانوا في المائة
 من المائتين في قول محمد روح ولا بأس بان يفر الواحد من الثلاثة والمائة من ثلثمائة ^{هـ} وليبيع المسلمون
 ان يعرفوا اذا كانوا اثني عشر الفا وكان العدو واكثر بقوله عليه الصلوة والسلام جبريل ^{الاف} و ثمان مائة
 وليتقلب اثنا عشر الفا اذا كانت كلمتهم واحدة قال مسلم انه اذا غلب على طاعة الله يغلب لا بأس
 بان يفر ولا بأس للواحد ان يفر اذا لم يكن معه سلاح ^{هـ} اثني عشر الفا سلاح ^{هـ} ودركه في السبا ^{هـ} نفس
 الفرار من الرخص اذا كانوا لا يطيقون ^{هـ} وعز استمنه روح لو اصابه من مصر والمصريين ^{المسلمين}
 لم يكن فرار من الرخص ^{هـ} مسلم هرب من العدو ^{هـ} في مدينته فاداه به العدو وفسأله عن اصحابه
 لا ينبغي له ان يعلم موضع اصحابه وان اكره بالفتن ان المتد بالفتن لا يسأله فقل للمسلم ولا يرض له

فمن المسلمين جمعوا الاودسوا الى رجل يدرى دار الحرب ويتنزل اسارى المسلمين منهم ما هذا
 المامور يسأل للضاربة دار الحرب فكل من اجابته حرام. في اريد بهم ليست به المامور ولا يجاوز قيمة
 لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتري بمقدار قيمة اربعين اسيرا فلو اراد المامور ان يشتري
 اسيرا فقال له الاسير اشتري فاشترى المامور بالمال الذي دفع اليه بضم المامور ذلك المال ويخرج
 على الاسير به ما يقرضه اليه فيرجع عليه كمن قرضه دين غيره باعده فانه يرجع عليه بما امر به ^{غيره}
 وهو حلاله لو قيل بالشرع اذا اشتري بالكثر مما امر به فانه يكون مشتريا لنفسه. ولو ان هذا
 المامور يبتز الاسير قاتلا للاسير بعد ما قال له الاسير اشتريه بكذا انا اشتريتك بالمال المدفوع ^{نسيه}
 فاشتره فان مشتريا لاصحاب الاموال. حرمه دخل دارا باعها ومعه امته او ابن عمه من اهل
 الحرب باع ابن نفسه لا يجوز. اتفاق الروايات ويجوز بيع ولد غيره. ولو ان ملك اهل الحرب
 الى الجمعة ذكر في الحرب انه يطيب للمهدى الله الا ان كان من محارم المهدى او ام ولد ما يبيع ^{فوق}
 وروى هشام بن عمار ان الحريه اهدى كفته الى الامام مهيمة وكان لها ان يرجع الى دار الحرب وروى
 الحسن بن محبوب عن سماعة عن محمد بن ابي الحريه اذا باع امه او امه في دار الحرب لا يجوز ما رآه
 المسري الى دار الاسلام ملكه ان لم يلبس بيضا امان فالخا صلان الحريه اذا باع امه او امه في الحرب
 من المؤمنين المستامن يكون ما غلا وهو رواية الحسن بن محبوب عن محمد بن عمار عن هشام بن عمار
 بن النافع حور ^{عنه} الببيع او ثبيري في قول عامه مستخرج منهم للشيخ الامام ابو بكر محمد بن العسل
 روى عن الحسن بن الحسن الكرخي عن انكار البائع الحرب يرد جوار هذا البيع جاز ولا فلا وروى ابن
 عماري بوصف روى ان الحريه اذا باع ولد في دار الحرب من حريه بطرا ومسلم مستامن حاز الببيع عند
 روى ولا يحرم المشتري على الراد اخو صم في الرد وعند ابي يوسف صريح اذا اخو صم في الرد يجرى على الرد ^{عليه}
 وعن ابن علقمة والعلامة روى ان باعه الحرب من مسلم مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من ذرية
 ملكه المسري. وعنه من استأجره فان كان يباح للمشتري. مستأجره وان اشتراه حار وكو، فقا

للمشتري. وقال بعضهم إن إقتراف المسلم في دار الإسلام لا يملكه وإن اقترافه في دار الحرب وأحرجه إلى
 دار الإسلام ملكه. والصحيح ما قلناه لا يجوز بيع الحرب ولها في دار الحرب وأبقت الروايات على أنه
 نعه في دار الإسلام ومنع ثمرة البيع في دار الحرب على قول العامة ما أحرجه المشتري إلى دار الإسلام.
 أحلف المشتري فيه فلا يصحهم مملكته لأن البيع وإن بطل في أحرجه حرام ملكه ما لم يملكه المسلم. وقال بعضهم
 لو كان الساج لا يملك النصف فيه لا مملو ولا مملو فلا يملك المشتري. وقال بعضهم إن كان الساج
 يري حواره في البيع لا يملكه المشتري بالأجراح إلى دار الإسلام أحرجه طائفة ومكرها وإن كان الساج لا يري
 حواره في البيع إن أحرجه المشتري كرها ملكه وإن أحرجه طائفة لا يملكه. والصحيح أنه إن أحرجه ملكه وإن
 به وهو طائفة لا أنه سواء كان الطائفة يري حواره في البيع أو لا يريها وإن دفع المسلم المسلم حرمه في دار
 ودفع إليه إلا أنها وفي قلبه أنه سيعيدها إذا رجعها إلى دار الإسلام ذكره الشافعي في حرج طائفة منهم من
 وأحرجه مكرها في حرج الأسير في رفقته ٢٠، أتلفا فقال المرأة حرج طائفة وأما حرجه وقال الرجل
 أحرجه مكرها وهو دفعه إلى يطر إليها إن جاءها من بوطلة كما جاءها الأسير من العون ولو الرجل
 وأحلف بخلاف ذلك كان العون ولو المرأة وتكون حرة إذا دعى أهلها الإسلام، ويصلون
 ويرثون الميراث ويحدون الأديان مع ذلك ما عار عليهم المسلمون وسبواهم فأسرى منهم مسلم
 تلك النساء ما قالوا إن لم يكونوا من بني بالعنوديه والرق للملكهم يجوز شراءهن بفان والنساء منهم ولا
 سله الكفار والدكون لهم لما أوفوا بالإسلام ثم عدوا والأديان كانوا امرأتين محورا استرقا سائهم و
 ولا يجوز استرقاق كبارهم كالأحبار من أهل القرية وإنما كانوا مذبذبين بالعنوديه للملكهم كانوا الرقاء
 يجوز سبيهم وأسرقا منهم ما إذا ملكهم النساء حاز منهم مسلم دخل دار الحرب بأمان فأسرى
 مسئلة لو كتابية حرة وطها في ولهم في بعض الروايات بكرة وطها عند الجمعة ٢٠ وأما خروج
 حرة المسلم امرأة كتابية حرة وطها

فصل في ما يجوز ولا يجرى به من الرق في دار الحرب

إذا أهدى العدو إلى أسير العسكر شيئاً فإراد الأمير أن يعوض من الغنيمة أكان العوض شلحدهم ينهمرون
 على هدنتهم بقليل جان العوض من الغنيمة وتكون الهدية لجميع العسكر وأن بعث أمير العسكر رسولا
 إلى العدو وقال جازا أمير العدو ورسول الأمير جائزة فأخرجها الرسول كانت الجائزة للرسول خاصة لأن
 العدو ومكلاه أخيرا لا من هبة. ولأن أمير العسكر استاجر للعسكر أجيرا بأكثر من أجر المثل قدر ما لا
 الناس فيه فعمل الاجير وانقضت المدة كانت الزيادة على أجر المثل باطلة لأن أمير العسكر يتصرف بطريق
 النظر كالفاضي ولو استاجر الفاضي لليتيم أجيرا بما لا يتغابن فيه الناس فعمل الاجير وانقضت المدة
 كانت الزيادة باطلة ولو أن الفاضي أو أمير العسكر قال استاجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي أن أفعل ما جرت
 الأجر في ماله كالفاضي إذا أخطأ في قضائه كان قضاؤه على المقض له وإن تعدد المحور كان ذلك عليه ولو أن
 أمير العسكر استاجر قوما مشاهرة لسوق الغنم والرمال حيث ما يد وير ولم يبين المكان جاز له
 أن يزيدهم غنما وما كان بعد درهما كلهم وغنمهم قدر ما يحتمل الاجير وحده. ولو قال أمير العسكر أسلم
 أو نعي أن قتلت ذلك الفارس فلانك مائة درهم فقتله لا شيء له. ولو استاجر أن يقطع رأس القتلى
 من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الأجر عشرة دراهم لأن قتل الكافر طاعة فلا يصح الاستيغار عليه و
 رأس القتلى ليس بطاعة فصح الاستيغار عليه. ولو أن أمير العسكر استاجر مسلما أو زماما ليقتل أسيرا
 كافرا في أيديهم لا يجب الأجر لما قلنا. رجلان بينهما فرسان أو واحداهما الهاياة أو الأخر لا يجزى إلا على
 الهاياة في الركوب للقتال في قولهم وفي الركوب لغير القتال لا يجزى على التها في قولهم يعين فدرج ولا
 واحد منهم بما سهم مارس

فصل في الأمان

إذا غرى المسلمون دار الحرب اختلغوا منهم بدعون إلى الإسلام أو يقاتلونهم من غير دعوة قال أبو حنيفة
 رح الدعوة أيضا فإن ترك الأمير الدعوة وقتلهم وأغار عليهم وسبأ نساءهم وصبياتهم وأحرق حصونهم
 جاز وأن ظفرهم وأخذ دوابهم ولم يفد رهبا أخرجهما كان له أن يقتل دوابهم ويحرق المحوم ويدفن

تحت لاروت فان وقع في قلوبهم ان الكفرة يجب و، الاسلحة من قناصلحتهم وان طلبوا الامان منهم
 فاذا جازا بامان يدعهم الى الامان والنبوة الجزية فان ابوارهم الى ما عندهم ثم يقاتلونهم فان امنهم غير
 الامان امنهم من مسلم رجل او امرأه او امرأته او ولدان او ابان المريض والشيخ الكبير القاني لا يله من اهل القتال
 بالوراء ويصح امان الكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان المسلم التاجر في دار الحرب
 ولا امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع الله
 الخدمة وقال محمد بن يعقوب امانه ولا يصح امان الصبي في قولنا يجبقة روح حتى يبلغ وقال محمد بن ادا
 مرا حقا صح امانه ولا يجوز امان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا امان العنونا اذا سبغ
 العد وجاز به الاسلام وادخلها دار الحرب ثم دخل سيدها ابا مان لا يجزى له ان يغتصبها منهم وكره له
 ان يطأها لانه يكون معه اللعنه ولو كان الموالي اسيرا في ايديهم كان له ان يسرقها وبأحد اموالهم
 يغفلهم ولو كان صفاء من المشركين قاتلوا المسلمين ومع المشركين اطفال ونساء او مستامون من المسلمين
 او من اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين بضرب ويطعن ويفصد وان ذلك المشركين
 دون هؤلاء فان اصاب سهمه هؤلاء وقتل لا تجب الكفارة ولا الدية وكذا لو قتل من المشركين بالصبيان
 لا بأس بالرمي اليهم ويقصد به الكافر دون المسلم وكذا لو وقف المشركون على سور مصر حاصروا المسلمين
 مع ما ذكرنا جاز الرمي اليهم واذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان يشاء
 قتل الرجال ان لم يساموا وسب النساء والذرية وان شاء اسرق الكل وان شاء تركهم احرارا وضرب
 عليهم وهو في ارضهم بالخيار ان شاء ترك الا ارضهم في ايديهم عندنا ويضع الخراج على ارضهم
 والجزية على رؤسهم وليس للامان ان يقسم الغنائم في دار الحرب وقال ابو يوسف رحمه الله احب الي
 ان لا يقسم فان قسمها في دار الحرب نقذت قسمتها في قولهم ولا يملك الغنائم قبل الاقرار عندنا
 وعندنا لثقاتهم يملك وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا وكذا لو مات واحد من الغنا
 قبل اقرار الغنائم بدلا الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغانمين وعندنا يورث نصيبه

وإذا حكمهم المدة قبل الأحرار عند ما يشاركهم المدة في تلك العناغم وعند لا يتكلمهم كما لا يتكلمهم
 بعد الأحرار. ولو فتح الإمام مائة من بلاد الحرب وقسم فيها العناغم قبل الأحرار بغير السلام بقات
 عليهم لأنه لما فتحها صارت تلك البقعة من دار الإسلام ما من مسلم إلا راضى والدور واستقر الحال
 والساء والدية وقسم الكل بين الغائبين حازة فلولهم. ولو شاركهم أحرار أو أحرار دبر والعقار منهم كل
 ما حصل لهم حازة فلولهم. ولو وصح الحراج على راضهم حارايهم والقسم التي تقسم بين الغائبين ويجب
 فيها الخمس ما يصيبها المحبسون من المسلمين. وأما ملحقها بها اثنان أو ثلاثة على وجه السرقة وحلوا بغير إذن
 الإمام يكونون بآء بعد ما يجدقة روح ولا يجب فيها الخمس عند الأيو حب الخمس فيما يوجد من الكفرة الأشر
 أحدهما أن يكون جماعة والساقى أن يكون دحر. والآخر أن يكون باذن الإمام وعند صاحبها ما لها
 أو ثلثه أو أكثر يكون عنده خمسة منها "خمس" لهم الإمام أوله مأذن. ثم من الكفار دخلوا دار الإسلام
 فطعمهم المسلمون وما ملوهم وطعموا عليهم واحد. وما كان لهم ثم لحقهم قوم آخرون من المسلمين
 المدة فيما أصابوا وكذا لو دخل المسلمون دار الحرب ومخروا مائة ومهر وأهلها ثم لحقهم المدة لا يشاء
 المدة لأن تلك المدة صارت من بلاد الإسلام فلا تستكمل المدة. ثلثة لهم حطة الغنيمة وإن لم
 أحكم المدة إذا حكمهم المحبسون قبل حراز الغنيمة بدار الإسلام فانه مشارك الغائبين عند ما والنتية
 إذا مرض أو صار مجروحاً لم يتم هو والواحدة. وما الطعم ثم طعموا فانه يشارك المحبسون في الغنيمة
 والقتال إذا أسر الرجل من العسكر وفتح القتال بين العسكرين ولم يكن الأسير معهم وعه واتهم حج
 الأسير قبل حراز الغنيمة بالدار كان له السهم في الغنيمة وكذا لو حرم بعد الأحرار قبل
 فانه يشارك العسكر. ومن أسلم من أهل الحرب قبل القتال وقتلوا الكفار عتبا يضرب له السهم
 ويحرقه لا يشارك الغنيمة من الأحرار بدار الإسلام بعلم الإمام منها ما أول الطعام عند
 حابة فقد راحه. وسها السلاح له أن يستعمله إذا لم يكن له سلاح نفسه ثم يرد إلى
 مد الاستغناء. وليس الغنياب عند الحاجة بمنزلة السلاح. ومنها ركوب الدابة من كبرائها

بعد الاستثناء. وأن باع شيئاً من هذه الأشياء لا يجوز بيعه ويرد اليه إلى العينة وإن أخرج
 طعام العينة إلى دار الإسلام من العينة رده إلى العينة وإن أخرج الطعام وند ^{العائم} قسمه
 كان من ربيع به لا به بخلافه للقطعة ولا ينفع عليه إن كان فعلاً وإن كان عتقاً وأسمع به بعد
 الإخراج يتصدق به أو يقيمه. ولا بأس أن يدهن بربيع أو سمن من العينة أو يدهن رأسه
 في دار الحرب باع له ذلك كما يباح أكله. وأن لم يكن مأكولاً كدهن النمس لم يسله إن ينفع به
 في دار الحرب وعليه رده إلى العينة لأنه بمنزلة الطيب ولا يأخذ سلاح العينة ودرس العينة
 مع سلاحه ودرسه لأنه لا ضرورة إلا الاستعاع بالعينة. وإذا أخذ الغاري شيئاً من المباحات
 لا يكون في يده أحداً فكان لها قيمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك والكسرة والمعدن
 والخشب يكون ذلك عينة ويجب فيها الخمس. وأن لم يكن له قيمة فهو ليس بأخذ ولا حصة فيه لأنه
 بمنزلة الماء والكلاء والتراب إذا لم يكن له قيمة فإن أخذ في دار الحرب ماله منه كالحطب ومحوه
 وعمل منه له. ومحوها ماله يرد إلى العينة إذا لم يكن الصعقة مسمومة لأنه مال مسموم في نفسه
 لم يعمل. وأن لم يكن للمأخوذ منه وعمل منه ستا كان العول لأنه لا مضرار ما لا يعمل فلا يكون ^{حصة}
 وأن أ تلف في دار الحرب من العينة ماله قيمة لأصابعه عليه لأنه لا بأس أنه يربحها حتى الغاصب
 الأحرار يردوا إلى الإسلام فيكون من رده ماله الحرب. ولا يجوز للتجار أن يأخذوا من المال والعلف
 وأن تلفوا ذلك لأضمان عليهم. وما يجوز الاستعاع به للمحتاجين عند الحاجة يجوز ^{لصغارهم}
 الذين كانوا معهم ونسألتهم إلا أن كن معهم لمداواة المرضى والجرحى وسأح لهم منهم ايضاً. فأما
 الأجبر للخدمة فلا يباح له أن يأكل شيئاً من العينة. فإذا أديج الغاري عنم العينة أو غيرها
 للأكل عند الحاجة رد حلدتها إلى العينة لأن الجلد ليس بمأكول ولا من العلف. فإذا أخرج
 سرية بغير تعميل الإمام وأخرجوا في طلب العلف فأصابوا يكون غنيمة يجب فيه الخمس ولا يخص ^{به}
 السيرة وكذا إذا فتوا أو أفاضل به يكون غنيمة فلا يختص بها القاتل عندنا. وبسبب التعميل

للامام وامير العسكر فان نقل الامام وامير العسكر ويجعل له شيئا من الغنيمة التي وقعت في
 الغنائم لا يجوز ولا يجوز التنفيل مما كان قبل الاصابة. واذا انفلا لامرهم وقال من اصاب شيئا
 فها هو واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشاركه غيره في ذلك
 وان مات في دار الحرب فما اصابه يكون ميراثا عنه. ولو قال من اصاب جارية فهي له فاصاب
 رجل منهم جارية واستبهاها بحضرة في دار الحرب لا يحل له وطئها في قولنا لا يحضرة رض. وقال
 محمد بن يحيى محل له وطئها. ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل اسلم كافرا كان له سلبه ^{والسلب}
 دابة المقتول وسرجه وما عليها من الالات وثياب المقتول وسلاحه وما معه من مال ^{حفيته} حب
 او على وسطه ودابته وما عد ذلك فليس بسلب. وكذلك ما كان مع غلامه على دابة اخرى
 فليس بسلب. ويجوز التنفيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك. وان قال المنفل من
 شيئا فله الربع والنصف كان كما قال ولا خمس فيما سواه. وان بقى شيء مما لم يرسم له فغبة ^{الخمس}
 فاربعة اخماسه لساير الغنائم يشترك فيها المنفل. ولو قال من اصاب شيئا فله الربع
 او النصف بعد الخمس فيما سواه

فصل في قسمة الغنائم

ينبغي للامام ان يرفع من الغنيمة خمسا ويقسم هذا الخمس على ثلثه اسهم لليتامى والمساكين
 وابناء السبيل. وان صرف الخمس الى واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا وكان لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فسقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي رح لم يسقط ولو
 فلا. الامام وسهم ذوي القرى سا قط عندنا وعند الشافعي رح لم يسقط. وعندنا لو صرف هذا
 السهم الى ذوي القرى بجلة الفجر جاز ثم يقسم الاربعة احاسا بين الجند. ولا ينبغي ان يقسم ^{فيل الجند}
 بدار الاسلام. فاذا قسم نفدت قسمته عند الكل فان كانت الغنيمة من النفليات فلم يجز للامام
 حيلة بنقلها فقسماها بين الجند جاز يعني بقسمها بينهم ليجعلوها ثم قسمها في دار الاسلام

بحقوقهم الممددة في دار الحرب قبل سببه العتائم والآخرين وساركتهم في الأحرار يتاركتهم في العتائم
 يتاركتهم بعد الأحرار ولا تقطع مساركه المدد الأسلات أحدها أحرار العتائم مدد الأسلام
 ما في سببه العتائم في دار الحرب والسالك ان يسبح الامام العتائم في دار الحرب فان المدد
 يساركت الحاس في اليمن اذا احد المسلمين عتيمه فليحذر وها حذر ان عليهم العد وواحد
 سائر من المسلمين م حاء عسكرا حر واحد وها من العد وكاتب العتائم للأحرار دون
 اولين وله كان ذلك بعد الأحرار مدد الأسلام وحب على الحرب دون الاولين الامام اذا
 سببه وودع الاربعه الاحاس الى الحمد وها تلك الخمسة مدد الحمد ما كان في اديهم
 ليدلوا بدع الخمس الى اهلها وها تلك الاربعه الاحاس في يد سلم الخمس لاهل وهذا كالعاصم اذا
 سبب للوعصه المساكين ولم يدع اليهم حرم هلك كان الهلاك على المساكين وله اعطى لفقير
 وربة والى المساكين مهلك الباء هلك من مال صاحبه خاصه ولو ان الامام او دعى
 لعتيمه الى بعض الحمد قبل سببه العتائم ولم يسا ما فعل حرم ما دله يمين سنا واداراد
 الامام سببه العتائم بين العتائم نصرت للعارس سببهم له وسببهم له سببه العتائم
 والبردين فيه سواء وهو قول الجماعة وقررح وقال ابو يوسف ومحمد والسابع روح نصر
 مله اسمهم وول الجماعة وقررح لا سببهم لا لغير من قرس واحد وقال ابو يوسف في سببهم
 لعرس ومن دخل دار الحرب طرسم بقوسه وماتل راحل كان له سببهم العرسا عندنا وعند
 السابع روح اذ مات قرسه قبل سبه والواقع لا يسحق سببهم العرسا وان قتلا سببهم قرسه
 الواقعه قصمه العتيمه فهو فارس وان قصمه عاصب وسمه العتيمه فهو راحل ولو باح قرسه
 بعد دخوله دار الحرب قبل سببه العتيمه فله سبب راحل ولو باعته بعد العتيمه فله سببهم فارس
 لو احرس له او بهبه او عاره وقاتل راحل لاهله او استار عرسا وحاول دار الحرب وماتل فله سببهم
 وكذا ان اساحر فارس ودخل دار الحرب وماتل فله سببهم العرسا ولو دخل دار الحرب راحل ثم اشتري

فرسا واستعاروا ووهب له وقاتل فارسا فله سهم راجل. وقال الحسن رضي الله عنه اذا دخل في الحرب راجل
ثم اشترى فرسا او وهب له او استأجر او استعار وقاتل فارسا فله سهم فارس. ولو غنم قنبا فله سهم
في السفن ومعههم فارس فمن كان له فارس فله سهم فارس فهذا وما لو كان نوافير البرساء

فصل فيمن يصلح لامارة الجيش

ينبغي للامام ان يؤمر على الجيش من كان خيرا بامور الحرب وتدبيرها كان من العرب او الموال وان
عليهم امير فامرهم الامير بتيه لا يدرون ما هم ينفعون به ام لا كان عليهم طاعته ماله بامرهم
بل العصية او بما يكون فيه الهلاك غالبا فان اختلفوا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك ومن
من يقول فيه النجاة فعليه طاعته لان مخالفة الامير حرام الا اذا انفق الاكثر ان فيه الهلاك فيقتل
يتبع رأي الاكثر. ولو ان الامام كتب للامير العسكر انا ولينا فلا نأمر العسكر بكونه امير على حاله
امره ولا يكون الثالث امير قبل ان يصل الى العسكر. ولو كتب اليه انا قد عزلناك فوصل اليه الكتاب
اوله يصل فانه يصير معزولا وهو بمنزلة ما لو كتب الخليفة الى امير مصر انا ولينا فلا نأمره الا ان كان الاول
ان يصل بهم الحق ماله يحضر الثالث ولو كتب اليه انا عزلناك فوصل اليه الكتاب ليس ان يصل بالثالث

فصل في استيلاء اهل الحرب على اموال المسلمين

ولو استولوا اهل الحرب على اموالنا واخذوا بها بغير حق ملكوها عندنا فان ظهر المسلمون بعد ذلك
فوجدوا المالك القديم قبل القسمة اخذوا بغير شيء وان وجدوا بعد القسمة في يد من وقع في سهمه
من ذوات القيم اخذوا بقيمته ان شاء. وان كان مثليا لا يأخذوا بعد القسمة. فان اشترى مسلم
منهم في دارهم واخرجه الى دار الاسلام اخذ المالك بالثمن ان شاء. وان وهبه العدو ومن مسله
المالك القديم بالقيمة ان شاء. ولو ابق مملوك المسلم الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم في
القديم بأخذ قبل القسمة وبعد ما بغير شيء في قولنا بحقيقة روح وفي قولنا صاحب به ياخذ بغير
القيمة. ولو ابق الكاتب ارامه لدا والمدير اليهم ثم ظهرنا عليهم واشترى رجل منهم اخذ المالك

بمقتضى كل حال. وفي الحرب اذا اشتد رجل من امة ربيع المشتري عليه بالحق من ماله، ولو استأجر
 السلم للعبد الماسور منهم ثم اوجزوا احد المالك العاد، لم يعينه ان شاء الله الملك بالهدية، وان استقر
 مشتمل منهم واخرجوا الى دار الاسلام، ناعه من اركان للمالك ان يأخذ من الثمن ما يرضى من الخلق،
 ان يعرض للبيع، وتأخذ من المشتري الاول بالحق الاول. وان المالك على باخراج مملوكه من
 دار الحرب فلم يطلب سواه الا تسقط حقه. ومن محذور من انه تسقط راد، ما للمولى الماسور منه
 بعد اخراج المشتري كان للورثة ان يأخذوه في قول محذور من ان يسقط راد، بل هو راد
 ان يأخذوه. ولو اشترى الجارية الماسورة من العدو ورجل واحدها الى دار الاسلام، لم يستحقها الا ان يوفى
 بها ثم تم اشتراكها رجل اخر منهم واحدها الى دار الاسلام كان المشتري الاول احق بالاحد من الاثنان تقدم
 لولم يأخذها المشتري الاول من المالكين لا يكون له ذلك لعدم ان يأخذها من احدها من المشتري الاول فالتسليم
 للمالك القديم ان يأخذها من المشتري الاول بالتمسك ان كان هو موب له اداوه ان يبيع
 لا يكون للواهب الاول ان يرجع في الهبة فان رجع الموموب له الاول كان للواهب الاول ان يرجع في
 فان استولى العدو على اموالنا فظهر المسلمون عليهم قتل اموالنا منهم واستردوا اموالنا فالتسليم
 للمالكين بغير شيء. ولو اسر الحرب عيدا مسلما السلم واخره من دار الحرب فاعقده اذ بيت او كانه موقفا
 فاستولى عليها فظهر المسلمون عليهم فقتلوا جميعا

باب ما يكون اسلاما من الكافرين

الوجه والذمي لا يؤمن بوحدة الله تعالى اذا قال لا اله الا الله بغير مسما حتى لو رجع عن ذلك لان
 وكما قال فاسلم يصير مسلما فان قال الفارسي في مسلم في خطبته لا اله الا الله واليهودي والصابي اذا قال
 لا اله الا الله لا يصير مسلما بل يقول محمد رسول الله من اليهود والصابية يقولون بوحدة الله تعالى
 الا انهم يكفرون بسالة النبي صلى الله عليه وسلم فيرسلونه لا يصير مسلما. قالوا لله في القصار اليوم
 المسلمون فاذا قال واحد منهم محمد بن لا اله الا الله وامتهل من محمد رسول الله لا ينام فاسلامه حتى

عن بعضهم كان نصرانيا يقول انا بري من النصرانية وان كان يهودي يقول انا بري من اليهودي فيقولون كان رسولا
يقول دخل في دين الاسلام لان من اليهودي من يقولون برسالة النبي صلى الله عليه وسلم الا انهم يقولون كان رسولا
الى العرب لا الى بني اسرائيل فلا يصير مسلما باقراره برسالته ويوحده انية الله تعالى فيقولون انهم يقولون المسلم من يكون
الاسلام ولو قال اليهودي او النصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من يكون
منقادا الى الحق مستسلما ونحن على الحق وان قالوا مسلم مستسل عنه ان قال اردت به تركت دين النصرانية او اليهودية
ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما حتى ولو رجع بعد ذلك يقتل وان قال اردت به اني مستسلم واني
غير الحق لو كن مسلما فان لم يسلح حتى يصلح جماعة مع المسلمين يكون مسلما وان مات قبل ان يسلح وقيل
ان يصلح جماعة فليس مسلم وعن الحسن بن زياد روى اذا قال الرجل انا مسلم فقال اسلمت كان اسلاما
لا الله خاطبه بجواب ما كلفه به فكان اسلاما ولو قال اليهودي او النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله
تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلح عليه
لاحتساب ان يكون متبرعا من اليهودية واخلاص النصرانية وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام فيجوز الحكم
باسلامه وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت
من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام او ابرأ منه بدخول احد في الاسلام اما الجوزي اذا قال اسلمت
او قال انا مسلم يحكم باسلامه لا بهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شتما
منهم كقوله تبرأ بالاسلام الا انه يصلح مع المسلمين جماعة يحكم باسلامه لان المشركين لا يصلحون بالجماعة
على هيئة جماعة المسلمين فحكم باسلامه حتى لو انكر يصير متداحا لو صلح وحده لا يحكم باسلامه ولو
داود بن رشيد عن محمد بن ابي بكر انه يكون مسلما اذا صلح الى قبلة المسلمين وقال لنا طغرى رح اذا صلح الكافر في
سجاءنا او وحده متوجها الى الكعبة يصير مسلما وان لم يكن متوجها ولا في وقتها لا يصير مسلما ولو صلح بالجمعة
يصير مسلما ولو اقتدى بمسلم وصلح خلفه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يحكم باسلامه
وامام الذمى المسلمين لا يحكم باسلامه ولو شهد قوم على ابي بكر صلح مع اهل واحدة في جماعة صلحوا

واستقل ثلثنا قال الناطق ربح حبلته مسلماً ما لو كان اماماً او غير ذلك وأنه شهد والله كان يؤذن ويقيم
 ما لجله مسلماً سواء كان الايمان منه في الحضرة السر وأن ما لو اسلمه يؤذن في المسجد ولو لا ان يحكم
 ما سلامه في نعوذوا تؤذن المسجد وأن قالوا راساه يصلح سبه ولم نعوذوا في جماعة وقال الرجل صلب
 صلاته لا تقبل منها بهم حتى نعوذوا صلياً ولو ساء واستعمله ليلنا وعن بعض الشائخ اذا دنا الكافر
 في وقت الصلوة يصير مسلماً وكذلك في صلوة في وقت الصلوة في الجماعة وأن يؤذن في عزاء
 لا يصير مسلماً وان صام او حج او ادى الركعة لا يحكم باسلامه وطاه الرواة وروى داود ^أ
 عن محمد بن حبان عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رأى رجلاً لا يحرام عليه شهادة ^{لنفسه}
 مع المسلمين ان كان مسلماً وإن لم يشهد الياسك او شهد الياسك ولم يكن له ^أ
 وأن شهد واحد وقال راسه يصلح في الجماعة وشهد آخر وقال أنه يصلح ^{مستحب}
 كل نصرته بهما ومحرم على الاسلام وأما قال الوبياني هذا ^{قال} محمد بن رسول الله بنون مسلمين و
 شهد لا اله الا الله وحده ما لا اله الا الله على بن محمد بن رسول الله بنون مسلمين و
 على الاسلام يحكم باسلامه ولو مات بعد في عليه لان هذه الامانة ^{على} لا سلام طاهر ^{على}
 على الطاهر كقولهم كافر او اخو الا سلام لم يلى مسلماً وكذلك غيره ^{العبادة} كآباءه وأولاده وغيره
 فيهم رجل في دار الحرب او بيع منه ومات يصلح عليه ^{العبادة} واصبر على ما فيه من ^{العبادة}
 مات في دار الحرب مخرج على دين ابيه وان ادخل في دار الاسلام ما كان معه من ^{العبادة}
 واد مات الا بوان بعد ذلك فهو عاقل ^{العبادة} وله وان لم يكن معه واحد من ^{العبادة}
 من مسلمين اتعاقدوا او للموت ولو اسلم احده بغير دار الحرب ^{العبادة} في الصلح ^{العبادة}
 الاسلام احد الا بوان في دار الاسلام ثم سبه الصلح بعد ذلك من ^{العبادة} في دار الاسلام
 مسلماً ^{العبادة} اسلام العبيد العاقل صحيح عند ما لا يرب من امارته الكفار ويصلح عليه اقامات ^{العبادة}
 لم يرب للحرية ^{العبادة} ولقد رده ارتدادا صحيحا ما لم يرب له ^{العبادة} في دار الاسلام ^{العبادة}

ولا يقل. ثم أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع كالصلوة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الإسلام وموت لكن
 عليه قضاء الصوم والصلوة قياساً واستحساناً ولا يعاقب عليه إذا مات. ولو أسلم في دار الإسلام
 ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحساناً ذكره محمد بن روح في صلوة الأصل

بأنه ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون
 إذا قال: لا أسلم إلا أن لا تقتلني فحلف القتل على نفسه وسعه أن يجري كلمة الكفر على لسانه إذا كان
 عليه طهر بالأيدي. وأقول لا أسلم سجد لله لا بأس أن يسجد لله سجد التحية والتعظيم
 لا يسجد بالعبادة لأن سجود التعظيم لا يكون كفر أعرف ذلك بأمر الله تعالى الملائكة يسجدوا لله عليه السلام والله
 لا يأمر أحداً بعبادة غيره وكذلك أخوة يوسف سجدوا له عليه السلام. فمسلم دعا على غيره بالفاتحة
 خذ يا ابن آدمي هذا فرعي ستاً فاختلفوا فيه قال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل بن روح لم يكن ذلك كفر
 ذكر محمد بن روح في السير إذا دخل المسلم خشية في ثم الكافر لا سيرة لا يمكنه التكلم بالإسلام قال محمد بن
 أحمد بن محمد قال الله تعالى واشدد على ظهورهم فلا يؤمنوا حتى يذوقوا العذاب الأليم. فجعل طفت وقال والله يعلم
 ما فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل خالف المشايخ فيه حكي عن الشيخ الإمام الزاهد بن روح قال وجدت
 رواية في هذا أنه يكفر. وكذلك لو صلى إلى غير قبله عمد وجدت فيه رواية أنه يكفر وقال بعضهم إذا
 ظن الله يعلم أنه فعل كذا وهو يعلم أنه فعل لا يكون كفر والاول أصح. ولو كان كان الله يعلم فعلت
 كذا فالله غير عالم وقد كان فعل ذلك ويعلم به قالوا يكون ذلك كفر وهذا فحش من الاول. وإن قال
 هو مجبور إن كنت فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل خالفوا فيه أيضاً على الوجه الذي ذكرنا. ولو صلى
 بغير طهارة عمد فلا الصدق الشهيد حسام الأئمة يكون كفراً وفي الصلوة إلى غير القبلة عمد قال لا
 كفر. وذكر شمس الدين في الخسرية في الصلوة بغير الطهارة عمد معصية ولم يقل كفر. وقال في ثمة الخلو
 يكون كفراً عند أكثر المشايخ قال وهكذا روي عن أبي حنيفة وإبي يوسف في النواذر وقال في ظاهر الرواية
 لا يكون كفر قال رضي الله عنه وإنما خالفوا إذا لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فأن كان على

الاسمي بحجاب بالدن سب أن يكون كراهة الكفر بالرجل رجلا كلمة الكفر بأنه يصير رجلا أم كان
 رجلا أم لا وكذا إذا أمر الرجل المرأة العبدان يزيد وينقص من وجهها يصير رجلا أم لا وكذا إذا أمر الرجل
 بنات يبعثه رجلا من أمر الرجل أن يكفر كان الأمر كما ذكره المأمور وأوله مكفر وقال القصة الأولى إذا علم
 من رجل رجلا كلمة الكفر بصركا وإذا علمه أو أمروا بالارادة وكذا إذا علمه أو أمروا بكلمة الكفر بما يصير
 إذا أمرها بالارادة دلالة صفة كفر المأمور ومن صفة كفر العرب بصركا أو رجل ضرب امرأة فعلا أنت
 مسلم وقال في ذلك ليس بمسلم قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يصح كراهة الكفر بالرجل
 عن بعض الأصحاب رجلا لم يقل له السن مسلم فقال لا يكون ذلك كراهة لأن ذلك للناس الذين
 أن أفعالهم ليس من أفعال المسلمين وقال الشيخ الإمام الرازي رحمه الله إذا لم يكن ذلك كراهة عند
 الناس فهو له حجة ليس مسلم بعد ذلك قال إذا طالب المشرك من الرخص فقال الرجل لا أم
 حاد الله به واتبعه فقال الأم مجيبة له لا أحاطه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 عاتبها على معصية ظاهريه وعيوبها من الله يتع فاجانب هذا نصير مائة وقسم من ردها وأمكن
 الزوج عاتبها على أمر لا يحاف به من الله في كراهة إلا أن تريد بذلك الاستحجاب من ردها
 رجل أراد أن يصير عرقه فقال له ذلك لا يحاف الله تعالى لا روى عن محمد بن عبد الله بن سنان عن هذا فقال
 لأن له أن يقول الحق كما فعل وكان ربه عام معصية وقبل له الانتحار ثم قال لا يصير رجلا أم لا بل
 وكذا إذا قيل لرجل لا تحب الله في فعل له حالة العصب لا يصير رجلا أم لا هو يهود هذه قصة
 لوروى من الله أو من الإسلام أن فعلت كذا كان يمينا ما من ما بشر العرق هل يصير رجلا أم لا
 وكذا لو حلف على أمر ما من قال هو يهودي أو يصير يهودي من الله به الإسلام أو لا بل
 ظاهري وقد كان فعل ما كان فاسيا لا يعلم أنه كان فعل ولم يفعل لم يصير رجلا أم لا قال الشيخ الحاشي رحمه الله
 كافرا وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الأصح أنه إن كان الرجل يعرف هذا عينا ولا يعلم أنه لا يكون رجلا
 لا غلما فيه ولا في المستقبل وإن كان حادلا أو كان عنده أنه كره في المأجور كره في الحال وفي المستقبل

الشرط بصبر كما والانه كما باشر الشرط وعند انه كفر بعد صبح الكفر والرضا ما كفر كفر رجل كفر بجهانه ثانيا
وطه فعل الايمان يكون كما ولا يكون عند الله بنع ثومنا رجل قال اسبغني امرأة اردت ان تكفر بصبر
بلاوا رجل قال العير بالفارسية كبر به اربع كار كه نوحى كنه مالوا ان اراد به نقيص ذلك العمل لا يكفر
قال الثمود حين ادن كذب بصبر كما روا رجل قال ان احساح الى كثرة المال الحرام والحلال عند^{سواء}
لا يحكم بكفره. مسكران صرب امرأته فعالت يومسلمان نسيكه راجنين مى زنه فقال لا تطلقها
فلما قالوا بفتح الثلاث لانه ان لم يكن سكرانا فالثلاث واقع وان كان سكرانا فربه السكران لا يصح
استحصانا فيقع الثلاث على كل حال. امرأة قالت لزوجها ان لم تطلقني تجسست نصير مريضة وهذا
اذا اردت الحال لانها لما اراد بالاحمال بعد ما شرب الكمر وعن ابي بصير بهاب سلام امرأة قالت لزوجها
طلقني والا كبرت قال بعد والكاح بصري اسلم باب ابوه بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم الي هذا
الوقت حتى اوت منه ما به بصبر مر بد الا انه عني الكفر ونكاح الكفر رجل قال امر حصل المكنونة وقال
لا اصلها اليوم حلقوا منه ذكر النالجع عن محمد ربح انه قال قول الرجل لا اصله مجمل وهو ما ان
احد ها لا اصله بعد صلها والتاء لا اصله بقول الى فقد مره من هو حرمك. والثالث لا اصله
مستق ومخانه هو هذه الوجوه الثالث لا كفر. والرابع لا اصله وليس يجب على الصلوة ولو امر بها
بحودها بصبر كما فرا قال الساطع ربح فعلى هذا اذا اطلق وقال لا اصله لا يكفر لان هذا اللعظ محمل
رجله اب علامه محرج ومال يارب تا حد مرله واحد ولا تا حد مرله عشره وانما جمع المال اجتهد
وكاف ذلك ان تاخذ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ارجوان لا يصبر كما والانه لم يوصف الله
بالظلم لان الظلم ان يا حد مال ليس له والديا والاحرة كلها لله تيج. امرأة مات ولدها فعالت هم بكه داد
بارهمى سندی قال الشيخ الامام الراهد ربح انها لا تكفر فان الله بنع ما عطى والله بنع ما اخذ
امن مرصه واستند عليه فقال ان شئت قوفيه مسلما وان شئت قوقى كافر قال واحد
من العلماء يصير مريضا وكذا الرجل اذا ابتلى بمصهبات فقال اخذت مالي واخذت كذا وكذا فلا

تفعل الشيء وما تافه لم يفعل وما اسبه ذلك من الايمان فاجاب هذا القائل وقال ما يكره ميله
لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري على لسانه حرف واحد
ذلك انما مثل هذه الكلمات الطويلة لا يجري على لسانه من غير قصد فلا يصح في رجل قال ما رآه
روزي بر من فراخ كثر يا بائرا كذا في من روفها كن يا بر من جورمكن قال ابو نصر الدنوبية بصبرها فزاد
لأن الله تعالى لا ينسب الى الجوز في فعل ذلك، فكيف قتل المرأة توحيد دانه، وعالم لان
بعضهم ان ارادت ان لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان اراد
انها لا تعرف وحدا نية الله تعالى لم تكن مؤمنة فلا يصح نكاحها، واذا نكح الرجل لغيره من الانبياء
لا يكون نبيا قالوا ان اراد به لوله يبعث نبيا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكون كفرا وان
اراد به الاستخفاف والعدو كالكفر، ولو قال بالفارسية الكوفلان ينبغي ما يريد
يودح لو اراد به لو كان رسول الله لم يؤمن به كان كفرا كما لو قال لو امره الله بكذا وكذا لا افعل
او قال لا اؤمن بهما وقال لو امرني الله تعالى بعشر صلوة لا افعل وقال لو كان القبلة في هذه الناحية
فاصل كان كافرا في جميع هذه الكلمات. اذا غاب الرجل النبي عليه السلام في بيت كذا، كذا قال
بعض العلماء لو قال شر البي صلى الله عليه وسلم بشعر فقد كفر وعن ابي جعفر الكبير رحمه من ما
النبي عليه السلام بشعر من شعراته فقد كفر، فكذلك الاصل ان شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال
جن النبي عليه السلام فكونه نوادر الصلوة انه كفر ويجوز ان يظهر في على النبي عليه الصلوة والسلام
وعن ابن مقاتل رحمه من انكروا الخبر عليه السلام وذى الكفل عليه السلام قال كل من لم يمجح الامة على
نبي لا يضره ان يجد نبوته، ومن زعم ان العوذتين ليستا من القرآن ذكر في النوازل انه لا يكون كافرا
ومن تمنى ان الله تعالى لا يكون حرم الخمر قال ابو بكر بن الباقر رحمه لا يكون كافرا لان الخمر كانت حلالا
في الاصل وكذا الربا ونكاح المحارم، ولو تمنى ان الله تعالى لو لم يفرض صوم رمضان لما شق عليه
لا يكون كافرا كذا قال الشيخ الامام ابو بكر الباقر والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يكون كافرا داني

انه لا يمكنه اذاع حقه فيه . ولو تمخض الاكل فخر الى سبع لا يكون حراما كان كفرا لان ابا حنيفة لا يلين .
 ما تحده . ولو قال ان هذه الطاعات حلالها الله عذاما عليا ان نزي ان طاعتها مسخرة علينا لا
 كما . وقال ان لا يرضى الله من علم هذه الطاعة كان خيرا لا يكون كفرا ان ما اول ذلك وما ويليها ما طما .
 ولو تمخض انه لا يحرم الرعي او العلم او العمل معرجون او اللواطة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 هو كفرا لان الحلال هذه الافعال . م عا الحكمه والعدل . رحلان اختصهما . بنفطه صال احدهما صا
 ما ان الزافه . وانه حد . امام است وكان اسم المشفوم محمدا قال الشيخ ابو القاسم رح لو يكن كفرا
 لان . هاهم الناس لم تنصرف الى النبي صلى الله عليه وسلم فام يكن كفرا ما الرسوخ . رحلان بينهما حصه
 فقال احدهما صاحب فروبان بنه وباسمان برو وباخدا جنك كن قال الكثرهم لا يكون كفرا
 ولو قال شتو وبلخدا جنك كن قال بعضهم يكون كفرا والله مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل .
 وقال الشيخ الامام ابو بكر بن حامد رح لا يكون كفرا او الا حوط متحد يد النكاح . ولو ان رحلان
 رحلان وقال بالفارسيه الكروي خذ جها ن است اروي يستانم قال الشيخ ابو القاسم
 يصير قد الانه ادعى انه يغلب الله تع . وقال بعضهم لا يكون كفرا لان المراد من هذا الكلام في الر
 الهويل دون التحق . ولو قال الر فلان بيضا مراست ان وى يستام لا يكون كفرا لان النبي صلى
 عليه . سلم بطالب با راء الحق ويسوف في منه . رجل قال غيره اعطيني حقه والاخذت لك يوم العمه
 . الخاطب يوم الحامان . هاهن اسوي قال الشيخ الامام ابو بكر الشيخ لم يكن هذا كفرا وطلان
 سما فقال احدها الله تع يحكم بيني وبينك وقال الآخر بالفارسيه خذ مني حاكمي مرشدا
 او قال حاكمي مرشدا ، ما ابو القاسم رح يصير مرشد الان الله تع يحكم بين عبادي حسب المدي
 والصعب واليسر . والد في حكمه واحد . رجل وضع ثيابا في موضع وقال سلهما الى الله تع
 . قال غيره سلهما الى من يجمع السارق اذا سرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 كفرا رجل بينه وبين غيره حصوه فقال رجل حكم خذني حين است فقال اخر حكم خذني

حجه فلم يال ابو القاسم ببح هو كفر لان تلك الصفات باماره تع . رجلان بينهما خصومة فقال احدهما
 للآخر بما تابعكم رويتم فقال الآخر من علم حجه دانم قال ابو بكر بن القاضيه بكبر المحبيه وانه استخف بالعلم
 رجلان بينهما خصومة فها واحد منهما مخطوط الغفهاء والعتوى فقال الخصم لهما كما افنوا وقال
 هذا وهما من عرض الناس كان عليه التبريد . رجل قال تصدقة تريد خير لي من الله تعالى مال لا يكون
 كفر لانه يبرأ بهذا ان هذه نعمه من الله تع . رجل قال لعالم كبير الخ اريد علمك ان اراد الله علم الدين
 كما قال رجل قال له ساد . روع عني كرم خذي دروع . ميكون لا يبرأ لان المراد بهذا ان الله تع لا تكذب
 رجل قال في غضب لمراته ان روسيكيه كنه ترائد وان بغاكه تراكشت وان خذاكه مرا افرد . مال
 يكون كفرا . وسئل ابو نصر الموصلي عن رجل قال في ذلك ايا ما اوله محجب قال . ص عنه الطاهر
 انه يكون كفرا . رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت . انا ذرة فطلعني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 هذه ردة وتخرج عن الاسلام وتجد يد النكاح والعود الى الزوج ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت لا بل انا
 بينهما فرقة . رجل تزوج امرأة بغير شهوة فقال الرجل والمرأة حداثا وشهوة امبرواوه كذب
 قالوا يكون كفرا لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما . ان يعلم الغيب
 كان في الاحياء فكيف بعد الموت . رجل قال انا اعلم السرورات قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل له فان قال هذا القائل انا اخبر باخبار الجن ابني بذلك
 قال هو ومن صدقه يكون كافرا بالله لقوله عليه السلام من ان . ط هنا تصدقه بما قال . ان
 ما انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الانس يقول الله في الاخبار عن الجن فلما . ان
 ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب بالمهمين . نصراني اتي مسلما فقال عرض عليك السلام
 حتى اسلم عندك فقال ذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا
 قال الفقيه ابو جعفر ربح لا يصير كافرا لان العالم يهتدي الى ما لا يهتدي غير العالم . رجل قال لغيري يا
 جدهم قال بعضهم يكفرو وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان اراد الله ان يهتدي . ان

لان هذا اللفظ يدكر ويؤنيد ذلك ولو قال ما يحد شيء من يكون كفرا امرأة قالت لزوجها توسر .
 خدي ياخي فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكفر الرجل لان السر والغيبة واحد
 ومن ادعى علم الغيب كان كافرا وعن شداد بن حكيم ربح ان امرأة بعثت الى زوجها السمور .
 في رمضان على يدي الخادم فاطبات الخادم في الرجوع الى المرأة فاتهمت المرأة فقال شداد لم يكن
 بيننا شيء فطال الكلام بين شداد وبين امرأة فقال شداد بن حكيم لامرأة تقولين الغيب قالت
 نعم فكتب شداد والمحمد بن الحسن وكان هون اصحاب زفر ربح ما باب محمدان جد والنكاح ^{قافها}
 كفرت . رجل استحل الجماع في حالة الحيض قال ابو بكر البلخي ^{استحل} ربح الجماع في الحيض كفرا في الاستبراء ^{بدعه}
 وضلال وليس بكفر . وعن ابراهيم بن رستم ان استحل الجماع في الحيض مكافرا لان النهي ليس
 للتحريم اولا يعرف النهي لا يكفر لانه ان عرف ان النهي للتحريم ومع ذلك استحل الجماع فيه كان كافرا
 وعن شمس الامم السرخسي ربح ان استحل الجماع في الحيض كفرا من غير تفصيل . رجل قال عبد
 العزيز عبد الخالق بن الغفار عبد الرحمن بالحق الكاف في اخي الاسم قالوا ان قصد ^{ذلك}
 يكفر وان جرى على لسانه من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر وعلم من سمع ذلك منه ان يعلم
 الصواب وهذه فصول عشرا احدها ان اسلام الصبي الجاهل والصنية عند ما يصيح وكذا
 اسلام المعتوق الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام مندنا ^{مسلم} وكذا اسلام ^{اسلام} المكر
 عند الكان حربيا وان كان ذميا لا يكون اسلاما . ومنها كفر الكروان الكره بغير كفر يكون كفرا
 او ان الكره بالقتل او اتلاف عضو او ضرب مولد وقلبه مله من بالايان لا يكون كفرا استعسانا ^{اما}
 كفر السكان ان كان تعرف الخير من الشر والارض من السماء وفكره يكون كفرا في الاحكام . وان كان
 لا يعرف الارض من السماء والخير من الشر لا يكون كفرا عند علمائنا . وكفر الكره عن كفر عندي ^{ابن}
 ومحمد ربح تحريم امرأة ولا تتحل ببيعه ولا يبط ان مات لانه لا يقتل بالردة وامارة للمعتوق والمجنون ^{كفر}
 في الكتب المعروفة قال مشاغلنا ربح هو في حكم الردة بمنزلة الصبي . واما الجاهل اذا تكلم بكفره ^{بنا}

كفر لجهنموا فيه قال بعضهم لا يكون كفرا بعدد رباحه بل قال بعضهم بصرياً ولا بعدد رباحه بل
بالجهل. وأما الهارل والمستهمزى إذا تكلم بالكفر استحقها ما ومراحاً واستهراً، يكون كافر بعد الكل
وإن كان اعتقاده خلاف ذلك وأما الخاطيء إذا حرم على لسانه كلمة الكفر وداً أن يكون أراد أن
يملأ بس بكفر محرم على لسانه كلمة الكفر خطأ لكن ذلك كراهة عند أهل الهارل لأن الهارل
يقول قصد الألف لا يريد حكمه والخاطيء من محرم على لسانه من غير قصد فيه ٢٠٠
المحمد والجبورات لأجل السر وقعود المحام قال الشيخ الإمام أبو نصر محمد، ١٠٠٠
ذلك فهو واجب ولا يكون كفراً حتى لا ينجح لوجه إنسان في وقت الخلعة واليهام ١٠٠
وما فيه ذلك قال الشيخ الإمام أبو بكر هذا هو كفر والمذبح منه لا، كل هذا، الشيخ
إذا دعي الأهل والسر والحوار اسلمه وم المحام والعاه قال جماعة من العلماء يكون كراهة أو أماناً
كراهة ذلك أسد الكراهة ولا يكون كفراً حتى يوم القيوم ستلزم به في ذلك الأهل
به عظيم ذلك اليوم كما يحطه الكفر يكون كراهة أو فعل ذلك لأجل السر، لا يعظم باله
لا يكون كفراً وأن أهتد يوم السرور إلى إنسان ستا ولم يرد به عظيم اليوم وأما فعله
على عادة الناس يكون كفراً وسبع في هذا اليوم ما لا يفعله مثل ذلك اليوم ولا بعدد
بالكفر. وعن الإمام أبي جعفر الكبير ربح إذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم السرور أهتد
المسكين منه يريد به عظيم يوم السرور فقد كفر بالله وحط خطئه ١٠٠٠
لحق رأس ولان وحرها ضيقه فاجاب مسلم وحصر دعوة لا يكون كراهة أو الأهل أو لا يعظم باله
على مثل ذلك. مسلم وضع على رأسه فلفسوة الحوس قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الهادي ١٠٠٠
ذلك قال ربح هذا الجواب إنما يصح إذا فعل ذلك صرمة ولا بعدد أنه بصرياً ١٠٠٠
ذلك وظن أنه بصرياً كافراً في قصد به الاستحقاق في الدين فانه بصرياً وأوعى عند
رب الله قال إن فعل ذلك يريد به تنقيح عقابهم لا يكون كفراً

ومن الفاظ الكفر بالفارسية

رجل قال لعبد دبدب رغب من جنانك كجور دبدب ملك الموت احتشفوا ^{يكون} ^{يكون} ^{يكون}
 كذا وقال بعضهم لا يكون كذا وقال بعضهم ان قال ذلك لعبد دبدب ملك الموت يصير كافرا وان قال ذلك لغيره ^{يكون}
 لا يصير كافرا رجل قال فلان ما صيبت ربيد قال بعضهم يكون كذا وقال بعضهم لا بد من كذا وهو الشيخ ^{رجل قال}
 فلان يحتمل من حسان است كذا جود يهتم على كذا يكون كذا رجل قال لصاحب الصبية هه ربه ارحم ^{والجاءه}
 ويكاسه محبان ورد كانه نوز ياد كذا وهو خطأ عظيم ولا يكون كذا الا ان عندا مل ^{الملك}
 لا يورد احد هذا كله ولا يباح موتة عن اجله رجل قال فلان جان محو احه فاد يكون كافرا ^{يكون}
 قال فلان يباري شوي دن درست مي باشد و محراموش كرده خداست يكون كذا ^{يكون} الله ^{يكون}
 الانسان رجل قال حذيتي بر سر من مبدل من كذا من جنسي بدادم يكون كذا لان الله يعصم ^{الملك}
 رجل قال ما بر لب من ان خداست وير زمين تو يكون كذا لما ظنا رجل قال دست خدا در اراست ^{يكون}
 كذا عند البعض وعند بعضهم لا يكون كذا اذ المرير ديه الجارحة مطلقا طابا ^{يكون} ^{يكون} ^{يكون}
 قال بعضهم يكون كذا وقال بعضهم لا يكون كذا لانه يريد بهذا اللفظ طلب النجاة عن ظله والحلاص ^{يكون}
 ولما قال حذيتي بر سر من كذا دينا نكه تو بر من ستم كردم يكون كذا عند الكل رجل قال الرز ^{يكون}
 حذيتي مراد دوهل من دادان وي بسام قالوا ايكون كذا لانه سنك فرعد له رجل اوجه عيب ^{الدين}
 دادان محامد بالله يغ فقال المستخاف سوكي مجد ثي محوا هم سوكند بطارق و عان ^{يكون}
 احتشفوا فيه قال بعضهم يكفر المستخاف وقال بعضهم لا يكفر فان قال سوكند مغلظه حواهم ^{يكون}
 محويي طلب من مسلم ان يعرض عليه الاسلام فقال المسلم من غي دانم قالوا ايكون امرا ^{يكون} ^{يكون}
 او نظريه ابر صفت نرساني چيست فقال النضراني لا ادر شي يكون مرتدا وكذا لو قيل مسلم صهي ^{يكون}
 چيست كذا لا ادر اي لا يكون مسلما عند عامة العلماء رجل مات فقال رجل اخر يبدل ^{يكون}
 تر بود كذا رجل يظلم غير فقيل له انضدي مي تر مبر او يقال له از قيامت غي نرهين فقال لا يكون ^{يكون}

رجل قال لمن عليه الزكاة ان الزكاة فقال لا ودي قالوا يكون كفر اقبل هذا اذا قال ذلك على وجه الرد والجواب
 للثبوت. رجل قال تاسر فلان بغير است من ابي بنود او قال تامين ذو بازو عمن بجاء است مرا چیزی کم نباید
 قالوا يكون كفرا. رجل قال خوار باركران می خواهد او قال خوار بار زهر آن خریدم که کران خواهد شد ^{اختصاص}
 قال بعضهم يكون كفرا لانه ادعى علم الغيب. وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه ادعى علم الغيب ^{الدليل}
 لانه يدعى علم الغيب. سماعت العامة فقال احديوت رجل او قال رجل از من که کسی میرسد ^{قال بعضهم}
 يكون كفرا لانه ادعى علم الغيب. وقال بعضهم لا يكون كفرا لان هذا انما يقع على وجه التعال. رجل خرج الى السفر فصاح المعنى
 فرجع فهو على هذا الخلاف ايضا. رجل قال خوش كاري است به نازي قالوا يكون كفرا. رجل قال الخیر
 مرا بحق ياری ده قال بحق هر کس ياری دهد من بظلم و ناحق ياری دهد قال بعضهم يكون كفرا قال
 بعضهم لا يكون كفرا. رجل قال الخیر بخانه فلان رو و امر معروف کن فقال فلان در حق من چه حقا ^{کفره}
 که ویرا امر معروف کنتم قالوا يكون كفرا. رجل له عدل رجل عشرة دراهم فقال صاحب الدين للمدين
 اين ده كانه بددين جهان بد که بدان جهان ان جهان باقی فقال له المدينون دیکر ده تاه بيب
 بفيامت باز دهم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل دیکر المدينون لان هذه السخيمات ^{منه}
 بالقيمة. وقال غيره من المشايخ لا يكفر. رجل قال لامرأة خانه چنان پاکی چون والسماء والطار والار
 يكون كفرا. وقال الشيخ الامام ابو اسحق روح ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر. رجل قال لمرء
 جهود بانقوى قال لنصرفي مع به از تو لا يكون كفرا لانه يريد بهذا التهم ونهتج الاموال. رجل قال الغزاة ^ط
 او فلا ع. ترسا او قال اي جهود لا يكون كفرا عند اكثر العلماء وانه قال مخاطب ترف او صكت ^ط
 لا يكفر مخاطب. وان قال مخاطب طبعين ام يكفر مخاطب. رجل قال لغيره و اخذ مني فريده است ^{واخيذ}
 خویش يانه قال اكثر المشايخ يكون كفرا او قال بعضهم لا يكون كفرا. رجل قال لامرأة با كافق فقال
 الكرجين نيچه مرا نكفر المرأة ولو قالت الكرجين ام مرا مدارا لا يكون كفرا. ولو قاله الكرجين نيچه ^{با}
 شيء فعله قل من يجعل ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء نكفر المرأة. وقال بعضهم من غاص في ردة المرأة

لاقتبر ردة ولا تبين من زوجها ويعزها القاضي وعند عامة العلماء ردة المرأة ردة تبين من زوجها
 لان القاضي يجبرها على الاسلام ويحسد بدين النكاح والعود الى الزوج. امرأة قالت اولدها امي من مجده ابي
 كف فرجيه او ابي جهود مجده قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا. ولو قال اربط هذا الالف^ظ
 اولده اختلفوا فيه ايضا. والاصح انه لا يكون كفرا ان لم يربدها كفر نفسه. رجل قال لابنته ابي كافر خذ^{ند}
 قالوا لا يكون كفرا لان الدواب مما تاوله الايدي ولان مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يريدون^{به}
 كفر انفسهم. رجل قال خذ شعالي براسه ما نكوه من است يكون كفرا لان الله نفع به عن المكان. رجل
 قال قولك باضمع رجل فقال خذ ابي مع مراين وروع ترا است كوداند ياكويد خذ ابي مزين وروع
 توبكت كند قال بعضهم هذا قريب من الكفر. رجل قال لغيره نماز كن فقال ابي مرد نماز كودن سخت^{كار}
 كوانست باريه قالوا يكون كفرا. رجل قال لغيره حرام مخور فقال ليك حلال خوار بيار تا بوي ايمان آدم
 وپيش ري سجد كنم يكون كفرا. رجل شرب الخمر فقال بشادي مرا تراكه بشادي ماشا داست
 وكروكا ست اشراكه بشا ماشا دبست يكون كفرا والله الهادي

باب الردة واحكام اهلها

المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر يوافقه الملة ولا من مرتد آخر. ويرث المسلم المرتد^{القتيل} ما
 في حلاله الاسلام عندنا عن الشافعي رح يوضع فلك في بيت مال المسلمين وما اكتسب في حاله الردة
 عندنا بيمينه رح هو بمنزلة الفقة يوضع فلك في بيت المال. وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا لو^{تبه}
 المسلمين. ومجود الردة يكون عودا الى الاسلام واذا ارتد يعرض عليه الاسلام في الحال فان^{اسلم}
 ولا قتل الا ان يطلب التاجيل فيؤجل ثلثة ايام لينظر في امره. ولا يؤجل اكثر من ذلك ويعرض عليه
 الاسلام كل يوم من ايام التجليل فان اسلم يسقط عنه القتل وان ابره ان يسلم يقتل وان
 تصرف تصرفا في ردة فهو على اربعة اوجه. منها ما ينقد في قولهم نحو قبول الهبة والاستيلاء
 اذا جاءت جارية بولد وادعت ثبت نسب الولد منه يرث ذلك الولد مع ورتقه وتغير^{ولد له} الجارية

وَيُعْتَدُ مِنْهُ تَسْلِيمُ التَّغْنَةِ وَالْحَجْرُ عَلَى عَبْدِ الْمَازِيدِ . وَمِنْهَا مَا هُوَ أَطْلُ بِالْإِتِّفَاقِ مِنْهَا الْكَلْحُ
 وَلَا يُجَوِّزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمْرًا مُسْلِمَةً وَلَا رِدَّةً وَلَا ذِمِّيَّةً لَا خَمْسُورَةً وَلَا مَمْلُوكَةً وَتُحْرَمُ مِنْهُ
 وَحِيدُهُ بِالْكَتَبِ الْبَازِي وَالرَّحَى وَمِنْهَا : أَهْوُ مَوْقُوفٌ عَبْدُ الْكَلِّ وَهُوَ الْقَاوِصَةُ فَإِذَا فَاوَصَ ^{مُسْلِمًا}
 يَقُولُ : فَوَلَهُ . إِنْ أَسْلَمَ نَزَلَتْ الْمَضَاوِصَةُ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ عُدَّ رَدُّهُ أَوْ الْحَيُّ بِدَارِ الْحَرْبِ
 وَفِي الْقِتَاحِ بِمَجَامِعِهِ نَطْلُ الْمَضَاوِصَةِ وَتَصْيِيرُ عَمَانًا مِنَ الْأَصْلِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ رَجٍ
 اتَّعَمَهُ رَجٍ نَبْطًا أَصْلًا . وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ : نَوْفُهُ كَالْبَيْعِ وَالسَّرَاءِ وَالْإِحَارَةِ وَالْأَعْيَانِ ^{النَّبِيرِ} وَالْأَكَاخِ وَالْوَصِيَّةِ وَفَضَاءُ الدِّينِ عِنْدَ ابْنِ حَنْبَلٍ رَجٍ إِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ مَوْفُورَةٌ إِنْ أَسْلَمَ
 بَعْدَتْ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ قُضِيَ بِمَجَامِعِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ تَطْلُ عِنْدَ صَاحِبِيهِ تَغْنَةً . إِنْ أَلَانَ
 عَبْدُ أَبِي يُوسُفَ رَجٍ تَغْنَةً كَمَا تَغْنُ مِنَ الصَّحِيحِ وَيَجْتَبِرُ قَبْرَ عَائِدَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَعِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ
 تَغْنُ مِنَ الْمَرِيضِ . وَيَقْرَفُ الْمَكَاتِبُ فِي الرَّدَةِ نَافَذٌ فِي قَوْلِهِمْ فَإِذَا عَتَقَ الرَّدَّةَ عِبْدًا مَوْفُورًا
 الْمُسْلِمَ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ سِوَاهُ لَا يُجَوِّزُ عَتَقُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا ابْنَ أُمِّهِ إِيْرَتَ مِنْهُ بَعْدَ الْوَرِثَةِ
 لِأَهْلِهِ مَا عَتَقَ إِلَّا ابْنَ سَابِقٍ عَلَيْهِ مِلْكُهُ فَلَا يَحْتَقُ . وَهُوَ مُخْلَافٌ مَا لَوْ مَاتَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ عَبْدًا
 وَتَرَكَهُ مُسْتَعْرِقَةً بِأَلَدَيْنِ فَعَتَقَ الْوَارِثُ عَبْدًا مِنْ تَرْكِهِ تَمَّ سَفْطُ دَيْنِ الْغُرْمَاءِ فَإِنَّهُ يَنْفَعُ عَتَانَ
 الْوَارِثِ لِأَنَّ خَمَةَ سَبَبِ الْمَلِكِ لِلْوَارِثِ تَامَ وَإِنَّمَا يَوْفَعُ الْمَلِكُ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ فَإِذَا سَفْطَحَ
 الْغُرْمَاءُ نَفَذَ عَتَاؤُهُ قَامَا فِي الْمَرْتَدِ سَبَبِ الْمَلِكِ لِلْوَارِثِ إِنَّمَا يَتِمُّ بَعْدَ مَوْتِ الْمَرْتَدِ مُسْلِمًا
 ارْتَدَّ أَبُوهُ فَمَاتَ ابْنُ وَلَهُ مَعْتَقٌ مُسْلِمٌ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ وَلَهُ مَعْتَقٌ مُسْلِمٌ كَانَ مِيرَاثُ الْأَبِ
 لِمَعْتَقِهِ لَا لِمَعْتَقِ ابْنِهِ لِأَنَّهُمَا ابْنُ أُمِّهِ إِيْرَتَ مِنْ أَبِيهِ الْمَرْتَدِ عَنْ مَوْتِ الْمَرْتَدِ فَإِذَا مَاتَ الْأَبُ
 فَلَمْ يَمُوتِ إِلَّا بِمَعْتَقِهِ ابْنُ وَأَخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِيمَنْ يَرِثُهُ الْمَرْتَدُ عَنْ بَعْضِهِ رَجٍ ثَلَاثَ
 رَوَايَاتٍ رَوَى الْحَسَنُ عَنْ ابْنِ حَنْبَلٍ رَجٍ أَنَّهُ يَرِثُهُ مَنْ كَانَ وَارِثًا لَهُ وَقَدْ رَوَى بَعْضُ
 لَكَ أَنَّ ابْنَ مَيِّمٍ الْمَرْتَدَّ لَوْ أَسْلَمَ بَعْضُ قَرَابَتِهِ بَعْدَ رَدِّهِ أَوْ وَلَدَهُ وَلَدًا مِنْ عُلُوقِ حَارِثَةِ ^{بَعْدَ الرَّدَةِ}

لا يرثه عن أبي حنيفة رحمه الله رواية يريث منه من كان وارثا له وقت الرقة وان لم يبق الموت
بل يخلفه والله منه. وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله يريث من ارتد من كان وارثا له عند ^{قتله}
او عند موته سواء كان موجودا عند الرقة او حدث بعد ذلك وقال شمس الأئمة الشافعي
اذ انصرف الوارث في مال المرتد قبل ان يقسم القاضي ماله ولم يقنع بما اقره حتى رجع المرتد
الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان قبل الرقة لان الحاق قتل ان يصلح به القضاء ^{يكون}
مبنزلة الغيبة وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد مرارا او جردا الاسلام في كل مرة
وجد والنكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله محله امرأته من غير صابغة الزوج الثانية لان عند الردة ^{لا تملك}
طلاقا واباء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله واباءه لا يكون
طلاقا. وعند محمد رحمه الله كلاهما طلاق. ودية المرأة واباءها لا يكون طلاقا ويقع الفرقة عند عامة ^{العلماء}
بردتها وعند البعض لا تقع. أجمع أصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح ويقع الفرقة بينهما
بففس الردة. وعند الشافعي رحمه الله لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي. ودية الرجل تبطل عصمة ^{نفسه}
حتى لو قتله قاتل بغير امر القاضي عدا او خطأ او بغير السلطان او اتلف عضوا من أعضائه لا شيء ^{عليه}
ولا تقتل المرأة المرتدة عندنا لكنها تجلس ابد الى ان تتوب. وعند الشافعي رحمه الله تقتل وتصرفا ^{تأ}
افذة لانها لا تقتل. والمرأة الدينة تترك من زوجها المرتد محمولهم جميعا. والرجل المسلم يريث
من امرأته المردة اذا ماتت قبل القضاء العدة استخسانا ولا يرث قياسا وهو قول زفر ^{ويزوج}
للمرتدة ان يتزوج باختها واربعة سواها اذ الحقت بدل الحرب كانها ماتت فان خرجت
الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح اختها. واذا ارتدت المعتدة والحقت ^{بالرجل}
وقضى القاضي بما اقرها بطلت عدها التباين للدارين وانقطاع العصمة كانها ماتت فان
رجعت اليها بعد ذلك مسلمة قبل نقضاء مدة العدة او الحيض قال أبو يوسف رحمه الله لا تمتد
معتدة. وقال محمد رحمه الله تعود معتدة كما كانت. واذا اجنب المرتد جناية خطأ كان ارث الجناية

في ماله لا عاقلة. وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف بذلك نوخذ
 الباقي من كسب رده وانه لم يكن له الا كسب الردة كان عليه الدية في ذلك المال. وعن
 أبي جعفر الهندواني رحمه الله قال يؤدي ذلك من مال اكتسبه في الردة وان لم يف بكماله
 من كسب الاسلام. مسلم قطع يد مسلم ثم ارتد لمقطوعة يده ثم مات من ذلك العلم
 نال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رحمه الله عليه دية
 لا غير قياسية ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد لقاطع وقتل على رده ثم مات المقطوعة
 من ذلك القطع ان كان عمدا فلا شيء على احد وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلث
 سنين من يوم قضى القاضى عليهم. ولو جنى في حال رده جناية تبلغ ارشها جسمانه يجب ذلك ماله
 دون عاقله. الرجل اذا حج حجه الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم كان عليه اعان حجة
 الاسلام ولا يترك الرد على رده باعطاء الجزي ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا
 يجوز استرقاقه بعد ما الحق به الحرب مرتدا ثم اخذ المسلمون اسيرين ويجوز استرقاق
 المرتد بعد ما لحقت به الحرب. واذ الحق المرتد ببلد الحرب وقضى القاضى بلحاظه عنده
 يجوز قسمة ماله. وقال داود بن علي رحمه الله لا يقسم ماله بين ورثته الا ان قضى القاضى بلحاظه
 وقال الشافعي رحمه الله يقسم ماله بين ورثة قضى القاضى بلحاظه او لم يقض واتفقوا على ان لا يقسم
 بين ورثة قبل حوق الرد ثم لم يرد الحرب وقضى القاضى بلحاظه وعليه للناس ديون مؤجلة
 كانت مات وتعتق امهات اولاده ومديون من التلث وحلت ديونه فان رجع المرتد اليها مسلما
 لا يملك ان يبطل شيئا منها الا شيئا من احد الميراث يبطله ويسترد ماله من الورثة ان كان
 قائما. والثلاثة اذا كاتب ورثته عبيدا من ماله فان رجع المرتد بعد ما لم يبدل الكتابة
 لا يملك ابطالها وان رجع قبل ان يؤدي جميع بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة من رجل
 ارتد والعياذ بالله تعالى وعليه قضا وصلوات او صيامات تركها في حاله الاسلام ثم

بعد ذلك قال بنتمثل الأمة الحاملة روح يقضيه ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوة والصيام معصية
 والمعصية شقة بعد الردة وما ادي من الصيامات والصلوات في اسلامه ثم ارتد تبطل طاعته ^{لكي}
 لا يجب عليه نفاذها بعد الاسلام. ^فمسلم اصاب مالا او نفعا بحب القصاص او الجهد ثم ارتد ^فما
 ذلك وهو مرد في دار الاسلام ثم الحق بدل للحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما فهو مأخوذ
 بالجميع. ولو اصاب ملك بعد ما الحق بدل بالحرب ثم ارتد ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه لانه اصلا
 ذلك فهو كان حربا في دار الحرب والحرب لا يؤخذ بعد الاسلام بها كان اصابه حالة كونه محاربا ^{للمسلمين}
 وما اصاب المسلم من حد ودالله تع نحو الزنا والسرقة وقطع الطريق ثم ارتد ما اصاب ذلك بعد
 ثم الحق بدل بالحرب ثم جاء مسلما فكل ذلك يكون موضوعا عنه الا انه يضمن الماله في السرقة. وان
 اصاب وماله في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من حقوق العباد كان المرتد مأخوذا ^{للك}
 وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ فقبه الدية على ما قلته ان اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه ^{بعد الردة}
 وان وجب على المسلم حرب النصارى واليهود ثم ارتد ثم اسلم قبل الحق بدل بالحرب فانه لا يؤخذ بذلك
 لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء حتى لا يجزى على الذمى والمسلمان فاذا اعترض الكفر بعد الوجوب
 يمنع البقاء وكذلك لو اصاب ذلك وهو مرتد محبوب في يد الامام فانه لا يؤخذ فحد النصارى واليهود
 وهو مأخوذ بها سوى ذلك من حد ودالله تع فانه يعتقد حرمة سبب ذلك ويمكن الامام من اقامة
 هذا الحد اذا كان في يده فان لم يكن في يد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل الحق بدل بالحرب فذلك
 موضوع عنه ايضا. ^{والنفس}رجل تزوج امرأة فظاب عنها قبل الدخول فاجزى مجراها قد ارتدت عن الاسلام
 حرا ومملو او محدود في ذناب وهو ثقة عنده وسعة ان يصدقته ويترجى اربعا سواها. وكذلك
 اذا كان بمنزلة واكثر رايه انه صادق وله كان اكثر رايه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث ^{المرأة} فان اجر
 ان زوجها قد ارتد، ماله ان تتزوج بنزوح اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاسنن ان وفي رواية
 السيرافيم ان تزوج وقال بنتمثل الأمة السرخسية روح لا يصح رواية استحسن ^{المرأة} فان

روحها وأجبرها مسلمة أن تظهر أرواحها على أوصاف غيرها ولم تكن نعمة ما لها مكاتب من روحها بالطلاء
ولا تدعى أنه كتابه أم لا إلا أن الكثير من أهلها من لا بأس بان بعد وسم روحه والله اعلم *

فصل فيما سطره الأرمذ

إذا أساحر المسلم دار المعصاة أو مفعولاً لم يريد والعاد بالله وأعوذ بالله من الداهية كلها من
أحاربه كانه مات وكذا إذا أحرقت أريد وتوابعه لرجل سلب ماله لم يريد، ولو سلب من غيره لم يحد
مطلب وصيه. وكذا لو أوصى إلى رجل وجعله فيما ماله لم يحد، ولو سلب من غيره لم يحد، ولو سلب
وأمكن وكل رجل لم يحد، ولو سلب من غيره لم يحد، ولو سلب من غيره لم يحد، ولو سلب من غيره لم يحد
وكذا الوكالة أنه لا يعود وكذا وذكره الشيخ الكسرا أنه يعود وكذا وأن وكل من أساحر من الأرواح
الوكيل ولو سلب من غيره لم يحد، ولو سلب من غيره لم يحد، ولو سلب من غيره لم يحد، ولو سلب من غيره لم يحد
يعود وكذا كما كان قوم أريد وأعر الإسلام في مدائن الإسلام في أرواحها
السلبيون ومعهم سائرهم وقد رتبهم مريدون معهم وليس في المدينة مسلم وطوبوا بعد الله من المسلمين
حي ظهر المسلمون عليهم فانه يعزل رجالهم ومن أسلم منهم فهو حر ودارهم ويسأؤهم واهد التام
قياً للمسلمين ومنه الخمس وأن أريد أهل مدائن المسلمين وعلماؤها عن دينها قوا المسلمين
أمن ما ريد يسأؤهم معهم انصم ظهر المسلمون عليها منهم طهر أحرار ودارهم ويسأؤهم لا
في قول الجندية روح هذا إذا كانوا أريدوا بطيخ وأهلها أحكام الترتيب على علمها الله تعالى من
ما النساء والبراري كانوا أحراراً قوتهم وهذه المسئلة ساء على معرفه ما نصرة الدار دار الحرب
ايحده روح مع لانصر الانسنة انشاء أحد هان يكون مصله بذ الحرب انسنتها ومن دار
موضع فيها أهل الاسلام والناس محرم فيها أهل الحرب أحكامهم وآلالب ان لا يسمي فيها مسلم أو
أمن بالامان الارل حتى لو كان من هذه المدينة الى اريد أهلها ومن دار الحرب طهر فيها المسلمون
في الدار التي اريد أهلها مسلم أو دمي من ملاما الاول له نص هذه الدار دار حر وقال صاحبها

اهل الحرب في بلدة من بلاد اهل الاسلام احكام اهل الحرب تبصير دار الحرب فيما كان. واما العطفان قال.

علما وفاقا رحمهم الله السلطان يصير سلطانا بامر من بالمبايعة معهم ويعتبر بالمبايعة مبايعة اقربهم واعيانهم والتاخذ ان يبعد حكمه في رعيته خوفا من قهره وعلية فان بايعة الناس ولم ينفذ حكمه ^{لغيره}.

عن قهرهم لا يصير سلطانا. واذا صار سلطانا بالمبايعة فما كان له قهر وعلية لا ينزع لانه لو انزع ^{بصير}.

سلطانا بالقهر والعلية فلا ينفذ وان لم يكن له قهر وعلية ينزع. والقاضي اذا قضى بفضا ^{فاسق} با وهو

ومرتش ولم يعلم بذلك الا بعد حين روى ابن زياد عن ابي حنيفة ر. ح الله تعالى ان الله قال ابطلت قضايا

روى الحسن عن ابي مالك عن ابي يوسف ر. ح انه قال اذا جاز العاصي ^{رج} بغير علمه ^{بالب} باللب

انكاه الذي ولاه القضاء لم يعلم انه فاسق او مرتش فاذا ظهر انه فاسق او مرتش فهو مغزول لانه

ولا وقلة على شرط العدالة ظاهرا فاذا كان على خلاف ذلك لم يكن فاضيا. وان كان الذي ولاه يعلم

انه فاسق او مرتش لم يصير مغزولا اذا فسق وهو بمنزلة الامير فهو اذا جاز لا ينزع ماله ^{وكان} وكذا

القاضي اذا ولى وعلم انه فاسق. مسلم اسير في دار الحرب وخرج الى دار الاسلام ومعه امرأته فتا

له المرأة انك ارتدت تنفي دار الحرب فان انكر الزوج ذلك كان القول قوله وان قال تكلمت بالكفر

مكرها وقال المرأة لم تكن مكرها كان القول قول المرأة فان صدقته المرأة فيما قال القاضي لا يصدقه ^{وهو بمنزلة}

ماله قال الرجل لامرأته اني طالق قال عنيت به عن وثاق وصدقته المرأة قال القاضي لا يصدقهما في ذلك ^{خذ}

بالاحتياط في امر المخرج امرأة ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فانها نصير فيثا رجل وامرأة ارتدت

والعيان بالله ولحقا بل والله فبطلت امرأته في دار الحرب وولدت ولدا ثم ظهر المسلمون على ولدها

فانه مجبر على الاسلام ولا يقتل ولا يكون فيثا. وان مات هذا الولد وله هذا الولد ثم ظهر المسلمون

على ولدها فانه يكون فيثا ولا يجبر على الاسلام. حريم دخل دارنا بغير امان فآخذها رجل مسلم فانه ^{يكون}

فيثا وريقا العامة المسلمين في قول ابي حنيفة ر. ح يباع ويوضع ثمنه في بيت مال المسلمين وقال صاحبنا

يكون وريقا لاخذ خاصة وعليه الخمس. ولو اسلم هذا الحرب بعد ما دخل دارنا بغير امان ^{ان يآخذ} قبل

احد فهو حر لا يس عليه شيء قولهم عبد حره بحره دخل اليها بامان بادن ماله ثم اسلم عينا فانه
 يباع ويبيح منه المولاة حره احد في دارنا فعلا ارسوا ملان اهل الحرب ان كان له علاما
 الن سول من الكتاب ونحوه يكون امنا حتى يؤدي الرسالة ويرجع واذ لم يكن له علاما ، يكون امنا
 جماعة المسلمين في قولهم يبعده روح في قول صاحبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اما مسامحة بصدق ويكون في الجماعة المسلمين في قول صاحبه روح في قول صاحبه في اللان
 فان اقام بنيه من المسلمين كان امنا وان اقام من اهل الذمة في الصلابة في اقام بنيه فم
 استحسننا من تذاكشت مالا في دار الحرب ، غير اسلمت عامه ، على ذلك المال يكون وشاؤوا
 المرتد دارنا بعد خوفه في دار الحرب واخذ مالا من ماله وحرم ذلك الا ان دار الحرب لم تطهر المسلم
 عليه وعلى ذلك المال يكون المال مردودا على الورثة وما كان في دار الحرب من الموقوفه
 في الحرب فان قتل المرتد او مات او لحق بدار الحرب ، لان المال في دار الحرب يبعده روح في قول
 يكون المال للورثة ولا يكون وشا حره دخل دارنا ما ، ذلك في دار الحرب ، ما لم يبعده روح في قول
 وكما رواء ، وبعده عند حره ومسلم وذمي واسلم اليه في دار الحرب ، على ملان الذمة
 تله اومه ان خرج الى او اسلم في دار الاسلام ثم طهر اليه ، في دارهم مجمع ، لان يكون وشا
 وان اسلم في دار الحرب دار حره يخرج اليه وحلف من الايمان في الحرب ، اولاده السما
 احل ومسلمون وما كان من داره عند مسلم او ذمي وله اولاده الكفار ، ان مشاوا
 هذا الحرب في دار الحرب وله من الساو طهر المسلمون على الدار ماله المعوا الذمة ، لا يكون له
 وعقاره يكون مبيعا عندها وعد الشافعية فاره عقاره لا يكون مبيعا ولها الميراث في داره
 واولاده الكبار وامرأته وما في بطنها ومن قاتل من عبيد المسلمين تكون مزارعها ، ولا يملكه
 وقال صاحبها شئ من ماله لا يكون مبيعا سوى اولاده الكبار وامرأته ومن لا يملكه ، عبيده
 واولاده الصغار احرار مسلمون لا يبيع عليهم الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واحرقوا

بذراهم ملكوا ما كان محلا لا ابتداء التملك وما لا يكون محلا لا ابتداء التملك كما يجبرهم الولد
والكاتب فأنهم لا يملكونهم. وكذا العبد إلا بن أبيهم لا يملكونهم في قول أبي حنيفة ر. وقال صاحب
الملكون الأبق إذا كان قنا ولا يملكون معن البعض لأن عند أبي حنيفة ر. هو بمنزلة الكاتب. وعند ^{حجته} ^{عنه}
هو حر مديون. وما ملكه لكفار بعد الأحرار بذراهم فأخرج الديان أن أخرجه تاجر اشتراه منهم ^{فمولا}
الما سوره منه يكون أحق به من المشتري يأخذ من المشتري بالثمن الذي أعطاه. وأن أخرجه الغزاة
أن وجده صاحبه قبل القسمة يأخذ بغير ثمن. وأن وجده بعد القسمة في يد الغازي يأخذ
بالقيمة وأن لم يحضر مولا حتى وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجده مولا. أيضا حتى باعه الغازي ^{بثمن} من رجل
معلوم ثم وجده مولا في ظاهر الرواية ليس للمولى أن ينقص بيع الغازي بل يأخذ من المشتري ^{بثمن}
الذي اشتراه. وعن محمد ر. للمولى أن ينقص بيع الغازي ويأخذ من الغازي بالقيمة قال وهو بمنزلة
رجل اشترى دارا ونفيعها غلب فباعها المشتري ثم حضر الشفيع كان للشفيع أن ينقص البيع الثاني
ويأخذ بالبيع الأول بالثمن الأول ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده وأخذ الغازي أرثه
ثم حضر مولا القديم فانه يأخذ العبد من الغازي بالقيمة التي وصل إلى الغازي ولا سبيل له على الأرض
وعن محمد ر. في رواية يسقط حصة الأرثن من الثمن ويأخذ بالباقي. ولو فقار رجل بين هذا العبد ^{قبل}
أن يحضر مولا القديم ونفعه الغازي لا العاقبة وأخذ قيمته صحيحا ثم حضر مولا في ظاهر الرواية
أن يأخذ من الذي في يده بقيته أعني في قول أبي حنيفة ر. وفي قول صاحبه يأخذ بقيته صحيحا ^{كان له}
جارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت الجارية وبقي الولد ثم حضر المولى فانه يأخذ الولد بجميع ^{كانت}
اخرتها التاجر من العدة أو من المشتري أو من الغازي في قول أبي يوسف ومنه الآخر. ولو كان هذا في يد ^{الغنى}
كان للمولى القديم أن يأخذ الولد بجميع القيمة. وقال أبو يوسف ر. أو لا وهو قول محمد ر. يأخذ
الولد بمحضته من الثمن أو بمحضته من القيمة ^{عنه} عدا بقر من مجاوى إلى سمرقند فأخذ الكفار واشترى
رجل منهم بذراهم وجاء به إلى مالك فأخذ مالك ورثه على رأسه ببيع الأباقي فان المشتري من الكفار لا يأخذ

المال بوجه واحد منهم .

• فصل في اهل الديعة وما يوحد منهم من الحرية وما يعمل منهم

• اختلف العلماء في كمية الحرية اهلها كيف نصرت قال علماء دار رحمهم الله نوصح على ^{الطريق}

الرجل ان كان فقيرا محرا فاعمل سيده نوصح عليه ان يبيع عشر درهما في كل سنة . وان كان عسا

مكنز او يوحده منه ثمانية واربعون درهما لان الحرية يوحده من المائة والعقير يعادل ^{بدرجته} نفسه لا غير

الحال يعادل نفسه وسبعة مائة والكثير يعادل نفسه وماله وغلامه واعوانه واحكموا معرفة

العصر والكسر والوسط قال بعضهم العصر هو الحرف ووسط الحال الذي له ضاع ^{بفصل} ويعمل

والغني الذي له صباغ واموال يعمل باعوانه دون نفسه وقال الكرخي رحمه العصر الذي ملك

مائتي درهم او اقل والوسط الذي يملك مائة المائتين الى عشرة الاف والمكنز هو الذي ^{ملك}

مائة عشرة الاف وقال غيره من اهل دار رحمه العصر هو الذي ياكل من كسبه ولا غله له يوحده ^{سنة}

ايه عشرة درهما فان كان له غلة الا انها لا تزيد على ثعنته فهو وسط الحال يوحده ^{وعشر} اربعة

درهما فاذا زاد ثعنته على ثعنته فهو على يوحده منه ثمانية واربعون درهما وقال بعضهم

العقير الذي له اقل من مائتي درهم فان زاد على مائتي درهم الى اربعمائة درهم فهو ^{وسط}

فاذا زاد على اربعمائة فهو مكنز وعن بعضهم من اهل دار رحمه من عرف الناس ان كان

الناس يبعدونه غنيا فهو غني وان كانوا يبعدونه فقيرا فهو فقير وعن ابي يوسف رحمه الله

مال يعتبر فيه الحرف قال الزار والصبير غني والغامي وسط والعصار والصباغ والحماط ^{اسماء}

ذلك فقير وعن علي وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما قالوا اربعة الاف درهم ومائة ^{يعبر} فاختصة

لا يكون غنيا . قال وضع الله عنه الاعماد في هذا على قول الكرخي رحمه الله

وتوضع الجزية في بيت مال الخراج . وسبب المال اربعة بيت مال الخاتم والكور ^{الكار}

يصرف ذلك الى ما قال الله تعالى في كتابه واعلموا انما علمهم من شيء ما ^ب الله حمده الابواب

مال الصدف به بصرف ذلك الا ما قال الله تعالى في كتابه انما الصدقات الفقراء الاية ^{ويجوز} مال الخراج
 والجزية والعشور يصرف ذلك الى المقاتلة فانه مال حصل بقوتهم فيصرف اليهم ^{بمقتضى} ^{الضابطة} ^{المالية}
 نحو التركات التي لا وارث لها يصرف ذلك الى عمارة القناطر والرباطات التي لا وقف لها. واختلف
 العلماء في المفتين والائمة والمتعلمين والفقهاء فهل لهم حق في بيت مال الخراج. قال بعضهم لا حق
 لهم فيه هو قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه واصحابه لهم خط في بيت مال المسلمين لانهم ^{يعلمون}
 في امر الدين فكانوا كالغزاة. وقال الشيخ الامام جعفر هادي في يومنا يجوز للمؤذنين والائمة والمتعلمين
 لانهم منعوا حقهم من بيت المال. واختلفوا في سهم ذوي القربى وهم اقرباء النبي صلى الله عليه وسلم فان تابوا
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم سقط بعد وفاته عندنا. قال بعضهم سقط ذلك في حق اغنياء ذوي القربى
 وبقي في حق فقرائهم. قال الكرخ وعامة العلماء سقط حق الفقراء منهم والاغنياء. وقال الشافعي رحمه ^{دورهم}
 باق لهم جميعا لذكر فضل حفظ الانتباهين الوالي اذا وهب نزل من ارضه قال الناطق في روح لا يسعه ^{ان يقبل}
 لانه حق جماعة المسلمين فلا يجوز له ان يختص به. ومشائخنا رحم جوزوا ذلك لمصرف الخراج الجزية
 ان يجعل خراج ارضه له وهو النظر الذي بفعله السلاطين للائمة. وعن ابي يوسف رحمه اذا تركه
 السلطان نزل رجل خراج ارضه جاز تركه ويكون ذلك صلة له من السلطان وللسلطان حق في الخراج
 فان وهب الوالي الخراج وهو اليه لرجل خراج ارضه لا يسعه ان يقبل الا ان يكون والي الخراج متقبلا
 بجور الهبة ويسعه ان يقبل. وتوخذ الجزية من كل كافر سوى مشرك العرب. واما الصابئون قال ابو
 حنيفة رحمه توخذ منهم الجزية. وقال صاحباه لا توخذ قالوا انما قال ابو حنيفة رحمه ذلك لانه وقع في رايه انهم من اهل الكتاب
 وفي رايهما انهم ليسوا من اهل الكتاب. وقال بعض مشائخنا هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة ^{البعض}
 من الانجيل. وقال بعضهم هم قوم اخذوا بعض الدين من التوراة والبعض من الزبور. والمصيبة ^ن ^{توخذ}
 منهم الجزية قالوا ينظر اكانوا احد يثاقهم مرتدين لا توخذ منهم الجزية ويقتلون وان كانوا قد باعوا توخذ
 الجزية. واما الزنادقة فتوخذ الجزية منهم بناء على قبول التوبة من الزنطة. قالوا ان جاء الزنديق قبل ان يوح

فاقترانه ^{في} يقرب من ذلك تقبل بوفته وان اخذتم تاسيلا تقبل بوفته ويقتل لانهم ما طنيه يطرد
 الاسلام ويعتقدون في الهاطين خلاف ذلك فيعتلون ولا يعملونهم ولا يؤخذ منهم الجزية ولا ^{نفذ}
 الجزية من الصبيان والنساء والتبج العانة والرمس والصعر وصدقة به نعلب بوحدة من سائرهم
 كما يؤخذ من رجالهم لان ذلك وحسب الصلح عنهم وتؤخذ الجزية من الراهبين والقسيسين وطائفة
 الرواية وعن محمد بن ابيها لا تؤخذ. وعن ابي يوسف ربح ابيها بوحدة من الاعيان اذا كان يقاتل عاله
 ولا تؤخذ الجزية من عديم ولا مدبر ولا مكرهه واذا احتلتم العدم من اهل الديار اول السنة
 قبل ان تؤضع الجزية وهو موسر وضع عليه الجزية وتؤخذ منه الجزية لتلك السنة وان احس
 بعد ما وضع الجزية على الرجال لا تؤضع عليه شيء من الجزية حتى تمضي هذه السنة وان اعقوا العبد
 طه ما لان اعقوا قبل ان تؤضع الجزية فوضع عليه الجزية في هذه السنة وان اعقوا بعد ما وضع الجزية
 على الرجال لا تؤضع عليه الجزية حتى تمضي هذه السنة. ودونى الحسن عن ابي جعفر ربح انه لا يؤضع عليه ^{الجزية}
 حتى تمضي هذه السنة سواء عمن مل الوضع او بعدد الجزية اذا صار معا قبل ان يؤضع الجزية على الرجل
 او صار ما ^{ارضا} يؤضع عليه هذه السنة وان صار ما بعد ما وضع الجزية على الرجل لا يؤضع عليه الجزية
 حتى تمضي هذه السنة. والصلوات اذا ما لا تؤضع عليه الجزية ما لم يمض هذه السنة فلان بعد الوضع
 او قبله. او العبد الذي لا يملك سائر اصدار عبا او وسط الحال اذا صار عبا لم يكن يؤخذ منه شيء الا عبا
 سواء صار عبا بعد الوضع او قبله. وتؤخذ الجزية في كل سنة مرة بعد اعضاءها وانماها وان نوال
 السنون على الذي لم يؤخذ منه حتى اسلم لا يطالب بالجزية عدا ما وعند الخاضع ربح يطالب بها ^{بلن}
 الذي واصغر على الامر قال ابو جعفر ربح لا يطالب بجزية السنين الماضية بجزية السنة التي فيها
 ايفتح حتى تمضي هذه السنة. وقال صاحبها. يطالب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي ^{هو فيها}
 ايفتح. وتؤخذ الجزية من بين ثلث مضا علف كل اخراج. وتؤخذ من بين ثلثه دون الدراهم ولو
 حدث بين الجزاء والتغريم ولد دكون جارية بينهما وادعياء جميعا فان ابوا له وكبروا

توجد منه الجزية ذكر في السيرة ان مات الخليفة ولا تؤخذ منه جزية اهل بخران وان مات
الخليفة ولا تؤخذ منه جزية بين تغلب فان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك
واذا مات من عليه الجزية او اسلم وبقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي وعند الشافعي وجب يؤخذ
لان عند الجزية تسقط بالاسلام والموت وعند لا تسقط وكذا اذا عصى او صار مفعلا ^{منا} في
او شيئا كلبه لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية راعه شيء سقط
الماضي وكيف تؤخذ الجزية ممن عليه قال بعضهم ياخذ الطالب مائة درهم او بقول الجزية
يا عدو الله وقال بعضهم يؤخذ بقفاه ولو بيعت الذمى الجزية على يده نأى لا تقبل منه ما لم يأت
بفقهه ويفهم بين يدي الطالب والطالب فاعد وليس للصلبان ان يضرب في منزله فالتا فوسف
مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه هم وانما لهم ان يصل فيهم ولا يخرج العليب او غير ذلك من كائناتهم ^{وقال}
ابو يوسف رحمه لا يمنعون من اخراج الصليب في يوم عيدهم ومنعوا من ذلك في غيره من ^{الايام}
لانه املا عليهم الذمة بشرط ان لا يظهروا رسومهم ولا يؤخذ عبيد اهل الذمة بالكسبية
لان عبيدهم لم يلزموا بذلك وكسبيجات النصارى قاله سوسة سودس اللبد وزنار من ^{الصوب}
يجعل ذلك محيطا على مشد ودفي وسطه اما لبس العمامة والزنار من الابر يسمن فذلك رغبة ^{ونه}
حفا ولاهل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك ويومرون بما كانوا استمعوا قالهم ومنعوا من التنبه
بالمسلمين في لباسهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا سبيحان تكون ^{جهم}
على هيئة الاكاف في قريوسه مثل الرمانه ويلبسون الطيب السه والاردية لا مثل طيالس
المسلمين وادبهم بل يكونون على خلاف ذلك وكورفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل
اكان فيه اظهر بالشرك معوا من ذلك وان لم يقع بذلك اظهروا الطلح لا يمنع ومنعوا عن ^{فراطة}
ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس لهم كالاذان لنا فيقع
بذلك اظهروا بالشرك وكذا بيع الخمر والخنازير وعن اظهروا الخمر والخنازير في مصر وما كان من ^{المصر} ^{منا}

في بأسرهم المصالح الصليبية من النافوس إذا حاور منه المصير في كل قرية أو موضع من هضار المسلمين
 فانهم لا يجمعون عن ذلك وانكف في عود من المسلمين يسكنون فيها لان هيل ليس بموضع علام الدين لا نظام
 الفوحة ولا أعاد ذلك باليمن ح في السر وعلا كثير من أمته بلح انما قال محمد ح ذلك في رأيهم نالكوته بان سمع
 من يسكنها اهل الدمة والراصة اما في ديارها يجمعون عن ذلك في القرى كما يجمعون في الامصار لا يهاجمون
 جماعات المسلمين حلوس الواعظ والمدرس من عمر له امصار المسلمين ومشايجهم الله
 لا يجمعون من اطهار ذلك واحدا في القرى على كل حال وان اراد اهل الدمة احداث الشيع ^{الناس}
 او المحوس اذا ارادوا احداث سب النازان ارادوا ذلك في امصار المسلمين وفيما كان من ماء والمصر
 عن ذلك عند الكل وان ارادوا احداث ذلك في السواد والعري احلف الروايات في ولا مثالا
 الروايات احلف المسائتي في طائفة ما تخ لمحمد الله سمع من تلك الا في دمة غالب مظها اهل الدمة
 مشايخ محارهم الشيع الامام ابو بكر محمد بن الفضل ح لا يجمعون قال سمع الائمة الشيع ح
 الاصح عتد بهم يجمعون عن ذلك في السواد وقال في السواد ح دمة غالب سكانها اهل الدمة فاهم
 لا يجمعون عن ذلك وعن عريضا انه قال اصبح اهل الدمة عن احداث شيع من الكاشس في لباد ^{المفوحة}
 من خراسان وغيرها ولا اهدم شتا وحده قد عاها اندهم ماله اعلم ارم احذر لك بعد ما صا
 ذلك الموضع مطر امصار المسلمين قال مشايخ ح لا يهدم الكما فقه وسبع العدة في السواد
 والعري اما لا امصار ذكر محمد ح في الادارة بها لا يهدم ويذكر كتاب العسر الخراج انها يهدم وامصار ^{المسلمين}
 وملا فتمس الائمة الشيع ح الاصح عتدي رواية الاحاديث فاد اهدم بعد او كسبه ^{كنائسهم}
 القدمة فلهما ، سوهاء ذلك الموضع فكان وان قالوا هي لها من هذا الموضع لا موضع
 لم يكن لهم ذلك بل سوهاء ذلك الموضع على قد النساء الاول وسمع عن الزبابة على النساء الاول الذي
 اذا انتشر في دار مصر ذكر في العشر والخراج انه لا يبيع ان ساع منه ولو اشترى محرم على سها ^{المسلم}
 وذكره الاحاديث انه يجر على انت ام ولا يجر على البيع الا اذا كثر ذلك في محرم على البيع ولا يترك القمي

ان يتخذ بيته في المصرومعة يصل فيها. اذا اراد الامام ان ينقل اهل الذمة عن ارضهم لم لا يجوز له ذلك بغير عذر ويجوز بعد مواعيد في زماننا ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب ^{لغيرهم} وضعف شوكتهم او يخاف الامام منهم على المسلمين بان يخبروا اهل الحرب بعبوات المسلمين ^{ذمهم} سلك مسلما عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يذله على ذلك لانه اعانة على العصية. مسلم له ام ذمته لو اب دعى ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى مثله وهذا كما لا يجزى للمسلم حمل الخمر الى الخمر ولكن يحمل الخمر الى الخمر ولا يحمل الجيفة الى الهرة وله ان يحمل الهرة الى الجيفة. مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنعها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنعها من اتخاذ الخمر في المنزل. وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها. واذا اراق المسلم خمره او قتل خنزيره ليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان يكون اما ما يرى ذلك فلا يضمن ولو ان مسلما له خمر في ذق فشق مسلم زقه وارق الخمر على سبيل الحسبة لا يضمن لانها ليست بمال متقوم في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال متقوم الا ان يكون اما ما يرى ذلك مباحا فلا يكون ضامنا

فصل في خراج الارض

الوالي لا يزيد في الخراج على وظيفة عمره وان كان راضيا منهم تطبيق ذلك. وقال محمد بن كاسب ان روى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يراى ويتقصر على عجزه عن ذلك اجمعوا انه يجوز للفناء عند العجز واختلافوا في الزيادة. اذا مات اهل الخراج عن ابي يوسف ربح ان الامام يأخذ الارض فيزارها او يواجرها ويضع ذلك في بيت المال. وان لم يموتوا ولكنهم هربوا اجرها الامام ويأخذ من الاجر قدر الخراج ويحفظ الباقى واذا عاد الاهل رد عليهم الباقى ولا يواجرها حتى تمت سنة التي هو فيها رد الحسن عن ابي حنيفة ربح اذا هرب اهل الخراج ان نشاء الامام عمرها من بيت المال وتكون الغلة للمسلمين وان نشاء دفع الا قوم مقاطعة على ثبته وما يأخذ يكون للمسلمين. قال محمد بن كاسب في الزيادة اذا عجز قوم من اهل الخراج من عمارة ارضهم لم يكن للامام ان يأخذها ويدفعها الى غيرهم ولكن يواجرها ويأخذ الخراج

من العلم به وان لم يتد من مسأ حرمها باعها الامام من يعوي على ارباحها قالوا سيج الربص على دل
 يصف ومحمد ح اء اعطوا اء خمسة درج لا سيج لانه محروم وكما لا يبيع ماله بالدين والبيع
 غلط بخلافه درج ولكن بأمره بالسبع وعند ههنا ان يبيع بالدين والبيعده وممن من مال يبيع
 لاجل الخراج عد الكلاله الخراج حق متعلق برفق الارض، فكون كالعبد المدين لتعلق الدين
 فلكذلك ههنا. رجل اشترى من جراح ان يبيع من السهه معدار ما بعد المشتري، على رءهها
 ومدرك الردع فالخراج على المشتري والا على البايع رجل اشترى من رءهها مال، ان
 على - لا رءه من ذكره في السير اكسيرا اسفص رءه من جعل العا سب من عر دراعه رءه من
 لوب الارض ولا خراج - رءه الارض، وان لم يبيعها الرءهه فالخراج على رءه الارض فحله
 عسره اخرها من عر رءه رءه على ساه الارض، فوالسهمه رءه من الارض او السهمه من رءه
 يكون العسره الخراج - لو طعة رءه - رءهها فاديه مهد فاديه الجملاد، وانكار
 وطسه يكون الخراج على رءه الارض وان اعاد رءهه ان كان عسره او حراءه -
 معاسمه والعسره رءه من رءه - وان كان خراجها وطعة يكون الخراج على رءه الارض
 واد اعطى الارض عاصبا ان لم يكن للمعصوب منه سه ولم يبيعها الرءهه فلا
 على رءه الارض عسره كان رءه خراج معاسمه او وطعة ومع رءه يكون
 العاصب وان كان له سه ذكره سام في الواديه جميع ذلك يكون على رءه الارض
 الزراعه كان جميع ذلك على رءه الارض قل لبعضا او كثر كما في الاحار عند السعه
 وهذا على الخلاف المذكور في الاحاره. ولو مات صاحب الارض بعد ما مضت السهه و
 خراج ارضه لا يوسع خراج الارض من رءهه في رءهه بخلافه في يوسف رءه رءه
 من عليه الخراج كما حرم علفه ولا يوزن ولا يحل ليس عليه خراج الارض ان باط العلم به في رءه
 لا يحل لاحد الخراج ان يحل سهمه وبين الغلاخه ليس في الخرج فان جميع الخراج رءه في سب
 سب

رج. وخذ نخراج هذا السعة ولا يؤخذ نخراج السعة الاولى ويستقل ذلك عنه كما قاله الجزية
ومنهم من قال لا بد من النخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يجز
يؤخذ بالنخراج عند الكل

فصل في استيلاء اهل الفتن على اهل الحرب

اذا استولى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكتاب نشبوا سببا باصغار ابغيا باهم قال الناطق
الصبيان من اهل الكتاب بنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فاقامهم لا يحولون لا نشر باسبي
ولحسبا اهل الاسلام صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل اذا هم في دار الاسلام ما
فاسا قهم صاروا مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوس ^{تتبعه}
الحرفي اذا دخل دار الاسلام دميما تم سبي ابنته لا يصير منه مسلما بالدار لان تبعية الاب باقية
فصار كالابن سبي مع الاب فدخل دار الحرب بامان وسرق صبيبا فخرجه الى دار الاسلام
فالعبيد مسلما بعد ما دخل دار الاسلام واوانسرى هناك صبيبا فخرجه الى دار الاسلام كان
هو على دينه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام ولو ان حربيا دخل دار ابا بامان وله عبيد
فاسلم الحربى فالعبيد كانوا لم يسلم وكذا لو لم يسلم المولى ولكن باعه من مسلم فالعبيد كانوا
كان كفرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام. اهل الحرب اذا اشتروا اهل الذمة
من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار. قوم من اهل الحرب احمه واجه دار الاسلام فقاتلوا
اسلمنا في دار الحرب كانوا فينا للمسلمين في قول البيهقيفة رحمه الله تعالى والله اعلم

كتاب الرهن وانه مشتمل على فصول

فصل 2 في القاطن الرهن

رجل عليه دين لرجل فاعطى المديون صاحب الدين قرضا وقال اسلك هذا القوب حتى اعطيك
مالك فلا ابو حبيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله هو دية ولا يكون رهنا ولو قاذ

هذا مالك على يكون رهنا و لو لم يبيعوا جميعا رجل اراد ان يرهن رهنا بمال عليه فقال له يرهن للراهن
 اخذ على ان صاع صاع بغير بيع فقال الراهن نعم قاله حاشا والسرط باطل ان صاع ذهب
 رجل اشترى نوما صرة وارهم فلم يخلص المشتري الثوب المسج واعطاء نوما حرجة مكوث
 بالخمر قال محمد بن روح لم يكن هذا رهنا والمشتري ان يفسد الثوب الباطل فان هلك الثوب
 عند البائع ومنه بماسه اء يهلك خمسة دراهم لا بد كان مضموما بخمسة دراهم رجل دفع
 الى احر حاربه وقال معها ولك احر ولم يسم الاخر ودفع اليه نوما رهنا لاخر وفيه درهم روى
 عن محمد بن روح انه لا يخلص رجل دفع الى رجل ثوبين وقال بعد ايها نسف بالمائة اليه على واحد
 من اعماسه عن محمد بن روح انه ما يرد هبة من الدين سعة وجعل هذا رهنا على اعماسه عنة
 درهما ودفع المبيع الى الطالب مائة درهم قال احد منها عسيرة رهنا نصف امسا
 من مدخل واحد منها عسيرة رهنا صاعا من مال المديون والدين على حاله ولو دفع
 اليه نومان ما احدى احدهما رهنا بذلك ما احدى منهما فمهما على السواء قال محمد بن روح
 نصف منه كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين وروى ابو اسامة عن محمد بن روح
 دين نصفه تم دفع الى الدائن عدا وقال هذا رهن عندك ما دفع من مالا او قال هذا رهني
 عندك ستم ان كان مالا فانه لا يردى اي ذلك ستم من المال ولم يبق فيه حاشا وهو رهني
 وان كان لم يبق منه شيء فذلك العبد عند المرتهن فلا ضمان عليه لا بد له من واحد العبد
 مسي وكوان الدينون قضاء الدين تم دفع اليه مالا او قال احد هذا رهنا بما كان فيها من
 او سوي فهو رهني حاشا بما كان سوي فاولا يكون رهنا بما كان رافعا لاد نصف الربوف
 اسديها ملاسور الرهن بعد الاستملاء بخلاف المسوي رجلا عليه الف درهم على
 لرجل فقال اسك هذه الالف الو صبح محفك واشهدك اني بالفضل قال هذا امسا
 له مالا شهد له بالفضل فقال صاحب الدين اعطيه حية اشهدك اني فقال اسك هذا
 الو ذبيح

مورخ بعض انوار حقه هذا والمسبح بها حارة تكون، الملوحة لو هناك الرهن عند المهر من هناك
 تعريضة وكذا، رهن المسبح حرا بالعين الذي استأجره واحد المسبح حرا من الاخر بالعين الذي
 آخره من التسليم كان اطلاقا وكما لا يجوز الرهن بالامانة لا يجوز بالاعان اليه في مضمونه
 تعريضا محوما اذا باع عدا، عطي بالمسح رهنه عند المسري من التسليم كما، اطلاقا ذكره القدر

- والكثير رجح، هلك عند تار بهن، هذا المسح هلك تعريضة وان هلك بعد، مع هلك انعمه
- لنعمان العصب لان المسح غير مضمون على النافع من التسليم في له هلك - ٩٠ يفسح المسح على
- الناصح سئ، ويذكر انعمه انه التسريح اد سري لاجل سقا واحد، ١١ - ١٠ - ١١، من هلك
- بعدم كان عليه، ان من عمه الزهر من عمه السيف اما الرهن الاضمان او اذ اكون مضمونه
- موا المعصوم، حاشى عند انكل وكذا، الرهن بالمهر وبذلك المجامع حاشى بمساكن او دما، ادار به،
- الرجل دانه من له على الراهن وقصصها تم اسأجرها الرهن صحت الاحارة و طار الرهن في لانه
- للمرهن ان يعود والزهر وكذا، الرجل له وقصصها تم، حاشى الراهن، لا في الا، ١٠،
- للمرهن ان يعود في الرهن والدية وآر آخرها المرهن، واحد دانه، ١٠ - ١٠ - ١٠، يكون
- الاحرة للراهن وان كانت الاضمان معر ان الراهن يدين الاخر للمرهن ان يصدق له والمهر، ان عند
- في الرهن وان آخرها الراهن من احده بامر به، يخرج من الرهن والاحرة للراهن وان آخرها معر ان
- المرهن كان، الاضمان باطنه للمرهن، ان يصدق له الزهر وان آخرها احصى معر ان الراهن، ١٠
- م احرار الراهن الاضمان كما، الاحرة للراهن، للمرهن ان يصدق له الزهر وان احرار للمرهن من دون الرهن
- بانه الاحارة، المصلحة وتكون الاخر الذي احرها وبصدق له والمهر من ان يصدق له الزهر وان احرار
- بعض كانت الاحرة للراهن وحج من الرهن رجحا ترجيح امرأة تالف ورهن عندها بالمهر عنانها
- العام هلك الرهن عدا، هلك يصدق لها وان اطلقها قبل ان تجول بها كان، عليها نصف
- على الزوج كما لو استوفت صداقها لم يطلعه، في الدعوى بما هذا اطلقها بعد ذراع الرهن وان اطلقها

٤٣

فصل في ادبهم بها م هلك الرض عند ما ذسيع عليها انه لا تطلع الا اوه ظل الجول سقط عن التورع -

المهر عر عوص فيع الزهن رها امانع وهو نصف الصداق فاذا هلك الزهن بعد ان يهلك عانع
عز الروح ما يح على المرأة في وثوقه ح مر، وله اسم له اء ، ص د ه ح ا ه ي ا ز ه ا د ه

ماء - مرسل هلك الزهر : الدم من غير مسر يسوق من الماء عامر ، ارجلها حده

ملكه علمها و ما رد جزمه و متافيا كمالوا ... و ما رد جزمه و متافيا كمالوا ...

ظلمها ولا يدخل والدهن قائم وحسب إيمان النعمة والنعمة . اسس إيمان سعد (إلهنا)

وَمَوْتُوا يُوْسُفَ - الْاَاجِ، وَفِي مَحْضَا وَمَا، اَلْحَمْدُ لِيُوْسُفَ الْاَزْ هَاهُ حَقَّة

هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

الاول و الثاني و الثالث و الرابع و الخامس و السادس و السابع و الثامن و التاسع و العاشر

هاتمان و سزاوارم و محبت همه ی ما را به واسطه خداوند علما دلمشورای

اندر برت درها منبر من تواراجه الا من ودها م موه الا

٥. عليهم والرهس فاعاد يحد هوان يما عه شخايد وسم الي اهر دملطه عليه الرهس

فان لم يمسح الرهن حتى يملك الرهن عند هذا الاصل، حيث علم المهرين، وما حصل ولو ان

الوجع كرام طعام واحد من اللحم معجونه (عصا الطعنا) ان المسحوق، اسود الطعنا "الم" و

قال هو: ح. في الد' هم: في الطعام. و هو: ادهن عبد الله. في: له. في: له.

۴۔ جانوروں کے ذریعہ اشیاء اطعمہ: کبھی کبھی جانوروں کے ذریعہ بھی اشیاء اطعمہ سے الگ ہوتے ہیں۔

وَأَسْرَأَ لِي وَجَلَعَ طَعَامُ عِدِّ الْمُسْلِمِينَ رَهْأَسَاءَ كَذَلِكَ تَصَالِحُ أَوَّلُ الْمَالِ وَلَهُ عَسَى السَّيْرُ مِنَ الْمَالِ

من السيرة في هالك الرضو عند قامة هالكه خطه ام الله لم يستطع الصالح ولد له وده. انه

عبد السلام بن محمد بن علي بن ابي طالب

النعيم وحل دس الراهر بطوعا وقس لظالم سقط اليرى وان المطلوب ان يأمر هذا الميراث

هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما اخذ منه ويؤد ما اخذ من المتطوع الا ملك المتطوع
 لا الا ملك المتطوع عليه. وكذا رجل اشترى من رجل عبداً بلف درهم وبه العبد فبشرع افسان
 بقضاء الثمن ثم استحق العبد او رد بعيب بعد القبض بقضاء او بغير قضاء كان على البايع رد ^{الثمن}
 على المشتري لا على المشتري. رجل الدين على رجل وبه رهن عنده ثم اتى بقضاء عقد الرهن ولم يأخذ
 المرتهن فيه هلك الرهن. فانه هلك بالدين وبقي الرهن ما بقى فيض المرتهن المرتهن اذا ابرأ ^{من}
 عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الا برأ والهبة فذلك الرهن عند هلك امانه استحقا
 رجالة على رجل الف وبها رهن عند فاحال الراهن المرتهن بالمال على رجل فقبل الحوالة وابراء منه
 ولم يرد الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عند فانه هلك بالدين وقبل الحوالة ولا يبطل الرهن بموت
 الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموته. او سفل الرهن رهن عند الورثة. رب السلم اذا اخذ بالسلم ^{بعضا}
 هلك بصير مستوفيا للمسلم فيه. وكذا لو اخذ السلم اليه من رب السلم برأس المال وبها اجور عند
 فان هلك الرهن في المجلس بصير مستوفيا برأس المال وسفل السلم فان هلك في امة فابطل ^{الرهن}
 ويرد الرهن على الراهن. وكذا الرهن سيد او اب جازر عند فاد عديت ثمنه في يومين بصير
 مستوفيا وييم الصرف وان لم يهلك حتى اضر فابطل الصرف. حيا قتل غيره. مدافعة الحج من القصاص
 على مال مع ولا العهد اخذ ببدل الصلح رهن جاز في قولهم. وكذا لو كان القتل ^{فاخذ الى}
 بالدية رهن من القاتل. وكذا لو كان القتل خطأ فاحذ الويل من العاقل رهن ما له رد بعد قضاء
 القاض جاز. وكذا الرجل اذا جرح غير جرحه لا يستطاع فيها القصاص. والقصاص بالاد ^ن
 ليجرح فاحذ بالارض رهن او قطع يده رجا خطأ وقضى القاضيه بمصفت الدية على العاقل فاحذ
 المتطوعة يده رهن من العاقل جاز. وكذا لو سقط لقطع عاقل ارق وقضى القاضيه بضمان
 اشرفه على السارق فاحذ لسرق منه بالمال رهن. وكذا المولى اذا اخذ من مكاتبه رهن ببدل الكفا ^ة
 جاز. ان كان لا يجوز اخذ الكفيل ببدل الكفاية واذا استاجر دارا امشيا واعطى باء رهن جاز

مَان هَلَاك الرهن، بجهد استيفاء المذمة بصير مستوفيا للاجبار، هَلَاك فَنَل استيفاء النفعه
 يبطل الرهن ويحب على الرهن رقيمة الرهن. ولو اساعج حياطة الحوط له ثوبا واحد من الثياب رعا
 بالحيطة جاز. وان اخذ الرهن بحيطة هذا الحاط يفسد لا يجوز وكذا لو اساعج لالا مكلة ما
 من الجواز بالحيطة مع هذا. ولو اخذ بجموده هذا الحاط، بعد له انه يعين الرهن. ولو اساعج
 الرجل بتيغاله حمل وثوبه فاحد العير من ماله ساعج هذا الحاط، ولو اساعج له ثوبا واحد من الثياب
 نفسه لا يجوز. ولو اخذ رهنا من المستعير بالعارية لا يجوز لانها امانة في يده. ولو اساعج حرا
 او مضنيه واعطاه الاخر رهنا لا يجوز، بل هو باطلا له. بالرهن مدين القاراء بشو الرهن. والله
 اعلم بالصواب. السليم لسلم او ذمي بقى الحر به الطل. من محمد ربح اذا استعير المسلم حلا
 واعطاه الرهن. اذا صاع الرهن في ماله لم يهره كان حرا يصير الرهن. ولو اساعج عبد او
 رهنه في انصاع الرهن، ثم طهر له كان حرا لا يصير الرهن، شيئا له رهن. باطل الاول فاصد
 ولو اساعج شيئا من رجل مدين رهنه، اعطاه رهنه. كان الحلالا لها لا يفسد. اما ما ذكره
 والدمه والرهن غير مصاد. الرضا الدمد. ولا يجوز. المدمر والمكاتب. انه لو ادان
 لاستيفاء الدين من المائة والاستعفاء منها عدد رغبيا بمئة الف درهم ماله، عامسا
 واعطاه رهنا بمجسماته مهلك الرهن ثم قضاه فانه له دين عليه دين كان عي المدين او يرد
 على الرهن خمسمائة. اذا رهن عند انسان مائة مال للرهن، لم اعطه ماله
 الى كذا ولذا فهو صحيح لك، بالاك على قال محمد ربح لا يجوز ذلك التوقيع في الرهن ماله. الودعه وساحها
 يدعى عليه الاكلاف فنصالحا على مال واعطاه رهنا فلهلك الرهن لا يصير الرهن في قول
 وابي يوسف ربح ويضمن في قول محمد ربح. ولو ادعى احد المال الودعه وشره. المذمة
 فنصالحا على شيء جاز الصلح في قولهم. وكذا لو ادعى صاحب المال الايداع والاستهلالا من
 المودع والمودع يقر بالودعة ولم يدع الرد والهلاك ونصالحا على يد سار الصلح في قولهم

ولو قال المودع هلاك الوديعة او قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا ادري فاصطفا على
 شيء لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح ويجوز في قول محمد ربح. ولو قال المودع
 لصاحب الوديعة رددت وقال صاحب المال انك اسهلكم فان اصطفا على شيء لا يجوز الصلح في قول
 ابي حنيفة وابي يوسف الأول ويجوز في قول محمد وابي يوسف الآخر. وفي كل موضع يجوز الصلح اذا اعطى
 ببدل الصلح رهنا جازا الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن ذكر الشيخ الامام المعروف
 نحو امر زارة الفتوى في الصلح على قول ابي حنيفة ربح. رجل قال لآخر صنت لك مالكا على فلان اذا
 الاجل فاعطى بذلك. وهنا جاز. ولو قال اذا عمل فلان فان اضا من مالك عليه واعطاه رهنا لا يصح
 الرهن ويجوز الكفالة على هذا الوجه. ولو قال لآخر ما بيعت فلانا فاشتمه على واعطاه به رهنا قبل البتة
 لا يجوز. رجل رهن عند انسان عبدا بالف درهم ثم جاء الراهن بمجارية وقال خذ هذه مكان العبد
 فانه يصح ذلك اذا قبض وقبل قبض الثاني فالاول رهن مادام في يد يهلك بالدين ان هلك والثاني
 امانته يهلك من غير شيء. واذا قبض الثلاثة ينجح الاول من ان يكون رهنا والاول على الراهن او لم يرد
 ويكون الثاني رهنا ولو هلك هلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول. ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم
 لا يقسم من الشريك ولا من غير الشريك. ولو ارتهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شركاء
 فيه او لشركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا. ولو قبل احدهما دون الآخر لا يصح. ولو قضى الراهن دين
 احدهما وقد قبل لا يكون له ان يسترد الرهن. ولو رهن من منهما وقال رهننت النصف من هذا
 من هذا الاخر لا يجوز وان قبلوا. ولو رهن رجلان بدين عليهما من رجل رهنا واحدا فهو جائز ويكون
 الرهن رهنا لكل الدين والمرهون ان يحبس حتى يستوفي جميع الدين. الشيعة الطائفة يبطل
 الرهن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح انه لا يبطل. وصورة الرهن اذا وكل القوم ببيع الرهن
 بمتاعا او متعة كيف شاء فباع بعض الرهن بطل في الباقي وعن ابي يوسف ربح انه لا يبطل. ولو
 استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن فيما بقى وان استحق في غير مستحق

فيما يفي ويكون الباقي محمو ما بجميع الدين فانه ملك الباي وفي فيه وفيه فلو بجميع الدين فانه ملك محضته من الدين
 لا غير. يجعل رهن دارا فيها مناع الراهن شيء كثيرا وقليل يستع به او رهن جو الفاقبها مناع الراهن بدون
 المتاع ويسلم الكل الى الراهن. لمجوز ذلك الا ان يبرر في الدار او الحوائق ويسلم اليه. وكورهن ما في الدار المتاع
 بدون الدار او ما في الجواله من المحبوس دون الحوائق ويسلم على يد الحيلة لجوار الراهن المستقل
 الا في ان يودع ما في الدار او الجواله لولا تم تسليمه. من مبيع الدار. والرهن. وكورهن
 هذه الدار وفيها نزرع او شجر او ثمر على الاشجار حاز ويدخل في الرهن ولا يدخل الرهن
 والثمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل في الذكر لان الرهن لا يبيع بدون دار. فدخل
 نصيبا. وكورهن دارا وما فيها وحيد سبه. ومن جميع ذلك وهو خارج من الدار من الرهن
 وكورهن شئ واحد سبه. ومن الرهن. وقال هذا حاز ونصير قايضا ما انما يبيع في الرواية...
 الطاهرة. وعن ابي يوسف ربح اذا كان الرهن مما يفعل لا يصير قايضا ما لم يفعل. وعن
 ابي يوسف ربح في روايه ادارهن دارا وهو فيها فقال سلم اليك الدار الرهن. فخرج
 من الدار ثم يقول سلمت اليك وكورهن سوفا على يدك. فخرج لا يصير قايضا حتى يجره من
 وكورهن دابة عليها حمل لا يتم الرهن حتى يبلغ الحمل عنهما ويدفع الدابة. ولذا اورد في روايه
 على دابة اوله امله واسمها ودفع الدابة مع ذلك لم يكن هذا حيز من السراج من راس الدار
 وسلم اليه. وكورهن شئ ما من دارا وطائفه محضه من دار وسلم حاز رطلان على ما
 الف درهم لرجل فلهذا ذلك عبدا مشتركا بينهما منصفين ثم عاب احد الراهنين وحضر
 الآخر وقال الحاضر منهما للمرتبة اعطيت ما عني من الدين واحده في عيني من العبد قال فوجده
 للمرتبة ان يمنع من ذلك حتى ياخذ جميع الدين فان ادعى الحاضر جميع الدين لم يكن متطوعا
 في اداء كل الدين وكان له ان يقبض كل العبد فان قبض ولم يبيع من التعريف حصته من العبد
 فلهذا العبد في يده فانه يملك بجميع الدين الا ان يكون اكثر من قيمة العبد فيرجع على صاحبه

نصف المعدل يصح ويكون نصف العبد في هذا الموضع منزله الرهن في ذلك وهذا هو الصحيح ربح
 ائتم قال رجلان رهنما ما عاينين علم ما فادعى الرهن الرهن عليهما فحجدا فاقام البينة على
 احدهما على هذه حجة فانه سحلف الآخر بالله ما رهنه فان نكل است الرهن علمهما عايند
 بالبينة وعلى الآخر النكول. والآن حلف رد الرهن الرهن علمهما لان الرهن لم يثبت في النكاح
 بعد والعصاة بالرهن في نصيب الآخر لانه شائع وآثار الرهن واحد واليه من اثنين فقل
 احدهما. رهن انا وصادق هذا من ملك بمائة درهم واقام الدين. والرهن الآخر محمد
 لم اوهن والرهن محمد الرهن من اني سوف ربح منه روايتان في رواية رد الرهن على الراهن وفي رواية
 حل الرهن يكون رهن الله. في محضه من الدين ولا سطل الرهن بمحور صاحبه وهو قولنا نصيبه
 ربح وقال محمد ربح ائتم ساء الذي رهنما جعله في يدي الذي اقام البينة او في يدي على فادى
 نصيب الراهن مال الدين. اقام البينة احد الرهن. وان هلك الرهن من هبة من الدين نصيب الذي
 اقام البينة. رجل عليه دين. وبه هرة وكفل كفل. بالدين المدعي به صير الكفيل دين الطالب
 في هلك الرهن عند الطالب ذكر في النوارك ان الكفيل يربح عند الاصل بما كفل لان الرهن ^{هنا} اذ
 وبه وعاء بالدين بصير الطاء. فادى منه نصف الرهن فادى احد المالين الكفيل بصير فادى ^{بعد}
 الاسبقاء. لان الكفيل امدد مع المال الى الطالب بالدين الاصيل وهو سعر محض في ذلك
 فلا يكون له ان يحاصم الطالب. ولكنه يحاصم المستبد. ويرجع عنه لانه دين المال ما به وهو
 الوعاء شيئا واخذ بالدين كعصا لا بما يشتري فادى الكفيل التمن ثم هلك المسح عند النائع
 فان الكفيل لا يجامع النائج ولا يرجع عليه وانما يجامع المسرة. ثم المشتري يرجع على النائج
 بمدفع الكفيل اليه. رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فادى الطالب من الكفيل ههنا ومن ^{الاصيل}
 ههنا احد من بعد الآخر ونكل واحد من الرهنيين وعاء بالدين ثم هلك احد الرهنيين عند المرتهن
 قال: يربح اهما هلك هلك كل الدين. وقال ابو يوسف ربح ان هلك كل الرهن فان كان الراهن ^{الثلث}

علم بالرجوع الأول فان الثاني هلك مصنف الدين وان لم يعلم بذلك هلك بحكم الدين. وذكر
 في كتاب الرهن ان الثاني هلك مصنف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكره كتاب
 الرهن لان كل واحد منهما يطلب بجميع الدين فيجعل الرهن الباقى زيادة في الرهن معتمداً
 على الرهن الأول والثاني على قدر قيمتهما فاذا استوفيت منهما قام به الأول هلاكاً مصنف الدين
 وبعض هذا من هذا فيجعل الثاني ما جعل الأول فلم يدعه صاحب الحان حتى دفع اليه
 ثوباً هلك عند روى من عصام بن يوسف انه قال لا يجوز ان يأخذ من مال الرهن على
 وان اخذ منه الرهن ليجوز السرفه منه فان صاحب الحان يكون صاحباً وقلاً للعقده
 او اللست رج عتق لا يصح من احد الحان اذ لا يمكن الدافع مكرها في الدفع
 نص - - - حل في الاربعاء بالره -

لكنهم اذ اركب الدال به المراهونه مادون الراهن فعطبت وركو في الرهن ولا سيما شيء
 من الدين وان ركبها بغيره الراهن فعطبت وركو به نص في بعضها وان عطبت به ذره او ربعها
 سلمه ملك بغيرها والله اعلم وملك بالدين ما ركبها الراهن ما بالدين من اياه
 عطبت ولا سقط الدين ولو كان الرهن فوطاً طبعه المراهون ما بالراهن هلك واستعماله لا سقط
 لا باستعمال المراهون مادون الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك واستعمال الراهن لا سقطت من الدين
 وان استبرده المراهون من الراهن بعد ما نسيه الراهن هلك بالدين ولو كان الدين حراً
 انراهن بعتك وبه حرق فقال الراهن حدث هذا في يد المراهون فليس له ان يبيع الدين
 عن نفسه وقلام المراهون لا يلحق في اللبس كان القول قول المراهون والله لا يثبت الراهن
 ولو مال الراهن لم يلغسه المراهون فحرق عند مال المراهون ليستة فحرق طان القول قول الراهن
 ولو كان المراهون الرهن من الراهن او احدهما او دعه كان للمراهون ان يستره والاحارة بالطلقة
 الرهن مصحفاً مادون الراهن بالقرابة منه فملك قبل ان يبيع من الغراء لا يبيع المراهون
 والدين

على حاله. وأن هلك بعد فراغ من القراض هلك بالدين. وكذا لو كان الرهن خاتما فادخله المُرتهن
خَصْرَه. باذن الراهن فهلك يكون امانه لا يسقط شيء من الدين. وأن قَرَعَه عن اصبعه فهلك ^{الزرع} بعد

يهلك بالدين. ولو كان المُرتهن اعدا الرهن من الزن فأتى الراهن وعليه ديون فان المُرتهن يكون ؟

احق بالرهن من الغرماء لان المُرتهن بسبيل من استرداده في حياته فكذلك بعد وفاته. فان اذن
المُرتهن للراهن ان يزرع الارض الموهونة نزع او سكن الدار الموهونة باذن المُرتهن لا يبطل ^{الرهن}
وله ان يسترد الرهن فيعود رهنا وهي مادام في يد الراهن لا يكون في ضمان المُرتهن. ولو ولد الرهن وصو ^{فها}

ولبنها يكون داخله الرهن لما قلناه في الزرع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها. والخاصب
اذا سال صاحب الغصب ان يعير اياه ليخدمه او يرسله في حاجة فاذن له في ذلك برئ ^{الضمان}

عاد اليه بعد ذلك او لم يعد. وأن عصب غلاما فابراه المالك عنه ذكر الناطق برئ

من الضمان ويصير بمنزلة الوديعة في يد. وليس للمُرتهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر

بالوديعة في قول محمد بن فان فعل فهلك يصير رهنا منا. وهو قول ابي يوسف رج. ولو رهن رجل ثوبا

يساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه المُرتهن فانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى

بغير اذن الراهن فانتقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع

المُرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان الدين

اذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين درهما كان نصف الثوب مضمونا ^{لدين} بالراهن

ويضفه امانة فاذا انتقص الثوب بلجسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان ليس

المُرتهن باذن الراهن كل يس الرهن فلا يكون مضمونا على المُرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن

الراهن درهم واربعه دراهم مضمونة على المُرتهن كما وجب على المُرتهن وهو اربعة دراهم فيكون

قصا صابقت رها من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقصان تكون نصفها مضمونة

ويصنفها امانة فيقتل المضمون. يسر المُرتهن مستوفيا دينه ويبيع درهم واحد فله ان يرجع ^{من} على الراهن

بدلتها أحد رسول رهن ماله . وارتفعت رصيا للمرتبة لا بسقطا من دينه لان ليس الادب غير مقبولة
 ولو كانت هناك مشرب المرتبة من لسانها كان ذلك محسوما عليه من الدين لان ليس الشاه سعو م
 الراهن اذا غنى العبد الموهون اوده . او كانت حاربه فاستولدها بعد جميع ما يستحق
 مؤمن كان الراهن اوه . الله لا يبيع . لا يبيع لا يبيع اعانه عندنا يسوع العبد في الاقل من
 ومن الدين وهو حرام دام يسوع ثم الساسع ربح بما يسوع على مولاه الحق الا المدينه وام الولد طام
 لا يرجع ان على المولى والمره من التجاره النديس ان ساء رجع على الراهن وان ساء رجع على العبد
 والسعايفه البدبير تحالف السعايفه العتق من ربح . تلب . أحدهما ان المدينه يسوع وحسن
 لانه يؤدى الدين موكسبه وكسبه ماله . له . ويهدى . لا ربح على المولى بما يسوع ويسوع انكار .
 مولا . موسرا رجل اشترى من رجل عذرا . له . يصبه ولم يصبه . له . اسم العبد وهو
 نفدا اعاقه ولا يسوع العبد للنايج في اليمن في ان يصبه . له . محمد . ابى يوسف الاول وقال
 ابو يوسف ربح آخر السبع في سبع جمعه اذا كان فمعه . انزل من اليمن ثم رجع بذلك على المسرى
 اجل هو . عبدان رغب تمام المراه من وجد العبد . ان كان . العبد . ان ياله . عبدان هو .
 لا يرجع المراه يديه عليه . رجل اشترى من رجل عذرا ويهدى اليمن . نص العبد . غار .
 النابع عنه لا عرف مكانه ثم ظهر ان العبد كان حرا فان المسرى يرجع بالمره على العبد .
 يرجع بالنقض على النابع اذا مصر . وعن ابي يوسف ربح في النواذر لا يرجع كما لا يرجع في الرهن
 ومحمد بن نوف في هذا . رجل رهن حاربه . ان روح بعير ذن الروح صح الرهن وليس
 للمرتبة ان يمنع الزوج من عشياها فان مات من عشياها صار كاهها مات . ماؤه سهاونه
 فيسقط دين المرتبة استغسانا . وفي القياس ان لا يسقط لان الروح اما وطنها مستطابا
 . صان كان الرهن وطنها . وآه رهن . ماؤه ليس لها روح ثم روحها الراهن . ماؤه . له . رهن .
 الاول سوا . وان روحها بعير ذن المراه حار النكاح . للمراه ان يجمع الروح من عشياها

لها عند الرهن لم تكن مشغولة بحق الغير فتعلق حق المرتهن بجميع اجزائها فكان له ان يبيع
 الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج يصير المهر بها مع الجارية لان المهر بدل
 جزء من اجزائها فيعلق به حق المرتهن بمنزلة الولد وقبل الغنسيان لا يكون المهر بها الا ^{المهر}
 لا يتكاد قبل الدخول فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتهن بالخيار
 ان شاء ضمن الراهن لان الهلاء حصل بتسليطه وان شاء ضمن الزوج كما لو قتلها
 الزوج ثم يرجع الزوج ^ع المولى اذ المولى يعلم الزوج بالرهن وكتم عنه المولى لانه صار مخرجا
 من جهته وان اءله بذلك لا يرجع على المولى لانه لم يصح مخرجه من جهته ^{بشاة واباح} ^{بجملته}
 للمره ان يغير اجزائها كان للمره ان يشرب ويأكل ولا يكون ضامنا ان هلك الشاة بعد ذلك
 عند المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة الابن فما لصاب الشاة يسقط ذلك
 القدر من الدين وما اصاب اللبن يرجع المرتهن بذلك على الراهن لان شرب المرتهن
 باذن الراهن كشرب الراهن ولو شرب الراهن لم يسقط قدر حصته من الدين كما لو اقلع ^{الرهن}
 عضوا من اعضائها كان للمرتهن ان يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وعلى هذا جميع
 النماء والزيادة رجل رهن حاتم فلبس المرتهن في خصره اليمنى او اليسرى فهلك الحاتم كان ضامنا
 لانه استعمال وفيما ^{منا} وي الخصر من الاصاب لا يضمن لان ذلك حفظ وهو مأمور ^{بالحفظ}
 وان رهن طيلسانا فوضعه المرتهن على عاتقه لا يضمن لانه حفظه وان لبسه كما لبس
 الناس ضمن ولو رهن سيفين او قلنا فنقلها المرتهن بالثقل لا يضمن لانه حفظ ^{بضمين} ^{السيفين}
 اذا كان المرتهن ممن يتقلد بسيفين لانه استعمال وان لبس الحاتم في خصره اليسرى فوق
 خاتم له لا يضمن الا اذا كان اللابس ممن يتقلد الحاتم فيصير ذلك استعمال وتزوين والا وحفظ
 وما يتولد من الرهن كاللبن والولد والصوف والتمر والارض يكون رهنا مع الاصل عندنا
 والممرتهن ان يمساك الكل الى ان يستوفى دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة شي من الدين اذا ^{هلك}

من ذلك الاصل جال الختام للوصف والكم من ان يسبح ما يحاف فساد ما دون العاصم بمسكن منه
رهما وان تاج بصر الف صير كان صامدا

قصيدة - ان فمن برهن مال الصر

رجل السعاري من آخر عيال البرهنة بدنه ما عاده صحت الا عاره وللمد . وان برهنه بدنه
تعلل لو كثر الادلة المعروفة باسم ما برهنه به وان سئل العبد في ثلثه وحسب له حقه لم يرد
وان حاله السعاري منه ما دام ما سئل في الكثرة نصف اخر لا عور وفسد بهما . ان السعاري
لرهن عند فلان بعينه . فمحمدا عنه . سئل له به ما الكوفة فبرهنه بالبرهان والبرهان
ان واحد من المرهون . ان هناك في المستعير بها . في ذلك صراحتا برهنه به . ان
واما لا ضمان عليه . وان هناك الرهن فعلى المال . هلا . عند المرهون . والا لله عز وجل
سئل ان رهنه . وبعد ما رهنه وامكانه . القول بول . ان مع عمده . ان رهنه
على الوجه الذي ادله المعريان على المستعير وما سئل من رهنه . ان رهنه . ان رهنه
عند سقط بعض الدين يسمى الرهن المعبر . لان ذلك ان الرهن في غير مكان . ان رهنه
فمع المعبر من الرهن . ان المعبر يرجع على الراهن . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه
اكثر من ذلك حيث لو كان مع رهنه الفاء رهنه فالف . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه
لا يرجع على الراهن . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه
حيث بعض رهنه اليه الرهن . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه
الوكيل في عيال المستعير . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه
فهذا المال . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه
ان سئل . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه
يرأى عن الصمان . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه . ان رهنه

يَجْلُ غَضَبٍ مِنْ آخَرٍ عِنْدَ فَرَسِهِ بَدَنَهُ عِنْدَ رَجُلٍ ۚ لَكَ الْمَالُ عِنْدَ الْمَرْهُمِ ۚ كَانَ لِلْمَالِ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ
ضَمِنَ الْغَاصِبُ وَإِنْ شَاءَ ضَمِنَ الْمُرْتَهِنُ ۚ فَإِنْ ضَمِنَ الْغَاصِبُ تَمَّ الرِّهْنُ لِأَنَّ الْغَاصِبَ عِنْدَ دَاءِ
الضَّمَانِ يَمْلِكُهُ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ فَيَصِيرُ أَهْلًا مَالِ نَفْسِهِ ۚ وَإِنْ ضَمِنَ الْمَالِكُ الْمُرْتَهِنُ كَانَ لِلْمُرْتَهِنِ
أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الرَّاهِنِ مَا ضَمِنَ وَسَطْلُ الرِّهْنِ لِأَنَّ سَبَبَ ضَمَانِ الْمُرْتَهِنِ هُوَ الْقَبْضُ وَعَقْدُ الرِّهْنِ كَانَ قَبْلَهُ
فَلَا يَنْفَعُ الرِّهْنُ بِمَالِكَ مَتَاخِرٍ عَنِ الْعَقْدِ ۚ وَأَوْ كَانَ لِلْغَاصِبِ دَفْعُ الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ إِلَى رَجُلٍ
فَمَرَّهِنَّ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ فَهَلَاكَ الرِّهْنُ ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُ الْعَبْدِ وَضَمِنَ الْغَاصِبُ أَوْ الْمَدْفُوعُ
إِلَيْهِ فَرَجَعَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الرَّاهِنِ جَارِ الرِّهْنِ ۚ وَالْجَوَاهِرُ بَيْنَ مَا آذَانَ ضَمِنَ الْغَاصِبُ فَلَا تَمْلِكُهُ بِالْغَضَبِ
عَلَى الرِّهْنِ فَيُسْفَدُ الرِّهْنُ ۚ وَأَمَّا آذَانُ ضَمِنَ الْمُرْتَهِنُ فَلَا تَسَبُّبُ الضَّمَانُ فِي حَقِّهِ هُوَ الْقَبْضُ بِحُكْمِ الْوَدْعَةِ
وَعَقْدُ الرِّهْنِ كَانَ بَعْدَ فَيَنْفَعُ الرِّهْنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ۚ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ لِأَنَسَانَ وَرَهْنَهُ
الْمُودِعَ عِنْدَ رَجُلٍ فَهَلَاكَ عِنْدَهُ وَجَاءَ الْمَالِكُ وَضَمِنَ الرَّاهِنُ أَوْ الْمُرْتَهِنُ لَا يَنْفَعُ الرِّهْنُ لِأَنَّ الْأَوَّلَ
ضَمِنَ بِالْمَدْفُوعِ إِلَى الْمُرْتَهِنِ وَعَقْدُ الرِّهْنِ كَانَ قَبْلَ الدَّفْعِ فَلَا يَكُونُ مَالِكًا وَقَدْ رَجَعَ الرِّهْنُ فَلَا يَجُوزُ
كَرَجُلٍ وَرَهْنُ عِنْدَ رَجُلٍ عِنْدَ الْخَيْرِ فَعَاوَدَ عَقْدُ الرِّهْنِ وَلَهُ يَدْفَعُ إِلَى الْمُرْتَهِنِ ثُمَّ إِنْ الرَّاهِنُ اشْتَرَى الْعَبْدَ
مِنْ مَوْلَاهُ وَدَفَعَهُ إِلَى الْمُرْتَهِنِ فَانْفَعُ لَا يَكُونُ رَهْنًا عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ لِأَنَّ الرَّاهِنَ مَلِكُهُ بَعْدَ الرِّهْنِ فَلَا يَلْزَمُ
مَالِكًا وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ رَجُلٌ غَضَبَ عَبْدًا فَبَاعَهُ ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهُ وَضَمِنَهُ أَنْ ضَمِنَهُ الْغَاصِبُ سَبَبُهُ
يَوْمَ الْغَضَبِ جَازَ الْبَيْعُ وَإِنْ هُنَا يَوْمَ الدَّفْعِ إِلَى الْمُشْتَرِي لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لِأَنَّ الْغَاصِبَ فِي الْوَجْهِ الثَّلَاثِي
إِنْ مَالِكًا وَقَدْ دَفَعَ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَالِكًا وَقَدْ بَاعَ رَجُلًا عَارِضِيًّا لَهُ حُلٌّ وَمُؤْنَةٌ لِيَهْنَهُ
الْمُسْتَعِيرُ بِدِينِهِ فَهِنَّه قَالُوا إِنْ رَدَّ الْعَارِضِيَّةَ يَكُونُ عَلَى الْمَجِيرِ فَرَقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنْ الْعَوَارِي
فِي غَيْرِهَا يَكُونُ الرَّدُّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ لِأَنَّ هَذِهِ عَارِضَةٌ فِيهَا مَنَافِعٌ لِصَاحِبِهَا فَأَمَّا نَقِيرٌ مَصْمُونَةٌ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ
وَالْمَعْرَانُ يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِغَيْرِ مَنَافِعِهِ فَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْإِجَارَةِ وَفِي الْإِجَارَةِ يَكُونُ الرَّدُّ عَلَى الْأَجْرِ الرِّهْنِ
إِذَا جَارَ الْمُرْتَهِنُ أَنْ يُوَدَّعَهُ أَتَانَا وَبَعِيْهُ يُوَاجِبُ فَإِنْ أُوْدِعَ الْمُرْتَهِنُ أَتَانَا فَهُوَ رَهْنٌ عَلَى حَالِهِ إِنْ هَلَاكَ

في يد المبيع ببيع بسقط الرهن عليه وان اعاره مخرج من ضمان الرهن وللمرته ان يعيد رهنا ولو أجز
فلا حرج تكون له ارض وللمرته ان يعيد الرهن الا بغير قيد ولو ادن له الرهن ان يبره
ففيه من عيو وسلم اليه مخرج الرهن الاول ولو باع الآخر والمرتهن احدهما ما دن الآخر مخرج
ان يكون رهنا فله ان لا يبيع رهنا مكان الاول بصفه من المشتري او لم يصرف فان هلك الثمن على
المشتري فانه سوي بهما المثلهم والميرتهن في محض الرهن اذا كان منه مؤحلا لا وقت حلول الاحل

باب العدل في ماب الرهن

رحل رهن عند انسان وسقط الرهن والميرته ١ عقد الرهن ان يكون الرهن في يد عدل صحيح الرهن
ومصل العدل يكون له منه نصف الا انه لا يكون للمرتهن ان ياحد من الدليل الا بغير الرهن
ولو ان احلنا مع من انسان مثله لو ان يكون المبيع في يد عدل احد مقدم الرهن حار ولو
العدل عنه له مطالع حتى له هلك المبيع في العدل يصح البيع مطا الرهن ٢ له سدر
الراهن ٣ المرتهن في عقد الرهن ان ياه العدل مسلطا على المبيع حار ارض وللعدل ان يبيع
ويوفى من المرتهن ٤ كسب الراهن ٥ مبيع الوكالة لا للمرتهن ان يبيعه عن المبيع ارض ولو ما
الراهن او المرتهن مع العدل على ما كان مسكن الرهن ويصح لو ما العدل مسلط الوكالة
ولا يقوم وانه ولا وصيه معامه ٦ كذا له حيا الراهن والمرتهن الرهن في يد عدل وسلطان حلا
احر على معة حار وله ان يبيعه وله ان يسلم الثمن الا انه لا يملك لو سلط الراهن المرتهن على البيع
حار ارض ولو لم يكن البيع شرطا في عقد الرهن ثم سلط المرتهن او العدل على البيع صح التوكيل والراهن
ان يصح هذه الوكالة ويصح عن المبيع ولو ما الراهن بطل الوكالة وتكسب للمرتهن ان يطلب العدل
بالمبيع ٧ هذا ٨ حله ٩ عراني به سفير ان الوكالة لا تسلط المشرط في العدل وهو الصحيح ولا يكون
للمرتهن ولا لعدل ان يصرف في الرهن سوى الامسالة اذا لم يكن مسلطا على المبيع فلا يصح ولا واجر
ولا يبعد عن العدل ان يسلم الرهن لاس كان في حاله من امرأته وحاد معة ولله واخره الذين يصرون

في ماله ولو باع العبد الرهن يخرج من ان يكون رهنا وصيرته رهنًا مكان الاول موصوف
 كان الرهن او لم يكن. وكذلك لو قتل العبد الرهن وعزم العاقل هبته او قتله عبد آخر ورفع به فان
 العبد التاجه يكون رهنا مكان الاول. ولو باع العبد الرهن وسلم اليه من المثل من اسبغ
 العبد او رد لعب بمصاء فاص ما من المسترعى برجح ما قضى بم العبد ما لحيار ان شاء ربح
 على المثل من المثل وبعود دين الرهن على حاله وان ساء ربح على الراهن ولو ان العبد باع
 الرهن ولم يسلم اليه المثل من المثل فاستحق العبد او رد لعب بمصاء فان العبد لا يرجع على
 المثل من. هذا اذا كان السلطان على البيع شرط في عقد الرهن فان كان السلطان على البيع ^{عقد} بعد
 الرهن فالو العبد لهما يكون وكل لا للراهن وما يلحقه من العهد برجح به على الراهن ربح المثل
 الى المثل من او لم يدفع ولو ان العبد اقر في الوجه الاول انه باع ونصر الرهن وسلم الى المثل من
 وانكر المثل من ذلك كان القول قول العبد وسقط دين المثل من القاصي بحكم العبد على بيع الرهن
 لقضاء الدين فان له سبعة العاصي في قول يجسه وان يوسف ومحمد جميعهم الله رجل رهن
 شتا ووصفه على يده عدل وسلط العبد على البيع ثم عاب الراهن والعبد محرم على البيع
 هذا اذا كان مسروعا في عقد الرهن وقبل يانه محرم على كل حال وهو الصحيح الاب اذا رهن مال
 ولله الصغر دين نفسه صح الرهن وكذا الوصف ذكره في الاصل وذكر الفقهاء انوا للث ربح ان هذا
 استحسنوا والقصاص ان لا يحوز في الاب والوصي جميعا وعن ابن يوسف ربح انه احد بالقصاص ولو
 نصي الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يحوز ولو فعل الوصي ذلك لا يحوز الا ان يكون حر اليه وفي بعض الروايات
 ولله من نفسه مثل العيبه ولو فعل الوصي ذلك لا يحوز الا ان يكون حر اليه وفي بعض الروايات
 لا يحوز للاب ايض بمصاء دين نفسه مال السهم والصحيح انه محرم العبد الرهن اذا اتي من المثل
 ونصي اماه بسقوط الدين ثم عار من الاما في يوردها على ما كان والعبد العصب اذا اتي وقهر القاصي
 على القاصي بالقيمة ثم عار من الاما فانه يعود على ملك القاصي. العبد اذا كان مسلحا على البيع كان

ان يبيع بالمتعة والفتنة فان نهاه الراعي عن البيع نسبه بعد ذلك لرجوعه منه . وله ان يبيع ما يتردد
 من الرهن من ولد له و غيره . و لو فصل . و لو طلب الرهن منه فقال الراعي للعدل بيع الرهن و ادفع^{جعه}
 . و قال الرهن . لا يربى البيع و اما ان يحرقه فان له ذلك . و رجل يبيع شيئاً من موهل و سلبه الدولة على^{سعه}
 اذ احل الاصل فلم يضر العدل . و الرهن حله الدين و الرهن باطل و الوكالة بالبيع مباحة . و يورث شيئاً
 من موهل و سلبه العدل . على البيع . و المتناوله بطل للعدل . ان يبعه . و لو كان و لو رهن
 شيئاً و وضعه على يدك العدل و ابى العدل لا سطر الرهن فهو بيع على يدك عدل . و اخره . و رايه . و ما
 فان احلها . و ذلك و وضعه القاضى على يدك عدل . و ليس للعدل التاخير ان يبيع الرهن و انه . و ادفع^{لدا}
 على البيع لان الراعي له ثوكله بالبيع . فان ما ابى الراعي كان للقاضى ان يبعه بعد موت الراعي و له
 ان يبيع بالبيع الهدى . و العدل التاخير او عدل آخر . و لو ابا العدل ما عا . و ي . و ي . و ي . و ي . و ي . و ي .
 على سعه الا ان اقره من موهل ما عه بمائة و الدين و قيمة الرهن مائة . و صدقه العدل . و ل^ل
 و قال المرتهن بل باعه بحسن . و رايه . و الاول . و الرهن مع ماله و النسبة بينه الراعي . و له^{بالا}
 و قيمة الرهن مائة و الدين مائة . و كل المرتهن . سعه . فاقام المرتهن الفسدة انه ما . و ي . و ي . و ي .
 الراعي النية على ثوب الرهن . و المرتهن . قال محمد بن يعقوب سعه المرتهن . و قال ابو يوسف . و ي . و ي .
 سعه الراعي

فصل ٢ اختلاف الراعي و المرتهن

رجل رهن عند رجل حاربه تساوى العا بالف مؤجله لا يتم و جعل رجلاً مسلطاً على بيع ما داخل الاصل
 لما حل الا حل جاء المرتهن بخاربه و طلب من العدل بيعها فقال الراعي ليس هذا حاربه ان يصادق
 الراعي و المرتهن ان الرهن كان قيمتها . و رهنه . و الدين الف درهم فابطل . و الخاربه التي يملكها^{ها}
 المرتهن تساوى الف درهم الا ان الراعي انكر . و يكون هذه الخاربه هي التي اجمعت طار المواء . و ان^{الدين}
 في حق الراعي فبعد ذلك ان افكر للعدل و طال لبيت هذه تلك الخاربه او قال لا ادري كان القول قوله مع

على العلم فانه حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها بخلافه لو كيل اذا امتنع فانه لا يجبر
لان بيع العدل يتعلق به حق الرهن فيجبر كالكيل بالخصومة طلب الخصم اذا امتنع عن الجواب
فانه يجبر واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وان حلف العدل
لا يجبر الحداء على البيع يامر القاضى الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه
القاضى كالمومات العدل واذا باع القاضى كانت العهدة على الراهن ولو جاء الرهن بجارية
قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جارية وقال المرتهن هذه تلك الجارية
وانتعمرها فالقول قول الراهن ويحلف فان حلف يجعل الجارية هالكة بالدين فزعه ثم
الى العدل ان اقوال العدل به اقال المرتهن فقال له بها المرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فانكأ
فيه نقصان لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا قام المرتهن البينة على ما قال فيرجع
ببقية دينه على الراهن هذا اذا نقصا فان قيمة الرهونة كانت العاوان اختلف فقال المرتهن
ما رهنني الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف وهذه غير تلك الجارية كان
القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انقص من الدين يرجع ببقية
دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضى ويكون
العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن ولو رهن عند انسان شيئا ثم
اختلفا فقال الراهن هلك الرهن في يد المرتهن وقال المرتهن انت قبضته منه بعد الرهن
وهلاك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه والبينة ايض بيمينته ولو قال المرتهن هلك
الرهن عند الراهن قبل ان قبضته كان القول قوله والبينة بينة الراهن ولو قال المرتهن
هذه الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهننت احدهما كان القول قول الراهن والبينة بينة للـ
راهن ولو رهن عند ذاعوت فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الف الف وذهب بالاعودار
نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالاعودار ربع الدين

كان القول قول الراهن مع بيعته لان الظاهر انه لا يبرهن بالالف الا ما يسهل او يكثر والبيتة ايضاً
 بيئته. ^{٥٣}رجل عليه الف فهو عند الطالب مالا تم اختلافاً فقال الراهن كان ارضي بحب مائة وقال المرتها
 بالف فالقول قول الراهن لانه مكرر بانه يعلق الدين بالرهن. ولو كان الراهن يدعي الرهن بالف والمرتها
 بخمس مائة والرهن قائم بياوي الفان خالفوا ونزاد ما من هناك الرهن قبل الخالف لان القول قول المرتها
 لانه يتكرر زياده سقوط الدين

فصل في حجية الرهن والحساب عليه ونعمه الرهن و ثمنه

العبد الرهن اذا قتل عمد اللبس للراهن ان يسئره الفصاص الا ان يكون المرتها معه ما اجمعوا
 كان للراهن ان يسئره الفصاص في ذلك خمسة وعشرون مائة من محمد بن وهب ورواه عن ابي يوسف رحمه الله
 الفصاص وان احتمل وان اختلف الراهن والمرتها في حدهما يبرهن الفصاص في الامر ما في حجة القصة
 في قول لا يصفه ربح ويكون الغنم رهنا مكان العبد وان رجع الامر الى القاضي فابطل القاضي السام
 ثم ان الراهن قضى دين المرتها فلا قصاص له. والعبد الرهن اذا قتل رجلاً او امراً او اسيراً او ابناً
 بقص منه ويبطل الدين الرهن اذا اسعصع عند الرهن من حيث الشئ لا يذهب منه الدين
 عندنا وان اسعصع بغيره قدره او وصفه بان كان فلان فابطله اسعصع بمته بذهب قدره الفضا
 من الدين عند الكل الرهن اذا استهلكه الله ان كان على المسميات بمته يوم الاستهلاك ولا يكره
 رهنا عندنا ولو كانت قيمته يوم الرهن الف او يوم الاستهلاك خمسمائة سقطت من الدين خمسمائة
 ويبقى خمسمائة رهنا ببغاء الغنم. ولو استهلكه ولدين مؤجل عزم قيمته ويكون رهنا حتى
 يحل الدين فان كانت قيمته يوم الرهن مائة الف او مائة الف ومائة الف او مائة الف او مائة الف
 وسقط من الدين خمسمائة. الشاة الرهونة اذا ولدت والدا عند الرهن فاستهلكها المرتها
 او ولدها كان عليه قيمته ما استهلكه ويكون الصمان رهنا عندنا فان هلك بعد ذلك هلك
 بقسطها من الدين وما وجب على المرتها بالاستهلاك الولد يكون رهنا عندنا فيقتله الراهن بقطعه

من الدين. وأما الرهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة فيمن أبض كما يضمن المرتهن
ويكون الضمان محبوبا عند المرتهن. فإن هلك الضمان عند المرتهن هلك هذا لأن الضمان
قائم مقام الولد. ولو هلك الولد عند المرتهن هلك هذا فكذا ذلك الضمان ولو رهن حيوانا غير
بني آدم فجنه البعض على البعض كان هدر أو يصير كانه هلك بأفه سماوية. ولو رهن عشرين كل واحد
منهما يساوي القابلين فقتل أحدهما الآخر أوجبهما على الآخر فيما دون المقتول الا ان
أو شرا يعتبر الجناية ويسقط دين الجني عليه بغيره. ولو كانا جميعا رهن بانف منفلا أحدهما الآخر
فلاد مع ولا ملاء وبقي القاتل رهنًا بشعائنه وخسرين. ولو رهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد
وجناية العبد على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبدا آخر وجناية العبد الرهن على الرهن في
جناية بوجب المال وعلى ماله هدر في قولهم جميعا. وجناية الرهن على المرتهن فيما دون
أوجه ماله هدر في قولهم بغيره ترج قلت قيمة الجني عليه أو كثرت. وعندهما معتبر فان اجتمع
الرهن والمرتهن على الدفع دفعاء بالجناية الى المرتهن ويبطل الدين. وعلفت الرهن وطعام الرقبة
بأجرة الراعي يكون على الرهن. وأما المأوى بالسبي يكون على الرهن. وأما دابة الراعي براه الرهن
والدواء على المرتهن اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء. وأما الدين اقل من القيمة فالمطلبة على
الراهن بقدر الأمانة. وأجرة ظرء ولد الرهن وسع البستان والتلقيح والجداد والقيام بمصالح
وحمل الأبق يكون على المرتهن هذا اذا كان كل الرهن مضمونا بالدين فان كانت قيمة الرهن أكثر من
فالجعل ومداوة الجراحات والقروح والأمراض ينقسم على قدر الأمانة والضمان. وللمرتهن أن
الرهن اذا خيف عليه الفساد بأذن القاضيه ويكون الثمن ذهنا في يد. وأن باع بغير إذن القاضيه كان مضمنا
وأذا جنى العبد الرهن فالغداء يكون على المرتهن ان كان كله مضمونا بالدين. وأما بعضه مضمونا
وبعضه أمانة فالغداء يكون على الراهن والمرتهن بقدر المضمون يكون على المرتهن بقدر الأمانة يكون
على الراهن وما يجب على الراهن اذا فعل المرتهن بغير إذن الراهن يكون منطوعا. وكذا ما يجب على المرتهن

ملكه بن مسطوع عا. ولو اتفق المرتهن على الرهن بغير القايض او بامر الراهن يرجع على الراهن. فمن ابيع بده
رجا ادا كان الراهن غائبا فانفق المرتهن بامر القايض او بامر الراهن يرجع على الراهن. وان كان غائبا
لا يرجع. وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين جميعا

فصل في احصاء الرهن عند قضاء الدين

رجل رهن حار في حيا وي العا مالف بحاء المرهم يطلب دونه فانه يوم باخضار الرهن فاد الحض
الرهن لا يومر بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين او لا كما في البيع يوم المشتري يتسلم الثمن او لا فان كان
لرهنه في بدل عدل امر سعيه كان للعدل ان يسلحه بالنقد والسياسة و طاهر الرواية. فان اعسفه
تم حاء المرهم يطلب منه لا يكون الراهن ان يمنع عن قضاء الدين قبل اخضار الرهن. رجلا رهن حار
و وضعها على يد عدل فعاب العدل واودع الرهن عند. وحنه او عند من هو في عياله والمودع ^{يقول}
او دفعه للعدل ولا يرى ان هو او عاب العدل مع الرهن ولا يدري اين هو فطلب المرتهن
دونه فان الراهن او مر ببقاء الدين فقل اخضار الرهن. فان ادعى الراهن ان الرهن قد هلك حلف
المرتهن على ثلثه فان حلف به الراهن على قضاء الدين وان نكل له يجبر. وان كان المودع حقا للودع
وادعى ان الرهن له فحلف على قضاء الدين على ثلثه دعيه. ولو كان الرهن عند معتله حل
خطأ ووجب القيمة في ثلث سبب وطلب. المرتهن دعيه ههنا لا يجبر الراهن على قضاء الدين
فان حلف ثلث القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة فان كان القيمة
من حبس الدين فحلف حلفه اقتضاء المرتهن بدعيه. وان كانت القيمة من الابل والمغنم ^{فرض}
القاضي بذلك كان رهنا بالدين. ولو ان رجلا رهن عند انسان شيئا فلف المرتهن الراهن في
آخر طالبه بقضاء الدين. فان كان الرهن شيئا له حل ومؤنه يجبر الراهن على قضاء الدين
ولا يومر المرتهن بالاخضار. وان قال الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتهن بالله ما هلك ^{الرهن}
فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل له يجبر. وان نكل الراهن شيئا له حل ومؤنه فلف المرتهن

الرهن في مصرجه فطلبه بقضاء الدين في القياس مجازاً من على قضاء الدين. وفي الاستحسان لا يجبر
 فيومر التي من الاخصار. وجعل له على رجل الف درهم من أجل يؤدي كل شهر كذا وبها رهن فحل فيغير فطلبه الم^ر
 بقضاء ذلك القدر فقال الراهن لا اعطيك حتى يحضر الرهن. فانكأ في غير مصرهم الا يجبر على الاخذ
 ولكن اذا ادعى الراهن الملال وحلف. وانكأ في مصرهما في القياس لا يجبر التي من على اخصار الرهن. وفي
 الاستحسان يجزى ان جميع المصرك كان واحد. وان شاء القاضي حلقه ولا يكلفه اخصار الرهن
 ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين ماله حل ومؤنة وبين ماله حل والظاهر انه لا يجبر على الاخذ
 في غير مصرها. ولو ان رجلاً اشترى شيئاً ولم يقبضه ولم يفتد الثمن فلقية البائع في غير مصرها وظل^ل
 بالثمن فابى المشتري ان يدفع اليه الثمن قيل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل
 احضار المبيع سواء كان له حل ومؤنة او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن
 عوضان من كل وجه فاذا تأخر قبض احدهما لا يفعل احدهما يتأخر الآخر. أما الرهن ليس بعوض من
 كل وجه فتأخر احدهما لا يوجب تأخر الآخر الا ان في البيع يؤخذ من المشتري كفيلاً حتى يحضر ذلك^{المصر}
 او يبيعت وكيل لا يدفع الثمن ياخذ المبيع نظر المهرما

كتاب الشركة

الشركة نوعان شركة الاملاء وشركة العقود. أما شركة الاملاء فهي على نوعين. أحدهما ان يصير
 مال كل واحد منهما مشتركاً بينهما بغیر اختيارهما بان اختلط مال احدهما بمال الآخر من غير اختيار^{هل}
 خلطاً لا يمكن التمييز بينهما اصلاً او لا يمكن الا يخرج كخياط الحنطة بالشجر. والثاني ان يصير المالان
 مشتركاً بينهما باختيارهما بان ملكا مالاً بالشراء او بالهبة او بالصدقة او بالاستيلاء. وفي النوع
 الاول لو باع احدهما نصيبه من اجنيب بغیر اذن الشريك لا يجوز. وفي النوع الثاني اذا باع احدهما
 نصيبه من اجنيب بغیر اذن الشريك حاز. وان باع احدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين
 جميعاً ولا يجوز لاحدهما التصرف في نصيب سريته الا ما اذن الشريك. أما شركة العقود على نوعين

شركة في المال وشركة في العمل. أما شركة المال عنان وهى معاوضة بشرط جوازها ان يكون رأس مالها من الاثمان من الدراهم والدنانير وان تكون رأس المال حاضرة في المجلس او غائبا يحضر عند الشراء ولا يصلح ان يكون رأس المال دينا. ولو كان لاحدهما درهم والآخر دنانير او لاحدهما درهم والصو والآخر سواد الشركة عندنا. والنفقة الذهب والفضة بمنزلة العروص والمكبل والمه زون والحببة انبوع طاهر الرواية. و يصلح ان يكون رأس مال الشركة ومحور في يد اية الا اذا كان في بلد يكون مباحات الناس بالبر يكون البر بمنزلة الدراهم والدنانير والصوغ منهما بمنزلة العروص في الروايات كلها. وأما الفلوس النافعة فهي بمنزلة العروص في المشهور عن ابي حنيفة وابي يوسف ربح لا يجوز الشركة بها ويجوز في قول محمد ربح. هو احد الرايتين عن ابي يوسف ربح. والعروض لا يصلح ان تكون رأس مال الشركة اي شركة كانت فان اشتركا بمكيل او موزون من حسن واحد على صفة واحدة او معدنية وخط المالكين فهو بينهما او ما ربحا فيه فهو لهما. عليهما وصعه وتكون هذه الشركة شركة ملك لا شركة عقد. وذكر شمس الاثمة الخرسى ربح ان هذا قول ابي يوسف ربح اما على قول محمد ربح في شركة عقد. ونمرة الاختلاف تظهر فيما اذا شرط لاحدهما ربح على قول ابي يوسف ربح لا يسحق الزيادة وعلى قول محمد ربح لا يسحق. ولو اشتركا في العروص وناعا العروص من واحد يقسم المثل بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لان المثل مغاير لما يقسم عليهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة عرضة وان كان لاحدهما حصة والاخر سبعا ولا أحدهما سهم وللآخر رب وخطا كانت الشركة فاسدة عندهم ببيع شركة العقد ^{بجلا} حلط الحنطة بالحنطة والشعير بالشران ثم على قول محمد ربح يبيع بينهما شركة عقد

مصل في شركة العنان

وصورة هذه الشركة ان يتشارك اثنان في نوع خاص من التجارات نحو الر و الطعام او يتتركان في نحو التجارة وموجب هذه الشركة تبوت الوكالة لكلا واحد منهما من صاحبه فيما ينبغي.

والتوقيت لبس بشرط صحة هذه الشريعة، أمضارسة، وإن وقت ذلك ونمايان
قال ما اشترى اليوم فهو بينا صح التوقيت، فما اشترى اليوم يكون بينهما ما اشترى بعد اليوم يكون
للمشتري خاصة، وكذا لو وقت المضاربة صح التوقيت لأن المضاربة والشركة توكيل والوكالة مما يوجب
إسماها لهما في العقد ويج بالتعد ولا تنع بالنسيئة اختلف فيه المناحرون بعضهم يجوز وأذلك
ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون ولحر والعبد المأذون في التجارة والمسلم
والكافر لأنها تعتمد الوكالة ولا تتضمن الكفالة بخلاف المفاوضة ولا يشترط المساواة في راس المال
في هذه الشركة عندنا، ولا اتفاق الجس في رأس المال ولا في خلط المالكين، ويجوز أن يكون رأس مال
أحدهما دراهم ومال الآخر دنانير وكان الكل دراهم أو دنانير فاشترى كل واحد منهما بما يملكه قبل الخلط
المشتري يكون مشتركا بينهما عندنا، وهل يشترط المساواة في الربح عند علمنا الثلثة لا يستلزم
ذلك، فإن شرط المساواة في الربح أو شرطاً لأحدهما فضل الربح أن شرط العمل عليهما كان الربح بينهما
على ما شرطوا على جميعا أو عمل أحدهما دون الآخر، وأن شرط العمل على شرط له ففسد الربح جازا به
وأن شرط العمل على أحدهما رجلا لا يجوز ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما ما كفايا عن صاحبه إذا لم يكن
الكفالة بخلاف المفاوضة ولولا ذلك لكان في شركة العنان وشرط الربح والوضيعة تضعف قال في الكتاب الشركة
فاسدة، قالوا لا يرد مخرج هذا فساد العقد وإنما أراد به فساد شرط الوضيفة لأن الشركة لا تبطل
بالشرط الفاسدة، وكذا لو شرط الوضيفة على المضاربة كان فاسدا، ولو اشتركا شركة مطلقة كان
لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالتعد والنسيئة، وأن بئنا جميعا كان لكل واحد منهما أن ينخر هذا
بتمن ما باع، ولو باع أحدهما لا يكون للأخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخصيم فيما باع صاحبه
والخصومة في ذلك إلى الذي ولي العقد، فإن قبض الذي باع أو وكل وكلا بذلك جاز عليه وعلى
شريكه، ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عن الوكالة، وإن وكل
البايع رجلا ابتاعه فمن مباح فليس للأخر أن يخرج عن الوكالة، وذكر في الصلح أحد غيري الجاهل أننا

[illegible]

لعنان اذا اقران ديهما مؤبلا له شهر صم اقرا بالاجل في نصيبه مندهم جميعا وكذا له ايرالهما
 بيع ابراهه عن نصيبه ولا يجوز لاجد شركي الملك ان ينصرفه المشترك بغير اذن الله ولا ينصرفا
 ينصرفه الله يات رجلان بينهما بعير حمل منهما عليه شيء من القرية الى مصر فحفظ البعير
 الطريق مخره ماوا النكان يريح حيوته يضمن حصه شركيه وان كان لا يريح لا يضمن لانه مأمور
 بالحفظ والخوف هذه الحاله حفظ وان نحره اجنبيه كان مناهنا على كل حال في الصحيح من الجواب وكذا
 اذا ع والبقار اذا ذبح الشاة او البقرة النكان لا يريح حيوته لا يضمن استحياسا فالله مأمور
 بالحفظ وان كان يريح حيوته ضمن وان ذبح الاجنبيه كان ضامنا رجلان يبيعان ادا غمر مقسومة
 غاب احدهما كان للأعزان يسكن مقدار حصته في كل الدار وكذا الخادم اذا كان مشتركاً واحدا
 غائب كان للحاضرين يستخدم الخادم بحصته وفي الدابة المشتركة لا يركبها احدهما لان الشا
 يتفاوتون في الركوب فلم يكن الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوتون
 في السكنى والخدمة فكان الغائب راضيا بفعل الشريك والكروم والارض اذا كان بين رجلين
 واحد غائب او كان الارض بين بالغ وبتم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وخرج
 بحصته طاب له وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا ادرك الثمر يبيعها وياخذ حصته من الثمن فيقف
 حصه الغائب فاذا قدم الغائب خير الغائب ان شاء ضمن القيمة وان شاء اخذ الثمن وان
 ادى خراج الارض فالوايكون متطوعا في حق الشريك لانه قنطين غير اعره لا عن اضطراره
 ممكن من ان يرفع الامر الى القاضي لئلا يراه القاضي بذلك ولو كان بين الحاضر والغائب دار مقسومة
 ونصيب ثل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للحاضرين يسكن في نصيب الغائب لكن
 القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يواجر ويمسك الامر للغائب وفي غير المقسومة
 للحاضرين يسكن قدر حصته وعن محمد ربح الحاضرين يسكن كل الدار اذا خيف عليها الخراب
 لو لم يسكن وما كان على الراهن اذا اداه الرهن بغير اذن الراهن ذكر بان الله شطوع وكذا الوادي

الراهن فبما يجب على الرهن فان ادى أحدهما مكان على صاحبه بامر صاحبه او بامر القاضيه يرجع
 عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة ربح اذا كان الراهن غائبا فانفق الرهن بامر القاضيه يرجع عليه
 وان كان حاضرا لا يرجع. وقال أبو يوسف ربح في الوجهين والفتوى على ان الراهن لو كان حاضرا
 او ابى ان يبيع فامر القاضيه ان يترس ما به ففاق فافق يرجع على الراهن ويستأثر المتركه يبيع ان يكون
 على هذا القياس. رجل امره بطلاق ان يشتري له عبد بعينه فقال لما صور نعم فاشتري ذلك العبد
 واشهد انه اشتراه لنفسه فشتره يكون للأمر لا لنفسه. ولو أمره ان يشتري عبدا فلانا يبي
 ربيك فقال لما صور نعم فلما خرج من عنده لقيه رجل اخر وقال اشتري بيبي وبنيك وقال لما
 صور نعم فاشتري لما صور ذلك العبد كان للأمر الاول نصف العبد وللأمر الثاني نصف العبد
 ولا شيء للمشتري. هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الاول. وان قال له التلief ذلك
 بمحض من الاول ثم اشتري العبد فان العبد يكون بين المأمور وبين الأمر الثاني نصفين ولا شيء الاول
 ولو لقيه قالت ابعد فالأمر ببيع وبنيك نصفين وذلك بغير محض من الاول والثاني فقال نعم فهو
 للاول والثاني وليس للثالث ولا للمشتري شيء. رجل اشتري عبدا وقدمه فطلب رجل اخر منه الشركة فأنكره
 كالعبيس بينهما فبين ان لو اشرك رجلين يصير بينهما انلاقا. ولو اشرك رجلين بعد ما اشتري العبد
 ثم اشرك رجلا اخر لم يذكر هذا في الكتاب. وروى ابن سماعه عن محمد بن يحيى انه قال للذي اشركه
 ان لا نصف العبد. وأما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف. ولو كان
 العبد بين رجلين اشتراه فاشركا فيه رجلا في القياس يكون للرجل نصف العبد. إذا كان واحد منهما
 الربع. وفي الأسب تحسين يكون العبد بينهما انلاقا. ولو أن رجلا اشتري متاعا فاشرك فيه رجلا
 قبل القرض كانت الشركة فاسدة. رجل أمر رجلا ان يشتري عبدا بعينه ببيعينه فقال لما صور نعم
 فذهب المأمور واشترى واشهد انه يشتري لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشريطة له
 وكله فاشترى نصف عبدا بعينه. والوكيل ببيع عبدا بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الشئ الذي أمر به حال

غيبه العُقل يكون مشترى بالموكل ولا يملك الشراء لنفسه ماله يخرج عن الوكالة وهو بئله. اخراج نفسه
 عن الوكالة عند حضور الموكل لا عند غيبته. وكذا لو اشترك رجلان عدا ان ما اشترى كل واحد منهما
 اليوم فهو بينهما المستطاع احدهما ان يخرج نفسه عن الشركة لا يحضر من صاحبه لان كل واحد
 منهما يكون وكيلاً عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتها فلا يملك اخراج نفسه عن الشركة الا ^{بمحضر}
 صاحبه. واذا اشترى شركة عدا ان باموالهما فاشترى احدهما متاعاً فقال الشريك الاخر هو من ^{كشرا}
 وقال المشتري هو له خاصة اشتريته بمالي ^{لنفسه} فيفسخ قبل الشركة فان القول قول المشتري لانه ^{لنفسه} يعمل
 فيها اشترا فكون القول قوله مع اليمين بالله ما هو من شركتنا رجلان اشترى شركة عدا ان في تجارة
 عدا ان يشترى. ويبيع بالنقد والنسيئة فاشترى احدهما شيئاً من عرنك التجارة كان له خاصة لان ^{كل}
 واحد منهما يصير وكيلاً بحكم الشركة والوكالة لقباً بالخصيص. واسأله ذلك النوع من التجارة فيبيع
 كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة فيفقد على صاحبه الا اذا اشترى احدهما بالنسيئة
 بالكيل والوزن او بالنقد فاما كان في يد من ذلك الجنس من مال الشركة بان تراه على الشركة. وان
 لم يكن كان مشترى بالنفس لانه لو فقد على شريكه يكون مستديناً على المال. وليس لشريك العدا ان
 ولا المصارف ولاية الاستدانة بطلاق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يد دراهم فاشترى
 بالدراية نسيئة في القياس يكون مشترى بالنفس. وفي الاستحسان يكون مشترى على الشركة ولو اقر
 احد شرعى العدا ان بدين في تجارتها لزم المقر جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وان اقرهما ولياه لزم
 نصفه. وان اقر ان صاحبه وليه لا يلزمه شيء. بخلاف شركة الحياضة فان غده كل واحد منهما يملك ^{بذلك} مطالباً

فصل في شركة المفاوضة

شركة المفاوضة ان يكون في جميع التجارات لا يختص احدهما بتجارة دون صاحبه ولغا لزم احدهما
 من حقوق ما يجزان فيه لزم الاخر وما يجب لكل واحد منهما يجب للاخر ويكون كل واحد منهما فيما
 يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما هو عليه بمنزلة الكفيل عنه. ويتساويان في رأس المال فلو اقرنا

في بيعه ^{منه} ذلك لا يكون معاوضة. ويشتترط التساوي في الربح ايضاً لا يفضل أحدهما
 الآخر ولا يختص أحدهما بما يجوز له الشركة. فالتجان في يد أحدهما مال مما يجوز له الشركة ^{خل} ولغيره
 في شركته مما فسدت المعاوضة. وكذلك لو صار في يد أحدهما بعد المعاوضة وان كان في يد أحدهما
 سوى الدين راجع وألدهما غير الغلويس. فكل ذلك لا يفسد المعاوضة. وكذلك كل مال لا يصح به الشركة
 وإن دفع الرجل إلى رجل الغاية أن يشتريه ما يبالغ من عده مال الآخر عاتباً به جمع قبل أن يشتري
 شيئاً بمال الشركة حازت الشركة. فإن أراد شركة المعاوضة لا بد أن يترك أحكام المعاوضة ^{بذلك} إذا لم
 لفظة المعاوضة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح. وإن الشركة بينهما في كل دليل وكش
 فإذا اختص أحدهما بمالك مال يقع فيه الشركة لا يكون الشركة معاوضة. وأن أخذ واحد من المالك
 عرضاً ودين على إنسان كانت الشركة بينهما معاوضة لأن العرض لا يصح رأس مال الشركة. وكذلك
 الدين فإن فضل مال أحدهما بعد الشراء بالمالين وبعد التقد لا يفسد المعاوضة وإن كان
 الفضل بعد الشراء بالمالين في التقد في القياس يفسد المعاوضة. وإن كان خسران لا يفسد
 وإن حصل الفضل في أحد المالين بعد الشراء بأحد المالين في حصل الفضل بالمال الذي اقتضى
 لا يفسد المعاوضة. وأن حصل في المال الآخر فسدت المعاوضة. ومن شرط صحة المعاوضة
 الاستواء في التصرف فيصنع من كل واحد منهما التصرف ما يصح من الآخر وإن يكون كل واحد منهما
 من أهل الذمالة فلا يصح المعاوضة من الصبي والعبد والمكاتب سواء ساروا واحداً من نفسه
 أو حراً بالغاً. وإن فلو من المسلم الحر مرتداً أو ذمياً لا يقع المعاوضة. وقال أبو يوسف ربح من الذي
 وأن أسلم المرتد قبل الحكم بإعادة صحته المعاوضة. ويصح المعاوضة بين الذميين. وإذا
 أحدهما نصرانياً والآخر مجوسياً. وإذا ورث أحد المتفاوضين ديناً أو ربحاً كان له خاصة
 ولا تبطل المعاوضة حتى يتجسس أو لا يقع المعاوضة لمع من هذا المعايير كانت عتاً. وأن باع أحد ^{منه}
 شيئاً أو كان رجلاً أهلاً له رجل يدين أو غصب منه مالا لم يشركه الآخر. يطالب به وإن لم يرد

عبد خالصه من ميراث لم يكن للأخران يطالب بالاجر. وكذا كل شيء هو له خاصة تبعه لم يكن له شيء ان يطالب
 بالتقوى للمعتز ان يطالب الشريك بتسليم البيع. وان اقر أحدهما بدين او اشتري او استاجر
 او قبض بعقد فاسد او غصب مالا او استهلك او خالف في ودية او عارية او اجارة او كذا لم يجر
 به من ثمن بيع او مهر او نفقة فرضها الحاكم او متعة او جارية. قلل الذي وجبه الحق ان يطالب به
 ويطلب شريكه. وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما لفلان احدهما الا يلزم الآخره يلزم احدهما
 من مهر بنكاح او وطء بشبهة او جفء على بن آدم ولزومه الارض لزومه خاصة دون صاحبه. وما لشرط
 شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما طعاما لاهله او كسوة او نفقة او متعة او جارية
 للخدمة او جارية للوطى باذن الشريك فذلك له خاصة استحسانا والبايع ان يطالب بالثمن ايها
 وكذا اذا وطأ احدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلم يستحق ان ياخذ بالعقر ايها شاء وليس ذلك
 كالمهره النكاح وليس لاحدهما ان يشتري جارية للوطى الا باذن الشريك. فانما تشتري بخراذق الشريك
 تكون بينهما وليس له ان يطأها. وان اقر احد المتفاوضين نفسه في خياطة او عمل من الاعمال فالاجر
 يكون بينهما. ولا حد المتفاوضين ان يكتب عبد كان بينهما وان ياذن للعبد في التجارة وان
 المال مضاربة وان يفاوض غير شريكه عند محمد ربح. وعند ابى يوسف ربح لا يفاوض. ويجوز لاحد
 ان يشارك رجلا شركة ستان. وان يزوجه الامة. ولو زوج احد المتفاوضين لعبد من تجارتهما
 امة من تجارتهما جاز في القياس ولا يجوز استحسانا وهو قول علما شافيا. وعلى هذا الكتاب اذا زوج
 عبدا له من كسبه. وعلى هذا الخلاف الاب والوصي اذان وجا عبد لليتيم امة لليتيم لا يجوز
 استحسانا عندنا. ولا حد المتفاوضين ان يبرهن ويرهن وليس له ان يعير استحسانا ولا ان يعيق
 على مال ولا يزوجه العبد امرأة ولا يعرض فان اقرض كان ضامنا بصفه. ولا حد لهما ان يبيع بضاعة
 وله ان يودع. ولو ابضع بضاعة ثم تفرق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع
 بتفرقهما كان ما اشترى للأمر خاصة. وان لم يعلم بتفرقهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز
 شاره

على الأمر على شريكه وأن لم يكن الثمن مدفوعاً عليه كان مشترياً بالأمر خاصة ولو أمار أحد المتعاضدين
 رجلين يشتريان عبداً لهما وصح حبس العبد والثمن فاشترياه وقد افترق المتعاضدان عن الشركة
 فقال الأمر اشترياه بعد التفريق فهو في خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفريق منه شيئاً كان القول قول
 الأمر مع يمينه واليمين بينة الأحرار أقسام البينة ولا تقبل فيه شهادة الوكيل كإمامهم وهو زائد على
 فعل نفسه. فإن قال الشريكان لا تدري متى اشترياه فهو للأمر. وإن قال الأمر اشترياه قبل التفريق
 وقال الآخر اشترياه بعد التفريق كان القول قول الذي لم يأمره واليمين بينة الأمر. ولو كان هذا
 في شركة العنان فهو كذلك. فجلا دعي على رجل أنه شاركه ومحمد المدعي عليه ذلك والمال في يد
 النجاشد فقام المدعي ببينة فتشهد الشهود أنه معاوضة وإن هذا المال الذي في يديه
 من شركتهما أو قالوا هو بينهما نصفان ولم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا أنه معاوضة فانه
 يقضي للمدعي بنصفه. أما إذا شهد وأنه معاوضة وإن المال بينهما أو شهد وإن المال
 من شركتهما فظاهر أن المعاوضة تقتضي المساواة في المال. وإذا شهد وأنه معاوضة
 ولم يزيد وأعلى ذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله هذا والاول سواء يقضي للمدعي
 بينهما لأنهم قالوا هو معاوضة وقضية المعاوضة المساواة في مال الشركة. وإذا فترع بما بينهما
 فلأن المدعي عليه أقام البينة على أن المال له ميراث من مورثه أو هبة أو صدقة من غير المقض أن كان
 فهو المدعي الاول شهد وأنه معاوضة وإن المال الذي في يديه من شركتهما أو شهد وأنه
 معاوضة وإن المال الذي في يديه بينهما نصفان لا يقبل بينة المدعي عليه على الميراث والهبة
 والصدقة وإن كان شهود المدعي شهد وأنه معاوضة ولم يزيد وأعلى ذلك ذكر شمس
 الأئمة السرخسي رحمه الله خلافاً فيه وقال على قول أبي يوسف رحمه الله لا يقبل بينة المقض عليه وعلى
 قول محمد رحمه الله في هذا الوجه يقبل بينة المقض عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك فيما شهد أن
 أن المال الذي في يديه من شركتهما أو هو بينهما لا تقبل بينة المدعي عليه. ولو أن المدعي عليه

ادعى عينا انه له خاصة وهب شريكه منه حصته واقام للبينة على الهبة ولقنه من قبلته ^{بينته}
 من هذا ثم ير القضاة الاول. ولو كان المدعى الاول حين ادعى له شريكه شركة بالمفاوضة فاقول للدي
 عليه له بالمفاوضة وقضى عليه باقراره ثم ان المقضى عليه ادعى مما كان في يد عينا انه ميراث له او هبة
 له من رجل اخر واقام البينة على ذلك قبلت بيئته ويقضى له بالعين. ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد
 انه شريك ذي اليد في هذا العبد واقام البينة ولا يقضى له بنصف العبد فادعى ذو اليد بعد ذلك
 انه ميراث له من ابيه لا يقبل بيئته الا ان يد على الثلث من المقضى له. ولو كان المال في يد رجلين وهما
 مقران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه له ميراث عن ابيه واقام البينة قبلت ^{بيئته}
 واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت بالمفاوضة ومجد الحى
 واقام الورثة البينة ان اباهم كان شريكه شركة بمفاوضة لا يقضى لهم بشيء مما في يد الحى الا ان يقيموا
 البينة انه من شركة ابيهم او يقيموا البينة ان المال كان في يد الميت في حياته تقبل بيئته الوارث
 ولو كان المال في يد الورثة وهم مجحدون والشركة فاقام الحى البينة على شركة المفاوضة واقام ورثة
 الميت ان اباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة بينهم الا تقبل بيئته الوارث ويقضى بنصف الما
 للمدعى في قول ابي يوسف رحمه الله. وفي قول محمد رحمه الله يقبل بيئته الوارث على الميراث متغافضا ان ادعى
 احدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمفاوضة ^{مجميع}
 المال من العقار وغيرهما يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة او متاع
 البيت او رزق العيال وجارية يطاها فان ذلك لمن كان في يده خاصة استحقا ما اذا كان ذلك
 بعد الفرقة. ولو لم يفرقا ولكن مات احدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا وما وافترقا ثم اختلفا
 في مقدار الشركة سواء. ولا يلزم المفاوضة على شريكه من مهر او جنابة ولا يبتاركه في ميراث
 من ميراث ولا جائزة يحجزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة ولا تنفس المفاوضة بذلك
 الا ان يكون درهم او دنانير وقد قبضه. وكل وصية تكون عند احدهما فهي عندهما جميعا فان مات

المستعمل قبل ان يبيع لزمهما ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لا ضمان الاستعمال من جهة
 التجارة كانه يبيع الملكة بضمون واعارة القارض اياها اياها اياها وقبول هديته المملوكة
 واجابة دعواه بغيره بغيره جائز. ولو كسب المنة او ضحلها بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 وانفسه والامتنع والحبوب لم يجز فيه حصة شريكه وانما يجوز ذلك استثناء من القاعدة والحق والحجز
 ذلك مما يוכל ولو اعار احداهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطيت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي
 ركبها اليه فانهما صدته في الاعارة الى ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانهما ولو استعار احداهما دابة
 لركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فعطيت فانهما بضمان جميعا لان ركب صاحبها لم يرخص به
 صاحب الدابة فكان هذا فيما اذا استهلكه لزمهما. فان كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في
 وان كان ركب في حاجة نفسه فمما بضمان لما قلنا الا انهم ان ادياه من مال الشريك رجع الشريك على الركب
 بنصيبه من ذلك. فان استعار احداهما دابة ليجعل عليها طعاما له خاصة لوزنه الى معلوم فحمل عليها
 شريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركته. ولو لم يخاصصه فلا ضمان عليه لان في الاعارة للحمل
 لا يفيد التقييد بخلاف الركوب. ولو استعار احداهما ليجعل عليها حمل عدل رطل فحمل عليها شريكه
 شريكه لا يضمن. ولو حمل عليها طياسة كان ضامنا لان الخمس مختلف. ولو الخمس مختلف
 الذي يتناوت فيه الضرر على الدابة لو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان ضامنا فذلك شركته
 ولو استعار احداهما ليجعل عليها عشق مخايطم حنطة فحمل عليها شريكه عشق مخايطم مشير من شركتهما
 لا يضمن لان هذا اخف على الدابة. وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار احداهما فالجواب فيه كالجواب
 في الاول. ولو كان الاول استعارها ليجعل عليها حنطة رزقا لاهله فحمل عليها شريكه سيرا له خاصة كان
 ضامنا. ولو باع احد المتفاوضين جارية من تجارتهما شيئا لم يكن لواحد منهما ان يشتريها باقل من
 قبل استيفاء الثمن. ولو باع احدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري او ابراء جاز في قول الجعفي ومحمد
 ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك. ولو باع احدهما ثم اقل صاحبه صحت الاقالة ولو
 اشترى

احدهما علما ما نسيته كان الثمن عليهما. بخلاف احد شريكي العنان فان هنالك انما يملك كل واحد منهما
 الشيء بالنسيئة اذ كان في يده من مال الشركة. ^{بشرط} ان الثمن اما ان يكون فتراؤه بالنسيئة يكون اسديته
 على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المتفاوضة
 ولو قبل احد المتفاوضين سلما في طعام جاز ذلك على شريكه لانه من منيع التجار ولو باع احد المتفاو^{ضين}
 من صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه ثوبه بنفسه جاز لان هذا له من مفيد فان قبل هذا العقد لا يختص
 المشتري بذلك الثوب ويختص بهذا العقد. وكذا لو باعه جارية من الشركة ليطأها او طعاما
 ليجعله رزقا لاهله جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشريكه كما في بيع مزاجية وان اشترى
 احدهما من صاحبه شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يبعد فائدة لرتك قبل البيع
 ولو ان احد المتفاوضين باع شيئا ثم افترقا ولم يعلم المشتري افترقا فلكل واحد منهما ان يقبض كل
 من المشتري. وان علم المشتري بافترقا لم يكن للمشتري ان يدفع جميع الثمن الا الذي يملكه ^{الثمن} ^{المشتري}
 وحده المشتري به عياله يمكن له ان يحاصم الا الذي يملكه البيع ان علم بافترقا فلكل واحد منهما ان يقبض ^{شريك}
 البايع بالعيب قبل الفرقة وقضيه بالثمن او ينقصان العيب عند نقد الرد ثم افترقا كان له ان ياخذ
 بالثمن اير ما شاء. ولو استحق البيع بعد الفرقة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان ياخذ الثمن ^{شريك}
 شاء بخلاف الرد بالعيب بعد الفرقة لان ثمة مما يجيب الثمن على البايع وقت الرد فان كان الرد بعد ^{الفرقة}
 لا يكون للمشتري ان يطالب الآخر به

فصل في شرعية الوجوه

وصورتها ان يشترى الرجلان من غير مال على ان يبيعا ويشترىا بوجوههما على ان معاشرتهما كان بينهما
 او خصاصا على ان معاشرتهما من البر فهو بينهما نصفين او بشرط احدهما الثلثين والاخر هو كاشط
 والرجح يكون على قدر الملك. وان قالوا على ان معاشرتهما فلا حد لها الثلثان والاخر للثلث على ان الرجح
 بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الرجح بينهما على قدر الملك. فاذا اشترى احدهما اكثر من ربح ملكه

لا يجوز ^{فيها} فيما يجب لهما وعليهما بمنزلة شريكى العنان ولو اشتركا بوجوبهما شركة معاوضة ^{بالمال}
 بائنا ومثبت ^{بالمال} التناوب بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليهما فيما يجب في شركة المعاوضة
 ولو أن رجلا سلم ثوبا لآخر اطمخيطه بنفسه والخطاط شريك في الخطاطة معاوضة فلصاحب الثوب
 ان يطالب بالعمل ايها شاء لان الشركة اذا كانت سقيا لخطاطة معاوضة فثبتت المعاوضة بينهما كما ^{كشخص}
 واحد ولو اتفقا افترا او مات الذي قبض الثوب لا يؤخذ الآخر بالعمل لان ما يوجب الاتحاد كان الشركة
 فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاما ان الشرط على الخطاط ان يخط بنفسه لا يطلب الآخر بحكم الكفالة لا الشرط
 على الخطاط اذا كان خيالة نفسه لا يسقط الكفالة رجلا ان اشتركا معاوضة وليس بينهما مال على ان يشترتا
 بوجوبهما ويعلا بايديهما بازت الشركة كالعنان الا ان في المعاوضة لا يجوز ان يشترطا التعاوض في
 الرجوع وفي العنان يجوز وفي تعجيل الاعمال يجمع منهما اشترط التعاوض في الرجوع

فصل في شركة الاعمال

صورته ان يشتركا خياطان او قصاران او خياط وقصار عملان يتقبلا الاعمال جازعنا ولا يشترط لهذه الشركة
 بيان المدّة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيل عن صاحبه يتقبل العمل والتوكيل يتقبل العمل
 جاز كان الوكيل يجس مباشرة ذلك العمل ولا يصح في هذه النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون
 معاوضة عند استجماع شوايط المعاوضة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة ما وجب له ^{حده}
 ومختر كان عنانا فاما يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بغضية الوكالة فان اطلعت هذه
 الشركة كانت عنانا وان شرط المعاوضة كانت معاوضة فاذا من احدهما دون الآخر والشركة ^{صل}
 او معاوضة كان الاجر بينهما على ما بشرطه لو شرط احدهما فضلا فيما يحصل من الاجر جاز اذا كانا شرطتا ^{صل}
 في ضمان ما يتقبلان به وعن ايجيفه ربح ما جنت يد احدهما كان الضمان عليهما ياخذ ايهما انا ومن
 ابيوسف ربح اذا مر واحد الشركتين او سافرا ومطل عمل الاخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان
 الاجر والى ايها دفع الاجر بربح وان لم يربحوا وهو الاستحسان لان تتقبل احدهما العمل جعل تعجيل الآخر

نصاب معز المعارضة في باب ضمان العمل ولو أرى رجل على أحدهما أنه دفع قوماً إليه للقيام به وأقر به
 الآخر صح إقراره ندفع الثوب ويأخذ الآخر لهما كالشعاع وضيق ما قرأ أحدهما يصح في حق الآخر
 من حيث أنه لا يصدق في المرفة حق الشريك وأخذ هو القياس ولو أقر أحدهما من من ضمن صفتي
 وهو لا يفرم الأمر قسماً لأداة القصارين ولا خير بيت مشتركاً علان مملوكة هذا في بيت هذا على أن
 الكسب بينهما نصفان كان جائزاً وكذلك كل حرة لأن الكسب يدل على العمل والعمل واجب عليهما
 في هذه الشركة وهذه الشركة جائزة وإن لم يكونا يخصاً مسفلاً لأن هذا توكل يجوز خاصاً كان أو عاماً

فصل في الشركة الفاسدة

حيلان مشتركاً الاحتطاب والاحتشاش على أنهما أصابا يكون بينهما كأنه فاسد وما أخذ يكون
 بينهما وأن أحدهما منفرد بنخلطاء وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما وأن لم يعرف ملك
 واحد منهما يصدر لكل واحد منهما النصف وفي الزيادة على النصف عليه الإيكة لأن هذه الشركة
 تقتضي العكالة ولو وكل إنسان أن يجتنب لا يسع التوكيل ويكون الخطيب للمحتطب دون المؤكل
 وإذا لو استأجر رجلاً ليعونه للاحتطاب بصفة المجموع كانت الأجرة تاسعة ويكون للمعين أجر المثل
 بالعامة بلع كذا في مشترك في الصيد وجواهر المعادن وثمار الجبال نحو الجوز والصنق واستنفاً الماء
 وسفل الجمر والعمل والريج والملح من الوضع الباح كانت الشركة فاسدة فإن فعلوا خطاه وبأ
 قسم الثمن بينهما على قدر ما أصابا وفي المكيل والموزون يعتبر الكيل والوزن وفي غير المكيل والوزن
 يقسم الثمن على قدر قيمة ما أصاب كل واحد منهما فإن عمل أحدهما وأعان الآخر في جميع ما أخذ
 كان للمعين أجر المثل لا يجاوز نصف ثمنه عند بيع يوسف ربح وعند محمد ربح له أجره مثله بالعامة
 بلع واجمعوا على أنه استحق أجر المثل وإن لم يجمع المعين ماله قيمة وإن اشتركا في الاصطبا دولهما
 كل فارسله ما أحاسا الكلب يكون بينهما كمالاً ونصباً شبكة وإن أرسل كل واحد منهما فاحد
 الكلب يكون لصاحبه لأن إرسال غير المالك لا يعتبر مع إرسال المالك وإن كان لكل واحد منهما كلب فاحد
 الكلب

عن واحد منهما كلفه فاجد صيد واحد فهو بينهما وما اصاب احدهما فهو اصابه خاصة
 وان اصاب احدهما الكلبين صيد فاشترى فانه يملكه الاخر فالصيد ان اتخذه فله بغيره اخرجه من ان
 صيد وان اتخذه جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولان رجلين لا حد هما يغزل
 في اخر بعضهما على ان يواجر ملكا مما رزق الله نفع مع الاجر يكون بينهما نصفان في الشركة فانه
 يسمى الاجرين بما على اجر مثل المثل والشعر والمثل والحقايق بيع العين بقسم الدين على قيمة
 العين ولو تقبل اسئلة معاوضة باجر معلوم ولم يواجر المثل والشعر وحمل على البيع والشعر اللذين
 اضا ما عقد الشركة اليهما كان الاجرين هما نصفين لان سبب وجوب الاجر هما مصلحان احدهما من
 في ذلك ولو تقبل الحمل وحمل على انهما كان الاجرين هما نصفين ولا يكون مسمى ما عدا هذا من الاجل
 ههنا بخلاف الاول وان اخرج احدهما بغير نصيبه واعانه الاخر على العمل والنفقة كان في رضى عن احدهما
 ان يوزنه نصف الاجر قول البيهقي وسف ربح وعلى قول محمد ربح له شركته بالعام لم يملك ثمة المسئلة الا
 ولو اشترك رجلان لا حد هما دابة ولا خراف وكاف وجو النواشير على ان يواجر الدابة على الاخرى
 بصان كانت فاسدة فلهما بمنزلة الشركة بالعرض ولو وكله على ان يملكه فلهما فاسدة
 لا يجوز وكذلك الشركة ولو دفع دابة الى رجل يواجرها على ان يملكه فلهما فاسدة ولو دفعه الى
 الشركة فاسدة لان تقدير هذه المسئلة دابة فالاجر دابة ليكون الاجر مائة ربح فلهما فاسدة
 فاذا فسدت الشركة ان اجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة لانه اجر الدابة بامر صاحبها وهو
 اجر مثل عمله لانه لم يرض بعمله الا بالاجر ولو دفع دابة الى رجل ليبيع عليها البز والطعام على ان يربح بينهما
 كانت فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض لان رأس مال احدهما عرض ورأس مال الاخر مبيعة فاذا
 فسدت الشركة كان الربح لصاحب البز والطعام لانه يملك ملكه ولصاحب الدابة بامر صاحبها
 لانه لم يرض بمبيعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا كاللابة لما قلنا

المولى اذا اذن لعبد في التجارة في نوع يصير ماذونا في انواع كلها. وكذا اذا اذن لك بالتجارة في مكان كذا وفي وقت كذا يصير ماذونا في الاماكن والازمان كلها. بخلاف التوكيل فان ذلك يقبل التخصيص بالتوقيت وبخلاف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل. واذا رآى المولى عبد يبيع عينا من الاعيان فسكت لم يكن ذلك اذنا. وكذا المهر من اذا رآى المهر يبيع المهر من فسكت لا يبطل المهر. وروى الطحاوي عن اصحابنا ان المهر من اذا سكت كان راضيا بالبيع فيه بل المهر من المولى اذا قال لعبد اجبر نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلك اذنا في التجارة. ولو قال لعبد يبيع ثوبه هذا من فلان لم يكن ذلك اذنا لان ثوب واحد من رجل بعينه واحدا نفسه من فلان لا يتكرر. ولو قال اجبر نفسك ولم يقل من فلان او قال يبيع ثوبه هذا ولم يقل فلان يصير ماذونا في التجارة. ولو امر عبد ان يشتري له ثوبا او لحيالا يصير ماذونا استحسانا. وكذا لو قال اشتر ثوبا فاقطعه ثوبا او ما شبه ذلك. ولو دفع اليه حمارا لبيع الماء لعياله او لبعض جيرانه بغير امره لا يكون ماذونا. ولو امره ببيع الماء كان اذنا. وكذا لو امر عبد ببيع متاع غير يصير ماذونا. واذا رآى عبد في حانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من تلك كل اذنا وينفذ على المولى ببيع العبد ذلك المتاع. ولو ان رجلا دفع له عبد رجل متاعا له فباعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينهه كان اذنا في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع فتكلموا في العهدة. فقال بعضهم العهدة ترجع على الامر. وعند البعض ترجع الى العبد. وله الى المولى عبد يشتري شيئا بدينار او بدنانير فلم ينهه يصير ماذونا فان فقد النقص من مال المولى كان للمولى ان يسترد وانما استرد لا يبطل ذلك البيع. ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا فاسترد المولى بطل البيع ان كان الشئ مكيلا ويجوزون بعينه. وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع. تعليق اذن العبد بالشرط جائز كتعايق الطلاق والعتاق. وتعايق الحجر بالمل كتعايق الرجعة. وكذا اذا اضاف الحجر الى وقت المستقبل باطل كاضافة الرجعة. وانما في الاذنا جائز. والمكاتب اذا اذن لعبد في التجارة صح اذنه كما لو كاتب عبد يبيع ثوبه. والعبد الماذون

في التجار ولا يملك الكفاية ويملك الادن في التجارة. وآوان معنوها كيبالون له ابنه الكبر في التجارة
 صحح والابن في مدين يكون منزله الا في يملك التصرف في النفس ويؤاخذ في بيع ولا يملك التصرف
 في المال. الاب اذا اذن لاصدقته التجارة ان كان الصبي يعقل البيع والشراء ويعرف ان التبع يزيل الملك
 ويعرف النعمان الفاضل والمسير صح ادنه وان لم يعرفه لا يبيع وان كان يقدم على التعلق بالبيع والشراء
 القاضية اذا اذن للصغير التجارة وابوه باق في بيع الادن القاضية القاضية اذا رأى عبد يبيع ويشتري فسكت
 لا يكون ادنا ذلك الوراي القاضية معته ما او صغير او عبد للصغير يبيع ويشتري فسكت لا يكون ادنا المولى اذا اذن
 لعبد الغائب لا يصح ما ذوقا قبل العلم. واذا علم بصير ما ذوقا وكذا لو صحح على عده المالة وبه العاطف
 لا يصير محجوراً قبل العلم. ولو اذن المولى لعبد الغائب ثم صحح عليه قبل ان يعلم ثم علم العبد بالاذن
 السابق لا يصير ما ذوقا واعايت. بل علم العبد في صير ما ذوقا وان كان الادن مقصوراً ما لم يكن مقصوداً
 وانما كان ضمناً بان قال المولى لاهل السوق يا بوعا عبدك هذا يصير لعبد ما ذوقا قبل العلم. واذا صحح على
 الماذون اذا كان الاذن عاماً مشهوراً عند اهل السوق فاما يصح الحجر اذا كان مشهوراً راعداً اهل السوق
 ايضاً. وان لم يكن الاذن عاماً وانما علم به رجل او رجلان او ثلاثة صحح عليه نحو من هؤلاء وصحح حجره. وانما كان
 الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحجر بمحض من العبد وكذا يصح الحجر وان لم يعرفه احد. ولو اذن لعبد الغائب
 وارسل المولى اليه رسولا او كتب اليه كتاباً فوصل اليه الكتاب او ابلغه الرسول يصير ما ذوقا وان كان
 الرسول حراً او عبداً مملوكاً او فاسقاً ذكر كان او اذنه. فان آخره موصول واحد باذن المولى يصير
 ما ذوقا كيف ما كان الحجر. فرف ابو حنيفة رجع عن الحجر والاذن عند لا يثبت الحجر. والواحد الا
 ان يكون الحجر عبداً او اخره اثنان وثبت الاذن بقول الفضول الواحد على كل حال. وذكر الشيخ الامام ^{المراد}
 بجواهرنا رجع عن الفقيه ابي بكر الباقر رجع انه لا فرق بين الاذن والحجر وانما يصير ما ذوقا اذا كان الحجر
 صادقا عند العبد. وكذا الحجر لا يثبت بحجر الفضول الا ان يكون صادقا عند العبد. والصوى على
 القول. المولى اذا باع عبداً الماذون ان لم يكن عليه دين يصير محجوراً على اهل السوق به اهل العلم والحق.

عليه دين لا يدير محجوراً قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجوراً بنفسه البيع لأن الثاني قد صار له إذا كان
 باذن الغرماء أو بأمر القاضي هذا إذا كان الدين حالاً فإما كان دين العبد مؤجلاً لا يصح للمولى بيعه
 وليس للغرماء أن يفتضوا هذا البيع ولهم أن يضموا المولى قيمته إذا حل الدين فإما كان عليه دين حال
 فالبيع فاسد إلا أن يكون بالثمن وفاء بالدين فإذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق كالرهن
 إذا باع الرهن وبه وفاء بالدين ففقد دين المرتهن من الثمن نفذ بيع الرهن ولو حجج المولى بعبد
 المأذون عليه دين حال لا يجوز للمولى أن يبيع العبد ولا يبيع ما في يده وإنما يبيع القاضي المولى إذا
 مات وترك ابناً وعبدًا وعلم الميث دين مستغرق فاذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح إذ أنه
 كأنه لا يملك فإما أن الأمن اجتزئ من المأذون فدين الأب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لا يصح إذ أنه أيضاً
 لأن دين الأب على أبيه يمنع ملك العبد وأما يملك إذا أبرأ العريم الميث عو الدين أو قضى الوارث
 دين أبيه من مال نفسه تبرعاً بأن قال عند الأداء أنا وأدي تبرعاً ولو أنه قضى دين الميث من مال نفسه ولم
 عند الأداء أو أدى على وجه التبرع يصير ذلك يناله عو الأب كما لو كفى الميث من مال نفسه فإنه يبرئ
 في الشركة العبد المأذون إذا سبق يصير محجوراً بالدين إذا كان مأذوناً سابقاً لا يصير محجوراً والعبد المأذون
 إذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح أنه لا يصير محجوراً والعبد المأذون إذا أسرم العبد
 لا يصير محجوراً قبل الأحرار بدار الحرب وبعد الأحرار لا يصير محجوراً فإن وصل العبد إلى مولا بعد ذلك
 لا يعود مأذوناً المأذون إذا سبق يصير محجوراً فإن عاد من الأباقة الأصح أنه لا يعود مأذوناً المولى إذا أذن
 لعبد الأبق لا يصح إذ أنه وإن علم الأبق وأن أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح إذ أنه وإن أذن لعبد
 المخصوص في التجارة فلما كان الغاصب مراً وكان لمولا بينة صح الأذن لأنه لو باع في هذا الوجه مزار
 بيعة فهو أذنه المولى إذا مال عبده أذن لك في التجارة فلا تنبع بعين فاحش فباعه بعين فاشترج
 بيعة لأن أذن المولى لا يقبل التخصيص الأب أو الوصي إذا أذن للصغار لعبد الصغير في التجارة صح
 أذنه ما وسكوتهما يكون أذنه والقاضي يملك أذن الصغير ويملك أذن عبد الصغير وسكوته لا يكون أذنه

فان ما هو الاب والوصية بعد الاب من تلويح الصغير بطل الاذن . ولئن بلغ الصغير الاب او يبيع من لا يملك
 الاذنه . الوصية اذا رآى الصغير بعد الصغير يبيع وليشترى فسكت قالوا يبيع ان يصير ما ذكرا من الاب
 القاضية . والة آية اذا اذن للصغير بعد في التجارة . والاب الاب او الوصية فابا ذكرا من الاب او يبيع من لا يملك
 اذن القاضية لا يبيع من غيرها . وكذا الوصية هذا القاضية لا يبيع العبد الا ان يرفع الام الى قاضيه او يبيع من غيرها
 الا ان ولاية هذا القاضية مثل ولاية الاول . رجل يشتري عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فان له والى القاضية
 او راد يبيع وليشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع يبطل خياره ويصير العبد ما ذكرا من الاب او يبيع من لا يملك
 عياله على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اذن البائع العبد في صدقة الخيار والركن ذلك فسكت القاضية الا
 العبد دين بذلك . اذا طلب غرماء العبد الماذون من القاضية يبيعه فاما الى القاضية مولاه المذوم
 فباع جاز يبيعه ولا يصير المولى مختارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من . الله . وهذا المذوم المولى اذا
 باع عبده الجاني بعد العلم بالخيارية يصح خيار الغداء . هو خيار المذوم ايضا اذا باع عبدا من غير العلم
 ماله بمثل القيمة . بغير اذن الغرماء فانه ينفذ بيمينه . المولى اذا اعتق عبده المذوم بعد بيعه له
 والغرماء بالخيار ان يشاءوا ضمنوا قيمة العبد موصرا كان او مضمرا . انما استحقوا العبد من جميع
 دينهم . وهو بخلاف الراهن اذا اعتق العبد الرهون فانه يضمن قيمته . ان كان موصرا كان او مضمرا .
 ببيع العبد للمتمتع . المولى اذا اعتق عبده الماذون وعليه ضمان الغصب فان المولى يبرم اذ قل
 من قيمته ومن الغداء علم بذلك اوله يعلم . وان اعتق عبده الجاني ان كان عالما بالحدانية يبرم اذ قل
 الغداء . وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمة العبد وموارث الجاني . عبدا شتر . يبرم اذ قل
 فقال البائع لا اسلم اليك المبيع لانك محجور . وقال العبد . انا ما ذكرا كان القول قول العبد . فاما ان
 البائع البينة . على ان العبد . اقرانه محجور قبل ان يتقدم الى القاضية بعد الشراء لا يقبل بينه . وهذا
 بجلان ما ذكرناه في الزادات . رجل اشترى عبدا نجاء رجل وادى العبد واستجاب المشتري . كل
 او اقرانه للمشتري فانه يقضي بالعبد المستحق ولا يرجع المشتري بالتمسك على البائع . ولو كان المشتري

اقام البينة على اقرار البايع ان العبد للمشتري يقبل بيته ويرجع بالثمن على البايع موقوفين.
 هذا وبين مسئلة ذكرها في الجوامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد ان يرجع في الهبة فقال
 العبد انا محجور وليس لك ان ترجع في الهبة وقال الواهب بل انت اذن فاقام العبد البينة على اقرار
 الواهب انه محجور يقبل بيته. عبد باع من رجل شيئا فقال هذا الذي بعته لمولاي. وانا سمع
 وقال المشتري بل انت اذن كان القول قول المشتري ولا يثبت قول العبد الماذون اذا امر المولى
 بدين لا يصح اقراره كان عليه دين اوله يكره وان اقر بعين في يد المولى ان يركن عليه دين صح اقراره وان كان
 دين لا يصح. العبد الماذون اذا اقر لاجنبي من غضب او قرض او استهلاك ودبعة او عارية خالف فيها او
 استهلكها ورعان ذلك كان في حالة الحجارة صدقة المقر له ان ذلك كان في وقت الحجر لا يلزمه شيء في الحال
 الا في دين الغضب. ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في حالة اذن كان القول قول المقر له. وهو بخلاف
 الصبي الماذون اذا اقر اذا قررت له اذ لا يثبت له في حالة الحجر فانه لا يوافق له. يكون مصدقا
 بلا سند صدقة المقر له او كذبه. وكذلك المعنوية الماذون الكبرياء. كالمستأجرين اذا اختلما فقال المولى
 تزوجتني وانا محجوسية او معتدة الغير وكونها محجوسية او معتدة الغير صح. وقال الزوج لا بل تزوجتك
 وانت مسلمة فارغة كان القول قول الزوج. ولو قالت المرأة تزوجتني وانا صغيرة وقال الزوج لا بل
 تزوجتك وانت مالعة كاذبة القول قول المرأة لا يثبت له في اضافة تكرار النكاح أصلا بخلاف المسئلة
 الآتية. أما الصبي الماذون والمعنوية الماذون اذا اقر بالغضب او بالاستهلاك. واضافه الى حلة الحجر
 يؤاخذ به للحال صدقة المقر له في ذلك كذبه كخاف العبد. وان اقر بقرص او دبه استهلكها في حال
 الحجر فذلك الجواب عند ابي يوسف راج. وعندهما ان صدقة المقر له الاضافات وفي كونه مؤثرا
 لا يؤاخذ به للحال ولا بعد البلوغ. وان كذبه في الاضافة يؤاخذ به للحال. العبد المحجور اذا اشترى
 شيئا بعير موكلا فشرقه موقوف وكذلك اذا باع شيئا من مال المولى او ماله او اقرانه من
 اوتاهن او اقرض او استقرض جميع ذلك موقوف. وكذلك الصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا فعل

من ذلك ^{٤٧٣} يعترف على اجازة عليه وفي العبد على اجازة مولاه ان اجازة المولى نفذ وان لم يجز جازته له المولى
في التجارة فاجاز العبد باشره على الاذن صحت اجازته استغسانا وان لم ياذن له المولى في التجارة ولكن
اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا يصح اجازته المعضول اذا باع مال الغريم ثم اتى من المالك فاجاز
ذلك البيع لا يجوز ولو ان المعضول لم يبيع المالك ببيعة فاجاز الوكيل ببيعة ذلك حارسا
والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم ان المولى باع العتق من رجل
فاجاز مشتري العبد ذلك الشراء لم يجز وكذا لو اجاز ما بيع العبد وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه
فاجاز العتق او المولى لا يصح الاجازة لانه تعدى تنفيذ العقد على وجه يكون المالك له وله والعهد
على العبد العبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق نفذ ذلك النكاح من غير اجازة وكذا الامانة
المحجورة اذا زوجت نفسها ثم اعتقت نفذ نكاحها ويكون المهر لها العبد المحجور اذا اشترى شيئا
حتى توقف على اجازة المولى فادام العتق في يده كان البايع اولى به وان هلك في يده او استهلكه ان كان
البايع حرا كبيرا او صغيرا مازونا او عبدا مازونا او كاتبا لا يضمن المشتري للمحال حتى يمتق فاداعق
كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت وان كان المشتري صبيا محجورا لا يضمن اصلا ولا في الحال ولا بعد البلوغ
وان كان البايع عبدا محجورا او صبيا محجورا او المشتري كذالك ضمن المشتري للمحال ان تسليط المالك
لم يصح فيكون متلفا من غير تسليط بخلاف ما لو كان البايع حرا كبيرا او صبيا مازونا او عبدا
ذونا لان تسليطهم صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن ويحجر العبد الماذون المديون بموت
المولى ويجنون المولى جنونا مطبقا وان لم يكن مطبقا لا يحجر ومحمد بن قدامة الطحاوي لا يستعمله
ثم رجع وقد رتب سنة فضا عدا وابو يوسف رجع قد رتب ما كثر السنة قال في اصل ان العبد الماذون
ينحجر شئبة عشرة اشهر منها اذا حج عليه في السوق والبيع او في السفر المشركون واذا ما بيع له او من مضى اليه
العبد ليتيم فاذا وصيه فوات الوصي او اليتيم واذا خرج من ملك مولاه واستولد له اياها كانت
الغير العبد الماذون اذا كان عليه ديون لغوم فباعه مولاه بطلب بعضهم بغير امر القاي لا يجوز بيعه

ولبقية الغراء ان يرد وبيعته، ولو كان بعض الغراء غيبا فرفع من كان حاضرا منهم الى القاضي وطلبوا منه بيعه فباعه المحضون بآزبيعه على جميع الغراء، فاذا اطلب غراء العبد المأذون من القاضي ببيعه لما كان للعبد مال غائب يبرحو حضوره او دين على الناس فان القاضي لا يجعل بيعه بل يتلوم حتى يحضر مال الرجل دينه، وحكي عن الفقيه اني بكر البلخي رح انه قال كان مال يحضر ثلاثة ايام واقبل رجل دينه فاعطاه ببيعه ولا يبيعه، وان باع المولى عبد المأذون المديون وهو يعلم بدعونه كان عليه الاقل من قيمته ومن دونه وكذا المولى يعلم بدعونه، العبد المأذون اذا اراد ان يقبل منها دة العبد له لو كان العبد حرا الزوجية او قرابة لا يصح اقراره في قول الشيخ فقه رح، وكذا باع المولى عبد المأذون بغراء الغراء فوجد الغراء العبد فاردوا بقتض البيع ليس لهم ذلك الا بحضرة البايع والمشتري، ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه مولا قبل حلول الاجل جاز ببيعه لان الدين المؤجل لا يحجز المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين ان ينقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد، العبد المأذون والصبي المأذون او العتق المأذون اذا باعوا بغير ما حاش يحجز بيعهم في قول الشيخ فقه رح، وليس للصبي المأذون ان يزوجه امته في قول الشيخ فقه رح، ولا يزوجه امته من عبد الكل، وللعباء المأذون ان يواجر نفسه اولاده ويستاجر الارض ويدفع الارض من ارضه ويأخذ من ارضه كان المدين منه او من غيره، وليس له ان يتكفل بمال او بنفس ولا يقرض ولا يعتق على مال ولا يشارك معاوضة ولا يزوجه عبد ولا امته، وله ان يأخذ المال مضاربة ويدفع المال مضاربة ويشارك في شركة العنان ويؤكل بالبيع والشراء ويعمل الدابة والثور وله ان يؤجل دينه من غضب او غيره اجماله سنة او اكثر او اقل وليس له ان يحيط بعض الدين، وله ان يتبرع باليسير، ويملك القصد ببادون الدناهم ولا يملك بالدرهم، ويملك اتخاذ الضيافة والاخذ بالصحيح انه لا يملك ما يبعد التجار صرفا ويملك ما لا يبعد صرفا في المأكولات ولا يملك الاصل في غير المأكولات ويملك الاصل في المأكولات بقدر ما يتخذ الدعوة من المأكولات وانما يملك اتخاذ الضيافة اليسيرة دون الكبيرة فذلك يقدر بمقدار ما يكون في يده من مال التجارة، وحكي عن ابي سلمة رح

انه قال اذا كان مال التجارة عشرة الالف فأتخذ بعشرة دراهم دعوة كانت يسيرة. ولو كان ما للتجارة
عشرة دراهم فأتخذ بدينار كانت كبيرة في العرف. والعشر في هذا العرف. وأما التصديق بالنفس
والرغيف والصدقة بما دون الدرهم قالوا عرفنا بعد يسيرة. والزوجه والامة اذا تصدقت
بجميع الا العرف ان كان مقدار المتعارف تكون مازونة بذلك. قال مولانا رحمه وفي عرفنا المرأة والا
لا تكون مازونة بالتصدق. وانما تكون مازونة بالماكولات. والوليا فاباع ماله من عبد
المازون المديون صح بيعه. ولعمري يحبس المبيع لا يستيفاء الثمن فلو سلم المبيع اليه. قبل الاستيفاء
بطل دينه كذا قال في كتاب الصرف. وان اقر المولى على عبد بالدين وليس على العبد من ظاهر
صدقه العبد في ذلك امكذبه وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد وان كان ذلك. كشره فجهده
فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين. العبد المازون اذا ارتد
الى العباد بالله فتصرفاته بعد الردة موقوفة عند الجنيحة روح. وعند صاحبها حية فامدة فان سلم
تبين انه صح بيعه وان قتل تبين انه بطل بيعه. والوكيل اذا ارتد والعياذ بالله بيعت تصرفاته
وكذا المكاتب والمجنون جنونا مطبقا. رجل ادعى على صبي مازون شيئا فانكرا خلفوا في محلفه
ذكر في كتاب الاقرار انه محلف وعليه الفتوى. العبد المازون اذا خسم فيما كان من التجارة
يقبل الشهادة عليه ولا يستجر حصة المولى. ولو شهد الشهود على عبد محجور بغيبات
وببيعة ان شهد واجباينه ذلك لا بالاقرار تقبل عليه ويقضى بالغصب اذا حضر المولى وفي
عنه ان ائلاف الوديع والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول الجنيحة ومحمد روح. وان شهد
على اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولا. حاضرا. ولو شهد واعلى عبد مازون بالزنا
او القتل محمد او يغيره خرافة وهو محمد ومولا. غائب لا تقبل في قول الجنيحة ومحمد
خلافا لابي يوسف روح. وان شهد واعلى اقرار العبد تقبل شهادته في القطع صرحوا بانه
ولا تقبل فيما سوا ذلك. فان شهد واعلى العبد المازون بمرتبة عشرة دراهم فان كان مولا. حاضرا فقبل شهادته

في القتل ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة تقبل بثبوتها ^{بأن} كان مولا حاضرا وقتها وتقبل
 الشهادة على الصبي الماذون والعنوة الماذون بسرقة عشرة دراهم وإن كان الأذن غائبا ولا تقبل
 الشهادة على أقرارهما بالسرقة أصلا ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو
 يحد لا يقض حتى يحضر مولا فيقضى بالقطع ورد العين إن كانت قائمة ولا يقضى بالضمان
 لأن المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة ^{بأن} عند غيبة المولى ولو شهدوا على
 أقراره لا تقبل أصلا وإن كان مولا حاضرا لأنه لا يقضى بالقطع بهذه البينة فذلك المال
 وشهادته على الأقرار بالسرقة مع حجور السارق لا شئ مع رجل وكل عبدا مازونا ^{شيا} بغير شيء له
 سماء يضمن مسيم ولم ينقد الثمن جازا استحسننا ولو وكله بالثمن مؤجلا فاشترى ^{فالشئ}
 يكون للعبد للأمر لأنه يتضمن الكفالة وكفالة الماذون باطله ولو أمره رجل بأن يبيع ماله
 نسبه جاز لأن التوكيل بالبيع لا يتضمن الكفالة ولو وكل الماذون رجلا ببيع أو شراء ينقد
 أو نسبه جاز لأن الماذون قد يحتاج إلى أن يوكل غيره بالتجارة العبد الماذون المديون إذا ^{صده}
 مولا في ماله يد العبد فقال العبد الماذون هو مولى وقال مولا هو لي كان القول قول العبد ولا ^{يصدق}
 الوجه يقض دين العبد فإمكان العبد الماذون في منزل مولا فإمكان المال الذي اختصنا ^{فصل}
 من تجارة العبد فهو للعبد وإن لم يكن من تجارته يكون للمولى وإن كان المال في يد العبد وبين
 المولى كان المال بينهما وإن كان معهما أجنبي والمال في أيديهم كان بينهما أثلاثا وإن كان العبد ركب
 دابة أو لاسر ثوب فاختصا فيه يكون للعبد وللعبد الماذون أن يواجرامته ظرأ والامنة
 الماذون فلهما أن يواجرنفسها ظرأ العبد إذا ودع عند نسيان شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة
 كان العبد مازونا ومحجورا فلوان الودع دفع الودعة إلى مولا إن لم يكن على العبد دين جزأ المولى
 إذا روج عبدا الماذون المديون جاز لأن فيه تخصيص العبد إذا ^{العبد} أخرج بغير إذن مولا كالأول
 أن يحمله فإن باعه بعد ما أحرم باذن المولى كان المشتري أن يحمله العبد الأبق لا يملك بالامر

قال رضي اسباب الحجر ثلث: منها: ربح العامة، والقائه الدين، والذات السفة والندس
 فان بوحيفة روح لا يحجر القاضيه على الجراما قل البالغ الا غير من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة
 التطيب لجمال الذي يبيع الناس ما يهزوا ويملكه وعند الله شفاء ودواء، والثناء للفتح المالح
 يعلم الناس الحيل ويفتن عن جهل، في سالك المتخاري انفس فلا يحجر على المدبوع، لا يمنع عنه
 ماله. وعند صاحبيه روح يحجر بما قال ابو شليعة روح وسنة اسبابه اخر: منها الدين
 اذ ركب الرجل دين وطلب غماؤه من القاضيه وان يحجر عليه كبل لا يتلف ماله دينه الا ان كان
 القاضيه يحجر عليه ويشهد على حجره فيقول لا تشهد وقال: ان يحجر على هذا او على فلان من ملان امكان
 ذلك الرجل غائب الا من فلان ويمنع عنه ماله ويبيع ماله اذ اساله غريمه، واذا اراد ان يبيع ماله
 عند بعض العلماء يبيع ماله عليه ما فوق الا زار. وقال شمس الاثمة الحارثي في روح يترك له دمناس
 الثياب ويبيع ما سوى ذلك. وقال شمس الاثمة الكرواني روح يترك له راسين من اسباب في يوم
 القاضيه عند علما شارح والسبب الثاني عند ابي يوسف ومحمد روح السفة يحجر القاضيه على
 البذر يطلب اوليائه وعلى المغفل الذي لا يهتدى الى التصرف ولا يصير عنها ويعين بها
 يحجر على الفاسق الذي يتركب المعاصي اذا كان لا يبدل المال ولا يسرف في ماله. وقال الدماغي
 يحجر على الفاسق ايضا ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يريد ان يحجر عليه بل يبيع حاضر كان ام غائبا
 الا ان الغائب لا يحجر ماله بل غده الحجر ويعلم ان القاضيه حر. وان تصرف قبل العلم بعد الحجر فيفقد ثمراته
 وهو بمنزلة مالو حجر على عبد الماذون الغائب يبيع الحجر ولا يحجر قبل العلم. واذا حجر على المدبوع
 بعد ما حبس بالدين او قبله يظهر اثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما اكتسب ويحصل له
 بعد الحجر ويمنع هذا الحجر عن التبرعات، ولو اقر لا انسان بدين لا يبيع اقراره في حق الغريم الذي حجرت

لاجله فاذا كان دين هذا الغريم يظهر صحة اقراره السابق. وكذا لو اكتسب ما لا ينفد اقراره فيما
 اكتسب وحدث وان كان دين الاول قائما وينفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين الاول ولو
 تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فنقل مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي يحجر
 لاجله تحاصر الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي يحجر لاجله فيظهر في المال
 الذي حدث له بعد. ولو اقر على نفسه مجد وقصاص مع اقراره. وكذا لو اعتق او تبرع مع اعتاقه
 وتبرعه. والمحصل ان كل ما يستوي فيه الجدد والمزول ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من المالك لا
 من المحجور الا باذن القاضي. ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جاز واقل من القيمة لا يجوز. ولو
 استهلك مال انسان بمعاينة الشهود ولزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاض الغريم الذي يحجر لاجله
 فيما كان في يد. ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود باكثر من قيمتها فان بايع الجارية بمحاض الغريم
 الذي يحجر لاجله بمقدر قيمتها وما زاد على قيمتها ياخذ من المال الذي يحدث له بعد الحجر. ولو باع
 المحجور شيئا من عقاره او عرضه من الغريم الذي يحجر لاجله ليصير الثمن قصا صابدين جاز بيعه
 وذكر الامام شمس الائمة الشريفة رح هذا اذا كان الغريم واحدا فان كان اثنين وحجر بينهما فباع
 من احدهما شيئا بمثل القيمة جاز البيع كالمو باع من اجنبي فاذا جاز البيع بمثل القيمة لا يصير كل الثمن
 قصا صابدين هذا المشتري لان فيه ايثار بعض الغرماء على البعض ولكن الثمن يكون بين الغرماء بالخصم
 ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقص المحجور دين بعضهم شاركه الباقيون فيما قبض
 فيسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته الا غير من الغرماء رجل عليه دين ثبت باقراره او بينته
 قامت عليه عند القاضي فعاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الخضوع وقال ابو يوسف رحمه الله
 ينصب القاضي عنه وكيل او يحكم عليه بالمال اذا سال الخصم ذلك. فان سال الخصم لمن يحجر عليه
 عند بيعه فانه لا يحكم ولا يحجر عنه يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عند محمد رح لانه انما يحجر
 بعد الحكم لا قبله. المحجور بالدين اذا كان يهرق في اتخاذ الطعام مبيعه القاضي عن الاسرق ويقدر له

المعروف والكفاف. وكذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمر بالوسط ولا يصيق عليه في مكره
منه وبه وملبوسه

فصل في الحجر بسبب السفه والتبذير والغفلة

اليتيم إذا بلغ بالنسب رشيداً وماله في يد وصيه أو ولده فإنه يدفع إليه ماله. فإن بلغ غير رشيد لا يدفع
إليه مال حتى يبلغ حسناً وعشر ^{سنة} فاذا بلغ حسناً وعشر ^{سنة} عند بعثته روح يدفع إليه ماله بقصر
فيه ما شاء. وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا يدفع إليه ماله بل يمنع عنه وإن بلغ سبعين ^{سنة} أو
ما لم يوشع منه الرشيد. وإن بلغ ^{اليتيم} سفهاً عند بعثته روح ينفذ تصرفاته. لأنه لا يرى ^{الحجر}
على الحجر العقل البالغ. وعند صاحبيه روح بعد ما حجر عليه القاضي لا ينفذ تصرفاته إلا أن القاضي
عطف من تصرفاته ما كان خير المحجور ربحاً وبها باع والتبرق قائم في يده أو جوي فيما استقرى لأن الأب
والوصي يمتنع من تصرفات الصبي ما كان خيراً له فكذلك القاضي. وإن بلغ ^{اليتيم} سفهاً غير رشيد
فقبل أن يحجر القاضي عليه لا يكون محجوراً في قول أبي يوسف روح حتى ينفذ تصرفاته. وعند محمد روح
يكون محجوراً من غير حجر. وأبو يوسف روح جعل الحجر بسبب السفه كالبحر بسبب الدين وذلك
لا يكون إلا بقضاء القاضي ومحجور ح جعل الحجر بسبب السفه كالبحر بسبب الصبي والمجنون وذلك
يكون بغير قضاء فيكون محجوراً إلا أن يؤذن له. وكذلك بلغ الصغير مصحفاً فاجتزأ به وأقر بدينه وهو
وتصدق وغير ذلك ثم ضد وصار بحالاً استحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد وتكون
نافذة وما صنع بعد ما فسد ^{تكون} باطلاً عند محمد روح حتى إذا رفع إلى القاضي فإن القاضي يمتنع ما فعل
قبل الفساد ويبطل ما صنع بعد الفساد لأن عند محمد روح هذا العارض بمنزلة المجنون والصبا
والصبي والمجنون يكون محجوراً بغير حجر. وعلى قول أبي يوسف روح لا يبطل ما فسد إلا بصريح محجور ^{الحجر}
عليه القاضي حتى لو رفع ذلك إلى القاضي يحجر عليه فيمنعه ما فعل قبل الحجر وهو عند بمنزلة البحر بسبب الدين
قال محمد روح المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة. أحدهما أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي

باطل. والثاني أن اعتاق المحجور وتدريبه وطلاقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل. والثالث المحجور
 إذا وصى بوصية مارت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز. والرابع أن جارية المحجور إذا
 جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت ثم تصرفات المحجور بسبب السفه على ما
 لا يمنع من المأكل كالبيع والشرء وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من المأكل كالتكاح والطلاق والعاق
 من المحجور ويسع العبد في قيمته في ظاهر الرواية. وعن محمد بن روح أنه لا يسع ويصح تدريبه فإذا مات
 سفها يعتق المدبر ويسع في قيمته مديرا فان كانت قيمته مديرا عشرة يسع في عشرة. ولو نزل
 امرأة صح نكاحه. وأن زاد على مهر مثله ما يلزمه الزيادة. ولو طلق امرأته يقع طلاقه. ولو حث
 في يمينه وجبت الكفارة ويحزبه الكفارة بالصيام ولا يحزبه بالإطعام لأن التكفير بالطعام لا
 إلا بتسليم الطعام إلى الفقير وهو عاجز عن ذلك لأنه لا يملكه في ماله ولا يحزبه الكفارة بالاعتاق
 لأنه إذا اعتق كان على العبد أن يسع في قيمته فيصير عتقا ببدل. وكذا لو طاهر من امرأته صح
 ظهاره ويكفر بالصوم فإن اعتق عن ظهاره عتق العبد ويسع في قيمته ولا يحزبه عن الظهار. وكذا
 في كفارة القتل وعليه زكاة ماله فيلزمه أن يخرج قدر الزكاة عن ماله ويلزمه حجة لا سلام
 أن استطاع لكن لا يدفع إليه ماله لأنه يسرف ويدفع إلى رجل تعدى من يحسب في الطريق
 وما يلزمه في الحج مما لا يهتم فيه نحو كفارة الأذى ولا حصان لا يمنع منه وما وجب عليه مجابهة
 أحدتها في أحراره مثل الجماع وقتل الصيد فإنه يمنع عنه ماله. ولو أراد العمة لا يمنع عنها
 وكذا إذا أراد القرآن وله أن يسوق بدنه. ولو أحرمت بحجة تطوعا أو بعة تطوعا فإن القاني
 يعطيه النفقة مقل ما يكفيه. ولو وصى بوصية أن كانت موافقة لوصايا أهل الخير والصلاح
 نحو الوصية بالحج أو للمساكين أو بشيء من أبواب البر الذي يتقرب به إلى الله تعالى يجوز أن
 ويبغض من ثلث ماله وأن كانت مخالفة لوصايا أهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها
 واختلف العلماء في وصية الصبي. روى عن عمر بن الخطاب أنه إذا وصى العتق لا يصح. وشرح

الجار صديقه علي لم يستلم فلما كان في صحة رصده الغلام حذاف توصيه المحجور بترك ابعد من
الحلاب. ولو ان هذا المحجور يطلب من القاضي ان يدفع اليه ماله لصل به قرينه من ذوي الرحم
المحرم فان القاضي يقدر به. والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل فان تزوجت المحجورة نفسها من رجل كونه
بمحجور. فان كان فضررت عن مهر مثلها قال ابو حنيفة ربح محجور الروح ان كان له ماله مهر مثلها وان
فارقها دون أبي يوسف ومحمد ربح محجور الكفاح بما زوجه ولا يغير الزوجه ولو ان المحجور
جد ما زوجه نفقها الخدمت من زوجها على مال بيع الطلاق ولا يلزمها المال لانها لا تملك
التزام المال بكلاء ليس بمالك ثم قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعا لانه طلاق لا يعايله المد
اصلا فيكون رجعا وان كان له نفقة الخلع من زوجها على مال يكون رجعا بطلاق الامه اذا كان
تحت زوج فاختلعت عليه ان كان الطلاق بغير ابراء الا بغير ابراء الكلازم بالمال. فان فعلت ذلك
بأذن المولى يجب المخرج النكاح. وان كان بغيره المولى كان عليها المال بعد العتق والطلاق سدا يكون
لها حيله ككاتب الامه. فسدده بمحجور فاستلعت نفقها بالمال ما ربح الخلع رجعا لانه لا
عليها المال لانه الحال ولا بعد العتق. ولو ان سفيرها محجور واستقرضها الا ليعطي سدا. ان كان
استقرضه فان لم يعط المرأة صرف المال في بعض حوائجها لا يؤخذ به في الحال ولا في الملوغ. والمد
المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤخذ به في الحال. يؤخذ به بعدائه لان ابي المحجور
من اهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد من ماله التزام لانه لا يصح التزامه وحق المولى يصح
نفسه. والمحجور المحال بالبيع بمنزلة الصبي والمجنون. ولو اودع انسان مالا محجورا فارق المحجور انه
استهلكه لا يصدر في فلو صار مصلحا بعد ذلك يسأل عما اقر فان قال ما اقرت به كان حيا بواحد به
في الحال. ونه قال ما اقرت به كان باطلا لا يؤخذ كالعبد المحجور اذا اقر باستهلاك ماله اسان فانه لا يؤخذ
فان اذن له مولا في التجارة بعد ذلك يسأل عما اقر به فان قال ما اقرت به كان حيا بواحد به في
وان قال كان باطلا لا يؤخذ. ولو ان رجلا اقر من محجور او اودعه ثم صار مصلحا فقال للمصاحب المالك كسب

في حال فسادى فانقضت الوتقال او دعتني في حال فسادى فانقضت الوتقال وقال صاحب المال لا يلزم رضى في
 حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور وفتنا قال صاحب المال بل اقرضتك في حال ^{فسادك}
 واسمهلك في حال صلاحك وقال المحجور اقرضتني في حال فسادى واسمهلك فيه كان القول قول
 المحجور. فان اقام صاحب المال الدية انما اقرضه في حال فسادك ولكن لمستههلك في صلاحه ^{قبلت}
 بينته ^{يقيم ادرك} مفسد غير مصلح وهو في حجره وصيه وحجر عليه القاضيه او لم يحجر فسال
 وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع اليه فضاء المال في يده ضمن الوصي لان دفع الوصي المال اليه مع
 عليه انه مضيع تضيع فيضمن. ولو ان صبياه مسلحا غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ^{سأله}
 واذن له بالتجارة فضاء المال في يده لا يضمن الوصي. ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع
 ذلك الى قاض آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر واجاز ما صنع. عاين اطلاق الثاني لان قضاء الاول
 كان في فصل مختلف فيه. وهذا اختلاف في نفس القضاء. اولان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم ^{المقتضى}
 والمقتضى عليه فينفذ ما قضاؤه الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى وهو محجور عليه فاذا اطلقه الثاني صح
 اطلاقه. وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر. وذكر الحنفية رج
 ان القاضي اذا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فاطلقه الثاني واجاز ما صنع
 المحجور صح اطلاق الثاني وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وجده
 كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه فبقيت على امضاء قاض آخر كما قضى القاضي وهو محدود
 في قدر لا يمت قضاؤه. ما لم يضل اليه امضاء قاض آخر فان رفع يديه ومن تبرعات المحجور الى القاض ^ص
 الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وابطاها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ
 حجر الاول وقضاءه. فلو ان الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثا ^{لث}
 فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حين رفع اليه ^{حجرا}
 فامضاءه كان ذلك قضاء منه لوجود المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء ولا ينفذ

ابطال الثاني جبر الاول. وعن أبي بكر بن الباقر ربح انه سئل عن عجز عليه وقت ضيعة له قال وقد
باطل الا ان يا ذن له قاض. رقا أبو القاسم ربح لا يجوز وقفه وان اذن له القاضي فيما امتن بصحة
عجز على الباقر كما هو من هب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب هذا هو فتاوى الشيخ الامام الاجل امام الامم في العالمين محيي السنة قامع البدع
ابو المحاسن الحسن بن القاضي الامام الاجل يد الدين منصف دين الشيخ الامام الاجل نعم الدين
ابو القاسم بن عبد العزيز الأوزبكي المعروف بقاضي امام فخر الدين خان نعمهم الله بالرحمة
وارضوان واسكنهم اجمعين تمت كتاب قاضي خان حله تابع

Futawa
QAZEE KHAN

On the Institutes of
Aboo Huneefa

*Collated with Four Manuscripts and corrected for
the Press by Moulvie Mohummed Morraut Mooftee
of the Supreme Court. Moulvie Hafiz Ahmed Kuber Sec-
retary of the Government. Muddussa Moulvie
Mohummed Soliman of M. rat Moulvie of the Gen-
eral Committee of Public Instruction. Moulvie Goo-
lam Issa attached to the P. & D. Dewanee Adawlat
and Moulvie Jameegooden Arzanne.*

In 4 Four Volumes

Printed and Published by
Thomas Black.

At the Asiatic Lithographic Press
Calcutta.

Vol 4th

*Containing from Chapters treating on Copartnership
to those on prohibition from a Master in the case
of his Slave Comprising 683 pages.*

To: www.al-mostafa.com